البهجة المرضية

على ألفية ابن مالك

أبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن السيوطي

مع حاشية

التحقيقات الوفية

بما في البهجة المرضية

من النكات و الرموز الخفية

تحقيق

الشيخ محمّد الصالحي الأنديمشكي

مع مقدمة

الأستاذ أبو القاسم عليدوست

١

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

البهجة المرضية

في شرح الألفية

جلال الدين ابى بكر السيوطى

الجزء الأول

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

البهجة المرضية

في شرح الألفية

نام كتاب: .... البهجة المرضية في شرح الالفية(١)
المؤلف: .... جلال الدين ابى بكر السيوطى
اعداد و تحقيق: .... الشيخ محمّد الصالحى الانديمشكى
المقدمه: ....الاستاذ ابوالقاسم عليدوست
تدوين ونظارت بر چاپ: .... روح الله گرايى
طبع و نشر: .... ذوى القربى
الطبعه: .... الاولى للناشر (المنقحه)
المطبوع: .... ٢٠٠٠ دوره
التاريخ النشر: .... ١٣٩٤ هـ.ش
السعرالدوره: .... ٥٥٠٠٠ تومان
شابک: ٩٧٨-٩٦٤-٥١٨-٥٧٧-٨

مركز التوزيع: كتاب صدوق قم ٠٩١٢٧٤٨٨٦٤١

جميع الحقوق محفوظه لمكتبة المدرِّس
www.KetabSell.com

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿وإنّه لَتَنزيلُ رَبّ العالَمين نَزَلَ بِه الروح الأمينُ عَلى قَلبِكَ لِتَكُونَ مِن المُنذِرينَ بِلِسانٍ عَرَبيّ مُبينٍ﴾

(الشعراء: الآيات ١٩٢ ـ ١٩٥)

«بسم اللّه الرحمن الرحيم، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... . واعلم يا أبا الأسود أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنّما يتفاضل العلماء في معرفة ماليس بظاهر ولا مضمر».[١]

«... والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه، والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه، والمضاف إليه مجرور وما سواه فرع عليه».[٢]

ممّا لا شكّ فيه أنّ الزمن الّذي أُلهم فيه ملك البيان وباب مدينة العلم أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن أحد عادة أن يعلم ما لهذا الإلهام والكلام الرفيع من الأثر العظيم على وجه يصير أساس لعلم يُؤتى أُكلُهُ كلَّ حينٍ في كثير من العلوم! بل لم يكن أحد أن يعرف مقاصده ومغازيه[٣] كيف لا! بعد ما نرى في عصرنا هذا ـ وهو عصر الثقافة والتنقيب ـ تَبَلبُلَ العقول فيه وتحيّر القلوب به! نعم، نحن نعتقد أنّ الإنسان ـ لولا الإلهام ونحوه ـ لا يستطيع أن يأتي بمثل ذلك وإن بلغ مابلغ من العلم والفكر والجهد، وهذا واضح لدى كلّ متدبّر

---

١. كنز العمّال: ج ١٠ ص ٢٨٣ ح ٢٩٤٥٦.

٢. تأسيس الشيعة: ص ٥٣.

٣. ألّف السيّد عليّ البهبهاني قدس سره فيه رسالة سمّاها بـ«الاشتقاق أو كشف الأستار عن وجه الأسرار المودعة في الرواية الشريفة المسندة إلى باب مدينة العلم...».

منصف حينما يلاحظ إستقراءه لأقسام الكلم، وتحديده كلّ متميّزٍ عن قسيميه، ثمّ الإشارة إلى الظاهر والمضمر وإلى إعراب الفاعل وغيره.

فكيف كان ؟ صدر هذا الكلام منهعليه السلام وأُلقيت صحيفة فيه أو بعضه إلى أبي الأسود الّذي كان يتمتّع بكياسة وفطنة ذهنية، فألّف ورتّب، وإذا أشكل عليه شيء راجع الإمامعليه السلام ثمّ زاد فيه تلميذ أبي الأسود حتّى أوصله إلى أربع مجلدات، ولمّا وصل إلى الخليل بلغ مجلدات كثيرة، ووصل إلى الكمال لدى سيبويه.[١] فبذلك الإلهام وهذا الاهتمام ظهر علم النحو وصناعة الإعراب، وكلّ يوم يمرُّ عليه تزداد شوكتُهُ قوّةً وطلابُهُ كثرةً، فترى حتّى الحكّام أهتموا في نشره وأقبل الرعايا عليه وصار رافعاً لمن تعلمه وخافضاً لمن لا يعمله، فترى الكلّ سعوا في نشره وهجر العلماء مضاجعهم بالبحث عن مسائله[٢] وبذلوا من الجدّ والجهد؛ والصبر والتحمّل ما يثير العجب[٣] ويوجب الشكر، فللّه درّهم وعلى اللّه أجرهم.

ولا ينكر المنصف ما من الأثر الكبير في التشويق لهذا العلم والترغيب إليه من قِبَلِ أئمّة أهل البيتعليهم السلام[٤] ولذلك أستمرّ وتوسّع بعد أن ألقاه الإمام عليّعليه السلام لتلميذه على أيدي أهل جهابذة العلم والاختصاص من المذهب الإمامي بدءً من أبي الأسود الدُؤلي إلى الخليل الّذي قام بتنقيحه في البصرة، وأبو جعفر الرواسي الّذي نشره في الكوفة وهكذا...[٥]

نعم علم النحو مشعل هداية يتيسّر به فهم كتاب اللّه المنزل ويتّضح به معنى حديث نبيّه المرسلصلى الله عليه وآله والأئمّةعليهم السلام من بعده، يحتاج إليه المفسّر والمحدّث والفقيه والمتكلّم وغيرهم، يؤسّس على مسائله فروع كثيرة من العلوم المختلفة.

---

١. تأسيس الشيعة: ص ٥٦.

٢. لاحظ مغني اللبيب «أل» وجه الثالث تنبيه.

٣. نقل عن ابن جنّي أنّه راجع أبا عليّ نيّفاً وعشرين سنة في مسألة نحوية!. الهمع: ج ١ ص ٩٥، وتلحظ أيضاً تأسيش الشيعة: ص ١٤٢.

٤. لاحظ كنز الفوائد: ص ٢٤٠.

٥. تأسيس الشيعة: ص ٦١.

ولكن مع وجود ذلك كلّه نستطيع القول بأنّ علم النحو فقد مكانته في الحوزات العلميّة، وبطبيعة الحال أنّ ذلك ترك أضراراً أوجبت على المصلحين والمعنيين في البرمجة في الحوزات العلميّة أن يهتمّوا في علاج ذلك ورفعه.

ويجدر الإشارة إلى أنّ علم النحو في مقاطع طويلة من تاريخ الحضارة الإسلاميّة كان يحتل الصدارة بين العلوم ومقصداً بذاته، بحيث كلّ من تعلّمه واتقنه يُعَدّ أنّه وصل إلى هدفه النهائي في طلب العلم والدخول في الحوزات العلميّة إلّا أنّه ذهبت هذه المنزلة التّي كان يحتلها هذا العلم في الحوزات العلميّة خصوصاً غير العربيّة منها حتّى صار الغرض من دراسته وتعلّمه غرضاً آلياً ومقدّمة للاجتهاد والتخصّص في علم الفقه والعلوم الأُخرى فحسب، ونتيجة ذلك لم يعض بالاهتمام كما ينبغي.

نعم لا ينكر كونه علماً غائياً وآلياً، لكن النظرة إليه باعتباره علماً ثانويّاً وغير مهمّ أثرت أضراراً نشير إلى بعضها على التوالي:

١. تدريسه أحياناً من قبل أساتذة ليسوا من أهل الاختصاص به، على وجه يكونون بعيدين كلّ البعد عن فهم الدقائق وإدراكها في المتون النحويّة الأصليّة، وقد أشرنا إلى نماذج من هذه الدقائق في كتابنا «سلسبيل في أصول التجزئة والإعراب.».

٢. ساد الجانب التطبيقي منه أمثلة بسيطة من قبيل: «مررت بزيد، كتبت بالقلم، سرت من البصرة إلى الكوفة». أبعدت هذه الأمثلة التكراريّة طلّاب هذا العلم من الأمثلة الصعبة في الجانب التمريني منه، فأثرت هذه الظاهرة أن يفقد الطالب قدرته في تطبيق القواعد النحويّة على مقاطع وجمل أصعب من المتعارف في المتون الدراسيّة وعلى ألسنة الأساتذة، وعليه من اللّازم من الطلّاب الكرام بعد أن ينهوا دراسة هذا العلم أن يتعرّفوا على أسلوب جديد في التجزئة والإعراب وترجيحاً أن يكون مطبقاً على سور قرآنية كالّذي اعتمدناه في كتاب «سلسبيل».

٣. كثير من طلاب الحوزات العلميّة بسبب ضعفهم في العربيّة وقواعدها (اللّغة، الصرف، النحو) لم يتمكّنوا من فهم النصوص العربيّة من القرآن والروايات وأيضاً تراث العلماء وكنوزهم العلميّة الّتي كانت نتاج جهود متظافرة خلال قرون متمادية، ولذا لابدّ أن يقبل الطلّاب الكرام أنّ مَن لم يتسلّط على اللّغة العربيّة وقواعدها لا يتيسّر له فهم التراث الإسلامي، ونتيجتاً الطالب العاجز عن فهم التراث الديني لا يمكن أن يكون عالماً.

فانطلاقاً من المسئوليّة وضرورة هذا العلم في نشأة الطالب وتضلعه في العلوم الإسلاميّة بيّنا في كتابنا «صراط الفكر والعمل» المنهج الصحيح لدراسة علوم العربيّة والتسلّط عليها.

على أيّ حال، من الكتب المفيدة في الاطلاع على قواعد اللّغة العربيّة وفهمها كتاب البهجة المرضيّة لمؤلفه المضطلع القدير جلال الدين السيوطي من علماء القرن التاسع والعاشر الهجريين، وقد مرّ على هذا الكتاب فترة من الزمن وما يزال يدرس في الحوزات العلميّة الشيعة في المرحلة الثانية، والحقّ أنّ اختياره ككتاب دراسي من قبل أيّ كان فهو اختيار في محلّه.

فكان هذا الكتاب موضع اهتمام علماء الشيعة وغيرهم وكتب بعض أصحاب الاختصاص له عدّة من الشروح والحواشي، منها «حاشية أبوطالب» من علماء القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجريين الّتي تعتبر بالغة الفائدة حول مطالب هذا الكتاب.

شاكرين المولى القدير على توفيقه تصحيح هذا السفر القيّم وتحقيقه من قبل الطالب الفاضل حجّة الإسلام الشيخ محمّد الصالحي الأنديمشكي على اللّه أجره وللّه درّه.

وفي الختام أرى من المناسب للأساتذة والطلّاب الكرام أن يغتنموا هذه الفرصة بالاستفادة منه أثناء تدريسهم ودراستهم.

قم ـ الحوزة العلميّة ـ أبو القاسم عليدوست

ليلة ١٣ رجب ١٤٣٥ هـ ق

الموافق ٢٣/ ٢ / ١٣٩٣ هـ ش

والحمدللّه ربّ العالمين

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مقدّمة التحقيق

الحمد للّه الّذي رفع قدر من أعرب بالشهادتين، ونصب الدليل على وجود ذاته، وخفض قدر من لم يجزم بواحدانيّته، ولم يعترف بقدم صفاته، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم النبيّين الّذي ضمّ شعث الدين، وجاءه الفتح المبين وكسر جيش الكافرين، وأسكن الرعب في قلوب المنافقين ببركاته، وعلى آله الّذين أذهب اللّه الرجس عنهم وسلاماً دائمين عدد حركات كلّ حرف وسكناته.

أمّا بعد:

فإنّ معرفة الإعراب من الأُمور اللّازمة الّتي لابدّ لكلّ طالب علم منها ومن المهمّات الّتي لا يستغني الفقيه، والمفسّر والمحدّث والمتكلّم وغيرهم عنها.

وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو من جملة الكتب القيّمة في قواعد العربيّة كتاب الخلاصة بين الطلّاب باسم الألفيّة الّذي صنّفه أبو عبد اللّه محمّد جمال الدين ابن عبد اللّه بن مالك، وجمع فيه خلاصة علمي النحو والتصريف في أُرجوزة ظريفة.

وقد أقبل أكثر العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه الباهرة حتّى طُويت مصنّفات علماء النحو من قبله؛ ولذا شَرَحَهُ كثير من أكابر العلماء.

ترجمة السيوطي

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدين الخُضَيري السيوطي. وُلِدَ بعد المغرب ليلة الأحد مستهلّ رجب سنة تسعٍ وأربعين وثمانمائةٍ، وعَرَضَ محفوظاته على العزّ الكناني الحنبلي. فقال له: ما كُنيَتُك؟ فقال: لا كُنيَةَ لي، فقال: «أبوالفضل» وكَتَبَهُ بخطّه.

وتُوُفِّيَ والده وله من العمر خمس سنواتٍ وسبعة أشهرٍ، وخَتَمَ القرآن وله من العمر دون ثمان سنين، ثُمّ حَفِظَ عمدة الأحكام ومنهاج النووي وألفيّة ابن مالك ومنهاج البيضاوي وعَرَضَ ذلك على علماء عصره فأجازوه[١] وُلِدَ بـ«سُيُوط» ـ بضمّ السين والياء ـ كما نُسِبَ إليها وهي ـ كما قال صاحب القاموس المحيط قرية بصعيد مصر.

منهج التحقيق:

قد جاءت أشعار الألفيّة في بعض النسخ المطبوعة بشكل كلام مزجي وفي ضمن المتن بحيث يصعب على الدارسين قرائتها، وقد تحدث وقفة عند القارئ ممّا زادته بعض التعقيدات، فلهذا قرّرنا فرز الأشعار عن المتن وكتابتها مستقلّة في بداية كلّ صفحة متميّزة بفواصل مناسبة؛ لنسهل بذلك مطالعتها للقارئين.

وتمتاز نسختنا هذه بأُمورٍ:

١. الأشعار المذكورة في شرح الألفيّة أتينا بها في الهامش كاملة مع ذكر أسانيدها.

٢. من أجل الشموليّة والإتقان الّذي يمتاز به شرح أبو طالب على البهجة المرضيّة، ومن أجل إفادة طلّاب العلوم الدينيّة، قد ذكرنا هذا الشرح في الهامش بصورة كاملة.

٣. ذكرنا إلى حدّ الإمكان موضع الآيات ومأخذ الروايات والأقوال المذكورة في المتن.

٤. لقد قوّمنا نصّ البهجة المرضيّة بصورة فنّية ضمن تفنّن ملموس في تكثير العبارات وتنوّعه الّتي أضفناها.

وفي الختام أتقدّم بالشكر الجزيل إلى جميع الأحبّة الّذين بذلوا ما في وسعهم في إنجاز هذا السفر القيّم سيّما الأستاذ المبجّل الفقيه، الأصولى، الأديب سماحة الشيخ أبو القاسم علي دوست (زيد عزّه) لتقريظه على هذا الأثر وكذلك أخي الشيخ عليّ روح اللّهى للجهد الّذي بذله في إعداد عمل طباعة هذا الأثر فجزاهم اللّه جميعاً خير ما يجزي عباده المحسنين.

قم المقدّسة الحوزة العلميّة

الشيخ محمّد الصالحي الأنديمشكي

---

١. شذرات الذهب: ج ٨ ص ٥١ ـ ٥٢.

بسم اللّه الرحمن الرحيم(١)

١. (قوله: بسم اللّه الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة ابتداء ما ابتدأ به كلام اللّه، و اقتداء بحديث رسول ﷺ وفي متعلّق الظرف أقوال، أقواها أن يكون من لفظ الفعل المبتدأ بها. «والاسم» بمعنى العلامة، والمراد من «اللّه» الذات المعيّن الواجب المستجمع لتمام صفات الكمال، ولا يبعد أن يراد به لفظه في هذه الكلمة المباركة، فالإضافة لامية أو بيانيّة. «والرحمن الرحيم» صيغتان مبالغتان مشتركتان بين الرحمة الدنيوية والأُخروية؛ لما ورد في الدعاء: يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما. وقيل: الأولى مخصوصة بالأولى والآخرة بالآخرة ولذا قدّمت الأولى على الآخرة، وفيه أقوال أُخر، ولنفوّض باقي الكلام في هذه الكلمة المباركة إلى الكتب المذكور فيها، فإنّ الأبكار أحَقّ بالأذكار، وفي حديث الابتداء إشكالان.

الإشكال الأوّل: أنّ البسملة من ذوات البال، فيجب ابتداؤها بمثلها، وهو أيضاً كذلك فيلزم الدور أو التسلسل؛ وقد سنح لي لرفعه أجوبة شافية.

الأولى: أنّ كلّما يوجد بالغير لابدّ أن ينتهي إلى الموجود بالذات كوجود الأشياء المنتهي إلى وجود الواجب في نفسه ودسومة الأشياء المنتهية إلى دسومة الدسم بالذات فابتداء غير البسملة بها وابتدائها بنفس ذاتها.

الثانية: أنّ ذلك العام من المخصّصات، والبسملة خارجة عنه بالقرينة.

الثالثة: أنّ المراد بذي البال هو المقصود بالذات لا ذو الشأن في نفس الأمر، فالبسملة خارجة عنه بهذا المعنى.

الرابعة: أنّ ابتداء الشيء بالشيء يستلزم تغاير الشيئينِ لا محالة ولو عمّ أحدهما الآخر ظاهراً، ←

مقدّمة

أحمدك[١] اللّهمّ علـى نِـعَمك وآلائك[٢] وأُصـلّي وأُسـلّم عـلى مـحمّد خـاتمِ

← فالمراد بكلّ أمر ما سوى البسملة وذلك كما إذا قلنا: كلّ شيء معلول للّه، أي: كلّ شيء سوى اللّه، فافهم.

الإشكال الثاني: أنّ المروي هو الابتداء ببسم اللّه وهو محال ضرورة أنّ الابتداء إنّما هو بالباء فقط، والجواب إنّا نسلّم ذلك لكن نقول: قد يلاحظ الكلّ شيئاً واحداً أي: لا يلاحظ معه أجزاؤه ويصير الأجزاء حينئذٍ كأنّها مندمج بعضها في بعض، ويكون الكلّ بسيطاً فينسب لذلك الحكم المخصوص بالجزء إلى الكلّ وما نحن فيه من هذا القبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وقِس لما ذكر حال حديث الحمد إشكالاً وجواباً، وسيجيء جواب آخر عن الإشكال الثاني في رفع إشكال الجمع بين الحديثين. **أبوطالب**.

١. **(قوله: أحمدك)** أورد الحمد فعلاً دلالة على تجدّده، ومضارعاً لا ماضياً دلالة على استمراره التجدّدي، وإشارة إلى حسن العاقبة، ومفرداً جعلاً للمخاطب كالمخاطب في الانفراد، وإشارة بانفراده بالتنعّم ببرهة من النِعَم الّتي يجب الحمد عليها، وأورد المفعول ضمير إيماء إلى أنّ صفاته تعالى عينُ ذاته وحاضراً للاستلذاذ، والإشارة إلى امتناع غيبته تعالى عن بال الحامد حتّى كأنّه يواجهه دائماً، ولنفوّض باقي الكلام في الحمد والشكر إلى الكتب لما ذكرنا آنفاً. وممّا يناسب ذكره في هذا المقام، هو الأجوبة عن الإشكال المشهور في الجمع بين حديثَي الابتداء وهي ثلاثة.

الأوّل: ما هو المشهور من أنّ الابتداء ثلاثة أنواع: الحقيقي والإضافي والعرفي، وبملاحظة الأنواع الثلاثة في الأمرَين حصلت تسعة احتمالات. وذلك بناءً على كون الابتدائين على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد وإلّا لصار الاحتمالات ثمانية عشر احتمالاً، ثمّ إنّ ثلاثة من التسعة صحيحةٌ معتبرةٌ. وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيّاً، وبالحمد إضافيّاً أو عرفيّاً، أو بكِلَيهما عرفيّاً، وثلاثة منها ممتنعة، وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقيّاً أو إضافيّاً أو ←

←

عرفيّاً، وبالحمد حقيقيّاً، وثلاثة منها صحيحة غير معتبرة، وهي كون الابتداء بكلَيهما إضافيّاً أو بالبسملة اضافيّاً وبالحمد عرفيّاً وبالعكس، ويحصل الجواب بحمل الابتداء على أحد الثلاثة الأول ثمّ وجه الصحّة والاعتبار في الثلاثة الأول والامتناع في الثلاثة الثانية والصحّة في الثالث من الثلاثة الثالثة ظاهر بما قرّرنا. بقي الكلام في وجه الصحّة في الأولين من الثلاثة الثالثة وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلاثة، فأمّا وجه عدم الاعتبار في الأخيرين منها فهو الخلوّ من كلّ من الأصلَين اللذَين هما كون الابتداء حقيقيّاً واتحاده نوعاً في الأمرين، ووجه الصحّة في الثاني منها هو الحمد على الإضافي بالمعنى الأعمّ، وأمّا وجه صحّة الأول وعدم اعتباره ففيه خِفاء، إذ لقائل أن يقول: إن أريد بالإضافي معناه الأخص فلا وجه لصحّته، وإن أريد به المعنى الأعم فلا وجه لعدم اعتباره إلّا ترك حمل الابتداء على الحقيقي مع إمكانه، ولو صح هذا لذلك. يجري في الثالث من الثلاثة الأول، وقد حكم باعتباره وليعلم أن جعل الإضافي بالمعنى الأعم والعرفي مقابلاً للحقيقي ليس من جعل قسم الشيء قَسيماً له؛ لأنّ هذا إنّما يلزم إذا أريد بالأعم بشرط الخصوصية لا من حيث هو أعمّ، وما نحن فيه من قبيل الثاني.

الجواب الثاني: ما قيل: إنّ البسملة فرد من أفراد الحمد؛ لأنّ المراد به إظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد أم لا، وهو صادق على البسملة، فالابتداء بالبسملة عمل بالحديثَينِ.

الجواب الثالث: أنّ الحديثَينِ وردا على سبيل منع الخُلوّ فلا يلزم الجمع بينهما بلَفظينِ، وفيه بُعد. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: اللّهم)** قيل: أصله يا اللّه، حذف الياء عن أوّلها وعُوِّض عنها الميم المشدّدة في آخرها. وقيل: أصله يا اللّه امّ أي: أقصدنا بقضاء حوائجنا، حذف الياء وهمزة امّ على غير القياس وأورد عليه بوجهَينِ: **الأوّل:** أنّه مناف لقولهم: اللّهم لا تؤمّهم؛ لأنّه تناقض، وكذا لو سمع اللّهم لا تؤمّنا. **والثاني:** أنّه لو صحّ ذلك لزم جواز يا اللّه امّنا ارحمنا بلا عطف قياساً على اللّهم ارْحَمنا، واللّهم وارْحَمنا قياساً على يا اللّه امّنا وارْحَمنا واللازم باطل، فالملزوم مثله. بيان

←

أنبيائك(١) وعلى آله وأصحابه(٢) والتابعين(٣) إلى يوم لقائك(٤).

← الملازمة ترادف اللفظَين في المقامَين. والجواب عن الوجهَين على ما خطر ببالي: أنّ «امّ» في اللّهم مقدّمة للدعاء، وما يجيء بعده نفس الدعاء، فالتناقض مدفوع، والقياس باطل؛ لبطلان عطف الدعاء على مقدّمته، وجواز عطفه على مثله، والتناقض في قولهم: اللّهم لا تؤمّهم مدفوع من وجه آخر وهو اختلاف المفعولَين. وقيل في الجواب عن الثاني: أنّ «امّ» لمّا صار كالجزء لم يجز أن يكون معطوفاً عليه كتاء الفاعل.

(قوله: على نعمك وآلائك) قيل: تقديرة: لنعمك علينا.

أقول: لا حاجة إلى ذلك بل «على» للمقابلة أو للاستعلاء العقلي باعتبار أنّ الحمد وارد على النعم أو غالب عليها استحقاقاً أو ادّعاء ولم يقل: إنعامك ولانعمائك مع أنسبيّتهما بقوله: آلائك كلّ من وجه لعدم التباسه بالمفرد، وللإشعار بكثرة نعم اللّه، ولصيرورة ممدود هذه الفقرة واحداً كالفقرتَين الأخيرتَين وهي جمع نِعمة بكسر النون أي: ما ينعم به بل بفتحها مصدر نَعم ينعم، والمراد بها: النعم الظاهرة بقرينة مقابلتها بالآلاء الّتي هي النعم الباطنة، وهي جمع إلى بكسرة الهمزة وفتحها، وجمع كثرتها غير مسموع. **أبوطالب.**

١. **(قوله: خاتم أنبيائك)** إن كان الخاتم بكسر التاء فمعناه ظاهر، وإن كان بالفتح فبمعنى ما يختم به كالعالم لما يعلم به، أو يراد به الزينة كناية. **أبوطالب.**

٢. في أكثر النسخ «صَحْبه» كما في حاشية أبوطالب.

(قوله: وصحبه) الأولى أن يقرأ بسكون الحاء، إسم جمع للصاحب لا بكسرها مخفّف صاحب، وصاحب النبيّ من أدرك صحبته مع الإيمان الباقي إلى يوم الوفات. **أبوطالب.**

الصحابي في اللغة: هو الملازم، هو المعاشر الإنسان يقال: فلان صاحب فلان، أي: معاشره وملازمه وصديقه مثلاً. وقال بعض اللغويين: إنّ الصاحب لا يقال إلّا لمن كثرت ملازمته ومعاشرته. وإلّا فلو جالس الشخص أحداً مرّة أو مرّتين، لا يقال إنّه صاحبه أو تصاحبا، يقول الحافظ ابن حجر في تعريف الصحابي: وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك أنّ الصحابي: من لقي النبيّ صلّى اللّه عليه و آله مؤمناً به مات و على الإسلام، ...أنظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ج ١ ص ١٩.

٣. التابعون هم الّذين لم يدركوا صحبة النبيّ صلّى اللّه عليه و آله ولكنّهم أدركوا صحبة الأصحاب.

٤. **(قوله: إلى يوم لقائك)** الظرف: إمّا متعلّق بأحمد وأصلّي وأسلّم، أو بكلّ تابع، تابع مفهوم ←

أمّا بعد:[١] **فهذا**[٢]:

← من التابعين من حيث هو مجموع، والمراد باللقاء على الأوّلين الحشر الأصغر، وعلى الأخير الحشر الأكبر. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وبعد)** هو من الجهات والغايات، والمراد بالجهات: ظروف تدلّ على جهة الشيء أي: ما يقع بين إحدى نهاياته إلى آخر ما يحاذيها تسمية الدالّ باسم المدلول ولهذا لا تزاد بحسب المعنى عن ستّة أقسام إذ لا يتجاوز جهات الشيء عن الستّ، والمراد بالغايات: ظروف قطعت عن الإضافة بحسب اللفظ، وإنّما سمّيت غايات؛ لأنّ الغاية هي النهاية، وتلك الظروف صارت نهايات لقيد النسبة الإضافية مجاز أو قيل: لأنّها قد يذكر بعد ذكر مصداق ما تضاف إليه وفيه ما فيه، ولا يبعد أن يطلق الغايات على الجهات الستّ في جميع أحوالها؛ لأنّ كلا منها يدلّ على غاية من غايات الشيء التزاماً كما لا يخفى، والمراد من الغاية في قولهم: «من الابتداء» الغاية في المكان مثلاً و«إلى» لانتهائها كذلك مثلاً إنّما هو هذا المعنى لا طول المسافة بارتكاب مجازَين كما ارتكبه بعض المحققين. وذلك لأنّ إضافة الابتداء مثلاً إلى الغاية بعد تقييدها بالمكان أو بالزمان والإضافة بيانيّة، وبين طرفيها عموم من وجه لا أنّ المضاف أخصّ من المضاف إليه ليلزم بطلان الإضافة كما هو المتبادر فافهم.

ثمّ اعلم أنّ للجهات الستّ أربع حالات.

الأولى: أن يكون لفظ ما تضاف إليه مذكور.

الثانية: أن يكون محذوفاً.

الثالثة: أن يكون كلّ من لفظه ومعناه مَنسِيّاً.

الرابع: أن يكون لفظه مَنسيّاً ومعناه مَنوِيّاً وهي على الثلاثة الأولى معربة، وعلى الرابعة مبنيّة على المشهور بالضمّ لأنّ فهم المضاف إليه إنّما هو منها فتضمّنت الإضافة بتضمّن معناه بخلاف الثلاثة الأول. والمراد من المعنى: المَنوِي والمَنْسِي هو المعنى بخصوصه لا بعمومه إذ لا يمكن تصوّر الجهات مع كون معنى المضاف إليه بعمومه مَنسياً. والمراد بالمنسي في قولهم: نَسْيَاً مَنْسِيّاً هو المنسي فوجه التكرار أنّ المعنى هو المنسي من اللفظ المنسي من الخاطر ليتميّز عن المنوي فإنّه أيضاً منسي من اللفظ. وقيل: التكرار للتأكيد.

←

←

وقيل: لموافقة قوله تعالى: ﴿**نَسْياً مَنْسِيّاً**﴾ والمشهور تقسيم أحوالها إلى ثلاث حالات المذكور والمَنوي والمَنسي والتحقيق ما ذكرنا. **أبو طالب.**

«**أمّا**»: بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني: «حرف فيه معنى الشرط، صرّح به جماعة من النحويين، لا حرف شرط». وهي هنا مجرّدة عن التفصيل، كما نصّ عليه في المغني في «أمّا زيدٌ فمنطلق»، وقول العلّامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب: «أمّا هذه حرف شرط وتفصيل» مخالف لما ذكرنا من النقلين معاً. «**بعد**»: ظرف زمان كثيراً، و مكان قليلاً، تقول في الزمان: «جاء زيد بعد عمرو»، وفي المكان: «دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرٍو». وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم. شرح التصريح: ج ١ ص ٩.

٢. **(قوله: فهذا)** لما تعارف ذكر «أمّا» قبل «بعد» في صدور الكتب فحيث لم يذكر توهّم تقديره: قبله فاحتيط بذكر الفاء للزومها بعد أمّا، ولم يجز أن يكون مقدّراً حقيقة لمكان الواو؛ لأنّ واو الاستيناف لم يعهد دخوله على أمّا، وواو العطف لا يدخل على أمّا الأولى وقد اشتَبَهَ هذا على بعض الفضلاء، ثمّ إنّ أمّا قيل: للتفصيل وقائم مقام مهما يكن من شيء، ومهما في هذا الكلام بمعنى ما الشرطية لا متى، ومعنى جملة الشرطية والجزائية أنّ كلّما وقع بعد الفلان ممّا صدق عليه الشيء سواء فرض مانعاً لوجود الجزاء أم لا، فالجزاء متحقّق بعد ذلك الفلان يعني أنّ تحقّق الجزاء غير معلّق بشيء من الشروط، ورفع الموانع نظير ذلك ما إذا قيل: كلّما يقع فزيد مسافر غداً يعني أنّ مسافرته في الغد ليست مشروطة بأمن الطريق وعدم نزول الثَلج والمَطَر وغير ذلك، ثمّ إنّ المشار إليه بهذا إمّا كلّ معاني الكتاب، أو ألفاظها المُتصوّرة، أو نُقُوشِها المُتصوّرة مطلقاً، أو نُقُوشها الخارجية. لو كان وضع الديباجة بعد التصنيف وكما أنّ المشار إليه بهذا أمرٌ كلّي ذو أفراد صادرة عن المؤلّف وغيره، وكذلك اسم الإشارة أمرٌ كلّي ذو أفراد كذلك كلّ فردٍ منها إشارة إلى مشار إليه مخصوص به، لكن بتنزيل المعقول منزلةَ المَحسُوس في الثلاثة الأول فلا يرد أنّه يلزم أن يكون المشار إليه بهذا إمّا كلّياً، أو مشتملاً على أمرٍ معلومٍ وأمّا

←

شرح[١] لطيف[٢] مزجتُه[٣] بألفية ابن مالك، مهذّب المقاصد، وواضح المسالك[٤] يبيّن

← الألفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا تصلح أن تكون مشاراً إليها إذ على تقدير تسليم وجودها التدريجية غير باقية إلى ذكر اسم الإشارة، فالإشارة إليها إشارة إلى أمر معدوم وهو باطل. **أبو طالب**.

١. **(قوله: شرح)** أي: كشف، والكشف رفع الغِطا عن الشيء ويلزمه إظهار ذلك الشيء فههنا كناية عن الإظهار، وحمله على هذا أو على المجاز العقلي للمبالغة أو على المجاز اللغوي بإرادة ما يشرح به أو الشارح. **أبو طالب**.

٢. **(قوله: لطيف)** اللطيف: ما لا يدركه البصر، والمراد ههنا ما لا يدركه بادي النظر لشبهه بالبصر في الرؤية بسرعة. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: مزّجته)** من المزج لا من التمزيج كما توهّم؛ لأنّ التمزيج كما قال في القاموس: الإعطاء واصفرار التمر، والمزج بحسب المعنى اللغوي وإن عمّ كلّ شرح ذكر فيه المتن بأسره إلّا أنّه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح. **أبو طالب**.

«مزّجته» من المزج و هو الخلط أي: خلطته بها. والباء في «بألفية» للإلصاق. **حكيم**.

٤. **(قوله: مهذّب المقاصد واضح المسالك)** تهذّب الكلام تخليته عن الحَشوِ والزوائد؛ والمهذّب إمّا بكسر الذال والفاعل الشرح واللّام في المقاصد عوض عن ضمير الألفيّة أو الفاعل الشارح، واللّام عوض عن ضمير الشرح، أو عن ضمير الألفيّة بتقدير الرابط، وإمّا بفتح الذال واللّام عوض عن ضمير الألفيّة بتقدير الرابط، أو عوض عن ضمير الشرح، وأحسن الاحتمالات الخمسة هو الأخير لاستغنائه عن التقدير، وصيرورة تقابله مع ما بعده في غاية المناسبة، فإنّ لكلّ مجهول متعدّ مع معلوم يكون بالقياس إليه لازماً مناسبة ليست مع المعلوم المعتدّي لعدم الفرق بين الفريقَين عند اتحادهما في جوهر المعنى مفهوماً إلّا بأن يلاحظ للأوّل فاعل دون الثاني إلّا إن كان للمطاوعة ومصداقاً إلّا في صفات الواجب تعالى، ولوازم الماهيات على رأي من قال: إنّها غير مجعولة فإنّ الثاني صادق عليهما كالواجب والواحد والطيّب والطاهر دون الأوّل كالموجب والموحّد والمطيب والمطهّر، فافهم ذلك فإنّه دقيق. والمراد من تهذيب الألفيّة بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات إظهار كونها مهذّبة فلا يرد أنّ ذلك إمّا تحصيل ←

مرادَ ناظمها[١].

ويهدي الطالب لها إلى معالمها[٢] حاوٍ لأبحاث منها ريح التحقيق تفوح، وجامعٌ لنُكتٍ لم يَسبقه إليها غيرُه من الشروح. وسمّيتُه «بالبهجة المرضيّة[٣] في شرح الألفيّة» وبالله[٤] أستعين، إنّه خير[٥] معين.[٦]

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

← الحاصل، أو مستلزم للتصرّف في فقراتها وكلماتها وكلاهما غير واقع، ولمّا كان المهذّب والواضح نكرتَينِ مضافتَينِ للتخفيف إلى معمولهما صحّ توصيف النكرة بهما، ثمّ إنّ أكثر النسخ لفظ واضح بدون واو العطف وهو سهو من قلم الناسِخين إذ كلّ زوج من أزواج أوصاف الشرح متّخذ أفراده في الاسمية والفعلية والوصفية الحقيقية والمجازية متخلّل بالواو العاطفة كما تراه فلا وجه بخُلُوّ هذا الزوج عنها، ووجه العطف في بعض صفات الشرح وتركه في بعض آخر ممّا يظهر بالتأمل فيه. **أبوطالب.**

١. أي: يوضحه ويكشفه.

٢. متعلّق به يهدي، و«معالمها» جمع المَعلَم الأثر الّذي يستدلّ به على الطريق، كذا في الصحاح. **حكيم.**

٣. «البهجة المرضيّة» مشهور ولكن قيل: النهجة المرضيّة» فهي بفتح النون الطريقة الواضحة. **حكيم.**

٤. **(قوله: بالله)** تقديم الظرف لقصد الحصر. **أبوطالب.**

٥. أصله أخير حذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال، كما قالوا: في أحبّ حبّ. **حكيم.**

٦. **(قوله: إنّه خير معين)** جملة مستانفة سِيقَت جواباً للسؤال عن وجه الحصر. **أبوطالب.**

بسم اللّه الرحمن الرحيم

قــال مـحمّدُ هـو ابـنُ مـالك　　　　أحمدُ ربّي اللّه خيرَ مالك[1]

قال الناظم: **(بسم اللّه الرحمن الرحيم) (قال محمّد هو)** الشيخ الإمام أبو عبد اللّـه

---

١. **(قال)** فعل ماضٍ أجوف، عينه واو، أصله قول ـ بفتح الواو ـ قلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها **(محمّد)** فاعل قال وهو عَلَم منقول من اسم مفعول حُمّد ـ بتشديد الميم ـ، و**(هو)** مبتدأ و**(ابن)** خبره، كان حق «ابن» أن يتبع محمّد على أنّه نعت له، ولكنّه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، وإنّما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقةً أو ادعاءً، وحيث قطع ـ فإن كان لمجرّد مدح أو ذمّ وجب حذف العامل وإن كان لغير ذلك جاز.

و**(مالك)** مضاف إليه وهو عَلَم منقول من اسم فاعل **(وأحمد)** ـ بفتح الميم ـ مضارع حمد ـ بكسرها ـ من باب عَلِمَ يعلم، وفاعله مستتر فيه وجوباً **(وربّي)** منصوب على المفعولية، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الباء الموحدة منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركه المناسبة، وياء المتكلّم في موضع جرّ بإضافة ربّ إليها، واجتمع في قوله: «أحمد ربّي» الإعراب اللفظي والتقديري والمحلّي، فأحمد إعرابه لفظي، وربّ إعرابه تقديري، وياء المتكلّم إعرابه محلّي. قال الكافيجي (ره): والفرق بين التقديري والمحلي أنّ المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة كألف الفتى، والمانع في الإعراب المحلّي هو الكلمة بتمامها كأنا و أنت. **(والله)** بالنصب عطف بيان لربّ و**(خير)** بالنصب حال لازمة أو بتقدير أمدح أو أعني، وليس بياناً ولا نعتاً؛ لأنّه نكرة والمتبوع معرفة، والقول بأنّه بدل مبنيّ على غير الغالب؛ إذ الغالب في البدل الجمود. **(ومالك)** مضاف إليه. **خالد.**

جمال الدين محمّدُ[١] بنُ عبد اللّه[٢] **(ابن مالك)** الطّائي الأندلسي الجيّاني الشافعي **(أحمد ربّي اللّه خير مالك)**[٣] أي: أصفه بالجميل[٤] تعظيماً له[٥] وأداءً لبعض ما يجب له[٦] والمراد إيجاده، لا الإخبار بأنّه سيوجد.

---

١. **(قوله: جمال الدين محمّد)** كرّر لفظ محمّد وذكره بعد اللقب مع أنّ حقّه التقديم عليه ليتصف بابن عبد اللّه فيطابق ما أطلق على نبيّنا صلى الله عليه وآله أي: محمّد بن عبد اللّه افتخاراً للمصنّف وليشير به إلى أنّ الواجب ظاهرا اتصاله[به] وحذف مبتدأه، وقد قيل: للتكرار والتأخير وجوه أُخر لا تخلو عن ضعف. وأمّا نكتة ذكر المبتدأ في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بحال الوصفيّة؛ فإنّ القرينة على القطع إمّا اختلاف إعراب الحالَين أو ذكر المتعلّق، والأوّل مُنْتَفٍ ههنا لاتحاد إعراب الحالَين، فتعيّن الثاني. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ابن عبد اللّه) أقول:** قوله: «محمّد» هو ابن مالك مشتمل على تجوّز يظهر حقيقته من تقديرات الشارح، فإن جعل جزء المتن هو الابن الأوّل فالتجوّز في الإضافة وإن جعل الابن الثاني فالتجوّز في الاتصاف، ولعلّ الأوّل أحسن فافهم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: خير مالك)** هذا لتنكيره لا يصلح أن يكون وصفاً للرّب فهو إمّا حال لازمة عنه علّقت على صاحبها للإشارة إلى دوام عاملها، أو بدل عنه مخصّص بالإضافة، ويحتمل أن يكون خبراً لمحذوف، أو مفعولاً له وإضافته من إضافة الصفة إلى موصوفها. والتقدير: مالكاً خيراً من المالكين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: أصفه بالجميل)** لم يقل أي: أثنيه ليصيرَ كلامُه تفسيراً بعد الإبهام فيوجب استقراره في الأذهان؛ إذ الوصف أعمّ من الثناء الّذي هو الذكر بالخير فقط لا ليعمّ الذكر باللسان وغيره كما هو الحق في معنى الحمد؛ لأنّ الوصف مستلزم لكونه باللسان. والظاهر أن يكون الباء في قوله: «بالجميل» للآلة ويكون بيانيّاً للمحمود به، ويحتمل أن يكون للسببيّة، أو للمقابلة، ويكون بيانيّاً للمحمود عليه ويلزم تخصيص الوصف بالذكر بالخير. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: تعظيماً له)** أي: تعظيمي للّه. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: وأداء لبعض ما يجب له)** الأصح أن يكون إضافة البعض إلى «ما» لاميّة، والمراد بما يجب

←

مصلّياً على النبيّ المصطفى وآله المُستكملين الشرفا[١]

(مصلّياً) بعد الحمد[٢] أي: داعياً بالصلاة[٣] أي: الرحمة.

← ما يجب شرعاً، والمعنى وأدائي لبعض شكور يجب بتلك الشكور للّه تعالى، وأمّا حمل الإضافة على اللامية وما يجب على ما يجب عقلاً أو حملها على البيانيّة مطلقاً، فلا يخلو عن شيء كما يظهر للمتأمّل؛ وقيل معنى هذا الكلام: وأداء لبعض ما يجب الحمد له من النعم والإحسان والكرم والامتنان.

أقول: أراد هذا القائل بما الموصولة الشكور باعتبار أنّها نعمة من نِعَمِ اللّه تعالى، وجعل الكلام إشارة إلى عجز العبد عن أداء شكر نعمة من نعم اللّه شكراً كاملاً فضلاً عن أدائه شكر جميع نِعَمِه، وقد خفي هذا المعنى على بعضٍ، فوجّه المعنى كلامه بتوجيهات ركيكة واهية.

(قوله: للأخبار بأنّه سيوجد) إذ الإخبار بذلك وإن استلزم استظهار صفاته الجميلة الّذي هو حمده تعالى إلّا أنّ المقصود من هذه العبارة أوّلاً: حمد اللّه تعالى والإخبار مفيد له ثانياً و«قوله: سيوجد» محتمل للمعلوم والمجهول. **أبوطالب.**

١. **(مصليّاً)** حال مقدّرة و **(على الرسول)** متعلّق بمصلّياً والرسول بمعنى المرسل قليل، و**(المصطفى)** نعت للرسول مجرور بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وأصله المصتفى قلبت تاء الافتعال فيه طاء؛ لمجاورتها حرف الصفير **(وآله)** معطوف على الرسول والهاء المتّصلة به مضاف إليه، و **(المستكملين)** ـ بكسر الميم ـ جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل. بمعنى تكمل نعت لآله، وعلامة جرّه الياء **(الشرفا)** ـ بفتح الشين ـ مفعول المستكملين. **خالد.**

٢. **(قوله: بعد الحمد)** إشارة إلى أنّ قوله: «مصلّياً» حال مقدّرة مستقبلة أي: ما يقارب زمان نيّته لزمان عامله، لا محقّقة مقارنة أي: ما يقارن زمان نفسه لزمان عامله، ووجه التسمية في الأولى أنّ الحال الحقيقي مقدّر محذوف، والحال اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة إلى زمان عامله، وفي الثانية ضد ذلك. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: داعياً بالصلاة)** الدعاء كالسؤال طلب الأدنى من الأعلى عكس الأمر، والالتماس طلب المساوي من المساوي، وإنّما فسّر الصلاة بالدعاء إشارة إلى أنّ الحال حال عن الفاعل ←

(على النبيّ)[١] **هو إنسان أوحي إليه**[٢] **بشرع**[٣] **وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أُمِرَ بذلك**[٤] **فرسول أيضاً.**

ولفظه بالتشديد[٥] **من النّبْوَة**[٦] **أي: الرفعة؛ لرفعة رُتبة النبيّ** ﷺ[٧] **على غيره**

← لا عن المفعول؛ لأنّ المناسب أن يكون فاعل الحمد والصلاة واحداً وقيّده بالصلاة؛ لأنّ الداعي المطلق أعمّ من المصلّي وفسّر الصلاة بالرحمة احترازاً عن معناها الآخر، ولم يقيّده أوّلاً بالرحمة إشارة إلى أنّ المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها، وإنّما لم يجعله حالاً محقّقة عن الفاعل بحمل الصلاة على الصلاة القلبية، لأنّ كِلا من الحمد والصلاة لابدّ له من التفات القلب إليه، وإلّا لم يكن حمداً ولا صلاة، فيلزم حينئذٍ التفات القلب إلى شيئَين دفعة واحدة وهو محال، وهذا بخلاف نيّة الصلاة فإنّها غير متوقّفة على الالتفات بل يكفيها كونها مخزونة في الخيال. **أبوطالب.**

١. **(قوله: على النبي)** في أكثر نسخ المتن على الرسول، ولعلّ الشارح هكذا رأى نسخة الأصل فكتب ذلك على وفقها. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وأوحي إليه)** الوحي: هو العلم الحاصل للنفس بواسطة المَلِك. والكشف: هو العلم الحاصل لها بواسطة الرياضة. والإلهام: هو العلم الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بشرع)** أي: بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة أم لا. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: فإن أمر بذلك)** والرسول إن كان شرعه ناسخاً فمن أولي العزم أيضاً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: ولفظه بالتشديد إلى قوله من النباء).** قيل عليه: إن كان المراد ثبوت الحكمَين له قبل الإعلال فالحكم الأوّل ممنوع ، وإن كان المراد ثبوتهما له بعده فالحكم الثاني ممنوع؛ لأنّ النبيّ بالتشديد بعد الإعلال مطلقاً، والجواب: أنّ المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرأه بالهمزة. **وقيل:** على تقدير التشديد أنّه مشتقّ عن النبيّ وهو الطريق؛ لأنّه طريق إلى الحقّ. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: من النِبوة)** كالرفعة وَزناً ومعنىً، وأمّا النبوّة بتشديد الواو فهو مصدر ميمي من النبيّ الاسمي كالأبوّة والأخوّة عن الأب والأخ. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: لرفعة رتبة النبيﷺ) (وقوله: لأنّه مخبر اه)** إشارة أنّ النبيّ منقول بالمناسبة إلى هذا المعنى ←

من الخلق، وبالهمزة[١] من «النبأ» أي: الخبر؛ لأنّ النبيّ ﷺ مخبر[٢] عن اللّه تعالى، والمراد به[٣] نبيّنا محمّد ﷺ **(المصطفى)** أي: المختار من الناس[٤] كما

← لامر تجل، وتقدير الكلام: ولفظه بالتشديد منقول من النبيّ المشتق من النِبوة أي: الرفعة لرفعته إلى آخره. وقوله: «لرفعة» متعلّق بالمنقول المقدّر وقِس عليه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وبالهمزة)** إلى آخره. هذا بالواو العاطفة، واعتُرِضَ عليه بأنّ الصواب أن يكون العطف «بأو» للتنافي بين المَعطُوفَين.

أقول: مقام «أو» قصد الإشعار بالتنافي لا نفس التنافي ولا باعث على الإشعار به ههنا. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: مخبر)** المشهور فيه كسر الباء، وأورد عليه بوجهين:

الأوّل: أنّ إخباره عن اللّه تعالى بالخلق مستلزم للأمر به المناقض لعدم ضرورة أمره بالتبليغ.

الثاني: أنّ المناسب لكونه منقولاً عن النبيّ المشتق من النبأ كونه خبيراً لا مخبراً.

أقول: الأولى أن يقرأ بفتح الباء؛ ليكون بمعنى الخبير لما تقدّم آنفاً، واستريح من ورود الإيرادَين، والمعنى: لأنّه مخبر عن اللّه بالغيوب وغيرها.

وأجيب عن الأوّل: بأنّ الإخبار مستلزم لعدم النهي عن التبليغ لا للأمر به، وعدم النهي غير منافٍ لعدم الأمر، ولا يخفى ما فيه أو عنه.

و عن الثاني: بأنّ المناسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجودة ههنا؛ لأنّ الإخبار في بعض الأفراد غير منافٍ لعدم الأمر بالتبليغ في بعض آخر جدّاً، وكذا المُخبِر بكسر الباء مناسب للخبير في جوهر المعنى. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: والمراد به اه)** إشارة إلى أنّ اللّام في النبيّ للعهد. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أي: المختار من الناس)** أي: من بين الناس على الناس ولمطابقة الكتاب للفظ الحديث لم يصرّح بالمصطفى عليه، والفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه، أنّ المصطفى اسم مفعول اعتبر جزءاً للأوّل وخارجاً عن الثاني، وإنّما حذف المصطفى عليه للدلالة على عمومه، ولم يقل من الخلق، لأنّ الكناية أبلغ من التصريح. **أبو طالب.**

قال[١] النبيّ ﷺ في حديث رواه الترمذي وصَحَّحه: «إنّ اللّه اصطفى من ولد[٢] إبراهيم إسماعيل[٣] واصطفى من ولد إسماعيلَ بني كنانةَ، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم».[٤]

---

١. **(قوله: كما قال)** الأحسن أن يكون الكاف للتعليل ومتعلّقه إمّا المصطفى، أو كون المصطفى بمعنى المختار، أو كونه بمعنى المختار من جميع الناس، فالحديثان على الأوّل والأخير علّتان للمطلوب، وعلى الثانية علّة واحدة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ولد)** الوُلد كالقُفل جمع وَلَدٍ كَفَرسٍ، وقد يستعمل واحداً أيضاً كالفَلَك، والمراد من ألفاظ الولد والبنين في الحديث أعمّ ممّا كان بلا واسطة أو معها. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إسماعيل)** أي: ولد إسماعيل، فلفظ ولد هنا ساقط من الأقلام؛ إذ لو أريد نفس إسماعيل لما دخل نبيّنا في المصطفى بهذا الأصطفاء مع أنّ المطلوب دخوله في جميع المصطفِينَ بجميع الأصطفاءات. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: واصطفاني من بني هاشم).**

أقول: دلالة على هذا الحديث على الأمر الأوّل والثاني دليلاً، وجزء دليل ممّا لا خفاء فيه، وأمّا دلالته على الأمر الثالث دليلاً عليه، ففيه خفاء؛ إذ المدّعى كون النبيّ مصطفى عن الناس، وغاية ما يدلّ عليه هذا الدليل كونه ﷺ مصطفى من ولد إبراهيم، وهذا ممّا استشكله بعض الفضلاء.

أقول: كونه ﷺ مصطفى من ولد إبراهيم على جميع الناس المستفاد من حذف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفى من جميع الناس فإفادته للمطلوب بالكناية الّتي هي أبلغ من التصريح، وقد يُستدلّ على عموم المصطفى عليه فيما سوى الأصطفاء الأوّل بقوله تعالى اللّه: **﴿اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين﴾** ولا يخلو عن ضعف.

ثمّ اعلم أنّ المصطفِينَ فيما سوى الأصطفاء الأخير إنّما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار بعض أفرادهم الّذي هو الحامل لنور النبيّ ﷺ فإنّه مصطفى على الغير لذلك، فلا يرد أنّ بعض أفراد المصطفى عليهم، مصطفى على بعض المصطفِين، وقس على هذا ما في حديث

←

وقال ﷺ في حديث رواه الطبرانيّ: «إنّ اللّه اختارَ خَلقَه(١) فاختار منهم بـني

→ الاختيار، ومن حسن الاتفاقات ههنا مطابقة الحديثَينِ للفظ المصنّف وتفسير الشارح لفظاً وترتيباً وإجمالاً وتفصيلاً. **أبو طالب.**

سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٥٠ ح ٣٦٢٥ كتاب المناقب، صحيح المسلم: ص ٩٩٩ ح ٢٢٧٦ كتاب الفضائل، وكنزالعمّال: ج ١١ ص ٤٢٣ ح ٣١٩٨٤.

١. **(قوله: إنّ اللّه اختار خلقه).**

أقول: لا يخفى ما في ظاهر الحديث من التكرارات ولدفعها أجوبة.

الأوّل: حمل أحد المكرّرين على إرادة الاختيار والآخر منهما على نفس الاختيار، وحمل الفعل على الإرادة من إقامة المُسَبَّب مقام السبب، وتسمية السبب باسم المسبّب، وذلك شائع كما في قوله تعالى: ﴿**إذا قرأت القرآن فاستعذ**﴾ وقوله: ﴿**إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا**﴾ وهذا الوجه بإحدى طُرُق ثلاث.

الأُولى: أن يحمل الأوتار بمعنى الإرادة، والإشفاع بمعنى نفس الاختيار وهذا أظهر.

الثانية: أن يحمل على عكس ذلك، والمعنى أنّ اللّه اختار ماهيات خلقه من بين جميع الماهيات بالإيجاد، فأراد اختيار بني آدم منهم.

الثالثة: أن يحمل الأوّلان على نفس الاختيار، والبواقي على ما سبق في الطريقة الأولى، ولا يخفى عليك أنّ المراد بمفعول ما حمل على الإرادة المختار منه، أو بعضه عن بعضٍ وبمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار.

الوجه الثاني: ما خطر ببالي من أنّ المراد بالأوتار الاختيار اختيار الاشفاع وبالإشفاع نفس اختيارها.

الوجه الثالث: ما أفاده بعض المعاصرين من أنّ المراد بالأوتار الاختيار لاختيار الإشفاع وبالإشفاع نفس اختيارها هذا، وليعلم أنّ المراد بحروف التعقيب في هذا الحديث إمّا التعقيب الذاتي، أو تكلّم المخاطب بقدر فهمه، فلا يرد أن لا معنى للتقديم والتأخير الزمانيَينِ في أفعال اللّه القديمة، وقد أجيب لرفع التكرار بوجوه أخر تركنا ذكرها لسخفاتها. **أبو طالب.**

آدمَ، ثمّ اختارَ بني آدم[١] فاختارَ منهم العرب، ثمّ اختارَ العربَ، فاختارَ منهم قريشاً، ثمّ اختارَ قريشاً فاختارَ منهم بني هاشم، ثمّ اختارَ بني هاشم فاختارَني منهم، فلم أزل خياراً من خيار».[٢]

---

١. **(قوله: بني آدم)** المقصود منهم بنو آدم مع نفس آدم وحوّاء تغليباً. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: فلم أزل خياراً من خيار)**

أقول: هذا النفي أزليّ لا اختصاص له بالماضي فقط نظير كان اللّه غفوراً رحيماً. وأزل: إمّا بفتح الزاي من زال الناقصة، أو بضمّها من زال التامّة، وعلى الثاني يكون قوله: «خياراً» منصوباً على التمييز هذا الّذي ذكر من الاحتمالَين إنّما يكون إذا كان قوله: «من خيار» معضلاً منه، وإمّا إذا كان «من» للسببيّة متعلّقاً بالفعل المنفي فهو بضم الزاي لا غير بناءً على عدم صلاحيّة الأفعال الناقصة، لأن تكون متعلّقة للظروف وشبهها، وسيجيء تحقيق ذلك. ثمّ «الخيار» إمّا اسم من الاختيار، أو جمع خيّر كسيّد على ما في بعض كتب اللغة، ولفظ «من» إمّا للتفضيل، أو للسببيّة، كما مرّ. والخيار الأوّل منسوب إلى النبيّ ﷺ مطلقاً، وأمّا الثاني فمنسوب إلى المختارَينِ الموجودَين السابقَين على النبيّ ﷺ إذا كان «من» للتفضيل وإلى المختارَين المفروضَين اللاحِقَين له فرضاً إن كانت للسببيّة. ثمّ إنّ للخيارَين احتمالات ثلاثة.

الأوّل: أن يكون كِلاهما بمعنى الاختيار.

الثاني: أن يكونا بمعنى المختار.

الثالث: أن يكونا جمع خير هذه احتمالاتهما الظاهرة. فأمّا مطلق احتمالهما العقلية فيرتقي إلى تسعة كما هو ظاهر، لكنّا نختصر على الأخير من الثلاثة الظاهرة لكونه أحوج إلى البيان وإمكان فهم ما سواه بالقياس إلى بيانه.

فنقول: لفظ «الخيار» في هذه الاحتمال لمّا كان جمعاً نكرة محتمل لأن يراد به واحداً وجمع متعدّدة، فله على تقدير كون «من» للتفضيل أربعة احتمالات.

الأوّل: أن يراد بكلّ واحد من الخيارَينِ جمع واحد وأربعة آحاد

أمّا آحاد الخيار.

←

→

الأوّل: فهي كون النبيّ ﷺ خيراً من بني هاشم، وخيراً من قريش، وخيراً من العرب، وخيراً من بني آدم؛ وأمّا آحاد الخيار الثاني: فهي بنو هاشم وقريش والعرب وبنو آدم، وآحاد الخيار الأوّل مُوزّعة على آحاد الخيار الثاني.

الاحتمال الثاني: أن يراد بكلّ منهما خيارات أربعة وآحاد الخيارَين هنا مصداقاً لجموع الخيارات.

أمّا مصداق الخيار الأوّل من الخيار الأوّل فهو النبيّ ﷺ بالنسبه إلى بني آدم لأنّ له خيراً واحداً بالنسبة إلى بني هاشم، وخيرين بالنسبة إلى قريش، وثلاثة خيارات بالنسبة إلى العرب، وأربع خيارات بالنسبة إلى بني آدم، وأمّا مصداق الخيار الثاني من خيار الأوّل فهو النبيّ ﷺ بالنسبة إلى العرب؛ لأنّ له ثلاثة خيارات بالنسبة إليهم، وأمّا مصداق الخيار الثالث من الخيار الأوّل فهو النبيّ ﷺ بالنسبة إلى قريش لأنّ له خيرين بالنسبة إليهم وما فوق الواحد جمع، وأمّا مصداق الخيار الرابع من الخيار الأوّل فهو النبيّ ﷺ بالنسبه إلى بني هاشم، لكن هذا على سبيل التغليب، وأمّا مصداق الخيار الأوّل من الخيار الثاني فهو بنو هاشم لأنّ لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى قريش، وخيرين بالنسبة إلى العرب وثلاثة خيارات بالنسبة إلى بني آدم، وأربعة خيرات بالنسبة إلى الخلق، وأمّا مصداق الخيار الثاني من الخيار الثاني فهو قريش، لأنّ لهم خيرات ثلاثة بالنسبة إلى الخلق، وأمّا مصداق الخيار الثالث من الخيار الثاني فهو العرب؛ لأنّ لهم خيرين بالنسبة إليهم وما فوق الواحد جمع، وأمّا مصداق الخيار الرابع من الخيار الثاني فهو بنو آدم، لكن هذا على سبيل التغليب، لأنّ لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى الخلق نظير ما تقدّم من الاحتمالات.

الاحتمال الثالث: أن يراد بالخيار الأوّل خيار واحد، وبالثاني خيارات أربعة، وتطبيق الأوّل على الثاني إمّا بالتبديل ومثاله حينئذٍ إلى الاحتمال الثاني، وإمّا بتوزيع آحاد الأوّل على جموع الثاني، وعلى التقدير الثاني يصير التغليب منحصراً بالخيار الثاني.

←

(و) على (آله)(١) أي: أقاربه المؤمنين(٢) من بني هاشم والمطّلب.(٣)

← في الأوّل. والخيار من النبيّ ﷺ في الثاني، والمراد من الخيار الغير الزائلة الخيار المطلقة لا المضافة فإنّها غير زائلة عن النبيّ ﷺ وزائلة عن غيره، والفاء في قوله: «فلم أزل» للتفريع إذ متى أُختِيرَ من عام شخص باختيار واحد أو باختيارات متعدّدة فهذا الشخص خيار مطلق من ذلك العام أبداً الامتناع صيرورة هذا الشخص مختاراً منه بالنسبة إلى ما تحت ذلك العام.

واعلم أنّ أعداد الخيار هي ما فصّلناه إذا لم يرفع التكرار على الشقَين الأخيرَين من الجواب الأوّل، وأمّا إذا بني رفعه عليهما فزيد الأعداد المذكورة عليه بواحد، والمتفطّن بما ذكرنا يقدر على استخراج أحكام سائر الاحتمالات، وهذا التحقيق من أنظار أبكار لم يَسبِقْنِي إليه يد الأفكار. **أبو طالب.**

أورد هذا الحديث القندوزي في كتابه ينابيع المودّة، وفيه قال: «وفي الشفاء: وفي حديث عن ابن عمر رواه الطبراني: أنّه صلّى اللّه عليه وآله قال: إنّ اللّه اختار خلقه الحديث. ج ١ ص ٦٠ ح ١١، وقريب منه كنز العمّال: ج ١٢ ص ٤٥ ح ٣٣٩٢٧، والبحار: ج ٩٣ ص ٣٧٣ ح ٦١.

١. **(قوله: وعلى آله)** تقدير لفظ «على» على الآل للرّد على الخاصّة فإنّ هذا من دأب العامّة رغماً لأنف لخاصّة زعماً منهم استقباح ذلك عند الخاصّة لحديث مشهور معتبر عندهم بزعم العامّة، وهو ما أسند إلى النبيّ ﷺ من فصّل بيني وبين آلي بعليّ عليه السلام لم ينل شفاعتي، ولم يعلموا أنّ هذا الحديث مصنوع عند الخاصّة، ودخول «على» على الآل كثير في الأدعية المروية عن ائمّتنا عليهم السلام على أنّ بعض الفضلاء قد قرأ عِليّ في الحديث بكسر اللّام والياء المشدّدة على أن يكون الحديث ردّاً على الغلاة يعني من فصّل بيني وبين آلي بعليّ بن ابيطالب عليه السلام بان يخرجه عن مرتبة الخلافة إلى المرتبة الألوهيّة كالغلاة لم ينل شفاعتي، ولا يبعد أن يريد بتقدير على رفع توهّم كون هذا المصرع جملة مستأنفة، أو حالية على أن يكون قوله: و«آله» مبتدأ، و«الشرفاء» بضم الشين خبراً له، و«المستكملين» مقطوعاً إلى النصب. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أي: أقاربه المؤمنين)** وعند أكثر الخاصة هم فاطمة عليها السلام مع الأئمة الاثني عشر عليهم السلام. **أبو طالب.**

٣. هذا عند العامّة، «كما يقولون في آية التطهير **﴿إنّما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس** ←

(المستكملين الشرفا) بفتح الشين[١] بانتسابهم إليه.[٢]

→ **أهل البيت﴾** سورة الأحزاب: ٣٣ الآية ٣٣، تفسير الطبري: ج ١٠ ص ٢٩٨ ح ٢٨٥٠٣، والدرّ المنثور للسيوطي: ج ٦ ص ٥٣١ ذيل الآية، وأمّا عند الخاصّة وعند بعض العامّة أيضاً على أنّ المراد بآل الرسول وأهل البيت هم: فاطمة وعليّ و حسن وحسين عليهم السلام، والروايات بهذا المعنى كثيرة كما أوردنا في كتابنا القرآن وفضائل أهل البيت: ص ٤٢٢.

١. **(قوله: بفتح الشين)**

أقول: إن قُرِءَ «المستكملين» بالكسر «فالشرفا» بالفتح مفعول له، وبالضم امّا كذلك، أو صفة بعد صفة، أو مقطوع إلى الرفع أو النصب على حذف المفعول، وإن قُرِءَ بالفتح «فالشرفا» بالفتح مفعول لمحذوف والجملة مستأنفة، وبالضمّ مثل سوى الأوّل ممّا سبق، ورجّح الشارح فتح الشين لأنّه على هذا أبلغ في المدح. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: بانتسابهم إليه)** أي: إلى النبيّ ﷺ أو إلى الشرف المراد به النبي كناية. **أبو طالب.**

وأســتعين اللّـه فـي ألفـيّة مقاصد النّحو بها محويّة[١]

(**وأستعين اللّه في**) نظم أُرجوزةٍ[٢] (**ألفيّة**) عدّتُها[٣] ألفُ بيت، أو ألفان بناءً على

---

١. (**واستعين**) الواو حرف عطفٍ، أستعين: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. تقديره: أنا (**الله**) منصوب على التعظيم، والجملة من الفعل وفاعله وما يتعلّق به من العمولات في محلّ نصب معطوفة على الجملة السابقة الواقعة مفعولاً به لـ «قال» (**في ألفية**) جار ومجرور متعلّق بأستعين (**مقاصد**) مبتدأ ومقاصد مضاف و (**النحو**) مضاف إليه (**بها**) جار و مجرور متعلّق بـ «محوية. (**محوية**) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ جرٍ نعت أوّل لـ«ألفية». شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١١.

٢. (**قوله: في نظم أرجوزة ألفية**) النظم في اللغة: الجمع، وفي الاصطلاح: هو الكلام الموزون. وأُرجُوزة ـ بضمّ الهمزة ـ بحر من الشعر على ثلاث مستفعلات ولو تقريباً وكثيراً مّا يطلق على ما على هذا البحر، وتقدير النظم للإشارة إلى أنّ الاستعانة متعلّق بالحدث لا بالذات، وتقدير الأرجوزة لفوائد.

الأولى: الإشارة إلى أنّ الأرجوزة جزء من الألفية لا عينها؛ لأنّ البسملة وفواتح المقاصد أيضاً منها.

الثانية: الإشارة إلى أنّ مجموع أبياتها رجز لا غير، وإلّا لأدرج في المستعان فيه.

الثالثة: الإشارة إلى أن تأنيث الألفية باعتبار كونها قبل العَلَمِية نعتاً للأرجوزة، والأصل مصنّف ألفية أرجوزتها لكنّ الأظهر أن يكون تأنيثها باعتبار كونها وصفاً للرّسالة، أو تاؤها للنقل.

الرابعة: الإشارة إلى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه كما يتوهّم ظاهراً؛ فإنّ الأوّل كلّ، والثاني جزؤه، ثمّ لمّا كان المقصود بالذات ههنا ذكر المتسعان عليه وهو لا يستعمل إلّا بعَلى، وحمل «في» على معنى «على» غير قياس فلابدّ إمّا من القول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدّي بفي، كالشروع كما اختاره بعض المركّبين، أو جعل ما بعد «في» ظرفاً للاستعانة كما اختار الشارح حيث لم يتعرّض للتضمين، ويراد بكِلا النوعَينِ ما قصد بالذات على سبيل الكناية، ومختار الشارح أظهر وأحسن ولهذا عدل إليه. **أبوطالب**.

٣. (**قوله: عدّتها**) أي: عدّة الأرجوزة، والعدّة جمع العدد، ويحتمل أن يكون مصدراً نوعيّاً أي:

←

أنّ كلّ شطر بيت.[١] ولا يقدح ذلك في النسبة ـ كما قيل ـ؛ لتساوي النسب إلى المفرد والمثنّى، كما سيأتي (**مقاصد النّحو**)[٢] أي: مهمّاته[٣] والمراد به[٤]

← نوع واحد من عدّها ألف وألفان. **أبوطالب.**

١. (**قوله: كلّ شطر بيت**) الشطر الجزء، والمراد به هنا: المصرع وهو المتبادر من جزء المنظوم هو الجزء الأولى له. **أبوطالب.**

٢. النحو في اللغة: هو القصد، وفي اصطلاحنا: عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير؛ ليتحرز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحذو عليه. شرح ألفية لابن الناظم: ص ٣.

٣. (**قوله: أي: مهمّاته**) لمّا كان المقاصد لكونه الجمع المضاف مفيداً لاحتواء الألفيّة جميع مقاصد النحو وهذا بديهي البطلان فلابدّ من صرفه عن ظاهره إمّا بتقدير مضاف مفهوم من قول المصنّف في أواخر الكتاب نظماً على جلّ المهمّات كما اختاره المركّب، أو بجعل المقاصد بمعنى المهمّات الّتي هي مقاصد بها احتياج شديد واعتناء عظيم كما اختاره الشارح حيث فسّرها بها لقلّة مؤنّتها بالنسبة إلى ما اختاره المركّب فأشار الشارح بهذا التفسير إلى ذلك. **أبوطالب.**

٤. (**قوله: والمراد به**) هذا جواب عن سؤال مقدّر هو أنّ الألفية محتوية لمقاصد الصرف والنحو معاً فتخصيص احتوائها بالنحو فقط تخصيص بلا مخصّص، وحاصل الجواب أنّ ليس المراد بالنحو معناه المشهور بل المراد به المرادف لعلم العربية لكن في ضمن فرديه اللذَين هما التصريف والنحو المشهور.

وقيل على السؤال والجواب معاً إنّ الألفية لم تحتو على مسائل التصريف إلّا مسائل عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها أمّهات مسائله فسقط السؤال والجواب.

أقول: منشأ هذا الكلام توهّم انحصار ما احتوته الألفية من مسائل الصرف فيما بعد قول المصنّف التصريف وليس كذلك، فإنّ مسائلها من باب النائب عن الفاعل إلى آخرها مسائل ←

المرادف لقولنا: «علم العربيّة» المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وما يُعرف به ذواتها صحّةً واعتلالاً، لا ما يقابل التصريفَ (بها) أي: فيها (محويّة) أي: مجموعة.

← نحو ممزوجة بمسائل الصرف، وليست أمّهات مسائل الصرف عرفاً إلّا ما فيها.

وأمّا المراد بقوله: التصريف فهو الاشتقاق الّذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا العلم وكلّ ذلك ظاهر لمن له أدنى تصفّح في هذا الكتاب، فالحق ما أجاب به الشارح. **أبوطالب**.

تقرّب الأقـصى بـلفظٍ مـوجز وتبسط البذل بوعدٍ منجز[١]

(تقرّب) هذه الألفيّة[٢] لإفهام الطالبين[٣] **(الأقصى)** أي: الأبـعد مـن غـوامـض المسائل[٤] فيصير واضحاً **(بلفظٍ موجز)**[٥] قليل الحروف، كثير المعنى[٦] والباء

---

١. **(تقرّب)** فعل مضارعٍ وفاعله ضمير مستتر فيه، و**(الأقصى)** بمعنى البعيد مـفعوله عـلى تـقدير موصوف، و**(بلفظ)** متعلّق بتقرّب، و**(موجز)** صفة للفظ، والموجز المختصر. والتـقدير: تـقرّب الأقصى بلفظ مختصر **(وتبسط)** بمعنى توسع فعل مضارع وفاعل، و**(البـذل)** ـ بسكـون الذال المعجمة ـ بمعنى العطاء مفعول تبسط، و**(بوعد)** متعلّق بتبسط، و**(منجز)** بمعنى سريع نعت لوعد. **خالد.**

٢. **(قوله: هذه الألفيّة)** أي: لا أنت ولا المقاصد. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لأفهام الطالبين)** اللّام للتعليل أو بمعنى «إلى» والإفهام على الأوّل ـ بكسر الهمزة ـ مصدر أي: لإفهامهم والإيصال إلى أذهانهم، وعلى الثاني ـ بفتحها ـ جمع فهم. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من غوامض المسائل)** لفظ «من» بيانية، وقوله: «فيصير» واضحاً إشـارة إلى أنّ التـقريب مقصود للوضوح لا في نفسه. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: موجز)** هو بفتح الجيم إذ كسرها محتاج إلى القول بالحذف، وحمل الوصف على السببي الّذي هو خلاف الأصل. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: قليل الحروف كثير المعنى)** هذا إشارة إلى أنّ المراد بالموجز المختصر لا المقتصر، وأنّـه بفتح الجيم لا بكسرها، وإلّا ينبغي أن يبيّن باسم الفاعل المتعدّي لما ذكرنا آنفاً، ولم يقل: قليل الألفاظ مع أنّ مقابلة اللفظ بالمعنى أظهر ليختصّ بالإيجاز الكامل الّذي هو من حيث الحروف الهجائية والكلمات المجمل جميعاً، ثمّ إن أريد بالإيجاز ما يقابل الحَشْو التطويل ينبغي أن يحمل الباء في قوله: بلفظ على السببيّة؛ وإن أريد به ما يقابل الأطناف والمساوات ينبغي أن يحمل على المصاحبة، والشارح لمّا أراد به المعنى الثاني، وحملها على المعنى صار المقام مقام أن يسئل عن كيفيّة ذلك فأشار إلى جوابه بقوله: «ولا بدع الخ» يعني ليس كون الموجز بالمعنى الثاني سبباً للفهم أمراً بديعاً جديداً وإن اشتهر أنّ الموجز بهذا المعنى مانع للفهم وذلك

←

للسّببيّة، ولا بِدْعَ في كون الإيجاز سبباً لسرعة الفهم[١] كما في: «رأيت عبدَ اللّه[٢]

← لأنّ نسبة السببيّة إلى المطنب والمساوي ونسبة المنع إلى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيهما وإلّا فالسبب حسن التعبير وإن كان في ضمن الإيجاز، والمانع سوء التعبير وإن كان في ضمن مقابليه إلّا أنّ وجود الأوّل في ضمن الأوّل أحسن وأغرب، ووجود الثاني في ضمن الثاني أقبح وأشنع، فعلى هذا تقدير قوله: بلفظ يحسن تعبير لفظ فأشار الشارح إلى هذا التفصيل بقوله: كما في رأيت. والإرادة من الإيجاز هذا المعنى وحمل الباء على معنى مع، كما قاله ابن جماعة أيضاً يؤول إلى هذا إلّا أنّ كون الباء للسببيّة أكثر من كونها بمعنى مع، ولهذا قدّمه الشارح.

أقول: ويحتمل أن يكون الباء للتعدية بمعنى من، ولا يخفى عن حسن، فتدبّر . **أبوطالب.**

١. **(قوله: سبباً للفهم)** لم يقل للتقريب كما هو مقتضي المتن، ولا للوضوح كما اقتصاه عبارة الشرح إشارة إلى أنّهما مقصودان للفهم لا في أنفسهما، ولم يقل: بسرعة الفهم عنه إليها وللاستغناء بتصريحه بها بعيد هذا. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: كما في رأيت عبد اللّه)** أي: كما يوجب الإيجاز للفهم أي: لسرعته في أكرمتُه في رأيت عبد اللّه وأكرمتُه ولفظ «دون» إمّا بمعنى الأقل أو بمعنى الغير. أي: المغاير لأجل الأقلّيّة أو في موضع لا العاطفة، والفرق بين الثلاثة أنّ الثالث يدلّ صريحاً على عدم كون وأكرمتُ عبد اللّه سبباً للفهم بخلاف الأوّلَين. أمّا سببيّة الأوّل للفهم فظاهر، وأمّا عدم سببيّة الثاني للفهم فلأنّ لفظ عبد اللّه مشترك بين معناه الإضافي ومعانيه العلمية، فإذا كرّر لم يعلم أنّ المراد بالثاني عين المراد بالأوّل شخصاً ونوعاً أم لا، وقيل: الأولى حمل الباء على معنى «مع» إذ لو حملت على السببيّة لزم عدم كون الثاني سبباً للفهم واللازم باطل فالملزوم مثله؛ أمّا بيان الملازمة فظاهر. وأمّا بطلان اللازم فلمّا نقل عن ابن هشام من أنّ المراد بالمكرَّرَين أمر واحد إذا لم يكونا نكرتَينِ وهما فيما نحن فيه معرفتان.

أقول: فيه نظر من وجوه:

الأوّل منها: أنّ المراد بالفهم سرعته كما قلنا، وسَيُصَرّح الشارح به.

الثاني: أنّ المتيّقن من القاعدة من الاتحاد إنّما هو في ذي اللّام فقط.

←

وأكرمتُه» دون «أكرمتُ عبدَ اللّه». ويجوز أن تكون بمعنى «مع» قاله ابن جماعة. **(وتبسط البذل)**[١] بسكون الذّال المعجمة، أي: العطاء[٢] **(بوعدٍ منجز)** أي: سريع الوفاء. والوعد في الخير، والإيعاد في الشرّ إذا لم تكن قرينة.

← **الثالث:** أنّ القاعدة إنّما يجري في المعرفة المكرّرة إذا كان المكرران تحت نوع واحد من أنواع التعريف وهنا داخلان تحت النوعَين: الإضافة والعلميّة.

الرابع: أنّ المفروض أنّ اللفظ الموجز سبب للفهم لا أنّ سبب الفهم منحصر به، ولفظ «دون» بمعنى لا العاطفة البتة لما عرفت، فالملازمة ممنوعة.

الخامس: أنّ الاعتراض على فرض وروده مناقشة في المثال وهي لا يقتضي المناقشة في الممثّل له، ولا يبعد أن يكون قوله: الأولى دون الصواب إشارة إلى ذلك وفيه تأمّل. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وتبسط البذل)** شبّه المصنّف ألفاظ الألفية بالشخص الواعد، والقاري بالموعود به ومقاصد الكتاب بالعطاء، ودلالة ألفاظها على مقاصدها بالبذل، واستعداد تلك الألفاظ لأفهام المقاصد بالوعد، وقرب ذلك الاستعداد من الفعل بالإيجاز وسهولة أفهامها لها بالبسط، ويمكن أن يحمل تشبيهاته على غير ذلك فتدبّر. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: أي: العطاء)** إشارة إلى أنّ المراد بالبذل ما يبذل به، لأنّه القابل للبسط. **أبوطالب.**

وتقتضي رضاً بغير سخط فائقةً ألفيّة ابن معطي[١]

(وتقتضي) بحسن الوجازة[٢] المقتضية لسرعة الفهم **(رضاً)** من قارئها[٣] بأن لا يعترض عليها[٤] **(بغير سُخطٍ)**[٥] يشوبه[٦] **(فائقةً ألفيّة)** الإمام أبي زكريّا يحيى **(ابن معط)** بنِ عبدِ النورِ الزواويّ[٧] الحنفيّ.

---

١. **(وتقضي)** بمعنى تطلب، فعل وفاعل، و**(رضاً)** ـ بكسر الراء ـ مفعول تقتضي، وهو مصدر رضي على غير قياس، والقياس بفتح الراء **(بغير)** متعلّق بمحذوف نعت لرضي، لا متعلّق بمقتضي و**(سخط)** ـ بضمّ السين وسكون الخاء ـ مضاف إليه، والقياس فتحهما. والتقدير: تقتضي رضاً كائناً بغير سخط، أي: خالصاً. و**(فائقة)** حال من ألفية أو من ضمير تقتضي والضمائر المستترة في تقرّب وتبسط وفائقة تعود إلى ألفية من قوله: واستعين اللّه في ألفية وفائقة اسم فاعل والضمير المستتر فيه فاعله، و**(ألفية)** مفعول فائقة وإنّما عملت لاعتمادها على صاحب الحال وكونها بمعنى الحال أو الاستقبال، و**(ابن)** مضاف إليه بالنسبة إلى ألفية ومضاف أيضاً بالنسبة إلى معطي. **خالد.**

٢. **(قوله: بحسن الوجازة)** هذا تصريح بأنّ تسبب الفهم حسن وجازة اللفظ المعبّر عنه بحسن التعبير؛ وأنّ المراد بالفهم سرعته، كما ذكرنا. والتعبير بالوجازة دون الإيجاز دليل آخر على أنّ الموجز بفتح الجيم لا بكسرها. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: من قارئها)** أي: رضى ناشياً من قارئها ويحتمل أن يكون متعلّقاً بقول المصنّف تقتضي. **أبوطالب .**

٤. **(قوله: بأن لا يعترض عليها)** قيل: هو متعلّق بتقتضي، و«الباء» للسببيّة.

أقول: الأولى أن يكون متعلّقاً بمقدّر بياناً لقوله: رضى، و«الباء» للبيان، والباء البيانية ما يدخل على المصدر؛ لتبيّن مصدر آخر سواء كان مصدراً تحقيقاً أو تأويلاً مثبتاً أو منفيّاً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: بغير سخط)** هذا بيان للرضا وتخصيص له بالرضاء الدائم. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: يشوبه)** لمّا كان قوله: «سخط» نكرة في سياق النفي مفيدة للعموم وهو غير مقصود خصّصه بالسخط المشوب بالرضى عن الألفية وهو السخط عن الألفية، فإنّ السخط عن غيرها لا يشوب الرضا عنها كما يحكم بها الذوق السليم. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: زواوي)** منسوب إلى زواوة وهي بلدة من بلدان المغرب. **أبوطالب.**

وهـو بسـبقٍ حـائزٌ تـفضيلا مستوجبٌ ثـنائي الجـميلا[١]
واللّـه يـقضي بـهباتٍ وافـرة لي وله في درجات الآخـرة[٢]

(و) لكن (هو[٣] بســبقٍ) أي: بسـبب سَـبقِهِ[٤] إلى وضـع كـتابه وتـقدُّم عـصره (حــائزٌ) أي: جـامعٌ (تـفضيلاً)[٥] لتـفضيل السـابق شـرعاً[٦] وعـرفاً[٧] وهـو

---

١. **(وهو)** مبتدأ يرجع إلى ابن معط، و**(بسبق)** متعلّق بحائز، والباء للسببية، و**(حائز)**ـ بالحاء المهملة والزاي ـ خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه، و**(تفضيلا)** مفعوله على تقدير مضاف إليه. والتقدير: وهو بسبق حائز تفضيلي من إقامة السبب مقام المسبّب؛ إذ الحائز للشيء هو الّذي يضمّه إلى نفسه، و**(مستوجب)** خبر بعد خبر، وفاعله مستتر فيه، و**(ثنائي)** مفعول مستوجب ومضاف إليه و**(الجميلا)** نعت لثنائي، والألف فيه للإطلاق. **خالد.**

٢. **(والله)** مبتدأ، وجملة **(يقضي)** بمعنى يحكم خبره، و**(بهبات)** متعلّق بـ «يـقضي»، و**(وافـره)** نـعت لهبات، ولم يقل وافرات المطابق لهبات؛ لأنّ جمع السلامة من جـموع القـلّة عـند سـيبويه وأتباعه **(لي وله في درجات)** متعلّقات بـ «يقضي» **(والآخرة)** مضاف إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: ولكن هو)** قدّر لفظ لكن للإشارة إلى أنّ هذا الكلام عن المصنّف استدراك لما يتوهّم من الحكم بكون ألفية فائقة ألفية ابن معط أنّ نفسه أيضاً تفوق نفس ابن مُعط. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: بسبب سبقه)** إشار بذلك إلى أنّ جمع ابن مُعط للتفضيل بالنسبة إلى المصنّف ومن في عصره ليس لأمر واحد بل للأمرَين. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: تفضيلاً)** أي: زيادة على أهل عصرنا ولم يحمله على أنّ أصله مضاف إلى الياء كما فعله المركّب لاشتماله على التكليف، وفيه احتمالات شتّى لا يحتاج تصحيحها إلى تكلّفات باردة وتعسّفات ركيكة، ولهذا تركنا ذكرها. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: شرعاً)** لما روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله «خير القرون قرني ثمّ الّذين يلونهم» القَرن ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أهل زمان واحد، ووجه تلك الخيريّة القرب من التنازع الموجب لسهولة الدين وسرعة ترقي المترفَين إلى مدارج الحق واليقين. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: وعرفاً)** لمّا ترى من تـعظيم أصـاغر أهـل العـرف لأكـابرهم وشـبابهم لشـيوخهم ←

أيضاً[١] (**مستوجبٌ ثنائي الجميلا**) عليه؛ لانتفاعي[٢] **بما ألّفه واقتدائي به.**
(**واللّه يقضي بهباتٍ**) أي: عطايا[٣] من فضله[٤] (**وافرة**) أي: زائدة[٥] والجملة خبريّة[٦] أُريد بها الدّعاء، أي: اللّهمّ اقْضِ بذلك (**لي**) قدّم نفسَه

← ومتأخّريهم لمتقدّميهم ودلالة كلّ من ذينك الدليلَينِ الشرعي والعرفي وعلى سببيّة تقدّم العصر للأفضلية أظهر من سبق الكتاب.

أقول: ولتفضيل السابق عقلاً لأنّ العلم والكمال يتعدّى من الأسبق إلى اللاحق، والعلّة من حيث هي علّة أشرف من المعلول من حيث هو معلول، وفي تفاضيل الثلاثة فرق يظهر بالتأمّل. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وهو أيضاً).**

أقول: تقدير المبتدأ إشارة إلى أنّه من عطف الجملة على الجملة السابقة لا من عطف المفرد على المفرد، لأنّ الثاني يسلتزم اعتبار قوله: بسبق في الفقرة الثانية والمقصود خلافه لما سيذكره الشارح من التعليل، وأيضاً إتيان الجملَتينِ في مقام المدح أولى من إتيان الجملة الواحدة وإن اتّحدت معهما في المثال، وتقدير لفظ لفظ أيضاً لاشتراك الثانية مع الأولى في المبتدأ **أبوطالب.**

٢. **(قوله: لانتفاعي بما ألّفه واقتدائي به)** أي: اقتدائي به في نظم مسائل النحو فإنّه اخترعته لا المصنّف، والعلّة الثانية نعمة ناشئة من الأولى. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: عطايا)** إشارة إلى أنّ الهبات بمعنى الموهبات. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من فضله)** أي: لا بحسب استحقاقنا. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: أي: زائدة)** الوفور الكثرة مطلقاً، والزيادة هي الكثرة الإضافيّة، فتفسير الوافرة بالزائدة يوهم إثبات أنّهما استحقّا الهبات لكنّ المطلوب أزيد من الاستحقاق وهو غير ملائم النفس اللّهم إلّا أن يقال: المعنى ان زائدة على ما قد أعطانا إلى الآن أو في الدنيا. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: والجملة خبرية)** إيرادها خبرية ليس للضرورة لإمكان أن يقول: بدله: واقض الهي بل لقصد الحياء والتعظيم، وللإشارة إلى حسن الظن به تعالى حيث حكم بوقوعه جزماً، وللموافقة مع الجمل السابقة لفظاً. **أبوطالب.**

لحديث[١] أبي داود: «كان رسول اللّه ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه»[٢] **(وله في درجات الآخرة)** أي: مراتبها العليّة.[٣]

---

١. **(قوله: لحديث أبي داود)** فيه أنّ ذلك من خصائص النبيّ ﷺ لكونه أشرف الخلق، والواسطة للإفاضة عليهم فلا وجه لتقليله في ذلك. **أبو طالب.**

٢. سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٧١١ ح ٣٩٨٤ سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٤٩ ح ٣٣٩٦ باب ١٠ وكنز العمّال: ج ٧ ص ٧٢ ح ١٨٠١٣

٣. **(قوله: أي: في مراتبها العلية)** ـ بكسر الأوّل وتشديد الثاني ـ أو ـ بفتحه وتخفيفه ـ وعلى الأوّل تاؤه للمبالغة، وعلى الثاني للتأنيث، وهذا لتخصيص الدرجات. وأمّا كونه إشارة إلى أنّ الآخرة بمعنى المتأخّرة، والإضافة من إضافة الموصوف إلى الصفة، فلا يخلو عن بعد في المشار إليه. **أبو طالب.**

[illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

شرح الكلام وما يتألّف منه

هذا باب شرح (الكلام و)[١] شرح (ما يتألّف)[٢] الكلام (منه) وهو الكلم الثلاث

---

١. الكلام عند النحويين هو: اللفظ الدالّ على معنى يحسُنُ السكوت عليه، وهذا ما أراد بقوله: «مفيد كاستقم»، كأنّه قال: لفظ مفيد فائدة تامّة يصحّ الاكتفاء بها كالفائدة في «استقم» فاكتفى عن تتميم الحدّ بالتمثيل.
ولابدّ للكلام من طرفين: مسندٌ و مسندٌ إليه، ولا يكونان إلّا اسمين نحو: زيدٌ قائمٌ، أو اسماً وفعلاً نحو: قام زيدٌ، ومنه استقم، فإنّه مركّب من فعل أمرٍ وفاعل هو ضمير المخاطب، تقديرة: استقم أنت. شرح الفية لابن الناظم: ص ٤.

٢. (**قوله: هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألّف منه**) المراد بشرح الكلام تعريفه، وبقوله: «ما يتألّف منه» الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح كما توهّمه كثير من كلام المصنّف ومن كلام الشارح حيث قال: وهو الكَلِمُ الثلاث؛ لأنّ مراده بالكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف لا الكلم المصطلح، ويؤيّد ما ذكرنا توصيفه بالثلاث وسيجيء منه إشارة إلى ذلك. والمراد بشرح ما يتألّف منه بيان أسماء وضعت بإزائها من حيث الإفراد والتركيب وامتيازات بينها وانقسامات بعض منها إلى أقسامها. وأمّا بيان مصداق القول واسم الفعل فإنّما هو بالتبع، ولا بدع من كون الحرف جزءاً للكلام؛ لأنّ بعض أنواع الكلام لا يتحقّق إلّا بجعل الحرف جزءاً له كالاستفهامي والشرطي وغيرهما في بعض الأحوال، كما هو ظاهر ومن نفي جزئيّته نفاها لجنسه ولنوعه. **أبوطالب.**

كــلامنا لفــظٌ مــفيدٌ كـاستقم واسم وفعلٌ ثمّ حرفُ الكـلم[١]

(كلامنا) أي: معاشرَ النحويّين[٢] **(لفظٌ)** أي: صوتٌ معتمد عـلى مـقطع الفـم[٣] فخرج به[٤] ما ليس بلفظ من الدوالّ[٥] كالإشارة والخطّ.

---

١. **(كلامنا)** مبتدأ ومضاف إليه و**(لفظ)** خبره **(مفيد)** نعت للفظ لا خبر بعد خبر، و**(كاستقم)** في موضع النعت لمفيد على تقدير كونه من التمام الحدّ، وخبر مبتدأ محذوف على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحدّ وعلى التقديرين مجرور الكاف محذوف، والتقدير على الأوّل: كـفائدة اسـتقم، وعلى الثاني: وذلك كقولك: استقم. **(واسم)** خبر مقدّم **(وفعل ثمّ حرف)** معطوف على اسم وثمّ نائبة عن الواو التقسيميّة، و**(الكلم)** هنا بمعنى الكلمات مبتدأ مؤخّر ونعته محذوف. والتقدير: والكلم الثلاث المؤلّف منها الكلام اسم وفعل وحرف وعلى هذا فلا حاجة إلى أنّها بـمعنى أسماء وأفعال وحروف، كما زعم المكودي... **خالد.**

٢. **(قوله: معاشِرَ النحويين)** منصوب على الاختصاص وهو جمع معشر. والمراد بـه هـنا: الطـائفة. واحترز به عن معاشر اللغويين والصرفيين إذ الكلام عند الأوّلين: مصدر كلم وكثيراً ما يطلق على ما يتكلّم به عندهم، وعند الآخرين: عبارة عن المشتقّات ولهذا قالوا: المـصدر أصـل الكلام. ولعلّه أورد المعاشر جمعاً نصباً على اتّفاقهم في أصل هذا التعريف وإن اختلفوا في بعض خصوصياته. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: على مقطع دون الفم)** أي: على شيء يقطع الفم الصوت به أو فيه **ابو طالب.**

٤. **(قوله: فخرج به ما ليس بلفظ).**

فإن قلت: قد اتّفق أرباب الميزان على أنّ الجنس غير مخرج بشيء فكيف هذا؟ **قلت:** قد أجاب بعض الفضلاء عن ذلك باختصاص تلك القاعدة بجنس يكون أعمّ مطلقاً من فصله، وأمّا إذا كـان أعمّ من وجه منه كما في هذا المقام فلا للزوم إخراج ما دخل في الفصل دون المعرّف، والجنس بالجنس. والحقّ في الجواب أنّ جنسيّة الجنس إنّما هي باعتبار الإبهامية، وفصلية الفصل إنّما هي باعتبار جهة التعيينيّة فليس الحيوان مثلاً جنساً خالصاً، ولا الناطق فصلاً خالصاً لاشتمالهما على كِلتا الجَهتَين، ولا شكّ أنّ الشيء غير مخرج من جهة الإبهاميّة فاحْفَظ ذلك. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: من الدوال)** إنّما خصّوا المخرجات بالدوال إشارة إلى أنّ خـروج غـيرها بـالطريق ←

وعَبّر به دون[١] القول؛ لإطلاقه على الرأي[٢] والاعتقاد، وعَكَسَ في الكـافية؛ لأنّ القول جنس قريب[٣] لعدم إطلاقه على المهمل بخلاف اللّفظ.[٤]

(مفيدٌ) أي: مفهمٌ معنىً يحسن السكوت عليه[٥] كما قاله في شرح الكافية.[٦]

← الأولى، لأنّ الدوال أقرب إلى المعرّف من غيرها. **أبوطالب.**

١. **(قوله: عبّر به دون القول)** قيل: لو عبّر هنا بالقول لزم الدور لأخذ الكلام في قوله: والقول عمّ.

أقول: قوله: والقول عمّ بيان لحكم القول لا حدٌّ له كما هو الظاهر فيندفع الدور، وحاصل الكلام في هذا المقام أنّ القول مشترك لفظي لكنّه جنس قريب واللفظ جنس بعيد لكنّه ليس بمشترك لفظي، واستعمال المشترك اللفظي في التعاريف بلا قرينة جليّة كاد أن يكون معيباً، واستعمال الجنس البعيد منشأ لعدم وفاء التعريف بتمام حقيقة المعرّف، فاستعمال كلّ منهما باعتبار وصفه الثاني أرجح من الآخر باعتبار وصفه الأوّل لكن استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض أرجح؛ لأنّ دفع الضرر أهمّ من جلب النفع، ولهذا اختاره المصنّف في الألفية المؤخّر تصنيفها عن الكافية؛ فإنّ النظر اللاحق أدَقّ من السابق. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: لإطلاقه على الرأي)** أي:لأنّ القول مشترك لفظي بين اللفظ المستعمَل وبين الرأي وبين الإعتقاد، والرأي: الموضوع له القول بمعنى التدبير والاعتقاد باستحسان الأُمور، فهو أخصّ من الاعتقاد. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: جنس قريب)** قيل: هذا ممنوع لما سبق من إطلاقه على الرأي والاعتقاد.

أقول: قُرب الجنس وبُعده باعتبار القلّة والكثرة في اشتراكه المعنوي لا في اشتراكه اللفظي فالمنع ساقط. **أبوطالب.**

٤. أي: فإنّه جنس بعيد لإطلاقه على المهمل والمستعمل، فالتعبير بالقول أولى منه، وبهذا اعترض ابوحيّان على الناظم وأجاب عنه ابنُ هشام بأنّ حدود النحاة وغيرهم من عدا الشرع ليس حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقية المحدود. **حكيم.**

٥. **(قوله: أي: مفهم معنى يحسن السكوت عليه)** عدل عن قولهم: يصحّ إلى هذا؛ لأنّ السكوت على المفيد وغيره لا يعدّ في العرف صحيحاً وفاسداً أو ممتنعاً، بل حسناً وقبيحاً. **أبوطالب.**

٦. شرح الكافية: ج ١ ص ٥٦.

والمراد سكوت المتكلّم[١].

وقيل: السامع، وقيل: كليهما[٢] وخرج به ما لا يفيد كـ«إن قام» مثلاً[٣] واستثنى منه[٤] في شرح التسهيل[٥] نقلاً عن سيبويه وغيرِه بمفيد ما لا يجهله أحدٌ[٦] نحو: «النار حارّة» فليس بكلام، ولم يصرّح باشتراط كونه مركّباً، كما فعل الجزوليّ

---

١. **(قوله: والمراد سكوت المتكلّم)** هذا هو الصواب، ولهذا لم ينسبه إلى القيل لما سَنُورِدُه على القولَين الأخيرَين. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وقيل السامع وقيل كِلَيهما)** أي: سكوت السامع وسكوت كليهما، ويرد عليهما أنّ قول المتكلّم المريد لإفهام نفس الإسناد فقط، مثلاً إذا قال: زيد قائم لفظ مفيد جدّاً مع عدم حُسن سكوت المخاطب عليه لو أراد فهم بعض المتعلّقات عن هذا المتكلّم، ولا يرد عليهما ما قيل: من أنّ المخاطب بالمفيد لا يحسن سكوته عليه إذا لم يستمع استماعاً صحيحاً مع أنّ اللفظ مفيد؛ لأنّ من اعتَبَرَ سكوت المخاطب فمرادُه بعد الاستماع الصحيح، ولا ما قيل: من أنّ كلام المستفهم مفيد مع عدم حسن سكوت المخاطب عليه لأنّ عدم حسن سكوته إنّما هو عن الجواب لا عمّا يتعلّق بالسؤال أي: بتكميله. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: كإن قام مثلاً)** إنّما مثّل بالكَلِمِ دون الكلمة؛ لأنّ خروج الأقرب مُشعِر بخروج الأبعد بالطريق الأولى دون العكس، وقوله: مثلاً تعميم للمخرجات. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: واستثنى منه)** أي: من الكلام. **أبو طالب.**

٥. شرح التسهيل: ج ١ ص ١٥.

٦. **(قوله: ما لا يجهله أحد)** كان النحاة اختلفوا في أنّ الكلام هل هو موضوع للمفيد بالإمكان أو للمفيد بالفعل، فما لا يجهله أحد على فرض تحقّقه في الخارج داخل في أفراد الكلام على الأوّل وخارج عنها على الثاني. ولا يبعد أن يكون موضوعاً للمفيد بشرط الإفادة، ويراد بالمفيد المفيدُ كذلك. وعلى هذا يخرج قول النائم والساهي عن الكلام بالمفيد من غير حاجة لذلك إلى قول المصنّف: كاستقم. **أبو طالب.**

كغيره[١] للاستغناء عنه إذ ليس لنا[٢] لفظ مفيد وهو غير مركّب.[٣]

وأشار[٤] إلى اشتراط كونه موضوعاً أي: مقصوداً[٥] ليخرج ما ينطق به النائم والساهي ونحوهما[٦] بقوله: (كاستقم)؛ إذ من عادته[٧] إعطاء الحكم

---

١. **(قوله: كغيره)** الظرف متعلّق بقوله: لم يصرّح، والضمير للمصنّف لا للجزولي لا متعلّق بقوله: يصرّح أو فعل والضمير لأحدهِما، وذلك ظاهر بأدنى تأمّل. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: إذ ليس لنا اه)** هذا الحصر صحيحٌ بناءً على أنّ الكلام موضوع لما يشترك بين أفراده الموجودة لا الممكنة مطلقاً. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وهو غير مركّب)** المركّب حقيقته ما ركب مع غيره وكثيراً ما يطلق على مجموع الأجزاء تسمية الكلّ باسم جزئه، كما في هذا المقام إلّا أن يراد به الوصف السببي أي: مركّب بعضه مع بعض، فإنّه محمول على المعنى الحقيقي. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وأشار إلى اشتراط)** وجه الإشارة أنّ التقدير كقول اللّه تعالى: ﴿استقم﴾ تعالى اللّه عن النوم وشبههي علوّاً كبيراً، وفيه بحث؛ لأنّه إن أريد به لفظ استقم الواقع في القرآن فليس بمفيد، لأنّه لم يقع في القرآن إلّا في موضَعَينِ وليس فيهما كلاماً، كما يشهد به النظر فيهما، وإن أريد به ما لم يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا، ويمكن الجواب عنه: بأنّ المراد هو الأوّل لكنّ الكاف للتشبيه، ووجه الشبه نفس كونه مقصوداً لا غير، والأولى أن يكون التقدير كقولي حين تكلّمي بهذا المصرع أو كقولك حين خطابي إيّاك. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: أي: مقصوداً)** يعني أن ليس مرادهم بالموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقاً، بل في ضمن أكمل فرديه الّذي هو المقصود منه المعنى، فإنّه إمّا مقصود كقول الشاعر المريد منه معنا أو غير مقصود كقول غيره كالنائم ونحوه من باب تسميّة الخاص باسم العام؛ وعلى ما ذكرنا ليس ذكر المفسّر بالفتح مع حرف التفسير خالياً عن الفائدة. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: ونحوهما)** كالمُغمى عليه والمجنون والسُكران ومن أراد بقوله: نفس اللفظ. **أبو طالب.**

٧. **(قوله: إذ من عادته)** جعل ذلك عادة في التعاريف غلط، لأنّ التعريف يستدعي الوضوح، وفهم الحكم من المثال في غاية الخِفاء لاشتماله على أحكام شتّى لم يعلم أنّ أيّهما هو المقصود. **أبو طالب.**

بالمثال(١) **وقيّد في التسهيل**(٢) **المقصود بكونه لذاته، ليخرج المقصود**(٣) **لغيره كجملة الصلة والجزاء. (واسمٌ وفعلٌ ثمّ حرفٌ) هي**(٤) **(الكَلِم) الّتي يتألّف منها**

---

١. **(قوله: بالمثال)** جعل استقم مثالاً لا مشبّهاً به يشعر أنّ التقدير عنده أحد التقديرَينِ الأخيرَينِ الذَينِ ذكرناهما سابقاً لا الأوّل، كما هو الأولى. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وقيّد في التسهيل اه)** أعترض على هذا التقييد بأنّه مستدرك لخروج مثل هاتَين الجملَتَينِ من قيد المفيد لعدم حسن السكوت المتكلّم على مفهومها بدون ذكر ما يتعلّق بها.

أقول: جوابه أنّ المراد بالمفيد فاعل الإفادة لا كلّ ما تتوقّف عليه الإفادة، وبالمسكوت عنه ما له دخل في فاعليّتها لا مطلقاً، وتلك مفيدة بهذا المعنى. وأمّا العلم بالشرط والموصول مثلاً كالعلم بوضع اللفظ المفيد فمن شرائط الإفادة، ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط، وأمّا المفيد المعتبر في الكلام فهو فاعل الإفادة مع جميع ما تتوقّف عليه الإفادة المرادة، وقد ظهر بما قرّرنا أنّ مثل: ضَرَبَ زيدٌ عمراً في الدار بمجموعه هو الكلام لا المسندان فقط كما يظهر من عبارة بعضهم، وأنّ الكلام هو المفيد عند الإفهام وحسن السكوت لا المفيد مطلقاً، وذلك ظاهر لمن تفكّر في الغرض الموضوع لأجله الكلام. **أبوطالب.**

التسهيل: ص ٣.

٣. **(قوله: ليخرج المقصود لغيره)** المراد بالغير: إمّا الكلمة أو ما لا إفادة له وحده، فلا يرد عليه أنّ هذا التقييد محلّ لخروج نحو: نِعمَ الرجلُ زيدٌ إذا كان لتوطئة قولنا: أنا أكرمه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: هي الكلم)** تقدير هذا الضمير لفايدَتَينِ:

الأُولى: للإشارة إلى أنّ عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف الأجزاء لا الجزئيات والمحكوم عليه هو مجموعها لا كلّ واحد منها.

الثانية: للإشارة إلى أنّ الكلم خبر لمحذوف، والجملة خبر لقوله: اسم، لا أنّ اسم خبره مقدّم عن الكلم، وذلك لما سبق من أنّ المراد الحكم على الثلاثة بالكلم لا بالعكس لعدم انحصار الكلم في المركّب منها، فإنّه المركّب من أكثر من كلمَتَينِ مطلقاً، ولا يجوز أن يكون الكلم خبراً عن قوله: واسم ـ إلى آخره ـ؛ لعدم جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في غير الاستفهام.

←

الكلام(١) لا غيرها(٢) كما دلّ(٣) عليه الاستقراء(٤) وذكره الإمامُ عليٌّ بن أبي

← واعلم أنّ في عطف الأجزاء إشكال مشهور، وهو أنّ كلّا من تلك الأجزاء مستقلّ في المعمولية فينبغي أن يكون معروضاً للحكم بالاستقلال، وليس كذلك؛ وأجابوا عنه: بأنّ العطف معتبر قبل الحكم.

أقول: هذا منافٍ لدخول تنوين التمكّن في تلك الأجزاء، فالصواب في الجواب ما خطر ببالي من أنّ المراد بكلّ كائن لتلك الأجزاء جزؤه بتقدير مضاف، ويؤول العطف إلى عطف الجزئيات فافهم. **أبوطالب.**

١. **(قوله: الّتي يتألّف منها الكلام)**

وصف للكلم وهي لكونها جنسياً يجوز فيها التذكير والتأنيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهّم. وإنّما رجّح التأنيث ههنا إشارة إلى أنّ تأليف الكلام من الكلم إنّما هو باعتبار جهة التكثرية لا الوحدانية، واللّام في الكلام للاستغراق، وفائدة هذا الوصف الإشارة إلى أنّ المركّب من الثلاثة ليس مطلق الكلم بل نوع من أنواعه الّذي يتركّب منها كلّ كلام فإنّ للكلم أنواع آخر ليست كذلك كالمركّب من الأسماء فقط، أو من الأفعال فقط، أو من الحروف فقط، أو المركّب من نوعَينِ منها فقط **أبوطالب.**

٢. **(قوله: لا غيرها)** هذا ليس معطوفاً على قول المصنّف و«اسم» ولا على قوله: «الكلم» بل على الضمير المجرور في قوله: «منها»، وعدم إعادة الجارّ بناءً على جوازه عنده وذلك لأنّ قوله: وذكره الإمامعليه السلام نصّ على أنّ المراد إنّما هو هذا مع أنّ كونه معطوفاً على الأوّل، وعدم ذكره عقبه ممّا لا وجه له. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: كما دلّ)** الأحسن أن يكون هذا الكاف للتعليل، كما في قوله: أمّا حديث الاصطفاء. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: عليه الاستقراء)**

الاستقراء مشتق من القرية أي: السير في القُرى وهو كناية عن الفحص.

وقيل: مشتق من القرائة وليس بشيء. **أبوطالب.**

طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفنّ(١).

---

١. **(قوله: ذكره الإمام عليه السلام)** إشارة إلى ما رواه أبو الأسود الديلمي عن أميرالمؤمنين عليّ بن أبيطالب عليه السلام، ونحن نذكره شارحاً لكلامه عليه السلام على ما وصل إليه فكرنا الفاتر، وذهننا القاصر. **فنقول:** روي عن أبي الأسود الديلمي هو منسوب إلى الديلم، والمراد به ههنا سكان جبال دار المرز، والجمع ديالمة، أنّه قال: دخلت على الإمام عليّ بن أبيطالب فرأيته متفكّراً أي: وجدته متفكّراً، أو أبصرته حالكونه متفكّراً. فقلت: فيم بالياء المثناة التحانية تفكّر يا أمير المؤمنين بفتح التاء وحذف مثلها معلوماً من التفكّر، أو بضمّها من التفكير، والأوّل أظهر؟ قال عليه السلام إنّي سمعت ببلدكم هذا لحناً أي: غلطاً، والمراد به الغلط الواقع من حيث الإعراب، فأردت أن أصنع كتاباً هذا لا ينافي علوّ رتبته عن الحاجة إلى التفكّر إذ كلّ يوم هو في شأن. ويؤيّده ما حكي عنه عليه السلام يوم خيبر من إعجازه الإلهي وعجزه البشري، وهذا من قوّة سلطنته وسعة مملكته في أصول العربية أي: في قواعد تصحيح اللغة العربية، ومعاني الأصل وتؤول إلى أربعة القاعدة والدليل والظاهر والراجح والكتاب لمّا كان مظروفاً للأصول لا يلزم أن يكون محتوياً على جميعها. فقلت له: إن صنعت هذا أحييتنا، أي: بالتعليم بها، فإنّ العلم سبب حياة الأرواح، أو بالاستخلاص من اللحن الّذي هو كالموت، وبقيت فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع، وإلّا لتصرمت بتلاحق اللحون الحادثة فيها بمرور الدهور، ثمّ أتيتُه بعد ثلاثة أيّام فالقى إليّ صحيفةً مكتوبةً فيها «بسم اللّه الرحمن الرحيم» الكلام. والمراد بالكلام: ما هو المصطلح بين النحاة على أن يكون هو عليه السلام ناقله إلى هذا المعنى، ولا يبعد أن يكون المراد به المعنى اللغوي أي: ما يتكلّم به كلّه اسم وفعل وحرف أي: كلّ أجزاء مجموع أفراده فلا ينافي كون أجزاء بعض أفراده بعضاً منها: فالاسم ما أنبأ عن المسمّى أي: المعنى الّذي يكون مَلحوظاً بالذات للذات فيخرج الحروف؛ لأنّ معانيها ملحوظة بالغير للغير أبداً وكذا الأفعال؛ لأنّ بعض أجزاء معانيها قد تكون ملحوظة بالذات كما في قولنا: الضرب شرّ، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى أي: عن وصف يقوم بالمسمّى كالحركة للمحرّك أو للمتحرّك، ولا يخفى أنّه ملحوظ بالذات للغير الّذي هو المسمّى. والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل أي: ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير، وأمّا الملحوظ بالغير للذات فلا معنى له، فظهر

←

→

وجه انحصار الأنواع في الثلاثة ثمّ قال لي: تتبعه أي: تتبع ما في هذه الصحيفة حتّى يظهر لك أقسامها وأحكامها، وفيه سِرّ يظهر ممّا سَنُبَيّن لك، وزد فيه ما وقع لك.
واعلم يا أبا الأسود: أنّ الأشياء أي: ألفاظ العرب ثلاثة ظاهر أي: ظاهر فهم المعنى منه ومضمر أي: يخفى فهم المعنى منه، وذلك لأنّ فهم المعنى من الأوّل بلا واسطة ومن الثاني بالواسطة وليس بظاهر ولا مضمر. فالمراد بالأوّل: المضمرات بالقياس إلى المعنى الأوّل وبالثاني: ما سواها كذلك، وبالثالث: كلّ من الفريقَينِ بالقياس إلى ما سوى المعنى الأوّل من بطون المعاني، وإنّما تتفاضل أي: تتفاوت العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر باعتبار تفاوتهم في الترقّي إلى مراتب بطون المعاني أو المعنى تتفاخر العلماء بعضهم على بعض لارتقائه إلى ما لا يرتقي إليه البعض من بطون المعاني هذا ما ظهر لي من شرح هذا المقال لأصحاب القال.
وأمّا ما سنح لي كشفه لأرباب الحال فهو المعنى المذكور مع الإشارة إلى أمر آخر، وهي أنّه عليه السلام أشار بالكلام إلى الأمر والخلق الصادَرينِ عن المتكلّم الحقيقي، كما قال اللّه تعالى في حق عيسى: ﴿**وكلمته ألقاها إلى مريم**﴾ وبالاسم والفعل والحرف إلى العوالم الثلاثة أي: الجبروت والملكوت والناسوت فبقوله: الاسم ما أنبأ عن المسمّى إلى عالم الجبروت والمنبيء عن المسمّى الحقيقي أي: الحق جلّ اسمه بلا واسطة شيء آخر إذ هو مرآة الجمال الحق، وبقوله: الفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى إلى عالم الملكوت الناشيء بلا واسطة عن عالم الجبروت الخارج من قوّة الإمكان إلى فعل الوجود إذ هو أوّل الحوادث الذاتية؛ وإضافة الحركة إلى المسمّى من إضافتها إلى المحرّك لا المتحرّك، وبقوله: والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل إلى عالم الناسوت الّذي لا ينبيء عن المسمّى ولا عن حركته بلا واسطة بل ينبيء عنهما بالواسطة، وبقوله: ظاهر إلى وجود الممكنات، وبقوله: مضمر إلى ماهيتها إذ بالوجود يظهر الماهيّات وهي مضمرة فيه، وبقوله: ما ليس بظاهر ولا مضمر إلى المعبود الحق جلّ جلاله فإنّه ليس بظاهر الخفاء جلاله عن كلّ ما سواه، وليس بمضمر لظهور

←

وعــطف النـــاظم[(١)] الحـــرفَ بـ«ثـــمّ» إشـعاراً بـتراخـي رتـبته عـمّا

← جماله على جميع ما عداه، وبقوله: إنّما تتفاضل العلماء إلى أنّ جمال كلّ شيء يعرف بحسب القرب منه والبعد عنه، وهذا الّذي ذكرنا رشحة من رَشِحات سحائب هذا الكـلام، وقطرة من قطرات بحار هذا المقام، وإلّا فأين قدرتنا لشرح كلام تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق بأبي أنت وأمّي أيّها القائل وإنّما اطنبنا هذا الكلام وإن لم يكن اللائق به هذا المقام ليستيقظ به بعض المواد القابلة عن المنام، ثمّ قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، وكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ ولم أذكر لكنّ فقال عليه السلام: لِمَ تركتها بل هي منها فزد فيها انتهى. ولا يخفى على من له حظّ من المعارف إمكان حمل أكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني العالية وإن لم يكن مصطلحها ملتفت إليها، فإنّها معانٍ أجرى اللّه سبحانه وتعالى على بعض أللسن وإن لم يتفطّنوا بها، وسَنُشِيرُ إلى بعض منها إن شاء اللّه تعالى. **أبوطالب.**

(قوله: المبتكر لهذا الفن) أي: صاحب بكر هذا العلم وهو كناية عن المبدع ولوجه إبداعه عليه السلام هذا الفن أخبار مروية آخر ذكرها لا يناسب ههنا. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وعطف الناظم)** هذا إمّا فعلٌ أو مصدرٌ مبتدأ لقوله: «لكونه» لا لقوله: إشعاراً؛ لكونه مكتوباً بالألف وقوله: «لكونه»: علّة للعلّة على الأوّل وعلّة للمعلول بعد تقييده بالعلّة على الثاني، ولمّا ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام، وأورد عليه بأنّ لا معنى للتراخي ههنا.

والحق أنّ «ثمّ» بمعنى «الواو» وتبديله به لمجرّد الضرورة، فأشار الشارح بهذا الكـلام إلى جواب الإيراد المذكور بأنّ المراد بالتراخي إنّما هو التراخي بحسب الرتبة لابحسب الزمان والمكان، واستعمال حروف التعقيب والتراخي في الترتيبي منها شائع لا استبعاد فيه؛ وقد قيل: بناء الجواب المذكور على ما هو المشهور من أنّ عطف المعطوفات بأسرها على أمر واحد، وأمّا على أن يكون كلّ منهما معطوفاً على ما قبله بلا واسطة، فالإيراد غير مدفوع بما ذكر.

أقول: زعم هذا القائل انحصار مطلق التراخي في التراخي الكامل الّذي هو بين الصالح لكلّ من طرفي الإسناد وبين الممتنع عن كلّ منهما أي: بين الاسم والحرف وليس كذلك، فإنّ من ←

قبلَه[١] لكونه فضلة دونَهما، ثمّ «الكلم»[٢] على الصحيح[٣] اسم جنس جمعيّ.[٤]

← التراخي ما هو بين الصالح لطرف الإسناد مطلقاً وبين الممتنع عن كلّ من طرفَيهِ أي: بين الحرف وبين كلّ من أخوَيهِ، والمراد ههنا الإشعار بهذا، وهو حاصل على كِلا المذهَبَينِ غايته أنّ لعطف الفعل بالواو مدخلاً في هذا الإشعار. **أبوطالب.**

١. **(قوله: عمّا قبله)** المراد بالموصول: الاسم والفعل لما ذكرنا، فلا إشكال في إيراد ضمير قوله: «دونهما» تثنية وللناظرين في هذا المقام كلمات واهية لا فائدة في ذكرها. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ثمّ الكَلِم)**

لما ذكر أنّ المركّب من الثلاثة مسمّى بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك كما قد يتوهّم من تقدير الشارح لفظ هي أم لا أشار بهذا القول إلى أنّ له أنواع شتّى، وعطف بلفظ ثمّ إشارة إلى أنّ ذكر هذه المسألة بتبعيّة تلك المسألة لا قصداً وبالذات. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: على الصحيح)**

مقابل الصحيح مذهب من جعله جمعاً للكلمة؛ وردّ بأنّ الجمع على هذا الوزن لم يعهد عنهم، وبأنّه وصف لمذكّر في قوله تعالى: ﴿**إليه يَصعَدُ الكلم الطيّب**﴾ ويؤيّده استعماله مع واحده استعمالَ الأجناس مع آحادها في التفرقة بينهما بالتاء. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: اسم جنس جمعي)**

اسم الجنس: ما وضع للماهية المطلقة، وأطلق على الكثير والقليل إلى الواحد إن كان إفراديّاً، وإلى الثلاث إن كان جمعيّاً، فإن قصد منه الواحد بالتاء أو بحذفها يسمّى واحداً وإلّا يسمّى جنساً.

وعَلَم الجنس: ما وضع للماهية، مع تعيّنه الذهني، والنكرة المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معيّن من الماهية، والنكرة المقابلة للمعرفة ما دلّ على شيء غير معيّن مطلقاً، وإذا ثبت أنّ الكلم اسم جنسٍ جمعي، واسم الجنس الجمعي ما أُطلق على أكثر من فرد أي: واحدة متّحداً في النوع أو مختلفاً، علم أنّ له أنواع شتّى، والمذكور سابقاً واحداً منها. **أبوطالب.**

واحده كلمة والقول عم وكِلْمَةٌ بها كلام قد يُؤم[١]

(واحده كلمةٌ)[٢] وهي كما قال في التسهيل:[٣] لفظٌ مستقلّ دالّ بالوضع[٤] تحقيقاً

---

١. **(واحدة كلمة)** مبتدأ و خبر، وجملة مستأنفة لا محلّ لها **(والقول)** مبتدأ و**(عمّ)** يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً وفاعله مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ، وأن يكون اسم تفضيل، وأصله أعم حذفت منه الهمزة ضرورة، كما حذفت سماعاً من خير وشرّ. **(وكلمة)** ـ بكسر الكاف وفتحها وسكون اللّام ـ مبتدأ أوّل وسوّغه التنويع، و**(بها)** متعلّق بيُؤَم، و**(كلام)** مبتدأ ثانٍ وسوّغه كون المبتدأ نائب فاعل في المعنى **(قد)** هنا للتقليل النسبي، أي: قليل بالنسبة إلى استعمالها في الاسم والفعل والحرف، و**(يؤم)** ـ بضمّ الياء وفتح الهمزة ـ بمعنى قصد فعل مضارع مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلام، وجملة قد يؤم خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأوّل. **خالد.**

٢. **(قوله: واحده كلمةٌ)** الضمير راجع في المتن إلى قوله: «اسم وفعل وحرف» لما ذكرناه لكنّ الظاهر أنّ الشارح حوّله إلى الكلم وجعله متصلاً بقوله: ثمّ الكلم اسم جنس جمعي؛ ليشيرَ بذلك إلى التأييد الّذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعاً. **أبوطالب.**

٣. التسهيل: ص ٢.

٤. **(قوله: دالّ بالوضع)** الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث متى أطلق الأوّل مجرّداً عن القرائن فهم منه الثاني، والمراد بالتخصيص أعمّ ممّا يصدر عن شخصٍ واحدٍ أو عن جماعة، وأعمّ من أن يكون نفسه واحداً أو متعدّداً فيشمل الوضعَين التعييني والتعيّني، وأوضاع اللفظ المشترك فإنّه يفهم منه كلّ واحد من المعاني عند الإطلاق غايته أن لا يفهم أنّ أيّها هو المراد، والمراد بفاعل قولهم فهم العالم بالوضع فلا ينتقض بعدمهم فهم الجاهل، والمراد بفهم المعنى فهمه بعد إمكان تحقّقه فيشمل وضع الحرف لأنّ عدم فهم المعنى منه عند الإطلاق لا لقصور دلالته من حيث إنّها دلالة بل لقصورها من حيث قصور معناه الموقوفة على تحقّقه، وهو ينقسم إلى شخصي وقانوني ونوعي كزيد وضارب وأسد. المراد به الرجل الشجاع مثلاً وأيضاً ينقسم إلى ما كان الوضع والموضوع له كِلاهما عامَّينِ أو خاصَّينِ أو الأوّل عامّاً والثاني خاصّاً بأن يلاحظ

←

أو تقديراً[١] أو منويٌّ[٢] معه كذلك. (والقول عَم)[٣] الكلام والكلم والكلمة أي: يطلق على كلّ واحد منها[٤] ولا يطلق على غيرها.[٥]

← المعنى الكلّي، ووضع اللفظ في لحاظ واحد بإزاء كلّ فرد من جزئياته إجمالاً من حيث إنّها أفراد للمعنى الكلّي، فظهر الفرق بينه وبين اللفظ المشترك، ولا إمكان لعكس القسم الثالث كما هو ظاهر. والوضع أخصّ من الدلالة بل ملزوم لها كما يظهر بالتأمّل. **أبوطالب.**

١. **(قوله: تحقيقاً أو تقديراً)** قيدان للّفظ لا للاستقلال وهو ظاهر ولا للوضع حتّى يشمل الوضع القانوني لأنّ الوضع للأمر الكلّي محقّق وللجزئيات ليس بمحقّق ولا مقدّر. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: أو منوي معه كذلك)** عطف على قوله: «لفظ» لا على قوله: «مستقلّ» ولا على قوله: «دالّ» لأنّ المنوي معنى بلا لفظ بخلاف المقدّر، والضمير المجرور للّفظ.

وقوله: «كذلك» أي: منوي مع لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، فأقسام الكلمة أربعة: اللفظ التحقيقي كزيد، والتقديري كالمقدّر في جواب من قال: من زيدٌ؟ أخوك، والمنوي مع اللفظ التحقيقي كالمنوي مع أضرب، والمنوي مع اللفظ التقديري كالمنوي مع المقدّر في جواب أزيد ضرب أم عمرو؟ زيد.

قال المصنّف في شرح التسهيل: «إنّ المشار إليه بقوله: كذلك الاستقلال والدلالة فقط» فلا يشمل التحقيق والتقدير، ولا يخفى أولوية ما حملنا عليه كلامه، والمركبات بأسرها خارجة عن هذا التعريف لأنّ الدالّ فيها هو اللفظ مع الهيئة التركيبيّة، والمركب من الشيء وغيره خارج عن هذا الشيء. وأمّا نحوه: عبد اللّه عَلَماً، والرجل وبصري فداخلة فيه. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: والقول عمّ)** أي: القول المصطلح، وهو اللفظ الموضوع، فاللّام فيه للعهد، و«عـمّ» فعلُ ماضٍ، ولا يبعد أن يكون مخفّفاً من عامّ أو أعمّ، وعلى الأوّلين محتمل لما لا يتجاوز الثلاثة وما يتجاوزها بخلاف الأخير، فإنّه نصّ في الأخير. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: يطلق على كلّ منها)** يعني عموم القول للثلاثة من عموم الكلي لا من عموم الكلّ، ولا يخفي عليك أنّ المراد بالثلاثة مصداقاتها، فأمّا ألفاظها فداخلة في مصداق الكلمة. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: ولا يطلق على غيرها)** أي: من الدوالّ وأمثالها. قيل: يلزم من كلامه هذا أن لا يكون ←

(وكِلْمَة بها كلامٌ قد يؤم) أي: يقصد كثيراً في اللّغة(١) لا في الاصطلاح، كقولهم في «لا إله إلّا اللّه»(٢) كلمة الإخلاص، وهذا من باب تسمية الشيء باسم جزئه.

ثمّ شرع في علامة كلّ(٣) من الاسم والفعل والحرف(٤).

← المركّبات الثنائية الغير الكلامية، والمركّب من الكلمة، والكلام، والكلم قولاً؛ لنصّه في عدم التجاوز مع أنّها من القول.

أقول: مراده بالغير ما يغاير عين الشيء وأجزائه، وما يركب منه لا ما يغاير عين الشيء فقط فلا إشكال، ويؤيّد ما ذكرنا أنّه لم يقل على غيره أي: على غير كلّ منها إشارة إلى ما ذكرنا. ومن العجائب في هذا المقام ما قيل: إنّ هذا الكلام منافٍ لما سبق من أنّ القول يطلق على الرأي والاعتقاد حيث لم يتفطّن هذا القائل أنّ مراده بالقول ما هو المصطلح عندهم لا مطلقاً.

واعلم أنّ بين الكلام والكِلم عموم من وجه، وكذا بين القول وكلّ من الثلاثة الأخر إن لم يطلق اللفظ من المنوي، وإلّا فعموم مطلق، وبين الكلمة وما سوى القول تباين. **أبوطالب.**

١. **(قوله: في اللغة)** متعلّق بقوله: «كثيراً» لا بقوله: «يقصد» فالمعنى يقصد كثيراً في اللغة، وقليل في الاصطلاح لا أنّه لا يقصد في الاصطلاح أصلاً، ويؤيّد هذا قوله: «وهذا من باب تسميّة الشيء باسم جزئه» ففائدة هذا القيد هي الإشارة إلى أنّ التقليل المستفاد من كلام المصنّف إضافيٌّ. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: كقولهم في لا إله إلّا الله اه)** المناسب أن يعود الضمير إلى أرباب الاصطلاح لما عرفت. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: في علامة كلّ)** العلامة ما تنبىء وجودها عن وجود صاحبها، وعدمها غير منبىء عن عدمه **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من الاسم والفعل والحرف)** الاسم أصله سِمْو كحبر من السُمو أي: العُلوّ حذف لامه وعوّض عنه في أوّله همزة الوصل بعد إسكان أوّله وأجرى الإعراب على عينه لكون لامه منسيّاً، أو من الوسم كالضرب بمعنى العلامة حُذف فاؤه وعوّض عنه الهمزة سمّي الكلمة المخصوصة اسماً لسموّها على أخوَيها، أو لكونها علامة لمسمّاها.

والفعل بمعنى الحدث وسمّي الكلمة المخصوصة فعلاً لاشتمالها على الحدث.

←

بـالجرّ والتـنوين والنـدا وأل ومسندٍ للاسم تمييزٌ حـصل[1]

علامات الاسم

وبدأ بعلامة الاسم؛ لشرفه على قَسِيمَيه باستغنائه عنهما؛ لقبوله الإسنادَ[2] بطرفيه واحتياجهما إليه[3] فقال:

(بالجرّ)[4] وهو أولى من ذكر حرف الجرّ؛ لتناوله الجرّ بالحرف[5] والإضافة قاله

← والحرف بمعنى الطَرَف وسمّي الكلمة المخصوصة حرفاً لكونها في طَرف عن أخويها حيث لا تقع ركناً للإسناد بخلافهما. **أبو طالب.**

١. **(بالجرّ)** متعلّق بحصل **(والتنوين والنداء وأل ومسند)** معطوفات على الجرّ، ومسند ـ بضمّ الميم وفتح النون ـ قال الشارح: اسم مفعول أقامه مقام المصدر، وصلته محذوفة، والتقدير: ومسند إليه **(للاسم)** قال المكودي: خبر مقدّم، و**(تمييز)** مبتدأ مؤخّر، وجملة **(حصل)** في موضع رفع نعت لتمييز، ثمّ قال: وهذا أظهر الأُجه. **خالد.**

٢. **(قوله: لقبوله الإسناد)** هذا تعليل للاستغناء وهو جزء علّة للأشرفية؛ لأنّ غاية ما يدلّ عليه هذا هو التساوي في الشرف. **أبو طالب.**

(قوله: بطرفيه) أي: بواسطة قبوله طرفيه. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: واحتياجهما إليه)** عطف على قوله: «باستغنائه» وهو جزء أخير لعلّة الأشرفية. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: بالجرّ)** المراد منه المعنى المصدري معلوماً أو مجهولاً أو ما يجرّ به على حذف مضاف أي: بدخوله، والمراد بصدور الجرّ عمّن امتاز الاسم عنده بدونها، فلا يلزم الدور، وقِس عليه حال سائر المميّزات ما سوى الإسناد إليه، فإنّه أمر ذوقيّ لا يتوقّف فهم الصلاحية له على معرفة الاسم وتميّزه، وكذا النداء على ما حمله الشارح. **أبو طالب.**

قوله: «بالجر» ليس المراد به حرف الجر؛ لأنّه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو «عَجِبتُ من أن قُمتَ» بل المراد به الكسرة الّتي يُحدِثها عامل الجر، سواء كان العامل حرفاً أم إضافة، أم تبعية، وقد اجتمعت في البَسْمَلَة. أوضح المسالك: ج ١ ص ٣٧.

٥. **(قوله: لتناوله الكسر بالحرف)** الأولى أن يقول: بدل الكسر بالجرّ، لأنّ الكسر لا يطلق على ←

في شرح الكافية.[١]

قلت: لكن سيأتي أنّ مذهبه أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر، فذكر حرف الجرّ شامل له[٢] إلّا أن يُراعي مذهب غيره[٣] فتأمّل.[٤]

← الحركة الإعرابية ولا على الحروف الّتي يجرّ بها فيما يكون إعرابه بالحروف، ولا على الفتحة كما فيما لا ينصرف. **أبوطالب.**

١. شرح الكافية: ج ١ ص ٥٨.

٢. **(قوله: فذكر حرف الجرّ شامل له)** هذا الكلام مشعر بأنّ بين الجرّ وحروفه تساوٍ لا عموم مطلق كما زعمه المصنّف لإشعار ما نقله عنه بذلك، ولا يخفى أنّ بينهما تباين كلّي، نعم التساوي والعموم المطلق إنّما هو بين الأوّل ولازم الثاني، اللّهم إلّا أن يراد النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدق. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إلّا أن يراعي مذهب غيره)** لو قرىء يراعي مجهولاً فإن قرىء مذهب بالتنوين فغيره بالرفع صفة له، وضميره لمذهب المصنّف وإن قرىء بالإضافة فضميره لنفس المصنّف، ولو قرىء معلوماً كما هو الظاهر فالمذهب بالإضافة والضمير للمصنّف لا غير. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: فتأمّل)** لوجهه احتمالات:

منها: الإشارة إلى تصحيح تعليل المصنّف بأنّ حرف الجرّ غير شامل للجرّ بالإضافة اللفظية؛ إذ هو غير حاصل بحرف الجرّ على مذهبه.

ومنها: الإشارة إلى ذلك بأنّ مراده عدم شمول حرف الجرّ له ظاهر لأنّ المتبادر من حرف الجرّ هو الظاهر منه لا المقدّر.

ومنها: الإشارة إلى ذلك باحتمال تغيير مذهب المصنّف واعتقاده عند هذا القول إنّ المضاف إليه مجرور بغير حروف الجرّ.

ومنها: الإشارة إلى تصحيح مدّعاه بأنّ الأولويّة للأخصرية أو الشمول للجرّ بالتبعيّة والمجاورة.

ومنها: الإشارة إلى ضعف الجواب عن الاعتراض بأنّ المجتهد لا ينبغي أن يراعي مذهباً غير مذهبه.

←

(والتنوين)[١] المنقسم[٢] للتمكّن والتنكير والمقابلة والعوض، وحَـدُّه: نـون[٣] تثبت لفظاً لا خطّاً.

(والندا)[٤] أي: الصلاحية لأن ينادى.[٥]

← **ومنها:** أنّ كلّاً من التعليل والاعتراض والجواب مشترك الأجزاء بين الكافية والألفية. **ومنها:** الإشارة إلى احتمال الجرّ لما ذكر من الاحتمالات الثلاثة، لكنّ هذا الوجه أبعد الوجوه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: والتنوين)** مشتقّ من النون اشتقاقاً جعلياً، وهذا كالجرّ في احتمالات الثلاثة. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: المنقسم)** أي: التنوين الّذي لا يزاد لأجل النظم، وهذا احتراز عن تنوين الترنّم والغـاني الملحقين بكلّ من الكلمات الثلاثة للتغنّي أو لرفعه في الترنّم الّذي هو التغنّي بحسب اللغة، ولازدياد البيت عن وزنه في الغاني الّذي هو الخارج إلى الإفراط بحسبها. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وحدّه نون اه)** الحدّ ما يكون جامعاً ومانعاً، والخاصّة ما كان مانعاً فقط، ولك أن تقول: هذا الحدّ غير مانع لشموله أحد النونَين المدغم والمدغم فيه، وثاني نونَي لنسفعاً، ويمكن الجواب عن الأوّل بأنّ المنقوش نقش للمدغَمَين معاً، أو بأنّهما نون واحد لفظاً كما ذهب إليه بعضهم في كلّ مدغَمَين، وعن الثاني بأنّ المراد بعدم ثبوته خطّاً عدم ثبوته بنقش من النقوش لا بنقش النون فقط، ونون «لنفسعاً» منقوش بنقش الألف، أو يقال: نقش نون لنسفعاً من الشواذّ، أو يقال: المراد بقوله: وحدّه حدّ التنوين المخصوص بالاسم، وبقوله: «نـون» أي: نـون فـي الاسـم. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: والنداء)** هو مصدر نادي كقِتالٍ مصدر قاتل. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: أي: الصلاحية لأن ينادى)** أبقى الجرّ والتنوين على ظاهرهما المفيد لأنفسهما لا لصلاحية لهما، ولا لحرف الجرّ، وحمل النداء على الصلاحية له؛ إذ معرفة الصلاحية في الأولين موقوفة على تميّز الاسم، فجعلها مميّزاً له مستلزم للدور، وليس تميّز حرف الجرّ للاسم أكثر من تميّز نفس الجرّ له، وحمله عليه قول بالمجاز. وأمّا النداء فحمله على الصلاحية الّتي هي أكثر تمييزاً ممكن لكونها في النداء أمراً ذوقيّاً غير متوقّفة على معرفة الاسم؛ وفسّره بالفعل المجهول لقلّة ←

(وأل) المعرفة[١] أو ما يقوم مقامها[٢] كـ«أم» في لغة طيّ(ء)، وسيأتي أنّ أل الموصولة تدخل على المضارع **(ومسندٍ)** أي: الإسناد إليه[٣] أي: بكلّ من هذه الأُمور[٤] **(للاسم تمييزٌ)**[٥] أي: انفصال عن قَسِيمَيه[٦] **(حصل)**؛ لاختصاصها

← مؤنته وعدم تعلّق القصد بفاعله، ولم يقيّد «أل» بالدخول ونحوه؛ إذ من الظاهر أن ليس نفسه ولا الصلاحية له مميّزاً، فتعيّن دخوله أو نحو ذلك للتميّز ولم يقيّد الإسناد بشيء إذ لا معنى له ههنا إلّا الصلاحية له، فإنّ وجوده في الاسم يعرف بالصلاحية له، فافهم ذلك. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وأل المعرفة)** التقييد بالمعرفة لإخراج الموصولة، كما صرّح به لا الزائدة؛ لأنّه أل المعرفة صارت زائدة لسبق تعريف مدخولها على دخولها أو غير ذلك. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وما يقوم مقامها)** هذا إمّا تعميم في أل، أو تتميم لها. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: أي: الإسناد إليه)** يعني أنّ قوله: «مسند» مصدر ميمي مبنيّ للمفعول لا اسم مفعول والنائب عن فاعله هو مفعوله الثاني المتعدي إليه بإلى، لا مفعول الأوّل المتعدي إليه بنفسه. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أي: بكلّ من هذه الأُمور)** المراد بالكلّ ههنا هو الإفرادي لاستعماله مع «من» فأشار بهذا التقدير إلى أنّ العطف في هذا المقام من عطف الجزئيات لا الأجزاء؛ لأنّ التميّز الكامل لا يحصل من تلك المميّزات مطلقاً، والناقص يحصل من كلّ واحد كما يحصل من المجموع، فلا وجه لإرادة الحاصل من المجموع، وحمل العطف على عطف الأجزاء الّذي هو قليل الوقوع في كلامهم، وليعلم أنّا لو حملنا العطف على عطف الأجزاء لكان كلّ المميزات مميّزاً بالكلّ المجموعي الإفرادي لا المجموعي المجموعي، فإنّه ممتنع فيما نحن فيه. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: للاسم)** أي لجنسه في ضمن بعض أفراده، فإنّ نحو: شتّانِ لا يميّز بشيء من تلك المميّزات. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: أي: انفصال عن قَسيمَيه)** فسّر التميّز المتعدي باللازم إشارة إلى أنّه مبنيّ للمفعول؛ لعدم تعلّق القصد بفاعله، وقيّده بالظرف؛ لئلّا يتوهّم أنّ المراد به هو الانفصال في الاسم بعضه عن بعض، أو الانفصال عن أحد قِسمَيه. **أبو طالب.**

به[١] فلا تدخل على غيره.[٢]

فقوله: «بالجرّ»[٣] متعلّق بـ«حصل» و «للاسم» متعلّق بـ«تمييز».[٤] مثال ما دخله ذلك:[٥]

---

١. **(قوله: لاختصاصها به)** الظرف الأوّل متعلّق بقوله: «حصل» ولمّا كان معرفة الاختصاص متوقّفة على معرفة الاسم إجمالاً، فلو توقّف معرفته التفصيلية على معرفة هذا الاختصاص لم يلزم الدور، وكذا الكلام في معرفة الجرّ والتنوين وأل أنّها هي المخصوصة بالاسم لا ما يشابهها ممّا لا يختص به. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: فلا تدخل على غيره)** أي: على شيء من اغياره، وهذا تفريع على قوله: «لاختصاصها به» ولا يفرع عليه إلّا بحمل الاختصاص على معنى الانحصار لا الانفراد، وحمل الانحصار على الحقيقي لا الإضافي، ففائدته هي الإشارة إلى هذَينِ الأمرَين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: فقوله بالجرّ اه)** الفاء للتفريع على قوله: «ثمّ شرع في علامة». ووجه تفريعه عليه إن ذكر كون هذه العلامات لأصحابها بعد ذكر الأصحاب غير ممتازة بعضها من بعض من دون ذكر نفس تلك العلامات يقتضي أن يصير المقام مقام أن يلتفت السامع إلى تميّز تلك الأصحاب بعضها عن بعضٍ، فيطلب أنّه حصل بماذا إلّا أن يلتفت إلى تميّز مطلق فيطلب أنّه حصل لماذا بماذا، ولا أن يلتفت إلى تميّز تلك الأصحاب بتلك العلامات فيطلب أنّه حصل أم لا، ولا أن يلتفت إلى التميّز بتلك العلامات فيطلب أنّه حصل لماذا فيقتضي ذلك المقام أن يجعل الآلة متعلّق بالخبر، والمميّز له بالمبتدأ لأن يجعل كِلاهما متعلّقَين بالخبر أو المبتدأ أو بعكس الأوّل. وهذا التفريع تحقيق لذلك وتعريض بمن حمل البيت على غير هذا التركيب احترازاً عن مفيدات ضعيفة، ولعمري أنّه لم ينشأ هذا الحمل عن هذا الحامل إلّا عن انحراف ذوقه عن السلامة وسليقته عن الاستقامة. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وللاسم متعلّق بتمييز)** لهذا وجه آخر هو تسويغ التميّز لكونه مبتدأ، ومحتملات تركيب هذا البيت تسعة حاصلة من أنّ كِلا منهما إمّا متعلّق بالمبتدأ أو بقوله: «حصل» أو بمقدّر، والصواب ما ذكره الشارح لما ذكرنا. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: مثال ما دخله)** لم يقل مثال ذلك؛ لئلّا يتوهّم أنّ المقصود بالذات بيان المميّزات. **أبوطالب.**

«بسم اللّه الرحمن الرحيم»[١] و «زيدٌ» و «صهٍ» بمعنى طلب سكوتٍ مّا و «مسلماتٌ» و «حينئذٍ»[٢] و «كلٌّ» و «جوارٍ» و «يا زيدُ» و «الرجلُ» و «أمْسَفَر»[٣] و «أنا قمتُ».

علامات الفعل

ولا يقدح في ذلك وجود ما ذكر في غير الاسم[٤] نحو:

١. أُلامُ على لَوٍّ ....[٥]

---

١. **(قوله: بسم اللّه الرحمن الرحيم)** جعل البسملة أوّل الأمثلة دون غيرها عملاً بحديث: كلّ أمر ذي بال. وتمثيلاً لكلّ نوع من المجرورات بمثال، وهذه الكلمة المباركة مشتملة على مثال ذي اللّام أيضاً، فالتمثيل له على حدّه إمّا لوقوع كلّ تمثيل على حدّه، وإمّا لاحتمال كون اللّام في اللّه جزء، وفي ما بعده موصولاً. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وحينئذ وكلّ وجوارٍ)** مَثَّل التنوين العوض بثلاثة أمثلة إشارة إلى أنّه إمّا عوض عن الجملة أو عن المفرد أو عن الحرف. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وأم سفر)** روي أنّ رجلاً طائياً سئل النبيّ صلى الله عليه وآله وقال: هل من امبر امصيام في امسفر؟ فأجابه صلى الله عليه وآله: ليس من امْبِرّ امْصيامُ في امْسفر على طبق لغته. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: في غير الاسم)** أي: بحسب الظاهر. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: ألام على لوّ اه)** هذا قطعة من بيت ما أدري قائله، وتمامه:

أُلامُ على لَوٍّ وإن كنتُ عالماً ... بأذناب لَوٍّ لم تَفُتْني أوائلُه

لفظ لَوٍّ في الموضعَين بتشديد الواو إشعاراً بنقله عن المعنى الحرفي إلى قول: لو كان كذا كان كذا على سبيل التمنّي، والأذناب جمع ذنب كفرس وهو آخر الشيء، ولم تَفُتني من فات يفوت، والمعنى: أنّي ملوم على ما قد قلته من قولي: لو كان كذا كان كذا متمنّياً ذلك لخيبتي عمّا تمنّيت، ولو علمت أنّ قول ذلك لا ينتج نتيجةً لي سوى اللّوم والخيبة ما فات عمري في أوائله هذا القول بصرفه فيه. **أبو طالب.**

و «إيّاك واللَّوَّ» و ﴿ياليتنا نُرَدّ﴾ [١] و «تَسمع بالمُعَيدِيّ [٢] خير من أن تراه»؛ لِجَعلِ «لَوٍّ» في الأوّلَينِ اسماً وحذفِ المنادى في الثالث، أي: يا قومُ، و حذف «أن» المُنسَبِكِ مع الفعل بالمصدر في الأخير، أي: وَسْماعُك خيرٌ.

ثمّ أخذ في علامة الفعل مقدِّماً له على الحرف؛ لشرفه عليه؛ لكونه أحد رُكنَيِ الكلام [٣] دونَهِ، فقال:

---

١. سورة الأنعام: الآية ٢٧.

٢. **(قوله: وتسمع بالمُعَيديّ اه)**

المُعَيديّ في الأصل تصغير مُعَدّي -بضمّ الميم وتشديد الدالّ والياء- منسوب إلى معد بن عدنان أحد أجداد رسول اللّهﷺ خفّف دالّه عند التصغير ثمّ جعل عَلَماً لرجل شاعر مشهور في الشعر، وقد خرج ورحل عن وطنه وقطع مراحل وتحمّل متاعب ليدى المُعيدي فلمّا رأه قرأ المعيدي شعراً غير موزون.

فقال الرجل: هذا القول. وقيل: اسم الرجل مسمّى بشفة بن ضميرة وهو مشتهر بالفصاحة قد وصف فصاحته يوماً عند منذر ابن ماء السماء، ولم يره منذر قطّ فأحضره فرآه صغير الجُثّة فاحتقر في نظره لصِغَرِ جثّته.

فقال: هذا الكلام، فقال المعيدي: الرجال ليسوا رجالاً بعظم الجثّة، إن المرء بأصغرية إذا قال: قال باللسان، وإذا قاتل قاتل بالجنان أي: بالجرأة، وقيل: المعيدي عَلَم لابن حمزة الحكيم فلمّا مات أبوه وصف المعيدي عند السلطان بأنّه حكيم عامل فأحضره السلطان فرآه صغير الجثة.

فقال: هذا القول، وهذا الكلام صار عند العرب مثلاً لمن كانت قصّته كقصة المعيدي ثمّ الظاهر أن يكون تسمع بالرفع على إلغاء أنّ المقدّرة عن العمل كما قيل: إذ لو كان منصوباً لم تبق المقدح به وجه. **أبوطالب.**

٣. في بعض النسخ: الإسناد.

بتا فعلتَ وأتت ويـا افـعَلي ونونِ أقبِلَنّ فعلٌ يَـنجَلي[١]

(بتا)[٢] الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم مخاطب أم مخاطبة، نحو: **(فعلتَ و)** بتاء[٣] التأنيث الساكنة، نحو: **(أتت)** و «من توضّأ يوم الجمعة فبها[٤] ونعمت».[٥] والتقييد

---

١. **(بتا)** ـ بالقصر للضرورة ـ متعلّق بينجلي، و**(فعلت)** بتثليث التاء مضاف إليه **(وأتت)** بالسكون معطوفاً على فعلت **(ويا)** ـبالقصر للضرورة ـ معطوف على تا، و**(افعلي)** مضاف إليه.
(ونون) بالجرّ معطوف على تا، و**(أقبلنّ)** ـبتشديد النون ـ مضاف إليه، و**(فعل)** ـبكسر الفاء ـ مبتدأ وسوّغ ذلك كونه قسيماً للمعرفة.
وجملة **(ينجلي)** بمعنى يتضح وينكشف خبره.
والتقدير: فعل ينجلي بتاء فعلتَ وتاء أتت وبياء افعلي وبنون أقبلنّ. **خالد.**

٢. **(قوله: بتا فعلتَ)** أي: بإدخالها أو بتاء الداخلة نظير «أل» فيما تقدّم؛ وكذا في «الياء والنون» وخصوصيّة حركة تاء فعلتَ بإحدى خصوصيّات الحركة إنّما هي لإمكان التلفّظ به، ولا دخل لهما في التمييز، فتقييد الشارح بالفاعل إشارة إلى ذلك ولإخراج تاء التانيث الساكنة لما سنذكر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وبتاء التانيث الساكنة)** بيان لما مثّل له بقوله: و«أتت» وإشارة إلى أنّه عطف على المضاف بتقدير مضاف لا على المضاف إليه ردّاً على المركّب، وذلك لأنّ التاء مشترك لفظي بين المعنيَين، والمناسب في عطفه هو ما ذكرنا لا ما ذكره المركّب كما لا يخفى على من له ذوق في علم المعاني. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: ومن توضّأ يوم الجمعة فبها)** أي: فعمل بالسنة أو بالرخصة. و«نعمت» أي: نعمت السنة أو الرخصة الوضوء، وتمام هذا الحديث: «ومن اغتسل فالغسل أفضل»، والغرض عن التمثيل به الإشارة إلى فِعليّة «نِعم» بدليل دخول التاء الخاصّة للفعل عليه، فإنّ بعضهم زعم أنّه اسم بدليل قول من قال: ما هي بنعم الولد، حيث أدخل الباء الجارّة عليه؟ وأُجيب عنه بأنّ التقدير: ما هي بولد مقولٍ في حقّه نعم الولد، وكذا القول في «بئس». **أبوطالب.**

٥. السنن الكبرى: الجزء ١، الباب ٩ من كتاب الجمعة، الحديث ١.

بالسّاكنة يخرج المتحرّكة اللّاحقة للأسماء نحو «ضاربة» فإنّها متحرّكـة بـحركة الإعراب، و «لا، ورُبّ، وثُمّ»[١] **(ويا)** المخاطبة نحو: **(افـعَلي)**[٢] و«هـاتي» و «تعالَي» و «تفعلينَ» **(ونون)** التأكيد مشـدّدة كـانت أو مـخفّفة نـحو: **(أقـبلنّ)** و «ليكونَنْ» **(فعلٌ ينجلي)** أي: ينكشف، وبه يتعلّق[٣] قوله: «بتا».

ولا يقدح في ذلك دخول النون على الاسم في قوله:

٢. .... أقائلُنّ أحضِروا الشُهُودا[٤]

---

١. ويخرج أيضاً التاء المتحرّكة اللاحقة للحرف، نحو لاتَ، ورُبّتَ، وثُمّتَ.

٢. إنّما قال المصنّف «يا افعلي» ولم يقل «ياءَ الضمير» لأنّ هذه تدخل فيها ياء المتكلّم، وهي لا تختصّ بالفعل، بل تكون فيه نحو: أكرمني، وفي الاسم نحو: غلامي، وفي الحرف، نـحو: «إنّي»، بخلاف ياء «افعلي» فإنّ المراد بها ياء الفاعلة، وهي لا تكون إلّا في الفعل.

شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٢٣.

٣. **(قوله: وبه يتعلّق)**

هذا القول تعريض بالمركّب الّذي حيث جعل جملة ينجلي نعتاً مجوّزاً لصيرورة قوله: **فعلٌ** مبتدأ، والظرف متعلّقاً بمقدّر لأنّ المقام مقام أن يقال: إنّ الفعل ينجلي ويتميّز بماذا، لا أنّ الفعل المنجلي حاصل بماذا، كما وجده الذوق السليم، ولاحاجة بكون فـعل مـبتدأ إلى الوصـف المذكور؛ إذ تقديرة: فعل سابق كما هو ظاهر، وقدّم الظرف ليفيد الحصر تأكيداً لبطلان قول المركّب. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أقائلُنّ أحضِروا الشهودا)** قاله رؤبة، وأوّله:

أرَيتَ إن جـائت بـه أُمْـلُودا ... مُـــرَجَّلاً ويَــلبَسُ البُــرُودا

ولاترى مالاً له معدوداً

اللغة والإعراب: «أرَيتَ» متكلّم أصله أرأيتُك أي: ظننتُك، والهمزة للإنكار، وفاعل جائت عائد إلى المرأة المخاطبة الضمير والمجرور في «به وله» إلى ولدها، «وأُملُود» كعُصفُور بالفارسية: نرم بدن، و«مرجّلاً» ـ بالجيم المفتوحة المشدّدة ـ وهو بالفارسية: موى شانه كرده شده، ←

لأنّه ضرورة.[(١)]

← ـ وبالحاء المهملة ـ أي: مزيّناً، و«البرود» جمع بُرد كقفل ثوب مخطّط. والتقدير: وهو يلبس البرودا على أن تكون هذه الجملة مع ما قبله حالات عن الضمير المجرور في «بـه» وأُقائلُنّ بتقدير أفأنت قائلنّ بالمرأة المذكورة إن قرئ: أحضري أو بأقوامها إن قرئ: أحضروا، وهو من الإحضار جزاء للشرط أي: أفأنت تطلب منها أو من أقوامها أن تأتي بالشهود أو يأتوا بالشهود على أنّ هذا الولد ولدها؟ وهل كنت في شكّ من ذلك مع وجود هـذه العـلامات؟. أبو طالب.

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ٤٩، وشرح التصريح: ج ١ ص ٣٥.

وجه الاستشهاد: دخول نون التوكيد على اسم فاعل ضرورة؛ لأنّ نون التوكيد لا تدخل إلّا على فعل مضارع، وفعل الأمر، وأمّا سبب دخول نون التوكيد على اسم الفاعل «قائلنّ» ضرورةً لمشابهة اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام، للفعل المضارع.

١. **(قوله: لأنّه ضرورة)** أي: دخول النون على الاسم لا دخول النون لأنّ التأكيد مقصود و«الضرورة» إمّا مصدر أو فعول بمعنى الفاعل.

و«التاء» لزيادة المبالغة.

والتقدير: لأنّه دافعُ ضرر، أو دافع أمر ذي ضرر. **أبو طالب.**

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارعٌ يلي لم كيشم(١)

(سواهما)(٢) أي: سوى الاسم والفعل(٣) **(الحرف)**(٤) وهو على قِسمَينِ: مشترك بين الأسماء والأفعال(٥) **(كهل)** ولا ينافي هذا ما سيأتي في باب الاشتغال، من اختصاصه بالفعل؛ لأنّ ذلك حيث كان في حيّزها(٦) فعل قاله الرضيّ(٧) **(و)**

---

١. **(سواهما)** خبر مقدّم ومضاف إليه، و**(الحرف)** مبتدأ موخّر، ويجوز العكس عند من يجعل سوى من الظروف المتصرّفة كالناظم، والأولّ أولى؛ لأنّ الحرف هو المخبر عنه في المعنى، و**(كهل)** خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك كهل. **(وفي ولم)** معطوف على هل.
و**(فعل)** مبتدأ و**(مضارع)** نعت لفعل وهو الّذي سوّغ الابتداء به، و**(يلي)** فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى فعل، و**(لم)** مفعول يلي، جملة يلي ولم في موضع رفع خبر فعل، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة. و**(كيشم)** ـ بفتح الشين ـ خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول. والتقدير: وذلك كقولك: يشم. **خالد.**

٢. يشير إلى أنّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوّه عن علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، ثمّ مَثّلَ بـ«هل و في ولم» مُنَبّهاً على أنّ الحرف ينقسم إلى قِسمَين: مختص، وغير مختص، فأشار بها إلى غير المختص، وهو الّذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: هل زيدٌ قائم، وهل قام زيد، وأشار بفي ولم إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء ومختص بالأفعال كلَم. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٢٤.

٣. **(قوله: أي: سوى الاسم والفعل)** أي: مطلقاً، ففائدة التفسير دفع توهّم كون المرجع الاسم والفعل المميّزَين بما ذكر، فلا يلزم أن يكون نحو شتّان حرفاً. **أبو طالب.**

٤. فالحرف: كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها، وإنّما تدلّ على معنى في غيرها فقط ـ بعد وضعها في جملة ـ دلالة خالية من الزمن. النحو الوافي: ج ١ ص ٦٣.

٥. **(قوله: مشترك بين الأسماء والأفعال)** المراد بكلّ من الاشتراك والاختصاص: ما هو بحسب الحقيقة مطلقاً لا بحسب الظاهر فقط، فلا يرد أنّ ما سيأتي في باب الاشتغال غير منافٍ للاشتراك هل فلا حاجة إلى الاعتذار. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: في حيّزها)** الحيّز كسيّد من حاز يحوز أي: جمع، وهو في الاصطلاح: عبارة عن المكان

مختصّ وهو على قِسمين: مختصّ بالأسماء، نحو: (في و) مختصّ بالأفعال، نحو: (لم) والفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارع وماضٍ وأمر، وذكر المصنّف علاماتها، مقدّماً المضارعَ والماضيَ على الأمر؛ للاتّفاق على إعراب الأوّل(٨) وبناء الثاني(٩) والاختلاف في الثالث(١٠) وقدّم المضارع لشرفه بالإعراب(١١) فقال: **(فعل مضارعٌ يلي لم كيَشَم)**(١٢) أي: يقع بعدَ لم(١٣) فإنّه يقال فيه: «لم يَشَمّ».

← الجملة ما يتمكّن فيه. وقوله: «في حيّزها» أي: في حيّز جملتها. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: قاله الرضيّ)** أي: اختصاص «هل» بالفعل في الحالة المذكورة لا عدم المنافات. **أبوطالب.**

٨. **(قوله: للاتفاق على إعراب الأوّل وبناء الثاني)** فحكمهما أبعد عن طريان الشكّ عيه وحقّ ما كان كذلك هو التقدّم. **أبوطالب.**

(قوله: الأوّل) أي: في المضارع، وهو: كلمة تدلّ على أمرين معاً، معنى وزمن صالح للحال، والاستقبال. كقوله تعالى: **﴿قولٌ معروف﴾ ﴿ومغفرة خير من صَدَقَةٍ يتبعها أذىً﴾** سورة البقرة: الآية ٢٦٣، ولابدّ أن يكون مبدوءاً بالهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء. النحو الوافي: ج ١ ص ٤٦.

٩. أي: في الماضي، وهو كلمة تدلّ على مجموع أمرين، معنى، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثلته قوله تعالى: **﴿وجَعَلَ فيها سراجاً﴾** سورة الفرقان: الآية ٦١.

١٠. أي: في الأمر، وهو: كلمة تدلّ بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى وهذا المعنى مطلوب تحقّقه في زمن مستقبل. كقوله تعالى: **﴿رَبِّ اجعل هذا البلد آمِناً﴾** سورة البقرة: الآية ١٢٦.

١١. **(قوله: لشرفه بالإعراب)** فإنّ الإعراب أصل في الاسم، أصل للفعل وهو أشرف من الحرف. **أبوطالب.**

١٢. **(قوله: يلي اه)** أي: قد يلي وليس التقدير يصلح أن يلي؛ لأنّ الصلاحية لا يفهم إلّا بالولى فالحملُ عليها مع لزوم التجوّز تطويل في المسافة. **أبوطالب.**

١٣. **(قوله: أي: يقع بعد لم)** إشارة إلى تعيين الفاعل والمفعول حتّى لا يتوهّم عكس ما في الواقع، وقيل: إشارة إلى أنّ المراد بالولى ما يقع فاعله بعد مفعوله لا بالعكس، وليس بشيء إذ الولى مصطلح في الأوّل. **أبوطالب.**

وماضي الأفعال بالتا مز وسِـم بالنونِ فعلَ الأمرِ إن أمرٌ فُهِم[(١)]

أنواع الفعل

(وماضي الأفعال بالتا) الساكنةِ[(٢)] **(مز)** عن قَسِيمَيه وكذا بتاء الفاعل. قاله في شرح الكافية[(٣)] وعنى بذلك[(٤)] علامةً تختصّ الموضوعَ للمُضِيّ ولو كان مستقبَلَ المعنى.

---

١. **(وماضي)** مفعول مقدّم بمز، و**(الأفعال)** مضاف إليه، و**(بالتا)** ـ بالقصر للضرورة ـ متعلّق بمز، وأل فيه للعهد، و**(مز)** ـ بكسر الميم وبالزاي ـ فعل أمرٍ من ماز يميز إذا بيّن. والتقدير: مز ماضي الأفعال بالتاء **(وسم)** ـ بكسر السين ـ فعل أمرٍ من وَسَم يسم إذا علم ـ بتشديد اللّام ـ و**(بالنون)** متعلّق بسِم، و**(فعل)** مفعول سِم، و**(الأمر)** مضاف إليه، و**(إن)** حرف شرطٍ، و**(أمر)** بمعنى طلب، بمعنى طلب، مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل مضمر يفسّره فهم.
والتقدير: إن فهم أمر فسِمه بالنون، و**(فهم)** مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى أمر وهو ومرفوعه لا محلّ له؛ لأنّه مفسّره. **خالد.**

٢. **(قوله: الساكنة)** حمل لام العهد الذكري المشار به إلى تاء فعلتَ وأتت على الإشارة إلى الثاني فقط، وذكر الأوّل من قبل نفسه لما تقدّم من تقدير لفظ «التاء» قبل قوله: أتت، والمقدّر كالمذكور فكان لفظ «تاء» مذكور مرّتين وإمكان الإشارة إلى الأقرب يمتنع عن الإشارة إلى الأبعد، وقيل: حمله على الإشارة إلى التائين لكن قدّم الساكنة لتقدّم الغائب على المخاطب وهو كما ترى. **أبو طالب.**

٣. شرح الكافية: ج ١ ص ٦٣.

٤. **(قوله: وعنى بذلك)** يعني أنّ المراد بالمميّز بالتاء الموضوع للماضي مطلقاً لا ما استُعمِل في الماضي حتّى تخيّل كون التاء خاصّة له بدخولها في نحو: ﴿**إذا وقعت الواقعة**﴾ وأمّا عدم دخولها على نحو: لم يضرب، لولا العناية المذكورة فليس بمُضرّ وإنّما كان مضرّاً لو كانت التاء خاصّة شاملة وليست كذلك، ولو قال: وعنى بالماضي الموضوع للماضي لكان أخصر وأحسن. **أبو طالب.**

(وسم بالنون) المؤكّدةِ[١] **(فعل الأمر إن أمرٌ فهم)**[٢] **ممّا يَقبَلُها.**[٣]

---

١. **(قوله: المؤكّدة)** في هذا التوصيف إشارة إلى أنّ اللّام في النون للعهد الذكري فيشمل نونَي التأكيد، ويخرج نون الإناث؛ لعدم كونه من مميّزات هذا الفعل. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: فعل الأمر)** المراد به الأمر مطلقاً سواء كان باللّام أم بدونه؛ إذ لو أُريد به الثاني فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فهم الأمر خاصّة له لوجوده في غيره أيضاً، وحمل الأمر في قوله: «إن فهم أمر» على الطلب إيجاد الشيء من الفاعل المخاطب بعيد.

فإن قلت: هذه الخاصّة المركّبة إن كانت من الخواص الغير الشاملة كما هو الظاهر فالملازمة في الشرطية الثانية ممنوعة، وإن كانت من الخواص الشاملة فيخرج عن فعل الأمر نحو: هاتي وتعالى مع أنّهما فعل على ما سبق من المصنّف وليسا ماضيَين ومضارِعَين، فيلزم أن يكونا فعلَي أمر.

قلت: نختار الأوّل ونقول: المعتبر في متعلّق الشرطية الثانية ما ينافي فعل الأمر وهو كون الأمر في قوله: «والأمر» مفهوماً من لفظه بواسطة لفظ آخر، فالملازمة ظاهرة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ممّا يَقبَلُها)** احتراز عمّا إذا قيل: «ليتك تضربن» وأُشير إلى المخاطب بأمره بالضرب ونحو ذلك. والمراد: «بما يقبلها» ما علم إدخال العرب النون فيه سواء كان مع النون حال الفهم أم لا. **أبوطالب.**

والأمــرُ إن لم يك للــنّون مَــحَلّ فيه هو اسمُ نحوُ صه وحيّهل[١]

(والأمر) أي: ومُفهم الأمر[٢] بمعنى طلب إيـجاد الشـيء.[٣] **(إن لم يك للـنون)** المؤكّدة **(محلّ فيه)**[٤] فليس بفعلٍ[٥] بل **(هو اسم)** الفعل **(نحو صَه)** بمعنى أُسكُت

---

١. **(والأمر)** مبتدأ على حذف مضاف، تقديره: ومفهم الأمر، و**(إن)** حرف شرطٍ، و**(لم)** حرف جزم، و**(يك)** مجزوم بـ«لم» لا بـ«إن»، و**(للنون)** في موضع نصب خبر يك مقدّم على اسمها، و**(محل)** اسمها، و**(فيه)** متعلّق بمحلّ، ويجوز العكس، و**(هو اسم)** مبتدأ وخبر في موضع جزم جـواب الشرط على حذف الفاء للضرورة، وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الّذي هو «والأمر». و**(نحو)** بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، و**(صه)** ـ بسكون الهاء ـ مضاف إليـه **(وحـيهل)** معطوف على صه. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: ومفهم الأمر)** تقدير المضاف إشارة إلى امتناع حمله على معنى فـعل الأمـر للـزوم التناقض، ولا على غيره بدون تقدير هذا المضاف أو ما يؤدّي مؤدّى هذا التقدير وإلّا لم يصحّ حمل خبره عليه. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: بمعنى طلب)** احتراز عن سائر معانيه من الهول والطلب على نحو الاستعلاء وغير ذلك، واللّام في قوله: «والأمر» إشارة إلى الأمر الأوّل، ولهذا اكتفى بتفسير الثاني عن تفسير الأوّل. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: للنون محلّ فيه)** الظرف الأوّل مستقرّ في موضع الخبر، والثاني لغو متعلّق بمقدّر أي يحلّ، أو بمحلّ. وقيل: بالعكس وليس بشيء. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: فليس بفعل)** قدّر هذه لوجهَين: **الأوّل:** أن لا يلزم كون الجزاء جملة اسمية خالية عن الفاء. **الثاني:** أنّ اللازم أوّلاً على تقدير إثبات ما ينافي الشيء إنّما هو انتفاء ذلك الشيء لا حدوث شيء آخر هذا ظاهر إذا كان تنوين قوله: «يفعل» عوضاً عن المضاف إليـه، وكـذا إذا كـان للتمكّن فإن فهم الأمر منه منافٍ لكونه فعلاً غير أمر أيضاً، فثبت كون المفهم الغير القابل للنون ليس بفعلٍ مطلقاً. واعلم أنّ المعتبر في كلّ من الأفعال الثلاثة أمران، فـفي المـاضي الدلالة بالوضع على حدث ماضٍ وقبول «التاء»، وفي المضارع الدلالة بالوضع على حدث حاضر أو ←

(وحيّهل) مركّب من كلمتَين بمعنى أقبِل. وقابل النّون إن لم يُفهِمِ الأمر فهو فعل مضارع.

تتمّة

إذا دلّت كلمة على حدث ماضٍ ولم تقبل التاء ك«شتّان» أو على حدث حاضر أو مستقبل ولم تقبل «لم» ك«أوّه»، فهي اسم فعل أيضاً قاله المصنّف في عمدته.

← مستقبل وقبول «لم» وفي الأمر الدلالة على معنى الأمر بالوضع وقبول «النون»، فالمشتمل على كِلا الأمرَين هو الأفعال الثلاثة، وأمّا المشتمل على واحد منهما فله ستّة احتمالات، اثنان بالنسبة إلى الأمر قد أشار المصنّف و الشارح إليهما بقولهما: «والأمر إن لم يك» «وقابل النون» واثنان بالنسبة إلى المضارع قد أشار الشارح إلى واحد منهما بقوله: «إذا دلّت» واثنان بالنسبة إلى الماضي قد أشار الشارح إلى واحد منهما بقوله: «أو على حدث حاضر» ولم يتعرّض للاثنين الباقيَين؛ لعدم وجودهما. **أبوطالب.**

المعرب والمبنيّ

والاسم منه مـعربٌ ومـبني   لشبهٍ من الحروف مُدْني[1]

هذا باب شرح (المعرب والمبنيّ)

(والاسم منه)[2] أي: بعضُه متمكّن[3] وهو **(معربٌ)** جار على الأصل[4] وبـعضه

---

١. **(والاسم)** مبتدأ أوّل، و**(منه)** خبر مقدّم، و**(معرب)** مبتدأ مؤخّر وهو على حذف الموصول، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأوّل، والرابط بينهما الضمير في منه **(ومبنيّ)** مبتدأ حذف خبر؛ لدلالة خبر المتقدّم عليه والّذي سوّغ الابتداء به كونه نعتاً المحذوف. والجملة من المبتدأ المذكور والخبر المحذوف معطوفة على جملة منه معرب، والأصل: والاسم منه ضرب معرب ومنه ضرب مبنيّ، و**(لشبه)** متعلّق بمبنيّ؛ لأنّه اسم مفعول، وأصله مبنوي كمضروف و**(من الحروف)** متعلّق بشبه، والأقرب من جهه المعنى أن يكون متعلّقاً بمُدني، و**(مُدني)** نعت لشبه. والتقدير: مبنيّ لشبه مدنٍ من الحروف. **خالد.**

٢. **(قوله: الاسم)** الاسم مبتدأ خبره، إمّا قوله: «معرب» على أن يكون الظرف متعلّقاً به لما فيه من رائحة الفعل، أو جملة قوله: «منه معرب» على أن يكون الظرف خبراً عن قوله: «معرب» أو يكون من اسماً مبتدأ لقوله: «معرب». وخير الثلاثة أوسطها كما وجده الذوق السليم من المرام في هذا المقام. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: بعضه متمكّن)** في التفسير بالبعض إشارة إلى أنّ لفظ «من» للتبعيض وفي قوله: ←

الآخر[٥] غير متمكّن (و) هو (مبنيّ جار على خلاف الأصل وإنّما يُبنى[٦] (الشبهِ)

→ «متمكّن وغير متمكّن» إشارات:

الأولى: إلى أنّ المعرب والمبنيّ يسمّيان بذين الاسمين أيضاً.

الثانية: أنّهما متقابلان غير ممكن اجتماعها في اسم واحد من حيثية واحدة.

الثالثة: أنّهما غير ممكن ارتفاعهما عن اسم خلافاً لمن قال: بإمكانه في المضاف إلى الياء، ثمّ إنّ تقابلهما تقابل التضاد سواء أخذا مطلقَين أو مقيّدَين بالاسم أو بالفعل؛ إذ حقيقة المعرب ذو أثر يجلبه العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، وحقيقة المبنيّ ذو كيفيّة تمتنع من الجلب المذكور لا تقابل الإيجاب والسلب، أو عدم الملكة كما يتوهّم من تسمية المبنيّ بغير التمكّن ويتبادر من تعريفهما بما اختلف آخره وما لم يختلف، وبالمشابة بالحروف واللامشابة به فيما أخذا مقيّدين بالفعل، فإنّ هذه التسمية والتعريفات إنّما هي باللوازم، ثمّ المتمكّن إمّا بمعنى القادر من مكن أو بمعنى المستقرّ في المكان من المكان سمّي المعرب بذلك إمّا لأنّ المعرب كأنّه قادر على أن يجعل آخره مختلفاً بالعوامل أو لأنّه مستقرّ في أصله، وقاعدته الّتي هي الإعراب، وقِس عليه حال غير المتمكّن مع المبنيّ. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: جارٍ على الأصل)** أشار بهذا وبقوله: «على خلاف الأصل» إلى وجه تعليل المصنّف للمبنيّ دون المعرب، فإنّ جريان الشيء على أصله بعد العلم بكونه أصلاً له لا يحتاج إلى تعليل بخلاف خلاف الأصل، والأصل بمعنى القاعدة، وإنّما كان قاعدة الاسم أن يكون معرباً؛ لأنّه معتور للمعاني المقتضية للإعراب **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وبعضه الآخر)** أشار بقوله: «الآخر» إلى أنّ البناء مغاير للإعراب في المحلّ في جميع المواد؛ لما يتبادر من لفظ الآخر من المغايرة بالذات، لا أنّه قد يكونان في محلّ واحد باعتبارَين مختلفَين كما زعمه الجمهور في لفظ «غير» وبعض الظروف؛ فإنّ كلّاً منها معرب عند الشارح في جميع الأحوال كما سَيتّضِحُ ذلك. وأمّا المنادى المبنيّ المعرب قبل النداء، واسم لا الّتي لنفي الجنس عند الوصل والإفراد فكأنّهما باتصال حرف النداء ولا بهما صارا ذاتاً آخر غير ما كان قبل الاتصال، وأمّا ذكر لفظ «بعض» فتوطئة لذكر وصفه. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: وإنّما يبنى)** فيه إشارتان:

←

فيه[١] **(من الحروف)**[٢] متعلّق بقوله: **(مُدني)**[٣] أي: مقرِّبٌ له[٤] واحترز به عن غير المُدني[٥] وهو ما عارضه ما يقتضي الإعرابَ كـ«أيٍّ» في الاستفهام والشّرط[٦] فإنّها أشبهت الحرف في المعنى، لكن عارضها لزومها الإضافة. ويكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصّرف، فلابدّ[٧] من شبهه بالفعل من وجهين، وعلّله ابن الحاجب[٨] في أماليه بأنّ الشّبه الواحد

← **الأولى:** أنّ قوله: «لشبه» ليس متعلّقاً بقوله: «مبنيّ» وإلّا لتوهّم وجود الواسطة بينهما.

الثانية: أنّ عبارة المصنّف مشعرة بانحصار سبب بناء الاسم في الشبه بالحرف دون الفعل لاقتصاره به، ولتقديم قوله: «من الحروف» على متعلّقه وسَيُصرّح الشارح بهذا. **أبو طالب.**

١. **(قوله: لشبه فيه)** أي: في الاسم، فتقييده بالظرف للإشارة إلى أنّ المراد به ما هو وصف للمشبّه لا للمشبّه به، ولا لكلّ واحد منهما، ولا لما بينهما؛ فإنّ ذلك موجب لإعطاء حكم المشبّه به للمشبّه دون البواقي كما وجده الذوق السليم؛ فإنّ وجه الشبه للمشبّة به بالذات وللمشبّه بالعرض، فلا يرد أنّ الشبه المذكور لِمَ لا يقتضي أن يصير الحرف معرباً. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: من الحروف)** أي: من جهه الحروف. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: متعلّق بقوله: مُدني)** أي: لا بمقدّر نعت لقوله: «لشبه» على أن يكون التقدير لشبه حاصل من جهة الحروف، وذلك لعدم الاحتياج إليه، وفيه إشارة أخرى إلى الحصر الّذي ذكرنا.
واعلم أنّ القرب وما في معناه لمّا كان حاصلاً للشيء بالنسبة إلى أمور شتّى فهذا عدّى بمن التبيينيّة لبيان المضاف إليه. **أبو طالب.**

٤. أي: مقرّب للاسم من الحرف. **حكيم.**

٥. **(قوله: من غير المُدني)** أي: ما صار غير مُدنٍ بسبب المعارضة. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: في الاستفهام والشرط)** لم يتعرّض للموصولة لبنائها في بعض الأحوال على المشهور ولا لغيرها، لأنّ الشبه لا يوجد فيه أصلاً. **أبو طالب.**

٧. **(قوله: ولابُدّ)** البدّ اسم لا وهو بمعنى العوض أو التفرقة، وليس فعلاً ماضياً مجهولاً مدخولاً لحرف النفي كما توهّم. **أبو طالب.**

٨. **(قوله: وعلّله ابن الحاجب اه)** حاصل التعليل أنّ الحرف لمّا كان أبعد من الفعل عن الاسم، ←

بالحرف يبعِّده عن الاسميّة ويقرِّبه ممّا ليس بينه وبين الاسم مناسبةٌ إلّا في الجنس الأعمّ[١] وهو كونه كلمةً[٢] وشبه الاسم بالفعل[٣] وإن كان نوعاً آخَرَ إلّا أنّه ليس

← فيكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد.

وأمّا الفعل فلمّا لم يكن في هذا القدر من البُعد عن الاسم، فلا يكفي لمنع الصرف عن الاسم شبهه به من وجه واحد، بل لابدّ من وجهَين.

قلت: فيه نظر؛ لأنّ شبه الاسم بالحرف من وجه واحد يعادل شبهه بالفعل من وجهَين؛ إذ تبعيد الشبه للمشبّه بمقدار بُعد المشبّه به عن المشبّه، وبُعد الحرف عن الاسم يضعّف بُعد الفعل عنه لأنّ الاسم ما يصلح لكِلا طرفي الإسناد، والفعل يصلح لأحدهما، والحرف لا يصلح لشيء منهما، فإذا صار شبهه بالحرف من وجه واحد كافياً للبناء لوجب أن يصير شبهه بالفعل من وجه واحد كافياً لعدم الانصراف، وإن احتيج للثاني إلى شبهه بالفعل من وجهَين لوجب أن يحتاج للأوّل إلى شبهه بالحرف كذلك لأنّ احتياج البناء إلى البعد ضعّف ما ـ يحتاج إليه عدم الانصراف.

والآن أقول: إنّ هذا الإيراد إنّما يرد لو كان مقدار البُعد مساوياً لعدد المرتبة، وليس كذلك؛ إذ لعلّ البعد الحاصل من المرتبة الثالثة عن المرتبة الثانية أزيد من البعد الحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الأولى كما فيما نحن فيه؛ فإنّ بعد ما لم يصلح لشيء من طرفَي الإسناد عمّا يصلح لأحدهما أزيد من بعد ما يصلح لأحدهما عمّا يصلح لكِلَيهما، وقد أشرنا إليه سابقاً، وظنّي أنّ هذا ممّا لا يشتبه على المُتَفَطِّن. **أبوطالب.**

١. **(قوله: إلّا في الجنس الأعم)** اعترض عليه بوجهين:

الأوّل: إنّا لا نسلّم كونه جنساً، كيف وقد استُدلّ الإمام الرازي على نفي جنسيتها بأنّها لو كانت جنساً لثلاثة لوجب أن يكون امتياز كلّ منها عن الآخر بأمر وجودي وليس كذلك؛ لأنّ امتياز كلّ من الاسم والحرف عن أخويه بأمرٍ عدمي

أقول: هذا الاستدلال عليل؛ لأنّه إن أراد بالامتياز الامتياز في جميع التعاريف فالملازمة ممنوعة؛ ضرورة جواز تعريف الانسان بحيوان ليس بلا ناطق مع أنّ المفروض أنّ الحيوان ←

←

جنس للانسان؛ وإن أراد به الامتياز في بعض التعاريف فبطلان اللازم ممنوع لجواز أن نعرّف الاسم بكلمة أنبأت عن المسمّى أوّلاً، والفعل بكلمة أنبأت عن حركته أوّلاً، والحرف بكلمة أنبأت عنهما ثانياً كما يفهم ممّا مرّ من كلام الإمام عليه السلام ثمّ نقول: إنّها جنس البتة للقطع بأنّها تمام المشترك الذاتي بين الثلاثة، وذلك ممّا لا ريب فيه.

الثاني: أنّ توصيف الجنس بالأعمّ يدلّ على أنّها يكون عالياً، وذلك باطل قطعاً؛ لأنّ اللفظ والصوت والهواء أعلى منها، بل هو جنس قريب إذ لا جنس تحتها.

أقول: لا دلالة للأعمّ على كونها لا أعمّ منها حتّى يلزم أن تكون جنساً عالياً، بل غاية ما يدلّ عليه هو عدم كونها جنساً قريباً، والكلمة بالنسبة إلى الأنواع الثلاثة أيضاً كذلك؛ لأنّها أعمّ من الكلمة الواقعة طرفاً للإسناد الّتي هو جنس قريب للاسم والفعل. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وهو كونه كلمة)** الضمير راجع إلى المناسبة لا إلى الجنس، وتذكيره باعتبار تذكير الخبر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وشبه الاسم بالفعل)** ـ إلى قوله: ـ **(كالحرف)**.

أقول: قوله: «وشبه» مبتدأ، الخبر محذوف.

وقوله: «نوعاً آخر» معناه على ما فهمه الناظرون نوعاً مغايراً للاسم، وحينئذٍ فإن قدّر الخبر قولنا يبعده لكان الفرد الخفي فرداً جَلَيّاً، وإن قدّر قولنا لا يبعده لما كان لما بعد إلّا معنى كما هو ظاهر، وهذا الإشكال ممّا تحيّر في حلّه فحول الناظرين وعقول القاصرين، ولم يجدوا مَفَرّاً إلّا بأن اتفقوا أنّ الخبر المقدّر هو قولنا لا يبعده، ثمّ فَرّ كلّ فرقة من جهة:

فمنهم: من حكم أنّ الكلام مشتمل على حذف، وتقديره: وشبه الاسم بالفعل لا يبعده وإن كان نوعاً آخر، وإنّما يبعده لو كان الفعل في البُعد عن الاسم كالحرف إلّا أنّه الخ.

ومنهم من قال: بتصحيف قوله: «إلّا أنّ» من «لأنّ».

ومنهم: من قال: إنّ الفرد الخفي قائم بمقام المستدرك عنه أو المستثنى منه قيام السبب مقام

←

في البُعد عن الاسم كالحرف. وفُهم من حصر المصنّف[١] علّة البناء في شبهه الحرفَ فقط عدمُ اعتبار غيره، وسبقه إلى ذلك[٢] أبو الفتح وغيره، وإن قيل: إنّه لا سَلَفَ له في ذلك.

← المسبّب؛ إذ كون الفعل نوعاً آخر سبب لبعد السبب لتبعيد شبهه، والمعنى أنّ شبه الاسم بالفعل لا يبعده عن الاسمية وإن كان الفعل بعيداً عن الاسم، إلّا أنّه إلى آخره غافلاً، هذا القائل عن أنّ صيرورة ما بعد «إلّا» متمّماً للفرد الخفي مبطل لخفائه.

أقول: معنى قوله: «نوعاً آخر» ليس ما صنعوا فوقعوا أينما وقعوا، بل معناه مغايراً للحروف والخبر قولنا يبعده ولا غبار عليه بوجه فافهم.

ثمّ اعلم أنّ المستتر في «كان» يجوز أن يعود إلى «الشبه»، وإلى الفعل وإن لا يحتمل الاستدراك والاستثناء كما أشرنا إليه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وفهم من حصر المصنّف)** قد عرفت وجه الحصر فيما ذكرنا آنفاً. **أبوطالب.**

٢. أي: إلى القول بانحصار شبه الحرف في تأثير بناء الاسم.

كالشّبه الوضعيّ في اسمَي جئتنا والمعنويِّ في متى وفي هنا[١]

(**كالشّبه الوضعيّ**)[٢] بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو حرفَين كما هو الأصل[٣] في وضع الحرف، كما (**في اسمي جئتنا**) وهما: التّاء و «نا»[٤] فإنّهما اسمان وبُنياء؛ لشَبَهِهما الحرفَ فيما هو الأصل أن[٥] يُوضَعَ الحرفُ عليه، ونحو:

---

١. (**كالشبه**) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالشبه الخ، و(**الوضعي**) نسبة إلى الوضع نعت لشبه على معنى المنسوب إلى الوضع، و(**في اسمَي**) بالتثنية متعلّق بمحذوف نعت للوضعي. والتقدير: الوضعي الثابت في اسمَي (**جتنا**) مضاف إليه (**والمعنوي**) نسبة إلى المعنى عطوف على الوضعي، و(**في متى وفي هنا**) متعلّقان بمحذوف نعت للمعنوي. والتقدير: والمعنوي الثابت في متى وفي هنا. **خالد**.

٢. (**قوله: كالشبه الوضعي**) المراد بالوضع في قوله: «الوضعي» إمّا نوع من معناه اللغوي أي: تعيّن اللفظ وتشخّصه، أو نوع من معناه الاصطلاحي أي: تعيين اللفظ بإزاء المعنى لكن بحمله على معنى اسم مفعول أي: الموضوع وهو اللفظ؛ النسبة على الأوّل من باب نسبة الشبه إلى وجهه، وعلى الثاني من نسبته إلى المشبّه به. **أبوطالب**.

٣. (**قوله: كما هو الأصل اه**) المراد بالأصل القاعدة، وإنّما كان قاعدة الحرف أن يوضع كذلك؛ لأنّ الحرف آلة لملاحظة معنى أخوَيه، والآلة لكونها مقصودة بالغير ينبغي أن تكون أصغر من صاحبها لكونه مقصوداً بالذات. وقوله: «في وضع الحرف» ظاهر في المعنى الأوّل للوضع. **أبوطالب**.

٤. (**قوله: وهما التاء ونا**) في هذا التفسير إشارتان:

الأُولى: أنّ ضمير المتكلّم مع الغير المتّصل إنّما هو لفظ «نا» لا النون فقط بأن يكون الألف للفرق بينه وبين نون جمع الأناث كما ذهب إليه بعض.

الثانية: أنّ قوله: «جئتنا» مشتمل على مثال نوعي الأصل كِلَيهما **أبوطالب**.

٥. (**قوله: فيما هو الأصل أن يوضع عليه**) الموصول عبارة عن الوضع، والضمير المرفوع والمجرور للموصول، والمستتر للحرف. **أبوطالب**.

«يدٍ»[١] و «دمٍ» أصله ثلاثة.[٢]

(و)كالشّبه (المعنويّ)[٣] بأن يكون الإسم متضمّناً معنىً[٤] من معاني الحروف

---

١. **(قوله: ونحو يدٍ و دمٍ اه)** الخ هذا جواب عن سؤال مقدّر يمكن تقديره بوجهين:

الأوّل: أنّ الوضع على الحرفَين في الاسم لو كان علّة للبناء لوجب أن يكون كلّ اسم كان كذلك مبنيّاً. والتالي باطل لأنّ نحو: «يد» و«دم» موضوع على الحرفَين مع أنّه معرب وهذا أظهر.

الثاني: أنّ الوضع على الحرفَين لو كان أصلاً في الحرف فقط كما هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب أن لا يوجد في الأسماء المعربة، والتالي باطل لوجود نحو: يد ودم.

والجواب على التقديرين: أنّ ما يكون علّة للبناء وأصلاً في الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين مطلقاً، ونحو يد ودم موضوع على ثلاثة أحرف، ثمّ حذف منه حرف وبقي على حرفين. ثمّ إنّ هذا الجواب يكشف الحجاب عن وجه كِلا السؤالين مطلقاً سواء كان بناؤهما على حمل الوضع على الحرفين أو على توهّم كون نحو المثالين موضوعاً على الحرفين، والمراد بنحو المثالين ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه من غير عوض مع صيرورة الأخير منسيّاً، وإنّما خصّ بذلك مخرجاً للمعوّض عنه والمنوي، أمّا على بناء السؤالين على التوهّم فظ؛ إذ لا مجال للتوهّم فيهما، وأمّا على بنائهما على الحمل المذكور فلأنّ الكون على الحرفين فيما ذكره أظهر منه فيهما. **أبوطالب.**

٢. كأنّه جواب عن سؤال مقدّر وهو فإن قلت: «يدٌ ودمٌ» على حرفين ونراه معرباً.

قلت: لأنّه موضوع في الأصل على ثلاثة أحرف، والأصل فيهما «يديٌ ودميٌ» بدليل **قولهم:** «الأيدي والدماء، واليديان والدميان» فلمّا لم يكن موضوعاً في الأصل على حرفين، لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر. «شرح ألفيه لابن الناظم: ص ١٠.

٣. **(قوله: وكالشبه المعنوي)** قدّر الموصوف لئلّا يتوهّم أنّ الشبه المُدني هو مجموع اللفظي والمعنوي لا كلّ واحد منهما. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: متضمّناً معنى اه)** هذا الشبه ممّا يوجب بناء الضمائر وأسماء الإشارة بناءً على ما هو التحقيق فيهما من عموم الوضع وخصوص الموضوع له.

←

سواء وُضِع[١] لذلك المعنى حرفٌ أم لا، فالأوّل كما **(في متى)** فإنّها اسم وبُنيت؛ لِتضمُّنها معنى «إن» الشرطيّة، أو همزة الاستفهام. (و) الثاني[٢] كما **(في هنا)**؛ فإنّها اسم وبُنيت؛لِتضمُّنها معنى الإشارة[٣] الّذي كان من حقّه أن يوضع له حرف؛ لأنّه كالخطاب، وإنّما أُعرِبَ[٤] «ذانِ» و «تانِ»؛ لأنّ شَبَهَ الحرف عارضه ما يقتضي الإعرابَ وهو التثنية[٥] الّتي هي من خصائص الأسماء.

← وبيان ذلك أنّك إذا قلت: أنا مثلاً لكن لا على سبيل الحكاية، فمفهوم قولك: أنا وهو ذاتك المتصفة بتكلّمك بلفظ أنا، هذا ممّا وضع له لفظ أنا، ولا شكّ أنّ جزء هذا المفهوم هو تكلّمك بلفظ أنا هذا معنى حرفي ملحوظ لذاتك في ذاتك، ولفظ أنا يدلّ عليه تضمّناً فأشبه أنا باعتبار معناه التضمّني معنى الحرفي والمطابقي في الاشتمال على الاحتياج إلى الغير وعدم الاستقلال، لكنّ ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف داخل في مفهوم أنا، فمعناه المطابقي في الحرف محتاج إلى الغير، وفي أنا مستقل، ولهذا لم يكن أنا وأمثاله حرفاً بل أسماء شبيهة بالحرف، وقس عليه أنت وهو وهذا.

وأمّا على ما هو خلاف التحقيق فيهما من عموم الوضع والموضوع له، وخصوص المستعمَل فيه، فمعنى الحرف جزء لمعنى أنا الّذي يستعمل فيه لا ما وضع له، فشبهه مثلاً بالحرف من حيث المعنى الحرفي من الشبه المعنوي على الأوّل، والافتقار على الثاني، وسيجيء الفرق بينهما على ما هو التحقيق. **أبوطالب.**

١. **(قوله: سواء وضع اه)** إشارة إلى فائدة إيراد المصنّف ههنا مثالَين دون واحد، وإلى عدم مدخليّة لفظ الحرف في هذا الشبه. **أبوطالب.**

٢. أي: الّذي لم يوضع لذلك المعنى حرف.

٣. **(قوله: معنى الإشارة)** أي: الإشارة الخاصّة الآلية. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وإنّما أُعرب اه)** ذهب ابن الحاجب وجماعة إلى بناء تثنية أسماء الإشارة والموصولات قالوا: إنّ لكلّ من ذي الألف وذي الياء منها وضعاً على حده. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وهو التثنية اه)** أي: دخول علامة التثنية لا نفس الاثنينيّة.

←

وكنيابةٍ عن الفعل بـلا تأثُّر وكافتقارٍ أُصّلا[١]

(و) كالشّبه الاستعماليّ[٢] بأن يلزَمَ طريقةً من طرائق الحروف (كنيابةٍ)

← وهكذا المراد من الجمع حيث حكم بأنّه من خصائص الأسماء، فلا يلزم أن يكون مثل «من وما» إذا استُعمِل في غير المفرد معرباً.

وأمّا المفرد فيعمّ الأسماء وغيرها بحسب المعنى، لكن لم يطلق على غيرها لانحصاره به فلا فائدة معتدّاً بها في الإطلاق المذكور. **أبوطالب.**

١. **(وكنيابة)** معطوف على كالشبه، و**(عن الفعل)** متعلّق بنيابة **(بلا تأثّرٍ)** متعلّق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لكونها على صورة الحرف، وتأثّر مصدر حذف متعلّقه. والتقدير: وكنيابة كائنة بغير تأخّر بعامل. **(وكافتقار)** معطوف على كنيابة، وجملة **(أُصّلا)** ـ بالبناء المفعول ـ نعت لافتقار، وفي أُصّلا ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار، والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميراً عائداً على نيابة وافتقار لصحّ واستغنى عن قوله: بلا تأثّر المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله؛ لأنّ نيابته عن عارضة في بعض التراكيب دون بعض؛ ولذلك كان معرباً. **خالد.**

ذكر في هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأوّل: شَبَهُهُ له في الوضع، كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد، كالتاء في ضربتُ، أو على حرفين كـ«نا» في أكرَمنا. فالتاء في جئتَنا اسم؛ لأنّه فاعل وهو مبنيّ؛ لأنّه أشبه الحرف في الوضع.

والثاني: شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود. فمثال الأوّل «متى» ومثال الثاني «هنا».

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال.

والرابع: شبه الحرف في الافتقار اللازم. وذلك كالأسماء الموصولة، نحو: الّذي؛ فإنّها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، فبنيت. شرح ابن عقيل بتلخيصنا: ج ١ ص ٣٠ ـ ٣٤.

٢. **(قوله: وكالشبه الاستعمالي)** هذا إشارة إلى أنّ النيابة والافتقار قسمان: قسمي الوضعي ←

له[١] **(عن الفعل)** في العمل[٢] **(بلا)** حصول **(تأثُّرٍ)**[٣] فيه بعامل[٤] كما في أسماء

← والمعنوي لا قسيمان لهما، والمراد بالشبه الاستعمالي استعمال الاسم على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها أصالة دون الأسماء وعبّر عن ذلك بقوله: «بأن يلزم» اه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: له)** أي: لا للحروف؛ لأنّ المراد وصف المشبّه لا وصف المشبّه به. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: في العمل)** أي: لا في المعنى ولا في غيره، ولا يكفي هذا القدر للبناء، بل لابدّ أن يضمّ إليه عدم التأثّر، وإلّا لزم بناء المصادر النائبة عن الأفعال وشبهها في العمل مع أنّها معربة. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: بلا حصول تأثّرٍ)** تقدير لفظ الحصول إبراز لمتعلّق قوله: «فيه» لئلّا يتوهّم تعلّقه بالتأثّر.

أقول: لا يبعد أنّه أراد بلا حصول التأثّر لا وجوده في المعنى، فأشار بتقدير لفظ الحصول إلى أنّ جزء علّة بناء أسماء الأفعال، إنّما هو لا وجود التأثّر في المعنى أي: الّذي هو معلول لذات المعنى لا ما هو المتبادر من اللاتأثّر، وهو لا ظهوره أي: لا وجوده في اللفظ الّذي هو معلول للبناء ليدفع بتلك الإشارة دوراً.

ربّما يتوهّم لزومه من المتبادر في هذا المقام من كون الشيء جزء علّة ومعلولاً لشيء واحد فتأمّل، فإنّه دقيق جدّاً.

فإن قلت: لا حاجة في بناء أسماء الأفعال إلى القول بالشبه بالحرف، بل عدم مقتضي الإعراب الّذي هو المعموليّة كافٍ لبنائها، ولو علم الاحتياج إلى ذلك، فلا حاجة إلى انضمام العامليّة إليها، بل هي بنفس اللامعموليّة تشبه مطلق الحروف، وبذلك تستحقّ البناء.

فالجواب عن الأوّل: أنّ عدم مقتضى الإعراب، سبب لعدم الإعراب بحسب ذواتها لا مطلقاً؛ لجواز أن يحصل إعرابها لأمر عارض، كالحمل على أكثر أفراد أنواعها، كالمضارع المعرب لعارض، هو الشبه بالاسم.

وعن الثاني: بأنّ اللامعموليّة فقط وإن كانت من خصائص الحروف، لكنّ المركّب منها ومن العامليّة الّذي هو أقوى منها أيضاً من خصائص بعض أنواعها، واعتبار الأقوى أولى.

وأمّا الجواب بأنّ اللامعموليّة أمر عدمي لا يصلح أن يصير سبباً لأمر وجودي ففيه ما فيه. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: بعامل)** هذا القيد لإدخال نحو: هيهات ممّا يتغيّر لا بعامل. **أبو طالب.**

الأفعال؛ فإنّها عاملة غَيرُ معمولةٍ على الأرجح[(١)] (وكافْتِقار) له[(٢)] إلى جملة[(٣)] إن (أُصّلا) كما في الموصولات[(٤)] بخلاف افتقاره إلى مفرد[(٥)] كما

١. **(قوله: على الأرجح)** احتراز عن المذهب الراجح القائل بأ نّها أسماء لمعاني الأفعال، ومحلّها رفع على الابتداء، وعن المذهب المرجوح القائل بأ نّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، ومحلّها نصب على المصدريّة؛ وأمّا المذهب الأرجح فهو أ نّها أسماء لألفاظ الأفعال، ولا محلّ لها من الإعراب، وفيها مذهب آخر هو القول بأ نّها في غاية الضعف. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وكافتقار له)** أي: للاسم، والفرق بين الافتقار في الشبه المعنوي والافتقاري أنّ المفتقر في الأوّل هو المعنى الآلي، وفي الثاني المعنى الغير الآلي والمفتقر إليه داخل في مفهوم اللفظ على الأوّل، وخارج عنه على الثاني. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إلى جملة)** أي: مطلقاً حقيقة أو حكماً، فيشتمل افتقار «ال» الموصولة إلى الصلة أيضاً، والتقييد بالجملة للاحتراز عن الافتقار إلى المفرد كما في الجهات وشبهها، فإنّه ليس موجباً للبناء على مذهبه وفاقاً للأخفش، فإنّها معربة مطلقاً عندهما، وسيأتي ما يشعر بذلك في باب الإضافة، ولمّا لم يقف بعض المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على الشارح بأنّ هذا التقييد مخِلّ لبناء الجهات ونحوها. **أبوطالب.**

في بعض النسخ: «الجملة».

٤. **(قوله: كما في الموصولات)** الممثّل له هو الافتقار الأصلي مطلقاً سواء منع إيجابه للبناء بمعارض أم لا، فلا ينافيه شمول المثال لأيّ الموصولة. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: بخلاف افتقاره إلى مفرد)** لمّا كان للافتقار الفاقد للشرطَين ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما فقد الشرط الأوّل فقط، كسبحان.

الثاني: عكسه، كالنكرة المفتقرة إلى جملة الصفة.

الثالث: ما فقد كلا منهما، كالفاعل المفتقر إلى الفعل مثل للفاقد بثلاث أمثلة، ولا يخفى أنّ الأولى أن يمثّل للثالث بالمميّز المفتقر إلى التميّز لكونه داخلاً في الشبه الاستعمالي الغير المتضمّن لشروطه، وذلك لأنّ الشبه الافتقاري استعمال الاسم كالحرف في اتصال ضميمه به

←

في سبحان[١] أو افتقارٍ غير ما أصّل وهو العارض[٢] كافتقار الفاعل للفعل، والنكرة لجملة الصفّة، وأعرب اللّذان واللّتان؛ لما تقدّم.

تتمّة

من أنواع الشَبَهِ الشبهُ الإهماليّ ذكره في الكافية ومثّل له في شرحها بفواتح السور[٣] فإنّها مبنيّة؛ لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملةً ولا معمولةً.[٤]

← لا في اتصاله بها، وافتقار الفاعل للفعل من قبيل الثاني، وكذا الأولى أن يذكر المثال الثالث عقيب المثال الأوّل؛ لأنّ حمل الفاقد للشرط الأوّل على الأعمّ أولى من حمل الفاقد للشرط الثاني، كما وجده الذوق السليم لكنّ الشارح ساهل في ذلك. **أبوطالب.**

١. **(قوله: كما في سبحان)** قيل: افتقاره غير أصلي؛ إذ يستعمل مضافاً وغير مضاف، ولا ينوّن لكونه غير منصرف للتعريف، والألف والنون المزيدَتَينِ وهو مصدر لا فعل له، ومن قال: إنّ افتقاره أصلي قال: إنّ فعله أسبَحَ، ويحتمل أن يكون أصالة افتقاره بالنسبة إلى معنى المضاف إليه وعدم أصالته بالنسبة إلى لفظه، والمعتبر هو الأوّل. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وهو العارض)** إشارة إلى أنّ الأصل هنا ما يقابل العارض لا ما يقابل الفرع. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بفواتح السور)** أي: بداياتها العرفية، أو بداياتها على رأي مالك؛ فإنّ المصنّف مالكي، والمراد بالسور السور المعهودة الّتي أوائلها حروف مقطعات. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: في كونها لا عاملة ولا معمولة).**

أقول: الحكم ببناء الفواتح لذلك مشكل؛ إذ لو لم يكون لها معانٍ أصلاً كما ذهب إليه من لا يعتدّ بإدراكه فليست بكلمة فضلاً عن كونها أسماء مبنيّة، وإن كان لها معانٍ لا يعلمها إلّا اللّه كما ذهب إليه جماعة فلا يعلم حالها هل هي معمولة أم لا، وإن كان لها معانٍ نسبت إليها كما ذهب إليه آخرون فهي معمولة بهذه المعاني كما يظهر لمن تأمّل فيها.

وليعلم أنّ الحكم ببناء الأسماء لتلك الشباهات موقوف على كون مأخذها أصلاً في المشبّه به عارضاً في المشبّه، أمّا في الوضعي فيستدلّ على هذا بما ذكرنا، وأمّا في المعنوي والافتقاري فبعمومه في الحروف دون الأسماء، وأمّا في البواقي فبغلبته فيها بالنسبة إليها. **أبوطالب.**

ومــعرب الأسـماء مـا قـد سـلما   من شبه الحرف كأرضٍ وسما[(١)]

(ومعرب الأسماء)[(٢)] أخّره[(٣)] لأنّ المبنيّ محصور[(٤)] بخلافه؛ لأنّه **(ما قد سَلِما**[(٥)] **من**

---

١. **(ومعرب)** مبتدأ، و**(الأسماء)** مضاف إليه، و**(ما)** موصول اسميّ نعت لمحذوف في موضع رفع خبر المبتدأ، وجملة **(قد سلما)** صلة ما، والعائد ضمير مستتر في الفعل، والألف للإطلاق، و**(من شبه)** متعلّق بسَلِم، و**(الحرف)** مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل وهو أحد المواضع الأربعة الّتي يقاس فيها حذف الفاعل، و**(كأرض)** خبر لمبتدأ محذوف **(وسما)** ـ بضمّ السين المهملة والقصر ـ أحد لغات الاسم، معطوف على أرض.
وتقدير البيت: ومعرب الأسماء الاسم الّذي قد سلم من شبه الحرف، وذلك كأرض وسما. **خالد.**

٢. قال بعضهم: بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بدأ بالمبنيّ لكون علّته وجودية وعلّة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأنّ أفراد معلول علّة البناء محصورة بخلاف علّة الإعراب، فقدّم علّة البناء ليبيّن أفراد معلولها انتهى. **حكيم** نقلاً عن حاشية الصبّان: ج ١ ص ٩٤.

٣. **(قوله: أخّره)** أي: أخّر المعرب الخ لمّا حصل التقدّم والتأخّر بعد وجود المتقدّم والمتأخّر كِلَيهما والأنسب أن يعلّل ما وقع لا ما سيقع، لم يقل في أوّل بحث المبنيّ قدّم المبنيّ وأخّر المعرب ولمّا كان ههنا موضع ذكر المتأخّر، والأنسب اتصال التعليل بالمعلّل له، ولم يقل ههنا: قدّم المبنيّ. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لأنّ المبني محصور)** أي: أنواعه وأفراده وأحكامه قليلة بالنسبه إلى المعرب، وحقّ القليل تقديمه على الكثير، لأنّ مخافة ترك المؤخّر بالكلّية عند تقديم القليل أقل. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: لأنّه ما قد سَلِما)** أي: المبني بخلاف المعرب في كونه محصوراً؛ لأنّ المعرب ما سَلُمَ من شبه الحرف، وكلّما سَلُمَ منه فهو في هذا الكتاب ذو أنواع وأفراد وأحكام كثيرة، كما أنّه في الواقع أيضاً كذلك بخلاف ما لم يسلم لما تقدّم، فلا يرد عليه أنّ هذا الدليل لا يدلّ على المدّعى بوجه، ولو سُلِّمَ فلا نُسَلِّمُ دلالته على التأخير في هذا الكتاب. **أبوطالب.**

شبه الحرف) السابق ذِكرُهُ[١] **(كأرضٍ وسُما)** ـبضمّ السين ـ[٢] إحدى لغات الاسم، والبواقي: إسم ـبضمّ الهمزة وكسرها ـوسِم ـبضمّ السين وكسرها ـوسِما، كرضى، وقد نظمتُها في بيت وهو:

اســمٌ بـضمّ الأوّل والكسـرِ   مع همزةٍ وحذفِها والقَصرِ[٣]

---

١. **(قوله: السابق ذكره)** وصف للشبه، واحتُرز به عن الشبه الغير المُدني، والمراد بـالذكر مـا هـو بالتفصيل، فلا يرد أنّ غير المُدني أيضاً سبق ذكره فلا يحترز به عنه، ولا يبعد أن يكون وصفاً للحرف احترازاً عن الحرف الغير المصطلح عندهم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بضمّ السين)** رجّح ضمّ السين على كسرها، ولم يقس لكون لفظ سما مكتوباً فـي المـتن «بالألف»، كما هو مقتضى الضمّ لا «بالياء»، كما هو مقتضى الكسر، ولم يقرائه بفتح السـين مقصوراً عمّا يقابل الأرض مع حسن اقترانه بالأرض؛ لأنّ الإشارة إلى قسمَي الإعراب أهمّ من ذلك. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: مع همزة وحذفها والقصر)** أي: والقصر مع حذف الهمزة؛ لأنّ تلك الهمزة مع كونها للوصل عوض عن اللّام المحذوفة أيضاً، فلا وجه لذكرها مع اللّام، فلا يرد أنّ المستفاد من هذا البيت أنّ اللّغات ثمانٍ مع أنّها ستّ. **أبوطالب.**

وفـعل أمـرٍ ومـضـيٍّ بُـنِيا وأعرَبُوا مضارعاً إن عَـرِيا[١]

(وفعل أمرٍ ومضيّ بنيا)[٢] الأوّل على السكون[٣] إن كان صحيح الآخر، وعلى

---

١. **(وفعل)** مبتدأ، و**(أمرٍ)** مضاف إليه، و**(مضيّ)** ـ بالرفع ـ معطوف على فعل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: وفعل مضيّ بالجرّ على تقدير حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، لدلالة ما تقدّم عليه و عليهما **(بنيا)** ـ بالبناء المفعول ـ في موضع رفع خبر المبتدأ **(وأعربوا)** فعل وفاعل، والضمير للعرب، و**(مضارعاً)** مفعول أعربوا، و**(إن)** حرف شرطٍ، و**(عريا)** فعل الشرط، والألف للإطلاق. وجواب الشرط محذوف. **خالد.**

٢. **(قوله: ومُضِيّ)** هذا مصدر مضى يمضي، وأصله مضُويٌ كقعود، اعلّ إعلال مهديّ، ولم يكسر أوّله كقِسيّ؛ لمناسبة الضمّ «الميم»، ويجيء هذا اسم فاعل من أضاء بعد قلب الهمزة ياء، وإدغام الباء في الياء، ومنه ما وقع في بعض الزيارات: ووجهه المضيّء. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: الأوّل على السكون ـ إلى قوله ـ: فيسكن)**، اعترض عليه بوجوه:

الأوّل: أن لا وجه لعدوله في بيان حكم الأمر من الإيجاز إلى الإطناب المذكور؛ لامكان أن يقول: بدل ما قال: على ما يجزم به مضارعه.

الثاني: أن لا وجه لتخصيص البيان في الأمر بالمفرد المذكّر.

الثالث: أن لا وجه لتخيصيص بعض الصيغ دون الماضي.

الرابع: أن لا وجه لترك ما بني على السكون بالإعلال في الماضي، كرمى، وكذا ما بني منه بالضمّ والفتح التقديريّين كـ«رَمَوا ورَمَت».

والجواب عن الثلاثة الأوّل: أنّ مراد الشارح بيان مذهبه فيما اختلف فيه من الأمر والماضي وهو صيغ الماضي بأسرها، و المفرد المذكّر من الأمر؛ إذ ما سواه من صيغ الأمر ممّا اتّفق على بنائه على السكون في الجمع المؤنّث، وعلى الحذف في غيره، وأمّا المفرد المذكّر من الأمر فاختلف فيه، فقيل: إنّه مبنيّ على الحركات إن كان آخره مُدغمّاً فيه أو ناقصاً وإلّا فعلى السكون كما سيذكره الشارح، ومذهبه أنّه مبنيّ على السكون اللفظي والتقديري إن لم يكن ناقصاً، وإلّا فعلى الحذف.

←

حذف آخره إن كان معتلّاً، والثاني على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع، فيُضَمّ أو ضمير رفعٍ متحرّك فَيُسكَن.

(وأعربوا) على خلاف الأصل[١] فِعلاً **(مضارعاً)**[٢] لشبهه بـالاسم فـي اعـتِوارِ المعاني المختلفة عليه[٣] كما قاله في التسهيل ولكن لا مطلقاً بل **(إن عريا)**

← وأمّا صيغ الماضي فالمشهور أنّ أربعاً منها مبنيّة على الفتح اللفظي أو التقديري أو على السكون اللفظي؛ وواحدة منها على الضمّ اللفظي أو التقديري. والبواقي على السكون اللفظي. ومذهبه أنّه مبنيّ على الفتح اللفظي أو التقديري مطلقاً؛ لأنّ الضمّ والسكون فيه إنّما هو لعارض، ولهذا لم يقل بدل قوله: فيضمّ «قوله: فيسكن» فعلى الضمّ وعلى السكون، وسيجيء منه إشارة أُخرى إلى أنّ مذهبه إنّما هو هذا. والجواب عن الرابع: أنّ معنى قوله: «على الفتح الخ» على الفتح اللفظي في الجملة ما لم يتّصل به «واو» جمع فيضمّ بالضمّ اللفظي والتقديري دائماً أو ضمير رفع متحرّك فيسكن بالسكوت اللفظي دائماً، وههنا ثمانية عشر احتمالاً: ثلاثة منها ما ذكره الشارح، ومن البواقي منتفيّة.

وقد أجيب عن الثاني والثالث: بأنّ ما سوى المفرد المذكّر والجمع المؤنّث من الأمر داخل تحت قوله: «إن كان معتلّاً؛ لأنّ ضمير الفاعل كجزء الفعل، وأمّا الجمع المؤنّث فبناؤه على حاله في المضارع، فلا حاجة إلى البيان ولا يخفى ما فيه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: على خلاف الأصل)** وذلك لأنّ الأصل في الأفعال البناء؛ لعدم اشتماله على مقتضى الإعراب. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: فعلاً مضارعاً)** لمّا كان في قول المصنّف : «مضارعاً» إيماء لطيف إلى علّة قوله: «وأعربوا» قدّر الشارح قوله: «فعلاً» ليكون فيه إيماء لطيف إلى علّة قوله: «خلاف الأصل» فكان إعراب المضارع وكونه على خلاف الأصل دعوى ببيّنة وبرهان. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لاعتوار المعاني المختلفة عليه)** تعدية الاعتوار بـ«على» باعتبار تضمّنه معنى الورود أو الاستيلاء، وإلّا فهو متعدٍ بنفسه، والمراد باعتوار المعاني للاسم أن يأخذه كلّ واحد منها من غيره، ويعطيه بغيره، والمراد بالمعاني ههنا هو الإثبات والنفي والخبرية والانشائية، وهذه ←

من نون توكيدٍ مـباشرٍ ومـن نون إناثٍ كيَرُعْنَ من فُـتِن[١]

(من نون توكيدٍ مباشرٍ)[٢] فإن لم يَعرَ منه بُني؛ لمعارضة شَبَهِهِ للاسم بما يـقتضي

← المعاني لمّا كانت مغيّرة لذات معروضها ليست ممّا يقتضي الإعراب، فإنّ ما يـقتضي الإعراب لابدّ أن لا يغيّر ذات معروضة كالإعراب، فلا يرد أنّ المضارع لو اعتور عليه المعاني لكان معرباً على الأصل لا على خلافه، لكن يرد عليه: أنّ الماضي كالمضارع في ذلك، فيلزم على ذلك بناؤه أو إعرابه أيضاً.

فالحقّ أنّ إعرابه لشبهه به في غير ذلك من الاشتراك والاختصاص وغيرهما، فافهم. **أبو طالب**.

يعني أنّ المضارع إنّما أُعرِبَ لمشابهة الاسم في أنّ كلا منهما يطرء عليه بعد التركيب معان مختلفة متعاقبة على حقيقة واحدة، فالاسم نحو: ما أحسن زيدٌ برفع زيد إذا أريد النفي وبنصبه إذا أريد التعجب، وبخفضه مع رفع أحسن إذا أريد الاستفهام، والفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، إذا أردت النهي عن الأوّل ويكون الثاني مستأنفاً، وبنصبه إذا أردت النهي عن الجمع بينهما، وبجزمه إذا أردت النهي عن كلّ منهما. **حكيم**.

١. **(من نون)** متعلّق بعريا، و**(توكيد)** مضاف إليه، و**(مباشر)** نعت لنون **(ومن نون)** معطوف على من نون توكيد، و**(إناث)** مضاف إليه، و**(كيرعن)** الكاف جارّة لقول محذوف في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، ويرعن فعل مضارعٍ مبنيّ على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث الّتي هي في محلّ رفع على الفاعلية، و**(من)** ـ بفتح الميم ـ اسم موصول في محلّ نصب على المفعولية بيرعن وجملة **(فتن)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة من، والعائد إليها الضمير المستتر في فتن عن الفاعل وجملة يرعن خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مقولة لمدخول الكاف المحذوف. والتقدير: وذلك كقولك: الإناث يرعن من فتن. **خالد**.

٢. **(قوله: من نون تأكيد مباشر)** أراد «بالنون» أعمّ من النون اللفظي والتقديري، و«بالمباشر» المباشر لفظاً وتقديراً معاً.

والمعنى أعربوا مضارعاً إن عرى من نون اللفظي المباشر لفظاً وتقديراً معاً ك«لا يضربن» مفرداً من النون التقديري المباشر لفظاً وتقديراً معاً، ك«لا تهن الفقير» سواء عري من أغيار ما ذكر ←

البناء، وهو النون الموكّدة الّتي هي من خصائص الأفعال، وبناؤه[١] على الفتح لتركيبه معه تركيب خمسةَ عَشَرَ[٢] نحو: «واللّه لأضربنّ». وخرج بالمباشِرِ غيرُهُ كأن حال بينَه وبين الفعل ألفُ الاثنَين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة[٣] فإنّه حينئذٍ يكون معرباً تقديراً[٤].

← كلّها ك «يضرب» أم لا، بأنّ قرن النون اللفظي المباشر لفظاً فقط ك «لا يضربن» جمعاً أو النون اللفظي الغير المباشر ك «لا يضربان»، والتقديري المباشر لفظاً فقط، أي: ما من شأنه المباشرة اللفظية فقط ك «لا تضربوا القوم» بحذف النون التقديري الغير المباشر نحو: «لتبلوا القوم» بالحذف، فالفعل المضارع باعتبار دخول النون والمباشرة وجوداً وعدماً سبعة أقسام: إثنان منها مبنيّان، والبواقي معربة، بعضها لفظاً في بعض الأحوال وبعضها تقديراً دائماً، لكن بشرط عدم اتّصال نون الإناث بها، وقد عرفت الأمثلة. **أبو طالب.**

١. أي: بناء المضارع المؤكّد بالنون على الفتح لتركيب المضارع مع النون مثل تركيب خمسة عشر في كون التركيب غير إسنادي فكما أنّ خمسة عشر مبنيّة على الفتح، فكذا المضارع المركّب مع النون.

٢. **(قوله: تركيب خمسة عشر)** أي: كتركيبه في غير نسبيّ أو في حذف شيء عن طرف أحد جزئَيه وهو الحركة الإعرابية، وهذا الحذف يستلزم انتفاء الإعراب اللفظي لا انتفاؤه مطلقاً حتّى يلزم الدور. **أبو طالب.**

٣. إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربانّ، وأصله: هل تضربانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات، فحذفت الأُولى كراهة توالي الأمثال، فصار هل تضربانِّ، وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واوُ جمعٍ أو ياء مخاطبة، نحو: هل تضرِبُنَّ وهل تضرِبِنَّ وأصل «تضربُنَّ» تضربونَنَّ، فحذفت النون الأُولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربُنَّ، وكذلك «تضرِبِنَّ» أصله تضربينَنَّ ففعل به ما فعل بتضربونَنَّ. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٣٩.

٤. **(قوله: معرباً تقديراً)** قيل: في حالة النصب والجزم معرب بحذف النون لفظاً، وقيل: ببناء ذي النون مطلقاً مباشراً كان أم لا. **أبو طالب.**

(و) إن عَرِيَ[١] (من نون إناثٍ) فإن لم يَعرَ منها بُني لما تقدّم. وبناؤه على السكون حملاً على الماضي المتّصل بها؛ لأنّهما يستويان[٢] في أصالة السكون وعروض الحركة فيهما، كما قاله في شرح الكافية[٣] (كيَرُعن[٤] من فُتِن).

١. (قوله: وإن عرى اه)

في هذا التقدير إشارة إلى أن ليس شرط الإعراب في المضارع عراءه من مجموع الأمَرينِ من حيث هو مجموع، وإلّا لزم إعرابه عند عرائه من أحدهما فقط، بل الشرط عراؤه من كلّ واحد من الأمَرينِ، ولا يتحقّق ذلك إلّا بعرائين.

وفيه: أنّ العراء من المجموع من لوازم المضارع، ولا معنى لاشتراط الملزوم باللازم الأعمّ فلا احتمال في العبارة، ولا حاجة إلى تلك الإشارة، ويمكن أن يكون التقدير إشارة إلى أنّه المفاد والمراد معاً. **أبوطالب**.

٢. (قوله: لأنّهما يستويان اه)

المراد استواء المضارع والماضي في أصل الأصالة والعروض، لا في خصوصيتهما؛ فإنّ في المضارع حصول الموصوف بهما بالقوّة البعيدة، وفي الماضي حصول للموصوف بالأصالة بالقوّة القريبة، وحصول الموصوف بالعروض بالفعل، فلا يرد عليه: أنّ أصالة السكون في المضارع في نفسها علّة لسكونه، لا لأجل الحمل. **أبوطالب**.

٣. شرح الكافية: ج ١ ص ٦٦.

٤. (قوله:كيرعن) ـ بضمّ الراء ـ من راع ريوع أي: خاف أو ـ بفتحها ـ من وَرَعَ يرع. **أبوطالب**.

وكــلّ حــرفٍ مُســتحقٌّ للــبنا والأصل في المبنيّ أن يُسَكَّنا[١]

(وكلّ حرفٍ مستحقّ للبنا) وجوباً؛ لعدم احتياجه إلى الإعراب؛ إذ المعاني المفتقرة إليه لا تَعتَوِرُه[٢] ونحو:

٣. .... ولَيت يقولُها المحزونُ[٣]

---

١. **(وكلّ)** مبتدأ، و**(حرف)** مضاف إليه **(مستحقّ)** ـ بكسر الحاء ـ خبر المبتدأ **(للبنا)** ـ بالقصر للضرورة ـ متعلّق بمستحّق.

(والأصل) مبتدأ **(في المبنيّ)** متعلّق بالأصل **(أن)** ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ حرف مصدري **(يسكّنا)** ـ بضمّ الياء وفتح الكاف المشدّدة على البناء للمفعول ـ منصوب بأن مؤوّل معها بمصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ.

والتقدير: والأصل في المبنيّ تسكينه. **خالد.**

٢. أي: لا يتوارد عليه.

٣. **(قوله: ونحو: وليت يقولها المحزون)**

هذا ممّا يرثي بها أبوطالب بن عبد المطلب لنديمه مسافر ابن أبي عمرو بن أميّة بن عبد شمس بعد أن عرضه وَرَم البطن، وخرج من مكة إلى الحيرة ليتداوي مرضه ومات فيها، والبيتان منها هكذا:

ليت شعري مسافر بن أبي عمـ ـــرو وليت يقولُها المحزونُ

أيّ شيء دعاك أم عالٍ مرآ ك وهل أقدمَتْ عليك المنونُ

العروض: ميزان هذا البيت: فاعلاتُنْ مَفاعِلنْ فَعِلاتُن والمصرع الأوّل: مطابق لهذا الميزان بلا زيادة ونقصان، وأمّا الثاني، فأوّله راء عمرو، وإنّما يطابقه بزياده حرف ساكن بعد «تاء» ليت، وتحريك «حاء» المحزون.

أمّا الثالث: فآخره الراء الساكنة في مرآك، وإنّما يطابقه بتحريك ألف عال، وأمّا الرابع: فإنّما يطابقه بإسكان «هاء» هل وتحريك لامه وحذف همزة أقدمت و«لام» المنوّن، والعرب لا ←

على تجرّدها من معنى الحرفيّة وجَذْبِها إلى معنى الاسميّة[١] بدليل عدم وفـائها لمقتضاها.[٢]

(والأصل في المبنيّ) اسماً كان أو فِعلاً[٣] أو حرفاً (أن يسكّنا) لِخفّة السكون وثِقلِ المبنيّ.[٤]

← يبالي بأمثال هذه الاختلافات، وذلك ظاهر لمن نظر في أوزان أشعارهم.

اللغة والإعراب: ثمّ إن عال فاعل على العلوّ، ومَرأي: ـ بفتح الميم ـ كمرمى، والمراد منه إمّا محلّ صيرورة المرئى له مرئياً فيه، أو وجهه؛ لأنّه الّذي ينظر فيه أو كونه مرئياً.

والمعنى: ليت علمي حاصل يا مسافر بن أبي عمرو أيّ شيء دعاك ففارِقَتنِي، بل أكان على رؤيتك، أو محلّ رؤيتك، فبعد عن أبصاري، وهل سبق عليك الموت، وتأنيث الفعل باعتبار تأنيث المنوّن، والاستفهامان الأخيران للتقرير. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وجذبها إلى معنى الاسمية)**

اعلم أنّ كلّ لفظ مهملاً أو موضوعاً، إذا أُريد منه نفس الماهيّة الموجودة مطلقاً، فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكماً لا حقيقة؛ لانتفاء الدلالة الوضعية المعتبرة في الكلمة الحقيقيّة حينئذٍ، إذ دلالة الماهيّة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مطلقاً دلالة عقلية لا وضعية. فتدبّر. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بدليل عدم وفائها لمقتضاها)** فإنّ مقتضاها الدخول على الاسم ونصبه، وعدم عود الضمير إليها، ولم تفِ ههنا بشيء منها. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: اسماً كان أو فعلاً اه)** إشارة إلى أنّ اللّام في المبني للاستغراق لا للعهد المشار به إلى الحرف **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وثقل المبني)** كان وجهه أنّ لسان العرب عوّد أن يتكلّم بالمعمول على حسب اقتضاء العامل لكثرة المعربات في كلامهم، فالتكلّم على خلاف ذلك ثقيل على لسانهم؛ لكونه على خلاف عادتهم. **أبوطالب.**

ومنه ذو فـتحٍ وذو كسـرٍ وضـمّ كأين أمس حيث والساكن كـم[١]
والرفعَ والنصبَ اجـعَلَن إعـرابـاً لاسـمٍ وفـعلٍ نَـحوُ لن أهـابا[٢]

(ومنه) أي: ومن المبنيّ[٣] **(ذو فتحٍ و)** منه **(ذو كسرٍ و)** منه ذو **(ضَمٍّ)** وذلك لسببٍ، فذو الفتح **(كأينَ)** و «ضَرَبَ» و «واو» العطف، فالأوّل حُرّك؛ لالتقاء الساكنين[٤] وكانت فتحةً لِلخفّة، والثاني لمشابهته المضارعَ في وقوعه صفةً وصلة وحالاً وخبراً، تقول: «رجلٌ رَكِبَ جاءني»[٥] «هذا الّذي ركب» «مررت بزيدٍ وقد

---

١. **(ومنه)** خبر مقدّم، والضمير في منه راجع إلى المبنيّ من حيث هو مبنيّ، و**(ذو)** مبتدأ مؤخّر، و**(فتح)** مضاف إليه **(وذو)** معطوف على ذو، و**(كسر)** مضاف إليه، و**(ضمّ)** معطوف على كسر على تقدير مضاف. والتقدير: وذو ضمّ، و**(كأين)** خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك كأين. و **(أمس حيث)** معطوفان على أين بإسقاط حرف العطف. **(والساكن)** خبر مقدّم، و **(كم)** مبتدأ مؤخّر، وهذا أولى من العكس. **خالد.**

٢. **(والرفع)** مفعول أوّل باجعل مقدّم من تأخير **(والنصب)** معطوف على الرفع، و**(اجعلن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و**(إعراباً)** مفعول ثانٍ لأجعلن، و**(لاسم)** متعلّق بإعراباً **(وفعل)** معطوف على اسم، والأصل: اجعلن الرفع والنصب إعراباً لاسم وفعل **(نحو)** خبر لمبتدأ محذوف كما مرّ و**(لن)** حرف نفي ونصف واستقبال، و**(أهابا)** ـ بفتح الهمزة ـ مضارع هاب منصوب بـ«لن» وألفه للإطلاق. **خالد.**

٣. **(قوله: أي ومن المبني)** لمّا كان أمثلة المصنّف كلّها للاسم المبنيّ، وسيظهر من كلام الشارح انفراد الاسم المبني بالحركات أمكن أن يتوهّم أنّ مراد المصنّف بيان الانفراد المذكور، والضمير المجرور للاسم المبني أرجعه إلى مطلق المبنيّ، ومثّل بما مثّل تنبيهاً على أنّ مراده بيان أحوال مطلق المبنيّ لا غير. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لالتقاء الساكنين)** أي: لوجوده أو لرفعه، فالمفعول له يحتمل أن يكون حصوليّاً أو تحصيليّاً. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: رجل راكب)** لفظ جائني متمّم للمثال الأوّل لا مبدء للمثال الثاني ووجهه ظاهر. **أبو طالب.**

ركب» «زيدٌ ركب»[1] كما تقول: «رجلٌ يَركَبُ جاءني» إلى آخره، وكانت فتحةً لما تقدّم والثالث لضرورة الابتداء بالساكن؛ إذ لا يُبتدأُ بساكن، إمّا تعذّراً مطلقاً كما قال الجمهور، أو تعسّراً في غير الألف[2] كما ختاره السيّد الجرجاني، وشيخنا العلّامة الكافيجيّ[3] وكانت فتحة لاستِثقالِ الضمّة[4] والكسرةِ على الواو. وذو الكسر نحو: (أمسِ) و «جَيرِ»[5] وإنّما كُسِرا على أصل التقاء الساكنين وذو الضمّ نحو: (حيثُ) وإنّما ضُمّ تشبيهاً لها بـ«قَبلُ وبعدُ»[6] وقد تُفتَحُ للخفّة وتُكسَرُ على

---

١. **(قوله: زيد ركب)** إيراد هذا المثال لإتمام النشر على ترتيب اللّف، وإلّا فاستغنى عنه بالمثال الأوّل. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أو تعسّراً في غير الألف)**

الظاهر أنّ مناط هذا الخلاف على أنّ الحركة هل هي انفصال ما للحرف عن المخرج بعد اتّصاله به، والسكون اتّصاله به من غير انفصال مطلقاً، أو هي انفصال تامّ وهو اتّصال بلا انفصال تامّ؟ فعلى الأوّل الابتداء بالساكن متعذّر مطلقاً، وعلى الثاني متعسّر كما في صورة الروم والاختلاس، ولكن في غير الألف لتعذّره فيه مطلقاً وهو ظاهر.

وأمّا كون الحركة بالمعني الثاني، والسكون بالمعنى الأوّل، فمستلزم لوجود الواسطة بينهما، كما أنّ كونهما بعكس هذا مستلزم لرفع التقابل بينهما. فأفهم. ثمّ الحقّ فيهما هو المعنى الأوّل، والحكم بالتعذّر كما هو المشهور. **أبو طالب.**

٣. في بعض النسخ: الكافجّي.

٤. **(قوله:لاستثقال الضمّة)** لم يقل لما تقدّم، كما تقدّم؛ لأنّ العلّة ههنا رفع الثقل وهو أعمّ من الخفّة. **أبو طالب.**

٥. ـ بفتح الجيم وسكون الياء وكسر الراء ـ جواب بمعنى نعم، وهو: حرف، وأمّا الفعل فليس فيه مبنيّ بالكسر.

٦. **(قوله: تشبيهاً بقبل وبعد)** وجه الشبه كونهما ظرفَينِ لازِمَي الإضافة. **أبو طالب.**

أصل التقاء الساكنين، ويقال: «حَوث» مُثَلَّثَ الثاءِ أيضاً (و) مثالُ (الساكن كم)[١] و «اضربْ» و «أجلْ». وقد عُلِم ممّا مَثَّلْتُ[٢] به أنّ البناء على الفتح و السكون يكون

---

١. (قوله: ومثال الساكن) لم يقل: والساكن نحو: «كم»؛ لأنّ المقصود الإخبار عن الساكن، وحقّ الماهيّة أن يكون اسماً لا وصفاً. **أبو طالب**.

٢. (قوله: وقد عُلم ممّا مثّلت) ـ إلى قوله: لا يكون في الفعل ـ لفظ «ما» موصولة، فالضمير المجرور يعود إليه، أو مصدرية فالضمير لما ذكر من التمثيلات، ثمّ إنّه اعترض عليه بوجوه:

الأوّل: أنّ الصواب أن يقول: مثّلنا بصيغة الجمع؛ لأنّ ما عُلِمَ إنّما عُلِمَ من مجموع تمثيلات المصنّف والشارح لا من تمثيلات الشارح فقط.

وأجيب عنه: بأنّ مثّلت بصيغه المجهولة الغائبة، ولا ينافي تأنيثه للنسبة إلى الضمير المجرور المذكّر.

أقول: لا يبعد أن يكون مراده بما مثّلت به أعمّ من أن يكون أصالة أو حكاية أو يكون نسبة العلم بما مثّل به من قبيل نسبة المعلول إلى الجزء الأخير من علّته التامّة، وهذا شائع.

الثاني: أنّ الصواب أن يقول: ممّا مثّلت به وما لم أمثّل به، أنّ المعلوم الثاني إنّما هو معلوم من الثاني.

وجوابه أنّ المراد به اقتصرت على التمثيل به، وهو مستلزم لذلك.

الثالث: أنّ المبنيّ على الكسر والضم موجودان في الفعل كـ«ضربوا واضرب القوم».

وجوابه: أنّهما مبنيّان عند الشارح على الفتح والسكون التقديريَّينِ؛ لاعتباره الأصل فيهما دون العارض كما سبق.

الرابع: أنّ الحرف المبنيّ على الضمّ إن كان موجوداً كما هو الظاهر من وجود «منذ» والمتبادر من تخصيص الشارح عدم وجوده بالفعل، فلا وجه لعدم التمثيل به وإن لم يكن موجوداً فههنا معلوم ثالث، فلا وجه لعدم التعرّض له.

وأُجِيبَ عنه: باحتمال سقوط «منذ» مع تعليل بنائه على الضمّ من العلم، وباحتمال أن يكون الشارح متردّداً في منذ لما اختُلِفَ فيه هل هو فرع لمذ ومبنيّ على السكون تقديراً أو أصل له

←

في الثلاثة، وعلى الكسر والضمّ لا يكون في الفعل. نعم مثّل شارح الهادي للفعل المبنيّ على الكسر بنحو: «شِ» والمبنيّ على الضمّ بنحو: «رُدُّ» وفيه نظر[1] هذا.[2]

واعلم: أنّ الإعراب[3] كما قال في التسهيل[4] ما جيء به[5] لبيان مقتضى العامل

← ومبنيّ على الضمّ تحقيقاً؟

ولهذا لم يتعرّض الشارح لا للتمثيل به، ولا لكونه معلوماً. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وفيه نظر)** وجه النظر يعلم ممّا سبق. **أبوطالب.**

وجه النظر: أنّ الكسرة في نحو: شِ ليست حركة بناء، وإنّما هي حركة عين المضارع [أي: عين الفعل] لأنّه من وشى يشِي معتلّ اللّام فهو مبنيّ على حذف حرف العلّة من آخره كارمِ ووجه النظر في نحو: رُدُّ أنّ الضمّة فيه ضمّة إتباع الحركة العين؛ إذ هو من باب نصر، حذفت ضمّة عين المضارع لتدغم فيما بعدها، وهذا الحكم في كلّ مجزوم من المضاعف المضموم العين كمُدَّ؛ فإنّه يجوز ضمّه للإتباع كما يجوز فتحه للخفّة، وكسرة لأصل تحريك الساكن. **حكيم.**

٢. **(قوله: هذا)** «الهاء» اسم فعل بمعنى «خُذ» و«ذا» مفعوله. **أبوطالب.**

٣. «الإعراب» لغة: البيان.

واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً، أو تقديراً، على القول بأنّه معنوي، وعلى القول بأنّه لفظي «أثر ظاهر» في اللفظ، «أو مقدّر» فيه «يجلبه العامل» المقتضي له «في آخر الكلمة» الّتي هي اسم لم يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نونُ الإناث، ولم تباشره نون التوكيد.

والمراد بالأثر الظاهر أو المقدّر: نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها، والمراد بالظاهر: ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والمراد بالمقدّر: ما ينوى من ذلك. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٦.

٤. التسهيل: ص ٧.

٥. **(قوله ما جيء به اه)** هذا التعريف غير شامل للإعراب التقديري، وإلّا لزم الدور؛ وقوله: «من حركة» بيان لما، لا للمقتضى، وإلّا لزم تبيين الشيء بنفسه. **أبوطالب.**

من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وأنواعه أربعة: رفعٌ[١] ونصبٌ[٢] وجرٌّ[٣] وجزمٌ[٤] فمنها ما هو مشترك[٥] بين الاسم والفعل، ومنها ما هو مختصّ بأحدهما، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(والرفع والنصب اجعلن إعراباً لاسم) نحو: «إنّ زيداً قائمٌ»[٦] **(وفعلٍ)** مضارع **(نحو)**: «يقومُ» و **(لن أهابا)**.

---

١. **(قوله: رفع)** وهو بالضمّة أو بالواو أو بالألف أو بالنون. **أبوطالب**.

٢. **(قوله: ونصب)** وهو بالفتحة أو بالكسرة أو بالألف أو بالياء أو بحذف النون. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: وجرّ)** وهو بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: وجزم)** وهو بالسكون أو بحذف الآخر أو بحذف النون. **أبوطالب**.

٥. في بعض المطبوع: «فمنها مشترك من دون «ما هو»».

٦. **(قوله: نحو إنّ زيداً قائم)** الأولى أن يمثّل بنحو: كان زيد قائماً. **أبوطالب**.

والاسم قد خُصِّص بالجرّ كما قد خُصّص الفعلُ بأن يَنجَزِما[١]

(والاسم قد خصّصَ بالجرّ)[٢] في هذه العبارة قلب[٣] أي: والجرُّ قد خصّص بالاسم فلا يكون إعراباً للفعل؛ لامتناع دخول عامله عليه[٤] وهذا تبيينٌ لأيّ أنواع الإعراب خاصٌّ بالاسم، فلا يكون مع ذكره في أوّل الكتاب المقصود به بيان تعريف الاسم تكراراً[٥] **(كما قد خُصِّصَ الفعل بأن يَنجَزِما)** فلا يُجزَمُ الاسم؛ لامتناع دخول عامِلِه عليه.[٦]

---

١. **(والاسم)** بالرفع مبتدأ، وجملة **(قد خصّص)** ـ بالبناء لمفعول ـ خبر المبتدأ، و**(بالجرّ)** متعلّق بخصّص، و**(كما)** الكاف حرف تشبيه وما مصدرية، وجملة **(قد خصّص الفعل)** من الفعل المبنيّ للمفعول والنائب الفاعل صلة ما، وما و صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، و**(بأن)** الباء متعلّقة بخصّص، و«أن» حرف مصدري، و**(ينجزما)** منصوب بأن، وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بالباء، و تقدير البيت: والاسم قد خصّص بالجرّ كتخصيص الفعل بالجزم. **خالد.**

٢. لا يقال: هذا تكرار مع قوله سابقاً بالجرّ والتنوين والنداء، لأنّا نقول: ذكر الجرّ هناك لبيان علامة الاسم، وهنا لبيان أنّه نوع من أنواع الإعراب خاصّ بالاسم. حاشية الصبّان: ج ١ ص ١٠٩.

٣. **(قوله: في هذه العبارة قلب) أقول:** لا يبعد أن يكون خصّص بمعنى: فَرَّدَ، كما يقال: خصّصتُه بالذكر أيّ: فردّتُه، فلا حاجة إلى القول بالقلب. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لامتناع دخول عامله عليه)** وذلك لأنّ وضع عامله لجرّ معنى الأفعالالأسماء، فلابدّ أن يكون واسطة بينهما، فيلزم دخوله على الأسماء، وقد سبق تفصيل ذلك. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وهذا تبيين ـ إلى قوله ـ تكراراً)** هذا جواب عن سؤال مقدّر كلاهما واضحان، ولفظه أيّ» موصولة، و«خاصّ» خبر لمحذوف، والجملة صلة له، واسم «يكون» مستتر عائد إلى «التبيين» أو إلى ما يشار إليه بهذا وتكرار خبره. وقيل: «أيّ: استفهاميّة وهي اسم؛ «لأنّ المقدّرة» و«خاصّ» خبر أنّ، وفيه ما فيه. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: لامتناع دخول عامله عليه)** وذلك لأنّ وضعه واستعماله لمعنى قائم بالفعل. **أبوطالب.**

فَارفَع بضمٍّ وانصِبَن فتحاً وجُـرّْ   كسراً كـذِكرُ اللّـه عَـبدَهُ يَسُـرّْ[١]
واجزم بـتسكينٍ وغـير مـا ذكـر   ينوب نحو جا أخو بـني نـمر[٢]

(فَارفَع بضمٍّ وانصِبَن فتحاً) أي: بفتحٍ **(وجُرُّ كسراً)** أي: بكسر **(كذِكرُ اللّهِ عَبدَهُ يَسُرّ)** مثال لما ذُكر.[٣] **(واجزم بتسكين)** نحو: لم يَضرِبْ **(وغير ما ذكر**[٤] **ينوب)** عنه **(نحو: جا أخو بني نمر)**، وقد شَرَعَ في تبيين مَواضِعَ النيابة بقوله:

---

١. **(فارفع)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و**(بضمّ)** متعلّق بارفع **(وانصبن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة معطوف على ارفع، و**(فتحاً)** منصوب بإسقاط الباء، والأصل: بفتح **(وجُرّ)** ـ بضمّ الجيم ـ فعل أمرٍ معطوف على ما قبله، و**(كسراً)** منصوب بإسقاط الباء، كما مرّ على وزان بضمّ الماضي وبتسكين الآتي، و**(كذكر)** الكاف جارّة؛ لقول مطروح خبر لمبتدأ محذوف كما مرّ، وذكر مبتدأ مرفوع بالضمّة، و**(اللّه)** مضاف إليه مجررو بالكسرة من إضافة المصدر إلى فاعله، و**(عبده)** مفعول ذكر، منصوب بالفتحة، وجملة **(يسر)** ـ بضمّ السين ـ خبر ذكر، وهو وخبره محكى بالقول المحذوف. والتقدير: وذلك كقولك: ذكر اللّه عبده يسره. **خالد.**

٢. **(واجزم)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و**(بتسكين)** متعلّق باجزم **(وغير)** مبتدأ، و**(ما)** موصول اسميّ مضاف إليه، وجملة **(ذكر)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر النائب عن الفاعل، وجملة **(ينوب)** من الفعل والفاعل خبر غير، و**(نحو)** خبر مبتدأ محذوف ومضاف إلى قول محذوف. والتقدير: ونحو ذلك: قولك، و**(جا)** ـ بالقصر ـ على لغة قليلة أو ضرورة فعل ماضٍ، و**(أخو)** فاعل جاء مرفوع بالواو و**(بني)** جمع ابن مضاف إليه مجرور بالباء، و**(نمر)** ـ بفتح النون وكسر الميم ـ اسم لقبيلة من قبائل العرب مجرور بإضافة بني إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: مثال حينئذٍ لما ذكر)** فيه إشارة إلى أنّ «عبده» منصوب مفعول لـ«لذكر» و«اللّه» فاعل لا بالعكس. **أبو طالب.**

٤. أي: غير الرفع بالضمّ، والنصب بالفتح، والجرّ بالكسر نائب عن هـذا الإعـراب، فـالإعراب بالحروف والجرّ بالفتح في غير المنصرف مثلاً إعراب نيابي لا أصلي، فالواو في أخو نائب عن الضمّة، والياء في بني نائب عن الكسرة.

وارفــع بــواوٍ وانــصِبَنَّ بـالألف واجْرُر بياءٍ ما من الأسما أصف[١]

مـــن ذاك ذو إن صـــحبةً أبـــانا والفـم حـيث المـيم مـنه بـانا[٢]

(وارفع بواوٍ وانصِبَنَّ بالألف واجْرُر بياءٍ ما من الأسما أصف)[٣] أي: أذكُرُ.[٤]

(من ذاك) أي: من الأسماء الموصوفة[٥] **(ذو)** وقدّمه؛ للزومه هذا الإعراب ولكن

---

١. **(وارفع)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و**(بواوٍ)** متعلّق بارفع **(وانصبنّ)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الثقيلة معطوف على ارفع، و**(بالألف)** متعلّق بانصبنّ **(واجرر)** فعل أمرٍ معطوف على ما قبله، و**(بياء)** متعلّق باجرر، و**(ما)** موصول اسميّ في محلّ نصب على المفعولية باجرر، و**(من الأسماء)** متعلّق بأصف، وجملة **(أصف)** ـ بفتح الهمزة وكسر الصاد المهملة ـ مضارع وصف بمعنى ذكر صلة ما، والعائد محذوف. والتقدير: واجرر بياء الّذي أصفه لك من الأسماء. **خالد**.

٢. **(من ذاك)** خبر مقدّم وتابعه محذوف، و**(ذو)** مبتدأ مؤخّر، والأصل: ذو من ذاك الموصوف، و**(إن)** ـ بكسر الهمزة ـ حرف شرط، و**(صحبة)** مفعول مقدّم بأبانا، و**(أبانا)** فعل ماضٍ، والألف فيه للإطلاق وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذو **(والفم)** معطوف على ذو، و**(حيث)** هنا ظرف مكان ضمّن معنى الشرط، و**(الميم)** مبتدأ، و**(منه)** متعلّق بـ«بانا»، وجلمة **(بانا)** بمعنى انفصل خبر المبتدأ، وألفه للإطلاق. **خالد**.

٣. والمراد بالأسماء الّتي سيصفها الأسماء الستة، وهي أبٌ وأخ وحَمٌ وهَنٌ وفُوه وذو مالٍ، **فهذه** ترفع بالواو نحو: جاء أبو زيد، وتنصب بالألف نحو: رأيت أباه، وتجرّ بالياء نحو: مررتُ بأبيه والمشهور أنّها معربة بالحروف، فالواو نائبة بواو إلى آخر البيت، والصحيح أنّها معربة بحركاتٍ مقدّرة على الواو والألف والياء، فالرفع بضمة مقدّرة على الواو، والنصب بفتحة مقدّرة على الألف، والجرّ بكسرة مقدّرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم يَنُب شيء عن شيء ممّا سبق ذكره. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٤٤.

٤. **(قوله: أي: أذكر)** يعني أنّ المراد بالوصف بيان نفس الذات، لا بيان حالها وحكمها. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: أي: من الأسماء الموصوفة)** كأنّه لم يقل بدل ذلك: ما أصف؛ للإشارة إلى أنّ المشار إليه باسم الإشارة هو الذات مع جميع صفاته المذكورة لها. **أبوطالب**.

إنّما يُعرب به[١] **(إن صحبةً أبانا)**[٢] أي: أظهر واحتَرَزَ بهذا القيد[٣] من «ذو» بمعنى الّذي، وقيّده في الكافية والعمدة بكونه معرباً.[٤]

(و) من الأسماء **(الفم)** وفيه لغات: تثليث الفاء[٥] مع تخفيف الميم منقوصاً أو

---

١. **(قوله: ولكن إنّما يعرب به)** المستتر في قوله: «يعرب» يعود إلى ذو، وفيه نوع استخدام، وكذا القوپل في الضميرَين السابِقَين عليه، وإيراد كلمة الحصر للإشارة إلى أنّ إعراب ذي الموصولة بهذا الإعراب كما هو لغة بني طيّ ممّا لا يعبأ به. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: إن صحبة أبانا)**

أقول: ما مرّ من الاستخدام يرفع التنافي بين هذا الشرط واللزوم السابق. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: واحترز بهذا القيد اه)** وكذا احترز به عن «ذو»، هذا إذا أُريد منه لفظه، كما في المتن. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: بكونه معرباً)** وصف الموضوع على هذا التقييد، وهو الإعراب في الجملة يوجد ببعض أفراد هذا الإعراب الخاصّ، ووصف المحمول بمجموع أفراده، فلا يلزم توقّفه عليه. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: تثليث الفاء اه)** أعداد اللغات في الفم كما فُهم من هذه العبارة، ونُقل عن بعض الكتب بالتصريح لا بالإشارة عشرةٌ: ثلاثٌ منها تثليث الفاء مع تخفيف الميم منقوصاً.

وثلاث منها تثليثها مع تخفيفه مقصوراً. وثلاث منها تثليثها مع تشديده، وهذه الثلاثة ليست منقوصة؛ لأنّ التشديد عِوَضٌ عن المحذوف، ولا مقصورة وإلّا لزم اجتماع العوضين؛ لأنّ الألف عِوض عنه.وواحدة اتباعها له في الحركات، ونُقل عن المصنّف أنّه لم يطّلع على كسر الفاء مع تشديد الميم، وعدّها تسعاً.

وقيل: اللغات خمسة عشر: ستّ كما ذكرنا. وستّ تثليثها مع تشديده منقوصاً ومقصوراً. وثلاث اتباعها له في الحركات بحسب كلّ حركة، وهذا عجيب؛ لأنّه جعل اختلافات الحاصلة من الحركات الإعرابية لغات.

قال بعض الفضلاء من المحشّين: إنّ اللّغات ثمان وثلاثون؛ لأنّ اللّغات الاثنتي عشرة الحاصلة بزعمه على حسب ما قاله القيل، ضربها في الحركات الثلاثة الإعرابية، وحصل لغتَينِ من

←

مقصوراً ومع تشديده، واتباعِها الميم في الحركات كما فُعِلَ بعَينَي «امرِئٍ» و «ابنِمٍ» وإنّما يعرب بهذا الإعراب[١] **(حيث الميم منه بانا)** أي: ذَهَبَ بخلاف ما إذا لم يَذهب منه فإنّه يُعرب بالحركات عليه.[٢]

→ قوله: «واتباعها» بتقييده بالتخفيف والتشديد فضّم إليها، وهذا أعجب من كلّ عجيب؛ إذ يرد عليه ما يرد على القيل مع لزوم الحركات الإعرابية الظاهرة مع القصر، فافهم ذلك. **أبوطالب.**

١. تقول: هذا أمرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيت امرءاً وابنَماً، ومررتُ بامرئٍ وابينمٍ. شرح ألفية لابن الناظم. ص ١٨.

٢. **(قوله: فإنّه يعرب بالحركات عليه)** إشارة إلى أنّ المنتفي بانتفاء الشرط قيد المشروط لا ذاته، وفي تبديل فيه بقوله: «عليه» إشارة إلى أنّه معرب بالحركات اللفظية. **أبوطالب.**

أبٌ أخٌ حـــمٌ كـــذاك وهَـــن والنّقص في هذا الأخير أحسن[١]

(أبٌ أخٌ حمٌ كذاك) أي: كما تقدّم من ذي والفم[٢] في الإعراب بما ذُكر، وقيّد في التسهيل[٣] ـ الحَمَ ـ وهو قريب الزوج ـ[٤] بكونه غيرَ مُماثلٍ قَرْوَاً[٥] وقَرءً وخَطَأً؛ فإنّه إن ماثل ذلك أُعرِبَ بالحركات وإن أُضيف[٦] وفيه:[٧] أنّ الأب والأخ قـد يُشدّد آخرُهما **(وهن)** كذاك[٨].

---

١. **(أب)** مبتدأ، ولشهرته مع ما بعده لا يحتاج إلى مسوّغ، و**(أخ حم)** معطوفان على أب بـإسقاط العاطف **(كذاك)** خبر المبتدأ وما عطف عليه **(وهن)** مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة خبر الأوّل عليه. والتقدير: وهن كذاك فهو من عطف الجمل **(والنقص)** مبتدأ و**(في هذا)** متعلّق بـالنقص. وقـال المرادي: متعلّق بأحسن، و**(الأخير)** عطف بيان لهذا، أو نعت له، و**(أحسن)** اسم تـفضيل خـبر النقص ومتعلّقه محذوف. والتقدير: والنقص في هذا الأخير أحسن من الإتمام. **خالد**.

٢. **(قوله: أي: ما تقدّم من ذي والفم)** يعني أنّ المشبّه به كلا الأمرَينِ، فوجه لشبه هو الأمر المشترك بينهما، فلا يلزم أن تكون مثلهما في حكم مختص بكلّ واحد منهما. **أبوطالب**.

٣. التسهيل: ص٨.

٤. **(قوله: وهو قريب الزوج)** أي: قريب للزوج من جانب زوجته أو قريب من جانب الزوج لزوجته فإنّه جاء بكِلا المعنيَين.

قيل: ولهذا لا يضاف إلّا إلى المؤنّث وفيه ما فيه. **أبوطالب**.

٥. مثل دَلْواً بأن لا يكون حَموَاً بالواو كقَرواً وحماً كقرءً وحماء بالمدّ كخطاء أي: لا يكون على هذه الأوزان الثلاثة. **حكيم**.

٦. **(قوله: وإن أُضيف)** «إن» بكسر الهمزة لا بفتحها كما توهّم، قيل: المناسب أن يقول: وإن أُضيف إلى غير الياء.

أقول: أراد بالحركات الحركات اللفظية لا الأعمّ، فلا وجه لما ذُكِر. **أبوطالب**.

٧. **(قوله: وفيه)** أي: في التسهيل. **أبوطالب**.

٨. **(قوله: كذلك)** قدر الخبر كذلك لا من الأسماء لما هو ظاهر **أبوطالب**.

وهو كناية عن أسماء الأجناس[١][٢] وقيل: ما يُستقبح ذكره، وقيل: الفرج خاصّة.[٣] وقال في التّسهيل[٤]: وقد يشدّد نونه. **(والنقص في هذا الأخير)**[٥] وهو «هَنٌ»[٦] بأن يكون معرباً بالحركات على النون **(أحسَنُ)** من الإتمام. قال عليٌّ عليه الصلاة والسلام: «من تَعزّى بعَزاءِ[٧] الجاهليّة فَأَعِضُّوه بِهَنِ أبيه ولا تَكْنُوا».[٨]

---

١. قال في الصحاح: الهن كلمة كناية ومعناها شيء، تقول: هذا هنك أي: شيئك. **حكيم.**

٢. **(قوله: عن الأسماء الاجناس)** وهو الحق؛ لأنّه بمعنى الفلان، وهو شامل لأسماء الأجناس، ولمّا غلب استعماله في المستقبحات سيّما الفرج؛ لأنّ التصريح بها خلاف الأدب توهّم أنّه موضوع لها أو له خاصّة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: الفرج خاصّة)** الفرج كما يطلق على قُبُل النِسوان كذلك يطلق على قُبُل الذكران **أبوطالب.**

٤. التسهيل: ص ٩.

٥. **(قوله: في هذا الأخير)** الظرف متعلّق بالنقص لا بأحسن. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: وهو هَنٌ)** أي: لاحم. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: من تعزّى بعزاء اه)**

تعزّى فعل ماضٍ بمعنى انتسب.

وأعِضّوه أمر مضاعف من: أفعل، والجاهلية زمان بين عروج عيسى عليه السلام وبعثة محمّد صلى الله عليه وآله، ولا تكنوا كِلا تدعوا أي: من نسب نفسه بأبيه كما نسب النفوس في الجاهلية إلى الآباء، فقولوا له: عضّ أي: خذ بأسنانك هنَ أبيك لعلّه ينفعك أنّا لا نجيبك في القتال، ولا تقولوا له: هذا القول بالكناية، وهذا الخبر وإن كان منسوباً إليه عليه السلام لكن لا ندري أهو منه أم افتراء عليه هذا؟ .**أبوطالب.**

٨. مصابيح السنة: ج ١ ص ١٠٨، النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٣ ص ٢٣٣ مادة عزا، وأخرجه أحمد في مسنده بألفاظ مختلفة: ج ١٥ ص ٤٥٧ ح ٢١١٣١ إلى ٢١١٣٥.

وفـــي أبٍ وتـــالِيَيهِ يَــنـدُرُ   وقَصرُها من نَقصِهِنّ أشهَرُ[١]

(و) النقص (**في أبٍ**[٢] **وتالِيَيه**) وهما: أخ وحم[٣] (**يندر**) أي: يقلّ كقوله:

٤. بأبِهِ اقتَدى عَدِيٌّ في الكَرَم   وَمَن يُشابِه أَبَهُ فـما ظَـلَم[٤]

---

١. (**وفي أب**) متعلّق بـ«يندر»، و(**تاليَيه**) التثنية معطوف على أب، والضمير مضاف إليه يعود إلى أب، و(**يندر**) فعل مضارع ـ بالدالّ المهملة ـ بمعنى يقلّ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى النقص. والتقدير: ويندر النقص في أب وتالييه الأخ والحم. و(**قصرها**) مبتدأ ومضاف إليه. و(**من نقصهن**) متعلّق بأشهر مقدّم عليه، و(**أشهر**) اسم تفضيل خبر قصرها. **خالد**.

٢. (**قوله: والنقص في أب**) تقدير النقص لفائدتَينِ:

الأُولى: أن لا يتوهّم أنّ فاعل الندور هو الإعراب بالحروف المذكورة.

الثانية: أنّ يشار به إلى أنّ الظرف متعلّق به، لا بقوله: «يندر»؛ لأنّ النقص وصف للمجرور، والندور وصف للنقص، والإشارة الثانية مستفادة من تقديره مقدّماً على قوله: «يندر». **أبو طالب**.

٣. (**قوله وهما أخ وحَمٌ**) التفسير لئلّا يتوهّم تغليب الثاني على المتلو في قوله: «تاليَيهِ». **أبو طالب**.

٤. (**قوله: بابه اقتدى اه**) قاله رؤبة: في مدح عدي بن حاتم الطائي.

اللغة والإعراب: والضمير في قوله: «بأبه» قيل: للعدي أي: من يشابه حاتماً في السخاء لم يظلم الفقراء بإقتار ماله عليهم.

وقيل: الضمير لمَن، والمستتر في: ما ظلم لمَن ولده أي: أمّه أي: من يشابه من هو أبوه ظاهراً فلم تلده أمّه من الزنا فما ظلمت في حقّه.

أقول: ولا يبعد أن يعود الضميران إلى مَن أي: ما ظلم من شأبه أباه في الصفات أي: لم يوضع نفسه في غير ما وضعت له أي: المباينة في الخصال الّتي هي خلاف الأصل؛ فإنّ الأصل هو المشابهة بين الأب والابن. **أبو طالب**.

والبيت في شرح التصريح: ج ١ ص ٦٢، وشرح ألفية لابن الناظم: ص ١٨.

(وقصرها)[١] أي: «أب وأخ وحم» بأن تكون بالألف مطلقاً[٢] **(من نقصهنّ أشهر)** كقوله:

٥. إنّ أبـــاها وأبـــا أبـــاها قد بَلَغا في المَجدِ غايتاها[٣]

---

١. **(قوله: أي: قصر أب)** وجه التفسير واضح. **أبوطالب.**

٢. أي: رفعاً ونصباً وجرّاً.

٣. **(قوله: إنّ أباها اه)** قائله رؤبة وقيل: أبو النجم.

والشاهد: في أباها الثالث، حيث أجرى بالألف في حالة الجرّ، أمّا الأوّلان فلا شاهد فيهما.

المناسبة: وهذا البيت مع ما سَبقه في مدح محبوبة الشارعه، وما سَبَقه هكذا:

واهاً لليلى ثمّ واهاً واهـا هي المُنى لو أنّنا نـلناها

يا ليت عينيها لنـا وفـاها بـثمنٍ يـرضى بـها أبـاها

اللغة والإعراب: كلمة «واهاً» للتعجّب أي: أتَعَجّب لحسن ليلى وروي بدل ليـلى: رَيّـا، وهـما وسلمى في الأصل أسماء نِسوة مشهورات في الحسن، ثمّ استُعِيرَت لكلّ محبوبة. و«المُنى» الآمال، و«نلناها» من النيل وهو الوصول، وكلمة «لو» في الكلام لا يخلو عن معنى التمنّي أي: يا ليتنا وصلنا إليها.

والمراد بقوله: «عينيها لنا وفاها» إمّا أنفسهما أو الالتذاذ بهما على وجه القُبلة، والنظر إليهما ونحو ذلك.

وقوله: «بثمن» متعلّق بقوله: «لنا»، وتنكيره للتعظيم، و«ترضى» إمّا بالتاء المـثنّاة الفـوقانية، وفاعله يعود إلى «ليلى» أو بالنون من الإرضاء، أو بالياء التحتانية من الرضا، وفاعله قـوله: «أباها» على لغة القصر، والضمير المجرور للثمن؛ لكونه جنساً مقصوداً منه الكثرة.

وقوله: «إنّ أباها» كأنّه استدراك لما توهّم من إمكان حصول التمنّي يعني: أنّ أبـاها وجـدّها لا يرضيان بذلك؛ لانتهاء مجدهما، و«غايتاها» تثنية على لغة من أجراها في جميع الأحوال بالألف.

والمراد بالغايَتَينِ إمّا غاية مجد الأب وغاية مجد الجدّ، وإمّا أوّل المجد وآخره، وذلك كناية

←

وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضَفنَ لا لِليا كَجا أخو أبـيك ذا اعـتِلا(١)

← عن جميع مراتبه، والضمير المضاف إليه إمّا «لليلى» بحذف مضافَينِ أو مضاف واحد أو للمجد على أن يكون فتحه وإشباعه بالألف للضرورة.

وقيل: البيت في وصف قلائص طائفة معهودة من العرب وأوّله هكذا:

أيّ قَـلُوصِ راكبٍ تَـراهـا شالوا علاهنّ فَشُـلْ عَـلاها
واشدُد بمَثنى حَقَب حَقْوَاها نــاجيةً ونــاجياً أبــاها

«أيّ» شرطية حُذِفَ فعلُه أي: أيّ قلوصٍ راكبٍ كانت تراها، وقَلُوص كتَمود الناقة الشابّة، أو أوّل ما يركب من إناث الإبل، وجمعه قُلُصٌ وقُلّص ككتب وكُمّل، وقلائص والراكب مجرور بالإضافة، لا منصوب على الحالية بمعنى المركوب، كما في بعض الروايات، «وشالوا علاهنّ» أي: ركب مالكوهنّ عليهنّ، فإنّ شال يشول بمعنى ارتفع أو حملوا عليهنّ من شال يشيل أي: حمّل ـ بتشديد الميم ـ فشل علاها ـ بضمّ الشين أو بكسرها ـ وهو جزاء الشرط، وقُلِبَ ياؤه على ألفا في الثاني للضرورة، وفي الأوّل للمناسبة، والضميران المجروران للقلوص المرئية «واشدد» من الشدّ وهو بالفارسية بمعنى «بستن»، و«حُقَب» كعنق حبل يشدّ به بطن البعير. و«حقواها» تثنية حقو كفَلس وهو محلّ شدّ الازرار، وهو في نصبه بالألف كغايتاها و«الناجية» هي السريعة في السير، وروي طار وأوطر ونادية ونادياً بدل شالوا وشـل ونـاجيةً ونـاجياً. **أبو طالب.**

١. **(وشرط)** مبتدأ، و**(ذا)** اسم إشارة مضاف إليه في موضع جرّ **(الإعراب)** بالجرّ عطف بيان على ذا على رأي ابن مالك، أو نعت له على رأي ابن الحاجب، و**(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ موصول حرفيّ ينصب المضارع ويخصّه للاستقبال، و**(يضفن)** ـ بالبناء للمفعول ـ فعل مـضارع مـبنيّ عـلى السكون؛ لاتصاله بالنون النائبة عن الفاعل، والفعل في موضع نصب بـ«أن» وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لشرط، ومتعلّق يضفن محذوف يظهر في التـقدير، و**(لا)** عاطفة، و**(لليا)** معطوف على متعلّق يضفن المحذوف. والتقدير: وشرط هذا الإعراب إضافتهنّ لسائر الأسماء مظهرها ومضمرها للياء، و**(كجا)** الكاف جارّة لقول محذوف، ومدخولها فـي للفظ مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، وجا ـ بالقصر ـ على لغة قليلة ←

(وشرط ذا الإعراب) المتقدّمِ في الأسماء المذكورة[١] (أن يُضَفنَ) وإلّا فتُعرَبُ[٢]

← أو للضرورة فعل ماضٍ، و(أخو) فاعل جاء، وعلامة رفعه الواو، و(أبيك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الياء، و(ذا) بمعنى صاحب، منصوب على الحال من فاعل جاء، وعلامة نصبه الألف، و(اعتلا) ـ بكسر التاء ـ مضاف إليه، وهو مصدر اعتلى يعتلي اعتلاء قصر للضرورة. خالد.

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروفِ شروطاً أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألّا تضاف؛ فإنّها حينئذٍ تُعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أبٌ، ورأيت أباً، ومررتُ بأبٍ.

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلّم، نحو: هذا أبو زيدٍ وأخُوه وحَمُوه، فإن أضيفت إلى ياء المتكلّم أُعربت بحركات مقدّرة، نحو: هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي.

الثالث: أن تكون مُكبَّرَة، واحترز بذلك من أن تكون مُصَغَّرة؛ فإنّها حينئذٍ تُعرب بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أُبَيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ومررتُ بأُبيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ.

الرابع: أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثنّاةً، فإن كانت مجموعة أُعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هؤلاء آباء الزيدِينَ، ورأيت آباءَهم، ومررتُ بآبائِهم، وإن كانت مُثنّاة أُعربت إعرابَ المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جرّاً ونصباً، نحو: هذان أَبَوا زيدٍ، ورأيت أَبَوَيْهِ، ومررتُ بأَبَوَيْهِ. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٥٣ و ٥٤.

١. **(قوله: المتقدّم في الأسماء المذكورة)**

لما توهّم من اسم الإشارة الموضوعة للقريب أنّ المراد بذا الإعراب هو القصر دفعه بقوله: «المتقدّم اه».

قيل: إنّ عموم الأسماء يدلّ على أنّ شرط ثبوت الإعراب جميع تلك الأسماء بهذا الإعراب هو الإضافة، ولا معنى لهذا الاشتراط في ذي؛ لأنّ الإعراب المذكور والإضافة لا زمان له ولا معنى لاشتراط اللازم للملزوم بشيء.

←

بحركات ظاهرة نحو: ﴿إنّ له أبــاً﴾[٣] ﴿له أخٌ﴾[٤] ﴿وبـنات الأخ﴾[٥] وأن تكـونَ الإضافةُ (لا لِلْيا)[٦] أي: لالِياءِ المتكلّم[٧] وإلّا فـتُعرَبُ بـحركاتٍ مـقدّرةٍ نـحو:

أقول: هذا الاعتراض غير وارد من وجوه:

الأوّل: أنّ قوله: «في الأسماء» متعلّق بالمتقدّم على أن يكون بياناً لما فـيه التـقدّم لا بـقول المصنّف ولا شكّ أنّ الإعراب المذكور بوصف تقدّمه على الإعرابَينِ الأُخرين إنّما هو إعراب ما سوى ذي من الأسماء.

الثاني: أنّ ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء باعتبار فرض إمكان انفكاكه عنه، ولكن ذلك من هذا القبيل.

الثالث: أنّ الشرط بمعنى العلّة، لا ما يُستفاد من كلماته، وما ذكرت منافٍ للثاني.

الرابع: أنّ ثبوت اللازم للملزوم قد يشترط بشيء باعتبار اشتراط وجود الملزوم به، ولكن ما نحن فيه من هذا الباب، لكن لا يخفى أنّ الأوفق بقوله: «وإلّا فتُعرب» إنّما هو الجواب الأوّل. أبوطالب.

٢. (قوله: وإلّا فتُعرب) أي: فهي تُعرب ولم يقل: وإلّا تُعرب لئلّا يلتبس الجزاء بالشرط، وفيه إشارة إلى أنّ الحكم المبنيّ على انتفاء المقيّد غير ما هو مبنيّ على انتفاء القيد فقط. أبوطالب.

٣. سورة يوسف: الآية ٧٨.

٤. سورة النساء: الآية ١٢.

٥. سورة النساء الآية ٢٣. «فالأخ مجرور بإضافة بنات إليه وعلامة جرّه كسرة ظاهرة في آخره حكيم.

٦. (قوله: لا للياء) عطف على مقدّر أي: يُضَفنَ لغير الياء لا للياء.

أقول: ولا للمفتتح بالساكن، وإلّا فتُعرب بحروف مقدّرة نحو: جائني أبو القاسم. أبوطالب.

٧. (قوله: أي: لا للياء المتكلّم)

لما سبق عن المصنّف قوله: «واجرُر بياء» أمكن أن يتوهّم أنّ اللّام في قوله: «للياء» إشارة إلى الياء المذكورة سابقاً والظرف متعلّق بقوله: و«شرط».

﴿وأخي هارون﴾[١] ﴿إنّي لا أملك إلّا نفسي وأخي﴾[٢] وأن تكون مُكَبَّرةً، وإلّا فتُعرَبُ بحركاتٍ ظاهرةٍ، وأن تكون مفردة وإلّا فتعرب في حال التثنية والجمع إعرابهما **(كجا أخو أبيك ذا اعتلا)** فـ«أخو» مفردٌ مكبّر مضاف إلى «أبيك»، و «أبي» مفرد مكبّر مضاف إلى الكاف، و «ذا» مضافة إلى «اعتلا»[٣] وقد حَوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهراً ومضمراً ومعرفةً ونكرةً.

← والمراد بقوله: «يضفن» الإضافة إلى غير ياء المتكلّم اعتماداً على التبادر والأمثلة والمعنى وشرط ذا الإعراب للواو والألف في حالتَي الرفع والنصب، لا للياء في حالة الجرّ إضافة تلك الأسماء إلى غير ياء المتكلّم، لأنّها أُعربت بالياء حالة الجرّ وإن أُضِيفَت إلى ياء المتكلم نظراً إلى ما أجازه بعضهم من نحو: أبي وأمّي ونحوهما بتشديد الياء كما سيجيء في باب الإضافة. وحاصله: أنّ هذا الشرط لمجموع هذا الإعراب باعتبار بعض أجزائه لا باعتبار كلّ جزء جزء فأشار الشارح بهذا التفسير إلى دفع هذا التوهّم بأنّ اللّام للعهد الخارجي، ولام الجرّ بمعنى «إلى» متعلّقاً بقوله: «يضفن» وإنّما كرّر حرف النفي؛ لئلّا يتوهّم أنّ «لا» في المتن زائدة. **أبو طالب.**

١. سورة القصص: الآية ٣٤.

٢. سورة المائدة: الآية ٢٥.

(قوله: لا أملك إلّا نفسي وأخي) فـ«أخي» إمّا معطوف على المستتر في أملك أو على نفسي أو على الياء، فهو مرفوع أو منصوب أو مجرور، وخير الثلاثة أوسطها لما هو ظاهر، ويحتمل أن يكون التقدير: وأخي كذلك. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وذا مضافة إلى اعتلا)** لم يقل: «وذا» مفرد مكبّر؛ لأنّ تثنيته وجمعه وتصغيره غير وارد في الصحيح. **أبو طالب.**

بالألف ارفع المثنّى وكلا إذا بمضمرٍ مضافاً وصلا[(١)]

(بالألف ارفع المثنّى) وهو كما يؤخذ من التسهيل[(٢)] الاسمُ الدالّ على شيئين مُتّفَقَي اللّفظ[(٣)] بزيادة ألفٍ[(٤)] أو ياءٍ ونونٍ مكسورةٍ في آخره نحو: ﴿**قال**

---

١. **(بالألف)** متعلّق بارفع، و**(ارفع)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر، و**(المثنّى)** مفعول ارفع **(وكلا)** معطوف على المثنّى، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط، و**(بمضمر)** متعلّق بـ «وصلا»، و**(مضافاً)** حال من الضمير المستتر في وصلا، وجاز تقديم الحال على عاملها؛ لأنّه فعل متصرّف، و**(وصلا)** فعل ماضٍ، مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلا، وألف وصلا للإطلاق ومتعلّقه محذوف. **خالد**.

٢. التسهيل: ص ١٢.

٣. **(قوله: مُتَّفَقَي اللفظ)** أي: لفظ الشيئينِ أو لفظ الدالّ والشيئين ولهذه العبارة خمسة احتمالات:

ثلاثة منها على تقدير كون المتّفَقَينِ بمعنى المتماثلَينِ في حال الإفراد.

الأوّل: أن يكون الوصف قيداً للمفعول.

الثاني: أن يكون قيداً للفاعل بتقدير رابط وهو قولنا: معه في أصله وضميره المستتر للمفعول.

الثالث: أن يكون قيداً لكلَيهما وضميره لهما.

واثنان منها على تقدير كون المتّفقَينِ بمعنى المتّحدَين في حال التثنية.

الأوّل: أن يكون الوصف قيداً للمفعول بتقدير قولنا: فيه.

الثاني: أن يكون قيداً للفاعل بتقدير رابط وهو قولنا: فيه.

والأوّل من الخمسة أظهر المحتملات. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: بزيادة ألف اه)** «الباء» للآلة، وهو متعلّق بقوله: «دالّ» لا بقوله: «متّفَقَي اللفظ» أمّا على تقدير كون المتّفَقَين بمعنى المتماثلَين فظاهر. وأمّا على تقدير كونه بمعنى المتّحَدَين فلئلّا يختل طرده بنحو القرء المستعمل بلا قرينة تدلّ على تعيين ما يراد منه؛ إذ يصدق عليه أنّه اسم دالّ على شيئَين: هما القرء بمعنى الطُهر، والقرء بمعنى الحيض، وقد اتحد لفظهما بزيادة

←

رجلان﴾(١) فخرج نحو: «زيد»(٢) و «القَمَران»(٣) و «كِلا» و «كِلتا» و «اثنان» و

← ألف أو ياء ونون في آخره، وليس تلك الباء بمعنى مع وإلّا لزم أن يكون رجل في رجلان اسماً **أبو طالب.**

١. **(قوله: نحو: قال رجلان)** ذكر عامل المثال للإشارة إلى أنّه مثال لرفع المثنّى بالألف لا لمطلق المثنّى، وإلى أنّ هذا المثال من أفصح الكلام الّذي تكلّم به الملك العلّام، فيكون شاهداً أيضاً للمرام. **أبو طالب.**

سورة المائدة: الآية ٢٣.

٢. **(قوله: فخرج نحو: زيد)** وكذا نحو: زوّج بإحدى معنيَيه، وشَفْع ونحوهما لأنّ المراد بالدلالة ههنا أن يدلّ على كلّ منهما بالمطابقة، كما هو المتبادر من إطلاق الدلالة، ودلالة أمثال ما ذكر على ذلك بالتضمّن. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: والقمران)**

أقول: ههنا أمور ثلاثة: قد يجوّز العقل كونها تثنية.

الأوّل: نحو عينَين إذا أُريد منه الباصرة والينبوع مثلاً وهذا تثنية بالاتّفاق، وداخل في هذا التعريف على تقديره الخمسة.

الثاني: نحو: مَلَوَين للّيل والنهار وهذا ليس بتثنية بالاتّفاق، وخارج عن هذا التعريف على جميع التقادير، أمّا على حمل الاتّفاق على معنى التماثل فظاهر، وأمّا على حمله على معنى الاتّحاد، فلأنّ اتّحاد اللفظَينِ عبارة عن حلول أحدهما في الآخر لا حلولهما في ثالث.

الثالث: نحو: قَمَرَين للشمس والقمر، واختلف فيه بعضهم أنّه تثنية مطلقاً. وقال آخرون: إنّه ليس بتثنية مطلقاً وفصّل ثالث بأنّ مفردَيه إن كان عَلَماً فكالأوّل، وإلّا فكالثاني، وهو خارج عن التعريف على تقادير التماثل، إذ المتبادر هو التماثل الحقيقي لا أعمّ منه ومن الفرضي وتسميّة الشمس قمراً قبل التثنية إنّما هي بمجرّد الفرض وداخل على تقادير الاتحاد، والحقّ أنّه مثنّى مجازي، والأرجح أن يكون التعريف للمثنّى الحقيقي، لا لما يسمّى بالمثنّى مطلقاً وكون الاتفاق بمعنى التماثل كما هو المتبادر منه، والحكم بخروج نحو: قمرَين عن هذا التعريف كما فعله الشارح وإن كان الحمل على ما يخالف تلك الأُمور الثلاثة أعمّ فائدة. **أبو طالب.**

«اثنتان» لعدم دلالة الأوّل على شيئين، واتّفاق لفظ مدلولَي الثاني والزيادة في الباقي[١] (و) ارفع بها[٢] أيضاً (كلا) وهو اسم مفرد عند البصريّين[٣] يُطلَقُ على اثنَينِ مُذكّرَين[٤] وإنّما يُرفَعُ بها[٥] (إذا بمضمرٍ) حالَ كونه (مضافاً) له (وُصِلا) نحو: «جاءني الرجلان كلاهما» فإن لم يضف إلى مضمر بل إلى ظاهر فهو كالمقصور في تقدير إعرابه على آخره وهو الألف، نحو: «جاءني كلا الرجُلَينِ».

---

١. **(قوله: والزيادة في البواقي)** أي: لعدم الزيادة في البواقي، والظاهر خروج البواقي من قوله: «الدالّ على شيئَين» أمّا «كلا وكلتا» فلدلالتهما على الشمول للشيئَين لا على الشيئَين، وأمّا «اثنان واثنتان» فلدلالتهما على المرتبة الثانية من العدد أو على شيء ثبت له الاثنينية ولو سلّم دلالة كلّ منها على الشيئَين بحملها على الالتزام مع عدم إرادتها جزماً، فخروج كلّ منها عن قوله: «متّفقَي اللفظ» ظاهر يشهد بذلك قول الشاعر:

وكـــــلا ذلك وجـــــهٌ

وقولك: زيد وعمرو واثنان.

والمراد بالزيادة كون المزيد عليه مستعملاً بدون الزائد في الجملة لا وصف ما لا يقابل الفاء والعين واللّام، فلا يرد عدم خروج اثنَين واثنتَين عن قيد الزيادة بأنّ ألفهما مثلاً لا يقابل الفاء والعين واللّام. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وارفع بها)** في هذا التقدير إشارة إلى أنّ «كلا» عطف على المثنّى بل على قوله: «بالألف ارفع» لا أنّه مبتدأ. و«كلتا» عطف عليه بحذف العاطف، و«كذاك» خبره. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وهو اسم مفرد عند البصريّين)** وأمّا عند الكوفيّين فهو تثنية «كُلٍّ» ـ بالضمّ والتشديد ـ فكُسِرَ وخُفِّفَ وثُنّيَ. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: على اثنين مذكّرَين)** لم يكتف بقوله: «اثنين» عن «مذكّرَين»؛ لأنّ كثيراً ما يختلّ بالزيادة فيقرأ بالتاء ولم يعكس؛ لئلّا يتوهّم كونه جمعاً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وإنّما يرفع بها)** تقدير كلمة الحصر للإشارة إلى أنّ تقديم الظرف لقصد الحصر. **أبوطالب.**

كِلتا كذاك اثنانِ واثنَتانِ كابنَينِ وابنَتَينِ يَجريان[١]
وتَخلُفُ اليا في جميعها الألف جَرّاً ونَصباً بَعدَ فَتحٍ قد أُلف[٢]

(كلتا) الّتي تُطلق على اثنين مؤنّثين (كذاك) أي: مثلُ «كلا» في رفعها بالألف إذا أُضيفت إلى مضمر نحو: «جاءتني المرأتان كلتاهما»، وفي تقدير إعرابها على آخرها إن لم تضف إليه نحو: ﴿كلتا الجنّتين آتت أُكُلَها﴾.[٣]

وأمّا (اثنانِ و اثنَتانِ) بالمثلّثة فيهما فهما (كابنين وابنتين)[٤] بالموحّدة فيهما يعني كالمثنّى الحقيقيّ في الحكم (يجريان) بلاشرطٍ[٥] سواءٌ أُفردا[٦] نحو: ﴿حين

---

١. (**كلتاكذاك**) مبتدأ و خبر، و(**اثنان واثنتان**) مبتدأ و معطوف عليه، و(**كابنين**) في موضع الحال من فاعل يجريان (**وابنتين**) معطوف على ابنين، و جملة (**يجريان**) في موضع خبر اثنان وما عطف عليه. والتقدير: اثنان و اثنتان يجريان حال كونهما مشابهي ابنين وابنتين. **خالد**.

٢. (**وتخلف**) فعل مضارع، و(**اليا**) ـ بالقصر للضرورة ـ فاعل تخلف، و(**في جميعها**) متعلّق بتخلف، و(**الألف**) مفعول تخلف، و(**جرّاً ونصباً**) مفعول لأجله ومعطوف عليه، وقيل: منصوبان بنزع الخافض أو مصدران في موضع الحال، و(**بعد**) متعلّق بتخلف، و(**فتح**) مضاف إليه، و(**قد**) هنا للتحقيق، و(**أُلف**) مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى فتح، وجملة قد أُلف في موضع جرّ نعت لفتح، ومتعلّق أُلف محذوف، وتقدير الكلام: بعد فتح مألوف في حالة الرفع. **خالد**.

٣. سورة الكهف: الآية ٣٣.

٤. (**قوله: كابنَين وابنتَين**) لا يخفى ما في بين المشبهَين والمشبه بهما من الأجناس لفظاً وخطّاً حيث لا تفاوت بيهما إلّا بحرف واحد، وكان الشارح أشار إلى هذا بقوله: «بالمثلّثة فيهما» وبقوله: «بالموحّدة فيهما». **أبوطالب**.

٥. يعني: أنّ هذَين الاسمَين ليسا في إلحاقهما بالمثنّى مثل «كلا وكلتا» في اشتراط الإضافة إلى المضمر، بل هما كالمثنّى من غير فرق. شرح ألفية لابن الناظم: ص ٢٠.

٦. (**قوله: سواء أُفردا**) يعني ليس إعرابهما بهذا الإعراب مشروطاً بما شرط في مطلق إعراب ←

الوصيّة اثنان﴾[١] أم رُكّبا نحو: **﴿اثنتا عَشرَةَ عيناً﴾**[٢] أم أُضيفا نحو: «اثناك» و و «اثناكم» وكـ«اثنتين ثنتان» في لغة بني تميم.

(وتَخلُفُ الياء في جميعا) أي: جميع الألفاظ المتقدّم ذِكرُها[٣] **(الألف جرّاً**

← أخواتِهما من الإفراد أي: عدم التركيب، ولا بأعمّ ممّا شرط في إعراب «كلا وكلتا» بهذا الإعراب من الإضافة إلى المضمر، فلا يرد أنّ ذكر قوله: «أم رُكّبا» ليس في موقعه.

ثمّ المراد بالإفراد إمّا ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله: «أم رُكّبا» بأنّ تضمّن ما بعدهما حرفاً، ويكون قوله: «أم أُضيفا» عطفاً على المقدّر وقسماً لقوله: «أم رُكّبا» وأمّا ما يقابل الإضافة فيكون معنى قوله: «سواء أُفردا» بأن لم يركّبا مع غيرهما تركيباً تضمنيّاً، أم رُكّبا كذلك، ويكون قوله: «أم رُكّبا» عطفاً على المقدّر وقسماً لقوله: «أُفردا» والثاني: أظهر؛ إذ التركيب المقابل للإفراد على ما هو الشائع إنّما هو الوصف الحاصل لمجموع الأجزاء لا لبعضها كما فيما نحن فيه، وإنّما لم تحمل الأفراد على ما يقابل كِلا الأمرَين فراراً عن إرادة المعنيَين من المشترك اللفظي في استعمال واحد. **أبوطالب**.

١. سورة المائدة: الآية ١٠٦.

٢. سورة البقرة: الآية ٦٠.

٣. **(قوله: أي: جميع الالفاظ المتقدّم ذكرها)**.

أقول: لمّا كان في قول المصنّف : «جميعها» إبهاماً وإيهاماً، وأمّا الإبهام فلاحتمال رجوع الضمير المجرور إلى الأسماء الستّة والمثنّى والملحقات، وإلى الأخيرَين وإلى الأخير فقط، وأمّا الإيهام فلأنّ المراد عن «الجميع» لمّا كان الاستغراق الإفرادي، والمتبادر أن يكون استغراقه بالنسبة إلى ما يضاف إليه الّذي هو أعيان ما ذكر من المثنّى والملحقات وهذا فاسد؛ لأنّ الخلافة ليست في لفظ المثنّى الّذي هو اسم مفعول ولا في ألفاظ الملحقات، والمراد بها نفس ألفاظها بل إنّما هي المصداقات كلّ من ذلك أشار الشارح بهذا الكلام إلى رفع هذا الإبهام حيث نسب التقدّم إلى الذكر فقط لا إليه، وإلى الحكم الّذي هو الإعراب، فعلم أنّ الضمير راجع إلى الاحتمال الأوسط، وإلى رفع هذا الإبهام حيث أضاف لفظ «الجميع» إلى الألفاظ ←

ونصباً)[١] أي: في حالَتَيهِما[٢] (بَعدَ) إبقاء (فَتحٍ)[٣] لما قبلَها (قد أُلف)

← المعرّف بلام الاستغراق المرادف لقولنا: كلّ لفظ. فإن قلنا: جميع كلّ لفظ إنّما هو بمعنى جميع مصداقاته، ولا يخفى لطف هاتَين الإشارَتَين، وإذا عرفت هذا فلا يرد عليه ما أُورد من أنّ المراد بالذكر إن كان الذكر بالنوع فلا يشمل الحكم للملحقات، أو بالشخص فلا يشمل للمثنّى أو هما معاً. فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي معاً مرّة واحدة.

ومن العجائب ما أجاب به هذا المورد عن إيراده باختيار الشقّ الثاني، والقول: بأنّ المثنّى المذكور بالشخص هو لفظ المثنّى الّذي هو اسم مفعول، فإنّه لو قيل: مثنّيان لكان حكمه ذلك أو القول: بأنّ المثنّى المذكور شخصاً هو لفظ ابنين وابنتين. **أبوطالب.**

١. **(قوله: جرّاً ونصباً)** تقديم الجرّ على النصب للإشارة إلى أنّ النصب فيه محمول على الجرّ، وكذا فيما سيأتي. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: أي: في حالتَيهِما)** أي: في زمانَيهما؛ فإنّ كلّاً من الحالة والحال قد يطلق على الزمان، وقد يطلق على الهيئة، ولا معنى لها ههنا إلّا الأوّل، ولهذا التفسير فائدتان:

الأولى: إشارة إلى ردّ ما قيل أنّ قوله: «جرّاً ونصباً» مصدر لمحذوف أو علّة لقوله: «تخلف» وذلك لعدم ملائمة الأوّل لسياق الكلام، وعدم جواز الثاني بحذف اللّام للاختلاف في الفاعل بل هو ظرف زمان لقوله: «تخلف».

الثانية: الإشارة إلى دفع ما ربّما يتوهّم وروده على هذا الكلام من لزوم أن يكون الألف أوّلاً عَلَماً للجرّ والنصب ثمّ يخلفه الياء في ذلك بناء على أنّ قوله: «جرّاً ونصباً» يكون بمعنى قولنا: في كونها علامة للجرّ والنصب ليكون بياناً للأمر المشترك بين الخليفة والمخلوف عنه وليس كذلك. فأشار بذلك إلى أنّ قوله: «جرّاً ونصباً» ظرف زمان له، وأمّا الأمر المشترك فهو المكانولم يتعرّض المصنّف له لعدم تعلّق غرض به، وإيّاك أن تتوهّم جواز حمل هذا القول على مكان الجرّ والنصب؛ لأنّ هذا الحمل مستلزم للمفسدة المذكورة أيضاً فتأمّل. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بعد إبقاء فتح)** متعلّق بقوله: و«تخلف»، وتقدير لفظ الإبقاء لرفع ما يتوهّم من كلامه أنّ هذا الفتح جديد، ولا يرفع هذا التوهّم بقوله: «قد أُلف»؛ لاحتمال أن يكون الألف حاصلة بعد دخول الياء، ولا يبعد أن يكون قول المصنّف: «بعد فتح» إشارة إلى الأمر المشترك فافهم. **أبوطالب.**

والأمثلةُ واضحة.

فرع

إذا سمّي بمثنّى[١] فهو على حاله[٢] قبلَ التسمية به.

١. قوله: «إذا سمّي بمثنّى» أي: إذا جعل نحو: «زيدان» عَلَماً فإنّه يعرب بعد التسمية به بما كان يعرب به قبلها، فيرفع بالألف وينصب ويجرّ بالياء، ويجوز أن يجعل كـ«عمران» فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميّة والألف والنون.

٢. **(قوله: على حاله)** هذا إمّا مضاف إلى الهاء أو مختوم بالتاء، وكلاهما صحيحان. **أبو طالب.**

وارفَع بواوٍ وبِيَا اجرُر وانصِبِ سـالِمَ جَـمعِ عـامرٍ ومُـذْنِبِ[١]
وشِبـهِ ذِيـن وبِـه عِشـرُونا وبـابُه أُلحِـقَ والأَهْـلُونا[٢]

(وارفَع بواوٍ وبيا اجرُر[٣] وانصب سالم جمع عامرٍ ومذنب).[٤]

---

١. **(وارفع)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر، و**(بواو)** متعلّق بارفع **(وبيا)** متعلّق باجرر، مقدّم عليه، و**(اجرر)** فعل أمرٍ بفكّ الإدغام على أحد الأوجه الأربعة من الضمّ والفتح والكسر والفكّ الجاريّة في فعل الأمر المضاعف المضموم العين **(وانصب)** ـ بكسر الصاد المهملة ـ أمر معطوف على ما قبله، ومتعلّقه محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. والتقدير: واجرر بياء وانصب بياء و**(سالم)** تنازع فيه ثلاثة: وهي ارفع واجرر وانصب فأعمل الأخير منها فيه لقربه، وأعمل الأوّلين في ضميره ثمّ حذفه؛ لأنّه فضلة، و**(جمع)** مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها، و**(عامر)** مجرور بإضافة جمع إليه **(ومذنب)** معطوف على عامر. **خالد**.

٢. **(وشبه)** مجرور بالعطف على عامر ومذنب، و**(ذين)** مضاف إليه وهو إشارة إلى عامر ومذنب **(وبه)** متعلّق بأُلحق والهاء راجعة إلى الجمع السالم **(عشرونا)** مبتدأ **(وبابه)** معطوف على عشرون، و**(ألحق)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وكان حقّه أن يقول: أُلحقا بالتثنية، ولكنّه أفرده على إرادة ما ذكر **(وأهلونا)** معطوف على عشرون. **خالد**.

٣. **(قوله: وارفَع بواوٍ وبيَا اجرُر)** في تقديم الظرف الثاني على عامله دون الأوّل إشارة إلى أنّ احتياج الثاني لإفادة الحصر أكثر؛ إذ كون الإعرابَين بحرف واحد غريب لا يبعد أن ينكر، بخلاف الإعراب الواحد بالحرف الواحد. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: سالمَ جمعِ عامرٍ ومُذنِبِ)** وهو جمعهما الحاصل بالواو والياء والنون، وهذا القدر كاف في تعريفه من غير حاجة إلى تعيين أنّ الواو للرفع والياء للنصب والجر، فلا يلزم أن يكون قوله: «وارفع اه» أمراً بالتقليد أو بإيجاد الفعل في مفعول المجهول.

والمراد بعامرٍ ما كان عَلَماً لا ما كان وصفاً، كما احتمله بعض المحشين وذلك ظاهر، وليعلم أنّ هذا الإعراب إنّما يثبت بالأصالة لسالم جمع «ذين» وشبههما، وأمّا لغيره فلا يثبت إلّا على

←

(وشبه ذين)[١] أي: شِبههما[٢] وهو كلّ عَـلَمٍ[٣] لمـذكّر عـاقل خـال مـن تـاء

← سبيل الشذوذ والإلحاق، ولغير سالم جمعهما وجمع شبههما سبعة احتمالات بـاعتبار ورود النفي على ثلاثة أمور:

الأوّل: ما كان بانتفاء الأوّل كفرا عنه.

الثاني: ما كان بانتفاء الثاني ولا وجود له.

الثالث: ما كان بانتفاء الثالث ومنه أهلون وعالمون.

الرابع: ما كان بانتفاء الأوّلَين كنفس عامر ومذنب وشبههما.

الخامس: ما كان بانتفاء الأخيرَين ولا وجود له.

السادس: ما كان بانتفاء الأوّل والأخير، ومنه أَرَضُون وسِنُون.

السابع: ما كان بانتفاء الثلاثة ومنه عشرون وبابه وعليّون.

ثمّ إنّ إضافة «السالم» إلى الجمع بعد تقييده بالعامر والمذنب، فلا يرد عليه أنّها إضافة الخاصّ إلى العامّ، وذلك غير جائز، ورفع هذا الإيراد بأنّ السالم قد يطلق على ما يقابل المعتلّ ففيه ما فيه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وشبه ذين)** فيه احتمالات ستّة؛ لأنّ العطف إمّا على السالم، والمشار إليه، إمّا سالم جمع عامر وسالم جمع مذنب أو جمع عامر و جمع مذنب بتقدير مضاف بين المضاف والمضاف إليه، أو نفس عامر ومذنب بتقدير مضافَين.

وإمّا على الجمع والمشار إليه بأحد القِسمَينِ الأخيرَين لكن في الأوّل بلا تقدير، وفي الثاني بتقدير مضاف، وأمّا على عامر ومذنب والمشار إليه هو الأخير بلا تقدير.

وأظهر المحتملات هو الأخير ولا نقص في البواقي كما توهّم لجواز كون افتراق المشبّه عن المشبّه به فيها بقيد عامر ومذنب لا بالمقيّد. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أي: شبههما)** لم يفسّره بالشبيه؛ لأنّ الظاهر من إضافته أن يكون معتدّياً بنفسه، والشـبيه متعدٍّ بالباء. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وهو كلّ عَلَم)** فيه إشارة إلى حمل العطف على أظهر المحتملات، كما هو ظاهر. **أبو طالب.**

التأنيث[١] قيل: و من التركيب[٢] وكلّ صفة كذلك[٣] مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء كـ«أحمرِ حمراءَ» ولا فعلان فَعلى كـ«سَكران سَكرى»، ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كـ«صبورٍ و جريحٍ»[٤].

---

١. وقيّد التأنيث بالتاء احترازاً من التأنيث بالألف، كـحُبلى وحمراء عَلَمَين لرجُلَين، فإنّهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واواً. فيقال: الحبلون والحمراوون. **حكيم.**

٢. **(قوله: قيل: ومن التركيب)** أي: من مجموع أنواعه وإلّا فاشتراط الخلوّ عن التركيب الإسنادي والإضافي والتوصيفي والتضمّني ممّا لا خلاف فيه، وإنّما الخلاف في المزجي، فقيل: بعدم اشتراط الخلوّ عنه مطلقاً، وقيل: بعدم الاشتراط فيما إذا ختم «بويه» فيجمع بهذا الجمع بحذف لفظ «ويه» أو مع ذكره على خلاف دون ما إذا لم يختم به. **أبوطالب.**

اشتراط عدم التركيب فيه تفصيل وهو أنّ المركّب إن لم يكن مختوماً «بويه» فلا يجوز جمعه بالواو والنون سواء كانت تركيب جملة نحو: «تابطّ شرّاً» أو تركيب مزج نحو: بعلبك، وإن كان مختوماً «بويه» فبعضهم أجاز الجمع بالواو والنون نحو: سيبويهون والصحيح أنّه لا يجوز، وأمّا تركيب الإضافي فأول المتضايفين منه يجمع و يضاف للثاني فتقول في غلام زيد: «غلاموا زيدٍ وغلامي زيدٍ» وأجاز الكوفيّون جمعهما معاً، فيقال عندهم: غلاموا الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدالّ فيهما. **حكيم.**

٣. **(قوله: وكلّ صفة كذلك)** أي: كلّ صفة لمذكّر عاقل خالٍ من تاء التأنيث، وأمّا خلوّها عن التركيب فلم يشترطه أحد؛ لأنّ نحو: بغدادي يجمع على بغداديين بالاتّفاق، وكذا القول في الخلوّ عن تاء المبالغة، والمراد بالصفة: ما دلّ على ذات ما مأخوذة من بعض صفاته وإن كان كالمنسوب، أمّا المصغّر فلا إلّا إذا كان مكبّرة وصفاً كشويعر، وقد تطلق على المعنى القائم بالغير، وعلى التابع المعهود وعلى المشتقّات العاملة عمل الفعل، وكذلك الوصف وقد يفرق بينهما بإطلاق الصفة على ما ثبت للموصوف، والوصف على ما صدر عن الواصف. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: ولا ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث كصبور وجريح)** أي: ولا ممّا يستويان فيه إذا كان فعولاً

←

(وبه) أي: بالجمع المذكّر[١] **(عِشرُونا وبابه)**[٢] إلى تِسعِين **(أُلحِقَ)** في إعرابه السابق[٣] وليس بجمع؛ للزوم إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة؛ لأنّ أقلّ الجمع

← بمعنى الفاعل وفعيلاً بمعنى المفعول مذكّرين مع موصوفيهما، فلا يخرج به ما يستويان فيه ممّا عداهما كقوّامون وربّيّون.

ولا الفعول بمعنى المفعول، والفعيل بمعنى الفاعل، ولا الفعول بمعنى الفاعل، والفعيل بمعنى المفعول القائمان مقام موصوفيهما. **أبو طالب.**

١. **(قوله: أي وبالجمع المذكّر)**

لم يقل: أي وبسالم جمع عامر ومذنب وشبه دين للاختصار، وفي بعض النسخ بدل المذكور المذكّر، وهذا انسب بما سيأتي في تفسير قول المصنّف: «كذا أولات» حيث فسّر اسم الإشارة بالجمع المؤنّث، وذلك لأنّ جمع المذكّر مصطلح في عرفهم لسالم ما ذكّر، وجمع المؤنّث للجمع بالألف والتاء، سواء طابقا معناهما اللغوي أم لا. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وبابه)** لفظ الباب نقل عن باب البيت إلى أوّل الشيء بعد اعتبار تكثّر فيه، ثمّ إلى نفس هذا الشيء إمّا من غير تغليب وتجوّز في الشيء كما يقال: باب الفاعل أي: مسائل الفاعل، أو مع تجويز تغليب كما يقال: باب كان أي: مسائل كان وأخواته، أو مع تجوّز كما فيما نحن فيه حيث يراد بالضمير المضاف إليه أخوات عشرون تجوّزاً، وإنّما لم يقل: باب عشرين مع كونه أخصر لأمرَينِ:

الأوّل: الضرورة.

والثاني: الإشارة إلى أنّ الباعث على الحكم بالإلحاق أي: عدم الجمعية إنّما هو في الأخوات لأسباب متّفقة بالنوع، وفي عشرين لسبب مخالف لها في النوع، وسَنَزِيدُ لهذا توضيحاً فيما سيجيء. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: في إعرابه السابق)**

أي: لا في إعرابه مطلقاً حتّى يشمل أعاريبه الآتية الثابتة له عند جعله علماً كما سيجيء. **أبو طالب.**

ثَلاثةٌ، ووجوب دلالة عشرين على ثلاثين لذلك[١] وليس به[٢].

---

١. ولا يقال إنّ عشرين مفردها: عشر؛ لئلّا يلزم على ذلك صحّة إطلاق عشرين على ثلاثين وإطلاق ثلاثين على تسعة وهكذا...، ذلك لأنّ أقلّ الجمع النحوي ـ لا اللغوي ـ ثلاثة من مفرده، فلو كان مفرد العشرين هو: «عشر» لكانت عشرون صادقة على (٣ × ١٠) أي: ثلاث عشرات على الأقلّ، ومجموعها يساوي ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو: «ثلاث» لكانت الثلاثون صادقة على (٣ × ٣) أي: على تسعة، وهكذا ممّا هو ظاهر الفساد. النحو الوافي: ج ١ ص ١٣٥.

٢. **(قوله: وليس بجمع ـ إلى قوله ـ وليس به)**

أقول: اسم ليس الأوّل إمّا عائد إلى كلّ واحد من عشرين وبابه أو إلى الباب فقط، كما يشعر به تقديم الباب في التعليل قالوا في قوله: «ووجوب» إمّا للعطف أو للاستيناف على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره قوله: «لذلك»، فمرجع الاستدلال إمّا إلى قياس استثنائي واحد، وتقديره: أنّ عشرين وبابه ليس بجمع، وإلّا لزم صحّة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، ولزم وجوب دلالة عشرين على ثلاثين؛ لأنّ أقلَّ الجمع ثلاثة وليس ثلاثين مثلاً بصحيح الإطلاق على التسعة، ولا عشرين بدالٍّ على الثلاثين فليس بجمعٍ.

وإمّا إلى قياسَينِ استثنائيَينِ كما هو الأظهر، وإنّما أفرد عشرين عن بابه، ليطابق المتن في ذلك، ولأنّ مفسدة جمعية عشرين هي وجوب دلالته على أكثر ممّا يدلّ عليه غير مفسدة جمعية الباب، وهي صحّة إطلاقه على أقلّ ما يطلق عليه كما هو ظاهر؛ وإنّما لم يكتفِ على تقدير العطف باللزوم بل ذكر الوجوب؛ لأنّ اللزوم في الباب بيان للملازمة لا جزء للتالي؛ لجواز صحّة الإطلاق مع عدم وقوعه، بل جزء التالي فيه هو الصحّة كما أشرنا إليه بخلاف عشرين؛ فإنّ جزء التالي فيه هو الوجوب واللزوم لا الصحّة فقط، كما يظهر وجهه بالتأمّل.

وإنّما ذكر في الباب الإطلاق وفي العشرين الدلالة لإمكان اعتبار الدلالة الّتي هي أشدّ مفسدة من الإطلاق في عشرين، وعدم إمكان اعتبار الزائد على الإطلاق في الباب؛ لأنّ للأكثر دلالة تضمّنيّة على الأقلّ بخلاف العكس، ولم يعتبر الدلالة المطابقية في الباب إشعاراً بما ذكرنا. وإنّما قال مثلاً لمقايسة باقي الباب على الثلاثين، وباقي ما يطلق عليه على التسعة، والإطلاق

←

→

على الأكثر على إطلاقه الأقلّ ولم يقل ذلك: في العشرين؛ إذ لا معنى للمقايسات الثلاثة فيه، أمّا الأولى والأخيرة فظاهرتان، وأمّا الوسطى فلأنّ الجمع لا يدلّ بنفسه إلّا على ثلاثة أفرد واحده، وأمّا دلالته على الزائد على ذلك فبالقرينة؛ وإنّما قال على تقدير العطف قوله: «لذلك» لئلّا يتوهّم اختصاص التعليل بواحد من عشرين وبابه، وإنّما اختار من ألفاظ الأخوات لفظ الثلاثين لأنّه متصل بالعشرين، ولأنّه معتبر في مفسدة العشرين، ولهذا قدّم تعليله على تعليل عشرين، هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام.

وقيل: وجه تقديم ثلاثين على عشرين أنّ ما يطلق عليه ثلاثون وما بعده أقدم ممّا يطلق عليه عشرون، وأنّ المفسدة في إطلاق ثلاثين على تسعة أكثر من مفسدة إطلاق عشرين على ثلاثين.

أقول: وجهه الأوّل: ظاهر، ويمكن إجراؤه في تخصيص الثلاثين من بين البواقي بالذكر، وأمّا وجهه الثاني: فمحتمل لخمسة أوجه:

الأوّل: أن يكون الأكثريّة بحسب التجاوز عن الحدّ؛ إذ تجاوز الثلاثين المطلق على التسعة عن حدّه بواحد وعشرين، وتجاوز التسعين المطلق على سبعة وعشرين بثلاثة وستّين، وقِس عليها البواقي، وأمّا تجاوز العشرين المطلق على الثلاثين عن حدّه بعشرة.

الثاني: أن يكون الأكثريّة بإعتبار أطولية السلسلة من حيث البداية؛ فإنّ بداية سلسلة ما يطلق عليه الثلاثون التسعة ثمّ ما زِيد عليها بتسعة بثلاثة ثلاثة إلى ما لا نهاية له، وما يطلق عليه التسعون سبعة وعشرون ثمّ ما زِيدَ عليه بتسعة تسعة إلى ما لا نهاية له، وما يطلق عليه ما بينهما هو ما بين التسعة وسبعة وعشرين إلى ما لا نهاية له، وأمّا عشرون فمبدأ سلسلته هو ثلاثون إلى ما لا نهاية له بزيادة عشرة عشرة.

الثالث: أن يكون الأكثريّة باعتبار عدد مصداقات كلّ من الثلاثين وما بعده بالنسبة إلى مصداقات عشرين؛ فإنّ للثلاثين في مسافة هي من الستّين إلى التسعين مثلاً أحد عشر

←

←

مصداقاً، وللعشرين في تلك المسافة أربعة مصاديق، وكذلك للتعسين في مسافة هي من التسعين إلى مائة وثمانين أحد عشر مصداقاً، وللعشرين في هذه المسافة عشرة مصاديق، وقس عليهما البواقي.

الرابع: أن يكون الأكثريّة باعتبار نوع المفسدة؛ فإنّ المفسدة في الثلاثين إلى التسعين من نوعَين: هما إطلاقها على أقلّ ممّا يطلق عليه، وإطلاقها على أكثر من هذا، وفي العشرين إنّما هي من النوع الثاني فقط، وهذا الوجه قريب من الثاني، وهذه الوجوه الأربعة كما يحتمل أن تكون عامة للثلاثين إلى التسعين، يحتمل أن تكون مخصوصة بالثلاثين على حسب إرادة هذه القائل.

الخامس: أن تكون الأكثريّة باعتبار المطلقات، فإنّ العشرين واحد والثلاثين إلى التسعين سبعة، وسبعة مفاسد أكثر من مفسدة واحدة. ثمّ

أقول: في هذا الوجه المحتمل للوجوه الخمسة نظر. إمّا إجمالاً: فلأنّ أكثرية المفسدة موجبة للتأخير كيف لا وقاعدة الاستدلال الترقي من الأضعف إلى الأقوى، ولو سُلّم ذلك فلا شكّ أنّ أشدّية المفسدة الّتي في عشرين تعارض تلك الأكثريّة؛ فإنّ وجوب الدلالة على أوّل المصداقات أشدّ مفسدة من جواز الإطلاق عليه كما سبق، وأيضاً عدم الإطلاق في ثلاثين إلى تسعين بالنسبة إلى بعض المصداقات، وفي عشرين بالنسبة إلى كلّ واحد منها، وإمّا تفصيلاً: فيرد على الأوّل أنّ الأكثريّة لا يتحقّق في جميع مصداقات الثلاثين ومابعده بالنسبة إلى نظائرها من مصداقات عشرين، بل في الثلاثين إنّما يتحقّق في مصداقه الأوّل بالنسبة إلى مصداق أوّل العشرين وفي أربعين في مصداقَيهِ الأوّل والثاني بالنسبة إلى نظيريه من مصداقي عشرين، وهكذا بتزائد واحد إلى التسعين، فإنّ ثلاثة مصاديقه أكثر ممّا في عشرين من نظائرها؛ وأمّا في باقي المصاديق في كلّ منها فالأكثر إنّما هو في جانب العشرين تغلب ما في جانب أخواته، فينبغي أن يقدّم عشرين على ثلاثين لا بالعكس، وعلى الثاني والثالث والرابع

→

→

أنّ التقديم لو كان لذلك فالأولى أن يقدّم عليه التسعين الّذي هو أكثر مفسدة من العشرين وأقلّ مفسدة من البوقي؛ ليفهم استحقاق البواقي للتقديم بالطريق الأولى، لا أن يقدّم الثلاثين الّذي هو أكثر مفسدة من الكلّ، وعلى الخامس أنّ استحقاق ما هو أكثر مفسدة للتقديم إنّما هو لأنّ ثبوت المطلق به على وجه أظهر، واجتماع مفاسد الأخوات لا في كلّ واحد منها لا يفيد نفي جمعيتها كذلك، ويمكن الاعتذار عن بعض هذه الإيرادات بالتأمّل فتأمّل.

ثمّ تعرّض هذا القائل لشرح قوله: «وليس به» فقال: اسم ليس عائد إلى اللزوم والوجوب، وكذا الضمير المجرور لكونهما في الثاني بمعنى اللازم والواجب أي: اللزوم والوجوب ليس بلازم وواجب، ثمّ قال: ولم يقل: «وليس بجائز» لأنّ إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وإطلاق عشرين على ثلاثين جائز مجازاً؛ الوجود علاقة الكلّ والجزء.

أقول: فيه نظر، أمّا **أوّلاً** فلأنّه أنّ حمل لفظ اللزوم على بيان الملازمة كما هو الحقّ، فليس الكبرى نفي اللزوم، وإلّا فيلزم أن تكون الكبرى نفي الملازمة، وهو مع كذبه في غاية الغرابة، وأنّ حمله على كونه جزءاً للثاني كما يظهر من بعض كلماته، فالملازمة ممنوعة؛ لجواز أن يكون الثلاثون مثلاً جمعاً، ولم يتّفق أن يطلقه أحد على التسعة، فنفي التالي لا يستلزم نفي المقدّم، ولا يدلّ بيان الشارح للملازمة عليها مطلقاً.

الثاني: أنّ قوله: «ولم يقل» وليس بجائز يدلّ على أنّ الشارح مع قطع النظر عن تلك العلّة يمكنه أن يقول ذلك وليس كذلك، فإنّ التالي على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوب، والكبرى ليس إلّا نفي التالي، اللّهم إلّا أن يراد بالإمكان ما كان بعد تبديل التالي بالجواز أو يراد أنّ نفي الجواز ملزوم لنفي اللزوم والوجوب.

الثالث: أنّ المراد بالإطلاق إنّما هو الإطلاق على سبيل الحقيقة لا مطلقاً، وعدم الإطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدم إطلاقه على سبيل المجاز، فلو قال: ليس بجائز لكان جائزاً، وممّا يدلّ على أنّ المراد بالإطلاق والإطلاق على سبيل الحقيقة هو أنّ الجمع يطلق على

←

(و) ألحق به[١] أيضاً جمع تصحيح لم يَستَوفِ الشروط وهو (الأهلونا)؛ لأنّ مفردَه أهل، وهو ليس عَلَماً ولا صفةً، بل اسماً[٢] لخاصّة الشيء[٣] الّذي يُنسَبُ إليه،

← الآحاد على سبيل الحقيقة، فلو كان المراد بالإطلاق الإطلاق مطلقاً لصار الملازمة ممنوعة.

اللّهمّ إلّا أن يقدّر القياس هكذا لو كان ثلاثون مثلاً جمعاً لزم أن يكون إطلاق هذا الجمع على تسعة مجازاً وليس إطلاق جمع على ثلاثة من آحاده مجازاً.

الرابع: أنّ الشارح حكم في عشرين بوجوب الدلالة لا بوجوب الإطلاق. فقوله: وكذا إطلاق عشرين على ثلاثين ممّا لا دخل له فيما نحن فيه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وألحق به)**

تقدير قوله: أُلحق في هذا وما بعده لفوائد:

الأولى: الإشارة إلى أنّها ليست معطوفة على السالم.

الثانية: الإشارة إلى اختلاف الإلحاقات باختلاف الملحقات؛ فإنّ بعضها اسم جمع وبعضها جمع فاقد الشروط وبعضها غير ذلك.

الثالثة: الإشارة إلى ردّ ما قيل: من أنّ واوه للاستئناف، وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقوله: شذّ، وذلك لأنّ المراد بيان نفس إعراب تلك الملحقات بهذا الإعراب وسببه، والسبب هو الإلحاق لا الشذوذ.

الرابعة: الإشارة إلى أنّ الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنه مانع، والظاهر فيما سوى أرضين هو العطف لا الابتداء ولا مانع، فوجب الحمل عليه.

وأمّا وجه جعل قوله: «وأرضون» استينافاً، وقوله: «والسنونا» عطفاً على عشرين فسيأتي، ثمّ تقدير قوله: «وأُلحق» مقدّماً مخالفاً لسياق المتن إشارة إلى أنّ التأخير في المتن للضرورة، وحقّه التقديم؛ لأنّ المقصود بالذات بيان الحكم، وهذا يقتضي تقديم المسند. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بل اسماً)** المراد به ما يقابل الوصف أو الفعل أو الحرف. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لخاصّة الشيء)** الخاصّة اسم فاعل كالنافلة، أو تاؤها للتأنيث على كونها وصفاً للمطابقة وشبهها. **أبوطالب.**

كأَهلِ الرجل لامرأته وعياله، وأهل الإسلام لمَن يَدِينُ به(١) وأهل القرآنِ(٢) لمن يَقرأه ويقوم بحقُوقِه، وقد جاء جمعه(٣) على أهالي.

---

١. **(قوله: لمن يَدين به)**

لفظ يَدِين إمّا بالتاء المثنّاة الفوقانية ماضياً من التفعّل أو بالياء المثنّاة التحتانية مضارع دان، وعلى كِلا التقديرَين مشتقّ من الدين اشتقاقاً جعلياً أي: من يجعل الإسلام ديناً لنفسه، والأوّل أظهر، والثاني هو الرواية أنسب بطرفَيه. **أبوطالب.**

(قوله: يدين به) أي: يتخذه ديناً له. **حكيم.**

٢. **(قوله: وأهل القرآن)**

مثّل بثلاثة أمثلة إشارة إلى أنّ ما يضاف إليه الخاصة قد يكون عاقلاً وغير عاقل، والثاني: أن يكون ذاتاً ووصفاً وأمّا نفسها فلا تكون إلّا للعاقل. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وقد جاء جمعه اه)** كأنّه جواب عن سؤال مقدّر.

تقديره: أنّ أهلاً يمتنع أن يكون له جمع لا مصحّح ولا مكسّر، وذلك لإطلاقه على ما يطلق عليه الجمع، فهو قد يعرب كالمفرد المنصرف نظراً إلى لفظه، وقد يعرب كالجمع المذكّر المصحّح نظراً إلى معناه، فبطل كون أهلونَ جمعاً له.

وتقدير الجواب: أنّ جمعه قد جاء على أهالي قطعاً، وإذا ثبت له جمع فالأصل أن يكون أهلون أيضاً جمعاً له.

وتحقيق ذلك: أنّ كلّ متعدّد باعتبار ملاحظته واحداً مدلول للمفرد، وباعتبار ملاحظته متعدّداً مدلول للجمع. **أبوطالب.**

أُولُــو وعَــالَمون عِــلّيُّونا وأَرَضُونَ شَذَّ والسِّـنُونا[١]

وألحق به أيضاً اسما جمعٍ[٢] وهما: **(أُولو)** بمعنى أصحاب[٣] **(وعالمون)**[٤] وقيل: هو جمعُ العالم ورُدّ بأنّ العالمين دالّ على العقلاء فقط، والعالم دالّ عليهم وعلى غيرهم؛ إذ هو اسم لما سوى الباري[٥] تعالى، فلا يكون جمعاً له؛ للزوم زيادة[٦]

---

١. **(أولو وعالمون عِلّيّنا وأرضُون)** معطوفات على عشرون بإسقاط العاطف في بعضها، وجملة **(شذّ)** في موضع الحال منها كلّها، وقيل: حال من أرضون خاصّة، وقال الشاطبي: قوله: «شذّ» خبر قوله: «والأهلونا» وما عطف عليه انتهى. وقيل: خبر عن أرضون خاصّة **(والسنونا وبابه)** معطوف على عشرون، وقيل: على أرضون خاصّة. **خالد.**

٢. اسم الجمع ما دلّ على مجموع من الأفراد ولا واحد له من جنسه كالنساء، قال أيضاً: اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه. حاشية الصبّان: ج ١ ص ١٣٢.

٣. **(قوله: بمعنى أصحاب)** قيل: «هو جمع صَحِب كخشن لا جمع صاحب». **أبوطالب.**

٤. قوله: «وعالمون» اسم جمع «عالَم» بفتح اللّام، وليس جمعاً له؛ لأنّ العالم عام في العقلاء وغيرهم، والعالمون متخصّ بالعقلاء، والخاصّ لا يكون جمعاً لما هو أعمّ منه. شرح التصريح: ج ١ ص ٦٩.

٥. **(قوله: إذ هو اسم لما سوى الباري)** أصل العالم اسم لما يعلم به مطلقاً سواء كان المعلوم به هو الباري تعالى أو غيره، ثمّ غلب فيما يعلم به الباري مطلقاً، فلا يشكل بعالم اللاهوت. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: للزوم زيادة)** قيل: لم يقل بدله؛ لامتناع كون مدلول الجمع أقلّ من مدلول مفرده للإشارة إلى امتناع التساوي أيضاً، وإلى أنّ ما أجاب به القائل بالجمعية عن الردّ المذكور بأنّ العالم أصناف العقلاء ممّا سوى اللّه لا مطلقاً، مردود بأنّ الجمع حينئذٍ يساوي مفرده مع امتناع ذلك.

أقول: مراد المجيب بأنّ العالم يستعمل في أصناف العقلاء لكن لا باستعمال واحد بل باستعمالات متعدّدة، وهذا ممّا لا سترة فيه، فلا يرد عليه ذلك، ثمّ إنّ مراده بذلك ليس أنّه لا يستعمل في غير العقلاء كما هو الظاهر من كلامه حتّى يرد المنع عليه بأنّه خلاف الواقع، بل

←

مدلول الجمع على مدلول مفرده.

وأُلحق أيضاً اسمٌ مفردٌ به[١] وهو (عِلِّيُّونا)؛ لأنّه كما قال[٢] في الكشّاف اسم

← مراده أنّ العالم كما يطلق على غير العقلاء كذلك يطلق على العقلاء، فيجوز أن يكون عالمون جمعاً له باعتبار إطلاقه على الثاني كما أنّ ضارب مثلاً يطلق على العاقل وغيره، وضاربون جمع له باعتبار الأوّل.

ثمّ اعلم أنّ المعتبر في الجمع اتحاده مع مفرده مفهوماً كاتحاد الرجل والرجال في مفهوم الرجولية، وزيادته على مفرده مصداقاً بمعنى إمكان استعماله في كلّ ما يمكن أن يستعمل فيه مفرده بعد زيادة مثلي مفرده أو أكثر عليه إذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ قوله: «للزوم زيادة الخ» ذو احتمالات أربعة:

الأوّل: أن يكون إشارة إلى قياس استثنائي محمول تالي صغراه من لوازم موضوع مقدّمها وبطلان تاليه لأجل عدم ثبوت محموله لمحمول المقدّم. والمراد بالزيادة الزياده في المفهوم وتقدير القياس هكذا لو كان عالمون جمعاً، لزم صحّة زيادة مفهوم جنس الجمع، وهذا الجمع وجمع ما على مفهوم مفرده، والتالي باطل؛ لعدم صحّة زيادة مفهوم جمع على مفهوم مفرده فالمقدّم مثله، وذلك أن يجعل اللزوم جزء للتالي الصغرى.

الثاني: أن يكون إشارة إلى قياس استثنائي محمول تالي صغراه من لوازم محمول مقدّمها وبطلان التالي لعدم ثبوت محموله لموضوع المقدّم، والمراد بالزيادة في المصداق أو تقديم القياس ممكنة ولو كان عالمون جمعاً لزم وجوب زيادة مصداق مفرده، والتالي باطل؛ لأنّ العالم يطلق على كلّ غير عاقل أيضاً، وعالمون لا يطلق على غير عاقل بعد زيادة مثليه أو أكثر عليه.

الثالث: أن يكون إشارة إلى دليل بطلان تالي القياس الأوّل بناءً على تقديره في الكلام، والمراد حينئذٍ باللزوم اللزوم الحادث.

الرابع: أن يكون إشارة إلى بيان الملازمة للقياس الثاني بناءً على تقديره في الكلام، والمراد حينئذٍ باللزوم اللزوم الأزلي، فافهم ذلك. **أبو طالب.**

١. أي: بالجمع في إعرابه.

لديوان الخير [٣] الّذي دُوِّنَ فيه كلّ ما عَمِلَتهُ الملائكةُ وصُلَحاء الثقلين [٤] لا جَمعٌ، ويجوز في هذا النوع [٥] أن يجري [٦] مجرى «حين» فيما يأتـي [٧] وأن تَـلزمه الواوُ، ويعرب بالحركات على النون، نحو:

٦. .... واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بالمَاطِرونِ [٨]

---

٢. (قوله: لأنّه كما قال) تعليل للإلحاق أو عدم الجمعية. **أبو طالب.**

٣. (قوله: اسم لديوان الخير) وقيل: «جمع لا واحد له كأبابيل». وقال يونس: جمع عِـلّيّ، والعِـلّيُّ فِعّيل ـ بكسر الفاء وتشديد العين ـ من العلو. أصله: عِلّيوٌ أُعِلّ إعلال مهديّ، والمراد منه على هذا التقدير غرفات عالية، والاسم إمّا ما يقابل اللقب أو ما يقابل الفعل والحرف، لكن أُريد منه العلم.

وديوان أصله دِوْوان أُعِلّ إعلال دينار، إذ هو من التدوين، وأصله بمعنى ما دوّن فيه الشيء أي: فصّل، وإنّما سمّي هذا الديوان بعلّيّين؛ لأنّه سبب الارتفاع إلى عوالي الجنّة، أو لأنّه مرفوع فوق السماء السابعة، قال اللّه تعالى: ﴿**إنّ كتاب الأبرار لفي عِلّيّين ۞ و ما أدريك ما عِلّيّون ۞ كتابٌ مَرقُوم ۞ يُشهَدُهُ المُقَرّبون**﴾. **أبو طالب.**

٤. (قوله: وصلحاء الثقلين) الثَقَل كفَرَس، قيل: «متاع البيت». وفي الصحاح هو متاع المسافر وحشمه، والمراد من الثقلين الجنّ والإنس؛ لأنّ الدنيا كأنّها بيت هما متاعه أو مسافرة هما متاعها وحشمها. **أبو طالب.**

الكشاف: ج ٤ ص ٧٢٢ الآية ١٨، وفيه «علم» بدل «اسم».

٥. من الأسماء المفردة الّتي على وزن الجمع.

٦. أي: في الإعراب».

٧. أي: في كونه معرباً بالحركات على النون مع لزوم الياء.

٨. (قوله: واعترتني الهمومُ بالماطرون) قيل: «هذا لعبد الرحمن بن ـ حسّان بن ـ ثابت.

وقيل: «لأبي هذيل الخزاعي اسمه وهب. قال لعاتكة بنت معاوية حين حجّت ورجع معها إلى دمشق، وطرفاه هذا:

←

وأن تلزمه الواو وفتح النون، نحو:

٧. وَلَها بِـالمَاطِرُونَ[١] إذا أَكَلَ النـملُ الّـذِي جَـمَعاً

→

باتت ليلى وبِتُّ كالمجنون واعـــــرتني ....

صاحَ حَـيّى الإله حَـيّاً ودوراً عند أهل القناة مـن جَـيرونِ

اللغة والإعراب: و«اعترتني» أي: غشيتني و«صاحب» مرخّم صاحبة بحذف حرف النداء «وحيّى» ماضٍ من باب التفعيل، «والإله» فاعله، وحَيّا أي: جماعة و«دوراً» جمع دارٍ عطف على قوله: «حيّا» والظرف في موضع النعت للمعطوف والمعطوف عليه، و«جيرون» ـ بفتح الجيم وسكون الياء المثناة من تحت ـ باب من أبواب دمشق و«القناة» كأنّها اسم موضع من توابع جيرون.

والمعنى: أبقى اللّه جماعة وبيوتاً واقعين عند أهل هذا الموضع، والجملة دعائية. وآخر المصرع الثالث تنوين قوله: و«دوراً»

وهذا المصرع زائد عن ميزانه بحرف هو تنوين قوله: «حيّاً» فلك أن تحذفه للضرورة.

والشاهد: في الماطرون حيث جرّ بالكسر مع بقاء الواو بقرينة مقابلته بجيرونِ المجرور بالكسرة. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: مجيء «الماطرون» جمع مذكّر سالم مسمّى به، فلزمته الواو، غير أنّه أعرب بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المفرد، ولم ينّون لوجود «أل» فيه، وحكم هذا الجمع كالاسم الّذي آخره واو ونون، نحو: زيتون وعربون، فعلامة رفعه الضمّة على آخره، وعلامة نصبه الفتحة، وعلامة جرّه الكسرة. أوضح المسالك: ج ١ ص ٧٦ رقم ١٠، وفيه «طال» بدل «باتت».

١. **(قوله: ولها بالماطرون)** هذا ممّا تغزّل به أشقى أهل هاوية يزيد بن معاوية عليهما اللعنة لامرأة نصرانية قد ترهّبت في دير خراب عند الماطرون، وما بعده هكذا:

←

(وأرضُونَ)(١) بفتح الراء(٢) جَمعُ «أرض» بسكونها **(شذّ)**(٣) إعرابُه(٤) هذا

← خِرفة حتّى إذا

ارتبعت ذكرت من جِلّق بيعا

اللغة والإعراب: قوله: «ولها» خبر مقدّم عن قوله: «خرفة» «وإذا» متعلّق بالظرف المذكور والمراد منه زمان الشتاء، و«خرفة» ـ بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ـ ما يجتنى من التمر، وارتبعت أي: أكلت في الربيع من ارتبع البعير، وجِلّق ـ بكسر الجيم واللّام المشدّدة ـ موضع بالشام، وسوق الجِلّق مشهور، و«بِيَع» جمع بيعة كجِيَف جمع جِيفة، وهي معبد النصارى.

والمعنى: أي: لها في الماطرون تمر في الشتاء، فإذا أكلتها في الربيع جائت إلى الجلّق لتحصيل ما يؤكل وتركت البيع، وذكرتها من جلّق.

والشاهد: ولا شهادة في البيت على المطلق إلّا بادّعاء رواية النون مفتوحة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وأرضون)** لم يقدّر له مثل ما قدّر لما تقدّمه ليكون عطفاً مثله، وقوله: «شذّ» حالاً عنه كما قيل: «بل جعله مبتدأ لقوله: شذّ» لوجهين:

الأوّل: أنّ الشذوذ ههنا مستلزم للحوقه بالجمع المذكّر لما سيأتي من معنى الشذوذ واللحوق فالقول: بالتقدير لغو.

الثاني: الإشارة إلى أنّ الأولى ههنا تغيير السياق بسبب تغيير قويّ وقع في هذا الإلحاق؛ فإنّ إلحاق ما قبله إلحاق الفاقد للتكسير بسبب انتفاء الجمعية أو بوجود التصحيح، وهذا الإلحاق إلحاق الواحد للتكسير مع غاية غرابته حيث يشبه باجتماع المتضادّين التصحيح والتكسير. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بفتح الراء)** وقد يقرأ بسكونها أيضاً، وعلى هذا لم يكن مكسّراً، وذلك إشارة إلى وجه الشذوذ وإيماء لطيف إلى وجه العدول عن التركيب المذكور. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: شَذّ)** الفرق بين الشذوذ واللحوق، أنّ الشذوذ خروج الشيء عن حكمه الّذي يقتضيه لذاته سواء دخل في حكم شيء آخر يقتضيه لذاته أم لا، واللحوق دخول الشيء في حكم شيء آخر كذلك؛ لمناسبته بين الشيئَين وإن كانت مجهولة للأكثر سواء كان للداخل حكم لذاته وقد خرج عنه أم لا، فظهر أنّ بينهما عموم من وجه. **أبوطالب.**

الإعراب؛ **لأنّه جمعُ تكسيرٍ ومفردُه مؤنّثٌ (و) ألحق به**[١] **أيضاً (السنونا)** ـ **بكسر السين** ـ **جَمعُ «سَنَةٍ»** ـ **بفتحها** ـ[٢] **لما ذُكِرَ في «أرضين».**

---

٤. **(قوله: إعرابه)** أي: لا فتح رائه. **أبوطالب.**

١. . **(قوله: وألحق به)** أي: بالجمع المذكّر، وإنّما عدل عمّا هو الظاهر في هذا المقام من كون «سنين» عطفاً على أرضين بتقدير قولنا: شذّ مع اشتراكه معه في التكسير والتأنيث وتخالفه مع الملحقات السابقة في ذلك فجعله عطفاً على عشرين. وقوله: «وأرضون شذّ» معترضة؛ لأنّ شمول هذا الإعراب لجميع أفراد باب سنين يشبه أن يخرجه عن الشذوذ. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: جمع سَنَة بفتحها)** أي: المرادف للعام والحول لا بكسرها أي: مقدّمة النوم كما في قوله تعالى: **﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾. أبوطالب.**

وبــابُه ومــثلَ حــينٍ قـد يَـرد ذا البابُ وَهْوَ عندَ قومٍ يطّرِد[١]

(وبابُه) وهو كلّ ثلاثيّ[٢] حُذفت لامه وعُوّض عنها هـاء التأنـيث ولم يَـتَكَسّر فخرج بالحذف نحو: تمرة وبحذف اللّام نحو: عدة[٣] وبالتعويض نـحو: يـد[٤]

---

١. **(وبابه)** معطوف على عشرون وقيل: على أرضون خاصّة، وقال الشاطبي: مبتدأ محذوف الخبر أي: شذّ على حدّ قولك: زيد قائم وعمرو **(ومثل)** منصوب على الحال من فاعل يرد ومتعلّق «مثل» محذوف، و**(حين)** مضاف إليه.

و**(قد)** هنا حرف تقليل، و**(يرد)** فعل مضارع، و**(ذا)** اسم إشارة في موضع رفع على أنّه فاعل يرد، و **(الباب)** بالرفع نعت لـ«ذا» أو عطف بيان له.

والتقدير: قد يرد هذا الباب مثل حين في الإعراب.

(وهو) مبتدأ، و**(عند)** متعلّق بيطّرد، و**(قوم)** مضاف إليه، وجملة **(يطّرد)** في موضع رفع خبرالمبتدأ، والأصل: وهو يطّرد عند قوم. **خالد.**

٢. **(قوله: وهو كلّ ثلاثي)**

اعترض على هذا التعريف بوجوه:

الأوّل: أنّ هذا التعريف يصلح لمفرد باب سِنين لا لنفس الباب الّذي هو جمع.

الثاني: أنّ التعريف يشتمل على قيد ينافي المعرف وهو عدم التكسير فلم يشمل المعرّف أصلاً.

الثالث: أنّه شامل لنحو سَنَوات مع أنّه غير معرّب بهذا الإعراب.

أقول: قوله: ولم تكسّر من أجزاء المعرب، ومعناه جمع، ولم يكن هذا الجمع بصورة التكسير ومفاد هذا أنّه كان مكسّراً لكن بصورة المصحّح في اختتامه بالواو والياء والنـون، فـيندفع الإيرادات الثلاثة. **أبوطالب.**

٣. لأنّ المحذوف فاء الكلمة، فأصله «وعد» حذفت الفاء وعوّض عنها تاء التأنيث المـربوطة. النحو الوافي: ج ١ ص ١٣٦.

٤. لأنّ أصله يديٌ حذفت اللّام، ولم يعوّض عنها شيء.

وبالهاء[١] نحو: اسمٍ وبالأخير نحو: شَفَة[٢] **(ومثل حينٍ) في كونه معرباً**[٣] بالحركات على النون مع لزوم الياء **(قد يَرِد ذا الباب)** أي: باب سنين[٤] شذوذاً[٥] كقوله:

٨. دعاني من نجدٍ فإنّ سِنِينَه ....[٦]

---

١. **(قوله: وبالهاء)** أي: الهاء المنقلبة عن تاء التأنيث فيخرج من هذا القيد نحو: أُخت وبنت وإن كانت تاؤهما للتأنيث قال سيبويه: تاؤهما ليست للتأنيث؛ لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث إذا كان حرفاً صحيحاً، وكذا يخرج منه نحو: ابن، فجمعه على بنين لا لكونه من هذا الباب بل لإلحاقه بشبه مذنب. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وبالأخير نحو: شفة)** فإنّه جمع على شفاه كرجال. واختلف في لامها المحذوفة، فقيل: واو وقيل: هاء. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: في كونه معرباً اه)** أي: لا في كونه معرباً بالحركات على النون من غير اعتبار لزوم الياء وفي كونه بالياء والنون، إذ قد يرد بالياء والنون على إعرابه السابق أيضاً، فلا يحصل فرق بين الإعرابين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: باب سِنين)** يعني لا باب الملحقات الشامل لباب عشرين وسِنين. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: شذوذاً)** أي: مخالفاً لاستعماله الأكثر، فهذا إشارة إلى أنّ «قد» في قوله: «قد يرد» وضع في موضعه حيث يراد منه القليل **أبوطالب.**

٦. **(قوله: دعاني من نجد اه)** آخره:

.... لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُردَا

هذا البيت لصمة بن عبد اللّه الشاعر، مات بطبرستان في أوان دولة الأُموية. وقد قال هذا البيت حين اشتاق إلى وطنه ذي ودّ.

اللغة والإعراب: دعاني أي: أتركني وامنعني، خطاب لمحبوبه بصيغة التثنية للتعظيم، وقوله: «من نجد» أي: من ذكر نجد، ونجد اسم لبلاد أعلاها التهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، ولعبن من قولهم: لَعِبَتْ به يد الأيّام إذ أذلّته، و«شيباً» ـ بكسر الشين المعجمة ـ جمع أشيب وأصله

←

(وهو) أي: الورود[١] مثلَ «حين» فما ذُكِر **(عند قومٍ)** من العرب[٢] **(يَطَّرِد)** أي: يستعمل كثيراً.[٣]

← بالضمّ فكسرت لمحافظة الياء، و«شيّبننا» بصيغة الجمع المؤنّث الماضي من باب التفعيل المتّصل بالضمير المتكلّم أي: جعلننا شيباً، وهو بالفارسية: پيران، وضمير الجمعين للسنين، ويحتمل أن يكون شيّبننا بصيغة المجهول المتكلّم مع الغير، وحينئذٍ يجب فتح الباء للضرورة، و«مرد» كقُفل جمع أمرَد، وهو من لم يظهر شاربه ولم ينبت لحيته، حال من ضمير المتكلّم، والأمرد والأشيَب أفعل عيبيّ؛ لأنّ الأمرديّة والأشيبيّة من عيوب الحيوان بالنسبة إلى الشابّ الّذي هو غاية حسنه.

والشاهد: فيه نصب سِنين بحركة النون لا بالياء، وإلّا لوجب حذف النون بالإضافة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أي: الورود)** يعني أنّ مرجع الضمير مثله في قوله تعالى: **﴿اعدِلُوا هو أقرب للتّقوي﴾** .**أبوطالب.**

٢. **(قوله: من العرب)** أي: لا من النحاة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: يستعمل كثيراً)**

أي: ليس المراد بالاطراد كونه قياساً، ونسبة الاستعمال إلى الورود لا يخلو من تجوّز، ولو قال: يكثر بدل ما قال لكان أولى. **أبوطالب.**

ونونَ مجموعٍ وما بِه التَحَق فَافتَح وقَلَّ مَن بكسره نَطَق[١]

(ونون مجموعٍ وما به التحق[٢] **فافتح)** لأنّ الجمع ثقيل[٣] والفتح خفيف فتعادَلا **(وقلّ من بكسره نطق)** نحو:

٩. .... وقد جاوَزتُ حَدَّ الأربَعينِ[٤]

قال في شرح الكافية: هو لغة.[٥]

---

١. **(ونون)** مفعول مقدّم بـ«افتح» و**(مجموع)** مضاف إليه **(وما)** اسم موصول معطوف على مجموع و**(به)** متعلّق بـ«التحق»، وجملة **(التحق)** صلة الموصول، والعائد إليها الضمير المستتر في التحقق وضمير «به» يعود إلى مجموع **(فافتح)** فعل أمرٍ **(وقلّ)** فعل ماضٍ، و**(من)** موصول اسميّ مرفوع المحلّ على أنّه فاعل قلّ، و**(بكسره)** متعلّق بنطق، والضمير يعود إلى نون المجموع وجملة **(نطق)** صلة «من»، وتقدير البيت: فافتح نون مجموع ونون الّذي التحق به، وقلّ من نطق بكسره. **خالد**.

٢. **(قوله: وما به التحق)** أي: من حيث الالتحاق، فكثرة من نطق نونه بغير الفتح لا تنافي حكم المصنّف ؛ لأنّها ليست من هذه الحيثية. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: والجمع ثقيل اه)** لاشتماله على الواو، والضمّة بدل الألف، والفتحة في التثنية. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: وقد جاوزت حدّ الأربعينِ)** ما قبله:

أكُلَّ الدهرِ حِلٌّ وارتحالٌ وما يُبقي عَلَيَّ ولا يقيني؟!

ومـاذا يبتغي الشعراءُ مِنّي وقد جاوزت ....

اللغة والإعراب: الاستفهام في البيت الأوّل للتقرير أي: كلّ الدهر أن يحلّ الخلق فيه وارتحلوا عنه، وما يبقي كلّ الدهر عليَّ ولا يحفظني الدهر عن التنزّل في الكمالات، فأيّ شيء أو ما يطلب الشعراء منّي وقد جاوزت تسعاً وأربعين؟ وروى بدل الحدّ الرأس. **أبوطالب**.

وجه الاستشهاد: مجيء «الأربعين» وهو من الألفاظ العقود معرباً مجروراً وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على النون، مع لزوم الياء فيه، وقيل: إنّه معرب بالحروف، وهو مجرور بالياء نيابةً عن الكسرة، لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم ـ على أصله ـ وكسر النون فيه لغة. والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ٨٢ وشرح ألفية لابن الناظم: ص ٢٦.

٥. شرح الكافية: ج ١ ص ٨٠.

ونــونَ مــا ثُــنّيَ والمُـلحَقُ بــه بِعَكسِ ذاك استعمَلُوه فَانتَبِه[١]

(ونُونُ ما ثُنِّي والمُلحَقُ به بِعَكسِ ذاك) أي: بعكس نـون الجـمع[٢] والمـلحق بـه (استَعمَلُوه فانتَبِه) فهي مكسورة، وفتحُها لغة مع الياء، كقوله:

١٠. على أحوَذِيَّيْنَ استَقَلَّت عشيّةً فـما هـي إلّا لَـمطحَةٌ وتَـغِيبُ[٣]

---

١. (ونون) مبتدأ، و(ما) موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة نون إليه، و(ثنّي) مبنيّ للمجهول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى «ما» وهو ومرفوعه صلة «ما» (والملحق) اسم مفعول مجرور بالعطف على محلّ «ما»، و(به) متعلّق بالملحق، والهاء ترجع إلى ما ثنّي وأل في الملحق اسم موصول واسم المفعول صلتها، و(بعكس) متعلّق بـ«استعملوه»، و(ذاك) مضاف إليه، وهو إشارة إلى نون المجموع والملحق به، والكاف من ذاك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وجملة (استعملوه) من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر نون ما ثنّي، و(فانتبه) فعل أمرٍ وفاعل ومتعلّقه محذوف، وهذه الجملة مستأنفة. **خالد.**

٢. (قوله: أي: بعكس نون الجمع) إشارة إلى عدم الاحتياج إلى ما قد يتوهّم من كون المشار إليه الحكم السابق أي: كثرة الفتح وقلّة الكسر أو نون الجمع لكن بتقدير مضاف أي: بعكس حكم نون الجمع، وذلك لأنّ نون الجمع هو النون المفتوحة كثيراً المكسورة قليلاً، وعكسه النون المفتوحة قليلاً المكسورة كثيراً. **أبو طالب.**

٣. (قوله: على أحوَذيّينِ استَقَلَّت اه) الرواية ـ بفتح النون ـ والبيت لحميد بن ثور يصف القطاة.

اللغة والإعراب: والأحوذي الخفيف من الشيء، والمراد «بالأحوذيّين» هنا الجناحان لخفّتهما، و«استقلّت» أي: استبدّت، وقوله: و«فما هي» أي: وما مشاهدتها حاصلة زماناً، أو ما هي مشهورة زماناً، وعلى الأوّل حذف المضاف وفصّل المضاف إليه وأُقيم مقامه. **أبو طالب.**

أحوذيّين تثنية أحوذي ـ بفتح الهمزة و سكون الحاء المهملة و فتح الواو و كسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف ـ وهو الخفيف في المشي لحذقه. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٧٨.

ومع الألِفِ كما هو ظاهر عبارته[١] المصنّف وصرّح به السيرافي، كقوله:

١١. أَعرِفُ مِنها الجيد والعَيْنانا ....[٢]

وجاء ضمّها، كقوله:

١٢. يا أَبَتا أَرَّقَني القِـذّانُ فَالنّومُ لا تَأْلَفُهُ العَيْنانُ[٣]

---

١. **(قوله: كما هو ظاهر عبارته)** يعني أنّ ظاهر عبارة المصنّف أنّ فتحها لغة مع الياء والألف معاً لا مع الألف فقط، كما هو ظاهر عبارة الشارح، ولا يخفى عدم ظهورها في كونه لغة إلّا بعد انضمام ما ذكره في شرح الكافية في باب كسر نون الجمع. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أعرف منها اه)** قيل: قائله روبه، وقيل: مجهول القائل، وما قبله:

وهي ترى سيئها إحسـانا

وما بعده:

ومـنخرين أشـبها ظـبيانا

اللغة والإعراب: الضمائر المؤنّثة لسلمى، وظبيان: اسم رجل، وقيل: تثنية ظـبي أي: مـنخرى ظبيين، وعلى هذا فالشاهد في موضعَينِ من البيت، والتثنيتان على لغة بني الحارث بن كعب الّذين أجروها بالألف مطلقاً. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: يا أبتا أرّقني القِذّانُ اه)** ما بعده:

مِن عضّ بـرغوثٍ له أسـنان وللـخموشِ فـوقنا تَـطنانُ

قاله أبو عليّ البغدادي:

اللغة والإعراب: أرّق من التأريق وهو بالفارسية: «بيدار كردن». و«قذان» كغزلان جمع قذذ وقذّة وهو البرغُوث و«الخموش» البعوض، وأصله ما خـدش أي: جـرح الشـيء قـليلاً كـالقمّل والبرغُوث ونحوهما، و«تطنان» ـ بالتاء المفتوحة المنقوطة ثمّ المؤلّفة ـ كالتكرار مبالغة للطنّ من طنّ الذباب أي: صات.

والمعنى: يعني: أنّ للبعوض فوق رأسنا صوتاً كثيراً يمنعنا من النوم. **أبو طالب.**

ومـــا بِـــتا وألفٍ قـــد جُـــمِعا يُكسَرُ في الجَرّ وفي النّصب مَعا[١]

(وما بتا وألفٍ)[٢] مزيدَتَين[٣] **(قد جُمِعا)** مؤنّثاً كان مفرده أو مذكّراً وهو مـعرب خلافاً للأخفش[٤] **(يكسر فـي الجـرّ وفـي النـصب مـعاً)**[٥] نـحو: ﴿وخـلق اللّـه

---

١. **(وما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتداء، و**(بتا)** ـ بالقصر للـضرورة ـ مـتعلّق بـجُمعا **(وألف)** معطوف على تا، و**(قد)** للتحقيق، و**(جُمعا)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، وجملة: قد جُمعا صلة ما، وألف جمعا للإطلاق **(يكسر)** فعل مـضارع مبنيّ للمجهول ومرفوعه مستتر فيه يعود إلى ما و**(في الجرّ وفي النصب)** متعلّقان بـ «يكسـر» و**(معاً)** منصوب على الحال، وجملة يكسر ومتعلّقه في موضع رفع خبر المبتدأ الّذي هو ما. والتقدير: والّذي جمع بألف وتاء مزيدَتَينِ يكسر في الجرّ وفي النصب معاً. **خالد.**

٢. **(قوله: وما بتا وألفٍ)** لفظ «ما» عبارة عن اللفظ مطلقاً مفرداً أو جمعاً أو عن المفرد مطلقاً حقيقيّاً أو إضافيّاً أو عن الجمع على أن يكون الصلة مقوّمة للموصول، والأخير أحسن؛ لأنّـه غـير موهم؛ لكون الحكم المذكور لمفرد هذا الجمع، وبما قرّرنا اندفع ما قيل: من أنّه إن أُريد بما المفرد خرج عنه نحو: مساجدات، وإن أُريد به الجمع خرج عنه نحو: هندات. والباقي قوله: «بتا وألف» للآلة، ويحتمل كونه بمعنى مع، وتقديم التاء على الألف لمجرّد الضرورة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: مزيدَتَينِ)** لما احتمل الباء كونها بمعنى مع، ولو كـان كـذلك لكـان للألف والتـاء أربـعة احتمالات:

أن يكونا أصليَّين. والأوّل زائداً. والثاني: أصليّاً وبالعكس. وأن يكونا زائدَين، أشار بهذا القول إلى أنّ الباء للآلة متعلّقاً بقوله: «جُمعا» فإنّ كونهما مزيدَتَين لازم لهذا. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: خلافاً للأخفش)** أي: خولف في هذا الحكم خلافاً للأخفش، أو خولف هذا الحكم خلافاً للأخفش، والأوّل أنسب. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: معاً)** بالتنوين حال عن المجرورَينِ أي: مشتركَينِ في كونهما بالكسر، ولفظ «مع» قد يراد منه اجتماع أحد المتشاركَين للآخر فيضاف إلى ذلك الآخر، وقد يراد منه اجتماعهما فينوّن. وسيجيء بيان كيفية ظرفيته في باب الإضافة. **أبوطالب.**

السّموات﴾(١) و «رأيت سُرادقاتٍ واصطبلاتٍ»(٢) كما تقول: نظرت إلى السموات والسرادقات والاصطَبْلات(٣) خلافاً للكوفيّين في تجويزهم نَصبَه بالفتحة، ولهشامٍ في تجويزه ذلك في المعتلّ مُستَدِلّاً بنحو: «سمعتُ لغاتَهم»(٤) وأمّا رفعُهُ(٥) فعلى الأصل(٦) بالضمّ.

---

١. سورة العنكبوت: الآية ٤٤، والجاثية: الآية ٢٢.

(قوله: خلق الله السموات) قد توهّم بعض أنّ مثل هذا المفعول به ممّا وجد بوجود عامله لم يمكن أن يكون مفعولاً به، فجعله مفعولاً مطلقاً؛ لزعمه وجوب وجود المفعول به في ظرف وجود العامل قبل وجود العامل وذلك فاسد؛ لجواز أن يكون موجوداً قبل وجود العامل في ظرف، ووجد بوجوده في ظرف آخر، وكذا الكلام في نحو: وجد زيد وأمثاله. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ورأيت سرادقاتٍ واصطبلاتٍ)** قال صاحب القاموس: السرادق الغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط بالشيء، والبيت من الكُرسُفِ والّذي يمدّ فوق سطح البيت و«الاصطبل» موقف الدوابّ فقوله: «خلق اللّه السموات» حكاية عن قول اللّه عزّوجلّ، ومثال لما كان مفرده معتلّاً مؤنّثاً وقوله: «رأيت سرادقاتٍ واصْطَبْلاتٍ» حكاية عن قول العرب، ومثال لما كان مفرده صحيحاً مذكّراً، وتعدّد المثال للمذكّر لا يخفى عن لطفٍ؛ لأنّ جمع المذكّر بالألف والتاء غريب، والغريب يحتاج إلى تعدّد الأمثلة؛ ليصير قريباً. **أبوطالب.**

٣. في بعض المطبوع: إلى سرادقات، وإلى إصطبلات.

٤. **(قوله: سمعت لغاتهم)** ـ بالفتح ـ مفرد رُدَّت لامه، وأصله: لغة أو لغوة، تحرّك حرف العلّة وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً، فصار لغات. شرح التصريح: ج ١ ص ٨١.

٥. **(قوله: أمّا رفعه اه)** اعتذار عن المصنّف لترك بيان دفع الجمع المذكور، بأنّ المصنّف بصدد ذكر ما يخالف الأصل الّذي أشار إليه سابقاً حيث قال:

وارفع بضمّ وانصبن ....

ورفعه على الأصل اه. وأمّا ذكر الجرّ فلكونه محمولاً عليه للنصب. **أبوطالب.**

٦. لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة. **حكيم.**

كذا أولاتٍ والّذي اسماً قد جُعِل كأذْرَعاتٍ فيه ذا أيضاً قُبِل[(١)]

(كذا) أي: كجمع المؤنّث السالم في نصبه بالكسرة[(٢)] **(أولاتٍ)** بمعنى صاحبات، نحو ﴿وإن كنّ أولاتِ حملٍ﴾[(٣)] **(والّذي اسماً)** من هذا الجمع[(٤)] **(قد جُعِل كأذرِعاتٍ)** لموضع بالشام أصله: أذرِعَةٌ جمع ذراع **(فيه ذا)** الإعراب[(٥)] **(أيضاً قُبِل)** وبعضُهم ينصبه بالكسرة ويحذف منه التنوينَ، وبعضُهم يُعرِبُهُ إعرابَ ما لا يَنصَرِف، ويُروى

---

١. **(كذا)** خبر مقدّم، و**(أولات)** مبتدأ مؤخّر **(والّذي)** مبتدأ أوّل، و**(اسماً)** مفعول ثانٍ بجعل، و**(قد)** للتحقيق هنا، و**(جعل)** فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول ونائب الفاعل مفعول جعل الأوّل مستتر فيه، وتقدّم مفعوله الثاني عليه، وجملة قد جعل صلة الّذي، و**(كأذرعات)** خبر مبتدأ محذوف. تقديره: وذلك كأذرعات، و**(فيه)** متعلّق بقُبل، و**(ذا)** اسم إشارة مبتدأ ثانٍ، ونعته محذوف، و**(أيضاً)** مفعول مطلق، وهو مصدر آض بمعنى عاد، و**(قبل)** ـ بالبا الموحّدة ـ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ذا، وهو ومرفوعه خبر ذا، وذا وخبره خبر الّذي، وجملة كأذرعات مع مبتدئه معترضة بين المبتدأ الأوّل وخبره. **خالد**.

٢. **(قوله: في نصبه بالكسرة)** خصّصه به؛ لأنّه هو المحتاج إلى البيان لا مطلق الإعراب. **أبوطالب**.

٣. سورة الطلاق الآية: ٦. فأمّا «أولات» فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

٤. **(قوله: اسماً من هذا الجمع)** أي: اسماً منقولاً من هذا الجمع، وهذا الاسم مقابل للكُنية واللقب وأمّا لفظ الموصول فقد حمله الشارح على الاسم المقابل للفعل والحرف لا على الجمع المذكّر بقرينة تقدير قوله: «من هذا الجمع» مفصولاً عن الموصول ليصير الكلام صريحاً في أنّ المراد إثبات هذا الحكم لمصداق الموصول حال الاسمية لا حال الجمعية.

وإن خفي عليك هذا فانظر إلى قولنا: الجمع المنقول إلى الاسم حكمه كذا، وقولنا: الاسم المنقول من الجمع حكمه كذا حتّى يظهر لك ما ذكرنا. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: ذا الإعراب)** لم يخصّص المشار إليه بالنصب بالكسرة نظير ما فعله في أولات؛ لأنّ جرّ هذا أيضاً مختلف فيه كنصبه كما ذكره الشارح. **أبوطالب**.

بالأوجه الثلاثة[١] قولُه:

١٣. تَنَوّرتُها من أذرِعاتٍ وأهلُها ....[٢]

١. (قوله: ويروي بالأوجه الثلاثة) ليس المراد بالأوجه الثلاثة ما هو المتبادر منها أعني النصب بالكسرة مع التنوين وبدونه، والجرّ بالفتحة بلا تنوين حتّى يرد عليه أنّه لا يمكن رواية أذرعات هذه إلّا بوجه واحد من تلك الأوجه وهو الجرّ بالفتحة فلا تنوين؛ وذلك لعدم احتماله للنصب، بل المراد بها أوجه تكون تلك الأوجه أفراداً وأجزاءاً منها، وهي الرفع بالضمّة والنصب والجرّ بالكسرة مع التنوين، وتلك الثلاثة بدون التنوين والرفع بالضمّة والنصب والجرّ بالفتحة بدون التنوين.

والمراد بالأوجه بعض أفراد أو أجزاء منها لعدم إمكان الرواية إلّا بواحد من كلّ منها **أبوطالب**.

٢. (قوله: تَنَوّرتُها من أذرِعاتٍ اه) ما قبله:

ألا عِم صَبَاحاً أيّها الطَّلَلُ البالي وَهَل يَعِمَن مَن كان في العُصَرِ الخالي

ويارُبّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنّها خطُّ تمثالِ

تضئى فراشاً وجهُها لضجيعها كمِصباح زَيتٍ في قناديل وبالٍ

نظرتُ إليها والنجومُ كأنّها مصابيح رُهبانٍ تُشيب لِقُفّالِ

وما بعده

بيَثرِبَ أدنَى دَارِها نَظَرٌ عالي

قاله امرؤ القيس.

اللغة والإعراب: و«ألا» للتحضيض أي: ألا تنعم، و«عم» كبع أوخَف مخفّف أنعم بالاحتمالين، ومعناه تنعم، وقيل: «مخفّف تعم كتعِد بمعنى تنعم» وكان من تحيّات الجاهلية أن قالوا لصاحبهم في الصباح: عم صباحاً وفي المساء عم مساء. فقوله: «صباحاً» ظرف أو تمييز، و«طلل» ما شخص وانبسط من آثار الدار، و«البالي» من البلى بالقصر بمعنى الخلوقة والفناء، ←

وجُــرَّ بــالفَتحَةِ مــا لا يَــنصَرِف ما لم يُضَف أو يَكُ بَعدَ أل رَدِف[١]

→ و«هل» استفهام إنكاري و«يعمن» بسكون النون الخفيفة المؤكّدة كـيعِدن أو يـضعَن، و«العُصَر» الزمان فتح صاده للضرورة، و«الخالي» أي: الماضي وما خلا من المعاشيق والأحبّاء، و«يا رُبّ» أي: يا قوم ربّ وهو للتكثير، والمراد «بآنسة» محبوبته، و«الخطّ» بمعنى المخطوط أي: المنقوش كأنّها تمثال وتصوير منقوش في الحسن واللطافة، و«الضجيع» بالفارسية: همخوابه، و«الزيت» ثمر معروف أي: مصابيح مشتعلة من دُهْن الزيت، ولعلّ وِبالاً كجبال جمع وابل بمعنى وبيل بمعنى الشديد، والمراد بها الزجاجات لشدّتها وصلابتها، و«الرهبان» كجُهّال جمع راهب أي: الخائف عن اللّه تعالى، و«تشيب» من أشاب أي: أضاء، وأصله بمعنى بيض، و«القفال» بتقديم القاف المضمومة على الفاء جمع قافلة، وهي معروفة، و«تنوّرتُها» أي: رأيت نارها بالقلب لا بالعين، ولا يبعد أن يريد بها نار العشق، و«من أذرعات» متعلّق بتنوّرت من جهة تعلّقه بالمفعول أو من جهة صدوره عن الفاعل؛ لأنّ المرئية بالأذرعات أو الرائي. وقوله: «وأهلها بيثرب» جملة حالية، ويثرب مدينة الرسول ﷺ وقوله: «أدنى دارها اه» كيف أراها والحال أنّ الأقرب من دارها نظر أي: مبصر عالي أي: بعيدة فالنظر بمعنى المنظور إليه.

ولمعنى البيت احتمالات أُخر تركناها مخافة الإطناب. **أبوطالب.**

١. **(وجُرّ)** ـ بضمّ الجيم ـ فعل أمرٍ، ويحتمل أن يكون ماضياً مبنيّاً للمجهول، والأوّل أنسب بما بعده **(بالفتحة)** متعلّق بجرّ على الاحتمالين، و**(ما)** موصول اسميّ في موضع نصب على المفعولية بجرّ على الاحتمال الأوّل، وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الاحتمال الثاني، والمنعوت بها محذوف، و**(لا)** نافية، و**(ينصرف)** فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، وجملة لا ينصرف صلة، والعائد إليها الضمير المستتر في ينصرف، و**(ما)** مصدرية ظرفية، و**(لم)** حرف نفي وجزم، و**(يضف)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما المصدرية، و**(أويك)** عاطف ومعطوف على يضف، وأصل يك يكون حذفت الضمّة للجازم، والواو للالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف **(بعد)** متعلّق خبر يك، واسمها مستتر فيها جوازاً، و**(أل)** مضاف إليه، و**(ردف)** فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه، وهو وضمير يضف ويك راجعة إلى ما لا ينصرف. **خالد.**

(وجرّ بالفتحة[١] **ما لا ينصرف)** وسيأتي في بابه[٢] **(ما)** دام[٣] **(لم يضف أو يك بعد أل)** المعرفةِ أو الموصولة أو الزائدة أو بعد «أم»[٤] **(ردف)** فإن كان[٥] جُرَّ بالكسرة[٦] نحو: «مررت بأحمَدِكم»[٧] **﴿وأنتم عاكِفُون في**

---

١. **(قوله: وجُرّ بالفتحة)** هذا إمّا فعل أمرٍ أو ماضٍ مجهول، وهذا البيت في قوّة قضيّة شرطيّة متّصلة مقدّمها سالبة منفصلة اتفاقيّة مانعة الخلوّ، وأصلها هكذا: كلّما كان ليس غير المنصرف مضافاً أو معرّفاً باللّام، فهو مجرور بالفتحة، فلا حاجة إلى جعل «أو» بمعنى الواو كما زعمه الشارح **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وسيأتي في بابه)** لمّا بيّن المصنّف هذا الإعراب من غير توضيح لمحلّه على خلاف باقي الأعاريب اعتذر عنه الشارح بهذا الكلام: أنّ له باباً على حدةٍ، وأحكاماً كثيرة، فينبغي أن يوضح في بابه بخلاف محال سائر الأعاريب. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ما دام)** تقدير دام للإشارة إلى أنّ «ما» ظرفية. **أبوطالب.**

٤. ومثل «أل» «أم» في لغة طيء.

٥. أي: فإن كان غير المنصرف مضافاً أو بعد أل، جُرَّ بالكسرة.

٦. **(قوله: فإن كان جرّ بالكسرة)** أي: فإن كان يضاف أو يكون بعد «أل» على سبيل منع الخلوّ جرّ بالكسرة وجوباً، كما أنّه جُرّ بالفتحة عند نفي ذلك وجوباً، وفيه إشارة إلى أنّ قوله: «ما لم يضف» بتقدير ما لم يكن يضاف أو يكون بعد «أل» على طريقة مجاز الحذف في الأسماء، وقد توهّم من عبارات بعضهم أنّ جرّه بالكسرة حينئذٍ على سبيل الجواز، ولم أر قائلاً به. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: نحو مررت بأحمدكم)** إلى آخر الأمثلة نوقش في المثال الأوّل والأخير باحتمال قصد التنكير قبل الإضافة ودخول «أل» وكونهما في باب ما لا ينصرف، وفي الأخير خاصّة باحتمال كون «أل» غير زائدة مع أنّه مثال لأل الزائدة.

والجواب عن المناقشتَين أنّ المراد من العَلَمَين ما هو بلا قصد التنكير، وعن المناقشة المشتركة أيضاً بأنّ المثالَينِ على المذهب الظاهر من كلام المصنّف وهو الإبقاء على منع ←

المساجِدِ﴾[١] **﴿كالأعمى والأصمّ﴾**[٢] **ونحوُ:**

١٤. رأيتُ الوليدَ بْنَ اليزيدِ مــباركاً ....[٣]

← الصرف مطلقاً بعد اللّام والإضافة، ونوقش في المثال الثالث؛ بأنّ الوصف صفة مُشبِهَة واللّام الداخلة فيها لام التعريف بالاتفاق مع أنّ المراد التمثيل به لأل الموصولة.

أقول: فيه نظر إمّا أوّلاً: فلأنّه ليس متّفقاً عليه لوجود المخالف بل هو المشهور.

الثاني: أنّه من مشهور لا أصل له؛ إذ ما تمسّكوا به على ذلك هو أنّ «أل» في اسم الفاعل والمفعول الدالّينِ على التجدّد إنّما يكون موصولاً لأجل شبههما بالفعل في إفادة التجدّد، والصفة المُشبِهَة غير مفيدة للتجدّد، فلم تصلح لكونها صلة لأل.

وأقول: هذا مردود؛ لأنّه لو سُلّم أنّ صلاحية الوصف لذلك إنّما هي لأجل تلك المشابهة، فلا شكّ أنّ التجدّد الّذي هو من لوازم الفعل هو الحدوث بالنسبة إلى الموصوف به والصفة المُشبِهَة، كسائر الأوصاف مشاركة معه في ذلك، لا لكونه غير قارّ الذات حتّى يختصّ المشابهة بالوصفَينِ المذكورَينِ، ألا ترى أنّ حسن وكرم وأمثالهما أفعال تقع صلة للموصول مع عدم إفادتهما للتجدّد بهذا المعنى، ولهذا قال قليل من النحاة: إنّ اللّام في الصفة المُشبِهَة موصولة أيضاً فاحفظ هذا. **أبوطالب.**

١. سورة البقرة: الآية ١٨٧.

٢. سورة هود: الآية ٢٤.

٣. **(قوله: رأيت وليد بن اليزيد اه)** آخره:

شديداً بأحناء الخلافة كـاهِلُهُ

المناسبة: قاله ابن ميادة يمدح بها وليد بن يزيد بن عبد الملك.

اللغة والإعراب: و«رأيت» بمعنى أبصرتُ أو وجدتُ، والمنصوبان المنكران على الأوّل حالان، والمبارك الميمون، و«الأحناء» جمع حِنْو ـبكسر الحاء المهملة وسكون النون ـ وهي قبّة السرج و«الكاهل» الكتف أو ما بين الكتفَين وهو فاعل لقوله: «شديداً».

المعنى: يعني كما أنّ ظهر الفرس يشدّ ويصلّب بقبّة السرج كذلك ظهر الممدوح شُدّ وصلب بقوّة ←

وظاهر عبارة المصنّف[١] أنّه حينئذٍ[٢] باقٍ على منع صرفه مطلقاً وبه صرّح[٣] في شرح التسهيل[٤] وذهب السيرافيّ والمبرّد وجماعة إلى أنّه منصرف مطلقاً[٥] واختار الناظم في نُكَتِهِ على مقدّمة ابن الحاجب أنّه إن زالت منه عِلّةٌ فمنصرفٌ[٦] وإن بقيت العلّتان فلا[٧] ومشى عليه ابن الخبّاز والسيّد ركن الدّين.

← الخلافة، وروي بدل الأحناء الأعياء من العيّ أي: المشقّة. **أبو طالب.**

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ٩١، وشرح التصريح: ج ١ ص ٨٥.

١. **(قوله: وظاهر عبارة المصنّف)** وجه الظهور أنّ المتبادر من الحكم على ما دلّ على صفة غير لازمة له أن يكون الحكم عليه وقت اتصافه بهذه الصفة. **أبو طالب.**

٢. كلمة «حينئذٍ» ليس في بعض النسخ: أي: أنّ ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أن يكون باقياً على منعه من الصرف.

٣. **(قوله: وبه صرّح اه)** مبنيّ مذهب الأوّل من المذاهب الثلاثة على اعتبار الأصل دون العارض، سواء كان هو المرجح لجانب الاسمية الموجود في الكلّ أي: الإضافة واللّام، أو ارتفاع اجتماع السببَين الموجود في البعض، ومبنيّ المذهب الثاني: اعتبار كِلا المعارضَين، ومبنيّ المذهب الثالث: على اعتبار العارض الثاني دون الأوّل، والمانع من دخول التنوين فيه على المذهب الأوّل، وكذا على المذهب الأخير في أحد شقّيه هو منع الصرف، على المذهب الثاني والشقّ الآخر من المذهب الأخير هو دخول اللّام والإضافة، والأقرب هو المذهب الأخير. **أبو طالب.**

٤. شرح التسهيل: ج ١ ص ٤٥.

٥. يعني أنّ غير المنصرف بعد الإضافة أو دخول أل يزول عنه منع الصرف، سواء زالت منه علّة أو لا.

٦. نحو: مررتُ بأحمدكم فإنّ العمليته تزول بالإضافة لأنّ العَلَم لا يضاف حتّى يقصد تنكيره إذ لو أضيف المعرفة مع بقاء تعريفه ليجتمع تعريفان، فلم يبق إلّا علّة واحدة وهي وزن الوزن [فقط] فانصرف. **حكيم.**

٧. أي: فلا يكون منصرفاً نحو: مررتُ بأحسنكم؛ فإنّ الصفة ووزن الفعل فلا يزولان بالإضافة فعلّتان باقيتان. **حكيم.**

واجعَل لِنَحوِ يَفعَلانِ النّـونا رَفعاً وتَدعِينَ وتَسألونـا[١]

(واجعَل لِنَحوِ يفعلانِ)[٢] وتفعلانِ **(النونا رفـعاً و)**[٣] لِـتَفعَلِينَ نـحو: **(تَـدعِينَ و)** لِيَفعَلُونَ وتَفعَلُونَ نحو **(تسألونا)**.

١. **(واجعل)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر، و**(لنحو)** متعلّق باجعل، و**(يفعلان)** مضاف إليه، و**(النونا)** مفعول أوّل باجعل، والألف للإطلاق.

و**(رفعاً)** مفعول ثانٍ باجعل على تقدير مضاف **(وتـدعين وتسألونـا)** ـ بالتاء الفوقانية فيهما ـ معطوفان على يفعلان.

وتقدير البيت: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألونا، والألف للإطلاق. **خالد**.

٢. المراد بنحو: «يفعلان وتدعين وتسألون» كلّ فعل مضارع اتصلّ به ألف الاثنين، أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، فإنّ المضارع إذا اتصلّ به أحد هذه الثلاثة كانت علامة رفعه نوناً، مسكورة بعد الألف، مفتوحةً بعد الواو والياء، وعلامةُ جزمه ونصبه حذف تلك النون، تقول في الرفع: «يفعلان ويفعلون ويفعلين» فإذا دخل الجازم قلت: «لم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي» بحذف النون للجزم كما ثبتت للرفع. شرح ألفية لابن الناظم: ص ٢٧.

٣. **(قوله: والنونا رفعاً)** أي: علامة رفع أو وقت رفع أي: رفعه أو رفعاً أو مرفوعاً أو للرفع، فعلى الأوّل يكون مفعولاً ثانياً، وعلى البواقي يكون قوله: في موقع المفعول الثاني. **أبوطالب**.

وحَذفُها لِلجَزمِ والنّصبِ سِمَه كَلَم تَكُونِي لِتَرُومي مَظلَمَه[١]

(و) اجعل (**حَذفُها**)[٢] أي: حذف النون[٣] (**للجزم والنصب**)؛ حملاً له على الجزم، كما حُمل على الجرّ في المثنّى والجمع (**سمة**) أي: علامة، فالجزم (**كلم تكـوني**) والنصب[٤] نحو: (**لترومي مظلمة**) وأمّا قوله تعالى: ﴿**إلّا أن يَعفُونَ**﴾[٥] فالواو لام

---

١. (**وحذفها**) مبتدأ، و(**للجزم**) متعلّق بسمة (**والنصب**) معطوف على الجزم، و(**سمة**) ـ بكسر السـين ـ بمعنى علامة خبر حذفها. والتقدير: وحذفها أي: النون علامة للجزم والنصب، و(**كلم**) الكاف جارّة لقول محذوف، ولم حرف جزم و(**تكوني**) مضارع كان الناقصة، وياء المخاطبة اسـمها، وهو مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون و(**لترومي**) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، و(**مظلمة**) ـ بـفتح اللّام ـ مـفعول تـرومي، وتـرومي ومفعوله في موضع نصب خبر تكوني. **خالد.**

٢. (**قوله: واجعل حذفها**) تقدير الفعل للإشارة إلى أنّ ما بعده جملة فعليّة إنشائية لا اسمية خبريّة لوجهين:

الأوّل: لزوم عطف الإخبار على الإنشاء وهو غير مرضيّ على مذهب الجمهور وهو الحقّ.

الثاني: احتمالها لصيرورة الحذف علامة للجزم والنصب بـنفسه مـع أنّـها بـجعل الجـاعل. **أبو طالب.**

٣. (**قوله: أي: حذف النون**) دفع لما قد يتوهّم من أنّ الضمير للنونات المذكور فرد مـنها صـريحاً وبواقيها ضمناً لتأنيث الضمير، واختصاص المذكور بقوله: «يفعلان» وذلك لأنّ المراد بالنون المذكور جنس النون، وأسماء الحروف يذكّر ويؤنّث. **أبو طالب.**

٤. (**قوله: للجزم وقوله: والنصب**) إشارة إلى أنّ المصرع مشتمل على مثال كِلا النوعَينِ ودفع لما قد يتوهّم من كون اللّام في قوله: «لترومي» لام الأمر كقوله تعالى: ﴿**فليفرحوا**﴾ وليس كذلك، بل هو لام الجرّ وما بعده مـنصوب بأن المـقدّرة، وتـرومي مـن رام بـمعنى قـصد، والمـظلمة الظلم. **أبو طالب.**

٥. سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

الفعل والنونُ ضمير النسوة، والفعلُ مبنيّ، كما في «يَخرُجنَ».

تتمّة

إذا اتّصل بهذه النون[١] نون الوقاية، جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية والفَكّ، وقُرِىءَ بالثلاثة[٢] ﴿تأمُرُونّي﴾[٣] وقد بحذف النون مع عدم الناصب والجازم، كقوله:

١٥. أبِيتُ أسري وتَبيتي تَـدُلِكي وَجهَكِ بِالعَنبَرِ والمِسكِ الزّكِي[٤]

---

١. أي: نون التثنية وجمع المذكّر والمفردة المؤنّثة.

٢. أي: تأمروني بالتخفيف، وتأمرونّي بالتشديد، وتأمرونني بالفكّ.

٣. سورة الزمر: الآية ٦٤.

٤. **(قوله: أبيت أسرى اه).**

اللغة والإعراب: البيتوتة بالفارسية: شب بروز آوردن.

وأسري أي: أسير باللّيل، والجملة حال من فاعل أبيتُ، ومثل ذلك تبيتي مع تدلكي في الحالية، والدلك بالفارسية: ماليدن، والزكي الطيب.

والشاهد: واضح. **أبو طالب.**

الشاهد في قوله: «تبيتي» حيث حذف منه نون الرفع مع عدم دخول الناصب والجازم عليه، وأصله تبيتين، وذلك شاذٌ لا يقاس عليه. **حكيم.**

وسَـمِّ مُـعتَلّاً مِـن الأسـماء مـا كالمصطفى والمُرتَقي مَكـارما[١]
فَـالأوّلُ الإعـرابُ فـيه قُـدِّرا جميعه وهـو الّـذي قد قُـصِرا[٢]

(وسمّ معتلّاً من الأسماء)[٣].

---

١. **(وسمّ)** فعل أمرٍ من سمّى المتعدّي إلى اثنين، و**(معتلاً)** مفعول سمّ و**(من الأسماء)** متعلّق بحال محذوفة من «ما»، و**(ما)** موصول اسميّ في موضع نصب على أنّه المفعول الأوّل لسمّ، و**(كالمصطفى)** صلة «ما» **(والمرتقي)** ـ بكسر القاف ـ معطوف على المصطفى، و**(مكارما)** جمع مكرمة مفعول المرتقي أو حال منه على تقدير مضاف فيهما. **خالد**.
والتقدير: على الأوّل: درج مكارم وعلى الثاني: ذا مكارم.

٢. **(فالأوّل)** مبتدأ أوّل، و**(الإعراب)** مبتدأ ثانٍ، و**(فيه)** متعلّق بقدّرا، وجملة **(قُدّرا)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ الثاني، والعائد إليه الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل بقدّر، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأوّل، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي، و**(جميعه)** توكيد للإعراب، والأصل: فالأوّل الإعراب جميعه قدّر فيه **(وهو الّذي)** مبتدأ وخبر، وجملة **(قد قصّرا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة الّذي والألف للإطلاق. **خالد**.

٣. **(قوله: وسمّ معتلّاً)** لمّا فرغ من بيان الإعراب المخالف للأصل من جهة كونه بالحروف مطلقاً أو ببعض الحركات، شرع في بيان ما يخالف الأصل من جهة كونه مقدّراً كلّاً أو بعضاً، ولمّا كان من مواضعه الأسماء والأفعال المعتلّة، والمعتلّ في اصطلاحهم غير ما هو مصطلح الصرفيّين عرّف المعتلّ أوّلاً، ثمّ بيّن أنّ إعرابه في بعض أنواعه تقديري.
وتحقيق هذا المقام هو أنّ المعتلّ عند النحاة لفظ متمكّن آخره الوضعي أحد حروف العلّة بلا تشديد مطلقاً أي: سواء كان الاسم منصرفاً أم لا، وسواء كان حرف العلّة فيه لازماً أم لا، وسواء كان اللازم ثابتاً لفظاً أو تقديراً، وذلك كالقاضي وأعلى وأبوه وقاضٍ، فخرج عنه نحو: متى وزيد وغلامي ومرضيّ، وإنّما اعتبر فيه التمكّن وعدم التشديد؛ لأنّ الغرض من هذا الاصطلاح أنّهم لمّا رأوا أنّ للمواضع الّتي إعرابها على خلاف الأصل اسم بخصوصه سوى الأسماء الستّة، وبعض ما يقدّر فيه الإعراب، فوضعوا لهما لفظ المعتلّ فلا دخل لغير المتمكّن

←

المتمكّنة[١] **(ما)** آخره ألف[٢] **(كالمصطفى و) ما آخره ياء،** نحو: **(المرتقي مَكارِما).**

(فالأوّل) وهو الّذي كالمصطفى[٣] في كون آخِره ألفاً لازمةً[٤] **(الإعراب فيه قُدِّرا**

← مطلقاً في هذا، ولمّا رأوا استغناء الأسماء الستّة عن هذا الاسم بسبب اشتهارها بالأسماء الستّة خصّوا المعتلّ باستعماله في بعض ما يقدّر إعرابه. وأمّا المعتلّ في اصطلاح الصرفيّين فهو ما أحد أصوله واو أو ياء أو ألف منقلبة عنهما فهو بهذا المعنى أعمّ منه بالمعنى الأوّل باعتبار عدم اشتراط كون الحرف في الآخر، وأخصّ منه باعتبار اشتراط كون الحرف أصليّاً وكون الألف منقلباً فيشمل هذا على نحو: مسلنقى وسعدى دون ذاك، ويشمل ذاك على نحو: وعد وزيد دون هذا، ويشتملان على نحو: عصى فبينهما عموم من وجه. **أبوطالب.**

١. خرج به المبنيّة نحو: هذا وذي وتي. **حكيم.**

٢. **(قوله: ما آخره الف)** وقوله: «ما آخره ياء» أطلقهما ههنا وقيّدهما فيما سيأتي باللزوم دون أن يقيّدها أولا به مع كونه أخصّ لئلّا يتوهّم أنّ وضع المعتلّ على خصوص اللازم، فإنّ اللزوم غير معتبر في وضعه بل في كونه موضوعاً للحكم كما ذكرنا.

فإن قلت: المعتلّ إمّا موضوع للمختوم بحرف العلّة مطلقاً أو للمختوم به بشرط كون إعرابه على خلاف الأصل، وعلى الأوّل فات الغرض الباعث على وضعه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون نحو: ظبي ومرضى ممّا أُعرب بالحركات اللفظية معتلّاً مع أنّهم يسمّونه بذلك، ولو سُلّم فيجب على الشارح أن يقيّد التعريف بما يخرج أمثال ذلك.

قلت: هو موضوع للأوّل لكن باعتبار كونه حقيقيّاً بالإعراب على خلاف الأصل، ولا شكّ أنّ نحو: ظبي ومرضى باعتبار اختتامه بحرف العلّة حقيق بذلك إلّا أنّ المانع ألحق بالأصل.

ثمّ اعلم أنّ غرض المصنّف ههنا تعريف نوعي المعتلّ من الأسماء لا جنس المعتلّ منه، فلا يرد عليه أنّ نحو: أبوه خارج عن تعريف. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وهو الّذي كالمصطفى)** إلى آخرهما، قد بيّن وجه ذكرهما ممّا سبق. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: ألفاً لازمة)** وقوله: لازمة فيما بعد لإخراج الأسماء الستّة المعربة بتمام الحروف في حال النصب والجرّ. **أبوطالب.**

جَميعُهُ)[١] على الألف[٢] لِتَعَذُّرِ تحريكها[٣] **(وهو الّذي قد قُصِرا)** أي: سُمّي مقصوراً[٤] لأنّه حُبس عن الحركات والقصر الحبس، أو لأنّه غير ممدودٍ.[٥] قال الرضيّ: وهو أولى[٦] لِما يلزم على الأوّل من إطلاقه على المضاف إلى الياء.

---

١. **(قوله: جميعه)** أي: جميع ما يمكن أن يدخل عليه لولاكونه معتلّاً لا مطلقاً، فلا يرد أنّ جميع الأعاريب الثلاثة لا يقدر في نحو: سعدى. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: على الألف)** إذا نسب الحركة إلى الحرف المتحرّك بها عدّى بعلى، وإذا نسبت إلى الكلمة الّتي هو جزء منها عدّى بفي، فاحفظ ذلك. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لتعذّر تحريكها)** أي: تحريك الألف مادام ألفاً. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: سمّي مقصوراً)** حمله على تضمينه معنى التسمية لا على معناه الأصلي؛ لأنّ المعنى الأوّل ههنا أهمّ، بل لا فائدة في إفادة المعنى الثاني معتدّاً بها. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: أو لأنّه غير ممدود)** تفصيل هذا الكلام: أنّ المقصور بمعنى المحبوس، والممدود بمعنى المطول لغة. أمّا اصطلاحاً: فالمقصور ألف لا همزة بعدها سمّيت بذلك لحبس القرّاء إيّاها عن المدّ المُصطلح بينهم غالباً، والممدود. ألف بعدها همزة سمّيت بذلك لتطويل القرّاء إيّاها بالمدّ، ثمّ اصطلحا للمختوم بالألفَين، فإمّا أن يكونا منقولَينِ عن المعنى اللغوي أو الاصطلاحي، وعلى الأوّل فالمناسبة في المقصور كون هذا الاسم محبوساً عن الحركات أو عن المدّ المصطلح، وفي الممدود كون هذا مطوّلاً بالمدّ أو مجلوباً إلى جوانب الحركات، وعلى الثاني فالمناسبة كون هذا ذا ألف مقصورة وكون ذاك ذا ألف ممدودة. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: قال الرضيﷺ وهو أولى)** مقول القول قوله: «وهو أولى» الخ، وما ذكره الشارح ههنا حاصل كلام الرضي لا عين عبارته؛ فإنّه قال: لأنّه لا يسمّى نحو: غلامي مقصوراً وإن كان ممنوعاً عن الحركات الإعرابية، وفي بعض النسخ قاله: بالضمير المنصوب، فيكون مقول القول ما قبل ذلك، وإنّما لم يقل: والصواب؛ لعدم وجوب كون وجه التسمية ملزوماً للمسمّى. هذا، ولك أن تقول: إنّ الأوّل لا يطلق على المضاف إلى الياء بناءً على أن يرد بالحركات أعمّ من الإعرابية والبنائية، فيرد على الرضي أنّه لِمَ خصّص الحركات بالحركات الإعرابية حتّى ←

والثّانِ مـنقوصٌ ونَـصبُهُ ظَـهَر وَرفعُهُ يُنوَى كذا أيضاً يُجَرّ[١]

(والثّان)[٢] وهو الّذي كالمرتقي في كون آخره ياءً خفيفةً[٣] لازمةً تِـلوَ كسـرةٍ **(منقوصٌ**[٤] **ونَصُبُه ظَهَر)** على الياء لخفّته **(ورَفْعُه يُنوى)** أي: يُقدّر فيها[٥] لثـقل

يرد عليه ذلك، والشارح أطلق الحركات إشارة إلى ما ذكرنا. فظهر أنّ النسخة الصحيحة هي قال: بدون ضمير النصب حتّى يكون التعليل من كلام الرضي، وإطلاق الحركات إشارة إلى ضعفه. **أبو طالب.**

١. **(والثان منقوص)** مبتدأ وخبر **(ونصبه ظهر)** مبتدأ وخبر **(ورفعه ينوى)** مبتدأ وخبر، و**(كذا)** متعلّق بيجرّ، و**(أيضاً)** مفعول مطلق، و**(يجرّ)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول. **خالد.**

٢. في بعض النسخ «والثاني» بدل «والثان».

٣. **(قوله: ياء خفيفة اه)** احترز بالخفيفة عن نحو: مرضي، وباللازمة عمّا مرّ، وبقوله: «تلو كسرة» عن نحو: ظبي ممّا هو تِلوُ السكون، وأمّا كونها تِلو الضمّة والفتحة فلا يتحقّق إلّا بقلبها واواً أو ألفاً أو تبديل الحركة بالكسرة. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: منقوص)** سمّي بذلك إمّا لنقصان آخره بالحذف أو بسبب حبط درجته عن درجة حرف الصحيح والصرفيّون قد يعبّرون عمّا لامه حرف علّة بالناقص، وقد يعبّرون بالمنقوص، فالأوّل من نقص اللازم، والثاني من نقص المتعدّي، فإن نقص وزاد يستعملان متعدّيين ولازِمَين، وقد عرفت أنّ اسم الفاعل اللازم مع اسم المفعول المتعدّي متّحد في المثال، إذا كان من جوهر واحد. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: أي: يقدّر فيها)** أشار بهذا التفسير إلى أنّ التقدير جعل اللفظ محذوفاً، والنيّة كون المعنى بلا لفظ لا تحقيقاً ولا تقديراً، ولمّا كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي أن يعبّر عن حذفها بالتقدير لا بالنيّة، فالنيّة ههنا بمعنى التقدير، وإنّما لم يقل: يقدّر عليها كما تقدّم الإشارة إلى أنّ الرفع المقدّر على الياء في مقابل استعلاء النصب الظاهر عليها استعلاء خفيّ يشبه المظروفية في الخفاء. **أبو طالب.**

الضمّة على الياء[١] **(كذا أيضاً يُجَرّ)** بكسرة منويّة؛ لثقل الكسرة على الياء ولو قدّمه[٢] على المقصور كان أولى.[٣] قال في شرح الهادي؛ لأنّه أقرب إلى المعرب[٤] لدُخُول بعض الحركات عليه.

فرع

ليس[٥] في الأسماء المعربة اسمٌ آخِرُهُ واو قبلَها ضمّ[٦] إلّا الأسماء الستّة حالة الرفع.

---

١. أي: لا لتعذّرها لإمكان النطق بها. **حكيم.**

٢. أي: لو قدّم المنقوص على المقصور كان أولى؛ لشرف المنقوص بقربه إلى المعرب لدخول بعض الحركات عليه وهو النصب.

٣. **(قوله: كان أولى)** لك أن تقول: إنّ الأولى ما فعله المصنّف؛ لأنّ الأصل في كلّ باب أن يقدّم ما كان أقوى في هذا الباب على غيره، ولا شكّ أنّ المقصور في باب التقدير أقوى من المنقوص ويؤيّده ما قاله الشارح سابقاً بعد قول المصنّف: «من ذاك ذو» قدّمه للزومه هذا الإعراب **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لأنّه أقرب إلى المعرب)** في هذه العبارة حزازة لإيهامها خروج كلّ من المنقوص والمقصور من المعرب، ويمكن دفعها بأنّ المراد بالمعرب ما يعرب بتمام الحركات اللفظية، فالأولى أن يقول: لأنّ كونه معرب أظهر، كأنّه لهذه الحزازة نسبه إلى الغير **أبو طالب.**

٥. **(قوله: ليس)** جواب عن سؤال مقدّر وهما كِلاهما واضحان ممّا ذكرنا سابقاً، ونوقض هذه الضابطة بوجود نحو: «الواو» مسلمون زيد.
وأجيب بأنّ الكلام في الأسماء المفردة، والحقّ في الجواب أنّ أواخره نون محذوف بالإضافة.
قال الكوفيون: ويوجد ذلك في موضعَين آخرين: أحدهما: المنقول عن مثل يدعو، والآخر: ما كان أعجميّاً كهندوا. **أبو طالب.**

٦. في بعض النسخ: «ضمّة».

وأيُّ فــــعلٍ آخِـــرٌ مِـنه ألف أو واوٌ أو ياءٌ فـمعتلاً عُـرِف[١]

فــالألف انـو فـيه غـير الجـزم وأبد نصب ما كيدعو يـرمي[٢]

(**وأيُّ فعلٍ**)[٣] مضارع (**آخرٌ منه ألف**) نحو: «يرضى» (**أو**) آخرٌ مـنه (**واوٌ**) نـحو: «يَغزُو» (**أو**) آخِر منه (**ياءٌ**) نحو: «يرمي» (**فمعتلاً عُرِف**) عندَ النّحاة.

---

١. (**وأيّ**) اسم شرط مبتدأ، وأيّ مضاف و(**فعل**) مضاف إليه (**آخر**) مبتدأ (**منه**) جارّ و مجرور متعلّق بمحذوف صفة لآخر، وهو الّذي سوّغ الابتدا به (**ألف**) خبر المبتدأ الّذي هو آخر.

(**أو واو أو ياء**) معطوفان على ألف (**فمعتلا**) الفاء واقعة في جواب الشرط، ومعتلّا حال من الضمير المستتر في عُرِف مقدّم عليه و(**عرف**) فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً.

تقديره: هو يعود على فعل، وخبر «أيّ» هو مجموع جملة الشرط والجواب على الّذي نختاره في أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ. **شرح ابن عقيل**: ج ١ ص ٨٣.

٢. (**فالألف**) مفعول فيه بفعل مقدّر على معنى في، و(**انو**) ـ بكسر الواو ـ أمر من نوى بمعنى قصد، و(**فيه**) متعلّق بانو، و(**غير**) مفعول به لانو، و(**الجزم**) مضاف إليه.

(**وأبد**) ـ بكسر الدالّ ـ بمعنى أظهر فعل أمرٍ وفاعله معطوف على انو، و(**نصب**) مفعول أبد، و(**ما**) موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة نصب إليه جارية على موصوف محذوف، و(**كيدعو**) في موضع جرّ صلة «ما» فهو متعلّق بمحذوف، و (**يرمي**) معطوف على يدعو بإسقاط العاطف.

والتقدير: وبدأ نصب الفعل الّذي استقرّ كيدعو ويرمي. **خالد**.

٣. (**قوله: وأيّ فعلٍ اه**) هذا بيان للإعراب التقديري في الفعل، ولفظ «أيّ» شرطية، وهو مبتدأ أضيف إلى فعل، و«آخرُ» مبتدأ آخر وصف بقوله: «منه» بتقدير المتعلّق و«ألف» خبره أو بالعكس، وبالجملة وصف للمبتدأ الأوّل على أن يكون فعل الشرط كان التامّة المحذوفة، وإن كانت ناقصة فاسمها ضمير الشأن أو ضمير أيّ، والجملة خبرها، ويحتمل كون الجملة حالاً عن فاعل كان على تقدير كونها تامّة. **أبوطالب**.

(فالألِفَ انوِ فيه غَيرَ الجَزم)[١] هو الرفع والنصب[٢] لما تقدّم[٣] كـ«زيدٌ يخشى ولن يرضى» **(وأبدِ)** أي: أظهِر **(نَصَب ما)** آخره واوٌ **(كيدَعُو)** و ما آخـره يـاءٌ، نـحو: **(يَرمي)** لما تقدّم[٤] كـ«لن يَدعُو» و «لن يَرمي».

---

١. **(قوله: فالألِف انوِ اه)** مواضع الإعراب في المعتلّات الثلاثة تسعة حاصلة من ضرب الإعرابات الثلاثة في المعتلّات الثلاثة، وقد أشار إلى كيفيّة إعرابَينِ منها بهذا المصرع، وإلى إعـرابَـين آخَرَين منها بأخت هذا المصرع، وإلى إعرابين آخَرَين بقوله: «والرفع فيهما انو» وإلى الثلاثة الباقية بقوله: «واحذف جازماً ثلاثهنّ»، والتعدّد في الأوّلَين باعتبار تـعدّد الإعـراب، وفـي البواقي باعتبار تعدّد المحلّ. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وهو الرفع والنصب)** أي: المراد بالغير ما يغايره من أنواع الإعراب لا مطلقاً، أو المراد بـه كلّ ما يغايره من أنواع الإعراب لا بعضه. **أبوطالب.**

٣. أي: يتعذّر تحريكها (أي تحريك الألف). **حكيم.**

٤. أي: لخفته (أي الفتحة) على الياء والواو. **حكيم.**

والرفع فيهما انوِ واحذِفْ جازما ثـلاثهنّ تـقض حكـماً لازمـا[(١)]

(والرفع فيهما) أي: فيما كـ«يدعو» و «يرمي» **(انو)** لثقله عـليهما كـ«زيـدٌ يـدعو ويرمي» **(واحذف)** حالَ كونك **(جازماً)** للأفعال المعتلّة **(ثلاثَهُنّ)**[(٢)] كـ«لم يخشَ

---

١. **(والرفع)** مفعول مقدّم بانو، و**(فيهما)** متعلّق بانو، و**(انو)** فعل أمرٍ من نـوى **(واحـذف)** فـعل أمـرٍ وفاعل، و**(جازماً)** حال من فاعل احذف، و**(ثلاثهنّ)** يحتمل أن يكون منصوباً باحذف، والضمير المضاف إليه إمّا عائد على الأفعال الثلاثة على حذف مضاف أي: واحذف أواخر ثلاثهنّ أو إلى الأحرف الثلاثة الواو و الألف والياء و**(تقض)** فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر إمّـا بنفس الطلب أو على أنّه جواب شرط مقدّر، و**(حكماً)** يحتمل أن يكون مفعولاً به بناءً على أنّ تقض بمعنى تؤدّي، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقابناءً على أنّ تقض بمعنى تحكم على حدّ قعدت جلوساً **(لازماً)** نعت لحكماً. **خالد.**

٢. **(قوله: ثلاثهنّ)** هذا إن كان مفعولاً للفعل فالمراد به وبالضمير المضاف إليه الحروف الثـلاثة إن كانت الإضافة بيانية، وبالضمير الحروف الثلاثة بتقدير مضاف بينهما أي: ثلاثاً لمـثالهنّ إن كانت لامية، والظاهر من كلام الشارح أنّه جعل الثلاث تابعاً للأفعال، والأفعال مفعولاً للوصف والضمير للأفعال فمثاله إلى القسم الثالث ممّا ذكرنا.

واعلم: أنّ المصنّف ترك بعض أنواع الإعراب وذكر بعضها، ولكن بعضه في ضمن بعض ولم يتعرّض، والشارح لمّا تركه فلا بأس إن نتعرّض للجميع في ضمن الجميع.

فنقول: الإعراب الموجود في كلمات المعربة خمسة عشر نوعاً؛ لأنّه إمّا أن يكون غير مشتمل على الحذف أو مشتملاً عليه، والأوّل: إمّا كامل وإمّا ناقص، وكلّ منهما إمّا بالحركات وإمّـا بالحروف، وكلّ منها إمّا لفظي أو تقديري أو لفظي وتقديري، **فهذه** اثنى عشر نوعاً.

والثاني: إمّا تامّ أو ناقص، وبعبارة أُخرى إمّا أن يكون بالحذف والحركة أو بالحذف والحرف، وبعبارة أُخرى إمّا أن يكون الحذف أقلّ العلامات أو أكثرها، والثاني من القسمَين بأيّ عبارة كان إمّا لفظي أو تقديري، **فهذه** ثلاثة أنواع فكلّ الأنواع خمسة عشر.

الأوّل: الكامل بالحركات اللفظيّة، وهو في الاسم المفرد والجمع المكسّر اللّذَين سوى المذكور ←

ويرِم ويَغزُ» **(تقض)** أي: تَحكُم[1] **(حكماً لازِماً)** وقـد تُـحذَف فـي غـير الجـزم

→ لغير هذا الإعراب، وفي المضارع كذلك.

الثاني: الكامل بالحركات التقديرية، وهو في المقصور والمضاف إلى الياء كذلك وفي كِلا وكِلتا مضافَينِ إلى المظهر.

الثالث: الكامل بالحروف اللفظية، وهو في الأسماء الستّة المشروطة بالشروط السابقة.

الرابع: الكامل بالحروف التقديرية، وهو في تلك الأسماء الواجدة للشروط مضافة إلى المفتتح بالساكن.

الخامس: الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية، وهو في المنقوص المنصرف.

السادس: الكامل بالحروف اللفظية والتقديرية، وهو في الأسماء الستّة المضافة إلى الياء في بعض اللّغات.

السابع: الناقص بالحركات اللفظية، وهو في الجمع المؤنّث السالم وما يلحق به، وفي غير المنصرف العاري عن اللّام والإضافة.

الثامن: الناقص بالحركات التقديرية، وهو في المقصور الغير المنصرف العاري عمّا ذكر.

التاسع: الناقص بالحروف اللفظية، وهو في التثنية والجمع المذكّر المصحّح وما يلحق بهما.

العاشر: الناقص بالحروف التقديرية، وهو فيهما مضافَينِ إلى المفتتح بالساكن.

الحادي عشر: الناقص بالحركات اللفظية والتقديرية، وهو في المنقوص الغير المنصرف العاري عمّا ذكر.

الثاني عشر: الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الجمع المذكّر المصحّح المضاف إلى الياء.

الثالث عشر: الكامل المشتمل على الحذف، وهو في المضارع المفرد المعتلّ.

الرابع عشر: الناقص اللفظي المشتمل على الحذف، وهو في الأفعال الخمسة الغير المؤكّدة بالنون.

الخامس عشر: الناقص التقديري كذلك، وهو في تلك الأفعال مؤكّدة بالنون، ولتعتبر في الكلّ شروطه الّتي ذكرنا بعضها منها بالإشارة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أي: تحكم)** إشارة إلى أنّ قوله: «حكماً» مفعول مطلق لا مفعول به. **أبوطالب.**

حذفاً غيرَ لازمٍ نحو: ﴿سَنَدعُ الزّبانية﴾.[١]

---

١. سورة العلق: الآية ١٨.

(قوله: سندع الزبانية) نوقش فيه: بأنّه أيضاً حذف لازم لدفع التقاء الساكنين.

أقول: اللزوم لمّا كان منسوباً إلى نوع المجزوم في ضمن جميع أفراده، فعدم اللزوم المنسوب إلى غير المجزوم رفع للإيجاب الكلّي، فلا ينافيه الإيجاب الجزئي. وأيضاً المراد باللزوم ما كان بسبب العامل الّذي كان المعمول كجزء منه، واللزوم بسبب دفع التقاء الساكنين لزوم نشأ من أمر خارج، فهو بمنزلة عدم اللزوم.

والمراد بقوله: نحو: «سندع الزبانية» كلّ مضارع مفرد مرفوع معتلّ في الكلّ أو منصوب في ذي الألف فقط قد اتّصل كلّ منهما بساكن. **أبوطالب.**

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

النكرة والمعرفة[١]

نكـــرةٌ قـــابِلُ أل مــؤثّراً أو واقعُ مَوقِعَ ما قد ذُكِرا[٢]

---

١. النكرة: وهي اسم يدلّ على شيء واحد، ولكنّه غير معين، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كلّ منها اسمه. وهذا معنى قولهم «النكرة شيء شائع بين أفراد جنسه. وللنكرة علامة تُعرف بها، هي: أنّها تقبل دخول «أل» الّتي تؤثر فيها فتفيدها التعريف، وربما كانت الكلمة في ذاتها لا تصلح لدخول «أل» عليها مباشرة، وإنّما تدخل على كلمة أخرى بمعناها، بحيث تصلح كلّ واحدة منهما أن تحلّ محلّ الأخرى، فلا يتغير شيء من معنى الجملة: مثل: كلمة ذو، فإنّها بمعنى: صاحب فكلمة: «ذو» نكرة لا شكّ في تنكيرها، مع أنّها لا تقبل «أل» الّتي تفيدها التعريف، ولكنّها بمعنى كلمة أخرى تقبل «أل»، وهي كلمة: صاحب» الّتي يصحّ أن تحلّ محلّ كلمة: «ذو»، والمعرفة: وهي اسم يدلّ على شيء واحد معيّن، لأنّه متميّز بأوصاف وعلامات لايشاركه غيره من نوعه. النحو الوافي: ج ١ ص ١٨٨ و ١٨٩.

٢. **(نكرة)** مبتدأ، وسوّغ ذلك لكونها في معرض التقسيم أو كونها جارية على موصوف محذوف. تقديره: اسم نكرة، و**(قابل)** خبر المبتدأ، ولم يقل: قابلة؛ ليطابق المبتدأ في التأنيث؛ لأنّ وصفَي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم وهو مذكّر، كما تقول: العلامة حـاضر، ويـحتمل أن يكـون «قابل» مبتدأ مؤخّراً ونكرة خبراً مقدّماً، و**(أل)** في موضع جرّ بإضافة قابل إليه مـن إضـافة الوصف إلى مفعوله، و**(مؤثراً)** حال من أل، و**(أو واقع)** معطوف على قابل، و**(موقع)** مفعول فيه، و**(ما)** موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة موقع إليه، وجملة **(قد ذكرا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما»، والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر. **خالد**.

هذا باب (النكرة والمعرفة)(١)

(نكرةٌ قابل أل)(٢) حالَ كونِه (مؤثّراً)(٣).

---

١. **(قوله: هذا باب المعرفة والنكرة)** المراد بالنكرة ههنا ما يقابل المعرفة لا ما يقابل اسم الجنس؛ فإنّ النكرة تطلق على معنيين بالاشتراك اللفظي كما هو الظاهر أمّا الأولى: فهي ما عرّفه المصنّف بما سيأتي، وأمّا الثانية: فهي ما وضع للفرد المنتشر من الماهيّة، وهي نوع من أنواع الأولى ولعدم الاطّلاع على هذا الاشتراك تزلزل الناظرون في إطلاقاتها، ولم يعلموا أنّ النكرة ما هي واستصعب عليهم الفرق بينها وبين الاسم الجنس. **أبوطالب.**

قال الشريف الجرجاني: التاء في النكرة والمعرفة والصفة والرسالة ليست للتأنيث بل من نفس الكلمة. **حكيم.**

٢. **(قوله: نكرة قابل أل اه)** قدّمها على المعرفة في التعريف؛ لأنّ التعريف إنّما هو بحسب المفهوم ومفهومها لكونها وجوديّاً على هذا التعريف أشرف من مفهوم المعرفة، وأخّرها عنها في العنوان؛ لأنّ المراد من العنوان مصداقاتهما، ومصداق النكرة غير مقصود بالبحث؛ إذ البحث إنّما هو عن مصداقات المعرفة كما هو ظاهر، ثمّ إنّ النكرة في اللّغة اسم مصدر للتنكير من قولهم: نكرته أي: جهلته، والمعرفة خلافها،وقوله: «نكرة» مبتدأ سوّغ ابتداؤها بقصد الجنس أو خلافتها عن الموصوف، إذ الأصل اسم نكرة، وقوله: «قابل أل» خبره لا بالعكس كما توهّم، إذ المعرفة ينبغي أن يوضع ويحكم عليه بالتعريف وهذا ظاهر لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق منّا في باب المبتدأ. ولم يقل: «قابلة» لما ذكرناه من تذكير الموصوف وإرادة الجنس، وقيل: لأنّ التاء في النكرة من نفس الكلمة لا للتأنيث، وفيه ما فيه. والمراد بالقابل بالقوّة لا بالفعل، وإلّا لصار التعريف منتقضاً بالمعرّف باللّام. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: حالكونه مؤثراً)** إشارة إلى أنّه حال لا وصف لأل باعتبار محلّه الّذي هو النصب، وإلّا لزم توصيف المعرفة بالنكرة؛ لأنّ المراد بأل نفس لفظه، وكلّما أُريد منه نفس لفظه فمعرفة لدلالته على الماهية المعيّنة، ولزم انتقاض التعريف بالقابل لأل الزائدة؛ إذ غاية ما يلزم في الوصف هو ثبوته للموصوف مطلقاً سواء كان حال الحكم أم لا.

←

التعريفَ[١] كـ«رجل» بخلاف نحو «حَسَنٍ» فإنّ «أل» الداخلةَ[٢] عليه لا تؤثّر فيه تعريفاً فليس بنكرة[٣]، **(أو)** ليس بقابلٍ[٤] لـ«أل» لكنّه **(واقعٌ موقع ما قد ذُكِرا)**[٥]

← والظاهر أنّ أل الزائدة يتّصف بالتأثير إذا دخلت على النكرة، فإنّ أل المعرفة الموصوفة بالزيادة باعتبار دخولها على المعرّف بغيرها. **أبوطالب.**

١. **(قوله: التعريف)** أي: التعريف بحسب اللفظ مطلقاً، فلا ينتقض عكسه بقابل (أل) الموصولة؛ فإنّها وإن لم تؤثّر التعريف ممّا يقبلها بل تعرف هي بقابلها، لكنّها تؤثّر التعريف فيها بحسب اللفظ، وبقيد «التعريف» يخرج أل الزائدة المؤثّرة لغيره كحذف التنوين، فيخرج القابل لها عن التعريف نحو: حسن إذا كان عَلَماً. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: فإنّ أل الداخلة)** الأولى أن يقول: فإنّ الداخلة عليه لا تؤثّر فيه تعريفاً ولا يكون داخلاً في ثاني شقّي الترديد فليس بنكرة، ليصير تفريع قوله: «فليس بنكرة» على ما قبله في غاية الإيضاح. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: فليس بنكرة)** الأخصر أن يقول: فمعرفة، فعدل عنه لوجهين: **الأوّل:** أنّ المستفاد من انتفاء قيد التعريف ثبوت نقيض النكرة، كون المعرفة لازماً لنقيض النكرة لم يعلم لتجويز العقل وجود الواسطة بينهما في الخارج. **الثاني:** أنّ اللّازم البيّن لما لم يصدق عليه التعريف هو أن لا يصدق عليه شيء آخر، والأولى أن يكون التفريع لازماً بيّناً للمفرّع عليه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أو ليس بقابل)** أي: مطلقاً، ولهذا الكلام فوائد:

الأُولى: الإشارة إلى أنّ بين شقّي التعريف على ما ذكره المصنّف عموم من وجه، وكلّ شقَّين يكون الأوّل أعمّ من الثاني ينبغي أن يراد العموم من الأوّل والخصوص من الثاني، فالمراد بقابل أل أعمّ ممّا كان واقعاً موقعه أيضاً، كرجل الواقع موقع مرء أم لا، كيدٍ مثلاً إذا لم يكن لها اسم آخر مرادف لها، وبالواقع المخصوص بما لم يقبل أل.

الثانية: الإشارة إلى أنّ انفراد الشقّ الثاني عن الأوّل إنّما هو بانتفاء مقيّد الأوّل لا بانتفاء قيده فقط، إذ ليس لنا لفظ لم يقبل أل المؤثّرة للتعريف بأن قبل أل الغير المؤثّرة ويقع موقع ما يقبل أل المؤثّرة.

الثالثة: الإشارة إلى أنّ قوله: «أو واقع» عطف على قوله: «قابل» لا على أل حتّى يكون المراد بالواقع المراد بالواقع أم الطائية، وإلّا لصار التعريف غير جامع. وقيل: المراد بالواقع ما يقع موقع قابل أل سواء كان هو قابل أم أو واقع موقع قابل أل وأم. ولا يخفي ما فيه من البرودة. **أبوطالب.**

أي: ما يقبل[١] «أل» كـ«ذي»؛ فإنّها لا تَقبَلُ «أل» لكنّها تقع موقع ما يقبلها وهو «صاحب».

---

٥. **(قوله: واقع موقع اه)**

أي: بأن يكون متّحداً معه في عين المفهوم، فيخرج عن التعريف زيد الواقع موقع رجل مثلاً، وبهذا الكلام تمّ حدّ النكرة جمعاً ومنعاً.

فإن قلت: المراد بالقابل من حيث الفظ فقط في ضمن أيّ معنى تحقّق، أو من حيث كونه في ضمن معنى معيّن. وعلى الأوّل ينتقض طرد التعريف بالأعلام الّتي قد ينسلخ عن التعريف وكذا بنحو: غلام زيد. وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو: غلام رجل؛ فإنّ الغلام في ضمن المعنى الإضافي ليس بقابل لأل، ولا واقع موقع ما يقبله.

قلت: المراد هو الثاني لكن يراد بالمعيّن المعيّن بتعيّناته الحقيقية لا أعمّ منها ومن الإضافية والإضافة من قبيل الثانية.

فإن قلت: المراد بالواقع إمّا اللفظ باعتبار مفهومه المتعيّن بالتعيّنات الحقيقيّة فقط، أو مع تعيّناته الإضافية، وعلى الأوّل ينتقض طرده بغلام زيد حيث يقع موقع غلام وهو قابل لأل. وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو: ذي؛ فإنّه لم يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبله؛ لأنّه لا يقع إلّا موقع الصاحب المضاف.

قلت: المراد هو الأوّل، ولا يلزم الانتقاض المذكور إذ الغلام المذكور؛ لو أمكن اعتباره مع اعتبار الإضافة بتعيّناته الحقيقيّة فقط كان داخلاً في النكرة وفرداً من أفرادها فيجب شمول تعريفها له، لكن اجتماع هذَين الاعتبارين معاً ممتنع، فلا يرد أنّه حال الإضافة مع هذا الاعتبار غير واقع موقع القابل، وينتقض عكس التعريف به. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أي: ما يقبل أل)** دفع لما يتوهّم من حمل الموصول على العموم، وإرادة أل وقابله معاً منه، ولم يقل: قابل أل كما هو مقتضى المتن إشارة إلى أنّ المراد بالقابل ما ثبت له المقبول في غير حال حمله على النكرة، إذ المعتبر في هذه الحال هو التجرّد عن أل؛ ولهذا لم يقل: بلفظ الماضي لإيهامه خلاف المقصود. **أبوطالب.**

وغَـــيرُهُ مــعرفةٌ كــهُم وذي وهِندَ وَابْني والغلامِ والّـذي[١]

(وغيره)[٢] أي: غيرُ ما ذُكر[٣] **(معرفة)**[٤] وهي: مضمر **(كهُم و)** اسم إشارةٍ نحو:

---

١. **(وغيره)** مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى النكرة الواقعة على الاسم، أو إلى النكرة المستفاد من النكرة أو إلى المذكور من حدّ النكرة، والأوّل أولى، و**(معرفة)** خبر المبتدأ، وتأنيث معرفة لفظيّ والمدلول مذكّر، و **(كهم)** خبر لمبتدأ محذوف. تقديره: وذلك كهم **(وذي وهند وابني والغلام والّذي)** معطوفات على هم. **خالد.**

٢. **(قوله: وغيره)** يحتمل أن يكون مبتدأ لقوله: «معرفة» وأن يكون خبراً عنه.
وجه الأوّل: أنّه لمّا حكم بأنّ النكرة هو قابل أل أو واقع موقعه صار المقام مقام أن يسئل أنّ غير القابل والواقع مسمّى بماذا؟ فأجيب: بأنّ غيره معرفة بجعل الغير مبتدأ لأنّه المسئول عن حكمه، وأيضاً لمّا كانا نكرتَينِ ولا قرينة على التعيين فوجب تقديم المبتدأ.
ووجه الثاني: أنّ المقصود ظاهر لتعريف النكرة والمعرفة، فإذا كانت معرفة كانت مبتدأً لما سبق، والمراد من قوله: «غيره» هو الخالي عن الشَقّينِ فقط لا الجامع لهما، فإنّ الترديد على ما حمله الشارح ترديد حقيقي، فإذا ورد عليه السلب صار مصداقه الجمع بين الأمرَين والخُلوّ عنهما جميعاً. **أبوطالب.**

٣. **(فقوله: أي: غير ما ذكر)** دفع لما قد يتوهّم من أنّ الضمير للواقع، لكن بالمعنى الأعمّ أي: سواء كان قابلاً أم لا؛ إذ لو كان عائداً إلى القابل والواقع لوجب أن يورد تثنية، ووجه الدفع قد ظهر ممّا سبق. ولا يخفى ما في هذا التفسير من التورية؛ إذ المتبادر منه هو لفظ ما ذكر المذكور في المتن، والمقصود كلّ ما ذكر من القابل والواقع، وإشارة إلى عدم رجوع الضمير إلى النكرة باعتبار تذكير الموصوف أو إرادة الجنس؛ لأنّ تعريف لازم نقيض الشيء بما يناقض تعريف ذلك الشيء، أحسن من تعريفه بنقيض نفس ذلك الشيء، لما في الأوّل من تفصيل مطلوب في التعريف دون الثاني. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: معرفة)** قيل: تعريف المعرفة موقوف على تعريف النكرة، وتعريف النكرة على ما عرفته موقوف على التعريف الملحوظ في المعرفة، وليس هذا إلّا الدور.

←

(ذي و) عَلَمٌ نحو: **(هند و)** مضاف إلى معرفة، نحو: **(ابني و)** مُحَلّىٰ بأل، نحو: **(الغلام و)** موصول، نحو: **(الّذي)** وزاد في شرح الكافية[١] المنادى المقصود[٢] كـ«يا رجل» واختار في التسهيل أنّ تعريفه[٣] بالإشارة إليه والمواجهة[٤] ونقله في شرحه عن نصّ سيبويه[٥] وزاد ابن كيسان[٦] «ما» و «من» الاستفهاميّتَين، وابن خَرُوف[٧] «ما» في «دَقَقتُهُ دَقّاً نِعِمّا».

← **أقول:** تعريف النكرة موقوف على نوع من التعريف لا على الملحوظ في جميع أفراد المعرفة، فلا يلزم إلّا كون بعض أفراد المعرفة معلوماً قبل تعريفها، ولا ضير فيه لجواز أن يكون المقصود من التعريف بيان أنّ المعرّف شامل لأيّ الأفراد، وجميع أفراده ماذا. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وزاد في شرح الكافية)** كون هذا المنادى داخلاً في المعارف هو الصحيح؛ لأنّ المراد بالمعرفة ما لم يجرّ عليه أحكام النكرات، هذا المنادى تعريف ممّا لم ينكّر وصفه ولم يمنع من تأكيده بما يخصّ بالمعارف إلى غير ذلك على أنّه معيّن من حيث المعنى أيضاً، فلا وجه لإخراجه عنها، فقولنا: رجل مشيرين به إلى معيّن لم يكن معرفة؛ لعدم إجراء أحكام المعارف عليه. **أبوطالب.**
شرح الكافية: ج ١ ص ٩٠.

٢. بخلاف غير المقصود كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي؛ فإنّه لا يقصد شخصاً خاصّاً فهو نكرة.

٣. أي: المنادى المقصود.

٤. **(قوله: بالإشارة و المواجهة)** أي: سواء كانتا حسّيّتين أو عقليتَين، والأوليان مختلفتان دون الأخيرتَين، وإذا كان مناط التعريف على إجراء الأحكام لم يعتبر أمثال ذلك.
ويحتمل أن يكون مراد المصنّف بذلك بيان كيفيّة تعريف المنادى لا كونه غير داخل في المعارف كما يتبادر من عبارة الشارح. **أبوطالب.**

٥. شرح التسهيل: ج ١ ص ١١٥.

٦. **(قوله: وزاد ابن كيسان اه)** استدلّ على هذا بتعريف جوابهما وردّ بجواز وقوع النكرة في جوابهما وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع الأحكام. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: وابن خروف اه)** كان وجهه وجوب تعريف فاعل نعم وأخواته، ويرد عليه منع كلّية ذلك **أبوطالب.**

الضمير

فـما لذي غـيبةٍ أو حـضور كأنْتَ وَهوَ سَمِّ بالضّمِيرِ[١]

(فما) كان من هذه المعارف[٢] موضوعاً **(لذي غَيبةٍ)** أي: لغائب[٣] تقدّم ذكره[٤]

---

١. **(فما)** اسم موصول في محلّ نصب على أنّه مفعول أوّل لسمّ، و**(لذي)** متعلّق باستقرّ محذوفاً صلة «ما» واللّام مكسورة جارّة، وذي بمعنى صاحب، و**(غيبة)** ـ بفتح الغين المعجمة ـ مضاف إليه، و**(أو حضور)** معطوف على غيبة، و**(كأنت)** في موضع الحال من «ما» **(وهو)** معطوف على أنت، و**(سمّ)** فعل أمرٍ من سمّى المتعدّي لاثنين إلى الأولى بنفسه وإلى الثاني بالباء تارة وبعدها أُخرى، تقول: سمّيت ابني زيداً وبزيد، و**(بالضمير)** مفعول سمّ.

وتقدير البيت: سمّ الاسم الّذي استقرّ لصاحب غيبة أو حضور بالضمير في حالة كونه مشابهاً أنت و هو. **خالد.**

يُشير إلى أنّ الضمير: ما دلّ على غيبة كَهُو، أو حضورٍ، وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب نحو: أنت، والثاني ضمير المتكلّم، نحو: أنا. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٨٨.

٢. **(قوله: من هذه المعارف)** هذا احتراز عن نحو: كاف ذاك وإيّاك وتاء أنت وياء إيّاي وناء إيّانا وهاء إيّاه؛ فإنّها على الصحيح حروف موضوعة لما ذكر، والضمائر من أنواع الأسماء وههنا إشكال، وهو أنّ تلك الحروف كما ذكروه معارف لذلك مع أنّهم صرّحوا باختصاص التعريف والتنكير بالأسماء.

أقول: في حلّه أنّ للتعريف كالتنكير أيضاً معنيين،

←

لفظاً أو معنىً أو حكماً(٥).

← **الأوّل:** كون الموضوع له خاصّاً سواء أجرى على الموضوع ما يخالف أحكام النكرات أم لا، وهذا من لوازم جميع الحروف، فإنّ الحقّ أنّ الوضع فيها عام والموضوع له خاصّ.

الثاني: كون اللفظ ممّا يجري عليه ما يخالف أحكام النكرات سواء كان الموضوع له خاصّاً أم لا، وتسمية هذا القسم بالتعريف باعتبار وجود التعريف اللغوي في غالب أفراده، وهذا من خصائص الأسماء، وكأنّه قال: فما كان من هذه المعارف موضوعاً، ولم يقل: فما وضع من هذه المعارف مع أخصريته إشارة إلى أنّ الحقّ هو أنّ الواضع هو اللّه تعالى فافهم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: لغائب)** يعنى قوله: «غيبته» مبنيّ للفاعل لا للمفعول حتّى يكون قوله: «لذي غيبة» بمعنى المغيب عنه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: تقدّم ذكره)** احتراز عن نحو: هيهات. **أبوطالب.**

٥. فالأوّل: كزيداً ضربته، والثاني: نحو قوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب للتقوى» مرجع هو، وهو العدل لم يذكر بلفظه، ولكن بمعناه المفهوم من اعدلوا، والثالث: نحو قوله تعالى: «وللأبويه لكلّ واحد منهما السدس. فمرجع الهاء في ابويه لم يذكر سابقاً لاصريحاً ولا معنىً وإنّما يفهم بالقرينة؛ لأنّ الآية في مقام بيان ارث الميت، فالمرجع وهو الميت مذكور حكماً أي: في حكم الذكر.

(قوله: لفظاً أو معنىً أو حكماً) تعميم لإدخال المذكور بأحد القِسمَين الأخيرَين، والمتقدّم ذكره معنى ما تقدّم لفظ يدلّ عليه تضمّناً نحو قوله تعالى: ﴿**اعدلوا هو أقرب**﴾ والمتقدّم ذكره حكماً ما لم يتقدّم لفظ يدلّ عليه مطابقة ولا تضمّناً بل كان كالمتقدّم في كونه معلوماً من الكلام قبل ذكر الضمير، كقوله تعالى: ﴿**ولأبويه لكلّ واحد**﴾ أو بعد ذكره كالضمائر قبل الذكر سيّما فيما كان لفظاً ورتبةً في مواضِعَ أجازوها، وستسمعها إن شاء اللّه تعالى.

فقوله: لفظاً تمييز للنسبة الخبريّة لا للنسبة الإضافية، وإلّا لخرج عن التعريف الإضمار قبل الذكر إلّا أن يراد بالتقدّم ما من شأنه التقدّم من حيث كونه مرجعاً سواء تقدّم أم لا، وسواء كان رتبته التقدّم بحسب نفسه أم لا، وبهذا القدر تمّ تعريف الضمير الغائب.

فإن قلت: لفظ هو إن كان موضوعاً للغائب فقط فلا معنى لكونه منادى، وقد ورود في الدعاء: يا ←

(أو) لذي **(حضورٍ)**[١] أي: لحاضِرٍ مخاطبٍ أو متكلّم[٢] **(كأنْتَ)** وأنا **(وهـو سَـمٌ بالضمير)**[٣] والمضمر عند البصريّين، والكناية[٤] والمُكَـنّى[٥] عـند الكـوفيّين. ولا يَرِدُ على هذا[٦] اسم الإشارة؛ لأنّه وُضِعَ لمشار إليـه لزم مـنه حُـضُورُه ولا

← هو. وإن وضع لأعمّ من الغائب وغيره، فيخرج عن حدّ الضمير مع أنّه ضمير غائب بلا ريب.

قلت: الملحوظ في يا هو الغيبة عن العين، والحضور عند القلب، والأوّل مقتضى وضعه، والثاني مقتضى حرف النداء. قال الشاعر:

يا غائب عن عيني لا عن بـالي .....

ومثل هذا اللحاظ شائع في اسم الإشارة والموصول المعربة عن غير الغالب. وليعلم أنّ المراد بالوضع في الضمائر هو الوضع الإفرادي، فلا ينتقض تعريف ضمير الغائب بالمعرّف بلام العهد الذكري. **أبو طالب.**

١. **(قوله: أو لذي حضور)** أي: ما وضع لأحد قِسمَي ذي حضورهما: الحاضر عند اللافظ، والحاضر عند الملفوظ إليه. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: مخاطب أو متكلّم)** الظاهر أنّ قوله: «أو متكلّم» عطف على قوله: «مخاطب» لا على قوله: «حاضر». والغرض تعميم الحاضر بينهما، والمتبادر من ذلك أنّ الضمير للمتكلّم موضوع له لأجل كونه حاضراً، لكنّ الحقّ أنّه وضع له باعتبار كونه محضوراً عنده فتأمّل.

وعمّم ابن الناظم الحاضر بين الحاضر لنفسه والحاضر لغيره حتّى يشمل المخاطب والمتكلّم.

أقول: الحاضر لنفسه يشمل ما سوى المتكلّم أيضاً؛ إذ كلّ من الثلاثة حاضر لأنفسها. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: سمّ بالضمير)** أي: أعلم كونه مسمّى به، فلفظ عند متعلّق بمسمّى المفهوم من قوله: «سمّ» **أبو طالب.**

٤. الكناية: التعبير عن المراد بلفظ غير موضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز. **حكيم.**

٥. **(قوله: والمكنّى)** هذا بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل. **أبو طالب.**

٦. أي: لا يستشكل على قول المصنّف (لذي حضور) أنّ اسم الإشارة يدخل في تعريف الضمير ←

الاسمُ الظاهر [١][٢] لأنّه وُضِعَ لأعَمّ من الغيبة والحضور وقد عكس المصنّف[٣]

← لكونه أيضاً للمشار إليه الحاضر، وذلك لأنّ الموضوع له للاسم الإشارة إنّما هو الشيء الّذي يشار إليه لا غير. نعم، لازم الإشارة إلى الشيء حضور ذلك الشيء لاأنّ الحضور مأخوذ في موضوعه كما أنّ لفظ الأربعة موضوع للعدد الخاص (٤) ولازمه الزوجية ومعلوم أنّ الزوجية اللازمة ليست جزأ لمعنى الأربعة بخلاف أنت فإنّه موضوع للحاضر.

(قوله: ولا يرد هذا) إشارة إلى دفع إيراد أورده ابن الناظم على الشقّ الثاني من الترديد، لا بما اعتذر نفسه به من أنّ خروج اسم الإشارة عن التعريف المذكور يعلم من ذكره بعد منفرداً؛ لأنّ مثل هذه القرائن ممّا لا يعتدّ به في التعاريف، بل بأنّ الحضور داخل في مفهوم الضمير وخارج عن مفهوم اسم الإشارة.

أقول: الحقّ في الجواب أن لا حضور في اسم الإشارة أصلاً؛ لأنّ الحضور وصف لمن كان التفات المتكلّم إليه بالذات لا مطلقاً فافهم. **أبوطالب.**

١. أي: لا يشمل قوله: «لذي حضور» للاسم الظاهر كزيد عند حضوره؛ لأنّ لفظ زيد مثلاً موضوع لذاته حاضراً كان أم غائباً وإن استعمل عند حضوره إحياناً. فالحضور خارج عن مفهومه.

٢. **(قوله: ولا الاسم الظاهر)** هذا إيراد على الشقّ الأوّل، ويمكن تقديره بوجهين:

الأوّل: أنّ مفاد التعريف أنّ الضمير موضوع لكلّي يشمل الغائب والحاضر واسم الظاهر أيضاً كذلك، وعلى هذا التقدير يكون الإيراد ناشئاً من سوء فهم التعريف.

وجوابه: أنّ الضمير موضوع لأحدهما لا لما يشملهما.

الثاني: وهو المفهوم من كلام الشارح هو أنّ مفاد التعريف أنّه موضوع لأحدهما، واسم الظاهر أيضاً موضوع لأحدهما الّذي هو الغائب، وعلى هذا التقدير يكون الإيراد ناشئاً من سوء فهم اسم الظاهر، وأجاب الشارح بأنّ اسم الظاهر وضع لكلّي يشملهما لا لأحدهما، وللمورد أن يناقض ذلك الجواب بنحو: هيهات، فالصواب في الجواب أن يقال: إنّ اسم الظاهر لم يوضع لغائب تقدّم ذكره كما ذكر سواء وضع للغائب أو وضع للأعمّ. **أبوطالب.**

٣. لتقديمه الغيبة على الحضور أوّلاً بقوله «فما لذي غيبة أو حضور» ثمّ في مقام المثال قدّم الحاضر على الغائب بقوله «كأنتَ وهو» فأجاب عنه الشارح بأنّ عمل المصنّف هذا ليس بخطأ بل من باب اللّف والنشر المشوش الّذي عمل به في الكتاب العزيز.

المثالَ، فجعل الثاني للأوّل[١] والأوّل للثّاني على حدّ قوله تعالى:[٢] ﴿يوم تبيضّ وجوهٌ وتسودّ وجوهٌ فأمّا الّذين اسودّت وجوههم﴾[٣] إلى آخره.

ثمّ الضمير متّصلٌ ومنفصلٌ فأشار إلى الأوّل بقوله:

---

١. **(قوله: فجعل الثاني للأوّل اه)**

في هذه العبارة حزازة؛ لأنّها توهّم أنّ كون «أنت» للمخاطب و«هو» للغائب، إنّما هو بجعل المصنّف.

ويمكن أن تدفع بأن يقال: المراد بالأوّل والثاني ما أمكن أن يذكر ثانياً، أو بأن يجعل الظرفان قيداً كلّ لما قبله.

وقوله: «على حدّ قوله» مفعولاً ثانياً لجعل، أو يقال: بتقدير الموصوف أو المضاف وهو المكان، فجعل المكان الأوّل للثاني والمكان الثاني للأوّل مثلاً، أو فجعل المكان الأوّل الخ.

أو يقال: بالقلب بأن يراد من قوله: «فجعل الثاني» ثابتاً للأوّل فجعل الثابت للأوّل ثانياً فافهم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: على حدّ قوله تعالى)** إشارة إلى جواز هذا العكس بدليل وروده في القرآن. ولكن لابدّ له من نكتة وكأنّها في الآية ابتداؤها واختتامها بالرحمة إشارة إلى رحمته تعالى محيطة وغالبة على غضبه.

وفي كلام المصنّف الضرورة. والإشارة إلى تقدّم كلّ من الغائب والحاضر على الآخر بوجه، أمّا تقدّم الغائب فلتقدّم حامله على حامل الحاضر من حيث الاشتقاق، وأمّا تقدّم الحاضر فلكونه أعرف. **أبوطالب.**

٣. سورة آل عمران: الآية ١٠٦.

وذُو اتّصالٍ مِنهُ ما لا يُبتَدا ولا يلي إلّا اختياراً أبـدا[١]

(وذو اتّصالٍ منه ما) كان غيرَ مستقلّ[٢] بنفسه، وهو الّذي **(لا)** يَصلُحُ لأن **(يُبتَدأ)** به[٣].

---

١. **(وذو)** مبتدأ، و**(اتصال)** مضاف إليه، و**(منه)** في موضع النعت لاتّصال، والهاء في «منه» للضمير، و**(ما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على أنّه خبر ذو اتّصال وهي جارية على موصوف محذوف، و**(لا)** نافية، وجملة **(يبتدأ)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» والعائد إليها محذوف والضمير المرفوع بالنيابة عن الفاعل مستتر في يبتدأ.

(ولا يلي) فعل و فاعل، والجملة معطوفة على لا يبتدأ، و**(إلّا)** مفعول يلي، و**(اختياراً)** منصوب بنزع الخافض و**(أبداً)** منصوب على الظرفية الزمانية.

وتقدير البيت: وصاحب اتّصال من الضمير الّذي لا يبتدأ به، ولا يلي إلّا في الاختيار أبداً. **خالد.**

٢. **(قوله: ما كان غير مستقلّ)** عدم الاستقلال إمّا من حيث إنّه لا يوجد في الخارج أصلاً، وإمّا من حيث البداية فقط، أي: لا يبتدء به ولكن يختتم به كـ«تُم» في ضربتُم، وإمّا من حيث النهاية فقط، أي: لا يختتم به لكن يبتدء به كـ«هل». وأمّا من حيث البداية والنهاية معاً كـ«ألف» ضارب. وهذا التعريف للضمير المتّصل لغير الشارح.

والمراد منه أحد القسمَين الأولين مع أنّه لا يفهم منه، فلهذا ذكره الشارح ووصل به تعريف المصنّف ليصير مراد ذلك الغير واضحاً، ويظهر حسن تعريف المصنّف بالنسبة إليه.

وقوله: «بنفسه» متعلّق بالمستقلّ لا بالغير، وإلّا لامتنع صيرورة غير المستقلّ بهذا المعنى مستقلّاً بالغير أيضاً. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: لا يصلح لأن يبتدأ به)** أي: لا يصلح لهذا بالنسبة إلى استعمالات العرب وقواعدهم سواء صلح له عقلاً أم لا، فلا يشكل نحو: «بنون» ضربن و«تُنّ» في ضربتُنّ ممّا يصلح أن يبتدأ به عقلاً، وإنّما قدّر قوله: يصلح؛ لأنّ عدم الابتداء أعمّ ممّا كان بحسب السماع فقط، أو بحسب السماع والقياس معاً. والمراد هو الثاني وهو ملزوم لعدم الصلاحية.

←

(ولا) يَصلُحُ لأن (يلي) أي: يقع[١] بعدَ **(إلّا اختياراً أبدا)** ويقع بعدها اضطراراً، كقوله:

١٦. .... أَلّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ[٢]

← **فإن قلت:** إنّ هما وهم وهنّ ضمائر متصلة ومنفصلة معاً، فيلزم أن تكون صالحة للابتداء وغير صالحة له.

قلت: لها وضعان: وضع للمنصوب، واشترط في هذا الوضع أن لا يبتدأ بها، ووضع للمرفوع، ولا يشترط ذلك فيه، فباعتبار الأوّل غير صالحة، وباعتبار الثاني صالحة. وقيل: المراد بقوله: «لا يبتدأ لا يصلح» أن يقع مبتدأ اصطلاحيّاً، وغفل هذا القائل عن أنّ المراد لو كان ذلك لانتقض طرد التعريف فالضمائر المنصوبة المنفصلة.**أبو طالب.**

١. **(قوله: لا يصلح لأن يلي أي يقع)**

أقول: فائدة تقدير يصلح قد ظهر قبيل هذا، وفائدة التفسير ظهر سابقاً في شرح قول المصنّف: يلي لم. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: ألّا يجاورنا إلّاك اه)**

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتَنا

الخطابان للمحبوبة.

اللغة والإعراب: وما في «إذا ما» زائدة، وألّا الأوّل بالفتح أصله إن لا بتقدير: مِن أن لا، وهو متعلّق بقوله: «نبالي» والديّار كعَطّار منسوب إلى الدار أي: صاحبها. والباقي واضح. ويحتمل أن يكون إلّا الأوّل بكسر الهمزة مركّباً من إن الشرطية ولا النافية. **أبو طالب.**

والبيت من شواهد أوضح المسالك: ج ١ ص ١٠٠، وشرح التصريح: ج ١ ص ٩٨.

وجه الاستشهاد: وقع الضمير المتّصل بعد «إلّا» لضرورة الشعر، وهو غير سائغ في الاستعمال لأنّ القياس أن يؤتى بعد «إلّا» بالضمير المنفصل.

كالياءِ والكافِ مِنِ ابنِي أكرِمَك الياءِ والها مِن سَلِيهِ ما مَلَك[١]

(كالياءِ والكافِ من) نحو قولك: (ابني أكرَمَك و) نحو: (الياء والها من). نحو قولك: (سَلِيهِ ما مَلَك).[٢]

---

١. **(كالياء)** خبر لمبتدأ محذوف. تقديره: وذلك كالياء **(والكاف)** معطوف على الياء، و**(من ابني)** حال من الياء، و**(أكرمك)** بإسقاط العاطف حال من الكاف على طريق اللف والنشر على الترتيب **(والياء والهاء)** معطوفان على الياء المجرورة بالكاف، و**(من سليه)** في موضع الحال من الياء والهاء، وسليه فعل أمرٍ وياء المخاطبة فاعله، وهاء الغيبة مفعوله الأوّل، و**(ما)** موصول اسميّ مفعوله الثاني، وجملة **(ملك)** صلة «ما» والعائد محذوف.

والتقدير: والياء والهاء حال كونهما كائنين من سليه الّذي ملكه. ويحتمل أن يكون ما موصولاً حرفياً، والتقدير: سليه ملكه. **خالد.**

٢. **(قوله: نحو قولك: سليه ما ملك)** إنّما لم يكتف الشارح في المصرع الأوّل بأداة التمثيل الّتي ذكرها المصنّف، بل زاد أداة أخر، ولم يفعل ذلك في المصرع الثاني لنكتة دقيقة لطيفة هي الإشارة إلى أنّ ياء المتكلّم وكاف الخطاب الساكن كما في المصرع الأوّل كانا محتملين للمذكّر والمؤنّث إلى مقايستين أحدهما لإدخال النوع الّذي فرضنا الضميرَين من غيره من المذكّر المؤنّث. والأخرى لإدخال باقي أفراد جنسهما وهذا بخلاف المصرع الثاني؛ فإنّ أوّل ضميريه نصّ في المؤنّث، والثاني نصّ في المذكّر، فلا حاجة فيه إلى المقايسة لإدخال النوع، ولمّا كانت المقايسة ههنا على نحو التمثيل دون التشبيه أو التنظير كان المقيس عليه داخلاً في الحكم فافهم.

وليعلم أنّ الضمير المتّصل مرفوع ومنصوب ومجرور ولم يذكر المصنّف ولا الشارح أفراد كلّ من تلك الأنواع إلّا بعضها، وإن اشتهيت الكلّ.

فاعلم أنّ للمرفوع منه ثلاثة وعشرين فرداً، أحد عشر منها ملفوظة وهي الألف والواو والياء والنون والتاءات الثلاثة وتُما وتُم وتُنّ ونا. واثني عشر منوية، خمسة للغيبة وخمسة للخطاب واثنان للمتكلّم، ولا يتحمل جميع تلك المنويات إلّا الظروف والصفات. وأمّا الأفعال فإنّما

←

وكُــلُّ مــضمرٍ له البِـــنا يَـجِب   وَلَفظُ ما جُرَّ كلَفظِ ما نُـصِب[١]

(وكلّ مضمرٍ له البِناء يَجِب) لشبهه بالحروف في المعنى[٢] لأنّ التكلّم[٣] والخطاب والغيبة من معاني الحروف، وقيل: في الافتقار[٤] وقيل: في الوضع في كـثير[٥]

← يتحمل بعضاً منهاكما هو ظاهر، وللمنصوب منه اثني عشر فرداًكلّها ملفوظة وهي من هاء في ضربه إلى نا في ضربنا. وللمجرور منه ستّة وثلاثين فرداًكلّها أيضاً ملفوظة وهي ما داخل عليه الجارّ من أنواع المنصوب المتّصل والمنفصل والمرفوع المنفصل، وأمّا المـنفصل فـهو مرفوع ومنصوب لا مجرور؛ لامتناع تقويم المجرور على الجارّ، وكون الجارّ معنويّاً، وسيشير المصنّف إلى جميع أفراد كلّ من ذينك القسمَين. **أبوطالب.**

١. **(وكلّ مضمر)** مبتدأ أوّل ومضاف إليه، و**(له)** متعلّق بـ«يجب»، و**(البنا)** مبتدأ ثانٍ، وجملة **(يـجب)** خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المستتر في يجب المرفوع على الفاعلية، والرابط بين المبتدأ الأوّل وخبره الضمير المجرور باللّام. والتقدير: وكلّ مضمرٍ يجب البناء له، و**(لفظ)** مبتدأ، و**(ما)** موصول اسميّ في موضع جرّ بإضافة لفظ إليه، وجملة **(جُرّ)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في جرّ النائب عن الفاعل، و**(كلفظ)** في موضع رفع خبر المبتدأ، و**(ما)** اسم موصول ومـضاف إليـه، وجملة **(نصب)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما»، والعائد ضمير مستتر في نُصب مرفوع على النيابة عن الفاعل ومتعلّق جرّ ونصب محذوف.

والتقدير: ولفظ الّذي جرّ من المضمر يقع كلفظ الّذي نصب منه. **خالد.**

٢. **(قوله: لشبهه بالحروف...)** الظاهر أنّ هذا بناءً على ما هو التحقيق في الضـمائر مـن عـموم الوضـع وخصوص الموضوع له، وقد مرّ تحقيق الشبه المعنوي في مبحث المبنيّ فارجع إليه. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لأنّ التكلّم اه)** أراد بكلّ منها الخاص لا العام. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وقيل في الافتقار)** هذا القول مبنيّ على ما هو خلاف التحقيق في الضـمائر مـن عـموم الوضع والموضوع له معاً، إذ من هذا تكون الخصوصيّه الملحوظة في معانيها خارجة عن نفس تلك المعاني الموضوعة لها وإن كانت داخلة في ما استعملت فيها، وقد عرفت الفرق بين الشبه ←

وقيل: لاستِغنائِه عن الإعراب باختلاف صيغته[٦] وحكاها في التسهيل إلّا الأوّل[٧]، (ولَفظُ ما جُرَّ) من الضمائر المتّصِلَةِ[٨] (كلفظِ ما نُصِب) منها، وذلك ثلاثةٌ

← المعنوي والافتقاري من أنّ الأوّل: هو الاحتياج إلى الداخل أي: احتياج جزء من الموضوع إلى جزئه الآخر، والثاني: هو الاحتياج إلى الخارج عن الموضوع له وعن أجزائه. **أبو طالب.**

وقوله: في الافتقار: أي: افتقاره إلى ما لايتمّ معناه بدونه؛ لأنّه لاتتمّ دلالته على مسمّاه إلّا بضميمة من مشاهدة أو غيرها فأشبه الحرف. **حكيم.**

٥. **(قوله: في الوضع في كثير)** أي: وبالحمل على الكثير في البواقي. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: باختلاف صيغتة)** أي: بحسب الذات بدلاً عن العوارض، والمراد به الاختلاف بحسب الوضع. قال ابن الناظم بعد نقل تلك المذاهب: لعلّ هذا أي: كون بنائها باختلاف الصيغ هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقّبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنّه قصد بذلك إظهار علّة البناء، فقال: ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب.

أقول: كان الأمر على خلاف ذلك، ويكون هذا المذهب بخصوصه غير معتبر عنده في بناء المضمرات، ولهذا عقّبه ببيان اشتراك لفظ بعض أنواعها مع بعض، فأشار بالتعقيب إلى أنّ هذا المذهب لو كان صحيحاً لوجب أن لا يتّحد لفظ المجرور مع المنصوب، بل يختلف صيغة كلّ نوع منها مع صيغة الآخر. **أبو طالب.**

التسهيل: ص ٢٩.

٧. **(قوله: حكاها في التسهيل إلّا الأوّل)** كأنّه توبيخ للمصنّف حيث ذكر ما هو الباطل وترك ما هو الحقّ. **أبو طالب.**

٨. **(قوله: من الضمائر المتّصلة)** لفظ «من» تبعيضيّة بيانيّة تبيّن لفظ ما جرّ بعد اتصافه بالجرّ، والبيان للتوضيح والإشعار بعدم وجود المجرور المتّصل أو قبل اتصافه به، والبيان للتخصيص والاحتراز عمّا كان قبل الجرّ ضمائر منفصلة نحو: كأنا وكإيّاك؛ فإنّ أمثالهما ليس كلفظ ما نصب من الضمائر المتّصلة، والأوّل أظهر، والثاني أحسن. وأمّا لفظ «من» في قوله: «ما نصب منها» فمن قبيل الأوّل لكنّ بيانه لتخصيص لوجود المنصوب المنفصل. **أبو طالب.**

للرفع والنصب وجرٍّنا صَلَح كاعرِف بِنا فإنّنا نِلنَا المِنَح [١]

ألفاظ [٢] ياءُ المتكلّم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب.

(للرفع والنصب وجرٍّ) [٣] بالتنوين [٤] لفظُ **(نا)** [٥] الدالِّ على المتكلّم ومن معه [٦] **(صَلَح)** فالجَرُّ **(كاعرِف بِنا)** والنصب نحو: **(فإنّنا)** والرفع نحو: [٧] **(نِلنَا المِنَح)** وما عدا ما ذكر مختصٌّ بالرفع، وهو: تاء الفاعل والألف و الواو و ياءالمخاطبة ونون الإناث.

---

١. **(للرفع)** متعلّق بصلح تقدّم عليه؛ لإفادة الاختصاص **(والنصب وجرٍّ)** معطوفان على للرفع، و**(نا)** مبتدأ، وجملة **(صلح)** خبره، والأصل: «نا» صلح للرفع والنصب وجرّ فقدّم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة، و**(كاعرف)** الكاف جارّة واعرف فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و**(بنا)** متعلّق باعرف و**(فإنّنا)** إنّ واسمها و**(نلنا)** فعل و فاعل و **(المنح)** جمع منحة وهي العطية مفعول نلنا وما بعده خبر إنّ. **خالد.**

٢. **(قوله: وهي ذلك ثلاثة)** أي: أصول ما جرّ وكان مثل ما نصب ثلاثة .**أبوطالب.**

٣. **(قوله: للرفع والنصب وجرّ)** أورد الأوّلين معرفتَين والأخيرة نكرة؛ لاحتياجهما إلى تخصيصهما بالمتّصل بخلاف الجرّ؛ إذ ليس له منفصل حتّى يحتاج إلى التخصيص المذكور. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: بالتنوين)** أي: لا بالإضافة إلى «نا» حتّى يكون المعنى صلح الضمير لرفعنا ونصبنا وجرّنا إيّاه. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: لفظ نا)** تقدير قوله: «لفظ» كأنّه جواب عن سؤال مقدّر. تقديره: أنّ «نا» ضمير متّصل، وإذا قطعته عن قوله: «وجرّ» للحكم بتنوينه ابتدأ به، فيصير ضميراً منفصلاً، فأشار إلى جوابه بأنّ المراد بقوله: «نا» لفظه، وكلّ ضمير أريد منه لفظه فليس بضمير فضلاً عن أن يكون متّصلاً.**أبوطالب.**

٦. **(قوله: الدالّ على المتكلّم اه)** لا ما يدلّ بالقرينة على نفس لفظه؛ فإنّه ليس بضمير كما عرفت. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: فالجرّ وقوله: فالنصب وقوله: فالرفع)** إشارة إلى اشتمال المصرع على الأمثلة الثلاثة؛ إذ ربما يتوهّم أنّ «نلنا» أيضاً مثال للنصب بأن يكون «نل» فعل أمرٍ، و«نا» مفعوله. **أبوطالب.**

وألفُ والواوُ والنـــونُ لِــما غــابَ وغَـيرِهِ كـقاما وَاعـلَمَا[١]
ومِـن ضَـمِيرِ الرّفـع مـا يَسـتَتِرُ كافعَل أُوَافِق نَغتَبِط إذ تَشكُرُ[٢]

(وألف والواو والنون)[٣] ضمائر متّصلة[٤] كائنة[٥] **(لما غاب وغيره)**[٦] والمرادُ

---

١. **(وألف)** مبتدأ وسوّغ الابتداء به عطف المعرفة عليه **(والواو والنون)** معطوفان عليه، و**(لما)** في موضع رفع خبر المبتدأ، و«ما» موصول اسميّ في موضع جرّ باللّام، وجملة **(غاب)** صلة «ما» **(وغيره)** مجرور بالعطف على محلّ «ما» على حذف الحال المدلول عليها بالمثال، و**(كقاما)** خبر لمبتدأ محذوف **(واعلما)** معطوف على قاما.
وتقدير البيت: وألف والواو والنون ثابتة للّذي غاب وغيره حال كونه مخاطباً، وذلك كقاما واعلما على طريق اللّف والنشر المرتّب. **خالد**.

٢. **(ومن ضمير)** خبر مقدّم، و**(الرفع)** مضاف إليه، و**(ما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على أنّه مبتدأ مؤخّر، وجملة **(يستتر)** من الفعل والفاعل صلة ما. ويحتمل أن تكون «ما» نكرة موصوفة وجملة يستتر صفة لها. و**(كافعل)** خبر المبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كافعل، و**(أوافق)** مجزوم في جواب افعل على أنّه جواب لشرط محذوف، تقديره: إن تفعل أوافق، و**(نغتبط)** يحتمل أن يكون بدلاً من أوافق، ويحتمل أن يكون معطوفاً على أوافق بإسقاط العاطف، و**(إذ)** ظرف للماضي، ويستعمل في المستقبل مجازاً، و**(تشكر)** مضارع مبنيّ للمفعول. **خالد**.

٣. **(قوله: وألف والواو والنون)** أورد الأوّل نكرة والأخيرين معرفتَينِ باللّام لاحتياج الواو إلى تخصيصه بالساكن، والنون إلى تخصيصه بالمفتوح بخلاف الألف؛ إذ ليس لنا ألف غير ساكن حتّى نحتاج إلى مثل ما ذكر من التخصيص. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: ضمائر متّصلة)** حال عن فاعل الظرف الآتي، واحترز به عن ألف التثنية وواو الجمع ونونه حالكونها في الأوصاف، فإنّ الحقّ أنّها ليست بضمائر. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: كائنة)** يعني: أنّ الظرف ليس متعلّقاً بقوله: «متّصلة». **أبوطالب**.

٦. **(قوله: وغيره)** عطف على الموصول. **أبوطالب**.

به[١] المخاطب (**كقاما**) «وقامُوا وقُمنُ» (**وَاعلَمَا**) و«اعلَمُوا واعلَمْنَ».

(**ومِن ضَميرِ الرفع ما يَستَتِر**) وجوباً[٢] بخلاف ضمير النصب والجرّ[٣] وذلك في مَواضِعَ: فعل الأمر (**كافعَل**) والفعل المضارع المَبدُوِّ[٤] بالهمزة نحو: (**أُوافق**) المَبدُوّ بالنون نحو: (**نَغتَبِط**) والمَبدُوّ بالتّاء[٥] نحو: (**إذ تشكر**).

وزاد في التسهيل[٦] اسمُ فعلِ الأمر ك«نِزال»[٧] وأبو حيّان في الارتشاف اسمُ فعلِ المضارع ك«أُوّهْ»[٨] وابن هشام في التوضيح فعلَ الاستثناء[٩] ك«قاموا

---

١. أي: المراد بغير الغائب هو المخاطب فقط لا المخاطب والمتكلّم، لعدم صلاحيّة هذه الضمائر للمتكلّم.

٢. قال الرضي: اعلم أنّه لا يستتر من المضمرات إلّا المرفوع؛ لأنّ المنصوب والمجرور فضلة لأنّهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوّزوا في باب الضمائر المتّصلة الّتي وَضعُها للاختصار، استتار الفاعل؛ لأنّ الفاعل وخاصّة الضمير المتّصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه... شرح الرضي: ج ٢ ص ٤٢٦.

٣. (**قوله: بخلاف ضمير النصب والجرّ**) إشارة إلى التقديم الظرف في المتن لقصد الحصر. **أبوطالب**.

٤. في بعض النسخ: المَبدُوء.

٥. كان حقّه أن يقول: المبدوّ بتاء المخاطب الواحد حتّى لا يرد عليه نحو تضربان وتضربون وتضربين؛ فإنّ الضمير فيها بارز قاله شيخنا عبد الباقي، ثمّ قال: ويمكن أن يجاب عنه بأنّه ترك التقييد بذلك اكتفاء بتمثيل الماتن فإنّ قوله: كافعل وتشكر للمخاطب الواحد. **حكيم**.

٦. التسهيل: ص ٢٢.

٧. بمعنى أنزل والمستتر فيه أنت.

٨. بمعنى أتَضَجَّر والمستتر فيه أنا.

٩. (**قوله: فعل الاستثناء**) واختلف في مرجع ضميره فقيل: الاسم السابق بإرادة البعض على سبيل

←

ما خلا زيداً وما عدا عمراً ولا يكونُ خالداً»، وأفعل[١] بالتعجّب كـ«ما أحسَنَ الزيدين»[٢] وأفعل التفضيل كـ ﴿**هم أحسن أثاثا**﴾[٣] وفيما عدا هذه ـ وهو: الماضي[٤] والظرف والصفات ـ يستتر جوازاً.[٥]

ثمّ شرع في الثّاني[٦] من قِسمَي الضّمير ـ وهو المنفصل ـ فقال:

← الاستخدام.

وقيل: الوصف المستفاد من الفعل السابق، وقيل: مصدر الفعل السابق، هذا في المستثنى المتّصل، وأمّا في المنقطع فهو نفس الاسم السابق أو أحد الأخيرَين. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وأفعل)** في التعجّب، ومرجع ضميره لفظ ما وهو: عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجّب. **أبو طالب.**

٢. بفتح الدالّ وكسرها، ففي أحسن ضمير مرفوع على الفاعليته مستتر وجوباً وإنّما وجب استتاره؛ لأنّه لو برز فصل بين المتعجّب والمتعجّب منه. **حكيم.**

٣. سورة مريم: الآية ٧٤، ففي أحسن ضمير مرفوع على الفاعليته مستتر وجوباً وأثاثاً تمييز، واستشكل بأنّ أفعل التفضيل قد يرفع الظاهر كما في مسألة الكحل. **حكيم.**

٤. **(قوله: وهو الماضي)** أي: بعض صيغ الماضي؛ لوجوب الإظهار في أكثر صِيَغِه، ولا وجه لترك ساير صيغ المضارع، اللّهم إلّا أن يكون مراده بواجب الاستتار نوعاً مشتملاً على وجوب الاستتار مطلقاً، فما عداه نوع غير مشتمل على ذلك، ولا يخفى أنّ المضارع من الأوّل **أبو طالب.**

٥. نحو: زيد قام، والظرف نحو: زيد عندك، و زيد في الدار، الصفات وهي إمّا اسم فاعل نحو: زيد قائم أو اسم مفعول نحو: زيد مضروب أو صفة مُشبِهَة، نحو: زيد حسن. **حكيم.**

٦. **(قوله: ثمّ شرع في الثاني)** أي: في ذكر أنواعه وأفرادها ولم يعرّفه اكتفاء بما فهم من ضدّ تعريف المتّصل، ولمّا كان المقصود ههنا ذكر الأنواع والأفراد قدّم الارتفاع والانتصاب على الانفصال **أبو طالب.**

وذُو ارتِفاعٍ وانفصالٍ أنا هُو وأنتَ والفروعُ لا تَشْـتَبِهْ[١]

(وذو ارتفاعٍ وانفصالٍ أنا هو وأنت والفروع)الناشئة عن هذه الأصول[٢] **(لا تَشْتَبِه)** وهي: «نحن[٣] وهي وهما وهم وهنّ وأنت وأنتما وأنتم وأنتنّ». قال أبو حيّان:[٤] وقد تُستَعمَلُ هذه مجرورةً، كقولم: «أنا كأنتَ وكـهو» و «هـو كأنـا» ومـنصوبةً، كقولهم: «ضَرَبتُك أنتَ».

١. **(وذو)** مبتدأ، و**(ارتفاع)** مضاف إليه **(وانفصال)** معطوف على ارتفاع، و**(أنا)** وما عطف عليه خـبر المبتدأ، ويجوز العكس وهو أقعد.
و **(هو أنت)** معطوفان على «أنا» بإسقاط العاطف من الأوّل، و**(الفروع)** مبتدأ، وجملة **(لا تشتبه)** خبره. **خالد.**

٢. **(قوله: الناشئة من هذه الأصول)** إشارة إلى علّة الحكم أي: عدم الاشتباه أو تخصيص للفروع بما عدا نحن، وتعريض للمصنّف بأنّه ربما يشتبه لعدم مناسبة مع أنا فـي اللـفظ، فـنسبة عـدم الاشتباه إلى الفروع المفيدة للعموم غير مرضيّ. **أبوطالب.**

٣. فنحن فرع أنا، لأنّ المتعدّد فرع الواحد، وهي وهما وهم وهنَّ فروع هو ولأنّ المـؤنّث فـرع المذكّر والمثنّى والجمع فرع المفرد، وأنتِ ـ بكسر التاء ـ وأنتما وأنتم وأنتنّ فروع أنتَ. **حكيم.**

٤. **(قوله: قال أبو حيان اه)** المقصود من نقل هذا الكلام أنّ المنفصل كالمتّصل قد يكون مشتركاً بين نوعَينِ، ولا تظنّ أنّ الضمير المجرور المنفصل على هذا يكون مـوجوداً؛ لأنّ أنـا مـثلاً قـد يُستعمل منفصلاً إذا لم يكن مجروراً؛ إذ الضمير المجرور المنفصل على هذا ما كان منفصلاً حال الجرّ،وكذا المرفوع والمنصوب المنفصلان.
فيندفع بذلك ما قيل: «إنّ المجرور المنفصل موجود في نحو: مررتُ بك أنت»، وذلك لأنّ أنت لا يصلح أن يبتدأ به حال الجرّ، فافهم. **أبوطالب.**

وذُو انتِصابٍ في انفِصالٍ جُعِلا إيّايَ والتفريغُ ليس مُشكِلا[(١)]

(وذو انتصاب في انفصال جُعِلا إيّاي والتفرِيغُ)[(٢)] على هذا الأصل الّذي ذُكِرَ **(ليس مُشكِلا)** مثاله: إيّانا، إيّاكَ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ، إيّاه، إيّاها إيّاهما، إيّاهم، إيّاهنّ

---

١. **(وذو)** بالرفع مبتدأ، و**(انتصاب)** مضاف إليه، و**(في انفصال)** في موضع الحال من مرفوع جعل، و**(جعلا)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول يتعدّي إلى اثنين أوّلهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، والألف فيه للإطلاق، و**(إيّاي)** مفعوله الثاني، وجملة جعلا ومعموليه في موضع رفع خبر المبتدأ **(والتفريع)** مبتدأ، و**(ليس)** فعل ماضٍ ملازم النقص، وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنّه اسمه، و**(مشكلا)** خبره، وجملة ليس مع معموليها في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما اسم «ليس» المستتر فيها، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة لا محلّ لها. **خالد.**

الضمير المنفصل ضربان: **أحدهما:** مختصّ بالرفع وهو «أنا» للمتكلّم، و «نحن» له مشاركاً أو تعظيماً، و «أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتُنّ» للمخاطب بحسب أحواله، و «هو وهي وهما وهم وهنّ» للغائب بحسب أحواله، وقد أشار إلى أمثلة فروع الإفراد والتذكير بقوله: «والفروع لا تشتبه».

والثاني: مختصّ بالنصب، وهو «إيّا» مُرادَفاً بما يدلّ على المعنى نحو: «إيّاى» للمتكلّم و «إيّاك» للمخاطب و «إيّاه» للغائب، وفروع الإفراد والتذكير ظاهرة نحو: «إيّانا و إيّاكَ وإيّاكِ وإيّاكما وإيّاكم وإيّاكنّ وإيّاه وإيّاها وإيّاهم وإيّاهنّ» شرح ألفية لابن الناظم: ص ٣٤ و ٣٥.

٢. **(قوله: وذو انتصاب في انفصال اه)** إنّما ذكر الانفصال هنا بـ«في» وفي البيت السابق بـ«واو» إشارة إلى أنّ صِيَغ المنصوب بأسرها جزء من المنفصل على المذهب الحقّ؛ فإنّ إيّاه مثلاً منصوب وإيّاه مثلاً منفصل بخلاف المرفوع، وإنّما ذكر حكاية الفرع هنا بلفظ مفرد دالّ على المبالغة، وهناك بلفظ جمع مفرده خال عن المبالغة إشارة إلى أنّ الفرع هنا نوع واحد كثير الأفراد، وهناك ثلاثة أنواع كلّ نوع منها قليل الأفراد كما هو ظاهر، وإنّما حكم ههنا بعدم الإشكال وهناك بعدم الاشتباه إشارة إلى أنّ استخراج الفرع ههنا خال عن الصعوبة لاتّحاد أصول الضمائر مع فروعها في الحروف، وأمّا هناك فلا يخلو عن صعوبة لاختلاف الحروف في البعض، لكنّ صعوبته ليست بمرتبة تورث الاشتباه فافهم. **أبوطالب.**

وقد تُستعمَلُ مجرورةً.(١)

تنبيه(٢)

الضمير «إيّا»(٣) واللّواحق له عند سيبويه حروفٌ تُبيّن الحالَ، وعند المصنّف أسماءٌ مضاف إليها.(٤)

١. **(قوله: وقد تُستعمل مجرورة)** نحو: أنا كإيّاك. **أبو طالب.**

٢. تنبيه: هو لغة الإيقاظ يقال: نبهته تنبيهاً أي: أيقظته إيقاظاً، واصطلاحاً عنوان البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السابق إجمالاً. **حكيم.**

٣. **(قوله: الضمير إيّا)** اعلم أنّ في إيّا وما يتصل به سبعة أقوال: **الأوّل والثاني:** ما ذكره الشارح.

الثالث: أنّ ما بعد إيّا ضمير يعتمد على إيّا.

الرابع: أنّ المجموع هو الضمير.

الخامس: أنّ إيّا اسم ظاهر مبهم خصّ أمره بإضافته إلى ما بعده.

السادس: أنّ إيّا ضمير أُضيف إلى ما بعده، وهو ضمير آخر.

السابع: أنّ المجموع مظهر ينوب مناب المضمر، ولكلّ منها مُستندات ذكرها يورث التطويل. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وعند المصنّف اسماء مضاف إليها)** عطف على الظرف السابق لا على قوله: «إيّا» كما توهّم وكان المراد بالأسماء الضمائر، والفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس أنّ الإضافة على هذا المذهب من قبيل إضافة سعيد كُرزٍ، وعلى المذهب السادس من قبيل إضافة غلام زيدٍ. **أبوطالب.** اختلف النحاة في «إيّا» فقال سيبويه والخليل والأخفش والماني وأبو عليّ: إنّ الاسم المضمر هو «إيّا»، إلّا سيبويه قال: مايتصل به بعده حرف يدلّ على أحوال المرجوع إليه، من التكلّم والخطاب والغيبة، لما كان «إيّا» مشتركاً، كما هو مذهب البصريين في التاء الّتي بعد «أن» في: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ. وقال الخليل والأخفش والمازني: مايتصل به أسماء، أضيف «إيّا» إليها، لقولهم: فإيّاه وإيّا الشواب، وهو ضعيف، لأنّ الضمائر لا تضاف. وقال الزجّاج ←

وفي اختِيارٍ لا يَجيءُ المُـنفَصِل إذا تأتّى أن يجيءَ المـتّصل[١]

(وفي اخـتِيارٍ[٢] **لا يَـجيءُ)** الضـميرُ **(المـنفصل**[٣] **إذا تأتّـى أن يـجيءَ)** الضـميرُ

← والسيرافي: «إيّا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات كأنّ «إيّاك» بمعنى نفسك. وقال قوم من الكوفيين: إيّاك، وايّاه، وإيّاي إسماء بكمالها، وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظـاهرة ولا المضمرة مايختلف آخره كافاً، وهاءً وياءً. شرح الرضي: ج ٢ ص ٤٢٥.

١. **(وفي اختيار)** متعلّق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل يجيء، و**(لا)** نافية، و**(يجيء)** فعل مضارع، و**(المنفصل)** فاعل يجيء، و**(إذا)** ظرف للمستقبل متضمّن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الجمهور، وقيل: بشرطه، و**(تأتّى)** فعل ماضٍ، و**(أن)** ـبـفتح الهـمزة ـ حـرف مـصدري، و**(يجيء)** منصوب بأن، و**(المتّصل)** فاعل يجيء، وأن وصلتها فاعل تأتّى، وتأتّى وفاعله فـي موضع خفض بإضافة إذا إليها، والتقدير: ولا يجيء المنفصل حال كونه ثابتاً في اخـتيار إذا تأتّى مجيء المتّصل فلا يجيء المنفصل. **خالد.**

الأصل أنّ الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه المتّصل لأنّ الغرض من وضع الضمير التوصل إلى الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتّصل يأبى ذلك، فـحقّ الضـمير المنفصل أن لا يكون إلّا حيث يتعذّر الاتصال، كما إذا تقدّم على العامل نحو: «إيّاك نعبد» أو كان محصوراً، نحو: «إنّما قام أنا»، فإنّك لو قلت: «إنّما قمت» انقلب الحصر من جانب الفاعل وصار في جانب الفعل، أمّا إذا أمكن الاتصال فإنّه يجب رعايته فيما ليس خبراً لكان أو إحدى أخواتها...... شرح ألفية لابن الناظم: ص ٣٥.

٢. **(قوله: وفي اختيار اه)** اعلم أنّ الضمير على ثلاثة أقسام: **الأوّل:** ما يجب اتصاله عقلاً كالضمائر المجرورة والمستترة وجوباً، **الثاني:** ما يمتنع اتصاله ويجب انفصاله عقلاً كما فـيما سـيذكره الشارح، وحكم هذَينِ القسمَينِ هو مقتضاهما، **الثالث:** ما يجوز اتصاله وانفصاله عقلاً، وحكمه وجوب الاتصال إلّا فيما كان مستثنى من ذلك، ومراد المصنّف إنّما هو بيان القسم الأخير؛ لأنّه المحتاج إلى البيان، ولك أن تحمل التاء في قوله: «إذا تأتّى» على الإمكان العام، فيشمل الأوّل أيضاً، فافهم. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: الضمير المنفصل)** تقدير الموصوف لكلّ من المنفصل والمتّصل؛ لئلّا يتوهّم أنّ المراد ←

(المتّصل)؛ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع[١] لأجله الضـميرُ، فـإن لم يَتَأتَّ بأن تأخّر[٢] عنه عامِلُه أو حُذِفَ أو كان معنويّاً[٣] أو حُصِرَ[٤] أو أُسنِدَ إليه

← بهما هو المنصوب بخصوصه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: من الاختصار المطلوب)** أي: المطلوب في بعض الأوقات كوقت إيراد الضمير لا المطلوب مطلقاً؛ إذ ليس الاختصار مطلوباً في بعض الأوقات، وإذا كان الاختصار مطلوباً فكلمّا كـان أخصّ كان في المطلوبية أقوى، وترجيح الأضعف على الأقوى بلا مرجّح غير جائز، فوجب اختيار الاتصال مع إمكان الانفصال. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بأن تأخّر)** وجه عدم التأتّي في هذه الصورة وما بعده امتناع اتصال الضمير المتّصل إلّا بعامله أو بالضمير المتّصل بعامله. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أوكان معنويّاً)** أي: سواء كان مبتدأ أو خبراً بناءً على كون العامل في كلّ منهما معنويّاً.
وأمّا على غيره فينبغي أن يعقّب هذا القول بقولنا: إن كان خبراً أو مبتدأ، ووجه عدم التأتّـي حينئذٍ امتناع أن يصير طرف الإسناد طرفاً لنسبة غير الإسناد؛ وذلك لأنّ الضمير المـتّصل بعامله الاسم إمّا مضاف إليه أو منصوب على المفعولية. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أو حصر)** أي: صار محصوراً فيه، وكثيراً مّا يحمل الشارح في هذا الكتاب لفظ الحـصر على وصف المحصور فيه أي: الانفراد كما سيأتي غير مـرّة، فـالحصر كـالاختصاص فـي استعماله في المعنيين، لكنّ الشارح حمل الاختصاص فيما سبق من كـلام المـصنّف عـلى وصف المحصور، وحمل كلامه على القلب فكأنّه زعم اختصاص الاختصاص بهذا المـعنى واشتراك الحصر بين المعنيين مع أنّ الاشتراك الأوّل بين المعنيين أشهر.
ثمّ المراد ههنا ما كان محصوراً فيه بالتقديم نحو: إيّاك نعبد أو بإلّا نحو: ما ضرب إلّا زيد أو بإنّما لكن بشرط إرادة حصر الفعل في الفاعل، أو حصر فعل المفعول في الفاعل، نحو: إنّما ضرب زيداً أنا؛ إذ لو أُريد حصر فعل الفاعل في المفعول يتأتّى الاتصال نحو: إنّما ضربتُه ومثّل ابن الناظم لحصر الفعل في الفاعل بإنّما بنحو: إنّما قام أنا.
ثمّ قال: فإنّك لو قلت: إنّما قمتُ انقلب الحصر من جانب الفاعل إلى جانب الفعل. «شرح الفية ←

صفةٌ[١] جَرَت على غير مَن هي له[٢] فُصِلَ، ويأتي المنفصل[٣] مع إمكان المتّصل

← لابن الناظم: ص ٣٥».

أقول: هذا منافٍ لما اجمعوا عليه من امتناع كون المحصور بإنّما موصولاً بإنّما.

فالصواب في التعليل أن يقال: لو قلت: إنّما قمتُ لم يصحّ هذا الكلام؛ لأنّ الكلام الدالّ على قصر الصفة على الموصوف مثلاً لابدّ أن يدلّ أوّلاً على إسناد تلك الصفة إلى عامّ مشتمل على المحصور فيه ثمّ على نفيها عمّا سوى المحصور فيه، وإنّما قمتُ لا يدلّ على ذلك العامّ بخلاف إنّما قام أنا؛ فإنّ قام لمّا كان بصيغة الغائب انتقل الذهن عنه أوّلاً إلى كلّ ما يصلح إسناد القيام إليه ثمّ يختصّ بالضمير المتكلّم، فاحفظ ذلك. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أو أسند صفة اه)** أي: أسند إليه صفة ثبت في الظاهر على غير ما ثبت له في الواقع نحو: زيدٌ هندٌ ضاربها هو، وسيجيء تفصيل ذلك في بحث المبتدأ.

والمراد بالصفة أعمّ من الفعل وشبهه، فيشمل زيدٌ عمروٌ يضربه هو، ومن المواضع الّتي لم يتأتّ المتّصل ما إذا ـ فصل ـ بينه وبين عامله بظاهر لغرض نحو: ضربتُ قائماً إيّاه، أو بضمير غير أخصّ غير مرفوع نحو: أُعطيتُه إيّاك، أو كان العامل حرفاً نحو: ما هنّ، أو كان تابعاً لغير مجرور، نحو: أسكن أنت، وضربتك أنت. أمّا نحو: مررتُ بك أنت فقد عرفت أنّه متصل لعدم صلاحية الابتداء به ما دام مجروراً. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: على غير من هي له)** إيراد من دون ما تغليب. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ويأتي المنفصل اه)** هذا إشارة إلى جواب إيراد ربما يورد على المصنّف في هذا البيت. تقريره: أنّ مفاد المصرع الثاني مفهوم من قوله: «في اختيار» فيكون تكراراً له، وتقرير الجواب الّذي أشار إليه الشارح هو أن ليس المراد بالاختيار الإمكان حتّى يرد ذلك، بل الغالب وهو النثر يعني: أنّ هذا الحكم مخصوص بالنثر، وأمّا في الضرورة أي: النظم فقد يجيء المنفصل مع امكان المتّصل.

والمراد بإمكان الاتصال رفع الموانع الحاصلة من غير حيثيّة النظم، فلا يرد أنّ الاتصال غير ممكن في البيت الآتي؛ لأنّ امتناعه من جهة النظم؛ وقد سَنَح لي في سالف الزمان لرفع هذا التكرار جواب آخر، وهو أنّ هذا الحكم لمّا كان في صورة إمكان الاتصال بالإمكان الخاصّ ←

في الضرورة، كما سيأتي.[(١)(٢)]

وهو مركّب من إمكان عامّ موجب وسالب.

فأشار المصنّف إلى الإمكان العامّ السالب بقوله: و«في اختيار» إذ معناه في وقت امكان عدم الاتصال أي: الانفصال وإلى الموجب بقوله: «إذا تأتّى اه» إذ معناه وقت إمكان الاتصال أي: الانفصال، أو إلى الموجب بقوله: «إذا تأتّى اه» إذ معناه وقت إمكان الاتصال والآن لي، فيه نظر.

أمّا أوّلاً: فلأنّ الحكم حينئذٍ يشمل النظم والنثر مع أنّه مخصوص بالثاني في الوضع.

وأمّا ثانياً: فلأنّ مقتضى إرادة الإيجاز أن يعبّر بإمكان واحد هو قوله: «في اختيار» وأُريد به الإمكان الخاصّ سيّما مع كون الإمكان حقيقة فيه مجازاً في العامّ كما هو المشهور.

ووافق فهم بعض مشايخنا في ذلك الزمان مع ما سَنَح لي من البيان إلّا أنّه حمل قوله: «وفي اختيار» على الإمكان الموجب.

وقوله: «إذا تأتّى» على الإمكان السالب بجعل فاعل تأتيّ مستتراً عائداً إلى المنفصل وقوله: «أن يجيء» فاعلاً لقوله: «وفي اختيار». ويرد عليه مع ما سبق جعل العبارة معقدة كما لا يخفى. فالحقّ في رفع التكرار ما أجاب به الشارح. **أبوطالب**.

١. في قول الشاعر: «قد ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ».

٢. **(قوله: كما سيأتي)** إشارة إلى ما سيذكره من قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات ....

أبوطالب.

وَصِلِ أوِ افْصِلْ هاء سَلْنيهِ وما أشبَهَهُ في كُنتُهُ الخُلْفُ انتَمَى(١)

(وصِل) على الأصل(٢) **(أو افصِل)** للطّول(٣) ثاني ضميرَينِ(٤) أوّلُهما أخَصُّ وغيرُ

١. **(وصل)** فعل أمرٍ، و**(أو)** هنا للتخيير، و**(افصل)** معطوف على صل، و**(هاء)** مفعول بافصل لقربه و**(سلنيه)** مضاف إليه، وهو أمر من سال يسال بحذف الهمزة مخفّفي سأل يسأل بإثباتها، والنون للوقاية والياء والهاء مفعولاه، و**(ما)** اسم موصول معطوف على ما سلنيه على تقدير حذف مضافَين، والأصل: وثاني ضميري ما أشبهه هاء أو غيرها و جملة **(أشبهه)** صلة ما، و **(في كنته)** متعلّق بانتمى بمعنى انتسب على تقدير مضاف. تقديره: في هاء في هاء كنته، و**(الخلف)** بمعنى الخلاف مبتدأ، وجملة **(انتمى)** خبره. **خالد.**

٢. **قوله:** «على الأصل» علّة للاتصال، لأنّ الأصل في الضمير الاتصال.

٣. **(قوله: للطول)** أي: لأن طالت الكلمة بالاتصال، والمفعول له على هذا حصولي، فالغرض من الفصل رفع الطول، أو لأن يطول الكلام بالانفصال، والمفعول له على هذا تحصيلي، فالغرض من الفصل إيجاد الطول لفائدة من الفوائد المذكورة في علم المعاني، والظاهر أنّ المراد هو الأوّل. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: ثاني ضميرَينِ)**

أوّلهما أخصّ وغير مرفوع لثاني الضميرَينِ هذَينِ احتمالات ستّة؛ لأنّ الضمير الأوّل: إن كان متكلّماً فإمّا منصوب أو مجرور، وعلى التقديرَينِ فالثاني: إمّا مخاطب أو مغائب ولا محالة يكون منصوباً، وإن كان الأوّل مخاطباً فإمّا منصوب أو مجرور ولا محالة يكون الثاني منصوباً مغائباً، وإنّما قلنا: إنّ الثاني لا محالة، يكون منصوباً؛ لأنّ كونه مرفوعاً ومجروراً منافٍ للثانوية، والاتصال بالأوّل، فإنّ المرفوع مطلقاً مقدّم على غيره والمجرور لا يتّصل بغير عامله فيما نحن فيه، ولهذا استغنى بعدم مرفوعيّة الأوّل عن عدم مرفوعيّة الثاني، بالثانوية عن عدم مجروريّة الثاني؛ فإنّ المتبادر من الثانويّة الثانويّة بلا فصل، وإنّما لم يقل بدل هذه العبارة: ثاني ضميرَينِ أوّلهما أخصّ وليس أحدهما مرفوعاً كما قال بعضهم؛ لأنّ اشتمالها على التطويل ←

مرفوعٍ، كما في **(هاء سَلْنيه)** فقل: «سلنيه وسَلْني إيّاه» **(و)** كذا **(ما أشبهه)**(١) نحو: «الدّرهمُ أعطَيتُكَهُ وأعطَيتُكَ إيّاه» و **(في)** اتّصالٍ و انفصال(٢) ما هو خبرٌ لـ«كان» أو إحدى أخواتها، نحو: **(كُنتُهُ الخُلفُ انتَمى)**(٣)

→ محتملة للسلب الجزئي، فيشمل الحكم هاء نحو: ضربته لذلك.

والمراد بالضميرَينِ في قوله: «ثاني ضميرَينِ» ما كان تثنية في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضاً كذلك أم لا، فلا يخرج هاء أعطيتُكه معأنّه ثالث ضمائر، ثانيها أخصّ وغير مرفوع.

ثمّ اعلم: أنّ الفصل في ثلاثة أقسام من الستّة أرجح وهي الّتي أوّلهما فيها مجرور، وفي الثلاثة الآخر تساوي الفصل والوصل، وإنّما جعل البيان بياناً للمثال مع أنّ الأولى جعله بياناً لقوله: «ما يشبهه» نظير ما فعله في باب سِنينَ؛ لئلّا يتوهّم أنّ المراد بما يشبهه ثاني ضميرَينِ في غير السؤال، وما يشتقّ منه فيخرج عن الحكم نحو: سالنيك وأمثاله.

وأخرج بقوله: «غير مرفوع» نحو: كنتُه وضربتُه، ولو قال: ولم يكن الثاني عيّن الأوّل، وأخرج بذلك نحو: خلتنيه لكان أولى. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وما أشبهه)** عطف على المضاف لا على المضاف إليه، وإلّا لاختصّ الحكم بالهاء. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: في اتصال وانفصال)** أي: في اختيارهما لا في وجوبهما. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: الخُلفُ انتَمى)**

قيل: لا وجه لاختصاص الخلف بهذا، بل ينبغي أن يجري فيه نحو: سلنيه أيضاً.

قوله: وجه الاختصاص وجود وجه رجحان لكلّ من الاتصال والانفصال فيما نحن فيه فقط.

أمّا وجه رجحان الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتّحاد الضميرَينِ في المصداق. وأمّا وجه رجحان الانفصال فهو ما استدلّ به سيبويه، كما سيجيء. **أبوطالب.**

كـــذاك خِــلتَنِيه واتّــصالا أختارُ غَيرِي اختارَ الانفِصالا[١]

(كذاك) الهاءُ[٢] من **(خِلتَنِيهِ)** ونحوه[٣] في اتصاله وانـفصاله خِـلافٌ **(واتّـصالاً أختارُ)** تبعاً لجماعةٍ منهم الرمّانيّ؛ إذ الأصل[٤] في الضمير الاختصارُ ولأنّه واردٌ في الفصيح. قال صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم: «إن يَكُنهُ[٥] فلن تُسَلَّطَ عليه، وإن لا يَكُنهُ فلا خيرَ لك في قَتلِهِ».[٦]

---

١. **(كذاك)** خبر مقدّم، والإشارة بكذاك إلى الخلاف المذكور في كنته، و**(خلتنيه)** مبتدأ مؤخّر على حذف مضاف أيضاً. والتقدير: وهاء خلتنيه كذاك في الخلاف **(واتصالا)** مفعول مقدّم بأختار، و**(أختار)** ـ بقطع الهمزة ـ فعل مضارع مسند إلى المتكلّم. والتقدير: وأختار الاتصال، والألف للإطلاق و**(غيري)** مبتدأ ومضاف إليه، و**(اختار)** ـ بوصل الهمزة ـ فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى غيري و**(الانفصالا)** مفعول به لاختار، وجملة اختار وما بعده خبر المبتدأ الّذي هو غيري، والألف للإطلاق. **خالد.**

٢. **(قوله: كذلك الهاء)** أي: ثاني ضميرَي خلتنيه اللّذَينِ أوّلهما غير مرفوع وهو الهاء لا ثاني ضميرين منه أوّلهما مرفوع وهو الياء، كما في كنتُهُ، واعتبر كون الأوّل أخصّ في خلتينه دون كنته. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ونحوه)** ممّا كان ثاني الضميرَينِ عيّن الأوّل في المصداق. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: إذ الأصل اه)** الاستدلال على هذا بما ذكرنا من التناسب أولى من الاستدلال بهذَينِ الدليلَينِ؛ لأنّ مفاد الأوّل أعمّ من المدّعى وهو ظاهر، ومفاد الثاني أخصّ لاختصاصه بنحو: كنته، بل بنحوه إذا كان أوّل ضميرَيه مستتراً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: قال ﷺ إن يكنه)** روي أنّ النبيّ ﷺ وصف الدجّال ذات يوم لعمر بن الخطّاب ثمّ رأى عمر يوماً ابن صيّاد على ما وصف به النبيّ ﷺ وهو رجل أعرابي، فأراد عمر أن يقتله لزعمه أنّه كان دجّالاً، فنهاه النبيّ ﷺ عن ذلك وتكلّم معه بهذا الكلام، واسم يكن في الموضعَينِ لابن صيّاد، والخبر لدجّال. **أبوطالب.**

٦. صحيح البخاري: ص ٢٤٤ ح ١٣٥٤، صحيح مسلم: ص ١٢٢٦ ح ٢٩٣٠ باب ١٩ ذكر ابن صياد، كتاب الفتن، ومسند أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٥٣٥ ح ٦٣٦٠ مع تفاوت يسير.

(غيري) أي: سيبويه، ولم يصرّح[١] به تَأَدُّباً[٢] **(اختار الانفصالا)**؛ لكونه في الصَورتَينِ[٣] خبراً في الأصل، ولو بَقِي على ما كان لَتَعَيَّن انفصاله، كما تقدّم.[٤]

---

١. **(قوله: ولم يصرّح اه)** أي: بأن يقول: اختار سيبويه الانفصالا. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: تأدّباً)**.

أقول: وإشارة إلى شهرة مذهبه بحيث يختار غير المصنّف من كثير من العلماء إذ المتبادر من الغير العموم **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لكونه في الصورتين ـ إلى قوله ـ: لتعيّن انفصاله)**

هذا الاستدلال راجع إلى قياسَين:

الأوّل: أنّ هذا الضمير خبر في الأصل، وكلّ ضمير يكون خبراً في الأصل لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله، فهذا الضمير لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله.

ثمّ جعل هذه النتيجة صغرى، وضُمّ إليها قولنا: وكلّ ما لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله فالأولى حمله على حكم الأصل عند الخروج عنه؛ لينتج أنّ هذا الضمير الأولى حمله على حكم الأصل أي: الانفصال عند خروجه عنه إلى كونه معمولاً للناسخ.

ويمكن إرجاعه إلى قياس واحد بأن يقال: هذا الضمير لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله؛ لأنّه خبر في الأصل وهو يقتضي الانفصال، وكلّما لو بقي على ما كان لتعيّن انفصاله، فالأولى حمله على حكم الأصل، فهذا الضمير الأولى حمله على حكم الأصل الّذي هو الانفصال هذا فالإرجاع الأوّل وإن كان أطول لكنّه أظهر من العبارة، وعليك بتطبيق كلام الشارح على ما ذكرنا، و من القاصرين من حمله على القياس؛ لاستثناء المستثنى فيه نقيض المقدّم من الشرطية المتّصلة. فاعترض عليه بأنّه غير منتج، ولو كان منتجاً لانتج نقيض المطلوب .**أبوطالب.**

أقول: لم يذكر قياس الثاني.

٤. **(قوله: كما تقدّم)** أي: في قوله: «أو كان معنويّاً». **أبوطالب.**

أي: إذا كان عامله معنويّاً وعامل الخبر كذلك (معنويّاً).

وقَـدِّمِ الأخَـصَّ فـي اتّـصالِ وَقَدِّ مَن ما شِئتَ في انفصالِ[١]

التقديم والتأخير في الضمائر

(وقدّم الأخصّ) وهو الأعرف على غيره[٢] **(في)** حال **(اتّصال)** الضمائر[٣] نحو:

---

١. **(وقدّم)** فعل أمرٍ وفاعل وكسر لالتقاء الساكنين، و**(الأخصّ)** مفعول قدّم و**(في اتصال)** متعلّق بقدّم، و**(قدّ من)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و**(ما)** موصول اسميّ في موضع نصب على المفعولية بقدّ من، وجملة **(شئت)** ـ بفتح التاء ـ صلتها والعائد محذوف، و**(في انفصال)** متعلّق بقدّ من. **خالد.**

٢. **(قوله: على غيره)** أي: قدّم كلّ من نوعي الأخصّ وهو المطلق والمضاف على ما يغايره من حيث انحطاط الرتبة لا على ما يغايره مطلقاً، فلا يرد أنّ مفاد هذا القول أمران متناقضان، **هو تقديم** المتكلّم على المخاطب وعكس هذا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: في حال اتصال الضمائر)** إيراده جمعاً، لا لأن يشمل المتكلّم وأخوَيه، أو المرفوع وأخويه، بل لتغليب الضمائر على الضميرَينِ؛ فإنّ المضائر المتّصلة ذات فردَين؛ لأنّها إمّا ثلاثة أو أربعة، وللإشارة إلى أنّ كلّية الحكم بوجوب تقدّم الأخص على غيره إنّما هي فيما اجتمع ضمائر ثلاثة كانت أو اربعة. وأمّا فيما اجتمع ضميران فلا؛ لاحتمال كون أحدهما مرفوعاً؛ فإنّه يقدّم حينئذٍ وإن لم يكن أخصّ؛ لأنّ هذا الحكم بين ضميرَينِ غير مرفوعَينِ، وإنّما كان الحكم في الصورة الأولى كلّياً؛ لأنّ الضمائر إن كانت ثلاثة فلا أقلّ من أن يكون ضميران منها غير مرفوع، وإن كانت أربعة فثلاثة منها غير مرفوع لا غير.

فظهر ممّا ذكرنا أنّ كلّية الحكم في الضمائر، لا يلزم أن يكون بين كلا ضميرَينِ منها بل كلّيته في الجملة. والمراد باجتماع الضميرَينِ أو الأكثر أعمّ ممّا كان المرفوع من الضميرَينِ أو الأكثر مستتراً أم لا، ثمّ اعلم أنّ المراد بقوله: «قدّم الأخصّ» قَدِّمْه في التلفّظ، والمراد بقوله: «في اتصال» إمّا حال إرادة الاتصال أو حال وقوعه في الخارج أو في الذهن، فعلى الأوّل الأمر بالتقديم إنّما هو لرفع ضدّ المامور به لا للإبقاء ولا لدفع الضدّ. وعلى الثاني بالعكس، وعلى الثالث الأمر للأوّل بالنظر إلى الوجود الخارجي ولأحد الأخيرين بالنظر إلى مطلق الوجود، فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الاتصال على الوجود الخارجي، والأمر على الرفع كما هو المتبادر من ←

«الدّرهم أعطيتُكَهُ» بتقديم التّاء[١] على الكاف؛ إذ ضميرُ المتكلّم أخصُّ من ضمير المخاطب، والكافِ على الهاء؛ إذ ضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب.

(وقدِّ مَن ما شئت)[٢] من الأخصّ أو غيره **(في)** حال **(انفصال)** الضمير عند أمْنِ اللَّبْس نحو: «الدّرهم أعطيتُك إيّاه وأعطيتُهُ إيّاك» ولا يجوز في «زيدٌ[٣] أعطيتُك إيّاه» تقديم الغائب؛ للَّبس.[٤]

← الأمر، وحاصل الإيراد أن لا معنى لهذا الأمر؛ لكونه أمراً بتحصيل الحاصل أو إيجاد الممتنع، ولتأخير هذا الكلام عمّا قبله مع أنّ الظاهر يقتضي العكس وجه يظهر بالتأمّل. **أبو طالب.**

١. **(قوله: بتقديم التاء ـ إلى قوله: ـ من ضمير المخاطب).**

أقول: هذا الكلام سهو من قلم الشارح، أمّا أوّلاً: فلأنّ المسألة من قوله: «وصل أو افصل» إلى بحثه عن نون الوقاية، إنّما هي في ضميرَينِ غير مرفوعَينِ، وإلّا للزم جواز تقديم غير مرفوع أخصّ على مرفوع غير أخصّ في حال الاتصال مع أنّ المرفوع مطلقاً لا يتأخّر عن غيره.

وأمّا ثانياً: فلأنّ مفاد هذا الكلام أنّ تقدّم أخصّ مرفوع على غيره لكونه أخصّ، لا لكونه مرفوعاً مع أنّ الأمر بالعكس. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وقَدّمَن ما شئت اه)** أي: قدّمن في التلفّظ، والمراد من قوله: «في انفصال» إمّا حال إرادة انفصال ضمير لا بعينه أو بعينه أو حال وقوع انفصاله في الخارج أو في الذهن. فعلى الأوّل التخيير إنّما هو بين الرفعَينِ بالراء لا غير، وعلى الثاني التخيير بين الرفعَينِ بالراء بحسب الوقوع في الخارج وبين الإبقاء والدفع بالدال بحسب الإرادة، وعلى الثالث بين الإبقاء والدفع، وعلى الرابع بين الرفعَينِ بحسب الوجود الخارجي وبين الإبقاء والدفع بحسب الوجود المطلق، فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب حمل الانفصال على الوجود الخارجي، والتخيير بين الرفعين كما هو المتبادر من التخيير، وحاصل الإيراد هو أن لا معنى لهذا التخيير؛ إذ في حال وقوع انفصال الضمير في الخارج تعيّن تأخيره وتقديم ما يلاقيه، وأورد الضمير مفرداً؛ لأنّ الانفصال لا يجوز إلّا لواحد. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: ولا يجوز في زيد اه)** أي: إذا كان خالياً عن القرينة الخارجية الرافعة للّبس. **أبو طالب.**

٤. **(قوله للّبس)** هو بفتح اللّام الاشتباه، وبالضمّ من لُبس الثوب إذا اكتساه، وقيل: بالعكس. **أبو طالب.**

وفي اتّـحاد الرُّتـبَةِ الزَم فَـصلا وقَد يُبِيحُ الغَيبُ فيه وَصـلا[١]

(وفي اتّحاد الرتبة) أي: رتبة الضميرَين[٢] بأن كـانا المـتكلّمَين أو مـخاطبَين أو غائبَين **(الزَم فَصْلا)** للثاني[٣] **(وقد يُبيحُ**[٤] **الغيبُ فيه وصلا)** ولكن لا مطلقاً بل مع

---

١. **(وفي اتحاد)** متعلّق بـ «الزم»، و**(الرتبة)** مضاف إليـه، و**(الزم)** ـ بـفتح الزاي ـ فـعل أمـرٍ مـن لزم ـ بكسر العين ـ في الماضي، و ـ فتحها ـ في المضارع، و**(فصلا)** مفعول الزم.

(وقد) هنا للتقليل، و**(يبيح الغيب)** فعل وفاعل، و**(فيه)** متعلّق بيبيح، والهاء من فيه تعود إلى اتحاد الرتبة، و**(وصلا)** مفعول يبيح ومتعلّق يبيح محذوف. والتقدير: وقد يبيح الغيب في اتحاد الرتبة وصلاً مع اختلاف الضميرين. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: رتبة الضميرَينِ)** أورد الضمير ههنا تثنية؛ لأنّ اتحاد الرتبة لا يمكن أن يتّفق بين أكثر من الضميرَينِ فيما نحن فيه من مسألة غير المرفوع الجائز الاتصال والانفصال عقلاً؛ لأنّ عدد غير المرفوع هذا لا يمكن أن يتجاوز عن الثلاثة، واجتماع الثلاثة لا يمكن إلّا في باب أعلم ممّا بين الأخيرَينِ، منها يتحقّق الحمل والأخيران في باب أعلم لا يخلوان من أن يكونا إمّا متّحدَينِ في الأفراد وأخويه أم لا.

وعلى الأوّل يمتنع تحقّق الحمل بينهما ضرورة امتناع اتحاد الواحد والكثير، وعلى الثاني وإن أمكن اجتماع الثلاثة في نحو قولنا: زعم زيد أخاه عمرو قائماً فاعلمه إيّاه ايّاه، لكنّ الظاهر أنّ مثل هذا المثال ممّا لا يكاد يستعمله العرب، ولو سُلِّمَ استعماله نادر جدّاً.

فإيراد التثنية للتغليب، وكذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتأكيد نحو: زيد الدرهم أعطيتُه إيّاه إيّاه على أنّ التأكيد خارج عمّا نحن فيه؛ لامتناع الاتصال فيه كما سبق. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: للثاني)** أي: لهما معاً لوجوب اتصال الأوّل. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وقد يبيح)** هذا التقليل إنّما هو لتقليل القائل لا لتقليل القائل لا لتقليل الحكم في نفسه، وإسناد الإباحة إلى الغيب مجاز؛ إذ المبيح هو المتكلّم حقيقة. **أبوطالب.**

وجود اختلاف ما بين الضميرَين[١] كأن يكونَ[٢] أحدُهما مثنّى والآخر مفرداً أو نحوه، نحو:

١٧. .... أنا لَهُماه قَفْوُ أكرَمِ والدِ[٣]

---

١. (قوله: بل مع وجود اختلاف) ما متعلّق بقوله: «قد يبيح» أو يبيح، وإنّما قدّر لفظ الوجود لئلّا يشمل الاختلاف ما هو بالاستعداد كما بين التثنيتَينِ المذكّر والمؤنّث، وليعلم أنّ قوله: «مع اختلاف ما» ونحو: ضمنتُ إيّاهم الأرض الضرورة اقتضَت بيت من أبيات الكافية، وموجود في بعض نسخ الألفية، فإنّ بعض أبياتهما واحدة فلاحتمال كون هذا البيت من أبيات الألفية ذكره الشارح وشرحه كالبواقي. **أبو طالب**.

٢. **(قوله: كأن يكون اه)** احتراز عمّا يكون أحدهما مذكّراً والآخر مؤنّثاً. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: أنا لهماه قفو اه)** أوّله:

ولوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ

اللغة والإعراب: «في الإحسان» أي: في وقته، و«بسط» الوجه كناية عن الفرح و«البهجة» ـ بالباء الموحّدة التحتانية ـ الفرح كما سبق و«أنا لهماه» أي: أعطي البسط والبهجة للوجه و«القفو» كالطبق المتابعة و«أكرم والد» أي: والد أكرم أي: أنجَبَ من كلّ والد أو من كلّ الناس أو من كلّ آبائه أو أكرم الوالدَينِ أي الأب والأمّ. **أبو طالب**.

موطن الشاهد: (أنا لهماه).

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الثاني «هاء» الغائب المفرد متصلاً، غير أنّ الأكثر في مثل هذه الحال الانفصال «أنا لهما إيّاه» غير أنّ الوجهين جائزان باتفاق، وإنّما خصّ جواز الاتصال والانفصال عند اتحاد الرتبة بضميري الغيبة؛ لصحّة اختلاف لفظهما، واختلاف مدلولهما فنزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين.

الإعراب: لوجهك: متعلّق بخبر مقدّم. بسط: مبتدا مؤخّر. في الإحسان: متعلّق بـ«بسط». وبهجة: الواو عاطفة. بهجة معطوب على بسط. أنا لهماه: أنال فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وهما في محلّ النصب مفعولاً به أوّل لـ«أنال» والهاء (الضمير العائد إلى الوجه): في محلّ نصب مفعولاً

←

ونحو قول الفرزدق:(١)

١٨. بِالباعِثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَت إيّاهم الأرضُ في دهـر الدّهاريـرِ(٢)

الضرورةُ اقتَضَت انفصالَ الضمير مع إمكان اتّصاله.

← به ثانياً، قَفْوُ: فاعل، أنال ومضاف، أكرم: مضاف إليه، وأكرم: مضاف، والد: مضاف إليه. أوضح المسالك: ج ١ ص ١١٦ رقم ٢٩.

١. **(قوله: ونحو قول الفرزدق)** وقيل: قائله أمية بن أبي الصلت وليس بصحيح، وهذا جواب عن سؤال مقدّر نشأ من قوله:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل

وسبب تأخيره إلى هنا ظاهر **أبو طالب**.

٢. **(قوله: بالباعث الوارث)** أوّله:

إنّي حَلَفتُ ولم أحلِف على فَنَدٍ فناء بيت من الساعين معمور

المناسبة: البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبدالملك بن مروان.

اللغة والإعراب: «الفند» ـ بفتح الفاء والنون ـ الكذب و«الفناء» ـ بفتح الفاء ـ الزوال، والمراد بالبيت الكعبة يعني: حلفتُ أنّ هذا البيت المعمور من الساعين سيفنى ويخرب، ويحتمل أن يكون الفِناء ـ بكسر الفاء ـ أي: السعة أي: حلفت في سعة البيت بالباعث انتهى.

و«الأموات» إمّا منصوب على المفعولية لأحد المتنازِعَينِ أو مجرور بإضافة الثاني إليه، و«ضَمِنتُ» أي: اشتملت أو كفلت وأضافت «دهر الدهارير» مثل سلطان السلاطين للمبالغة، و«الدهارير» جمع دهر خلاف القياس. وهو الزمان وقيل: الأبد. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: قوله: «ضَمِنَت إيّاهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاصّ بالشعر ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال: **قد ضمنتهم الأرض.**

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٠٦ رقم ٢٣، وحاشية الصبّان: ج ١ ص ١٨١ رقم ٤٥.

وقَبلَ يا النفسِ مع الفِعلِ التُزِم نونُ وقايةٍ وليسِي قد نُظِم[١]

(وقبلَ يا النفس)[٢] إذا كانت **(مع الفعل)** أي: متّصلةً به[٣] **(التُزِم نون وقايةٍ)** سُمّيت بذلك قال المصنّف:[٤] لأنّها تقي الفعلَ من التباسِه بالإسم المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لو قيل في «ضَرَبَنِي»: «ضَرَبي»[٥] لَالتَبَسَ بالضرب، وهو العسل

---

١. **(وقبل)** منصوب بـ«التزم» و**(يا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مضاف إليه بالنسبة إلى قبل، ومضاف بالنسبة إلى النفس، و**(النفس)** مضاف إليه لا غير، و**(مع الفعل)** في موضع الحال من ياء النفس، و**(التزم)** ـ بضمّ التاء ـ فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و ـ بفتحها ـ فعل أمرٍ، والمشهور الأوّل؛ ليوافق نظم، و**(نون)** نائب الفاعل مرفوع على الأوّل ومفعول به، منصوب على الثاني **(وقاية)** ـ بكسر الواو ـ مضاف إليه. والتقدير: والتزم نون وقاية قبل ياء النفس في حال كونها مجتمعة مع الفعل **(وليسي قد نظم)** مبتدأ وخبر، ونظم مبنيّ للمجهول ومتعلّقه محذوف. والتقدير: قد نظم في بيت. **خالد.**

٢. إذا اتصل بالفعل ياء المتكلّم لحقته لزوماً نونٌ تسمّى نون الوقاية، وسميّت بذلك لأنّها تَقِي الفعل من الكسر، و ذلك نحو: «أكرَمَنِي و يُكرِمُنِي، أكرِمْنِي» وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:

عَدَدتُ قَومِي كَعَدِيدِ الطَّيسِ إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيسِي

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أمّا الأوّل فإنّه أتى بخبره ضميراً متصلاً ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلّا منفصلاً، فكان عجب عليه أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إيّاي. والثاني: حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلّم، وذلك شاذ عند الجمهور الّذين ذهبوا إلى أنّ «ليس» فعل. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٠٩.

٣. **(قوله: متصلة به)** أي: لا يتخلّل بينهما شيء ولو حرف الجرّ، فالاتصال ههنا أخصّ ممّا سبق، واحترز بذلك عن نحو: مرّ بي وبي مرّ. **أبو طالب.**

٤. شرح التسهيل: ج ١ ص ١٣١.

٥. **(قوله: في ضَرَبَني ضَرَبي)** هذا على سبيل المثال؛ إذ لا اختصاص للالتباس بهذا، بل يلزم في ←

الأبيض الغليظ، ومن التباس أمر مؤنّثه[١] بأمر مذكّره، إذ لو قلتَ: أكرمي بدلَ أكرِمْنِي قاصداً مذكّراً لم يُفهَم المرادُ.[٢]

وقال غيره:[٣] لأنّها تَقِيهِ[٤] من الكسر المشبه للجرّ[٥] للزوم كسر ما قبل الياء.[٦]

(وليسي) بلا نون[٧] **(قد نُظِم)** قال الشاعر:

١٩. عَدَدتُ قَومي كعديد الطّيس إذ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ ليسي[٨]

← كلّ اسم على وزن فَعَلَ وحروفه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: ومن التباس أمر مؤنّثه اه)** قيل: الأولى أن يقول: ومن التباس أمر مذكّره بأمر مؤنّثه؛ لأنّ الأمر المؤنّث هو الملتبس به، والمقصود بالذات من الواقي إنّما هو وقاية الملتبس عن الالتباس لا عن الملتبس به.

أقول: هذا بناءً على ملاحظة الأمر المؤنّث بلا نون مؤخّراً عن الأمر المذكّر المتّصل بالنون فالأولى ما ذكره الشارح. **أبو طالب.**

٢. فيتخيّل السامع أنّ المخاطب امرأة.

٣. أي غير المصنّف في وجه تسميّة نون الوقاية. كهمع الهوامع: ج ١ ص ٢١٤.

٤. **(قوله: لأنّها تقية اه)** الباعث على محافظة الفعل عن دخول الكسر كراهتهم أن يدخل عليه ما يشبه الممنوع منه جدّاً، وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة تزويج الرجل من شابهت محارمه كأمّه وأخته. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: المشبه للجرّ)** أي: في كونه في آخر الكلمة، وأمّا نحو: الياء في أضربي، فقد خرج عن كونه آخراً بالضمير الفاعل الّذي هو كالجزء، فكسره ليس مشبّهاً للجرّ. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: للزوم كسر ما قبل الياء)** أي: ما لم يمنع مانع، كعصاي ومسلميّ. **أبو طالب.**

٧. **(قوله: بلا نون)** أي: ندوره من هذه الحيثيّة فقط من غير مدخلية كون خبر ليس ضميراً متّصلاً إذ هذا عند المصنّف ليس منشأً لندور. **أبو طالب.**

٨. **(قوله: عددت قومي اه)** قاله رؤبة.

اللغة والإعراب: و«العديد» العدد و«الطيس» ـ بفتح الطاء المهملة ـ الرمل الكثير، وقد يقال: طيلس باللّام، و«ليسى» أي: ليس الذاهب إيّاي **أبو طالب.**

ولا يجيءُ في غير النظمِ إلّا بالنون كغيره[١] من الأفعال، كقولهم: «عليه رجلاً[٢] لَيسَنِي» بالنون.[٣]

١. أي: غير ليس.

٢. **(قوله: عليه رجلاً)** أي: ليلزم رجلاً **أبوطالب.**

(قوله: لمزيّتها اه) ذلك لأنّها لغيّر معنى الابتداء كالأفعال الناسخة، ولا تعلّق ما بعدها بما قبلها، ويؤيّد المزيّة المذكورة على عدم دخولها على الفعل وإن اتصل بها «ما» الكافّة، كما أنّ الفعل لا يدخل على الفعل **أبوطالب.**

٣. قال بعضهم: وقد بلغه أنّ إنساناً يهدّده: (عليه رجلاً لَيسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب. ف «عليه» اسم فعل بمعنى الأمر، و«رجلا» مفعول به و «ليس» فعل ماض، واسمه مستتر فيه عائد على رجلٍ، وياء المتكلّم خبره (أي: ليلزم رجلاً غيري) وهذا مبنيّ على جواز إغراء الغائب، وهو شاذّ. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح ج ١ ص ١١٥.

ولَـيتَنِي فَشَـا ولَـيتِي نَـدَرا ومَعْ لعلّ اعكِس وكُن مخَيّرا[١]

(وليتني) بالنون **(فَشا)** أي: كَثُرَ وَذاع لِمَزِيَّتها على أخواتها في الشَّبَه بالفعل، يدلّ على ذلك سماع إعمالها مع زيادة ما كما سيأتي[٢] وفي التنزيل: ﴿**ياليتني كُنتُ معهم**﴾[٣] **(وليتي)** بلا نون **(نَدَرا)**، أي: شذّ.[٤] قال الشاعر:

٢٠. كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيتِي   أُصادِفُهُ وأَفقِدُ جُلَّ مالي[٥]

---

١. **(وليتنى فشا)** مبتدأ وخبر **(وليتي ندرا)** ـ بالدالّ المهملة ـ وألف للإطلاق مبتدأ وخبر **(ومع)** متعلّق باعكس، و**(لعلّ)** مضاف إليه، و**(اعكس)** فعل أمرٍ ومفعوله محذوف. والتقدير: واعكس الحكم مع لعلّ **(وكن)** أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه، و**(مخيّراً)** ـ بفتح الياء ـ اسم مفعول منصوب على أنّه خبر كن. **خالد.**

٢. **(قوله: كما سيأتي)** أي: في باب أنّ وهو قول الشاعر:

قالت ألا لَيتُما هذا الحَمامُ لنا   إلى حَمامَتِنا أو نِصفَه فَقَدِ

أبو طالب.

٣. سورة النساء: الآية ٧٣.

٤. **(قوله: أي: شذّ)** يعني: المراد بالندور الشذوذ لا القلّة، وبينهما عموم من وجه. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: كمنيةِ جابر إذ قال ليتي اه)**. قاله زيد الخيل، وسمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله زيد الخير وهو من المؤلّفة قلوبهم، توفّي في آخر خلافة عمر، وقبله:

تمنّى مِزْيَدٌ زيداً فلاقى   أخا ثقة إذا اختلف العوالي

اللغة والإعراب: و «مزيد» كمقعد قد تمنّى لقاء زيد، فلمّا لقيه طعنه زيد فهرب وهو عدوّ زيد كما أنّ جابراً أيضاً عدوّ زيد ويتمنّى لقائه، فلمّا لقيه طعنه فهرب، و«العوالي» الرماح واحدها العالية، واختلاف العوالي كناية عن الحرب، والباقي ظاهر. **أبو طالب.**

هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الّذي سمّاه النبيّ صلى الله عليه وآله بهذا الإسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنّه كان فارساً.

الإعراب: «كمنية» جار و مجرور متعلّق بمحذوف صفة لموصوف محذوف. والتقدير: تمنّى

←

(ومع لعلّ اعكس) هذا الأمر، فتجريدها من النون كثير؛ لأنّها أبعد من الفعل لشَبَهِها بحروف الجرّ[١] وفي التنزيل ﴿**لعلّي أبلغ الأسباب**﴾[٢] واتّصالها بها قليل. قال الشاعر:

٢١. فقلتُ أعِيرانِي القَدُومَ لعلّني[٣] أخُطُّ بها قبراً لأبيَضَ ماجِدِ[٤]

(وكن مخيّراً) في إلحاق النون و عدمها.

← مزيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر، ومنية مضاف و «جابر» مضاف إليه، «إذ» ظرف للماضي من الزمان، «قال» فعل ماضٍ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً. تقديره: هو يعود إلى جابر، والجملة في محلّ جرّ بإضافة إذ إليها، «ليتي» ليت: حرف تمنٍ ونصب، والياء اسمه، مبنيّ على السكون في محلّ نصب، «أصادف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. تقديره: أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محلّ رفع خبر ليت، «وأفقد» الواو حالية، وأفقد فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. تقديره: أنا، والجملة في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محلّ نصب حال، «جلّ» مفعول به لأفقد، وجلّ مضاف ومال من «مالي» مضاف إليه، ومال مضاف وياء المتكلّم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلّم. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١١١ رقم ١٨.

١. **(قوله: لشبهها بحروف الجر)** أي: في تعليق ما بعدها بما قبلها كما تقول: اضرب زيداً لعلّه يتوب كما تقول: ليتوب، والظاهر أنّ الحروف بصيغة الجمع غلط، والصواب بلفظ الإفراد. **أبوطالب.**

٢. سورة غافر: الآية ٣٦.

٣. **(قوله: فقلت أعيراني اه)** «أعيراني» تثنية من الإعارة أي: الإعطاء على نحو العارية، و«القَدوم» ـ بفتح القاف ـ بالفارسية: تيشه و«أحطّ» ـ بالحاء المهملة ـ أي: انحت، و«القبر» الغلاف؛ لأنّه يواري ما فيه كالقبر، والمراد «بالأبيض» السيف، وقيل: المراد بالحطّ الحفر وبالقبر قبر الميّت، والأبيض الماجد شخص، ويؤيّده رواية لأكرم ماجد، والماجد على هذا مضاف إليه وعلى الأوّلين وصف، وقيل: أخطّ ـ بالخاء المعجمة ـ وهو غلط. **أبوطالب.**

٤. **الشاهد فيه:** قول «لعلّني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعلّ، وهو قليل. شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١١٣ رقم ١٩، وحاشية الصبّان ج ١ ص ١٨٩ رقم ٥٨.

فــي البــاقياتِ واضــطراراً خَـفَّفا مِنّي وعَنّي بعضُ مِن قَد سَلَفا[١]

(في الباقيات): إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ، نحو:

٢٢. وإنّي على لَيلى لزارٍ وإنّني ....[٢]

وقال الفرّاء: عدم إلحاق النون هو الاختيار **(واضطراراً خفّفا)** نونَ **(منّي وعنّي بعض من قد سَلَفا)** من الشّعراء فقال:

٢٣. أيّها السائل عنهم[٣] وعَـنِي لَستُ مِن قَيسٍ ولا قيسُ مِنِي[٤]

---

١. **(في الباقيات)** متعلّق بـ«مخيراً»، واتصال آخر كلمة من البيت الأوّل بأوّل كلمة من البيت الّذي بعده يسمّى تضميناً وهو قبيح في الشعر **(واضطراراً)** مفعول لأجله مقدّم على عامله **(وخفّفا)** فعل ماضٍ وألفه للإطلاق، و**(منّي)** مفعول خفّف مقدّم على فاعله على حذف مضاف **(وعنّي)** معطوف على منّي، و**(بعض)** فاعل خفّف، و**(من)** ـ بفتح الميم ـ اسم موصول مجرور المحلّ بإضافة بعض إليه، وجملة **(قد سلفا)** صلة «من» والألف للإطلاق.

والتقدير: خفّف بعض من قد سلف نون منّي وعنّي اضطراراً. **خالد.**

٢. **(قوله: وإنّي على ليلى اه)** آخره:

على ذاك فيما بيننا مُستَدِيمُها

قاله مجنون صاحب ليلى الأخيلية.

اللغة والإعراب: و«زار» من زريت أي: عتبتُ عليه، والزاري على الإنسان الّذي هو لا يعدّه شيئاً وينكر عليه فعله، وقوله: «وإنّني» الخ أي: إنّني على الحالة الّتي بَينَنَا مستديم لتلك الحالة أي: أطلب دوامها. **أبوطالب.**

وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية مع «إنّ» الأولى، عند اتصالها بياء المتكلّم، وإثباتها مع «إنّ» الثانية، وإثباتها وحذفها جائزان باتفاق في سعة الكلام. فلا شذوذ ولا علّة في الإثبات أو الحذف، وكذا في «أنّ» و «لكنّ» و «كأنّ». والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٢٣.

٣. **(قوله: أيّها السائل عنهم)** قائله عندي مجهول، ومعناه كشهادته معلوم. **أبوطالب.**

٤. **الإعراب: (أيّها)** أيّ: منادى حذف منه ياء النداء، مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، وها للتنبيه ←

والاختيار فيهما إلحاق النون، كما هو الشائع الذائع، على أنّ هذا البيت لا يعرف له نظيرٌ في ذلك بل ولا قائل[١] وما عدا هذَينِ[٢] من حروف الجرِّ لا تَلحَقُه النون نحو: «لي وبي» وكذا «خلا[٣] وعدا وحاشا» قال الشاعر:

٢٤. .... حاشايَ إنّي مسلِمٌ معذورُ[٤]

← **(السائل)** صفة لأيّ **(عنهم)** جار و مجرور متعلّق بالسائل **(وعنى)** معطوف على عنهم **(لستُ)** ليس: فعل ماضٍ ناقصٍ، والتاء اسمها **(من قيس)** جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر ليس **(ولا)** الواو عاطفة، ولا نافية. **(قيس)** مبتدأ **(مِنِى)** جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر المتدأ، وهـذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «عنى» و «مِنى» حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذاً للمضرورة. شرح ابن عقيل، ج ١ ص ١١٤.

١. **(قوله: بل ولا قائل)** أي: بل لا يعرف له قائل يقول ذلك. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وما عدا هذَينِ اه)** اعلم أنّ ما لم يقبل النون من حروف الجرّ ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما لا يقبلها لعدم قبوله الياء إمّا لعدم دخوله على المعارف وهـو ربّ وواوه، أو لعـدم دخوله على الضمير وهو الكاف ومذ ومنذ وواو القسم وتاؤه.

والثاني: ما لا يقبلها لانتفاء فائدتها فيه بسكون آخره وهو: إلى وعلى وفي وحتّى وحاشا وعدا وخلا.

الثالث: ما لا يقبلها لوجود ما يضادّ فائدتها فيه قبل دخولها وهو الكسر وهو الباء واللّام.

فأشار الشارح إلى القسم الأخير بقوله: «نحو: لي وبي، وإلى القسم الأوسط بقوله: وكذا خلا الخ ولم يتعرّض للقسم الأوّل؛ لبعده عن هذَينِ القسمَينِ لقبول النون، فعدم قبولهما لها يشعر بعدم قبوله لها بالطريق الأولى. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وكذا خلا)** غيّر السياق للإشعار بالفرق بينهما وبين ما ذكر قبلهما حيث استعملا فعلاً أيضاً مع بقاء كونهما للاستثناء بخلافه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: حاشاي إنّي اه)** أوّله:

←

وفـــي لَـــدُنّي لَـدُني قَـلّ وفـــي قَدْني وقَطني الحذفُ أيضاً قد يَفِي[(١)]

→

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلهَهُم

قاله مغيرة بن الأسود، ولقّب بالأقشر أي: الأحمر لحمرة وجهه.

اللغة والإعراب: وقوله: «في فتية» أي: هو في فتية، و«الصليب» الصنم، والمعذور ـ بالعين المهملة والذال المعجمة ـ المختون أي: مقطوع العذرة، وهي فلقة الذكر الّتي تقطع عند الاختتان، ويحتمل أن يراد بالصليب عيسىعليه السلام، وهذا الكلام دليل على إسلام هذا الشخص؛ فإنّ النصارى لا يختنون.

وروي بدل المصرع الأوّل:

من معشر عبدوا الصليب سفاهة

أبو طالب.

الإعراب «في فتية» متعلّق بما قبله، «جعلوا» فعل ماضٍ وفاعل، «الصليب» مفعول أوّل، والجملة في محلّ جرٍّ صفة لـ«فتية»، «إلهَهُم» مفعول ثانٍ لـ«جعل» و «هم» مضاف إليه، «حاشاي» حرف استثناء وجرّ، والياء في محلّ جرّ به، «إنّي» حرف مشبّه بالفعل والياء: اسمه «مسلم» خبر إنّ مرفوع، «معذور» صفة لـ«مسلم» أو خبر ثانٍ لـ«إنّ».

وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية عند اتصال حاشا بـ«ياء المتكلّم»؛ لأنّ «حاشا» حرف آخره ألف، لا تقبل الحركة.

والبيت من شواهد أوضح المسالك: ج ١ ص ١٢٥، وشرح التصريح: ج ١ ص ١٢١.

١. **(وفي لدنّي)** ـ بتشديد النون ـ متعلّق بقلّ، و**(لدني)** ـ بتخفيفها ـ مبتدأ، و**(قلّ)** ـ بفتح القاف ـ **فعل** ماضٍ وفاعله مستتر فيه، وجملة «قلّ» خبر لدني بالتخفيف. والتقدير: ولدني بالتخفيف **قلّ** في لدنّي بالتشديد **(وفي قدني)** متعلّق بيفي أو بالحذف، فعلى الأوّل يلزم تقديم معمول الخبر على المبتدأ وعلى الثاني إعمال المصدر المحلّي بـ«أل»، وتقديم معموله عليه وكلاهما خاص بالشعر، و**(قطني)** معطوف على قدني، و**(الحذف)** مبتدأ، و**(أيضاً)** مفعول مطلق، وجملة **(قد يفي)** من الوفاء خبر المبتدأ، والتقدير: والحذف أيضاً قد نفي في قدني وقطني. **خالد.**

(و) إلحاق النون **(في)** لدن فيقال: **(لدنّي)** كثير[١] وبه قرأ الستّة من القرّاء السبعة، وتجريدها فيقال: **(لَدُني)** بالتخفيف **(قَلّ)** وبه قرأ نافع.

(و) إلحاق النون **(في قَدني وقَطني)** بمعنى «حسبي» كثير، و **(الحذف أيضاً قد يَفِي)** قال الشاعر:

٢٥. قدني من نَصر الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي .....[٢]

وفي الحديث: «قِطْ قِطْ[٣] بعزّتك» يُروى ـ بسكون الطّاء وبكسرها ـ[٤] مع ياءٍ ودونها، ويُروى: «قَطْني قَطْني» و «قطّ قطّ».[٥]

---

١. **(قوله: كثير)** ردّ على ابن الناظم حيث توهّم أنّ حذف النون فيهما أكثر من الإثبات وأعـرف. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: قدني من نصر اه)** ما بعده:

ليس الإمامُ بالشحيحِ الملحدِ
ولا بِوَتْنٍ بالحجاز مفرد

قاله حميد بن مالك.

اللغة والإعراب: و«الخبيب» ـ بالخاء المعجمه ـ علم لابن عبد اللّه بن زبير، وأصله تصغير خِبّ ـ بكسر الخاء وفتحها ـ بمعنى الخدّاع المكّار، والمراد بالخُبَيبَينِ الخبيب وأبوه عبد اللّه إذ يقال له: أبو خبيب، وقيل: المراد بهما عبد اللّه وأخوه مصعب تغليباً، و«الشحيح» البخيل، و«الملحد» المتجاوز عن الحقّ، و«الوتن» ـ بفتح الواو وسكون التاء المثنّاة الفوقانية ـ بمعنى الواتن أي: الدائم، وبهذا المعنى الوثن ـ بالثاء المثلّثة ـ والباقي واضح. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وفي الحديث قَطْ قَطْ اه)** هذا ممّا رواه أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: لا تزال جهنّم تقول: هل من مزيد حتّى يضع رب العزّة قدّمه فيها فتقول: قَط قَط بعزّتك. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وكسرها)** أي: مخفّفاً. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: وقَطّ قَطّ)** بالتشديد. **أبو طالب.**

العلم

اسمٌ يُعيّنُ المسمّى مطلقا   عَلَمُهُ كجعفرٍ وخِرنِقا[1]

الثاني من المعارف (العلم)

وهو عَلَمُ شخصٍ وعلم جنس.

وبدأ بالأوّل[2] فقال: (اسمٌ) جنسٌ وهو مبتدأ[3] وُصِفَ بقوله: (**يُعَيِّنُ المسمّى**) وهو

---

١. (**اسم**) مبتدأ، وجملة (**يعيّن المسمّى**) من الفعل والفاعل والمفعول نعته و(**مطلقاً**) حال من فاعل يعيّن و(**علمه**) خبر اسم، ويجوز العكس، والضمير في علمه، قال المكودي: يرجع إلى المسمّى وقال الهواري: يعود إلى الاسم المتقدّم عليه أو إلى الشخص المفهوم من قوله: «بعض في». ووضعوا لبعض الأجناس علم، وهذا عندي أحسن الخ. و(**كجعفر**) خبر لمبتدأ محذوف، و(**خرنقا**) معطوف على جعفر. **خالد**.

٢. (**قوله: وبدأ بالأوّل**) إنّما حمل التعريف على عَلَم تعريف الشخص فقط مع أنّ الظاهر إمكان حمله على تعريف مطلق العَلَم؛ لأنّ المتبادر من التعيين ما هو بحسب المفهوم والمصداق معاً وعَلَم الجنس يعيّن المفهوم فقط دون المصداق، لا لأنّ عَلَم الجنس مذكور بعد هذا برأسه؛ لأنّ المذكور فيما بعده حكمه لا تعريفه. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: وهو مبتدأ**) لا يخفى عليك أنّ حقّ المعرّف أن يوضع ويحكم عليه بالتعريف على ما سبق

←

فصل يُخرج النكرات(١) تعييناً (مطلقاً)(٢) فصل يُخرج المقيّدات إمّا بقيد لفظيّ وهو المعرَّف بالصّلة و «أل» والمضافِ إليه، أو معنويٍّ وهو اسم الإشارة والمضمرُ(٣) وخبرُ قوله: «اسمٌ».

← الإشارة إليه، وسيتّضح هذا فيما سيأتي عند ذكر عدم تقديم الخبر على المبتدأ إن شاء اللّه تعالى، فالحقّ أنّ اسم خبر مقدّم وعلمه مبتدأ مؤخّر لا بالعكس مع أنّ كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ممّا يتكلّم في جوازه، وقوله: «وصف الخ» إشارة إلى وجود المسوّغ للابتداء بالنكرة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: يخرج النكرات)** وكذا ما في حكمها كأعلام الأجناس، بل يخرِج بهذا القيد ما سوى المعرّف؛ لأنّ المعيّن في المعرّف بالقيد إنّما هو القيد لا المقيّد، فقوله: «مصلفاً» قيد تحقيقي توضيحي لا احترازي، وقد غفل الشارح عمّا ذكرنا حيث نسب إخراج المعرّف بالقيد إلى قوله: «مطلقاً». **أبوطالب.**

٢. **(قوله: تعييناً مطلقاً).**

أقول: لقوله: «مطلقاً» احتمالات ستّة:

الأوّل والثاني: أن يكون مقولاً حالاً عن الفاعل، والمعنى اسم يعيّن المسمّى في كلّ وقت يكون هذا الاسم مقولاً أي: منطوقاً به أو في بعض أوقات كونه مقولاً.

الثالث والرابع: أن يكون تعميماً وعدماً للقيد حالاً عن الفاعل أو وصف لمصدر محذوف.

الخامس والسادس: أن يكون قيداً عدميّاً حالاً أو وصفاً لما ذكر، وأمّا كونه حالاً عن المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة فغير محتمل كما لا يخفى على المتأمّل.

وعلى الاحتمال الأوّل ينتقض التعريف عكساً بنحو: حاتم؛ إذ قد يستعمل في جواد غير معيّن، وعلى الثاني والثالث والرابع ينتقض طرداً بنحو: غلام زيد والرجل، وعلى الخامس ينتقض عكساً بنحو: جاء زيد الفاضل، فتعيّن السادس، ولهذا اختاره الشارح، ويمكن الجواب عن هذه الانتقاضات فتدبّر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وهو اسم الإشارة والمضمر)** فاسم الإشارة والمضمر الغائب يعيّنان المسمّى بقيد معنوي يُستفاد من المواجهة والتكلّم. **أبوطالب.**

قوله: **(عَلَمُه)** أي: علم المسمّى [١] **(كجعفرٍ)**[٢] لرجل **(وخِرنِقا)** لامرأةٍ من العرب.

١. **(قوله: أي: علم المسمّى)** ردّ لمن قال: بعوده ـ إلى قوله: ـ «اسم» قبل اعتبار تقييده بوصفه من قبيل إضافة القسم إلى المقسم أو إلى الشخص المستفاد من قول المصنّف، كعَلَم الأشخاص؛ إذ لا يخلوان عن تعسّفٍ مع إمكان حملِ المسمّىٰ على الشخص؛ فإنّ الحقّ أنّه هو المسمّىٰ، وما يحصل منه في الذهن هو الاسم، واللفظ اسم الاسم **أبو طالب**.

٢. **(قوله: كجعفر اه)** مثّل بهذه الأمثلة إشارة إلى أنّ عَلَم الشخص يمكن أن يكون لأنواع الحيوانات وغيرها.

وههنا بحث شريف وهو أنّ مسمّى عَلَم الشخص لا يمكن أن يكون من الزمانيّات؛ لأنّ تشخّص كلّ زماني في كلّ آنٍ بوجود مشتمل على سلسلة مركّبة من أحد شقَّي كلّ متناقضين ولا يمكن اتّحاد سلسلتَينِ من تلك السلاسل للزوم اختلافهما في بعض الأجزاء لا محالة فالعلم إمّا موضوع للشيء الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث هو مجموع أو له مع كلّ واحدة منها أو له مع واحدة معيّنة منها أوله في ضمن أيّها كان.

فعلى الأوّل يلزم عدم الاستعمال علم شخص في ما وضع له أبداً؛ إذ تلك السلاسل غير قارّات الذات.

و على الثاني والرابع يلزم أن يكون وضعه عامّاً إمّا مع خصوص الموضوع له أو عمومه ووضع العَلَم لابدّ أن يكون خاصّاً.

وعلى الثالث يلزم أن لا يكون استعماله في غير ذلك الموجود المعيّن استعمالاً فيما وضع له.

والجواب أنّ تلك الأعلام موضوعات لذلك الشيء مع جميع تلك السلاسل باعتبار كونها قارّات في الملاحظة، وهي وإن كانت غير قارّات بحسب وجودها الخارجي الزماني، لكنّها قارّات بحسب وجودها الدهري، فلا يلزم محذور.

وقيل: التشخيص المعتبر في عَلَم الشخص هو التشخّص بحسب العرف لا بحسب الحقيقة، فلا إشكال. **أبو طالب**.

وقَـــرَنٍ وعَــدَنٍ ولا حِـقِ وشَدْقَمٍ وهَـيلَةٍ وواشـقِ[١]

واســماً أتــى وكُـنيةً ولَـقَبا أخِّرَن ذا إن سواه صَحِبا[٢]

(وقَرَنٍ) ـ بفتح القاف والراء ـ لقبيلة من «بني مراد» منها «أُويس القرنيّ»[٣] **(وعَدَنٍ)** لبلد بساحل بحر اليمن **(ولاحق)** لفرسٍ **(وشدقمٍ)** لجمل **(وهيلةٍ)** لشاة **(وواشق)** لكلب.

(واسماً أتى) العلم[٤] وهو ما ليس[٥] كنيةً ولا لقباً **(وكنيةً)** وهي ما صُدّر بـ«أب» أو «أمّ»، وقيل: أو بـ«ابن» أو «ابنة» من «كَنَيتُ» أي: سَتَرتُ

---

١. **(وقرن وعدن ولاحق وشدقم وهيلة وواشق)** معطوفات على جعفر. **خالد.**

٢. **(واسماً)** حال من الفاعل أتى، و**(أتى)** فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى العلم **(وكنية ولقبا)** معطوفان على اسماً. والتقدير: وأتى العلم اسماً وكنيةً ولقباً **(وأخرن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه، و**(ذا)** اسم إشارة يعود إلى اللقب، ومحلّه النصب على أنّه مفعول أخِّرَن، و**(إن)** ـ بكسر الهمزة ـ حرف شرطٍ، و**(سواه)** مفعول متقدّم لصحب، واستعمال سوى غير ظرف ممّا لا يقول به الجمهور، والضمير المضاف إليه من سواه يعود إلى الكنية باعتبار كونها علماً، و**(صحبا)** ـ بكسر الحاء ـ فعل شرط في محلّ جزم وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا الواقع على اللقب، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما تقدّم عليه. **خالد.**

٣. هو أويس بن عامر بن جَزء بن مالك القرني (... ـ ٣٧ هـ) أحد النّساك العبّاد المتقدّمين من سادات التابعين. أصله من يمن، وأدرك حياة النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يره...، وشهد وقعة صفّين مع عليّ عليه السلام. الأعلام: ج ١ ص ٣٧٥.

٤. **(قوله: أتى العَلَم)** أي: مطلقاً لا عَلَم الشخص فقط؛ لأنّ عَلَم الجنس أيضاً ينقسم بتلك الأقسام فإبراز الفاعل للإشارة إلى ذلك. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: وهو ما ليس اه)** الأولى أن يقول: وهو ما ليس مصدراً بأبٍ ولا أمّ ولم يشعر بمدح أو ذمّ، لأنّ الكنية واللقب لم يعلم بعد. **أبو طالب.**

كالكناية[١] والعرب يقصد بها التعظيمَ **(ولقباً)** وهو ما أشعَرَ[٢] بمدح أو ذمّ. قال الرضيّ: والفرق بينَه[٣] وبين الكنية معنىً أنّ اللّقب يُمدح الملقّب به أو يُـذمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية؛ فإنّه لا يُعَظَّمُ المكنّى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم؛ فإنّ بعض النفوس تَأنَفُ أن تُخاطب[٤] باسمها.

---

١. **(قوله: كالكناية)** أي: الكنية كالكناية في كونها من كنيت أي: سترت أو في كونها مصدّرة بأب أو أمّ، أو كالكناية المصطلحة عند أرباب علم البيان من ذكر أحد المتلازِمَين وإرادة الآخر؛ إذ المراد بذكر الكنية هو التعظيم اللّازم لها في عرف العرب كما قال: والعرب يقصد بها التعظيم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وهو ما أشعر اه)**

اعلم أنّ كِلا من الكنية واللقب على ضَربَين:

أحدهما: ما كان وضعه قبل اتّصاف معناه العَلَمي بمعناه الأصلي للتفأل أو التطيّر.

الثاني: ما كان وضعه بعد اتّصافه به. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: والفرق بينه اه)**

يعني: أن الفرق بينهما من حيث إفادة المعنى المقصود منهما.

والغرض الباعث على وضعهما أى: المدح والذم في اللقب، والتعظيم في الكنية هو أنّ إفادة المقصود من اللقب يحصل بواسطة نفس المعنى المنقول عنه بعد إيهام ثبوته للمعنى المنقول إليه، وإفادة المقصود من الكنية لا يحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم، وبما قرّرنا لايرد على هذا الكلام ما أورد عليه في هذا المقام. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: تأنف أن تخاطب)** تأنف ـ بضمّ التاء والفاء ـ من التأنيف وهو الاجتناب، وإن تخاطب ـ بفتح الهمزة أو بكسرها ـ أي: تجتنب عن تخاطبها باسمها، أو تجتنب من استماع خطاب من خاطبها إن خاطبها باسمها، وتخاطب إمّا بصيغة المجهولة الغائبة أو المعلوم المخاطب. **أبوطالب.**

(وأخّرن ذا) أي: اللّقب[١] **(إن سواه صَحِبا)** والمراد به[٢] الاسم كما وُجد في بعض النسخ: «إن سواها»، وصرّح به في التسهيل[٣] وعلّله في شرحه[٤] بأنّ الغالب أنّ اللّقب منقول[٥] من اسم غير إنسان[٦] كـ«بَطَّةَ» و «قُفَّةَ»[٧] فلو قُدّم لَتوهّم السامع[٨] أنّ المراد مسماه الأصليّ وذلك مأمون بتأخيره فلم يُعدَل عنه وشَذّ

---

١. **(قوله: أي: اللقب)** أي: لا مطلق العلم، وفيه إشارة إلى وقوع لفظ «ذا» في موقعه الّذي هو القريب. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: والمراد به اه)** هذا بقرينة أنّ المسألة في تأخيره عنه، ولا يبعد أن يفهم هذا من لفظ «سِوى» بحمله على الفرد الكامل من المغاير؛ فإنّ مغايرة الكنية عن اللقلب أقلّ من مغايرة الاسم له لاشتراكهما في إفادة المسمّى مع زيادة. **أبو طالب.**

٣. التسهيل: ص ٣٠.

٤. شرح التسهيل: ج ١ ص ١٧٠.

٥. **(قوله: بأنّ الغالب أنّ اللقب منقول)** لا اختصاص لهذا باللقب؛ فإنّ الكنية دائمة منقولة عن المركّب الإضافي، والاسم غالباً منقول عن الأعلام وغيرها، فلا يتمّ التعليل المذكور، ويمكن الاعتذار عنه بالتكلّف. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: من اسم غير إنسان)** لا وجه لتخصيصه بغير الإنسان، اللّهم إلّا أن يراد بالتوهّم التوهّم الفاحش. **أبو طالب.**

٧. **(قوله: كبطّة وقُفّة)** «البطة» كالمرّة الدابة أو إناء كالقارورة أو واحد البطّ وهو طائر يسمّى بالفارسية أدرك، و«القفة» ـ بضمّ القاف وتشديد الفاء ـ ما يجعل المرأة فيه قطنها، وهي مأخوذة من الخشب، و«القار» أو بمعنى الشجرة اليابسة أو ما ارتفع من الأرض وصلب، أو الرجل الصغير أو الرجل القصير الضعيف. **أبو طالب.**

٨. **(قوله: لتوهّم السامع اه).**

أقول: فيه نظر أمّا أوّلاً: فلأنّ هذا التوهّم لزواله بالاسم ممّا لا بأس به.

وأمّا ثانياً: فلاستلزام ذلك أن لا يجوز استعمال اللقب وحده.

ويمكن الجواب الأوّل بالتكلّف، وعن الثاني بالتزامه عند اللَبس. **أبو طالب.**

تقديمه في قوله:

٢٦. بأنّ ذا الكلب عَمراً خيرُهم نسباً ....[١]

وأمّا الكُنيَةُ فيجوز تقديمه عليها والعكسُ. كذا قالوه، لكن مقتضى التعليل المذكور امتناعُ تقديمه عليها أيضاً، فتأمّل.[٢] نعم تقديمُها على الاسم وعكسُه سواء.

---

١. **(قوله: بأنّ ذا الكلب)** ما قبله وبعده هكذا:

كلّ امرىءٍ وبمحالِ الدهر مَكذوبُ وكُلُّ مَن غالَبَ الأيّام مغلُوبُ
أبلِغْ هُذَيلاً وأبلِغ مَن يُبَلّغُها عنّي حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ
بأنّ ذا الكلب عمراً خيرُهم نسباً ببطنِ شريانَ يعوِي حولَه الذئب

قالته جنوب أخت عمرو ذي الكلب في مرثيّته.

اللغة والإعراب: و«المحال» ـ بكسر الميم والحاء المهملة ـ الكيد والمكر، و«المكذوب» المغلوب، و«غالب» أي: نازع للغلبة، و«هذيل» قبيلة من العرب، والضمير المنصوب لهذيل و«حديثاً» مفعول ثانٍ لأبلغ الأوّل، ويقدّر مثله للثاني، وقوله: «وبعض القول» أي: والحال أنّ بعض أقوال هذيل مكذّب أي: كذب، وقوله: بأنّ متعلّق بقوله: «حديثاً» أو بدل منه، و«ذا الكلب» لقب عمرو، وقوله: «ببطن شريان» متعلّق بمقدّر حال عن عمرو، وهو موضع دفن فيه عمرو، و«شريان» ـ بكسر الشين ـ شجر يعمل منه القسيّ وقوله: «يعوي الخ» جملة وقعت صفة لبطن شريان، و«عواء الذئب» أي: صوته كناية عن كثرة الغنم وغيرها من مستحفظيها من الذئاب، وقيل: البطن القبيلة، والظرف متعلّق بقوله: «نسباً». **أبوطالب.**

والبيت في شرح التسهيل: ج ١ ص ١٧٠، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٣٤ رقم ١٩٠.

٢. **(قوله: فتأمّل)** وجهه الإشارة إلى احتمال أن يكون مذهب المصنّف في هذا الكتاب هو ما يقتضيه تعليله من وجوب تأخير اللقب عن كلّ من الاسم والكنية حيث أورد الضمير في «سواه» مذكّراً مع إمكان تأنيثه. **أبوطالب.**

وإن يكـونا مـفردَين فأضـف حتماً وإلّا أتبِعِ الـّذي ردف[١]

(وإن يكونا) أي: الاسمُ واللّقب[٢] **(مُفرَدَين فأضِف)** الأوّلَ إلى الثاني[٣] **(حـتماً)** عند البصريّين، نحو: «هذا سعيد كُرزٍ» أي: مسمّاه[٤] كما سيأتي فـي الإضـافة،

---

١. **(وإن)** حرف شرطٍ، و**(يكونا)** فعل الشرط مجزوم بـ«أن» وعلامة جزمه حذف النـون، والألف اسمها وهو ضمير تثنية يرجع إلى الاسم واللقب، و**(مفردَينِ)** خبر يكونا، و**(فأضف)** فعل أمـرٍ وفاعل، والجملة في محلّ جزم على أنّها جواب الشرط، و**(حتماً)** مفعول مطلق، و**(إلّا)** «إن» حرف شرطٍ و«لا» نافية، وأُدغمت النون في اللّام؛ لتقارب المخرج **(أتبع)** فعل أمرٍ متعدٍّ لاثنين حذف ثانيهما مع متعلّقه، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط، و**(الّذي)** في محلّ نصب على أنّه مفعول أوّل بـ«أتبع» وهو جارٍ على موصوف محذوف، وجملة **(ردف)** بكسر الدال ـ على الأفصح مساوٍ تبع وزناً ومعنىً صلة الّذي، والعائد فاعل ردف المستتر فيه، ومفعوله محذوف، والتقدير: وإن لا يكونا مفردَينِ فأتبع الثاني الّذي ردف الأوّل ما قبله في إعرابه. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: الاسم واللقب)** أي: لا الاسم والكنية، ولا الكنية واللقب؛ وذلك لأنّ الكـنية مـركّب إضافي دائماً. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: الأوّل إلى الثاني)** وجه هذا التقدير الإشارة إلى أنّ قوله: «أضف» محتمل لسـبعة مـعانٍ:

الأوّل: إضافة الأوّل إلى الثاني وإفراد الثاني.

الثاني: عكسه نظير إضافة الصفة إلى موصوفها.

الثالث: كالثاني لكن بإضافة الأوّل أيضاً إلى شيء آخر.

الرابع: إفراد الأوّل وإضافة الثاني إلى غير الأوّل.

الخامس: إضافة الأوّل إلى غير الثاني وإفراد الثاني.

السادس: إضافة الأوّل إلى غير الثاني وإضافة الثاني إلى غير الأوّل.

السابع: إضافة الأوّل إلى الثاني وإضافة الثاني إلى شيء آخر والمراد هو الأوّل. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: مسمّاه)** يعني أنّ المضاف إلى الكرز في الحقيقة تابع سعيد لا نفسه، فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه. **أبوطالب.**

وأجاز الكوفيّون الإتباعَ، واختاره في الكافية والتسهيل[١] ومعلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافة حيث لا مانع من «أل» نحو: «الحارث كُرزٌ».

(وإلّا) أي: وإن لم يكونا مفرَدين[٢] بأن كانا مركّبَينِ كـ«عبدِ اللّه زينِ العابدين» أو الأوّلُ مركّباً والثاني مفرداً، كـ«عبدِ اللّه كُرزٍ» أو عكسُه، كـ«زيدٍ أنـفِ النـاقة»[٣] **(أتبِعِ)** الثاني[٤] **(الّذي رَدِف)** الأوّلَ، له في إعرابه على أنّه بدل أو عـطفُ بـيانٍ، ويجوز القطع[٥] إلى الرفع والنصب بتقدير «هو» أو «أعني» إن كان مجروراً، وإلى النصب إن كان مرفوعاً، وإلى الرفع إن كان منصوباً، كما ذكره في التسهيل.[٦]

---

١. التسهيل: ص ٣١.

٢. **(قوله: أي: وإن لم يكونا مفردَينِ)** يعني أنّ هذا معطوف على الشرط لا على الجـزاء وإلّا لصـار مفيداً لمذهب الكوفيين من جواز الوجهَينِ، وساكتاً عمّا إذا لم يكونا مفردَينِ. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: أنف الناقة)** هو لقب جعفر بن قريع لقّب به؛ لأنّ أباه نحر ناقة فقسّم بين نسائه، فأرسلت جعفر أمّه لأخذ نصيبها منها وقد قُسّمت الناقة ولم يبق إلّا رأسها وعنقها، فقال أبوه: شأنك به أي: هذا نصيبك، فأدخل جعفر يده في أنف رأس الناقة ويجرّه فلقّب به، وقد مدح بنوه بهذا اللقب، فقال المادح:

قومٌ هُمُ الأنفُ والأذناب غيرَهم ومن يسوّي بأنف النـاقة الذنـبا

أبو طالب.

٤. **(قوله: أتبع الثاني)** لفظ اتبع أمر من باب الإفعال لا الافتعال كما توهّم يعني اجعل الثاني تابعاً للأوّل لا لغيره، فافهم. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: ويجوز القطع اه)** هذا الكلام مشعر بعدم جواز القطع إلى مثل إعرابه قبل القطع، وهو كذلك إلّا عند ذكر المبتدأ أو الفعل، وقد تقدّم نظير ذلك في قول المصنّف : هو ابن مالك. **أبو طالب.**

٦. التسهيل: ص ٣١.

ومنه منقولٌ كـفضلٍ وأسـد وذو ارتجالٍ كسُعاد وأُدَد[١]

(ومنه) أي: من العَلَم[٢] عَلَمٌ **(منقولٌ)** إلى العَلَميّة بعد استعماله فـي غـيرها مـن مصدر[٣] **(كفضلٍ و)** اسم عين، نحو: **(أسد)** وصفة، كـ«حارثٍ» وفـعل مـاضٍ، كـ «شَمَّرَ» لفرس، ومضارع، كـ«يزيدَ» وأمر، كـ«إصمِت» لمكان. **(و)** منه **(ذو ارتجالٍ)** لم يُسبَق له استعمال[٤] في غير العلميّة أو سُـبِقَ وجُـهِلَ[٥] قـولان[٦] **(كسُـعادَ وأُدَدٍ)**.[٧] ومنه ما ليس بمنقول[٨] ولا مرتجل.[٩] قال في الارتشاف: وهو الّذي عَلَميّته بالغلبة.

---

١. **(ومنه)** خبر مقدّم، والضمير للعلم و**(منقول)** مبتدأ مؤخّر، وسوّغ الابتداء به تقدّم خبره المختصّ عليه و**(كفضل)** خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كفضل **(وأسد)** معطوف على فـضل **(وذو)** مبتدأ حُذف خبره؛ لدلالة خبر المتقدّم عليه، و**(ارتجال)** مـضاف إليـه. والتـقدير: ومـنه ذو ارتجال، و**(كسعاد)** خبر لمبتدأ محذوف كما مرّ، و**(أُدَد)** معطوف على سعاد. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: ومن العلم)** أي: لا من اللقب ولا من عَلَم الشخص بخصوصه. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: من مصدر)** متعلّق بمقدّر مبيّن للغير أو بقوله: «منقول». **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لم يسبق له استعمال)** النفي متعلّق بالقيد. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وجُهِل)** أي: استعماله السابق، فيجوز أن يكون علم واحـد مـنقولاً بـالنسبة إلى بـعض مرتجلاً بالنسبة إلى بعض آخر. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: قولان)** أي: الأمران المردّد فيهما مذهبان لا مذهب واحد مخيّر بين الأمـرَين ومـنقسم بالقِسمَينِ. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: كسُعادٍ وأُدد)** الأوّل علم امراة، والثاني علم رجل. **أبوطالب.**

٨. **(قوله: ومنه ما ليس بمنقول)** هذا بناءً على أنّ المعتبر في المنقول هو الوضع التـعييني، وأمّـا إذا اكتفى فيه بمجرّد الوضع تعييناً أو تعيّناً فهو منقول جدّاً. **أبوطالب.**

٩. **(قوله: ولا مرتجل)** وذلك لسبق استعماله في غير العلمية، وأمّا اللفظ المهمل الموضوع المـعيّن بالوضع التعييني فهو داخل في المرتجل لعدم اشتراط الوضع التعييني فيه. **أبوطالب.**

وجــملةٌ ومــا بـمزجٍ رُكّـبا ذا إن بِغير وَيهِ تمّ أُعرِبا[١]

(و) منه (**جملةٌ**) كانت في الأصل مبتدأ وخبراً أو فعلاً وفاعلاً فتُحكى[٢] كـ«زيـدٌ منطلقٌ» و «تَأَبَّطَ شرّاً».

(و) منه (**ما بمزج**[٣] **ركّبا**) بأن أُخذ[٤] اسمانِ وجُعلا اسماً واحداً، ونُزّل ثانيهما من الأوّل منزلةَ تاء التأنيث[٥] من الكلمة (**ذا**) أي: المركّبُ تركيبَ مزجٍ (**إن بغير**) لفظ

---

١. (**وجملة**) مبتدأ خبره محذوف كما تقدّم (**وما**) موصول اسمي مرفوع المحلّ بالعطف على جملة و(**بمزج**) متعلّق بـ«ركبا» والباء بمعنى «مع»، وجملة (**ركّبا**) ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما، والألف للإطلاق. والتقدير: ومنه جملة والّذي ركّب مع مزج، والمزج الخلط. و(**ذا**) إشارة إلى المركّب تركيب مزجٍ في محلّ رفع على الابتداء.

و(**إن**) حرف شرطٍ و(**بغير**) متعلّق بـ«تمّ»، و(**ويه**) ـ بكسر الهاء ـ مضاف إليه، و(**تمّ**) ـ بفتح التاء المثنّاة ـ فعل ماضٍ من التمام بمعنى الكمال، في موضع جزم على أنّه فعل الشرط، وجملة (**أعربا**) ـ بالبناء المفعول ـ يحتمل أن تكون جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذا، ويحتمل أن تكون هي الخبر وجواب الشرط محذوف. إلخ. **خالد**.

٢. (**قوله: فتحكى**) أي: إعرابه السابق. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: ومنه ما بمزج**) تقدير لفظ منه لما سبق نظيره غير مرّة مع الإشارة إلى أنّه معطوف لا مبتدأ خبره قوله: «ذا إن بغيرِ ويهِ الخ. **أبو طالب**.

٤. (**قوله: بأن أخذ اه**) هذا تعريف للتركيب المزجي بالمعنى الأعمّ أي: الّذي ليس بين أجزائه نسبة أصلاً، وهذا شامل للتضمّني والصوتي، والمزجي بالمعنى الأخصّ وهو ما لا يكون بين أجزائه نسبة، ولا يشمل على صوت وحرف مقدّر، وفي مثال الشارح إشارة إلى هذا الشمول فبأخذ الاسمَينِ خرج الإسنادي المركّب من غير الاسمَينِ، والتنزيل سائر الإسناديّات والإضافي والتوصيفي. **أبو طالب**.

٥. (**قوله: منزلة تاء التانيث**) أي: في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والترخيم. **أبو طالب**.

(وَيهِ تمّ)[١] كـ«بَعلَبَكّ» **(أُعربا)**[٢] إعرابَ ما لا ينصرف، وقد يضاف[٣] وقد يُبنى[٤] كـ«خمسةَ عَشَرَ»، فإن خُتم «بويه» بُني؛ لأنّه مركّب من اسم وصوت مُشِبه للحرف في الإهمال[٥] وبِناؤُه على الكسر على أصل التقاء السّاكنَين، وقد يُعرب إعراب ما لا ينصرف.

١. أي: ختم.

٢. أي: إعراب ما لاينصرف على جزء الثاني، والجزء الأوّل يُبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء، كـ«معد يكرب» فمبنيّ على السكون.

وقد يُبنى ما تمّ بغير «ويه» على الفتح تشبيهاً بـ«خمسة عشر». حاشية الصبّان: ج ١ ص ٢٠٢.

٣. **(قوله: وقد يضاف)** أي: قد يضاف هذا المركّب إلى غيره نحوه: هذا خمسة عشرك، وفيه إشارة إلى كسره بالجرّ في هذا الوقت. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وقد يبنى)** أي: جزؤه الثاني، وأمّا جزؤه الأوّل فبناؤه ضروري، وكذا قوله: «أُعربا، وأمّا الإضافة فهي بالنسبة إلى الكلّ فتأمّل. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: في الإهمال)** أي: الإهمال عن العمل. **أبوطالب.**

وشاع في الأعلام ذو الإضافة كعبد شمسٍ وأبـي قُـحافَه[١]

(وشاع في الأعلام) المركّبة[٢] **(ذو الإضافة**[٣] **كعبد شمسٍ)** وهو عَلَمٌ لأخي هاشم بنِ عبدِ منافٍ **(وأبي قحافة)** وهو علم لوالد أبي بكرٍ.

قيل: وإنّما أتى بمثالَين وإن كان المثال لا يُسأل عنه[٤] كما قال السيرافيّ ليُعَرِّفَكَ أنّ الجزء الأوّل[٥] يكون كنيةً وغيرَها، ومعرباً بالحركات والحروف، وأنّ الثاني يكون منصرفاً وغيرَه.

---

١. **(وشاع)** فعل ماضٍ، و **(في الأعلام)** متعلّق بـ«شاع»، و **(ذو)** فاعل شاع، و **(الإضافة)** مضاف إليه، و **(كعبد)** خبر لمبتدأ محذوف، و **(شمس)** مضاف إليه مجرور بالكسرة. قال الزركشي في شرح المنهاج:

فائدة قيل: يقرأ عبدَ شمس بفتح آخره؛ فإنّه لا ينصرف للعلمية والتأنيث **(وأبي)** معطوف على عبدِ، و**(قحافة)** مضاف إليه، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث. **خالد.**

٢. **(قوله: المركّبة)** التقييد بهذا؛ لأنّ المراد بالإضافة إضافة جزء العَلَم إلى جزئه الأخير لا إضافة الكلّ إلى غيره، وذلك لا يتأتّى بدون التركيب. وهذه الإضافة في الكنية على سبيل اللزوم وفي غيره على سبيل الشيوع. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ذو الإضافة)** أي: ذو حكاية علم الإضافة. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لا يسأل عنه)** أي: عن المصنّف أو عن المثال لِمَ صار واحداً أو متعدّداً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: ليعرّفك أنّ الجزء الأوّل اه)** في هذه العبارة حزازة.

والصواب أن يقول: صدر كنية أو يقول: ليعرّفك أنّ إذ الإضافة يكون كنية وغيرها، وجزؤه الأوّل يكون معرباً بالحركات الخ، ولهذا نسبه إلى القيل. **أبوطالب.**

ووضعوا لبعض الأجناس عَلَم كعلم الأشخاص لفظاً وَهْوَ عمّ[١]

(**ووضعوا لبعض الأجناس**) لا لكلّها[٢] (**علم**) بالوقف على السكون على لغة «ربيعةَ» (**كعلم الأشخاص لفظاً**)[٣] فيأتي منه الحال، ويمتنع من الصرف مع سببٍ آخَرَ، ومن دخول الألف واللّام[٤] عليه، و نعتِه بالنكرة ويُبتدأ به (**وهو عمّ**)

---

١. (**ووضعوا**) فعل وفاعل، والضمير للعرب، و (**لبعض**) متعلّق بـ«وضعوا»، و (**الأجناس**) مضاف إليه، و (**علم**) مفعول وضعوا وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و (**كعلم**) في موضع الحال من علم، و (**الأشخاص**) مضاف إليه، و (**لفظاً**) منصوب بنزع الخافض على حذف حال. والتقدير: في اللفظ خاصّة (**وهو**) مبتدأ يرجع إلى علم الأجناس، وجملة (**عمّ**) خبر هو، ويجوز أن يكون عمّ اسم تفضيل، والأصل أعمّ حُذفت الهمزة تخفيفاً للضرورة. **خالد**.

٢. (**قوله: لا لكلّها**) إشارة إلى أنّ تقديم المفعول الثاني على الأوّل لقصد الحصر أيضاً، وقيل: إشارة إلى أنّ مطلق الوضع أيضاً ليس لكلّ الأجناس كما أنّ الوضع العلمي أيضاً كذلك، وعبارة المصنّف توهّم العموم في مطلق الوضع.

أقول: هذه الإشارة تُستفاد من هذا التقدير في هذا الوضع بخصوصه، إذ لو قدّره بعد قوله: «عَلَم» لم يفد ذلك. وقيل: إشارة إلى أنّ الإيجاب للبعض في ضمن السلب عن البعض لا في ضمن الإيجاب للكلّ وفيه ما فيه. **أبوطالب**.

٣. يعني أنّ حكم علم الجنس كحكم علم الأشخاص في اللفظ فيقسّم إلى اسم وكنية ولقب، ويأتي منه الحال إلى آخر ما ذكره الشارح. **حكيم**.

٤. (**قوله: ومن دخول الألف واللّام**) أي: المؤثّرة منها وهو عطف على قوله: «من الصرف»، وقوله: «ونعته» عطف على الصرف، وقوله: و«يبتدأ» به عطف على قوله: «فيأتي عنه الحال»، وإنّما ذكر لفظ «من» في قوله: «من دخول الألف واللّام» دون قوله: «ونعته بالنكرة»؛ لئلّا يتوهّم كون الأوّل معطوفاً على قوله: «سبب آخر»، ولا يتوهّم هذا في الثاني.

والمراد بقوله: و«يأتي منه الحال» ويبتدأ ما كان بلا ندور، ومن غير تخصيصٍ، فلا يراد أنّ النكرة قد يتّصف بهما. **أبوطالب**.

معنىً[١] أي: مدلوله شائع كمدلول النكرة لا يخصّ واحداً بعينه، ولذلك ذكر في شرح التسهيل[٢] أنّه كاسم الجنس.[٣]

---

١. **(قوله: معنىً)** أي: مصداقاً، وتحقيق ذلك أنّ عَلَم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن كاسم الجنس المعرّف بلام الجنس؛ إذ لا فرق بينهما إلّا بالإفراد والتركيب، فمدلوله من حيث الموضوع له معيّن ومن حيث استعماله في أفرادها شائع معيّن. **أبوطالب.**

٢. شرح التسهيل: ج ١ ص ١٧٨.

٣. **(قوله: كاسم الجنس)** أي: في الاستعمال. **أبوطالب.**

من ذاك أُمُّ عِرِيَطٍ للعقربِ وهكذا ثُعالةٌ للثّعلب[١]

ومثلُه بَرّةُ للمَبَرَّه كذا فَجارِ عَلَمٌ للفَجَره[٢]

(من ذاك) أعلامٌ وضعت للأعيان[٣] نحو: **(أُمّ عريطٍ)** فإنّه علم **(للعقرب)**[٤] أي: لجنسها[٥].

---

١. **(من ذاك)** خبر مقدّم، والإشارة إلى الموضوع من عَلَم الجنس، و**(أُمّ)** مبتدأ مؤخّر، و**(عريط)** ـ بكسر العين وفتح الياء آخر الحروف ـ مضاف إليه، و**(للعقرب)** في موضع الحال من الضمير في الخبر المتقدّم. والتقدير: أمّ عريط من ذاك حال كونها علماً للعقرب، و**(هكذا ثعالة)** مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير كما مرّ قبله، و**(للثعلب)** متعلّق بحال محذوفة.
والتقدير: وثعالة هكذا استقرّ علماً موضوعاً للثعلب. **خالد**.

٢. **(ومثله برّة)** مبتدأ و خبر، وبرّة ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث، وكذا ثعالة، إلّا أنّه نوّن للضرورة و**(للمبرّة)** متعلّق بحال محذوفة، والتاء لتأنيث الحقيقة. والتقدير: وبرّة مثل حال كونها علماً موضوعاً للبرّة، و**(كذا)** خبر مقدّم و**(فجار)** مبتدأ مؤخّر وهو مبنيّ على الكسر تشبيهاً له بنزال معدول عن فجرة و**(علم)** مبتدأ محذوف الخبر و**(للفجرة)** ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجور متعلّق بالخبر المحذوف والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة. **خالد**.

٣. **(قوله: وضعت للأعيان)** أي: لماهية أفرادها الأعيان، وكذا قوله: «الموضوع للمعاني». والمراد بالأعيان الجواهر، وبالمعاني الأعراض. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: فإنّه علم للعقرب)** وتقدير لفظ عَلَم بقرينة ظهوره في قوله: «علم للفجرة» وتقدير قوله: «فإنّه» للإشارة إلى أنّ قوله: «علم» ليس تابعاً لأمّ عريط بل خبر لمحذوف، والجملة جواب عن السؤال عن سبب الحكم، وللإشارة إلى هذا صدّره بالفاء التعليلية، فإنّ حمله على هذا أولى من كونه بدلاً أو عطف بيان كما لا يخفى. **أبو طالب**.

٥. **(قوله: أي: لجنسها)** يعني أنّ اللّام في العقرب للجنس وجزء للموضوع له، وقيل: إشارة إلى أنّ قوله: «للعقرب» مقدّر بمضاف. **أبو طالب**.

(وهكذا ثعالة) فإنّه علم **(للثعلب)**[١] أي: لجنسه.

(ومثله) أي: مثلُ علم الجنس الموضوع للأعيان عَلَمُ جنسٍ موضوع للمعاني نحو: **(برّة)** علم **(للمَبَرّة)**[٢] و «سبحان»[٣] علم للتسبيح **(كذا فَجارِ)** ـ بالبناء على الكسر، كـ«حَذامِ» ـ **(علمٌ للفَجرَة)** ـ بسكون الجيم[٤] ـ و «يسار» للمَيسَرَة.[٥]

---

١. **(قوله: فإنّه علم للثعلب)** وقوله: **(أي: لجنسه)** كرّر ذلك مع كونه معلوماً ممّا سبق ليطابق المصرعان في العبارة، ولئلّا يتوهّم أنّ وجه التشبيه غير كونه علم جنس. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: علم للمبرّة)** قدّر لفظ العلم دون قوله: «فإنّه للمطابقة» مع المصرع الآتي في العبارة والحوالة على ما تقدّم من التقدير والتفسير لقوله: «ومثلُهُ». **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وسبحان)** للتسبيح وقوله: **(ويسار)** للمسيرة، كان ذكر المثالَين عقيب مثالَي المصنّف لأن يلتفت النفس إلى ما في مثالي المصنّف من المطابقة البديعية الّتي هو الجمع بين الضدّين؛ فإنّ البرّة والمبرّة كسبحان والتسبيح من المأمور به، وفجار وفَجَرة كيسار وميسرة من المنهيّ عنه وذلك لأنّ تكثير المثال بلا فائدة ظاهرة يبعث النفس لالتفاتها إلى المعاني الخفيّة.
وقيل: ذلك إشارة إلى أنّ العلم لكلّ من المأمور به والمنهيّ عنه قد يكون عَلَماً للمصدر الميمي وقد يكون عَلَماً لغيره لا أنّ الأوّل مخصوص بالأوّل والثاني بالثاني، كما يوهّمه من كلام المصنّف. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: بسكون الجيم)** أي: لا بفتحها؛ فإنّه بالفتح جمع فاجر. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: للميسرة)** وهي القمار. **أبو طالب.**

اسم الإشارة

بِــــــذا لمـــــفردٍ مـــــذكّرٍ أشِـــــر   بذي وذِهْ تي تا على الأُنثَى اقتَصِر (١)

الثالث من المعارف (اسم الإشارة)

وأخّره في التسهيل (٢) عن الموصول وضعاً مع تصريحه بأنّه قبلَه رتبةً. وحدّه كما قال فيه ما دلّ على مسمّى وإشارة إليه. (٣)

١.(**بذا لمفرد**) متعلّقان بـ«أشر»، و(**مذكّر**) نعت لمفرد، و(**أشر**) فعل أمرٍ وفاعل، و(**بذي**) متعلّق باقتصر (**وذه تي تا**) معطوفات على ذي بإسقاط العاطف من الأخيرين، و(**على الأُنثى**) متعلّق باقتصر، وحُذف نعتها استغناءً بنعت المذكّر كما حُذف متعلّق اقتصر (**واقتصر**) فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، وتقدير البيت: أشر بذا لمفرد مذكّر، واقتصر بذي وذه وتي وتا على الأُنثى المفردة دون المفرد المذكّر والمثنّى والمجموع. **خالد.**

٢.(**قوله: وأخّره**) هذا إشارة إلى تحسين وضع المصنّف في هذا الكتاب، وتعريض لسوء وضعه في التسهيل حيث عمل فيه بخلاف عمله [هناك] فكان ذلك الوضع قد صدر عنه غفلة عمّا اعتقده. **أبو طالب.**

التسهيل: ص ٣٩.

٣. (**قوله: ما دلّ على مسمّى وإشارة إليه**) أي: وعلى إشارة إليه وهذا بخلاف سائر الأسماء لدلالتها على المسمّى فقط، وهذا التعريف أولى من تعريفه بما دلّ على الإشارة إلى المسمّى؛ لأنّه ←

(بذا لمفردٍ مذكّرٍ)(١) عاقل أو غيره **(أشِر)** و **(بذي و ذِه)** ـ بسكون الهـاء ـ وذه ـ بالكسر ـ وذهي ـ بالياء ـ و **(تي)** و **(تا)** و تِهْ ك«ذه»(٢) **(على الأُنثَى اقـتَصِر)**(٣) فأشِر بها إليها دونَ غيرها.(٤)

← بالجنس القريب والفصل، وهذا بالفصل وحده، والمراد بالمسمّى ما صار مسمّى بوضع هذه الأسماء له؛ إذ الحقّ اتّحاد الموضوع له والمستعمل فيه فيها، أو المراد بدلالته على المسمّى دلالته عليه في بعض استعمالاته، أو المراد بالمسمّى أعمّ من المسمّى ومن فرد المسمّى، فلاينتقض عكس التعريف بما إذا استُعمل في الإشارة إلى ما ليس له اسم خاصّ، وقد علم ممّا ذكرنا أنّ الواو في قوله: «وإشارة إليه» للعطف على المفعول لا على الفاعل ولا بمعنى مع. **أبو طالب.**

١. **(قوله: بذا لمفرد المذكّر)** تقديم الظرفَين على الفعل للضرورة ولحصر الفعل المقيَد بكلّ منهما في الآخر، وتقديم الظرف الأوّل على الثاني لتقديم الآلة على غيرها بحسب الرتبة، فالظرفان متعلّقان بالفعل الآتي لا أنّ الثاني متعلّق بمقدّر كما قيل. **أبوطالب.**

واختلف البصريّون في ألف (ذا) بعد اتفافهم على أنّها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير: ذَيّا، ولإمالتها، فالعين واللّام المحذوفة ياءان، وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن واوٍ وجعلوه من باب طويت، وقال الكوفيّون ووافقهم السهيلي: هي زائدة؛ لسقوطها في التثنية، وردّ بأنّه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأمّا حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوّض منها تشديد النون، قال أبوحيّان: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأنّ الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، اذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أو حرفَين لكان مذهباً جيّداً. **همع الهوامع**: ج ١ ص ٢٤٤.

٢. **(قوله: وتِه كذِه)** أي: في الوجوه الثلاثة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: على الأُنثى اقتصر)** تقدير هذا المصرع: اقتصر على الإشارة إلى الأُنثى مشيراً بذي وذه الخ، ولفظ الاقتصار ههنا يفيد انحصار الإشارة بالألفاظ المذكورة في الإشارة إلى الأُنثى، وأمّا عكس هذا الحصر فغير مفهوم من الكلام، وتقديم الظرفين ههنا لمجرّد الضرورة؛ لعدم إفادتهما للحصرَين المقصودَين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: فأشر بها إليها دون غيرها)** الضمير الأوّل لألفاظ الأُنثى، والثاني للأُنثى أو لألفاظها. ←

وذانِ تـــانِ للـــمثنّى المُـرتَفِع وفي سواه ذَينِ تَينِ اذْكُر تُـطِع[١]

(وذان) تثنيةُ ذا[٢] بحذف الألف الأُولى[٣] لسكونها وسكون ألف التثنية يُشار بها للمثنّى المذكّر المرتفع، و **(تان)** تثنيةُ «تا» بـحذف الألف؛ لمـا تـقدّم يُشـار بـها **(للمثنّى)** المؤنّثِ **(المرتفع)** وإنّما لم يُثَنَّ من ألفاظ الأُنـثى إلّا «تـا» حـذراً مـن الالتباس[٤].

← فعلى الأوّل:يكون هذا الكلام إشارة إلى أنّ كلام المصنّف مفيد لهذا الحصر، ووجه تفريعه عليه واضح، وعلى الثاني: يكون إشارة إلى حصر غير المستفاد من كلام المصنّف، والتفريع حينئذٍ ليس على كلام المصنّف بل على تتميم الشارح لما ذكره من الألفاظ الأُنثى؛ إذ التتميم دليل على أنّ لا لفظ للأُنثى سوى ما ذكر، فيدلّ على أنّ الإشارة إلى الأُنثى منحصرة في الإشارة بهذه الألفاظ، لكنّ الأوّل أقرب وأظهر. **أبوطالب.**

١. **(وذان)** مبتدأ و**(تان)** معطوف عليه بإسقاط العاطف، و**(للمثنّى)** متعلّق خبر المبتدأ وما عطف عيله على تقدير حال محذوف، و**(المرتفع)** نعت للمثنّى **(وفي سواه)** متعلّق بأذكر، و**(ذين)** ـبفتح الذالـ مفعول أذكر مقدّم عليه، و**(تين)** معطوف على ذين بإسقاط العاطف، و**(اذكر)** فعل أمرٍ وفاعل، و**(تطع)** مضارع أطاع مجزوم في جواب الطلب، ومفعوله محذوف.

وتقدير البيت: وذان وتان مشار بهما للمثنّى المرتفع مطلقاً وفي سواه اذكر ذين وتين. **خالد.**

٢. **(قوله: تثنية ذا)** أي: لا تثنية ما فيه ذال سواء لما سَيَذْكّر، وكذا قوله: «تثنية تا». **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بحذف الألف الأُولى)** أي: الّتي كانت في أصل ذان. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: حذراً من الالتباس)** أي: من التباس بعضها بعد التثنية بتثنية ذا وهو ما فيه ذال، وبعضها بتثنية تا وهو ما فيه تاء، ولا يجوز إبقاء الياء والهاء فيما فيه ذلك؛ لأنّ الهاء والياء بلا هاء مبدلة من الألف والياء مع الهاء عارضة، والتثنية كالجمع يرد الأشياء ألى أصولها. وههنا نظر:

أمّا أوّلاً: فلجواز ان لا يكون الهاء والياء مبدلَين عن الألف، وعدم كون الياء مع الهاء عارضة.

وأمّا ثانياً: فلعدم مضرّة بعض تلك الالتباسات وهو الالتباس بتثنية تا لعدم تغيير المعنى.

←

وبأُولى أشِــــر لجــمعٍ مــطلقا والمدُّ أولى ولَدَى البُعدِ انطِقا[١]

(وفي سواه)[٢] أي: سوى المرتفع ـ وهو المُنتَصِب والمُنخَفِض ـ **(ذَينِ)** للمذكّر و **(تَينِ)** للمؤنّث **(اذكُر تُطِع)** النحاةَ.[٣]

(و بأُولى أشر لجمعٍ مطلقا) سواء كان[٤] مذكّراً أم مؤنّثاً عاقلاً أم غيرُه والقصر فيه لغةُ تميم **(والمدّ)** لغة الحجاز وهو **(أولى)** من القصر وحينئذٍ يُبنى عـلى الكسـر؛ لالتقاء الساكنين.

(ولدى) الإشارة إلى ذي **(البُعد)** زماناً أو مكـاناً أو مـا نُـزّل مـنزلتَه لتـعظيمٍ أو تحقيرٍ[٥] **(انطِقا)** مع اسم الإشارة.

← **وأمّا ثالثاً:** فلعدم لزوم الردّ إلى الأصل في المعربات، ككساء وكساءان، فكيف في المبنيّات المغايرة مع المعربات في كثير من الأحكام. **أبوطالب.**

١. **(وبأولى)** متعلّق بأشر **(وأشر)** ـ بفتح الهمزة ـ أمر من أشار، و**(الجمع)** متعلّق بأشر أيضاً، و**(مطلقاً)** حال من جمع **(والمدّ أولى)** مبتدأ وخبر ومتعلّق اسم التفضيل محذوف. تقديره: أولى من القصر **(ولدى)** ـ بالدالّ المهملة ـ بمعنى عند متعلّق بانطقا، و**(البعد)** مضاف إليه، و**(انطقا)** فعل أمرٍ مسند إلى المفرد المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. **خالد.**

٢. **(قوله: وفي سواه)** تقديم الظرف والمفعول ههنا مفيد للحصر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: النحاة)** إشارة إلى أنّ المسألة اتفاقية. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: سواء كان اه)** هذا إذا كان مطلقاً حالاً للجمع، ويحتمل أن يكون حالاً عن الأولى أي: سواء كان مقصوراً أو ممدوداً، وهذا أنسب بقوله: «المدّ أولى»، ولا يبعد أن يكون حال عن كلَيهما بتأويل كلّ واحد. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: لتعظيم أو تحقير)** البُعد قد يحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء، وقد يـحصل بكـثرة انحطاطه عنه، والأوّل يوجب التعظيم، والثاني مورث للتحقير. **أبوطالب.**

بالكاف حرفاً دونَ لامٍ أو مَعَه   واللّام إن قَدَّمتَها مُـمتَنِعَه(١)

(بالكاف) حالَ كونها **(حرفاً)** لمجرّد الخـطاب **(دون لامٍ أو مـعه)** فـقل: «ذاك» أو «ذلك» واختار ابن الحاجب أنّ «ذاك» ونحوه للمتوسّط. **(واللّام إن قَدّمت)** على اسم الإشارة(٢) **(ها)** للتنبيه فهي **(مُمتَنِعَه)**(٣) نحو:

٢٧. ....   ولا أهلُ هذاك الطِّرافِ المُمَدِّدِ(٤)

---

١. **(بالكاف)** متعلّق بانطقا، و**(حرفاً)** عارضة من الكاف وهذا مذهب سيبويه والبصريين **(دون لام أو معه)** حالان من الكاف أيضاً قاله المكودي **(واللّام)** مبتدأ و **(إن)** حرف شرط و **(قدّمت)** فـعل شرط و**(ها)** ـ بالقصر ـ لا غير مفعول قدّمت والمضاف إليه محذوف تـقديره: هـا التـنبيه و **(ممتنعة)** خبر المبتدأ وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدّم عليه؛ لأنّ الخـبر مـقدّم عـلى الشرط في التقدير.

والتقدير: واللّام ممتنعة إن قدّمتَها فهي ممتنعة. **خالد.**

٢. **(قوله: على اسم الإشارة)** لمّا كان هذا المصرع محتملاً لتركيبَينِ:

الأوّل: ما أفاد إنّ اللّام ممتنعة أن قدّمت هاء التنبيه على اسم الإشارة.

الثاني: ما أفاد أنّ الهاء ممتنعة إن قدّمت اللّام على كاف الخطاب، أشار بهذا التـقدير إلى أنّ الأولى الحمل على الأوّل، أمّا لفظاً فلخلوّه عن كثرة الحذف وعن كون الجزاء مع جملة اسمية بلا فاء، وأمّا معنىً فإنّ اللّام معهود بالذكر بخلاف الهاء، فـالأولى جـعله مـبتدأ دون الهـاء. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: فهي ممتنعة)** لم يجعل ممتنعة خبراً عن اللّام؛ إذ كون الجزاء ملفوظاً أولى من كونه مقدّراً. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: ولا أهل هذاك اه)** أوّله:

رأيت بني غبراء لا يُنكرونني

قاله طرفة بن العبد.

←

وبـــهُنا أو هـــهُنا أشِـــر إلى دانـي المكان وبه الكافَ صِلا[(١)]

فــي البُـعد أو بـثَمّ فُـهْ أو هَـنّا أو بـــهُنالِك انــطِقن أو هِـنّا[(٢)]

وتَمتَنِعُ[(٣)] أيضاً مع التثنية والجمع[(٤)] إذا ما مُدّ.[(٥)]

(وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي: قريبِه[(٦)] **(وبه الكاف)** المتقدّمةَ **(صِلا)**.

← **اللغة والإعراب:** و«رأيت» أي: وجدت، و«الغبراء» الأرض؛ لأنّها ذات غبار، والمراد ببني غبراء اللصوص.

وقيل: الفقراء، وقيل: الأضياف، وقيل مطلق أهل الأرض. و«لا ينكرونني» أي: لا يجهلونني أي: يعرفونني، وأهل الطراف الأغنياء والطِراف ـ بالكسر ـ الخيمة، والبيت من الأدم أي: ممّا على وجه الأرض من الخشب والحشيش، والمراد بمعرفتهم أنّه ترحّم عليهم. **أبوطالب.**

١. **(وبهنا)** متعلّق بأشر، و**(أو)** هنا للتخيير، و**(ههنا)** معطوف على هنا، و**(أشر)** فعل أمر وفاعل، و**(إلى داني)** ـ بالدالّ المهملة ـ بمعنى القريب متعلّق بأشر، وحذفت الياء من الخط تبعاً للفظ واكتفى بالكسرة، و**(المكان)** مضاف إليه **(وبه)** متعلّق بصلا، و**(الكاف)** مفعول صلا مقدّم عليه، و**(صلا)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة أُبدلت في الوقف ألفا. **خالد.**

٢. **(في البعد)** متعلّق بصلا والتقدير: وصل الكاف بهنا وههنا في البعد، و**(أو)** حرف تخيير هنا و**(بثمّ)** ـ بفتح الثاء المثلّثة ـ متعلّق بفُه، و**(فه)** ـ بضمّ الفاء وسكون الهاء ـ أمر من فاه يفوه إذا نطق و**(أو)** هنا للتخيير، و**(هنا)** ـ بفتح الهاء وتشديد النون ـ معطوف على ثَمَّ و**(أو بهنالك)** ـ بضمّ الهاء وتخفيف النون ـ متعلّق بانطقن، و**(انطقن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و**(أو)** هنا للتخيير، و**(هنّا)** ـ بكسر الهاء وتشديد النون ـ معطوف على هنالك. **خالد.**

٣. في نسخة: «تمتنع اللّام».

٤. أي: تثنية اسم الإشارة، فلا تقول: ذا تلك ولا تاتلك، بل تقول: ذانك وتانك، وليس المراد التثنية باعتبار حال المخاطب؛ إذا اللّام تلحقها كالجمع نحو: ذالكما وذلكم. **حكيم.**

٥. **(قوله: إذا ما مدّ)** قيد للجمع، وأمّا إذا قُصر فدخول اللّام عليه قليل. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: قريبة)** أي: المكان القريب. **أبوطالب.**

(في البُعد) فقل: «هناك أو ههناك» **(أو بثَمّ)** ـ بفتح الثاء المثلّثة ـ **(فُه)** أي: انـطِق ويقال في الوقف: «ثَمَّةَ» **(أو هَنّا)** ـ بفتح الهاء وتشديد النون ـ **(أو بهنالك انطِقنَ)** ولا تقل: «ههنالِك»[١] **(أو هِنّا)** ـ بكسر الهاء وتشديد النون ـ.

تنبيه:

ذكر المصنّف في نُكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّ «هنالك» تأتي للزمان، مثل ﴿**هنالك تَبلُو كلُّ نَفسٍ ما أسلَفَت**﴾.[٢]

---

١. **(قوله: ولا تقل ههنالك)** فيه إشارة إلى أنّ الهاء في هنالك جزء للكلمة لا للتثنية. **أبوطالب**.

٢. سورة يونس: الآية ٣٠.

(قوله: هنالك تبلو) إذ المراد به الإشارة إلى يوم القيامة. **أبوطالب**.

الموصول

موصول الأسماء الّذي الأُنثَى الّتي   واليـا إذا مـا ثُـنّيا لا تُـثبِتِ[1]

الرابع من المعارف: الموصول

وهو قسمان: حرفيّ واسميّ.

فالحرفيّ ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر وهو: أنْ وأنّ ولو وما وكي. ولم يذكره المصنّف هنا؛ لأنّه لا يُعدّ من المعارف، وذكره في الكافية استطراداً.

فـ«أن» تُوَصَلُ بالفعل المتصرِّف ماضياً أو مضارعاً أو أمراً وأمّا ﴿**وأن ليس للإنسان**

---

١. **(موصول)** مبتدأ أوّل و**(الأسماء)** مضاف إليه **(الّذي)** قال المكودي والشاطبي: مبتدأ ثانٍ حذف خبره، تقديره: منه والجملة خبر الأوّل، و**(الأُنثى)** قال الشاطبي: مبتدأ أيضاً حُذف خبره، والجملة معطوفة بحرف عطف محذوف للضرورة، أي: ومنه الأُنثى، و**(الّتي)** بدل من الأُنثى، وجعلُ الّتي أُنثى لمّا كانت دالّة على الأُنثى أو يكون الأُنثى الّتي مبتدأ وخبراً والجملة معطوفة على الأولى، والألف واللّام في الأُنثى مثلها في قوله تعالى: ﴿**فإنّ الجنّة هي المأوى**﴾ النازعات: ٤١، كأنّه قال: وأنثاه أي: الّذي والّتي انتهى. **(والياء)** ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول مقدّم بتثبت، و**(إذا)** ظرف مضمّن معنى الشرط، منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل: بشرطه، و**(ما)** زائدة، و**(ثنّيا)** مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل الألف فيه وهي ضمير يرجع إلى الّذي والّتي. والجملة عند الأكثرين في محلّ جرٍّ بإضافة إذا إليها، و**(لا)** ناهية **(تثبت)** ـ بضمّ التاء المثناة من فوق ـ مضارع أثبت مجزوم بلا الناهية، وكسر آخره للوزن. **خالد**.

إلّا ما سعى﴾[١] **﴿أن عسى أن يكون﴾**[٢] **فهي مخفّفة من الثقيلة.**[٣]

و«أنّ» توصل باسمها وخبرها، وإن خُفِّفت فكذلك، لكن اسمُها يُحذَفُ، كما سيأتي.[٤]

و «لو» توصل بالماضي والمضارع، وأكثرُ وقوعها بعدَ «وَدَّ» ونحوِه.

و «ما» توصل بالماضي والمضارع وبجملة اسميّة بقلّة.

و«كي» توصل بالمضارع[٥] فقط.[٦]

وأمّا **(موصول الأسماء)**[٧] فيذكره بالعَدّ.

---

١. سورة النجم: الآية ٣٩.

٢. سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

٣. في بعض النسخ: «المثقّلة».

٤. أي: في «إنّ» و «أخواتها».

٥. كي: وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللّام ظاهرة أو مقدّره، نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني. همع الهوامع: ج ١ ص ٢٦٤.

٦. و«فقط» كلمة مركّبة من «قط» الّتي هي اسم بمعنى انته، فاء مزيدة لتزيين اللفظ كأنّه جزاء شرط محذوف. فإن قلت: اضرب من القوم زيداً فقط، فمعناه: إذا ضربت زيداً فانته عن ضرب غيره، فاعرف ذلك. حكيم.

٧. **(قوله: وأمّا موصول الأسماء)** لا يخفي أنّ قوله: «موصول الأسماء» من كلام المصنّف وقد جعله الشارح جزءاً لكلام نفسه، وهذا وإن كان من دأب الشارح في مواضع عديدة من هذا الكتاب، لكن لا يخفى عليك أنّه غير مستحسن.

ثمّ إنّ هذا المصرع يمكن أن يركّب بتركيبات خمسة: أحسنها ما خطر ببالي من أنّ التقدير: موصول الأسماء المذكّر منه الّذي الأنثى منه الّتي ليكون قوله: «موصول مبتدأ مضافاً والمذكّر مبتدأ ثانياً، والّذي خبره، والجملة خبر لقوله: «موصول الأسماء، وكذا قوله: «الأنثى الّتي»، ←

فللمفرد المذكّر **(الّذي)** وفيها لغات: تخفيفُ الياء وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلَها وسكونه، وعدَّها بعضُهم من الموصولات الحرفيّة، وضَعّفه في الكافية.

وللمفردة **(الأُنثَى الّتي)** وفيها ما في «الّذي» من اللّغات.

(واليا) الّتي في الّذي والّتي **(إذا ما ثُنّيا لا تُثبت)**[١] ـ بضمّ أوّله ـ[٢] للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنيّ.

← وبعد هذا في الحسن ما ركّب به الشارح بجعل المقدّر خبراً ظرفاً للمبتدأ المؤخّر وسائر تراكيبه ينبغي أن يطرح خلف قاف. **أبوطالب.**

١. **(قوله: لا تثبت)**

هذه الصيغة بحسب العقل تحتمل ستّ عشر صيغة، والصحيحة منها ستّ: أربع بضمّ الأوّل وهي الغائبة المجهولة نفياً أو نهياً والمخاطب المعلوم كذلك من أثبت، واثنتان منها بفتح أوّله وهما الغائبة المعلومة نفياً أو نهياً من ثبت. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بضمّ أوّله)**

أخرج بذلك الأخيرتين لإيهامهما أنّ لزوم الحذف عقلي ولا يمكن غيره لا عرفي؛ فإنّ أحد الساكنَين المجتمَعين إذا كان ألفاً فليزم عند العقل حذف أحدهما لامتناع التكلّم بهما معاً مع أنّ اللزوم ههنا عرفي؛ لإمكان فتح الياء، ووجه الإيهام أنّ الفعل اللازم يوهم أنّ معناه ثابت أو منفي لنفسه لا لأمر خارج، وقد مرّ تحقيق ذلك في أوائل هذه الحاشية، ولك أن تحمل الضمّ في قوله: بضمّ أوّله على معناه اللغوي أي: الوصل، و«الباء» فيه بمعنى «مع»، وإضافته إلى قوله: «أوّله» من قبيل قوله تعالى: ﴿**بل مَكرُ اللّيل والنهار**﴾ والضمير المضاف إليه للياء والمعنى: لا تثبت الياء مع وصله بهذا الموصول في أوّله أي: في أوّل أمره الّذي كان في حال الإفراد، وفائدته الإشارة إلى أنّ الحذف عامّ في جميع اللّغات غير مختصّ بلغة من حذفها حال الإفراد، فافهم. **أبوطالب.**

بــل مــا تــليه أوْلِـهِ العــلامَه والنون إن تُشدِد فلا ملامه[١]

(بل ما تليه) الياء وهو الذال والتاء[٢] **(أوْله العلامة)** أي: علامة التثنية فَتُفتح الذال والتاء؛ لأجلها.

(والنون) منهما إذا ثُنيّا **(إن تُشدد)** مع الألف وكذا مع الياء ـ كما هو مذهب الكوفيّين واختاره المصنّف ـ **(فلا ملامه)** عليك[٣] لفعلك الجائز، نحو: ﴿**واللّذانِّ يأتِيانِها منكم**﴾[٤] ﴿**ربّنا أرنا اللّذَيّنِ**﴾.[٥]

١. **(بل)** للانتقال هنا لا للإضراب، و**(ما)** موصول اسمي في محلّ نصب بفعل محذوف على المختار من باب الاشتغال، وجملة **(تليه)** من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، فلا محلّ لها وجملة **(أوله العلامة)** من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه، ومفعول الأوّل والثاني لا محلّ لها لأنّها مفسّرة، و**(النون)** مبتدأ و**(إن)** حرف شرطٍ، و**(تشدد)** ـ بضمّ التاء الفوقانية وسكون الشين المعجمة وكسر الدالّ الأُولى ـ مبنيّ للفاعل و ـ بفتحها ـ مبنيّ للمفعول، مجذوم بإن على أنّه فعل الشرط و**(فلا)** الفاء رابطة لجواب الشرط، مجرّدة عن معنى العطف؛ إذ لا يعطف الجواب على الشرط ولا نافية للجنس، و**(ملامة)** اسم لا، مبنيّ معها على الفتح وسكونه عارض لأجل الوقف وخبرها محذوف. تقديره: فلا ملامة عليك، وجملة «لا» مع اسمها وخبرها في موضع جزمٍ جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر المبتدأ الخ. **خالد**.

٢. **(قوله: وهو الذال والتاء)** أي: لا الذال والتاء أو الياء الأُولى عند مَن شدّدها؛ فإنّه يحذف المشدّدة. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: فلا ملامةَ عليك)** فيه إشارة إلى أنّ قوله: «إن تُشدِد» معلوم لا مجهول بخلاف قوله: «شدّدا». **أبو طالب**.

٤. سورة النساء: الآية ١٦، وفي المصحف الشريف «واللذانِ». الاستشهاد بهذه الآية على قراءة، وكذلك الآية التالية.

٥. سورة فصّلت: الآية ٢٩.

والنونُ مـن ذَيـنِ وتَـينِ شُـدِّدا   أيضاً وتعويضٌ بذاك قُـصِدا[١]

(والنون من) تثنية اسمَي الإشارة **(ذَينِ وتَينِ شدّدا أيضاً)** نحو: ﴿فذانك برهانان﴾[٢] ﴿إحدى ابنتيّ هاتَين﴾[٣] **(وتعويضٌ بـذاك)** التشـديد عـن اليـاء المـحذوفة فـي الموصول والألف المحذوفة في اسم الإشارة **(قُصِدا)** وقد تحذف النون من اللّذينِ واللّتينِ كقوله:

٢٨. أبَني كُلَيبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّذا   ....[٤]

---

١. **(والنون)** مبتدأ و**(من ذين وتين)** في موضع الحال من مرفوع شدّدا، و**(شدّدا)** مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل، ضمير مستتر فيه يعود إلى النون، والألف للإطلاق، و**(أيضاً)** مفعول مطلق مصدر آض بالمدّ إذا عاد، وجملة شدّدا ومعمولاه في موضع رفع خبر المبتدأ **(وتعويض)** مبتدأ و**(بذاك)** متعلّق بقُصدا، ونعته محذوف، وجملة **(قُصدا)** ـ بالبناء المفعول ـ و نائب الفاعل المستتر فيه العائد على التعويض في موضع رفعٍ خبر المبتدأ والألف للإطلاق.
وتقدير البيت: والنون شدّد أيضاً حال كونه كائناً من ذين و تين، وتعويض قُصد بذاك التشديد. **خالد.**

٢. سورة القصص: الآية ٣٢.

٣. سورة القصص: الآية ٢٧.

٤. **(قوله: أبَني كليب اه)** ما بعده:

قتلا المـلوك وفكّكـا الأغـلالا

وأخوهما السـفّاح ظـمّأ خـيلَه   حتى وَرَدْنَ جَبَى الكُلابِ نـهالا

قاله الفرزدق، وقيل: الأخطل.

اللغة والإعراب:

و«الهمزة» للنداء وبني كليب قبيلة، وأصل السفاح من كثر سفكه للدماء وهو لقب أبي العباس أوّل خلفاء بني عباس لكثرة سفكه دماء بني أمية لعنهم اللّه تعالى و«ظمّأ» بتشديد الميم أي:

←

وقوله:

٢٩. هما اللّتا لو وَلَدَت تَـمِيمُ ....(١)

← كثر عطشه.

و«الجبىٰ» ـ بفتح الجيم والباء الموحدة وآخره ألف ـ ما حول الحوض، وبكسرها ما اجتمع في البئر من الماء وهو المراد، و«الكلاب» ـ بضمّ الكاف ـ اسم ماء، و«نهال». ـ بكسر النون ـ جمع نهل جمع ناهل وهو العشان والريّان، وهو من الأضداد، والمراد ههنا هو المعنى الأوّل والباقي واضح. **أبوطالب.**

والبيت في شرح التصريح: ج ١ ص ١٥٢، حاشية الصبّان: ج ١ ص ٢٢٠، أوضح المسالك: ج ١ ص ١٤٦.

أراد: «اللذان» فحذف النون، وهو مرفوع على الجزية؛ لأنّ بني منادى بالهمزة، و «عـمَّيَّ» بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التعلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمّه، و«الأغلال» جمع غلّ، وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم.

١. **(قوله: هما اللّتا لو وَلَدَت تميمُ)** آخره:

لقـيل فـخرٌ لهـمُ صـميمُ

قاله الأخطل.

المعنى: أي: هما المرأتان اللّتان لو ولدتهما قبيلة تميم لقيل تلك الولادة صميم أي: خالص لهم، وروي بدل الصميم عميم أي: عام، والباقي واضح. **أبوطالب.**

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٤٧ وشرح التصريح: ج ١ ص ١٥٢.

أراد: «اللتان» فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ، وهو «هما» و«تميم»: قبيلة، و«صميم» بمعنى خالص، وجاز حذف النون في «اللّذان واللّتان»؛ لعدم الإلباس.

جَمعُ الّذي الأُلى الّذين مطلقا وبعضُهم بالواو رفعاً نَطَقا(١)

(جمع الّذي الأُلى) للعاقل وغيره، ونَدَرَ مجيئها لجمع المؤنّث، واجتمع الأمران في قوله:

٣٠. وتُبلي الأُلى يَستَلئِمُون على الأُلى تَراهُنّ يوم الرّوْع كالحِدَإ القُبْلِ(٢)

---

١. **(جمع)** مبتدأ و**(الّذي)** مضاف إليه، و**(الأُلى)** ـ بضمّ الهمزة وفتح اللّام بعدها ـ خبره، و**(الّذين)** معطوف على الأُلى بإسقاط العاطف وهو يكتب بلام واحدة؛ فرقاً بينه وبين اللذين في التثنية ولم يعكس؛ لأنّ المثنّى سابق على الجمع فبقي على أصله من اجتماع اللّامين، و**(مطلقاً)** حال من الّذين، و**(بعضهم)** مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى العرب، و**(بالواو)** متعلّق بنطقا، و**(رفعاً)** مفعول لأجله، وقيل: منصوب بنزع الخافض أو على الحال، وجملة **(نطقا)** خبر بعضهم، والألف فيه للإطلاق. **خالد**.

٢. **(قوله: وتُبلي الأُلى اه)** ما قبله:

فتلك خُطُوبٌ قد تملّت شَبَابَنا قديماً وتُبلِينا المنونُ وما نُبلِي

قاله أبو ذؤيب الهذلي.

اللغة والإعراب: «الخطوب» كضروب جمع خطب وهو الأمر العظيم، و«تملّت» أي: استمعت و«تبلينا» معلوم من الإبلاء وهو الإفناء، وكذا ما نبلي وتبلي، و«المنونُ» فاعل تبلينا وهو الموت، ومفعول ما تبلي محذوف عائد إلى المنون، وفاعل قوله: وتبلي أيضاً عائد إلى المنون، وقوله: «يستلئمون أي: يلبسون اللّامة وهي الدرع، وقوله: «على الأُلى أي: حال كونهم راكبين على خيول إناث ترى أنت تلك الخيول يوم الروع والخوف كالحدأ وهو ـ بكسر الحاء وفتح الدال المهملتين ـ طائر معروف، والقُبل ـ بضمّ القاف والسكون الباء ـ الّذي في أعينه قَبَل ـ بفتحتين ـ أي: حالة كأنّ صاحبها ينظر إلى عظم حاجبه، و«الحول» ـ بالكسر والفتح ـ حالة في العينين كأنّ صاحبها ينظر إلى عرض أنفه، والباقي ظاهر.

ووجه الشبه أنّ الفرس إذا خاف صارت عيناه كمن له قَبَل أو حِوَل. **أبوطالب**.

والبيت في شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٤٢.

←

وفي قوله كغيره: «جمع» تسامح[١] لـ«الّذي» أيضاً **(الّذين) للعاقل فقط، وهو بالياء (مطلقاً)** رفعاً ونصباً وجرّاً، ولم يُعرَب في هذه الحالة مع أنّ الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنّ «الّذين» كما سبق للعقلاء فقط، و«الّذي» عامّ له ولغيره فلم يَجرِيا على سَنَن الجموع[٢] المتمكّنة. وقد يُستعمل «الّذي» بمعنى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كمثل الّذى استوقد ناراً﴾.[٣] **(وبعضهم بالواو رفعاً نطقا)** فقال:

٣١. نحن الّذون صَبَّحوا الصَباحا   يـومَ النُّـخَيل غـارَةً مِـلْحاحا[٤]

الشاهد فيه: قوله: «الأُلى يستلئمون» وقوله: «الأُلى تراهنّ» حيث استعمل لفظ «الأُلى» في المرّة الأولى في جمع مذكّر العاقل، ثمّ استعمله في المرّة الثانية في جمع المؤنّث غير العاقل؛ لأنّ المراد بالأُلى تراهنّ إلخ الخيل كما بيّنا في لغة البيت؛ والدليل على أنّه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهنّ» وهو «هنّ».

١. **(قوله: تسامح)** أي: بالنسبة إلى الأولى فقط، ولهذا قدّم هذا الكلام على قوله: «الّذين». **أبوطالب.**
(قوله: تسامح) أي: لأنّ الأُلى اسم جمع لا جمع؛ لأنّ الجمع ما له واحد من لفظه، والألى ليس كذلك والتسامح ترك التثبّت في التعبير مع القدرة عليه، وقيل: استعمال اللفظ في غير ما وضع له؛ لعلاقة معتبرة. **حكيم.**

٢. **(قوله: على سنن الجموع المتمكّنة)** أي: مع مفرداتها؛ فإنّ سننها ما مرّ في شرح قوله: «عالمون». **أبوطالب.**

٣. سورة البقرة: الآية ١٧.

٤. **(قوله: نحن الّذون اه)** بعض من هذا البيت هكذا:

نحن قتلنا المَلِك الجحْجاحا   دهـراً فـهيّجنا بـه أنـواحـا
ما كذبَ اليـوم ولا مُـزاحـا   نحن الّذون صبّحُوا الصباحا
يوم النُخَيّلَ غارة ملحاحا

قيل: قالته ليلى الأخيَليّة في قتل دهر الجعفي.

بااللّاتِ واللّاء الّتي قد جُمِعا　　　واللّاء كالّذين نَزراً وَقَعا[١]

(باللّات) واللّاتي واللّواتي **(واللّاء)** واللّائي واللّوائي[٢] **(الّتي قد جُمِعا واللّاء كالّذين نَزراً)** أي: قليلاً **(وَقَعا)** فقال:

٣٢. فما آباؤُنا بأمَنَّ منه　　　علينا اللاّ ءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا[٣]

← **اللغة والإعراب:** و«الجحجاح» كغربال ـ بالحاء المهملة بين الجيمَين ـ السيّد، و«دهر» علم للملك بدل منه أو عطف بيان، و«هيّجنا» بصيغة المتكلّم أي: حرّكنا، و«أنواح» جمع نوح وهو ذكر نعوت الميّت للبكاء عليه، وما «كذب» أي: هذا البيان، و«المزاح» ـ بالزاي المعجمة ـ الظرافة، وـ بالمهملة ـ الافتخار والتكبّر، و«نُخَيل» تصغير نخل، ويوم النخيل اسم لعدّة مواضع. والمراد ههنا موضع بالشام، و«الغارة» اسم من الإغاره على العدوّ، «الملحاح» ـ بكسر الميم ـ من ألحّ أي: أصرّ، والمراد به الشديد. **أبو طالب.**

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٤٩، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٦٩.

١. **(باللّات)** ـ بكسر التاء ـ متعلّق بجُمع، و«الباء» فيه بمعنى على **(واللّاء)** ـ بكسر الهمزة ـ معطوف على اللّات، والياء محذوفة فيهما، و**(الّتي)** مبتدأ، وجملة **(قد جُمعا)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في جُمعا النائب عن الفاعل والألف فيه للإطلاق، و**(اللّاء)** مبتدأ و**(كالّذين)** متعلّق بحال محذوفة من فاعل وقع، و**(نزراً)** حال أُخرى من فاعل وقع وجملة **(وقعا)** خبر اللّاء والألف فيه للإطلاق.

وتقدير البيت: الّتي قد جُمع على اللّات واللّاء، واللّاء وقع نزراً مشابهاً للّذين **خالد.**

٢. في طبعة: (باللّات) واللّائي واللّوائي(واللّاء) واللّواتي.

٣. **(قوله: فما آباؤنا اه)**. قاله رجل من بني سليم.

اللغة والإعراب: أي: ليس آباؤنا الّذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً من هذا الممدوح.

والشاهد: واضح. **أبو طالب.**

←

ومَن وما وأل تُساوي ما ذُكِر وهكذا ذو عند طيّئٍ شُهِر[١]

(ومن) تُساوي ما ذُكر[٢] من «الّذي» و «الّتي» وفروعهما، أي: تُطلَقُ على ما

→ والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٥١ و شرح التصريح: ج ١ ص ١٥٤،وقال فيه فأوقع «اللّاء» مكان «الأُلى» بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، و«الأُلى»: بمعنى الّذين، و«الّذين» أشهر منها.

١. **(ومن)** ـ بفتح الميم ـ مبتدأ **(وما وأل)** معطوفان على مَن، و**(تساوي)** فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه، و**(ما)** موصول اسمي في محلّ نصبٍ على المفعولية بتساوي و**(ذُكر)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ما، والفعل ومرفوعه صلة ما، وجمله تساوي وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، و**(هكذا)** في محلّ نصب على الحالية من مرفوع شهر، و**(ذو)** مبتدأ، و**(عند)** متعلّق بشهر، و**(طيّيء)** مضاف إليه وجملة **(شهر)** ـ بالبناء المفعول ـ في موضع رفع خبر ذو. **خالد.**

٢. **(قوله: ومن تساوي ما ذكر)** وجه تقدير الخبر لمن واضح، والمراد بالمساواة أمّا الاتحاد في نفس الذات وطرفاها، أمّا لفظ «من» وصح لفظ من مثلاً باعتبار استعماله في معاني ما ذكر أو معاني «من» ومعاني «ما» ذكر كلّ لنظيره أو المجموع للمجموع، وأمّا الاتحاد في الغير الّذي هو الموضوع له وطرفاها ألفاظ «من» وألفاظ «ما» ذكر كلّ لنظيره أو المجموع للمجموع، وأمّا الانطباق وطرفاها ألفاظ «من» ومعاني «ما» ذكر أو بالعكس، وعلى التقديرَين إمّا كلّ لنظيره أو المجموع للجموع، فالاحتمالات تسعة، وعبارة المصنّف محتملة لما سوى الأوّل إلّا إذا قدّر ما ذكر بقولنا وقد قصد ما ذكر منه أو نحو ذلك، والمراد بما ذكر الإفراد والتثنية والجمع من المذكّر والمؤنّث على الأوّل، والمفرد والمثنّى والمجموع منها على الثاني، إذ ليس المفهوم من المتن إلّا ذلك، فلا يرد عليه لزوم التساوي في العاقلية وغيرها، وقِس عليه حال «ما» و«أل» ففي قوله: «تساوي» ضمير يعود إلى الثلاثة فاعل له ومفعول له أمّا محذوف، أو قوله: «ما ذكر» وليس الفاعل ما ذكر والمفعول ضميراً محذوفاً عائداً إلى الثلاثة؛ إذ الذوق السليم يحكم بخلافه. **أبوطالب.**

تُطلق[١] عليه بلفظ واحد، وهي مختصّة بالعالم، وتكون لغيره إن نُزّل منزلته، نحو:

٣٣. أسربَ القَطا هل مَن يُعير جَناحَه لعـلّي إلى مـن قـد هَـوِيتُ أطِـيرُ[٢]

أو اختلط به؛ تغليباً للأفضل، نحو قوله تعالى: ﴿**يَسجُدُ له مَن في السّموات ومَن في الأرض**﴾[٣] أو اقترن به في عمومٍ فُصّل بـ«مِن» نحو: ﴿**واللّه خلق كلّ دابّةٍ من ماءٍ فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رِجلَين**﴾[٤] لاقترانه بالعالِم في كلّ دابّة.

(وما) أيضاً تُساوي ما ذُكر من «الّذي» و «الّتي» وفروعهما، وهي صالحة لما لا يعلم و لغيره ـ كما قال في شرح الكافية[٥] ـ خلاف «مَن» لكنّ الأولى بها ما لا يعلم، نحو: ﴿**واللّه خَلَقَكُم وما تَـعمَلُون**﴾[٦] ولهذا ذكر كثير أنّها مختصّة بما لا يعلم

---

١. **(قوله: أي: تطلق على ما يطلق اه)** المستتر في الفعلَين معاً إمّا عائد إلى «من» أو الأوّل فقط عائد إليه، والثاني إلى ما ذكر، وعلى التقديرَين فمتعلّق «الباء» إمّا الأوّل أو الثاني، لكنّ الأولى أن يكون المتعلّق هو الأوّل، وهذا من تفسير الشيء باللّازم. ولا يخفى إمكان حمله على كلّ من احتمالات التسعة. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أسرِب القطا اه)** ما قبله:

شكوتُ إلى سرب القطا إذ مَرَرنَ بي فـقلتُ ومـثلي بـالبكاء جَـدير

وما بعده:

فكلّ قطاةٍ ما يعرني جـناحَها يَعِشنَ بـذلّ والجـناحُ كسـيرُ

اللغة والإعراب: السرب كحِبر الجماعة من القطا و«القطا» القمري ومثله السربة ـ بضمّ السين ـ والهمزة في أسرب للنداء، وقوله: «يعشن بذلّ» دعاء عليهم لعدم إعارتهم الجناح إيّاه والباقي واضح. **أبو طالب.**

٣. سورة الحجّ: الآية ١٨.

٤. سورة النور: الآية ٩٦.

٥. شرح الكافية: ج ١ ص ١١٦.

٦. سورة الصافّات: الآية ٩٦.

عكسُ «من» وذلك وَهَم.[١] ومن ورودها في العالِم قوله تعالى: ﴿**فَانكِحوا ما طاب لكم من النّساء**﴾.[٢]

(وأل) أيضاً **(تُساوي ما ذكر)** من «الّذي» و «الّتي» وفروعهما، وتأتي للعالم وغيره أي: على السواء، كما يُفهَمُ من عباراتهم، وفُهم من كلامه[٣] أنّها موصول اسميّ[٤] وهو كذلك بدليل عود الضمير[٥] عليها في نحو قولهم:[٦] «قد أفلح المتّقي رَبَّه» وقال المازنيّ: موصولٌ حرفيّ، ورُدَّ بأنّه لو كان كذلك لانْسَبَكَ بالمصدر، وقال الأخفش: حرفُ تعريفٍ.

(وهكذا) أي: كـ«مَن» وما بعدَها في كونها تُساوي «الّذي» و «الّتي» وفروعهما **(ذو عند طيّئ شُهِرَ)** كما نقله الأزهريّ، نحو:

---

١. **(قوله: وَهَمٌ)** هذا ـ بفتح الهاء ـ غلطٌ لا بسكونها؛ فإنّه وَهَمٌ. **أبو طالب.**

قال الدماميني في حواشي المغني كثيراً ما يقع في كلام العلماء عند نسبة قول إلى الغلط أن يقولوا: هذا القول وهم فيقرأه كثير من الطلبة بل المتصدّرين بسكون الهاء، والصواب فتحها؛ لأنّه مصدر وهم يهَم ـ بكسر العين ـ في الماضي و ـ فتحها ـ في المضارع. **حكيم.**

٢. سورة النساء: الآية ٣.

(قوله: فانحكوا ما طاب) قيل: أي: عددا طاب لكم فلا يكون للعاقل. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وفهم من كلامه)** أي: حيث أدرجه في الموصولات الاسميّة. **أبو طالب.**

٤. والموصول الاسمي: كلّ اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبريّة، أو ظرف، أو جار ومجرور تامَّيْنِ، أو وصفٍ صريحٍ، وإلى عائد أو خلفه. شرح شذور الذهب: ص ١٤١، وشرح التصريح: ج ١ ص ١٤٩.

٥. وأجاب عن عود الضمير بأنّ الضمير يعود إلى موصوف محذوف، تقديره: قد أفلح الشخص المتقيّ ربّه، وردّ بأنّ الحذف الموصوف محالاً، لا يحذف في غيرها إلّا ضرورةً، وليس هذا منها. **«حكيم»**

٦. **(قوله: نحو قولهم اه)** لقائل أن يقول: لعلّ الضمير عائد إلى موصوف محذوف. **أبو طالب.**

٣٤. .... وبئري ذو حَفَرتُ وذو طَوَيتُ(١)

ويقال: «رأيتُ ذو فَعَلَ وذو فَعَلا وذو فَعَلَتْ وذو فَـعَلَتَا و ذو فَـعَلُوا وذو فَـعَلنَ» وبعضهم يُعرِبُها. ذكره ابنُ جنّي كقوله:

٣٥. فَحَسبي من ذي عندهم ما كفانِيا(٢)

---

١. **(قوله: وبئري ذو حفرت اه)** ما قبله:

فإنّ المـاءَ مـاءُ أبـي وجـدّي

قاله سنان بن عجل الطائي.

اللغة والإعراب: وطويت البئر أي: بنيتُها بالحجارة، والباقي واضح. **أبوطالب.**

وجه الاستشهاد: استعمال «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً لمؤنّث بمعنى «الّتي» لأنّها واقعة على البئر وهي مؤنّثة، على الرغم من أنّ لفظها مفرد مذكّر، ومعلوم أنّ البئر غير عاقلة، فيكون استعمال ذو للدلالة على المفرد المؤنّث غير العاقل.

٢. **(قوله: فحسبي من ذي اه)** ما قبله هكذا:

ذهبت إلى الشيطان أخـطبُ بـنته ... فأُدخلها من شـقوتي فـي حِـباليا

فـانقذني مـنها حـماري وجـبّتي ... جزى اللّه خيراً جُـبّتي وحـماريا

ولست بهاجٍ في الثري أهل مـنزلٍ ... على زادهم أبكي وأُبكي البواكـيا

فـإمّا كِـرامٌ مُـوسِرُون لقِـيتُهُم ... فَحَسبِي مِن ذُو عِندهُم مـاكـفانيا

وإمّـا كـرامٌ مـعسرون عَـذَرتُهُم ... وإمّـا لِـئامٌ فـادَّخرت حـيائيا

وعِرضيَ أُبقي ما ادّخَرتُ ذَخِـيرةً ... وبـطني أطْـوِيهِ كـطَيّ وَرائـيا

وأمّا كرام الخ قاله منظور الفقعسي في هجو امرأته وقد كان حلق شعر رأسها فرفعته إلى الوالي فأخذه الوالي، وضربه وحبسه لهذا العمل، فدفع جبّته وحماره إلى الوالي، فأنجاه وسرحه.

اللغة والإعراب: وقوله: و«رائي» المراد به الجلد الّذي كان ظرفاً للـدبس والسـمن ونـحوهما، ويسمّى بالفارسية: خيك، وشرح مراده يؤدّي إلى التطويل. **أبوطالب.**

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ٦٧، شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٤، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٧٣.

وكـالّتي أيـضاً لديـهم ذاتُ ومَوضعَ اللّاتي أتى ذَواتُ[١]

(وكالّتي أيضاً لديهم) أي: لدى بعضهم كما ذكره في شرح الكافية[٢] **(ذات)** مبنيّة على الضمّ نحو: «والكرامة ذاتُ[٣] أكرَمَكُمُ اللّهُ بَهْ» وقد تُعرب إعرابَ «مسلماتٍ» **(ومَوضِعَ اللّاتي أتى)** عند بعضهم **(ذوات)** مبنيّة على الضمّ، نحو:

٣٦. .... ذَواتُ يَنهَضنَ بغير سائق[٤]

---

١. **(وكالّتي)** خبر مقدّم، و**(أيضاً)** مفعول مطلق، و**(لديهم)** متعلّق بما تعلّق به الخبر السابق يظهر عند التقدير، و**(ذات)** ـ بالبناء على الضمّ ـ مبتدأ مؤخّر **(وموضع)** منصوب على الظرفيّة بأتى، و**(اللّاتي)** مضاف إليه، و**(أتى)** فعل ماضٍ، و**(ذوات)** ـ بالبناء على الضمّ ـ فاعل أتى، ومتعلّق أتى محذوف لدلالة ما قبله عليه.

وتقدير البيت: وذات أيضاً مستعملة لديهم كالّتي وأتى ذوات موضع اللّاتي لديهم. **خالد**.

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ١١٥.

٣. **(قوله: والكرامة ذات اه)** أوّل هذا الكلام هكذا: الفضل ذو أنعمكم اللّه به» ولفظ «به» في الفقرة الثانية ـ بفتح الباء وسكون الهاء ـ للوقف، وأصله: بها، حذفت الألف ونقل حركه الهاء إلى الباء. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: ذواتُ ينهضن اه)** أوّله:

جَمَعتُها مِن أينُقٍ مَـوارِقِ ....

اللغة والإعراب: أي: جمعت هؤلاء النوق وهي و«أنيق» جمع ناقة، وأصل أنيق أنوُق ثمّ جعل أونق ثمّ أيْنُق، و«الموارق» جمع مارقة من مرق السهم إذا جاوز القوس وبعد عنها بسرعة والمراد بها ههنا سريعة السير، و«السائق» من يجعل الناقة سائرة بالسوق، والباقي واضح. **أبو طالب**.

وجه الاستشهاد: مجيء «ذوات» اسماً مؤوّلاً بمعنى «اللّواتي»، مبنيّة على الضمّ، وصلة جملة «ينهض بغير سائق».

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٦٢، وشرح التصريح: ج ١ ص ١٦٢.

وقد تُعرب إعرابَ «مسلماتٍ».

تتمّة

قد تُثنّى «ذو»[١] وتُجمع، فيقال: «ذَوا» و «ذَوَي» و «ذَوُوا» و ذَوِي، ويقال في «ذاتُ»: «ذاتا وذَوَاتا وذَواتُ».

١. **(قوله: تتمّة قد تثنّى ذو اه).**

اعلم أنّ ذو مطلقاً موصولاً أو بمعنى الصاحب، أصله بالواوَين المفتوحة والساكنة قلبت الأولى ألفاً وحذفت وضمّت الذال لأجل الواو الثانية، وفروعه مشتقّة عن أصله، فأصولها بالواوَين إلّا أنّه فيما سوى المفرد والتثنية المؤنّثين قلبت الأولى ألفاً وحذفت كما في رَمَتا، وفي المفرد المؤنّث قلبت الثانية أوّلاً ألفاً وحذفت الأولى لئلّا يلتبس بجمعه، وأمّا تثنيته فيجوز أن يتبع المفرد في حذف الواو الأولى بعد قلب الثانية ألفاً، ويجوز أن تبقى بحالها وقلب الثانية ألفاً، قال اللّه تعالى: **﴿ذواتي أُكُلٍ خَمْطٍ﴾**. **أبو طالب.**

ومـثلُ مـاذا بـعدَمَـا اسْـتِفهامِ أو مَن إذا لم تُلغَ في الكلام[١]

(ومثل ما) فيما تقدّم **(ذا)**[٢] الواقعة **(بعد ما استفهام أو مَن)** أُختِها **(إذا لم تُلغَ في الكلام)** بأن تكون[٣] زائدةً أو يصير المجموع للاستفهام، ولم تكـن للإشـارة[٤] كقوله:

---

١. **(ومثل)** خبر مقدّم، و**(ما)** مضاف إليه، و**(ذا)** مبتدأ مؤخّر، و**(بعد)** متعلّق بـحال مـحذوفة، و**(مـا)** مضاف إليه، و**(استفهام)** مجرور بإضافة ما إليه إضافة بيانية و**(أو من)** ـ بفتح الميم ـ معطوف على ما، وحُذف المضاف إليه؛ لدلالة ما قبله عليه، و**(إذا)** ظرف مضمّن معنى الشرط و**(لم تلغ)** جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، والفعل مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى «ذا» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع جرّ بإضافة «إذا» إليها، وجـواب «إذا» محذوف و**(في الكلام)** متعلّق بتلغ.

وتقدير البيت: و«ذا» مثل «ما» حال كونها واقعة بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام، إذا لم تلغ في الكلام فهي مثل «ما». **خالد.**

٢. يعني أنّ «ذا» اختصّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنّها تستعمل موصولة، وتكون مثل «ما» في أنّها تستعمل بلفظ واحد: للمذكّر والمؤنّث، ـ مفرداً كان، أو مثنّى، أو مجموعاً. فتقول: «من ذا عندَك» و«ماذا عندَك» سواء كان ما عنده مفرداً مذكّراً أو غيره. وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ«ما» أو «مَن» الاستفهاميتين، نحو: «من ذا جاءك، وماذا فعلتَ» فـ«من»: اسم استفهام، وهو مبتدأ و«ذا» موصولة بمعنى «الّذي» وهو خبر «مَن» و«جاءك» صلة الموصول والتقدير: من الّذي جاءك؟. شرح ابن عقيل: ج ١، ص ١٥٢.

٣. **(قوله: بأن تكون اه)** تفسير للمنفيّ وإشارة إلى شموله للمذهَبَين في ذا الخالية عن المعنى الواقعة بعد «من» أو «ما» إذ قد قال بعضهم: إنّها زائدة بعدهما، وقال آخرون: إنّها مضمومة بهما، ثمّ وضع المجموع للاستفهام بوضع على حدة بعد تجريد «من» و«ما» عن المعنى، ووجه الشمول أنّ الملغى ما كان خالياً عن المعنى سواء كان جزءاً لما له المعنى أم لا. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: ولم تكن للإشارة)** هذا عطف على قوله: لم تلغ. **أبوطالب.**

٣٧. ألا تَسألان المرء ماذا يُحاوِل ....[١]

بخلاف ما إذا أُلغِيت كقولك: «لماذا جِئتَ؟» أو كانت للإشارة، كقولك: «ماذا التَواني؟»[٢] ولم يشترط الكوفيّون تقدُّمَ «ما» أو «مَن» مُستدلّينَ بقوله:

٣٨. .... وهذا تَحمِلِينَ طليقٌ[٣]

---

١. **(قوله: ألا تسألان المرء اه)** آخره:

أَنحبٌ فيُقضى أم ضَلالٌ وباطلٌ

اللغة والإعراب: اللّام في المرء للعهد، و«ماذا يحاول» أي: أيّ شيء الّذي يطلب باجتهاده في الدنيا، و«النحب» ـ بفتح النون وسكون الحاء المهملة ـ النذر أي: أطلبه للدنيا منذور يجب الوفاء به أم ضلال وباطل. وفي بعض النسخ الضلال ـ بالظاء المعجمة المكسورة ـ بمعنى الظل وهو كناية عن المعدوم والباطل. **أبوطالب.**

والبيت في شرح التصريح: ج ١ ص ١٦٤، أوضح المسالك: ج ١ ص ١٦٥، شرح التسهيل: ج ١ ص ١٩١، حاشية الصبّان: ج ١ ص ٢٣٥، شرح الرضي: ج ٣ ص ٦٥.

٢. **(قوله: ماذا التواني)** رأيت في حاشية كتاب غير معتبرة أنّ هذا جزء من بيت هو هكذا:

ماذا التواني الّذي احسست في بدني أمن هموم فِراقٍ أم من المرض

والتواني الوهن. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وهذا تحملينَ طليقُ)** ما قبله:

عدس ما لعبّادٍ عليك إمارة أمنت..... ....

المناسبة: قال يزيد بن مفزع الحميري: وهو من قصيدة هجا بها عبّاد بن زياد بن أبي سفيان لعنهم اللّه، وملأ البلاد من هجوه، وكتبه على الحيطان والجدران، فلمّا ظفر عليه عبّاد ألزمه محو ما كتبه على الجدران بأظفاره، ففسدت بذلك أنامله، ثمّ قيّده في السجن وطال سجنه، فذكر جماعة أحواله عند معاوية، فوجّه بريداً يقال له جمجام، فأخرجه من السجن وقدّمت له فرس أو بغلة من خيل البريد، فنفرت وقال: عدس الخ.

اللغة والإعراب: و«عدس» أصله صوت يزجر به البغل، وقد يسمّى البغل والFرس به كما هو ←

وأُجيب عنه بأنّ «هذا طليقٌ» جملة اسميّة، و«تحملين» حال، أي: محمولاً.

وقال الشيخ سراج الدين[١] البُلْقِينيّ:

يجوز أن يكون ممّا حُذف فيه الموصول من غير أن يُجعل «هذا» موصولاً. والتقدير: «هذا الّذي تحملين» على حدّ قوله:

٣٩. فَوَ اللّه ما نِلتُم وما نِيلَ منكم بِمُعتَدِلٍ وِفْقٍ ولا مُتَقارِبِ[٢]

← المراد منه ههنا.

فالتقدير: يا عدس، و«إمارة» أي: تسلّط، وباقي الكلام فيه ظاهر. **أبو طالب.**

والبيت في حاشية الصبّان: ج ١، ص ٢٣٦، وهمع الهوامع: ج ١، ص ٢٧٤.

١. **(قوله: وقال الشيخ سراج الدين اه)**

أقول: لقوله: «وهذا تحملين طليق» احتمالان آخران:

الأوّل: أن يكون هذا مفعولاً لقوله: «تحملين» و«طليق» خبر عن محذوف يدلّ عليه المفعول.

الثاني: أن يكون هذا مبتدأ وكلّ من تحملين بحذف الرابط وطليق خبره. وهذا على هذَين اسم إشارة أيضاً. ولم يتعرّض للجواب بهذَين الاحتمالَين؛ لأنّ المسند في كلّ كلام ينبغي أن يكون دالّاً على ما هو المقصود منه، والمقصود من هذا القول تبشير البغلة باستخلاص صاحبها عن يد عبّاد، وهذا مدلول لطليق لا لتحملين؛ إذ الحمل لا ينافي عدم الاستخلاص. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: فو اللّه ما نلتم اه).**

اللغة والإعراب: لفظ نلتم ونيل إمّا من النيل أي: الوصول، والمراد به وصول العطاء أو من النوال بمعنى العطاء، ولفظ نلتم معلوم على الأوّل ومجهول على الثاني، والمراد أنّ إعطاءكم لغيركم ليس معادلاً ولا قريباً بالمعادل لإعطاء غيركم إيّاكم، بل إعطاؤكم كثيرو إعطاؤهم يسير، والمراد أنّ كلًّا من الإعطائين ليس معتدلاً أي: متوسّطاً ولا قريباً به، بل إعطاؤكم في طرف الإفراط وإعطاؤهم في طرف التفريط، والباعث على تقدير الموصول التنصيص على ثبوت الإعطائين بأنفسهما ونفي اعتدالهما كما هو المراد، ولو لم يقدّر لتوهّم تعلّق النفي بالقيد والمقيّد معاً وهو خلاف المقصود. **أبو طالب.**

والبيت شرح التسهيل: ج ١ ص ٢٢٩، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٨٩ رقم ٢٩٠.

أي: «ما الّذي نِلتُم».

قال: ولم أرَ أحداً خَرَّجه أي: «وهذا تحملين طليقٌ» على هذا. انتهى. هو حسن[١] أو متعيّن.

---

١. (قوله: هو حسن) الضمير عائد إلى التخريج أو القول المستفاد ممّا ذكره.

والمراد أنّه إن صحّ الجواب عن الكوفيّين بالجواب الأوّل فجواب الشيخ حسن، وإلّا فجوابه متعيّن يعنى لا جواب عنهم بغير جوابه، أو المراد أنّه إن صحّ الجواب عنهم بغير ما أجاب به الشيخ فجوابه حسن وإلّا فهو متعيّن.

وقيل: المراد أنّ قول الكوفيّين بعدم الاشتراط إن صحّ فحمل البيت على ما ذكره الشيخ حسن وإلّا فمتعيّن، وعلى هذا يكون هذا الكلام تعريضاً بالجواب الأوّل. **أبوطالب**.

وكــلّها يَــلزَمُ بــعدَه صِــلَه   على ضميرٍ لا ئقٍ مُشتَمِلَه[١]

(وكلّها) أي: كلّ الموصولات[٢] **(يلزم بعدَه صِله على ضـمير)** يسـمّى العـائدُ[٣] **(لائقٍ)** بالموصول[٤] مطابق له[٥] إفراداً وتذكيراً وغيرَهما **(مشتملة)** ويجوز فـي ضمير «مَن» و«ما» مراعاة اللّفظ والمعنى.

---

١. **(وكلّها)** مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى الموصولات الاسمية، و **(يلزم)** فعل مضارعٍ، و**(بعده)** متعلّق بيلزم **(صلة)** فاعل يلزم، وجملة يلزم وما بعدهاخبر كـلّها، والرابـط بـين المبتدأ وخبره الهاء من بعده.

و**(على ضمير)** متعلّق بمشتملة، و **(لائق)** نعت لضمير ومتعلّقه محذوف، و **(مشـتملة)** نـعت لصلة.

وتقدير الكلام: وكلّ الموصولات الاسمية يلزم بعده صلة مشتملة على ضمير لائـق بالموصول. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: كلّ الموصولات)** أي: لا كلّ المساويات. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: يسمّى العائد)**

فيه إشارة لطيفة إلى اعتبار كونه غائباً؛ إذ لم يعهد العائد في غير الغائب ولكن قد يجيء غير غائب إذا كان الموصول بحسب المعنى كذلك لنكتة، كما قال مولانا أمير المـؤمنين عـليه السلام: «أنا الّذي سمّتني أمّي حيدَرَه» والنكتة فيه مطابقة لقول مرحب حيث. قال: أنا الّذي سمّتني أمّي مَرحَبه» **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لائق بالموصول)** أي: بلفظه. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: مطابق له)** لم يذكره بكلمة التفسير؛ لئلّا يتوهّم أنّ اللياقة المعتبرة إنّما هي تلك المطابقة دون كونه غائباً. **أبوطالب.**

وجملةٌ أو شِبهُها الّذي وُصِل به كمن عندي الّذي ابنُهُ كُفِل(١)

(وجملةٌ) خبريّة خالية من معنى التعجّب(٢) معهودٌ معناها غالباً(٣) **(أو شِبهها)** وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامَّينِ(٤) **(الّذي وُصِل)** الموصول **(به كمن عندي)** و«الّذي في الدار» **(الّذي ابنه كُفِل)** ويتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صلةً بـ «استقرّ» محذوفاً وجوباً.

---

١. **(وجملة)** خبر مقدّم، و**(أو شبهها)** معطوف على جملة، و**(الّذي)** مبتدأ مؤخّر، و**(وُصِل)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى «كلّها». والجملة صلة الّذي، والعائد إليها الهاء من «ربه». و**(به)** متعلّق بوصل. والتقدير: والّذي وصل به كلّ الموصولات جملة أو شبهها. و**(كمن)** مجرور الكاف محذوف كما مرّ، و«من» ـ بفتح الميم ـ اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، و**(عندي)** صلة مَن، و**(الّذي)** خبر «مَن»، و**(ابنه)** مبتدأ، و**(كفل)** ـ بالبناء المفعول ـ خبره، والجملة صلة الّذي وعائدها الهاء من ابنه. **خالد**.

٢. **(قوله: من معنى التعجّب)** أي: خالية منه من حيث إنّه جملة، فلا يشكل بنحو قولنا: زيد الّذي يقال فيه: أحسن به، أو نعم الرجل.

والمراد من خُلوّها من معنى التعجّب الخُلوّ عن إفادته بالتبع، فلا يرد عليه أنّ قيد الخبرية يغنيه عن هذا. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: غالباً)** قيد لكونها معهودة، وذلك لأنّها قد لا تكون معهودة كما في قوله تعالى: **﴿فغشيهم من اليمّ ما غشيهم﴾**. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: إذا كانا تامّين)** المراد بالتامّ ما كان مستقرّاً ذا فاعل وذا ضمير عائد إلى الموصول؛ إذ لو كان لغواً لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه، والمعمول بلا عامل ناقص، ولو لم يكن له فاعل كان ناقصاً أيضاً ولو منضمّاً إلى الموصول نحو: زيد الّذي به أو عنده، ولو لم يكن له الضمير المذكور كان ناقصاً أيضاً ولو منضمّاً إلى الموصول نحو: جاء الّذي عندك مال، أو بك داء، وعلى الأوّل فأصل الصلة نفس المتعلّق، فافهم **أبو طالب**.

وصــفةٌ صــريحةٌ صــلةُ أل وكونُها بمعربِ الأفعال قَـلّْ[١]

(وصفةٌ صريحةٌ)[٢] أي: خالصة الوصفيّة كـاسمَي الفـاعل والمـفعول **(صـلةُ أل)** بخلاف غير الخالصة، وهي الّتي غَلَبَ عليها الاسـميّةُ كـ«الأبـطح»[٣] **(وكـونُها)** تُوصل **(بمعرب**[٤] **الأفعال)** وهو الفعل المضارع **(قَلّ)** ومنه:

٤٠. ما أنت بالحَكَم التُرضى حكومَتُهُ .....[٥]

---

١. **(وصفة)** خبر مقدّم، و**(صريحة)** نعت صفة، و**(صلة)** مبتدأ مؤخّر، و**(أل)** مـضاف إليـه. والتـقدير: وصلة أل صفة صريحة **(وكونها)** مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة، والضمير المضاف إليه اسـمه عائد إلى أل، وخبره محذوف، و**(بمعرب)** متعلّق بخبر الكون المحذوف، و**(الأفعال)** مضاف إليه وجملة **(قلّ)** ـ بفتح القاف ـ في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتقدير: وكون أل توصل بمعرب الأفعال قليل الخ. **خالد.**

٢. **(قوله: وصفة صريحة)** لم يقل: والصفة الصريحة بلام التعريف؛ لئلّا يتوهّم أنّ كلّ صفة صـريحة كذلك؛ فإنّ اسم التفضيل مثلاً لا يصلح أن يقع صلة. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: كالأبطح)** فإنّ أصله شيء ذو رمل ثمّ خصّص بمكان ذو رمل، والمراد به مكّة ونواحيها. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: توصل بمعرب اه)** إشارة إلى أنّ قوله: «بمعرب» مـتعلّق بـمقدّر خـبر للكـون، والضـمير المجرور لأل لا أنّ الباء فيه زائدة، ويكون هو نفسه خبراً له، والضمير المجرور للصلة للزوم وجود الباء الزائدة في الإثبات، وتوهّم أنّ مطلق الصلة قَلّ أن يكون مضارعاً. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: ما أنت بالحكم الترضى اه)** ما قبله:

يا أرغـم اللّـه أنـفاً أنت حـامله يا ذا الخنا مقال الزورِ والخـطَلِ

وما بعده:

ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجـدل

قاله فرزدق مخاطباً لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان.

←

وليس بضرورة عند المصنّف، قال:(١) لأنّه متمكّن من أن يقول: «المَرضى». ورُدّ(٢) بأنّه لو قاله لوقع في محذور أشدَّ من جهة عدم تأنيث الوصف المسند إلى

← **اللغة والإعراب:** فلفظ «يا» محذوف المنادى.

قال في الشواهد: أي: يا قوم.

أقول: بل المنادى المحذوف الرجل المذكور، والإرغام ـ بالراء المهملة والغين المعجمة ـ إلصاق الشيء بالرغام وهو التراب، وإرغام الأنف كناية عن الإذلال. و«أنفاً أنت حامله» أي: أنفك.

و«الخنا» ـ بالخاء المعجمة ـ كعصا الفحش، و«الخطل» ـ بالخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة ـ المنطق الفاسد المضطرب. و«الحكم» ـ بفتحَتَين ـ من يحكم بين الخَصمَين لدفع التنازع بينهما، و«الأصيل» النجيب، و«الرأي» الفكر، و«الجدل» الشديد العداوة.

قيل: تُرضى مجهول من أفعل لسلامته عن الحذف والإيصال.

أقول: هذا غلط والصواب أنّه من فعل؛ لأنّ الحكومة مرضّي عنها لا ما وقع عليه الإرضاء فافهم. **أبو طالب.**

البيت في شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٥٧ رقم ٣٠، قال في هامشه: «البيت للفرزدق، وهكذا: شرح التسهيل: ج ١ ص ١٩٦، أوضح المسالك: ج ١ ص ١٧٠، الإنصاف: ص ٤٢٤ مسألة ٧١ رقم ٣٤٤، شرح التصريح: ج ١ ص ١٧٠ رقم ١١٨، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٧٧ رقم ٢٥٩.

وجه الاستشهاد:

دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع، ودخولها على المضارع قليل؛ لأنّ صلة «أل» لا تكون إلّا صفة صريحة، أي: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة.

١. شرح التسهيل: ج ١ ص ١٩٧.

٢. **(قوله: وردّ اه)** أورد عليه الناظرون إليه بأنّه غير وارد لعدم لزوم تأنيث ما أسند إلى المؤنّث اللفظي، وجزموا بأنّه لا مفرّ للراد عن هذا الإيراد.

أقول: إنّ مراد الراد أنّ المرضي لكونه مذكّراً لم يصلح لأن يصير بدلاً لترضى المؤنّث؛ إذ لعلّ ←

المؤنّث، أمّا وَصلُها بالجملة الاسميّة، نحو:

٤١. من القوم الرّسول اللّه مِنهُم ....(١)

فضرورةٌ باتّفاقٍ.

← الشاعر أتى الفعل مؤنّثاً لا مذكّراً لعلّة موجبة لذلك ولو عند البلغاء، فكيف يمكن قطعاً إيراد بدله مذكّراً وهذا القدر كافٍ في مقام المنع فافهم.

لا يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون قوله: «من جهة» فضلاً عليه للأشدّ، ويكون محصّل الردّ أنّ مفسدة التبديل بالمرضي ليس عدم التأنيث فقط حتّى تقول: إنّ هذا ليس بمفسدة، بل يلزم على تقديره محذور أشدّ من ذلك وهو تخفيف الياء المشدّدة.

لأنّا نقول: هذا مع بعده عن تلك العبارة غاية البعد ممّا لا معنى له؛ إذ تخفيف الياء في البيت ممّا لا محذور فيه؛ لأنّ حذف حروف زيادته لاستقامة الوزن ممّا هو شائع في الأبيات من غير محذور. **أبوطالب.**

١. **(قوله: من القوم اه)** آخره:

لهم دانت رقاب بني معدّ

اللغة والإعراب:

أي: أنا من القوم، معدّ كأشدّ علم أحد أجداد النبيّ ﷺ وهو معد بن عدنان.

وأمّا القول بأنّ «أل» هذا أصله الّذين حذف عجزه، أو بأنّ الرسول بالمعنى الوصفي، لكنّ المراد منه هذا الفرد المعهود، وكون متعلّق منهم نائباً عن فاعله، ففيه تعسّف. وقوله: «دانت» أي: خضعت وذلّت. **أبوطالب.**

والبيت في شرح التسهيل: ج ١ ص ١٩٨، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٢٧٨.

أيٌّ كـما وأُعـرِبَت مـا لم تُـضَف وصَدرُ وَصِلها ضميرٌ انحَذَف[١]

(أيٌّ كما) فيما تقدّم، وقد تُستعمل بالتاء للمؤنّث **(وأُعربت)**[٢] لما تقدّم في المعرب والمبنيّ **(ما)** دامت **(لم تُضف)** لفظاً **(و)** الحالُ أنّ **(صدر وصلها ضميرٌ)**[٣] مبتدأ **(انحذف)** بأن كانت مضافةً وصدر صلتها مذكوراً أو غيرَ مضافة وصدرُ صلتها محذوفاً أو مذكوراً، فإن أُضِيفت وحُذِفَ صدر صلتها بُنيت، قيل: لتأكّيد مشابهتها الحرفَ من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف.[٤]

---

١. **(أيّ)** مبتدأ، و**(كما)** خبره **(وأعربت)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى «أيّ» و(ما) ظرفية مصدرية، و**(لم تضف)** ـ بالبناء المفعول ـ جازم ومجزوم **(وصدر)** مبتدأ، و**(وصلها)** مضاف إليه و**(ضمير)** خبر المبتدأ وجملة**(انحذف)** نعت ضمير وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال من ضمير تضف والواو الداخلة عليها تسمّى واو الحال وواو الابتداء **خالد**

٢. **(قوله: وأعربت إلى آخر البيت)** يمكن استخراج أحكام الأقسام الأربعة من هذا البيت بوجهَين:

الأوّل: أن يكون جملة قوله: «وصدر وصلها» حالاً عن فاعل المنفي، والمعنى أنّها معربة وقت كونها غير مضافة في حال حذف صدر صلتها بأن كانت مفردة في حال الحذف أو في حال الذكر، أو مضافة في حال الذكر، وأمّا وقت كونها مضافة في حال الحذف فمبنيّة.

الثاني: أن تكون الجملة عطفاً على الجملة المنفيّة بتقدير فعل على طريقة مجاز الحذف والعطف على نحو المعيّة. والتقدير: ما لم يك تضاف وحذف صدر صلتها، والاستخراج على طبق الأوّل، وإنّما حمله الشارح على القسم الأوّل لقلّة مؤنته، وهذا البيت من مطارح أنظار المبتدئين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: والحال أنّ صدر اه)**

اعلم أنّ أيّ مستلزمة لأن تكون صلتها جملة اسمية مصدّرة بالعائد المسمّى بصدر صلة لفظاً ورتبة، فلا يكون إلّا مبتدأ، وإلى هذا أشار بتقدير قوله: «مبتدأ» فلا يجوز جاء أيّهم إيّاه زيد ضارب. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من حيث افتقارها إلى محذوف)** أي: إلى تصوّر لفظ صدر الصلة؛ فإنّ معنى اللفظ المحذوف

←

قلت: وهذه العلّة موجودة في الحالة الثانية[١] فيلزم عليها بناؤُها فيها[٢] على أنّ بعضهم[٣] قال به قياساً. نقله الرضيّ[٤] وهو يردّ نفيَ المصنّف في الكافية الخلافَ في إعرابها حينئذٍ، ثمّ بناؤُها على الضمّ لِشَبَهِها بـ«قبلُ» و«بعدُ»؛ لأنّه حُذِفَ من كلٍّ ما يُبيّنه ومثال بنائها في الحالة الرابعة قراءةُ الجمهور: ﴿**ثمّ لَنَنزِعَنَّ من كلّ شيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ**﴾[٥] بالضمّ.

→ لا يتصوّر إلّا بعد تصوّر لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور، فافتقارها عند ذكر صدر الصلة إنّما هو إلى تصوّر معنى الصلة فقط، وعند حذفه إلى تصوّر معناها مع تصور لفظ صدر الصلة. فلا يرد عليه أنّ أيّ محتاجة إلى صدر صلتها مطلقاً، فلا وجه لتخصبص الافتقار بما إذا كان محذوفاً، ولا أنّ احتياجها إلى صدر الصلة، جزء احتياجها إلى الصلة، فلا وجه لعدّه افتقاراً على حدةٍ. **أبوطالب.**

١. وهي ما إذا لم تضف وحذف صدر صلتها. **حكيم.**

٢. **(قوله: فيلزم عليه بناؤها فيها)** أي: فيلزم بناء على هذه العلّة بناء أي: في الحالة الثانية، وقيل: بل هذا اللّزوم في هذه الحالة بالطريق الأولى لاحتياجه إلى لفظ المضاف إليه، ولضعف معارضته للافتقار إلى الصلة وهي الإضافة، فإنّ الإضافة عند كون المضاف إليه ملفوظاً أقوى منها عند كونه محذوفاً.

ولا يبعد أن يقال: إنّ افتقار أيّ في هذه الحالة أوّلاً إلى لفظ المضاف إليه افتقار عرضيّ، وثانياً إلى لفظ صدر الصلة، ومعنى الصلة افتقار ذاتي والافتقار المشبّه للحرف الافتقار الأوّلي الذاتي، فسقط اعتراض الشارح وما ذكره القيل في تقويته من الوجهَين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: على أنّ بعضهم اه)** لمّا زعم المعلّل أنّ تعليله مساوٍ للمدّعي، وزعم أنّه ينبغي أن يكون مساوياً له، فاعترض الشارح على زعمه الأوّل بقوله: «وهذه العلّة موجودة» وعلى زعمه الثاني بقوله: «على أنّ الخ». **أبوطالب.**

٤. ونقله أيضاً شرّاح اللباب عن بعضهم قياساً ثمّ قال: فتقول: أكرم أي: أفضل بلا تنوين. انتهى. **حكيم.**

٥. سورة مريم: الآية ٦٩.

وبــعضُهم أُعـرَبَ مـطلقاً وفـي ذا الحذفِ أيّاً غيرُ أيٍّ يَقتَفي[١]

(وبعضهم) كالخليل ويونسَ **(أُعرب)** «أيّاً» **(مطلقاً)** وإن أضيفت وحُذِفَ صدر صلتها، وقد قُرِئَ شاذّاً في الآية السابقة بالنصب وأُوِّلَت قراءة الضمّ على الحكاية أي: «الّذي يقال فيه: أيُّهم أشَدُّ.»

(وفي ذا الحذف) أي: حذف صدر الصلة الّذي هو العائد[٢] **(أيّاً غير أيٍّ)** من بقيّة الموصولات **(يَقتفي)** أي يتّبع، ولكن بشرطٍ[٣] ليس في «أيٍّ» أشار إليه بقوله:

---

١. **(وبعضهم)** مبتدأ ومضاف إليه، وجملة **(أعرب)** خبره ومفعول أعرب محذوف، تقديره: وبعض العرب أعرب أيّاً، و**(مطلقاً)** حال من المفعول المحذوف؛ لأنّه في قوّة المذكور نحو قولك: الفرس ركبت مسرجاً أصله ركبته.

(وفي ذا) متعلّق بـ«يقتفي» وذا إشارة إلى حذف صدر الصلة، و**(الحذف)** عطف بيان على «ذا»، وقيل: نعت له، و**(أيّاً)** مفعول مقدّم بـ«يقتفي»، و**(غير)** مبتدأ و**(أيّ)** مضاف إليه، وجملة **(يقتفي)** في موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير: وغير أيّ من الموصولات يقتفي أيّاً في ذلك الحذف إلخ. **خالد.**

٢. **(قوله: الّذي والعائد)** يعني: أنّ افتقار غير أيّ لأيّ في حذف صدر الصلة إنّما هو في حذفه من حيث كونه عائداً مطلقاً لا من حيث كونه عائداً صدر صلة بخصوصه، إذ العائد في الموصولات لا يجب أن يكون صدر الصلة. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ولكن بشرط)** دفع لما قد يتوهّم من أنّ ما في المصرع الآتي شرطان متعاطفان جزاؤهما قوله: «فالحذف نزرٌ. **أبوطالب.**

إن يُستَطَل وصلٌ وإن لم يُستَطَل فالحذفُ نَزرٌ وأبَوا أن يُختَزَل[١]

(إن يُستطل وصلٌ) أي يوجد طويلاً[٢] نحو: ﴿**وهو الّذي في السماء إلهٌ وفي الأرض إله**﴾[٣] أي: الّذي هو في السماء[٤] إله **(وإن لم يُستطل)** الوصلُ **(فالحذف)** للعائد **(نزرٌ)** أي: قليل، كقوله:

٤٢. مَن يُعنَ بالحمد لا ينطق بما سَفَهٌ .....[٥]

---

١. و**(إن)** حرف شرط، و**(يستطل)** ـ بالبناء المفعول ـ فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، و**(وصل)** مرفوع بالنيابة عن الفاعل بـ«يستطل» وجواب الشرط محذوف للضرورة أيضاً **(وإن لم يستطل)** شرط وجملة **(فالحذف نزر)** من المبتدأ والخبر جواب الشرط في محلّ جزم، و**(أبوا)** فعل ماضٍ وفاعله ضمير يرجع إلى العرب، و**(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ حرف مصدري، و**(يختزل)** مضارع مبنيّ للمجهول منصوب بـ«أن» وفيه ضمير مرفوع على النيابة عن الفاعل، ويختزل صلة «أن». **خالد**.

٢. **(قوله: أي: يوجد طويلاً)** يعني: أنّ باب الاستفعال في هذه المادّة لوجود الشيء على الصفة لا للتحوّل الموهم للزوم وجود الصلة أو لا غير طويلة ثمّ صيرورتها طويلة. **أبوطالب**.

٣. سورة الزخرف: الآية ٨٤.

٤. **(قوله: نحو وهو الّذي في السماء اه)** الظرف متعلّق بإله؛ لكونه بمعنى المعبود بالحقّ، والاستطالة باعتبار اشتمال الصلة على المتعاطفَين، ولعلّ تكرار لفظ إله لئلّا يتوهّم أنّ ألوهيّته في مجموع السماء والأرض باعتبار ألوهيته في واحد منهما. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: من لم يُعنَ بالحمد اه)** آخره:

ولا يَحِدِ عن سبيل الحلم والكرَم

اللغة والإعراب: «من يعن» فعل شرط مجهول، وهذا لما قالوا: من أنّ فاعل العناية ليس إلّا اللّه تعالى لأنّها إيجاد القصد في النفس لا مطلق القصد كالنيّة والعزم ولفظ القصد، وإيجاد القصد فيها إنّما هو من فعل اللّه تعالى، و«السفه» الفاحش، و«لا يحد» كلا يبع من حاد أي: مال.

والمعنى: أنّ من قصد أن يحمده الناس ويمدحونه يجب عليه أن لا ينطق بكلام فاحش أي: متجاوز عن الحقّ، وأن لا يميل في أخلاقه وأفعاله عن طريق الحلم والكرم. **أبوطالب**.

إن صَـلَـحَ البـاقي لِـوَصلٍ مُكـمِلٍ والـحذفُ عندهم كثيرٌ مُـنجَلي[١]

أي: «بما هو سفه» **(وأبَوْا)** أي: امتنع النحاة من تجويز **(أن يُختزل)**[٢] أي: يُـقطع العائد[٣] أي: يُحذف.

(إن صلح الباقي لوصـلٍ مُكـمِل)كأن يكـون جـملةً[٤] أو ظـرفاً[٥] أو جـارّاً أو مجروراً[٦] تامّاً؛ لأنّه لا يُعلم[٧] أحُذِفَ شيء منه أم لا؟ **(والحذف عندهم كـثيرٌ منجلي)**.

---

١. **(إن)** ـ بكسر الهمزة ـ حرف شرط، و**(صلح)** بضمّ اللّام وفتحها ـ فعل الشرط في محلّ جزم و**(الباقي)** فاعل صلح، و**(لوصل)** متعلّق بصلح، و**(مكمل)** اسم فاعل من أكمل نعت لوصل وجواب الشرط محذوف جوازاً لوجود شرطيه وهما دلالة ما تقدّم عليه ومضيّ فعل الشرط و**(الحذف)** مبتدأ، و**(عندهم)** متعلّق بكثير أو بالحذف أو بمنجلي قاله المكودي، و**(كثير)** خبر المبتدأ، و**(منجلي)** نعت كثير، وقيل: خبر بعد خبر. **خالد.**

٢. **(قوله: من تجويز أن يختزل)** تقدير المضاف إشارة إلى أنّ الاختزال لمّا كان قائماً بالعائد لا بالنحاة، فلا يصحّ امتناع النحاة عنه؛ إذ امتناع الشيء إنّما هو عمّا يقوم بذلك الشيء لا عمّا يقوم بغيره. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: أي: يقتطع العائد)** أي: يحذف، فسّر الاختزال بالاقتطاع لبيان معناه، ثمّ فسّر الاقتطاع بالحذف إشارة إلى أنّ المراد منه ههنا افتراق العائد عن لباس اللفظ والوجود لا عن الاتصال بالصلة مطلقاً. **أبو طالب.**

٤. نحو: جاء الّذي هو أبوه منطلق. **حكيم.**

٥. نحو: جاء الّذي هو عندي. **حكيم.**

٦. نحو: جاء الّذي هو في الدار. **حكيم.**

٧. **(قوله: لأنّه لا يعلم اه).**

فإن قلت: لا حاجة إلى هذا العلم؛ فإنّ الموصول محتاج إلى صلة كاملة وهي حاصلة.

قلت: لعلّ المحذوف مقصود لنكتة مهمّة، فعدم العلم به موجب لفواتها. **أبو طالب.**

فــي عــائدٍ مــتّصلٍ إنِ انــتَصَب بفعلٍ أو وصفٍ كمَن نَرجُو يَهَب[١]

(في عائدٍ متّصلٍ إنِ انتَصَب) وكان ذلك النصبُ[٢] **(بفعلٍ)** تامّاً كان أو ناقصاً[٣] **(أو وصفٍ)** غيرِ صلة الألف واللّام، فالمنصوب بالفعل **(كمن نرجو)** أي: نأمُـلُ للـهبة **(يَهَبُ)** أي: نرجوه.

وكقوله:

٤٣. شِواءً وخيرُ الخير ما كان عاجِله[٤]

---

١. **(في عائد)** متعلّق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي، و**(متصل)** نعت لعائد، و**(إن)** حرف شرط، و**(انتصب)** فعل الشرط، و**(بفعل)** متعلّق بانتصب، و**(أو وصف)** معطوف على فعل، وجواب الشرط محذوف جوازاً لدلالة ما قبله عليه **(كمن)** مجرور الكاف قول محذوف و بقي مقوله و دخلت الكاف على مقول القول، ومن ـ بفتح الميم ـ اسم موصول في محلّ رفع على الابتداء، وجملة **(نرجو)** صلة «من»، والعائد إليها ضمير منصوب محذوف، وجملة **(يهب)** خبر «من» و«من» وخبرها مقول القول. والتقدير: كقولك: الّذي نرجوه يهب. **خالد.**

٢. **(قوله: وكان ذلك النصب)** إشارة إلى أنّ عدم تعلّق الظرف بقوله: «متصل» لبعده عنه مع وجود الأقرب، واللّزوم سقوط حرف الشرط عن الصدارة، ولعدم شموله لنحو: الّذي أعطيتكه أو أنا معطيكه زيد؛ لأنّ المتبادر من الاتصال ما هو بلا واسطة. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: تامّاً كان أو ناقصاً)** ردّ لبعض الشارحين، حيث خصّصه بالتامّ غافلاً عن أنّ مذهب المصنّف هو العموم **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وخير الخير ما كان عاجله).**

أقول: ليس عاجله بتاء التأنيث كما توهّم بل مضاف إلى ضمير الخير، وأصله الخير العاجل ثمّ جعل عاجل الخير، ثمّ عاجله لمكان المرجع، والعاجل هو المارّ بسرعة، ولهذا توصف به الدنيا.

والمعنى: أنّ خير الخير خير كان عاجل الخير إيّاه يعني: أنّ الخير العاجل هو خير الخير. **أبو طالب.**

←

أي: «ما كانه عاجله». كذا قال المصنّف خلافاً لقومٍ.[١] والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل في الكثرة، كقوله:

٤٤. ما اللّهُ مُولِيكَ فضلٌ ....[٢]

أي: «الّذي اللّه مُولِيكَه فضلٌ».

فلا يجوز حذف المنفصل، كـ«جاء الّذي إيّاه ضربتُ» ولا المنصوبِ بغير الفعل والوصف، كالمنصوب بالحرف، كـ«جاء الّذي إنّه قائم» ولا المنصوبِ بصلة الألف واللّام، كـ«جاء الّذي أنا الضاربه» ذكره في التسهيل.[٣]

← صدره: فأطعمنا من لحمها وسنامها.

أي: من لحم الناقة. و«شواءً» مفعول ثانٍ لأطعمنا، و«خير الخير» مبتدأ، و«ماكان عاجله» خبره؛ وفيه الشاهد لأنّ تقديره: ما كانه عاجله كما بيّنه الشارح، فالهاء خبر كان وعاجله اسمها، فحذف عائد ماء الموصولة وهو الهاء مع كونه منصوباً بفعل ناقص وهو كان؛ لأنّه خبرها. **حكيم**.

١. **(قوله: خلافاً لقوم)** حيث خصّصوه بالتامّ. **أبو طالب**.

٢. **(قوله: ما اللّه موليك فضل)** تمامه:

.... فأحْـمَدْنْه بـه فما لدى غيره نفعٌ ولا ضرر

اللغة والإعراب: «مولى» ـ بضمّ الميم وكسر اللّام ـ أي: المعطي، وأصله موليكه، والباقي ظاهر. **أبو طالب**.

والبيت في شرح التصريح: ج ١ ص ١٧٤، وأوضح المسالك: ج ١ ص ١٧٣.

٣. التسهيل ص ٣٨.

كذاك حـذفُ مـا بـوصفٍ خُـفِضا كأنتَ قاضٍ بعدَ أمرٍ مِن قَضى[١]

(**كذاك**)[٢] يجوز (**حذفُ ما بوصفٍ**) بمعنى الحال أو الاستقبال (**خُفِضا**) بـإضافته إليه.[٣]

(**كأنتَ قاضٍ**) الواقع (**بعدَ**) فعل (**أمرٍ من قضى**) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**فَاقضِ ما أنت قاضٍ**﴾[٤] أي: قاضيه، فلا يجوز الحذف من نحو: «جاء الّذي أنا غلامه أو مضروبُه أو ضاربه أمسِ».

---

١. (**كذاك**) خبر مقدّم، وهو إشارة إلى حذف الضمير المنصوب، و(**حذف**) مبتدأ مؤخّر، و(**ما**) موصول اسميّ مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف، و(**بوصف**) متعلّق بخفضا ونعته محذوف للعلم به من شرط نصبه، وجملة (**خفضا**) ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما»، والعائد إليها الضمير المستتر في خفضا النائب عن الفاعل، والألف فيه للإطلاق. والتقدير: حذف العائد الّذي خفض بوصف كائن بمعنى الحال أو الاستقبال كذلك. و(**كأنت**) الكاف جارّة لقول محذوف، وأنت مبتدأ، و(**قاضٍ**) خبره، والجملة مقول القول المحذوف، و(**بعد**) متعلّق بمحذوف نعت لما قبله، و(**أمر**) مضاف إليه على تقدير مضاف بينهما و(**من قضى**) متعلّق بمحذوف، ويحتمل أن يكون قضى مصدراً مقصوراً للضرورة، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً على تقدير حذف المضاف وإقامة الماضف إليه مقامه. **خالد**.

٢. يعني: أنّه يجوز حذف العائد مجروراً بإضافة الوصف إليه كما جاز حذفه منصوباً؛ لأنّه مثلُهُ في المعنى. شرح ألفية لابن الناظم: ص ٥٧.

٣. (**قوله: بإضافته إليه**) احتراز عن نحو: جاء الّذي أنت مارّ به؛ فإنّ جرّ هذا الضمير وإن كان بسبب الوصف أي: بسبب صيرورة ما بعده معمولاً للوصف، إلّا أنّه خارج عن هذا الحكم. **أبوطالب**.

٤. سورة طه: الآية ٧٢.

كذا الّذي جُرّ بما الموصولَ جَرّ كمُرّ بالّذي مررتُ فهو بَر[١]

(كذا) يجوز حذف الضمير[٢] **(الّذي جُرَّ بما)** أي: بمثل الحرف[٣] الّذي **(الموصولَ جرّ)** لفظاً ومعنىً ومتعلّقاً.[٤]

---

١. **(كذا)** خبر مقدّم، و**(الّذي)** مبتدأ مؤخّر على حذف مضاف وهو جارّ على منعوت مقدّر، و**(جرّ)** ـبضمّ الجيم ـفعل ماضٍ مبنيّ للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو ومرفوعه صلة «الّذي» والعائد إلى الموصول مرفوعه المستتر فيه، و**(بما)** متعلّق بـجرّ قبله و«ما» موصول اسميّ جارية على موصوف محذوف، و**(الموصول)** بالنصب مفعول مقدّم بجرّ و(جرّ) ـبفتح الجيم ـ مبنيّ للفاعل، وفاعله مستتر فيه. والتقدير: حذف العائد الّذي جرّ بالحرف الّذي جرّ الموصول كذلك في الجواز **(كمرّ)** خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها. والتقدير: وذلك كقولك: مرّ. ومرّ ـبضمّ الميم ـأمر من «مرّ» بمعنى جاوز، ويجوز في رائه الحركات الثلاث، و**(بالّذي)** متعلّق بمرّ، وجملة **(مررت)** ـبفتح التاء وضمّها ـ صلة الّذي، والعائد محذوف، وجملة **(فهو برّ)** مبتدأ و خبر جواب لشرط مقدّر، ولذلك اقترنت بالفاء. يقال: رجل برّ أي: صادق. **خالد.**

٢. **(قوله: يجوز حذف الضمير)** غيّر لفظ العائد إلى الضمير؛ لأنّ المحذوف ههنا هو العائد مع الحرف بخلاف ما سبق. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: أي: بمثل الحرف)** يعني: أنّ قوله: «بما» مقدّر بمضاف، والموصول عبارة عن الحرف لا المضاف؛ إذ لا يمكن أن ينجرّ الموصول والعائد بحرف واحد، وقسم من المجرور بالاسم قد سبق، وما سواه من نحو: جاء غلام الّذي غلامه قائم ممتنع الحذف. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لفظاً ومعنىً ومتعلّقاً)** لابدّ في هذا المقام من بيان أمرَين:

الأوّل: أنّ المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظَينِ في الحروف والحركات والسكنات وبالمعنوية اتحاد المعنيَين في نوع من أنواع فوائد معاني اللفظَين، وبالمتعلّقية اتحاد المتعلّقَين في المعروضية لذلك النوع من الفوائد.

الثاني: أنّ الباء في قوله: «فرحت به» للإلصاق لا للتعدية المغيّرة لمعنى الفعل كما هو المتبادر.

←

(كمَرّ بالّذي مررتُ) به **(فهو بَر)** أي: محسنٌ، فإن جُرّ بغير ما جَرّ الموصول لفظاً، ك «مررتُ بالّذي غضبت عليه» أو معنىً، ك «مررتُ بالّذي مررتَ به على زيد» أو متعلّقاً[١] ك «مررتُ بالّذي فَرِحتَ به» لم يَجُز الحذفُ.

← وإذا عرفت هذين الأمرَين فلا يخفى عليك اندفاع ما يرد على الشارح من أنّ المثال الأوّل والثاني غير صالح لخصوص ما مثلاً له لاشتمال الأوّل على المغايرات الثلاثة، والثاني على المغايَرتين الأخيرَتين. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أو متعلّقاً اه)** اقتصر الشارح في أمثلة الفاقد للمماثلة على أقسام ثلاثة عدم ممّاثلتها أقلّ من أربعة باقية إشارة إلى أنّ حكم تلك الثلاثة ثابتة للأربعة الباقية بالطريق الأولى. **أبوطالب.**

المعرّف بأداة التعريف

أل حرفُ تعريفٍ أو اللّامُ فقط فَنَمَطٌ عَرَّفتَ قل فيه النّمط[١]

الخامس من المعارف المعرَّف بأداة التعريف

أي: بآلته، (**أل**) بجملتها[٢] هل هي[٣] (**حرف تعريف أو اللّام فقط؟**)[٤] فيه خلاف،

---

١. (**أل**) مبتدأ، و(**حرف**) خبره، و(**تعريف**) مضاف إليه (**أو**) حرف عطف، و(**اللّام**) معطوف على «أل» و(**فقط**) الفاء لتزيين اللفظ، وقيل: للدلالة على شرط مقدّر، و«قط» على الأوّل اسم بمعنى حسب، وعلى الثاني بمعنى انته. والتقدير: عليه إذا عرفت ذلك فانته (**فمنط**) مبتدأ، وسوّغ ذلك إعادته بلفظ المعرفة و(**عرّفت**) شرط حذفت أداته ضرورة، ومفعوله محذوف، و(**قل**) فعل أمرٍ جواب الشرط حذفت الفاء منه للضرورة، والشرط وجوابه خبر المبتدأ. والتقدير: فمنط إذا عرّفته فقل فيه النمط على معنى إذا أردت تعريفه، و(**فيه النمط**) مفعول لقل على تضمينه معنى اذكر انتهى. **خالد**.

٢. (**قوله: بجملتها**) الجملة بمعنى المجموع من حيث المجموع و«الباء» فيها للآلة، والمعنى أنّ «أل» حرف تعريف بواسطة ملاحظة الواضع مجموعها من حيث هو مجموع ووضعها للتعريف.
والحاصل أنّ الحكم ثابت لمجموع «أل» من حيث هو مجموع لا من حيث بعض أجزائه، وهذا بخلاف ما إذا قيل في الجملة فإنّه يدلّ على ثبوت الحكم لبعض الأجزاء، وإنّما قيّد «أل» بهذا القيد لئلّا يتوهّم أنّ مقابل قوله: «أو اللّام فقط كون» كلّ من الألف واللّام حرف تعريف. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: هل هي اه**) إشارة إلى أنّ أو في قوله: «أو اللّام» للشكّ لا للتقسيم. **أبو طالب**.

٤. (**قوله: فقط**) قيل: الفاء في فقط للتزيين. أقول: الظاهر أنّها جزائية؛ لأنّ ما بعدها لا يصلح أن يقع

←

فالخليل على الأوّل، ورجّحه المصنّف في شرحَي التسهيل والكافية[١] فالهمزة همزة قطع وعامَلُوها معاملةَ الوصل في الدرج، وسيبويه والجمهور كما قال أبو البقاء في شرح التكملة على الثاني، فالهمزةُ اجْتُلِبَت للنطق بالساكن، وجزمُ المصنّف في فصل «زيادة همزة الوصل» بأنّ همزة «أل» وصلٌ يشعر بترجيحه[٢] لهذا القول ولسيبويه قول آخر[٣] إنّها بجملتها حرفُ تعريف والألف زائدة **(فنمطٌ[٤] عرّفت)** أي: إذا أردتَ تعريفه[٥].

← شرطاً. والتقدير ههنا: إذا لاحظت اللّام حرف تعريف فانته، ولا تلاحظ معها الهمزة، أو فهو حسب، فهو قيد للّام، ولا يبعد أن يكون قيداً لأطراف الشكّ يعني أنّ لهذا الشكّ طرفَينِ لا أكثر. **أبو طالب.**

١. شرح التسهيل: ج ١ ص ٢٤٦، وشرح الكافية: ج ١ ص ١٣٦.

٢. **(قوله: يشعر بترجيحه)** لم يقل: يصرّح؛ لاحتمال الجزم المذكور لترجيحه القول الآخر لسيبويه. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: ولسيبويه قول آخر اه)** قيل: هذا القول مستلزم لكون همزة «أل» زائدة وغير زائدة، وليس هذا إلّا اجتماع النقيضين.

أقول: معنى الزيادة أنّ للمزيد عليه كون لم يكن الزائد معه في هذا الكون، وذلك الكون أمّا في زمان تصوّر اللفظ قبل الوضع أو عند الوضع، فالأوّل كزيادة ألف ضارب، والثاني كزيادة تاء ضاربة، فزيادة همزة «أل» على هذا القول باعتبار الكون الأوّل وعدم زيادته باعتبار الكون الثاني، فأفهم فإنّه دقيق. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: فنمط)** هذا مروي بالرفع، ووجهه أنّ المشتغل عنه العامل الواقع قبل فعل الطلب إذا أُريد منه بيان الحكم وعموم المطلوب منه، فرفعه راجح بل واجب؛ إذ المعنى مثلاً أنّ نَمَطاً يراد تعريفه مقول فيه النمط، فسقط ما قيل: من أنّ الأولى أن يكون نمط منصوباً بمقدّر يفسّره ما يناسبه، وهو قوله: «قل» والتقدير: أذكر نمطاً؛ وذلك لوقوعه قبل فعل الطلب **ابوطالب.**

٥. **(قوله: أي: أردت تعريفه)** لمّا ورد على ظاهر هذا المصرع أنّ مآل معناه أنّ نمطاً قلت فيه: النمط ←

(قل فيه النّمط) وهو ثوب(١) يُطرح على الهودج والجمعُ «أنماطٌ».

← قل فيه: النمط، وهذا ممّا لا محصّل له. وأجاب عن هذا بعضهم: بأنّ عرّفت بمعنى أردت تعريفه. فأشار الشارح إلى دفع الإيراد، وضعف الجواب بأنّ قوله: «عرّفت» بمعنى قوله: «أردت تعريفه» من غير حاجة إلى تقدير حرف الشرط مع كونه خلاف الأصل واستلزامه القول بحذف الفاء في قوله: «قل».

أقول: يحتمل أن يكون مراد ذلك المجيب بتقدير حرف الشرط أنّ وصف قوله: «نمط» علّة لحكمه كالشرط الواقع علّة للجزاء لا أنّ حرف الشرط مقدّر في الكلام، فيؤول جوابه إلى ما ذكره الشارح. ومن العجائب ما قيل في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من أنّ قوله: «عرفت» ـ بكسر الراء ـ فعل أمرٍ، وتاؤه جزء لقوله: «قل» على أن يكون مضارعاً مجزوماً جواباً للأمر.

ثمّ **أقول:** بناء هذه الأجوبة على أن يكون المراد من هذا المصرع ما هو الظاهر منه من أنّ الحكم الاسم المراد تعريفه مطلقاً أو باللّام يعرّف باللّام.

ولا يخفي عليك أنّ هذا من إظهار الفاضحات أو توضيح الواضحات. والحقّ أنّ المراد من هذا المصرع الإشارة إلى أنّ الاسم المراد تعريفه باللّام قد يعرف بها بقلب اللّام بحرف ما بعدها وإدغامها فيه، وحينئذٍ لا حاجة في دفع الإيراد إلى تلك التكلّفات. وليعلم أنّ لام التعريف تدغم في أربعة عشر حرفاً، وهي: اللّام والنون والتاء والثاء الفوقانيتان والدال إلى العين وتظهر مع أربعة عشر حرفاً آخر، ولمّا كان هذان اللّامان متقابِلَين في الحكم فينبغي أن يسمّيا باسمَين متقابِلَين فلهذا سمّيت الأولى شمسيّة، والثانية قمريّة، وإنّما اختصّ هذان اللفظان بين المتقابلان بالتسمية، إمّا لتشبيه الحروف الأوّل بالشمس حيث إنّها تخفى اللّام كما أنّ الشمس تخفي الكواكب، والحروف الثواني بالقمر لضدّ ذلك، فكان اللّام المتّصلة بالأوّل منسوبة إلى الشمس، واللّام المتّصلة بالثاني منسوبة إلى القمر. وأمّا لأنّ اللّام الداخلة على لفظ الشمس مدغمّة، واللّام الداخلة على لفظ القمر غير مدغمّة، وأمّا لأنّ أكثر حروف الشمس من الحروف الأوّل أكثر حروف القمر من الحروف الثواني. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وهو ثوب اه)** وقيل: ضرب من البسط أي: الفروش كالحُصُر والغوالي.

وقيل جماعة من الناس: أمرهم واحد. **أبوطالب.**

واعلم أنّ «أل»[١] تكون لاستغراق أفراد الجنس إن حلّ محلّها «كلّ» على سبيل الحقيقة، ولاستغراق صفات الأفراد إن حلّ على سبيل المجاز[٢] ولبيان الحقيقة إن أُشير بها وبمصحوبها إلى الماهيّة[٣] من حيث هي هي[٤] ولتعريف العهد الذهنيّ والحضوريّ والذكريّ.

---

١. **(قوله: واعلم أنّ أل اه) أقول:** أقسام «أل» يرتقى إلى اثني عشر قسماً: ثمانية منها للتعريف، وهي ما كان لحقيقة الجنس، ولمجازه، ولاستغراق الإفرادي، ولاستغراق الصفات، وللعهد الذهني والخارجي والحضوري، والذكري، وثلاثة منها زائدة اللازمة، والزائدة الغير اللازمة اللمحيّة والزائدة الغير اللمحيّة. وواحدة منها للموصوليّة، وقد يقسّم الخارجي إلى ما يفيد كون ما بعدها معهوداً بين المتكلّم والمخاطب فقط، أو بينهما وبين غيرهما، ويسمّى الأوّل أيضاً ذهنيّاً والثاني خارجيّاً وعلى هذا يصير أقسامها ثلاثة عشر، هذا لكنّ أجناسها بحسب الوضع ثلاثة كما قيل:
الأوّل: ما وضع للمعلوم المعهود في الخارج، ويدخل تحته ما للعهد سوى العهد الذهني بالمعنى الأوّل.
الثاني: ما وضع للحقيقة، ويدخل تحته لام الجنس والاستغراق والعهد الذهني بذلك المعنى.
الثالث: ما وضع للموصوليّة وهو شامل لأفراده.
وأمّا أل الزائدة فهي داخلة تحت أحد الأقسام الثلاثة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: على سبيل المجاز)** أي: مجاز الحذف، فإنّ قولنا: أنت الرجل بمعنى أنت كلّ صفات الرجل، واستغراق الصفات كناية عن كمال الفرد في الجنس. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إلى الماهية)** أي: إليها إمّا حقيقة، كقولنا: الرجل خير من المرأة أو مجاز، كقولنا: أنت الرجل بمعنى أنت حقيقة الرجل، وهذا في الكناية كما سبق. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من حيث هي هي)** اعلم أنّ للماهية في قوّة الخيال مكانَين: الأوّل: ما هو مكان لها نفسها فقط.
الثاني: ما هو مكان لها ولما يكتنفها، فإذا لوحظت من مكانه الأوّل أي: أخذت منه إلى الذهن استحقّت أن يحكم عليها بأنّها نفسها فقط بأن يقال: هي هي، وإذا لوحظت من مكانه الثاني استحقّت أن يحكم عليها بأنّها نفسها مع ما يكتنفها بأن يقال: هي قائمة مثلاً، فقولهم: «من حيث هي هي» كناية عن ذات الماهية. **أبوطالب.**

وقــد تُـزاد لازمـاً كـاللّاتِ والآنَ والّذين ثمّ اللّاتي[١]

(وقد تزاد لازماً) بأن كان[٢] ما دخلت عليه معرَّفاً بغيرها[٣] **(كاللّات)** اسمُ صنمٍ كان بـ«مكّةَ» **(والآن)** اسمٌ للـوقت الحـاضر، وهـو مـبنيّ؛ لتـضمّنه مـعنى «أل» الحضوريّة. قيل: وهـذا مـن الغـريب[٤] لكـونهم جـعلوه مـتضمّناً مـعنى «أل» الحضوريّة، وجعلوا «أل» الموجودَةَ فـيه زائـدةً، وبُـني عـلى الحـركة؛ لالتـقاء الساكنين وكانت فتحةً؛ ليكون بناؤه على ما يستحقّه الظروف.

---

١. **(وقد)** حرف تقليل هنا، و**(تزاد)** مضارع زاد مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فـي الفعل عائد على مطلق أل خاليه عن معنى التعريف، و**(لازماً)** نعت لمصدر محذوف أي: زيداً لازماً، وزيداً مصدر زاد الشيء زيداً وزيادة، و**(كاللّات)** خبر لمبتدأ محذوف، تـقديره: وذلك كاللّات، و**(الآن والّذين ثمّ اللّاتي)** معطوفات على اللّات. **خالد.**

٢. **(قوله: بأن كان اه)** تفسير للزيادة اللازمة، ولهذا أخّره عن قوله: «لازماً» لا للزيادة مطلقاً، فـلا ينتقض بقوله: «وطبت النفس» وأمثاله. **أبو طالب.**

٣. كالعلمية في اللّات والإشارة في الآن والصلة في الّذي والّتي وفروعهما، قال: في جميع هذه الأمثله زائدة لا معرفة؛ لأنّه لا يجتمع تعريفان على معرف واحد، واعترض الدماميني القول بزيادة «أل» في نحو: اللّات والعزّى، فقال: العلم هو مجموع اللّام وما بعدهما فهل جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لايقال بأنّه زائد. انتهى. **حكيم.**

٤. **(قوله: قيل وهذا من الغريب)** أي: بالغين.

أقول: بل هو من القريب بالقاف؛ لأنّ الآن موضوع لحدّ ما بين الزمانَين، ولا محالة يكون غير منقسم، ثمّ استعمل في أجزاء قليلة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل حاضرة عند المتكلّم مجازاً بواسطة أل الحضورية، ثمّ أُريد الإشعار بالمبالغة في قلّة تلك الأجزاء لئلّا تفوت العلاقة المجازية، فاحتيج إلى زيادة كلمة زائدة دالّة على المبالغة، فوجدوا أحقّ الكلمات بذلك اللّام الزائدة من حيث إنّ زيادتها على الكلمة لا يزيدها على أصلها لما سيأتي، فلمّا زادوها حصل التكرار فحذفوا الحضورية دون الزائدة؛ لأنّ لذلك أثراً يبقى عند الحذف دون هذا. **أبو طالب.**

(والّذين ثمّ اللّاتي) جمعُ «الّتي»[١] وهذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصلة، وأمّا على القول بأنّ تعريفه باللّام إن كانت فيه وبنيّتها إن لم تكن فليست زائدةً.

---

١. **(قوله: جمع الّتي)** إشارة إلى عدم اشتمال أمثلة المصنّف على التكرار، وإنّما حمل هذا على الموصول دون ما سبق؛ ليتّصل الموصولان. **أبو طالب.**

ولاضـــطرارٍ كـــبَناتِ الأوبَـــرِ كذا وطِبتَ النفسَ يا قيسُ السري[١]
وبـــعضُ الأعـــلام عـــليه دَخَـــلا لِـــلَمحِ مـــا قـــد كـــان عـــنه نُـقِلا[٢]

(و) تزادُ زيادةً[٣] غيرَ لازمة بأن دخلت (**لاضطرارٍ كبنات الأوبَر**) في قول الشاعر:

٤٥. .... ولقد نَهَيتُك عن بَناتِ الأوبَرِ[٤]

---

١. (**ولاضطرار**) متعلّق بتزاد على أنّه مفعول لأجله والجرّ هنا واجب عند من شرط كونه قلبياً وجائز عند غيره. و(**كبنات**) خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول. و(**الأوبر**) مضاف إليه، و(**كذا**) خبر مقدّم ومبتدؤه قول محذوف، وبقي مقوله، و(**طبت**) فعل وفاعل، و(**النفس**) تمييز. و(**يا**) حرف نداء. و(**قيس**) علم مفرد مبنيّ على الضمّ، و(**السري**) نعت قيس. ونعت المنادى المفرد إذا كان مقروناً بـ«أل» يجوز فيه الرفع نظراً للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحلّه، وجملة وطبت مع ما بعدها محكيّة بالقول المحذوف الّذي ذكرنا أنّه مبتدأ تقدّم خبره وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بإسقاط العاطف على ما قبلها.

والتقدير: وذلك كقولك: بنات الأوبر. **خالد**.

٢. (**وبعض**) مبتدأ، و(**الأعلام**) بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها مضاف إليه، و(**عليه**) متعلّق بدخلا وجملة (**دخلا**) من الفعل والفاعل العائد على «أل» خبر المبتدأ والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من «عليه» والألف للإطلاق، و(**للمح**) متعلّق بدخلا. و(**ما**) مضاف إليه وهي موصول اسميّ جارية على موصوف مقدّر، و(**قد**) حرف تحقيق و(**كان**) فعل ماضٍ ناقص اسمها مستتر فيها يعود إلى بعض، و(**عنه**) متعلّق بنقلا، و(**نقلا**) مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر يعود إلى بعض أيضاً، والألف فيه للإطلاق. وتقدير البيت: وبعض الأعلام دخل عليه أل للمح الأصل الّتي قد كان ذلك البعض نقل عنه. **خالد**.

٣. في بعض النسخ: «زائدة».

٤. (**قوله: ولقد نهيتك اه**) أوّله:

أراد به «بنات أوبر» وهو ضربٌ من الكمْأة.

(كذا وطبت النفس)[١] في قول الشاعر:

٤٦. رأيتُك لمّا أن عرفتَ وجوهَنا صَدَدتَ وطبتَ النفسَ (يا قيس) عن عمروٍ

أراد «نفساً» وقوله: **(السري)** معناه «الشريف» تمّم به البيت.

(وبعض الأعلام) المنقولةِ **(عليه)** «أل» **(دخلا لِـلَمح مـا)** أي: لأجـل مـلاحظة[٢] الوصف الّذي **(قد كان عنه نقلا)**.

← ولقـد جَـنَيتُكَ أكْـمُؤاً

وعَسَـــــاقِلاً

اللغة والإعراب: قوله: «جنيتك» أصله جنيت لك، فحذف الجارّ وأوصل الفعل إلى الكاف، و«أكمؤ» كأفلس واحده كمأة كضربة، وهو مهموز اللّام لا ناقص اسم نبت مشهور، و«عساقل» جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة، وأصله على وزن فعاليل، ثمّ حذفت مدّه تخفيفاً للضرورة، و«نبات أوبر» كمأة صغيرة مرعنة على لون الأرض، وهو أردئ الكمأة والباقي ظاهر. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: زيادة «أل» في العَلَم اضطراراً؛ لأنّ «بناب أوبر» عَلَم على نـوع مـن الكـمأة رديء، ومعلوم أنّ العَلَم لا تدخله «أل»؛ لأنّه لا تجتمع معرفتان، العلميّة و«أل».

والبيت في أوضح المسالك: ج ١ ص ١٨٢، وشرح التصريح: ج ١ ص ١٨٤.

١. **(قوله: وطِبتَ النفسَ)** هذا جزء من بيت ذكره الشارح.

المناسبة: قاله رشيد بن شهاب اليشكري، والخطاب لقيس بن مسعود.

اللغة والإعراب: ورأيتُك متكلّم بمعنى أبصرتك، وكلمة «أن» زائدة، وعرفتَ مخاطب، والمراد بالوجوه الأنفس أو الأعيان، أي: لمّا عرفت أعياننا وساداتنا وصددتَ مخاطب أي: أعرضت و«طبت النفس» أي: طاب نفسك عن عمرو الّذي قتلناه، وكان عمرو حميم قيس، فاللّام في النفس زائدة؛ لكونه تمييزاً. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أي: لأجل ملاحظة اه)** لمّا كان اللمح موضوعاً للإشارة بالجفون، والمراد به ههنا الإشـارة العقلية، فسّره بالملاحظة والأجل النفع، وتـقديره للإشـارة إلى أنّ «لام» اللـمح للـنفع، والمـراد بالملاحظة السامع ذلك الوصف حاصلاً في المعنى المنقول إليه حقيقة أو تفاؤلاً أو تطيّراً. **أبو طالب.**

كـــالفضلِ والحـارثِ والنـعمانِ فَـــذِكرُ ذا وحـــذفُه سِــيّانِ[١]
وقـــد يـــصير عَـلَماً بـالغَلَبَه مضافُ أو مصحوبُ أل كالعَقَبَه[٢]

(كالفضل)[٣] يسمّى به من يتفاءل بأنّه يعيش ويصير ذا فضل **(والحارث)** يسمّى به من يتفاءل بأنّه يعيش ويحرث **(والنعمان**[٤] **فذكر ذا)** أي: «أل» **(وحذفه)**[٥] بالنسبة إلى التعريف[٦] **(سِيّانِ)**.

---

١. **(كالفضل)** خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالفضل، و**(الحارث والنعمان)** معطوفان على الفضل.

و**(فذكر)** مبتدأ و**(ذا)** مضاف إليه على حذف موصوف **(وحذفه)** معطوف على ذكر و**(سيّان)** تثنية سيّ ـ بكسر السين وتشديد الياء ـ بمعنى مثل.

والتقدير: فذكر أل هنا وحذفه سيّان في التعريف وعدمه. **خالد**.

٢. **(وقد)** للتقليل هنا، و**(يصير)** مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى الاسم والخبر، و**(عَلَما)** خبرها مقدّم على اسمها، و**(بالغلبة)** متعلّق بيصير.

و**(مضاف)** بالرفع اسم يصير **(أو مصحوب)** معطوف على مضاف، و**(أل)** مضاف إليه من إضافة المفعول إلى مرفوعه، و**(كالعقبة)**خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالعقبة. **خالد**.

٣. **(قوله: كالفضل)** الوصف الملحوظ إمّا عين المنقول عنه أو جزء منه أو خارج عنه، فلهذا مثّل المصنّف بثلاثة أمثلة. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: والنعمان)** وهو ـ بضمّ النون ـ وأصله اسم للدّم ويقال: للشقائق النعماني؛ لأنّه كالدم في الحمرة، ثمّ صار عَلَمَاً لابن منذرٍ، ودخول اللّام فيه إمّا لملاحظة الحمرة في وجهه حقيقةً أو تفاؤلاً، ولكونه محتملاً للأمرَين لم يتعرّض الشارح لبيانه. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: فذكر ذا وحذفه)** أضاف الذكر إلى اسم الإشارة والحذف إلى الضمير؛ لأنّ الذكر منسوب إلى اللّام ومدخوله معاً، والحذف إلى اللّام فقط. **أبوطالب**.

٦. **(قوله: بالنسبة إلى التعريف)** أي: لا بالنسبة إلى اللمح أو التنوين أو غيرهما. **أبوطالب**.

(وقد يصير عَلَماً بالغلبة مضافٌ)[١] كـ«ابنِ عبّاس» و«ابن عُمَرَ» و«ابن مسعود» للعَبادِلَة[٢] **(أو مصحوب أل كالعقبة)** لـ«أيلَةَ»[٣] و«المدينةِ» لـ«طَيبَةَ» و«الكتابِ» لـ«كتاب سيبويه»، ثمّ الّذي صار عَلَماً[٤] بغلبة الإضافة[٥] لا تُنزع منه بنداءٍ ولا بغيره، كما قال في شرح الكافية.[٦]

---

١. **(قوله: مضاف)** ذكره بالتبع لمصحوب «أل»، ولمّا كان المضاف مصحوب «أل» اسم يصير، وعَلَماً خبره لا بالعكس لم يرد أنّ هذه المسألة خارجة عمّا نحن فيه. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: للعبادلة)** هي جمع عبد اللّه. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لأيلة)** «الأيلة» ـ بفتح الهمزة وسكون الياء المثنّاة التحتانية ـ اسم جبل بين مكّة ومدينة بقرب مدينة اسمها تيسع، وعقبة تيسع مشهورة، وأمّا ـ بكسر الهمزة ـ فاسم قرية من باخرز. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: والّذي صار علماً)** هذه المسألة ذكرت مقابلة لمسألة مصحوب «أل» إذا صار علماً، ولذا قيّده بالعلم وأراد بالغير في قوله: «ولا بغيره» السبب المختفي سببيّته للحذف، فلا يرد عليه أنّ عدم نزع الإضافة بالنداء غير مختصّ بالعلم، وأنّ نزع الإضافة قد يحصل لغير النداء كما في حال النسبة، فلا وجه لنفي سببيّة الغير عموماً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: بغلبة الإضافة)** لفظ الغلبة إمّا بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول، وعلى التقديرَين إمّا مضاف إلى الإضافة أو منوّن، وفاعل الغلبة العلم، ومفعولها الإضافة. **أبوطالب.**

٦. شرح الكافية: ج ١ ص ١٤٠.

وحـذف أل ذي إن تُـنادِ أو تُـضِف أوْجب وفي غيرِهما قد تَـنحَذِف[١]

(وحذف أل ذي) من الاسم الّذي صار عَلَماً بغلبتها **(إن تناد أو تُضِف أوجِب)** نحو: «يا أعشى»[٢] و «هذه مدينة الرسول» ـ صلّى الله عليه وآله ـ **(وفي غـيرهما)** أي: غـيرِ النـداء والإضافة[٣] **(قد تنحذف)** «أل» بقلّة، نحو: «هذا عيُّوقُ طالعاً».[٤]

---

١. **(وحذف)** مفعول مقدّم بأوجب، و**(أل)** مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بـعد حـذف الفاعل، و**(ذي)** اسم إشارة في محلّ جرّ نعت لأل الّتي للغلبة، و**(إن)** حرف شرط، و**(تناد)** فعل الشرط مجزوم بـ«إن»، وعلامة جزمه حذف الياء و**(أو تضف)** مجزوم بالعطف على تناد ومفعولهما محذوف و**(أوجب)** فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه. والجملة جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة. **(وفي غيرهما)** متعلّق بتنحذف **(قد)** حرف تقليل هنا، و**(تنحذف)** مضارع انـحذف وفـاعله ضـمير مستتر فيه يعود إلى «أل». والتقدير: وفي غير النداء والإضافة قد تنحذف «أل». **خالد.**

٢. **(قوله: نحو يا أعشى)** هو علم لشاعر. **أبوطالب.**

أصله الأعشى، فلمّا نودي حُذفت منه أل؛ لأنّ حرف النداء لا يجامع أل وهو في الأصل لكلّ من لايبصر ليلاً ثمّ غلب على أعشى همدان ونحوه. **حكيم.**

٣. **(قوله: أي: غير النداء والإضافة)** يعني: أنّ مرجع الضمير تقديري. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: هذا عيوق)** كان حذف اللّام من هذا المثال لئلّا يتوهّم بالتباس الخبر بالمشار إليه، والعيوق اسم كوكب من الثوابت، وقيل: اسم ملكٍ بيده أمر المياه، وأراد هذا المعنى من قال بالفارسية:

زان تشنگان هنوز به عيّوق ميرسد آواز اَلعـــطش زبــيابان كــربلا.

أبوطالب.

لم يذكر المصنّف القسم السادس من المعارف ـ وهو المضاف إلى أحد المعارف ـ لوضوحه وللإشارة إليه بيت الناظم:

وقــد يــصير عَــلَماً بــالغلبه مضاف أو مصحوب أل كـالعقبه

العيّوق: هو كوكب أحمر مضيء بحيال الثُرَيّا في ناحية الشمال، ويطلع قبل الجوزاء، سُـمّي بذلك؛ لأنّه يعوق الدُبَران عن لقاء الثريّا.

المبتدأ والخبر

هذا باب (الابتداء)[١]

قَدَّمَ أحكامَ المبتدأ على الفاعل؛ تبعاً لسيبويه، وبعضُهم يُقدّم الفاعلَ، وذلك مبنيّ على القولَينِ في أنّ أصل المرفوعات[٢] هل هو المبتدأ أو الفاعل؟.

وجه الأوّل: أنّ المبتدأ مبدُوٌّ[٣] به في الكلام، وأنّه لا يزول[٤] عن كونه مبتدأ

---

١. **(قوله: هذا باب الابتداء)** المراد بالابتداء ههنا إمّا المبتدأ أو التجرّد عن العوامل، والثاني أولى من وجوه:

الأوّل: حمل اللفظ على الحقيقة.

الثاني: صيرورة جميع ما في هذا الباب داخلاً في الأحكام حتّى ما في البيت الأوّل.

الثالث: عدم لزوم ذكر المبتدأ بدون الخبر المحتاج تصحيحه إلى التكلّف. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: في أنّ أصل المرفوعات)** الأصل هٰهنا بمعناه اللغوي أي: ما يبتنى عليه الشيء. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: مبدوّ به)** أي: بحسب الرتبة في جميع الأحوال، أو بحسب اللفظ في الأكثر. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وأنّه لا يزول اه)** أي: لا يزول المبتدأ عن المبتدائيّة بالتأخير في الأكثر، ويزول الفاعل عن الفاعليّة بالتقديم دائماً. **أبوطالب.**

وإن تأخّر، والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدّم، وأنّه عامل ومعمول[١] والفاعل معمول ليس غيرُه.

ووجه الثاني: أنّ عامله لفظيّ[٢] وهو أقوى[٣] من عامل المبتدأ المعنويّ، وأنّه إنّما رُفِعَ؛ للفرق[٤] بينَه وبينَ المفعول وليس المبتدأ كذلك[٥] والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بينَ المعاني[٦] ثمّ المبتدأ اسم مجرّد[٧] عن العوامل اللفظيّة غيرِ

---

١. **(قوله: وأنّه عامل ومعمول اه)** أي: المبتدأ عامل ومعمول بالفاعليّة، وليس بعامل بها وإن كان عاملاً بغيرها، فلا يرد عليه نحو: جاء ضاربٌ عمراً. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: إنّ عامله لفظي)** أي: لا معنويٌّ فلا بأس بكونه تقديريّاً. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: فإنّه أقوى اه)** أي: عامله من حيث كونه لفظيّاً أقوى، والمراد بعامل الفاعل والمبتدأ ما يجعلهما فاعلاً ومبتدأ لا مطلقاً، فلا يشمل العوامل المزيدة الداخلة عليهما. فلا يرد أنّ العامل في المبتدأ قد يكون لفظيّاً نحو: بحسبك درهم، ولا يحتاج في دفعه إلى القول بالكلّية والجزئية. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وأنّه إنّما رفع للفرق)** أي: للفرق بينه وبين ما يمكن أن يلتبس به الفاعل ممّا هو في كلام يكون الفاعل جزءاً منه وهو المفعول الحقيقي أو الحكمي.

ولقائل أن يقول: نصب المفعول إنّما هو للفرق بينه وبين الفاعل؛ لأنّ الفارق ينبغي أن يكون في المتأخّر الحاصل منه اللبس. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وليس المبتدأ كذلك)** أي: كالفاعل فيما ذكرنا، والمفروق عنه ههنا هو الخبر. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: للفرق بين المعاني)** أي: المعاني الكائنة في كلام يكون هذا الإعراب فيه، والمراد بالمعاني ما يكون مقتضياً للإعراب. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: ثمّ المبتدأ اسم مجرّد اه)** قال بعض العرفاء لتلامذته: هل عرفتم قول النحاة: «إنّ المبتدأ اسم مجرّد عن العوامل اللفظية أم لا؟» فإن لم تعرفوا فاعلموا أنّ المبتدأ هو الواجب تعالى المجرّد عن أن يكون مسبوقاً بعامل أيّ علّة؛ فإنّه عامل في كلّ العوامل وعلّة لجميع العلل المسند إليه ايجاد جميع ما عداه.

←

→

أقول: لا شكّ في أنّ أمثال هذه العبارات إن صدرت عن معادن العلم وينابيع الحكمة فقصدوا منها هذه المعاني العالية أوّلاً وبالذات وإن صدرت عن غيرهم فهو كلام في غاية العلوّ والرفعة قد جرى بلسانهم من غير شعور بمعانيه العالية، وكان التقييد باللفظية أي: الموجودة مع العلم بأنّه تعالى مجرّد عن العوامل مطلقاً ليكون إشارة إلى تجرّده المطلق بأبلغ وجه؛ فإنّ العوامل المعنوية أي: المعدومة ليست موجودة فضلاً عن أن تكون عاملة، وكذا تقييدها بغير المزيدة؛ فإنّ العوامل المزيدة لمّا كانت عاملة بحسب اللفظ والظاهر فقط، فهي كناية عن الحوادث المؤثّرة في صفاته الإضافية وعن المتجاوزين عن حكمة المؤثّرين في أمره ونهيه، فإنّ كلّ ذلك إنّما هو حسب الظاهر عند العقل القاصر، وأمّا بحسب الحقيقة فلا تأثير له في حكمه تعالى بوجه من الوجوه، فلا ينافي تجرّده المطلق.

ثمّ أقول: القسم الأوّل من المبتدأ إشارة إليه تعالى من حيث جلاله الأجلّ، والقسم الثاني منه إشارة إليه تعالى من حيث جماله الأجمل، فإنّه تعالى بجماله رفع الماهيّات القابلة بالإيجاد الّتي اكتفى بإيجادها عن إيجاد ما لم يقبل الوجود، وهذا الكلام يقتضي بسطاً بسيطاً لا يليق بهذا المقام، فلنرجع إلى ما كنّا بصدد بيانه.

فنقول: المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما يوهم من ذكر الوصف بعده، ويتبادر من تعريف الحاجبي حيث قال: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر، بل ما يقابل الوصف هو الاسم المقدّر الموصوف لقوله: «مخبراً عنه» وهذا التعريف أحسن من تعريف الحاجبي من وجوه:

الأوّل: أنّه يشتمل على حسن المطابقة وإيهام التضاد جميعاً بخلاف تعريفه؛ إذ الاسم في تعريفه أو حمل على ما يقابل الوصف كما هو الظاهر فقد اشتمل على الأوّل فقط، ولو حمل على ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثاني فقط.

←

....

→

الثاني: أنّه أخصر من تعريفه كما لا يخفى على من يعدّ حروف التعريفين، بل لا يخفى مطلقاً.

الثالث: أنّ تعريفه لا يشمل أقساماً من المبتدأ إلّا بالتكلّف، وذلك نحو: بحسبك درهم، وأراغب أنت، وكيف جالس الزيدان، وغير قائم العمروان، والقائم هو المنطلق، بخلاف هذا التعريف فإنّه يشملها بلا تكلّف.

الرابع: أنّه لعدم تقيّده بالمكتفى به يشمل لنحو: زيد لا قاعد أبوه، أو أقائم ابنه، بخلاف هذا التعريف.

الخامس: أنّ هذا التعريف يدلّ صريحاً على تجرّد القسم الثاني عن العوامل كما يدلّ على تجرّد القسم الأوّل بخلاف تعريفه؛ فإنّه لا يدلّ على ذلك كما لا يخفى.

فإن قلت: هذا التعريف أيضاً منقوض بما لا ينتقض به تعريف الحاجبي، أمّا جمعاً فبخروج نحو: قائم الزيدان حيث لم يجرّد عن العوامل اللفظية. وأمّا منعاً فبدخول نحو: ضارب الزيدان بلا تقدّم نفي ولا استفهام.

قلت: أمّا نحو المثال الأوّل فالمبتدأ هو الغير؛ لكونه بمعنى المغاير أضيف إلى ما بعده لا الوصف المضاف إليه، وهذا خارج عن تعريف الحاجبي حيث اشترط تقديم النفي والاستفهام دون هذا التعريف، وأمّا نحو المثال الثاني، فإن كان جائز الاستعمال فوجب دخوله في التعريف وإلّا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار جواز الاستعمال في قيود التعاريف.

فإن قلت: ينتقض كِلا التعريفَينِ بمدخول «ربّ» و«واوه»؛ فإنّ الظاهر كما قيل: إنّه مبتدأ ما بعده خبره مع أنّه غير مجرّد عن العوامل اللفظية لغير المزيدة.

قلت: إن كان «ربّ» و«واوه» محتاجاً إلى المتعلّق كما هو رأي بعض، فمدخوله في موضع المفعول لمتعلّقه كمدخول أخواته لا مبتدأ، وإن كان مستغنياً عن المتعلّق فهو كالحرف الزائد من حروف الجارّة في الاستغناء عن المتعلّق، فيمكن إدخاله في هذا التعريف بتكلّف قليل وفي تعريفه بتكلّف كثير فافهم. وفي بعض النسخ قوله: «أو وصف» بالرفع على أن يكون عطفاً

←

المزيدة[١] مُخبَراً عنه[٢] أو وصفاً رافعاً[٣] لمكتفىً به[٤] فالاسم يَعُمُّ الصريح والمؤوَّل[٥] والقيد الأوّل يُخرج الاسمَ[٦] في بابَي «كان» و «إنّ» والمفعولَ الأوّلَ

← على قوله: «اسم» ولا شكّ في أنّه غلط صدر عن قلم الناسخين.

(قوله: مجرّد) أي: مجرّد مادام مجرّداً، فلا ينتقض التعريف بأسماء النواسخ، والمراد بالتجرّد أعمّ من العدم الأصلي والطارئ لا الثاني فقط كما توهّم، فلا ينتقض بما صار مبتدأ في أوّل معموليته. **أبوطالب.**

١. **(قوله: غير المزيدة)** حال عن العوامل أو وصف لها باعتبار تعريف الغير بإضافته إلى ما له ضدّ واحد. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: مخبراً عنه)** حال عن المستتر في قوله: «مجرّد» وإنّما غيّر سياق الوصفية إلى الحالية في هذا القيد لفائدَتَين:

الأُولى: الإشارة إلى أنّ هذا القيد ليس كما تقدّمه في الاشتراك بين قِسمَي المبتدأ.

الثانية: التصريح بنصب قوله: «وصفاً»، وعطفه على هذا القيد دون الاسم إشارة إلى بعض الفوائد الّتي ذكرنا في محسّنات هذا التعريف. **أبوطالب.**

٣. في بعض النسخ: «وصفٌ رافعٌ».

٤. **(قوله: لمكتفى به)** الأحسن أن يكون بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول، والمراد به المكتفى به عن المتمّم للكلام لا عن الخبر، وإلّا لزم الدور؛ لأخذه هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيجيء، وبما قرّرنا لا يرد عليه نحو: أضارب الزيدان عمرواً في الدار قائماً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: فالاسم يعمّ الصريح والمؤوّل)** أشار بهذا إلى إدخال نحو: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ و«تسمع بالمعيدي» في التعريف. **أبوطالب.**

٦. **قوله: والقيد الأوّل اه)** قيل: خصّص الشارح المخرجات ههنا أوّلاً: بالمعمولات دون أن يقول: بدل قوله: يخرج الخ قولنا: يخرج ما ليس كذلك. وثانياً: المعمولات الأوّل دون الثانية والثالثة. وثالثاً: المعمولات الأوّل بمعمولات الأبواب الثلاثة دون ما سواها، ولا وجه لشيء من تلك التخصيصات؛ إذ هذا التعريف كما يخرج ما ذكره يخرج ما ليس بمعمول كالأسماء المعدودة ←

في باب «ظنّ»، والثاني يُدخل[١] نحوَ: «بحسبك درهمٌ» على أنّ شيخنا العلّامة الكافيجيّ يرى أنّه خبر مقدّم، وأنّ المبتدأ «درهم» نظراً إلى المعنى[٢] والثـالث

← وما كان معمولاً غير ما ذكر، كالفاعل والنائب والخبر وغير ذلك، وما كان معمولاً غير أوّل بأسره كالأخبار النواسخ مثلاً. وما كان معمولاً أوّلاً غير ما ذكره كأسماء حروف النفي وأفعال المقاربة وأوّل مفعول باب أعلم. **أقول:** أمّا وجه التخصيصَين الأوّلين فلإخراج غير ما خصّص به الإخراج بالكناية الّتي هي أبلغ من التصريح؛ لأنّ ما خصّص به الإخراج أقرب إلى المبتدأ من غيره، وخروج الأقرب مستلزم لخروج الأبعد بالطريق الأولى. وأمّا وجه التخصيص الثالث، فلأنّه قسّم النواسخ ثلاثة أقسام: **الأوّل:** ما عمل رفعاً ونصباً، وأشار إليه بباب «كان»، فيدخل فيه أسماء «أفعال المقاربة» و«ما» و«لا» **والثاني:** ما عمل عكس ذلك، وأشار إليه بباب «إنّ» فيدخل فيه اسم لا المشبّه بأنّ. **والثالث:** ما عمل نصبَين، وأشار إليه بباب «ظَنّ» ويدخل فيه ما ألحق بالأفعال القلوب كـ«جعل» و«صير» ونحوهما. وأمّا مفاعيل اعلم فثانيها داخل في باب «ظَنّ»؛ لأنّه هو في الأصل، والباقيان خارجان بالكناية كما سبق. فالتخصيص الأخير في الحقيقة تعميم في صورة التخصيص.

(قوله: يخرج الاسم اه) لم يقل: بدله، يخرج المعمول الأوّل في أبواب «كان» و«إنّ» و«ظنّ» مع أنّه أخصر؛ لأنّ المعمول الأوّل الظنّ إذا كان مبنيّاً للفاعل هو الفاعل، والمقصود هو المفعول الأوّل، ثمّ المراد بالمفعول الأوّل ما صدق عليه المفعول الأوّل في الجملة، فيشمل النائب في باب «ظنّ» وأمّا مفعوله الثاني إذا كان الأوّل نائباً فإن اعتبر ثانويته بالنظر إلى كون النائب في الأصل مفعولاً أوّلاً، فخروجه عن كونه مفعولاً أوّلاً ظاهر، وكذا إن لم يعتبر ذلك؛ لأنّ المراد بالأوّل ما كان عدديّاً. **أبو طالب.**

١. **(قوله: والثاني يدخل)** أراد بالقيد في الكلام مطلقاً لا ما يكون قيداً للاسم فقط، فلا يرد أنّ الصواب أن يقول: بدل لفظ الثاني هكذا أو بتقييد العوامل بغير المزيدة، وبدل قوله: «الثالث والثاني». **أبو طالب.**

٢. **(قوله: نظراً إلى المعنى)** أي: للنظر إليه أو ناظراً إليه، ووجه اقتضاء المعنى لما ذكره هو أنّ الدرهم ←

يُخرج أسماءَ الأفعال[١].

← اسم، وقوله: «بحسبك» لكونه بمعنى كافيك وصف، والمعتبر في المسند إليه هو الذات وهي مستفادة من الاسم، وفي المسند الصفة وهي مستفادة من الوصف ولا قرينة توجب تأويل الاسم بالوصف وبالعكس، فينبغي أن يحمل على ظاهر المعنى.

أقول: ههنا أربعة احتمالات:

الأُولى: أن تكون إضافة هذا الوصف غير مفيدة للتعريف، والاسم الواقع بعده معرفة.

الثانية: أن تكون الإضافة كذلك والاسم نكرة.

الثالثة: عكس الثاني.

الرابعة: عكس الأوّل.

ودليل الكافيجي يجري في الأوّل بل يقوى أيضاً بأنّ الإخبار عن النكرة بالمعرفة غير جائز في الأخبار، ويمكن أن يجري في الثاني والثالث ويجعل حديث الاسم والوصف الّذي هو قرينة على التعيين مجوّزاً لتقدّم الخبر على المبتدأ، إذ تقديمه عليه عندكونهما معرفتين أو نكرتَين غير جائز إلّا مع القرينة، وأمّا في الرابع فلا يجري دليله لامتناع الإخبار عن النكرة بالمعرفة كما مرّ.

فالحقّ أنّ مذهب الكافيجي متعيّن في الأوّل، وراجح في الأوسطَينِ، وأمّا في الرابع فالمتعيّن هو المذهب المشهور هذا كلّه عند فقد القرينة، وأمّا مع وجودها فلا إشكال. **أبوطالب.**

١. **(قوله: والثالث يخرج أسماء الأفعال)** المراد بالثالث قوله: «مخبراً عنه» مع قوله: «أو وصفاً»، إذ هما قيد واحد مردّد فيه. والمراد بالأسماء الأفعال هي على المشهور فيها من كونها لا معمولة، وأمّا على بعض المذاهب الأُخر فتخرج عن القيد الأوّل، وقد سبق تلك المذاهب في باب المبنيّات.

وقيل: خروجها عن القيد الأوّل على المشهور أيضاً؛ لأنّ التجرّد عن العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرّد عن العوامل المعنوي وهي مجرّدة عن العوامل مطلقاً.

أقول: التجرّد عن العوامل اللفظية أعمّ من عدم التجرّد عن العوامل المعنوي، ووجوب كون المبتدأ مشتملاً على العامل [العوامل خ ل] المعنوي ممّا لا يجب أن يشعر به في تعريفه، فالحقّ ما ذكره الشارح. **أبوطالب.**

وبقيدُ الوصف[١] بكونه رافعاً لمكتفىً به يُخرج قائماً[٢] من «أقائمٌ أبوه زيد؟».
إذا علمتَ ذلك فنزِّل المثالَ[٣] على هذا الحدّ وقل:

---

١. (قوله: وتقييد الوصف) لم يقل:بدله، والرابع لئلّايتوهّم أنّ قوله: مكتفى به قيد لكلّ من المتعاطفَين. أبوطالب.

٢. (قوله: يخرج قائماً اه).

أقول: قائم في المثال إمّا خبر عن زيد وأبوه فاعله أو خبر عن أبوه، والجملة خبر عن زيد، أو مبتدأ وأبوه فاعل له وزيد بدل من الضمير المضاف إليه، والمثال على الأخير داخل في المعرّف والتعريف، فالمراد منه على أحد الأولين.

فإن قلت: قائم على الأولين خبر والخبر ليس مجرّداً عن العوامل اللفظية؛ لأنّه عامله المبتدأ كما سيجيء، فهو خارج عن قيد التجرّد.

قلت: كان الشارح أراد أن يعرّف المبتدأ على وجه يشمله على المذاهب الراجحة فيه ولا يخرج هذا المثال عن قيد التجرّد على جميع المذاهب الراجحة بل عن القيد الأخير.

فإن قلت: لهذا المثال احتمال آخر هو أن يكون قائم مبتدأ وأبوه فاعل له، والجملة خبر عن زيد.

قلت: الجملة المركّبة عن الوصف والفاعل ذات محلّ من الإعراب. أبوطالب.

٣. (قوله: فنزل المثال اه) أي: مثال المصنّف للمبتدأ.

اعلم: أنّ كلّ مثال يحتمل عمومات باعتبارها تصير أعمّ من حدّ الممثّل له، ويشتمل على خصوصيّات باعتبارها تصير أخصّ منه، فإذا أُريد انطباقه على الحدّ يحتاج إلى التنزيل عن مرتبته إلى مرتبة الحدّ، ولمّا كان التنزيل من النزول المقابل للصعود والمتعارف توصيف العامّ بالصاعد والخاصّ بالنازل.

فالظاهر أنّ مراده بالتنزيل إنّما هو باعتبار الأوّل، لكن يحتمل أن يكون المراد بالاعتبار الثاني أو كِلا الاعتبارَين مجازاً أو تغليباً. أبوطالب.

مــــبتدأٌ زيـــدٌ وعـــاذرٌ خـــبر إن قلتَ زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعـتَذَر(١)
وأوّلٌ مـــــبتدأٌ والثـــــاني فـاعلٌ أغـنى فـي أسـارٍ ذانِ(٢)

(مبتدأٌ زيدٌ وعاذرٌ خبر)(٣) عنه **(إن قلتَ: زيدٌ عاذرٌ مــن اعـتَذَر)**؛ لانـطباق الحـدّ عليه.(٤) **(وأوّلٌ مبتدأٌ والثاني فاعلٌ)** أو نائب عنه **(أغنى)** المبتدأ عن الخبر **(في)** كلّ وصفٍ اعتمد على استفهام ورَفَعَ ظاهراً أو ضميراً(٥) بارزاً، نحو: **(أسارٍ ذان)**.

---

١. **(مبتدأ)** خبر مقدّم **(زيد)** مبتدأ مؤخّر **(وعاذر)** مبتدأ، و**(خبر)** خبره، و**(إن)** حرف شرط، و**(قلت)** ـ بفتح التاء ـ فعل الشرط، و**(زيد عاذر)** مبتدأ وخبر مقول قلتَ، و**(من)** ـ بفتح الميم ـ اسم موصول في محلّ نصب على المفعوليّة بعاذر، وجملة **(اعتذر)** صلة «من» وجواب الشرط محذوف جوازاً؛ لكون الشرط فعلاً ماضياً. **خالد.**

٢. **(وأوّل)** مبتدأ وسوّغ الابتداء به كونه قريناً للثاني المعرّف بـ«أل»، و**(مبتدأ)** خبره **(والثاني فاعل)** مبتدأ وخبر أيضاً، وجملة **(أغنى)** في موضع النعت لفاعل، ومعمول أغنى محذوف، تقديره: أغنى عن الخبر، و**(في)** حرف جرّ مجروره قول محذوف، و**(أسار)** الهمزة للاستفهام، و سار مبتدأ أصله ساريٌ حذفت الضمّة لاستثقالها، ثمّ الياء لالتقاء الساكنين، وقدّر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال، و**(ذان)** اسم إشارة لمذكّرين فاعل سار استغنى بـه عـن الخـبر والجملة المبتدأ وفاعله مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بـ«في». والتقدير: في قولك أسار هذان. **خالد.**

٣. **(قوله: مبتدأ زيد اه)** قدّم هذا المصرع مع أنّ شأنه التأخير؛ لكونه بمنزلة الجزاء، وذلك لوجهين:
الأوّل: أنّه في صورة التأخير يلزمه الفاء وهو يخلّ بوزنه.
الثاني: أنّ المقصود بالذات بيان المبتدأ والخبر لا المثال. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لانطباق الحدّ عليه)** متعلّق بقوله: «نزّل» أو بقوله: «قل» أو بالنسبة بين قوله: «مبتدأ زيد» وعلى الأوّل المفعول له تحصيلي، وعلى الأخيرَين حصولي. **أبوطالب.**

٥. **في بعض النسخ:** «مضمراً»

وقِس وكـاستفهامٍ النـفيُ وقـد   يجوز نحو فائزٌ أُولُو الرَّشَد[١]

(وقس) على هذا المثال[٢] نـحوَ: «كـيف جـالسٌ الزيـدان؟»[٣] و «أمـضروبٌ العمروان؟» ولا يجوز كونه مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً في نحو: «قاعدٌ» في «ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ»[٤] **(وكاستفهام)** في اعتماد الوصف عليه **(النفي)** نحو:

٤٧. خَليليّ ما وافٍ بِعَهدِيَ أنتُما   ....[٥]

---

١. **(وقس)** فعل أمرٍ وفاعل ومتعلّقه محذوف، والتقدير: وقس على المبتدأ الّذي له خبر والّذي له فاعل أغنى عن الخبر، و**(كاستفهام)** خبر مقدّم، و**(النفي)** مبتدأ موخّر **(وقد)** حرف تقليل هـنا، و**(يجوز)** فعل مضارع، و**(نحو)** فاعله مضاف إلى قول محذوف، و**(فائز)** مبتدأ، و**(أولو)** فاعل فائز أغنى عن الخبر، و**(الرشد)** ـ بفتح الراء والشين ـ مضاف إليه، والجملة محكية بالقول المحذوف.

والتقدير: وقد يجوز نحو قولك: فائز أولو الرشد. **خالد.**

٢. **(قوله: وقس على هذا المثال)** أي: على كلّ من الهمزة والوصف والاسم، فالمقيس على الهمزة اسم الاستفهام، والمقيس على الوصف المذكور اسم المفعول، والمقيس على الاسم المذكور النائب عن الفاعل، وقد أشار الشارح إلى ذلك في المثالَين وللاسم المرفوع مقيس آخر من جهة كونه مثنّىٰ وهو الجمع؛ فالأولىٰ أن يؤتى بالاسم في أحد المثالَين جمعاً ليشير إلى ذلك أيضاً ولم يمثّل للضمير البارز اعتماداً على الشعر الآتي. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: نحو كيف جالس الزيدان)** لفظ كيف حال عن فاعل الوصف. **أبوطالب.**

٤. لأنّ فاعله ضمير مستتر يعود إلى زيد. الدشتي.

٥. **(قوله: خليلي ما وافٍ اه)** آخره:

إذا لم تكونا لي على من أُقاطِعُ

اللغة والإعراب: «خليلي» منادى مثنّىٰ مضاف إلى الياء بحذف حرف النداء، و«أقـاطع» أي: أهجره وأتركه.

المعنى: أي: إذا لم توافقاني في ترك من أتركه، فلستما وافيين بشرط لي معكما. **أبوطالب.**

و «غيرُ قائمٍ الزيدان»[١] و «ما مضروبٌ العمروان» **(وقد)** قال الأخفش[٢] والكوفيّون: **(يجوز)** كون الوصف مبتدأً وله فاعل يُغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي ولا استفهام **(نحو فائزٌ)** أي: ناجٍ **(أُولُو الرَّشَد)** ـ بفتحتَينِ ـ أي: أصحابُ الهدى.

---

١. مثال للنفي بالاسم، فغير مبتداء و قائم مضاف إليه، والزيدان فاعل لقائم سدّ مسدّ خبر «غير» لأنّ المعنى قائم الزيدان. حكيم.

٢. **(قوله: وقد قال الأخفش)** إشارة إلى أنّ لفظ «قد» للتحقيق؛ لكونه داخلاً على الماضي تقديراً لا للتقليل كما هو الظاهر، ومستند هذا القول قول الشاعر:

فخير نحن عند الناس منكم

إذ لو كان خير خبراً مقدّماً لفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي **أبوطالب**.

والثــانيمبتدأٌ وذا الوصـفُ خـبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر[١]

(والثاني) وهو ما بعد الوصف **(مبتدأٌ)** مؤخَّر **(وذا الوصف)** ـ بالرفع ـ[٢] **(خبر)** عنه مقدَّم عليه **(إن في سوى الإفراد)** وهو التثنية والجمع[٣] السالم **(طِبقاً)** أي: مطابقاً لما بعدَه **(استقرّ)** هذا الوصف[٤] نحو: «أقائمان الزيدان؟» و «أقائمون الزيدون؟». ولا يجوز كون هذا الوصف مبتدأً وما بعدَه خبره؛ لأنّه إذا أُسند إلى الظاهر تَجرّد

---

١. **(والثان)** ـ بحذف الياء والاستغناء بالكسرة ـ مبتدأ، و**(مبتدأ)** خبره، و**(ذا)** اسم إشارة في موضع رفع على الابتداء، و**(الوصف)** ـ بالرفع ـ عطف بيان لـ «ذا»، وقل: نعت له، و**(خبر)** خبر «ذا»، و**(إن)** حرف شرط، و**(في سوى)** ـ بكسر السين ـ متعلّق باستقرّ، و**(الإفراد)** ـ بكسر الهمزة ـ مضاف إليه و**(طبقاً)** ـ بالنصب ـ حال من فاعل استقرّ قاله المكودي والشاطبي أيضاً، و**(استقرّ)** فعل الشرط وفاعله مستتر فيه يعود إلى الوصف، وجواب الشرط محذوف جوازاً لوجود الشرطين معاً. **خالد.**

٢. **(قوله: بالرفع)** دفع لما قد يتوهّم في بادي النظر من كون لفظ «ذا» بمعنى الصاحب، ولا يبعد أن يكون باؤه للسببيّة أي: بسبب رفع الوصف للضمير المستتر فيه، فيكون إشارة إلى ما سيصرّح به من تعليل الحكم المذكور **ابوطالب.**

٣. **(قوله: وهو التثنية والجمع)** لهذا التفسير فوائد.

الأُولى: أنّ المراد بالإفراد ما يقابل التثنية والجمع، لا ما يقابل المركّب أو المضاف أو الجملة أو المتعدّد.

الثانية: أنّ المراد به ما يقابلهما جميعاً لا ما يقابل أحدهما فقط.

الثالثة: أنّ المراد به ما يقابل التثنية والجمع السالم لا مطلق الجمع. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: استقرّ هذا الوصف)** جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع أنّ الظاهر أن يكون فاعل مطابق هو المتأخّر لتأخّر هذا الوصف عن الاسم رتبة؛ لكونه خبراً عنه، ولأنّ تثنية الوصف وجمعه لأجل مطابقته للاسم لا لذاته بخلافهما في الاسم، ولأنّ كلّ وصف مؤخّر عن الاسم في الوجود وإن تقدّم عليه بحسب اللفظ والرتبة. **أبوطالب.**

من علامة[١] التثنية والجمع كالفعل، فإن تطابقا في الإفراد، نحو: «أقائمٌ زيـدٌ؟» جاز كون ما بعدَ الوصف[٢] فاعلاً سَدَّ مسدَّ الخبر، و كونه مبتدأً مؤخّراً والوصفِ خبراً مقدَّماً.

والجمع المكسّر كالمفرد[٣] وكذا الوصف المطلق على المفرد والمثنّى والمجموع بصيغة واحدة، نحو: «أجُنُبٌ الزيدان؟».

---

١. **(قوله: تجرد من علامة اه)** وجه التجرّد أنّه لو لم يجرّد حينئذٍ لزم أن يكون للعامل فاعلان: أمّا في الفعل فلأنّ تلك العلامات أنفسها فواعل، وأمّا في الوصف فلأنّها وإن لم تكن فواعل إلّا أنّها أدلّة على استتار الفاعل فيه، فإنّه لا يثنّى ولا يجمع إلّا بسبب استتار ضمير لهما فيه. **أبوطالب**.

٢. **(قوله: جاز كون الوصف اه)** وذلك لاحتمال أن يكون الوصف حاملاً للضمير أم لا؛ فإنّ الحامل للضمير المفرد والخالي عن الضمير سيّان في اللفظ، والحاصل أنّ للوصف مع المرفوع بعده أربعة احتمالات:

الأوّل: أن يتطابقا في الإفراد.

الثاني: أن يتطابقا في غير الإفراد.

الثالث: أن يتخالفا بأن يكون الوصف مفرداً وما بعده غير مفرد، وقد عرفت أحكام تلك الثلاثة مع أمثلتها.

الرابع: أن يتخالفا بعكس الثالث ولا وجود له. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: والجمع المكسّر كالمفرد)** أي: كالمفرد المطابق لما بعده في جواز الوجهَين؛ لأنّ اعتبار الضمير وعدم اعتباره ممكن في هذا الجمع

وقيل: المعنى كالمفرد المخالف لما بعده في وجوب كونه مبتدأ وما بعده فاعلاً له وهو غلط لما ذكرنا، وكذا الوصف الغير المتصرّف لإمكان اعتبار أنواع الضمائر فيه واعتبار خلوّه عن الضمير.

ولا يخفى عليك أنّ الجمع المكسّر لا محالة مطابق لما بعده في الجمعيّة، وأمّا الوصف المذكور فيمكن أن يكون مع ما بعده بوجهَين من الوجوه الثلاثة إلّا أنّه جائز في كِلا الوجهَين. **أبوطالب**.

ورَفَـعُوا مــبتدأ بـالابتدا كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدا[١]

(ورفعوا مبتدأً بالابتدا) وهو كونه مُعَرّىً[٢] من العوامل اللفظيّة، وقيل: جعلُ الاسم أوّلاً[٣] ليُخبر عنه **(كذاك رفع خبرٍ بالمبتدأ)** وَحدَه[٤] على الصحيح الّذي نصّ عليه سيبويه؛ لأنّه طالب له، وقيل: بالابتداء؛ لأنّه اقتضاهما فَعَمِلَ فيهما، ورُدّ بأنّ أقوى

---

١. **(ورفعوا)** فعل وفاعل، والضمير للنحاة، و**(مبتدأ)** مفعول رفعوا، و**(بالابتدا)** متعلّق برفعوا، والباء للاستعانة، و**(كذاك)** قال المكودي: متعلّق بالاستقرار الّذي تعلّقت به الباء في قوله: بالمبتدأ، و**(رفع خبر)** مبتدأ ومضاف إليه، و**(بالمبتدا)** خبره. وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ، والأولى أن يكون «كذاك» خبراً مقدّماً، و«رفع» مبتدأ والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء. **خالد.**

٢. **(قوله: وهو كونه معرّىً اه)** لم يقل: وهو تعريته مع أنّه أخصر للإشعار بأنّ المراد بالعراء العراء الأصلي لا الطارئ، ولا يبعد أن يكون مراده بالكون الكون التامّ ووجه اختيار هذه العبارة على قولنا: تعريته مع اختصاره هو الإشارة إلى أنّ الابتداء أمر وجودي لا عدمي كما يتوهّم من كلماتهم.

فلا يرد أنّ العدمي كيف يؤثّر وجوداً. قال الشاعر:

ذات نـايافته از هسـتى بـخش کی تواند که شود هستى بخش

أبو طالب.

٣. **(قوله: وقيل: جعل الاسم أوّلا)** كأنّ هذا القائل عدل عن تفسيره المشهور الّذي ذكره الشارح إلى هذا فراراً عن المفسدة المذكورة، وكان مراده جعل رتبة الاسم أوّلاً، فيشمل عامل المبتدأ المؤخّر، لكن لا يخفى عليك أنّه لا يشمل عامل القسم الثاني من المبتدأ.

فالصواب أن يقال: جعل الاسم أوّلاً للإخبار حتّى يشمله؛ إذ المراد بالأوّل أجزاء الكلام. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وحده)** هذا القيد لإخراج القول بأنّه الابتداء والمبتدأ معاً وللإشارة إلى وجه الشبه حتّى لا يرد أنّ هذا التشبيه خالٍ عن وجة الشبه. **أبو طالب.**

العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعَين، فما ليس أقوى أوْلى، وقيل: بالابتداء والمبتدأ[١] وقال الكوفيّون: ترافعا أي: كلّ منهما رَفَعَ الآخر، وله نظائر في العربيّة.[٢]

---

١. **(قوله: وقيل بالابتداء والمبتدأ)** أي: بمجموعهما.

قيل: المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجرّداً عن العوامل، فتركّب عامل الخبر منه ومن المبتدأ تركّب من المتناقضين.

أقول: المراد بهذا الابتداء تجريد الخبر عن العوامل اللفظية المستقلّة، والمبتدأ على هذا الرأي ليس عاملاً مستقلّاً، بل جزء للعامل، فلا يلزم محذور، ونظر بعض إلى ظاهر ما يُستفاد من الابتداء، فأجاب بأنّ المراد بهذا الابتدأ هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر.

والصواب أنّ الابتداء على تقدير كونه عاملاً في الخبر مطلقاً إنّما هو تجريد الخبر لا تجريد المبتدأ، ويشعر بذلك بعض كلمات القوم، ويظهر لمن له أدنى تأمّل في ذلك. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وقال الكوفيّون ترافعا)** ردّ عليهم بوجوه: **الأوّل:** أنّه مشتمل على الدور. **الثاني:** أنّ المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر، فيلزم وجود المعلول قبل وجود العلّة. **الثالث:** أنّ الخبر إذا كان مشتقّاً يعمل الرفع في فاعله، فلو عمل الرفع في المبتدأ أيضاً يلزم أن يعمل رفعَين مع أنّ الفعل الأقوىٰ لا يعمل الرفعَين. **والجواب عن الأوّل والثاني:** بأنّ المتكلّم إذا أراد التكلّم بمبتدأ وخبر تصوّر أوّلاً معنى المبتدأ مجرّداً عن المبتدائيّة، ثمّ معنى الخبر مجرّداً عن الخبريّة، ثمّ لاحظهما معاً، وعند هذا يعمل كلّ منهما في الآخر أي: يجعل الآخر موصوفاً بوصفه، فإذا تلفّظ بهما صار لفظ كلّ منهما بواسطة معناه معمولاً لمعنى الآخر، فالعامل في الحقيقة إنّما هو المعنى دون اللفظ، وإنّما نسب العامليّة إلى اللفظ على سبيل المجاز، وأمّا المعمول فهو كلّ من المعنى واللفظ؛ لكنّ الأوّل بالذات والثاني بالعرض، وهكذا الحال في جميع المعمولات والعوامل حتّى المزيدة منها، فبالنظر إلى العمل في المعنى لزم الدور على مذهبهم، لكن لا بأس به لكونه دوراً معيّاً، وأمّا بالنظر إلى العمل في اللفظ فلا دور بوجه من الوجوه. **والجواب عن الثالث:** بأنّ عمل الرفعَين ههنا ليس أوّل قارورة كسرت في الإسلام لوقوعه في نحو: ضرب عمرو زيد حسن بإضافة المصدر إلى المفعول على مذهب من قال: إنّ المبتدأ عامل في الخبر وكذا في

←

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائِدَه كاللّه بَرٌّ والأيادي شاهِدَه[١]
ومفرداً يأتي ويأتي جُملَه حاويةً معنى الّذي سِيقَت لَه[٢]

(والخبر) هو **(الجزء المتمّ الفائدة)** مع مبتدأ غيرِ الوصف **(كاللّه بَرّ)** أي: محسنٌ بعباده **(والأيادي)** أي: النعم **(شاهدة)** له.

← عامل المرفوع المتبوع بتابع على المشهور، بل يوجد في هذا عمل أكثر من رفعَين كما لا يخفى، لكنّ الظاهر استثناء العمل في التوابع عن ذلك.

(قوله: وله نظائر في العربيّة) منها قوله تعالى: ﴿**أيّاً مّا تدعوا**﴾ حيث أعمل كلّ من «أيّاً» و«تدعوا» في الآخر، وهذا إشارة إلى الجواب الّذي بيّنّاه مفصّلاً عن الاعتراضَين الواردَين عليهم.

وليعلم أنّ نسبة العمل إلى المعاني إنّما هو قول تقريبي؛ لأنّ العامل حقيقة هو المتكلّم، وتلك العوامل علامات لا مؤثّرات كما لا يخفى. **أبوطالب.**

١. **(والخبر)** مبتدأ، و **(الجزء)** خبره، و **(المتمّ)** نعت الجزء، و **(الفائدة)** مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و متعلّقه محذوف.

تقديره: المتمّ الفائدة مع مبتدأ غير وصف.

و**(كاللّه برّ)** مبتدأ وخبر مقولان لقول محذوف مجرور بالكاف، و **(الأيادي شاهدة)** مبتدأ وخبر جملة معطوفة على الجملة الأولى.

والبرّ: المحسن، والأيادي: النعم، وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. قاله المكودي. **خالد.**

٢. **(ومفرداً)** حال من فاعل يأتي الأوّل، و**(يأتي)** فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر و**(يأتي)** معطوف على يأتي السابق، و**(جملة)** حال من فاعل يأتي الثاني.

و**(حاوية)** نعت جملة و**(معنى)** مفعول حاوية، و**(الّذي)** مضاف إليه وهو نعت لمحذوف، و**(سيقت)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة الّذي ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الجملة، و**(له)** متعلّق بسيقت، والعائد إلى الموصول الهاء من «له».

وتقدير البيت: ويأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة حاوية معنى المبتدأ الّذي سيقت له. **خالد.**

(ومفرداً يأتي) الخبر، والمراد به[١] ما للعوامل[٢] تسلُّطٌ على لفظه، فيَشمل ما لا معمول له[٣] ك«هذا زيدٌ» وما عَمِلَ الجرّ، ك«زيدٌ غلامُ عمروٍ» أو الرفعَ، ك«زيد قائمٌ أبوه» أو النصبَ، ك«هذا ضاربٌ أبوه عمراً» **(ويأتي جملة)** بشرط أن تكون[٤] **(حاويةً معنى)** المبتدأ[٥] **(الّذي سيقت له)**[٦] أي: اسماً[٧] بمعناه[٨] يَربطها به لاستقلال الجملة، وهو إمّا ضمير موجود، ك«زيدٌ قام أبوه» أو مقدّر، ك«البُرُّ قفيزٌ

---

١. **(قوله: والمراد به)** أي: بالخبر المفرد، لا بمطلق المفرد وذلك ظاهرلمن تدبّر. **أبوطالب**.

٢. **(قوله: ما للعوامل اه)**

أقول: هذا التعريف غير مانع لشموله نحو: يضرب في زيد يضرب، وغير جامع لخروج نحو: هؤلاء في: القوم هؤلاء.

ويمكن الجواب عن الأوّل بأن يجعل إضافة قوله: على لفظه بيانيّة، وعن الثاني بأن يراد بالتسلّط التسلّط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الموانع، فافهم. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: فيشمل ما لا معمول له اه)** الخبر عامل لا محالة فلا ينقسم باعتبار ذلك، وأمّا بالنسبة إلى المعمول فينقسم إلى قسمَين: واحد هما إلى أقسام ثلاثة.

والغرض من هذا التعميم أنّ مصداق هذا التعريف هو الخبر المفرد مطلقاً سواء كان لفظاً واحداً فقط أو مربوطاً بلفظ أو بألفاظ أُخر، فالمراد بالمعمول ما له دخل في تكثير اللفظ، وهو المعمول الظاهر دون المستتر، وإنّما قدّم ما لا معموله على ما له معمول خلاف ما هو المتعارف ترقيّاً ممّا هو أقلّ لفظاً إلى ما هو أكثر، فأكثر لكونه أنسب بالفرد اللغوي. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: بشرط أن تكون)** هذا إشارة إلى أنّ تعليق الحكم بالوصف ههنا للإشعار بالعلّية **أبوطالب**.

٥. **(قوله: معنى المبتدأ)** تقديره لفظ المبتدأ لئلّا يتوهّم أنّ اللّام في قوله: «سيقت له» للتعليل والمراد بالّذي سيقت له ما ذكر الجملة لأجله سواء كان مبتدأ أم لا. **أبوطالب**.

٦. أي: سيقت هذه الجملة لذلك المبتدأ.

٧. **(قوله: أي: اسماً)** إشارة إلى أنّ المراد بالمعنى ذو المعنى. **أبوطالب**.

٨. أي: بمعنى المبدأ يربط الجملة بالمبتدأ.

بدرهم» أي: «منه» أو اسم أُشِير به إليه، نحو: ﴿ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ﴾[١] ويُغني عن الرابط تكرار المبتدأ بلفظه، كـ ﴿الحاقّة ما الحاقّة﴾[٢] أو عموم في الخبر يَدخل تحتَه المبتدأ، نحو: ﴿إنّ الذين آمنوا وعملوا الصّالحات إنّا لا نُضِيعُ أجرَ مَن أحسَنَ عملاً﴾.[٣]

---

١. سورة الأعراف: الآية ٢٦.
٢. سورة الحاقّة: الآيتان ١ و ٢.
٣. سورة الكهف: الآية ٣٠.

وإن تكـن إيّـاه مـعنىً اكـتفى بها كنُطقِي اللّهُ حسبي وكـفى[١]
والمـفردُ الجـامدُ فـارغٌ وإن يُشتقّ فهو ذو ضميرٍ مُستَكِن[٢]

(**وإن تَكُنِ**)[٣] الجملة (**إيّاه معنىً اكتفى**) المبتدأ (**بها**) عن الرابـط (**كـنُطقي**) أي: منطوقي (**اللّه حسبي وكفى**).

(و) الخبر (**المفرد الجامد**) والمراد به[٤] ـ كما قال في شـرح الكـافية ـ مـا ليس

١. (**إن**) حرف شرط، و(**تكن**) فعل الشرط مجزوم بإن، واسم تكن مستتر فيها يعود إلى الجـملة الواقعة خبراً، و(**إيّاه**) خبر تكن، و(**معنى**) منصوب بنزع الخافض، و(**اكتفى**) ـ بفتح الفاء ـ فـي محلّ جزم على أنّه جواب الشرط، وفاعل اكتفى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ.
و(**بها**) متعلّق باكتفى، والضمير للجملة. و(**كنطقي**) الكاف جارّة لقول محذوف ونطقي مبتدأ أوّل، و(**اللّه**) مبتدأ ثانٍ، و(**حسبي**) خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأوّل، وحسبي بمعنى كافي «اسم فعل بمعنى يكفيني (**وكفى**) فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه. **خالد**.

٢. (**والمفرد**) مبتدأ، و(**الجامد**) نعت له، و(**فارغ**) خبر المبتدأ (**وإن**) حرف شرط.
و(**يشتقّ**) ـ بالبناء المفعول ـ فعل الشرط ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد (**فهو**) مبتدأ، و(**ذو**) بمعنى صاحب خبره (**ضمير**) مضاف إليه، و(**مستكن**) بمعنى مستتر نعت، وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم جواب الشرط؛ ولذلك قرنت بالفاء. **خالد**.

٣. (**قوله: وإن تكن اه**) أي: إن تكن لفظ الجملة مصداقاً للمبتدأ، فقوله: «معنى» بمعنى مصداقاً وهو تمييز لذات مقدّرة، تقديره: إن تكن الجملة شيئاً منه أي: من المبتدأ، وكذا إذا كان مصداق الجملة عين مصداق المبتدأ وجوداً كالواقعة خبراً عن ضمير الشأن، فإنّ المراد بضمير الشأن فرد من أفراد ما في الواقع الّذي هو مصداق الجملة. **أبوطالب**.

٤. (**قوله: والمراد به**) أي: بالمفرد الجامد أو بالخبر المفرد الجامد، فالموصول على الأوّل عبارة عن الاسم المفرد، وعلى الثاني عبارة عن الخبر المفرد. **أبوطالب**.

صفةً[١] تتضمّن معنى فعلٍ وحروفَه[٢] **(فارغٌ)** أي: خال من الضمير عند البصريّين؛ لأنّ تحمُّل الضمير فرعٌ عن كون المتحمِّل صالحاً لرفع ظاهرٍ على الفاعليّة، وذلك مقصور على الفعل أو ما هو في معناه[٣] وذهب الكوفيّون إلى أنّه يتحمّله.

---

١. **(قوله: ما ليس صفة)** المراد بالصفة ههنا ما دلّ على ذات ما مأخوذة مع بعض صفاته، وهي ملزومة لتضمنّها معنى فعل، فإمّا أن يتضمّن حروف هذا الفعل أو حروف فعل آخر، أو لم يتضمّن حروف فعل أصلاً، وما ليس بوصف فإمّا أن يتضمّن معنى فعل مع تضمّنه حروف ذلك الفعل، أو فعل آخر أو بدون تضمّنه حروف فعل، وإمّا أن لا يتضمّن معنى فعل مع تضمّنه حروف فعل ما أو بدون ذلك، فضمير قوله: «وحروفه» عائد إلى نفس الفعل المذكور، وللتعريف اثنى عشر احتمالاً: أربعة منها مفقودة، ثلاثة من الصفة وواحد من غيرها، وثمانية منها موجودة ثلاثة من الصفة وخمسة من غيرها، ويسمّى واحد من تلك الثمانية مشتقّاً والبواقي جامدة، ولا يخفى عليك أمثلتها. **أبو طالب.**

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ١٤٤ باب الابتداء.

٣. **(قوله: لأنّ تحمل الضمير ـ إلى قوله ـ في معناه)** إشارة إلى قياس اقتراني تقديره: أنّ تحمّل الضمير فرع أي: حاصل عن كون المتحمّل صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية، وكلّما هو حاصل عن كون متحمّله صالحاً لذلك فهو شيء مقصود على الفعل أو ما هو في معناه.

ولا يبعد أن يقرأ قوله: «فرغ» ـ بالغين المعجمة ـ فعلاً ماضياً من الفراغ، ويكون هذا الكلام إشارة إلى قياس استثنائي تقديره: لو كان الجامد محتمّلاً للضمير لزم أن يفرغ أي: يخلو التحمّل للضمير عن صلاحية رفع متحمّله للظاهر على الفاعلية، وفراغ التحمّل عنها باطل؛ لأنّ التحمّل مستلزم لرفع الضمير على الفاعلية وهو مستلزم لتلك الصلاحية متحمّل الجامد للضمير أيضاً كذلك.

بيان الملازمة أنّ الصلاحية لرفع الظاهر على الفاعلية مقصورة على الفعل أو ما هو في معناه. هذا ويمكن حمل هذا الدليل على قياسات أخر لا يليق ذكرها بهذا المختصر، والضمير الأوّل في قوله: «أو ما هو في معناه» للموصول، والثاني للفعل. والمراد بمعنى الفعل معناه الالتزامي ←

(وإن يُشتَقّ) الخبرُ المفرد أو يُؤوَّل بمشتقّ[١] كـ«هذا أسدٌ» أي: «شجاع» **(فهو ذو ضميرٍ مُستكن)** أي: مستتر فيه.

هذا إذا[٢] لم يرفع ظاهراً فإن رفعه[٣] لم يتحمّل، وإن جَرى[٤] على مَن هو له، وإلّا[٥] فله حكمٌ ذكره بقوله:

← المعبّر عنه بالعامل في الفاعل، فيشمل المصادر والمشتقّات وأسماء الأفعال، ولمّا لم تكن الصلاحية المذكورة علّة تامّة لتحمّل الضمير، فلا يرد عليه أنّه يقتضي جواز تحمّل المصدر للضمير، وليس كذلك. **أبو طالب.**

١. **(قوله: أو يؤوَّل بمشتقّ)** أي: تأويلاً شائعاً، فلا يرد عليه أنّ كلّ جامد يمكن أن يؤوّل بمشتقّ. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: هذا إذا)** أي: هذا الحكم ثابت إذا لم يرفع. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: فإن رفعه اه)**

قيل: يمكن فهم هذا الحكم من البيت الآتي بحمل الإبراز على إخراج الضمير عن الاستتار إلى الضمير البارز أو إلى الاسم الظاهر.

أقول: الإبراز إنّما يستعمل في المعنى الأوّل في عرف النحاة، ولو سلّم ذلك فلا يشمل البيت نحو: أقائم أبوه زيد إلّا أن يريد بقوله: «تلىٰ» أعمّ من اللفظي والتقديري. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وإن جرى)** لفظ «إن» حرف شرط عطف على الجملة الشرطية السابقة. **أبو طالب.**

٥. أي: وإن لا يرفع الظاهر ولم استثناء من قوله يجر على من هوله، بل جرى على غير من هو له، فله حكمٌ، ذكره بقوله. **حكيم.**

وأبـرِزَنْهُ مـطلقاً حـيث تَـلا ما ليس معناه له مُحَصَّلا[١]

(وأبرزنه) أي: الضميرَ[٢] وجوباً[٣] **(مطلقاً)** سواء أُمن من اللّبس[٤] أم لم يُؤمَن **(حيث تلا)** أي: وقع ذلك الوصفُ[٥] بعدَ **(ما)** أي: مبتدأ **(ليس معناه)** أي: معنى ذلك

---

١. **(وأبرزنه)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و**(مطلقاً)** حال من الهاء في أبرزنه العائدة إلى الضمير و**(حيث)** ظرف مكان متعلّق بأبرزنه، و**(تلا)** فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الخبر، و**(ما)** موصول اسميّ جارّ على موصوف محذوف ومحلّها نصب على المفعولية بتلا.
و**(ليس)** فعل ماضٍ، و**(معناه)** اسم ليس، والمضاف إليه **(محصّلاً)** خبر ليس ومرفوعه ضمير مستتر، وجملة ليس ومعموليها صلة «ما» والرابط الموصوف بالموصول.
وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر مطلقاً حيث تلا الخبر المبتدأ الّذي ليس معنى الخبر محصّلاً له، أي: لذلك المبتدأ. **خالد.**

٢. **(قوله: أي الضمير)** فسّر المرجع للإشارة إلى أنّه مطلق الضمير لا الضمير الّذي هو الرابط، كما هو الظاهر، فلا يرد على المصنّف أنّ هذه المسألة إنّما تتصوّر في الضمير الّذي لم يكن رابطاً والمصنّف جعلها جارية في الضمير الرابط. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وجوباً)** قيّده به دون الجواز؛ إذ لا قائل بأنّ الإبراز مطلقاً جائز حتّى يحمل كلامه عليه.
فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يحمل الأمر على الجواز بالمعنى الأعمّ حتّى يطابق ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين؟
قلت: غير جائز، فإنّ من قال: إنّ الأمر لمطلق الطلب لا يجوز أن يستعمل في استعمال واحدٍ إلّا في أحد فردَيه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: من اللبس)** أي لبس الجاري على غير من هو له بالجاري على من هو له. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: ذلك الوصف)** لم يُرجع هذا الضمير إلى المشتقّ كما هو الظاهر بل إلى الوصف الأعمّ ليشملَ الحكم المؤوّل بالمشتقّ أيضاً. **أبوطالب.**

الوصف **(له)** أي: للمبتدأ[١] **(مُحصّلاً)** بل كان مُحصّلاً لغيره[٢] أي: كان وصفاً جارياً[٣] على غير مَن هو له، كـ«زيدٌ عمروٌ ضاربه[٤] هو» و «زيدٌ هندٌ ضاربُها[٥] هو» وأجاز الكوفيّون[٦] الاستتارَ إذا أُمِنَ اللّبس، واختاره المصنّف في الكافية.

---

١. **(قوله: أي: مبتدأ)** هذا التفسير للاحتراز عن مثل: غلام زيد قائم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بل كان محصّلاً لغيره)** إشارة إلى أنّ النفي متعلّق بالقيد فقط وهو الظرف بقرينة تقديمه على عامله، وبهذا يخرج نحو: ما زيد قائم. والمراد بالغير ما أُسند إليه تلك الجملة، فيخرج عنه مثل: ما زيد قائم بل عمرو. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أي: وصفاً جارياً اه)** تعريض بالمصنّف حيث عبّر عن هذه العبارة الموجزة الواضحة الوافية بتلك العبارة الطويلة المغلقة الغير الوافية إلّا بالتكلّف. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: كزيد عمرو ضاربه هو)** مثال لما لم يؤمن من اللبس، وصوره خمسة؛ لأنّها لا تجري إلّا في ضميرَين غائبَين مساويين في الإفراد والتذكير وفروعهما. ولفظ الضمير الغائب لا يزيد عن خمسة، وهذا المثال للوصف المتعدّي، وأمّا مثال اللازم فنحو: زيد وعمرو قائم به هو. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وزيد هند ضاربها هو)** مثال لما أمن من اللبس وصوره يرتقي إلى مائة واثنتين وثلاثين صورة حاصلة من ضرب ما للضمير الأوّل من الاحتمالات الاثني عشر فيما للضمير الثاني من الاحتمالات الأحد عشر، ولا يخفى عليك أمثلتها **أبوطالب.**

٦. **(قوله: وأجاز الكوفيّون اه)** جعل الكوفيّون سبب أصل الإبراز هو الفرق بين التعبير عن الجاري على من هوله، وبين التعبير عن الجاري على غير من هو له، وسبب وجوبه دفع الالتباس، وأمّا غيرهم فجعلوا سبب الوجوب هو الفرق المذكور. **أبوطالب.**

وأخبَرُوا بظرفٍ أو بحرفِ جـرّ ناوِينَ معنى كائنٍ أو استَقَر[١]

(وأخبروا) عن المبتدأ[٢] **(بظرف)** نحو: ﴿**والرَكبُ أسفلَ مِنكم**﴾[٣] **(أو بحرف جرّ)** مع مجروره، كـ ﴿**الحمد للّه**﴾ حالَ كونهم[٤] **(ناوِين)**[٥] أي: مقدّرين له مـتعلّقاً اسـمَ فاعلٍ أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة ولا يكون إلّا[٦] «كائناً» أو «استقرّ» أو ما فيه

١. **(وأخبروا)** فعل وفاعل، والضمير للعرب، و**(بظرف)** متعلّق بأخبروا، و**(أو بحرف جرّ)** معطوف على بظرف على تقدير حذف الواو مع معطوفها. والتقدير: وأخبروا بحرف جرّ ومجروره، و**(ناوين)** منصوب على الحال من فاعل أخبروا، وفاعله مستتر فيه، و**(معنى)** مفعول نـاوين، و**(كـائن)** مضاف إليه، و**(أو استقرّ)** معطوف على كائن. **خالد.**

٢. **(قوله: عن المبتدأ)** هذا احتراز عن حمل الأخبار على ما يقابل الإنشاء، وإرادة نحو: ما في الدار زيد على أن يكون زيد فاعلاً للظرف من هذا الكلام. **أبوطالب.**

٣. سورة الأنفال: الآية ٤٢.

(قوله: أسفل منكم) أي: والرَكبُ مكاناً أسفل من مكانكم، فظرفية أسفل باعتبار خـلافته عـن الظرف، وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات الستّ. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: حالكونهم)** فيه إشارة إلى أنّ قوله: «وأخبروا» بصيغه الماضي. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: ناوين)** أي: مقدّرين، وقد عرفت الفرق بين النيّة والتـقدير، ولم يـقل المـصنّف هكـذا مقدّرين كائناً أو استقرّ، إشارة إلى أنّ العامل هٰهنا لضعفه وشدّة احتياجه إلى الظرف،كأنّه صار بمعنى لا لفظ له أصلاً. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: ولا يكون إلّا اه)** أورد عليه بأنّه مستلزم لكون الشيء خبراً لنفسه أو التسلسل مـع لزوم عدم المتعلّق خبر في الحقيقة.

وأُجيب بأنّ الكائن المقدّر تامّ لا ناقص، ولا يخفى على الالمعي المتوقّد أنّ هذا الجواب لم ينشأ من الفكر الصحيح، إذ لا شكّ أنّ الكائن فيما نحن فيه يدلّ على وجود شيء في شيء أو بشيء أو على شيء أو نحو ذلك ممّا كان مفاده وجود النسبة الّذي هو معنى الكون الناقص لا ←

(معنى كائنٍ أوِ استقرّ) كـ«ثابتٍ ووَجَدَ» ونحوِهما.

فرع

يجب حذف هذا المتعلّق، وشذّ التصريح به في قوله:

٤٨. .... فأنتَ لدى بُحبُوحَةِ الهُونِ كائن[١]

ثمّ إن قُدِّر اسمَ فاعل وهو اختيار المصنّف[٢] لوجوب تقديره اتّفاقاً بعدَ «أمّـا» و«إذا» المفاجأة؛ لامتناع إيلاهما الفعلَ، فهو من قبيل المفرد[٣] وإن قُدّر فعلاً وهو

← وجود نفس الشيء، أو وجود وصفه الّذي هو معنى الكون التامّ.

فالحقّ في الجواب تسليم كون المتعلّق العامّ مطلقاً ناقصاً على سبيل الحقيقة كما في الكون أو على سبيل المجاز كما في باقي المتعلّقات العامّة.

والقول بأن يكون المخبر عنه في الحقيقة هو أسماء هذه المتعلّقات لا أنفسها، وإنّما نسبوا الخبر إليها باعتبار اللفظ والعمل، وهذا المعنى وإن كان خلاف ما قاله القوم إلّا أنّه كلام حقّ يظهر وجهه بالتأمّل الصادق، وفي كلام بعض النحاة ما يؤيّد ذلك.

والحاصل أنّ النسبة صالحة لأن تقع متعلّقة للظرف وشبهه، والظرف في قولنا: زيد قائم في الدار إن كان متعلّقاً بالخبر، فهذا الكلام ينبغي أن يكون مع من علم ثبوت القيام لزيد وجهل مكان القيام وإن كان متعلّقاً بالنسبة فينبغي أن يكون مع من جهل كِلا الأمرَين، فافهم. **أبو طالب.**

١. **(قوله: فأنت لدى اه)** أوّله:

لك العِزُّ إن مولاك عزّ وإن يُـهَن

اللغة والإعراب: «العزّ» بمعنى العزيز ضد الذليل، «وإن يُهَن» مجهول من الإهانة، «وبحبوحة الشيء» وسطه، والضمير في يهن إلى المولى، والمراد به الحليف أو الناصر. **أبو طالب.**

٢. التسهيل: ص ٤٩.

٣. **(قوله: فهو من قبيل المفرد)** أي: الخبر أو المتعلّق المحذوف أو كلّ من الظرف والحرف، وكذا ←

اختيار ابن الحاجب؛ لوجوب تقديره في الصلة، فواضح أنّه[١] من قبيل الجملة، ولا يخفى أنّ إجراء الباب[٢] على سَنَنٍ واحد[٣] أولى من الإلحاق[٤] بباب آخَرَ.

← قوله: «فهو من قبيل الجملة» ولم يقل: فهو مفرد فهو جملة؛ لأنّ كون الشيء يدلّ عليه أنّه فرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا: هذا الشيء ذلك الشيء، ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفرداً، والجملة من حيث اللفظ كما لا يخفى. **أبو طالب.**

١. **(قوله: فواضح أنّه اه)** إنّما خصّ الوضوح بهذا القسم؛ لأنّ في الحكم بإفراد الوصف مع فاعله إذا لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة خفاء.

قال بعضهم: إنّ ذلك لبعد الوصف عن الفعل باشتراكه بين الغائب وأخويه في الصيغة.

أقول: هذا مع غاية ضعفه مستلزم لإفراد نحو: أضارب الزيدان مع أنّه جملة اتفاقاً.

والحقّ في ذلك ما خطر ببالي من أنّ الجملة والكلام لفظان مترادفان كما ذهب إليه القدماء ولا فرق بينهما إلّا بأنّ الجملة تطلق مجازاً على مفرد لو سلب ربطه بغيره عنه لصار جملة بخلاف الكلام، وهذا مختصّ بالفعل مع الفاعل، إذ الوصف المذكور بعد السلب المذكور ليس بجائز الاستعمال.

وظهر من هذا أنّ خلاف المتقدّمِين مع القدماء في معنى الجملة يمكن أن يكون لفظيّاً، فاغتنم بهذا التحقيق. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: ولا يخفى أنّ إجراء الباب اه)** أي: باب الظرف والحرف المستقرّين الواقعَين خبراً للمبتدأ وهذا الكلام إشارة إلى تأييد مختار المصنّف. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: على سنن واحد)** أي: واحد بالنوع، فتوصيف هذا الجمع بالمفرد المذكّر؛ لأنّه وصف له باعتبار النوع لا باعتبار الأشخاص. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أولى من إلحاقه اه)** أي: من إلحاق بعض أفراده، والظاهر أن يقول: بدل هذا قولنا: أولىٰ من إجرائه على سنن مختلفة إلّا أنّه بدله بما ذكره، لكونه ملزوماً له في هذه المسألة.

ويمكن أن يجعل ما جعله دليلاً واحداً دليلَين بأن يقال: إجراء الباب على سنن واحد أوْلى من إجرائه على سنن مختلفة، وعدم إلحاق الباب بباب آخر أولىٰ من إلحاقه به، **فافهم أبو طالب.**

واعلم: أنّ اسم الزمان[١] يكون خبراً عن الحدث[٢] نحو: «القتال يوم الجمعة»؛ لأنّ الأحداث متجدّدة[٣] ففي الإخبار عنها به فائدة وهي تخصيصها بزمانٍ دونَ

---

١. **(قوله: واعلم أنّ اسم الزمان اه)** لمّا ذكر المصنّف أنّهم أخبروا عن المبتدأ بالظرف والحرف يمكن أن يتوهّم أنّ هذا الإخبار عن كلّ مبتدأ بكلّ ظرف وحرف، فدفع المصنّف هذا التوهّم ببيان عدم جواز الإخبار عن الذات باسم الزمان، ولم يتعرّض لجواز الإخبار عن الحدث به، **فلهذا** تعرّض الشارح لبيان جوازه بهذا الكلام.

فإن قلت: قد لا يجوز الإخبار عن الحدث باسم الزمان بل عن مطلق المبتدأ بسائر أقسام الإخبار، وقد يجوز الإخبار عن الذات باسم الزمان، وبالجملة فالإخبار عن كلّ مبتدأ بكلّ خبر قد يجوز وقد لا يجوز، فلم خصّص عدم الجواز إلّا عند الإفادة بما ذكره المصنّف

قلت: هذا الإخبار غير جائز في الغالب؛ لكونه غير مفيد في الأكثر، فينبغي أن يجعل الغالب فيه أصلاً ويستثنى منه النادر بخلاف سائر الإخبارات فإنّه بعكس ذلك، فينبغي أن يعمل فيه ذلك لكن لم يستثن منه اعتماداً على ما هو المعلوم من عدم جواز عدم الفائدة، وأمّا جواز واجداً لفائدة فربما يتوقّف على أمر آخر بعد الفائدة؛ لأنّها علّة ناقصة للجواز، فبانتفائها ينتفي الجواز، وأمّا وجودها فغير مستلزم لوجوده، ولذلك احتيج فيما نحن فيه إلى الاستثناء. **أبو طالب.**

٢. أي: إذا كان الحدث غير مستمرّ كما مثّل به، فإن كان مستمرّاً كطلوع الشمس يوم الجمعة امتنع الإخبار عنه، فإطلاقه غير مناسب اللّهم إلّا أن يقال: أنّه مفهوم من تمثيله فتدبّر. **حكيم.**

٣. **(قوله: لأنّ الأحداث متجدّدة) أقول:** مدار أصل الإفادة على الجهل، ومدار كثرتها على غرابة الحكم، وهما يتوقّفان غالباً على أمرَين:

الأوّل: أن يكون الحكم حدّاً وتعريفاً للمحكوم عليه أو مشتملاً على التجدّد بتجديد أحد طرفيه أو كلا طرفيه، كما في الإخبار عن الذات بغير اسم الزمان أو عن الحدث به أو بغيره.

الثاني: أن يكون طرفاه على تعيّن معتبر عند أهل العرف، فعدم إفادة الإخبار عن الذات باسم الزمان لانتفاء الأمر الأوّل، وعدم إفادة الإخبار عن النكرة لانتفاء الثاني. **أبو طالب.**

زمانٍ.

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا عن جُثّةٍ وإن يُفِد فأخبِرا[١]

(ولا يكون اسم زمانٍ[٢] **خبراً عن)** مبتدأ **(جثّةٍ)** فلا يقال: «زيدٌ يومَ الجمعة» **(وإن يُفد)** الإخبار به بأن كان المبتدأ[٣] عامّاً والزمان خاصّاً، أو كان اسم الذات مثلَ اسم المعنى[٤] في وقوعه وقتاً دونَ وقتٍ **(فأخبِرا)** كـ«نحن في شهر كذا» و «الوَردُ في أيّارَ».[٥]

---

١. **(ولا)** نافية **(يكون)** مضارع كان الناقصة، و**(اسم)** اسمها، و**(زمان)** مضاف إليه، و**(خبراً)** خبرها و**(عن جثّة)** متعلّق بخبرا، و**(إن)** حرف شرط، و**(يفد)** فعل الشرط وهو مضارع أفاد، وأصله يفيد حذفت الضمّة للجازم والياء للالتقاء الساكنين، و**(فأخبروا)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط. **خالد**.

٢. **(قوله: ولا يكون اسم زمان)** أي: ظرف زمان سواء كان بتقدير «في» أو بذكره، فيشمل نحو: زيد في يوم الجمعة، ومن العجائب ما يتوهّم في هذا المقام من أنّ المراد باسم الزمان ما دلّ على زمان ولا يكون ظرفاً؛ إذ ليس هذا إلّا أضغاث الأحلام، فافهم. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: بأن كان المبتدأ)**.

فإن قلت: الاختصاص لمفيد هذا الإخبار ما ذكره الشارح، بل ربما كان زيد يوم الجمعة أيضاً مفيداً.

قلت: غرض الشارح بيان المفيد في الأكثر وهو ليس إلّا ما ذكره. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: أوكان اسم الذات مثل اسم المعنى اه)** أي: في التجدّد أي: في ملاحظة جهته الّتي هو التجدّد يعني: أنّ لكلّ من اسم الذات واسم المعنى جهة تعدّد وجهة دوام وبقاء، فإذا لوحظ من جهته الأولىٰ، كان هذا الإخبار منه مفيداً، و إن لوحظ من جهته الثانية كان غير مفيد إلّا أنّ الغالب في الحدث ملاحظته من جهته الأولىٰ، وفي اسم الذات بالعكس، فيدخل فيما ذكره الشارح نحو قولنا: أرسطو في عهد اسكندر. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: والورد في أيار)** «الورد» ـ بفتح الواو وسكون الراء المهملة ـ معروف، و«أيّار» ـ بفتح

ولا يـجوز الابـتِدا بِـالنّكِرَه ما لم تُفد كعند زيدٍ نَمِرَه[١]

(ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما) دام الابتداءُ بها[٢] **(لم تفد)**[٣] لأنّه لا يُخبر إلّا عن معروف[٤] فإن أفاد جاز.

وتَحصُلُ الفـائدة بأمـورٍ: **أحـدها:** أن يـتقدّم الخـبر وهـو ظـرف أو مـجرور[٥]

← الهمزة وتشديد الياء ـ كقرار الشهر الثالث من الشهور الروميّة، أوّلها قبل تحويل الشمس إلى الجوزاء بأيّام، وهذا الحكم صادق في بعض الأقاليم. **أبوطالب.**

١. **(ولا)** نافية **(يجوز)** فعل مضارع، و**(الابتدا)** فاعل يجوز مـقصور للـضرورة، و**(بـالنكرة)** مـتعلّق بالابتداء، و**(ما)** ظرفية مصدرية، و**(لم)** حرف نفي وجزم، و**(تفد)** فعل مضارع مـجزوم بـ«لم» و**(كعند)** الكاف جارّة لقول محذوف، وعند خبر مقدّم، و**(زيد)** مضاف إليه و**(نمره)** ـ بفتح النون وكسر الميم ـ مبتدأ مؤخّر والمبتدأ والخبر مقولان لذلك القول المـحذوف والتـقدير: وذلك كقولك: عند زيد نمرة. **خالد.**

٢. **(قوله: مادام الابتداء بها)** دفع لما قد يتوهّم من كون قوله: «لم تُفِد» بصيغة المؤنّث وعود ضميره إلى النكرة، وذلك لأنّ النكرة قد تكون مفيدة بدلالتها على ما وضعت له لكن لا يجوز الابتداء بها؛ لعدم فائدة ذلك. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لم يفد)** وهذا إمّا لعدم فهم المراد منها هل هو الماهيّة من حيث هي أو من حيث جميع الأفراد أو بعض الأفراد أو فرد غير معيّن أو غير ذلك، وإمّا لفهم مراد لكن عارياً عن الفائدة لانتفاء ما ذكرنا من الشرطَين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: إلّا عن معروف)** لم يقل: إلّا عن معرفة؛ لأنّ المراد أعمّ منها، يعني إلّا عن مـعيّن بـتعيين يعتبره أهل العرف. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وهو ظرف أو مجرور)** إنّما قيّده بهذا؛ لأنّه لا يجوز تقديم ما سواهما من إخبار هذا المبتدأ عليه، ولأنّ الفائدة المصحّحة إنّما تحصل بالتعريف، وهو لا يمكن فيما سواهما من إخباره. **أبوطالب.**

وهل فتًى فيكم فما خِلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا(١)

مختصٌّ(٢) **(كعند زيدٍ نَمِرَة)**(٣) و «في الدّار رجلٌ».

(و) **الثاني**: أن يتقدّمها استفهامٌ، نحو: **(هل فتىً فيكم؟)**.(٤)

(و) **الثالث**: أن يتقدّمها نفي، نحو: «إن لم تكن خليلَنا **(فما خِلٌّ لنا)**».(٥)

---

١. **(وهل)** حرف استفهام لطلب التصديق، و**(فتى)** مبتدأ، وسوّغ الابتداء به تقدّم الاستفهام عليه و**(فيكم)** خبر المبتدأ، و**(فما)** الفاء عاطفة و«ما» نافية، و**(خلّ)** ـ بكسر الخاء ـ مبتدأ، و**(لنا)** خبره **(ورجل)** مبتدأ، و**(من الكرام)** نعته، و**(عندنا)** خبر المبتدأ. **خالد**.

٢. **(قوله: مختصّ)** أي: معيّن، وقيل: أي: منفرد بالمبتدأ وهو خطأ **أبو طالب**.

٣. **(قوله: كعند زيد نمرة)** قيل: وجه إفادة مثل ذلك أنّ قبل ذكر المبتدأ يعلم من الخبر أنّ المبتدأ الآتي ممّا يصلح أن يكون موصوفاً باستقراره عند زيد مثلاً، وهذا في قوّة أن يكون المبتدأ موصوفاً مثل قولنا: نمرة موصوفة بصحّة كونها عند زيد.

أقول: لا يخفى ضعف هذا الوجه؛ لأنّهم إن أرادوا أنّ هذه الفائدة ممّا حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو ممنون؛ ضرورة كونها من لوازم الحكم، وإن أرادوا أنّ هذه الفائدة ممّا حصل عند الحكم بالحكم فمسلّم لكن لا نسلّم حصولها من تلك الأخبار مطلقاً كما هو المراد بل إذا اشتمل الحكم على غرابة، ولو سلّم فلا يختصّ حصولها بصورة تقديم تلك الأخبار، بل تحصل مطلقاً قدّم الأخبار أم لا، فإنّ الحكم يجب أن يكون مفيداً سواء كان سبب إفادته مقدّم عليه أو مقارناً معه.

فالاولى أن يقال: وجهها إرادة الحصر أو الاهتمام بشأن خصوصية الخبر المفهومَين من تقديمه، ونمرة ـ بفتح النون وكسر الميم ـ اسم كساء وسَبُع. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: نحو هل فتى فيكم)** وجه إفادته هو إظهار المتكلّم المخاطب عدم علمه بكون فتى في المخاطبين، والجهل بوجود فتى في جماعة لا يخلو عن غرابة. **أبو طالب**.

٥. **(قوله: إن لم تكن خليلنا)** قدّر هذا الشرط لمكان الفاء في قوله: «فما خلّ لنا»، ولأنّ إفادته

←

(و) الرابع: أن تكون موصوفةً بوصف، إمّا مذكورٍ، نحو: **(رَجُلٌ من الكرام عندَنا)**[١] أو مقدّر، كـ«شرٌّ أهرّ ذا نابٍ»[٢] أي: «عظيمٌ» على أحد التقديرين

← يحصل من عمومه، وليس تلك النكرة نصّاً في العموم إلّا إذا قيّد الجملة بالشرط، فإنّها حينئذٍ تكون نصّاً فيه بحسب فهم العرف، وقد علم من هذا وجه عدم تقدير الشرط من جنس المستفهم عنه.

(قوله: فما خلّ لنا) وجه إفادته مثل ما ذكرنا في الاستفهام. **أبوطالب.**

١. **(قوله: ورجل من الكرام عندنا)** توصيف المبتدأ على أربعة أوجه؛ لأنّه مع وصفه إمّا بلفظَين مذكورَين كِليهما أو الموصوف فقط أو الصفة فقط أو بلفظ واحد، ومثّل المصنّف للأوّل والشارح للثلاثة الأخر. ووجه الإفادة في توصيف المبتدأ ظاهر. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: شرٌّ أهرّ ذاناب)** هذا ممّا قاله رجل حين نبح كلبه، ثمّ صار مثلاً لقويّ أدركه العجز في حادثة.

واعلم: أنّ للكلب نباحين: معتاد وغير معتاد.

والأوّل: يصدر منه عند إدراكه أمراً غريباً يسرّ صاحبه أو يضرّه.

والثاني: ممّا جرّب أنّ صدوره عنه علامة إصابة صاحبه في مكروه وشرّ في المستقبل، ولهذا يتطيّر به؛ فإن كان نباح كلب هذا الرجل حين قوله: هذا القول نباحاً معتاداً لا يصحّ أن يقصد بهذه العبارة حصر الإهرار بالشرّ دون الخير، وجعل تقديم المسند إليه لقصد الحصر، ويصحّ أن يقصد بالتنكير التعظيم، وقصد انحصار الإهرار بالشرّ التعظيم دون الحقير، فالحصر بدون التوصيف أو معه مصحّح للابتداء بالنكرة. وإن كان غير معتاد فتعيّن الحصر الثاني ظاهراً؛ إذ الأوّل موقوف على توهّم المخاطب غير ما حكم به المتكلّم، والظاهر أنّ المخاطب بهذا الخطاب من يسمع صوت هذا الكلب ويعرف أنّه علامة شرّ لا خير، فالمصحّح حينئذٍ إنّما هو الأمر الثاني، وقيل: وجه إفادة هذا المثال لتخصيصه بما يتخصّص به الفاعل لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ.

أقول: لقول هذا القائل ثلاثة احتمالات:

←

ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعَمَل　　　　برٌّ يَزِينُ وَليُقَس ما لم يُقَل[١]

وكذا إن كان فيها معنى الوصف، نحو: «رُجَيلٌ عندنا» أي: «رجل حقير عندنا»، أو كانت خَلَفاً من موصوف، كـ«مؤمنٌ خيرٌ من كافر».

(و) **الخامس**: أن تكون عاملةً فيما بعدَها، نحو: **(رغبةٌ في الخير خيرٌ)**.[٢]

(و) **السادس**: أن تكون مضافة، نحو: **(عمل برٌّ يزين)**، **(وليقس)** على ما ذُكر **(ما لم يُقَل)** بأن يجوز كلّما وُجد فيه الإفادة، كأن يكون[٣] فيها معنى التعجّب، كـ«ما

→ **الأوّل**: أنّ قولهم شرّ أهرَ ذا ناب لمّا استعمل في موضع ما أهرّ ذا ناب إلّا شرّ علم أنّهما مترادفان وشرّ في الثاني فاعل نكرة ويخصّص بتقديم الفعل عليه، فحمل ما يرادفه عليه في ذلك.

الثاني: أنّ استعماله في موضعه يدلّ على أنّ المراد به الحصر أيضاً، ولا يكون فيه شيء من أدوات الحصر، فعلم أنّ الشرّ فيه مؤخّر في الأصل فقدّم للحصر، فَحُمل الشرّ في الحال عليه في الأصل.

الثالث: أنّه لمّا استعمل في موضعه علم أنّ أصله هو، فحذف أداة الحصر وعوّض عنها تقديم المسند إليه المفيد للحصر، فأصل الشرّ فاعل نكرة، فحمل الشرّ في الحال عليه في الأصل.

وكلّ من الوجوه الثلاثة في غاية التكلّف والتعسّف. **أبوطالب**.

١. **(ورغبة)** مبتدأ و هو مصدر رغب وسوّغ الابتداء به عمله في المجرور بعده، و**(في الخير)** متعلّق به، و**(خير)** خبر المبتدأ **(وعمل)** مبتدأ و**(برّ)** ـ بكسر الباء ـ مضاف إليه، وجملة **(يزين)** ـ بفتح الياء ـ من الفعل والفاعل خبر المبتدأ، و**(ليقس)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول مجزوم بلام الأمر، و**(ما)** موصول اسميّ في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس، و**(لم)** حرف نفي وجزم، و**(يقل)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه صلة «ما». **خالد**.

٢. **(قوله: ورغبة في الخير خير)** وقوله: «عمل برّ يزين» وجه الإفادة فيهما ظاهر. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: كأن يكون اه)** ذكر الشارح أوّلاً للمقيس على ما ذكره المصنّف سبعة مواضع، وجه الإفادة ←

أحسن زيداً»[١] أو تكون دعاءً، نحو: ﴿سلامٌ على إل ياسين﴾[٢] و ﴿ويلٌ

← في الأوّلين منها أي: التعجب والدعاء، هو كونها موصوفاً بمعنى الوصف أي: قولنا: عظيم بقرينة أنّ مقامهما مقام المبالغة، وقيل: الوصف في الدعاء هو قولنا: من قبلي وفيه تكلّف، وفي الثالث العموم الفرضي، وفي الرابع إفادة الحصر، إنّ قول السائل: من عندك في قوّة قولنا: أرجل عندك أم امرأة، أو أرجل عندك أو أكثر، فقول المجيب رجل في قوّة قولنا: رجل لا امرأة ولا أكثر، وفي الخامس العموم الواقع، وفي السادس والسابع مثل ما في الأولين، فإنّ قولنا: فإذاً أسد في قوّة قولنا: أسد مرئي دفعة أي: بلا تقدّم خطوره بالبال. وقولنا: ونجم قد أضاء بتقدير قولنا: نجم قارن حكمه السرى ثمّ ذكر موضعَين آخرَين: وجه الإفادة في الأوّل غرابة ثبوت الخبر للمبتدأ، وفي الثاني عموم المبتدأ المفهوم من قرينة خارجية كما سيجيء بعيد هذا.

وهذه تسعة وجوه، وتكون مع التسعة السابقة في المتن والشرح ثمانية عشر وجهاً، وقد ذكر وجوه أُخر حتّى ارتقى وجوه الإفادة إلى نيف وثلاثين وجهاً.

وقيل: مرجع الجمع إلى التخصيص والتعميم، وقال بعض المحقّقين: مدار صحّة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيصات المحتاج توجيهها إلى هذه التكلّفات الركيكة الواهية. فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب انقضّ الساعة لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: رجل قائم لعدمها.

أقول: يعني أنّهم ينبغي أن أحالوا مواضع الفائدة إلى نفس المتكلّم؛ فإنّه يعلمها بالرجوع إلى وجدانه من غير نظر فيما ذكروه، وهذا كلام حقّ لا شبهة فيه، فكان تعرّضهم لتلك الوجوه بناءً على كونها ذوات فائدة في الغالب وقصداً لتمرين المبتدي لمعرفة مواضعها حتّى يقيس ما لم يذكر، ومن تلك المواضع على ما ذكروه، وليعلم أنّ أمثلة تلك الوجوه: إمّا غير داخلة تحت نوع داخل تحت قواعدها، وإمّا داخلة تحته فتكرار بعض من تلك الوجوه إنّما هو لبيان القِسمَين وبعض أنواع ما له نوع توضيحاً لمواضع الإفادة **أبوطالب.**

١. **(قوله: كما أحسن زيداً)** أي: على أن يكون «ما» غير موصولة بأن يكون موصوفة بمقدّر أو استفهامية؛ إذ على تقدير كونها موصولة لكانت معرفة. **أبوطالب.**

٢. سورة الصافات: الآية ١٣٠.

للمطفّفين﴾[١] أو شرطاً، كـ«مَن[٢] يقم أقُم معه» أو جواب سؤال، كـ«رجلٌ» لمن قال: «من عندك؟» أو عامّة[٣] كـ«كلٌّ يموتُ» أو تاليةً، لإذا الفجائيّة، كـ«خرجت فإذا أسدٌ بالباب»[٤] أو لواو الحال، كقوله:

٤٩. سرينا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا ....[٥]

وقد تُوجد الإفادة دونَ شيء[٦] ممّا ذُكر، كقولك: «شجرةٌ سَجَدَت» و «تَمرةٌ خيرٌ من جَرادة».[٧]

---

١. سورة المطفّفين: الآية ١.

٢. «من» مبتدأ في محلّ رفع ومسوّغ الابتداء بها مع كونها للشرط، و «يقم» فعل الشرط خبره على الأصحّ، وقيل: الجواب، وقيل: هما وفاعله مستتر عائد على «من» وأقم جواب الشرط. **حكيم.**

٣. **(قوله: أو عامّة)** أي: يكون المبتدأ نكرة عامّة، وكذا قوله: «أو تالية». **أبوطالب.**

٤. **(قوله: كخرجت فإذاً أسد بالباب)** أقول: لفظ «إذاً» لمفاجاة بمعنى الفجأة أي: وصول الشيء دفعة من غير خطورة بالبال، وظرفيته باعتبار خلافته عن مضاف هو الزمان أو المكان على خلاف فيه، وتقدير قولنا: خرجت فإذاً أسد بالباب: خرجت فوصلت زمان فجأتي لرؤية كون أسد بالباب أو مكانها، والمعنى: فوصلت زماناً أو مكاناً فاجأت فيه عند هذا الوصول رؤية كون الأسد بالباب. فلفظ «إذاً» متعلّق بقولنا: وصلت لا خرجت. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا)** تمامه:

مُحَيّاك أخفى ضوؤه كلَّ شارق

اللغة والإعراب: «سرينا: ـ بالسين المهملة ـ أي: سرنا ليلاً، و«محيّاك» اسم مفعول من التفعيل والمراد منه الوجه، و«ضوؤه» فاعل أخفى، و«كلّ» مفعوله، و«الشارق» المضيء. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: دون شيء)** لفظ «دون» بمعنى غير، وفصله عمّا سبقه للإشارة إلى كثرة تلك المواضع، ولا يبعد أن يكون بمعنى الأدون أي: الأضعف باعتبار أنّ الإفادة فيما سبق، قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ أو بقيده أو بقرينة مقالية، وفي هذَين الوجهَين قد حصلت بالخبر في الأوّل، وبالقرينة الحالية في الثاني، ولا خفاء في كونهما أضعف ممّا سبق. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: تمرة خير من جرادة)** قاله عمر بن الخطّاب حين أصاب أهل حمص جراداً كثيرة، وقد ←

والأصلُ في الأخـبار أن تُـؤخَّرا وجوّزوا التقديمَ إذ لا ضَـرَرا[١]
فَامنَعهُ حـين يَسـتوِي الجُـزآن عُـرفاً ونُكـراً عـادِمَي بـيان[٢]

(والأصل في الأخبار أن تُوخَّرا)؛ لأنّها وصفٌ في المعنى للمبتدآت، فحقّها التأخير كالوصف (وجوّزوا التقديم) لها على المبتدآت (إذ لا ضَرَرا) حاصلٌ بذلك[٣] وفُهم

← كانوا محرومين، فسالوا كعب الأحبار عمّا وجب عليهم من الكفّارة، فأوجب عليهم بكلّ جرادة درهماً، فرأى عمر أنّهم لو كفّروا بذلك لكان كفّارتهم دراهم كثيرة لا تسع وسعتهم لها،فقال ذلك: يعني كلّ تمرة خير من كلّ جرادة عند اللّه، فالتصدّق بها يكفّر ذنب أصابة كلّ جرادة. **أبو طالب.**

وللحديث مصادر كثيرة: و في الخاصة: التهذيب: ج ٥ ص ٣٦٣، الكافي: ج ٤ ص ٣٩٣ ح ٤ كتاب الحج، وفيه: «التمرة»، في العامّة: كنز العـمّال: ج ٥ ص ٢٤٥ ح ١٢٧٧٢، والمبسوط للسرخسي: ج ٤ ص ٩٩ كتاب المناسك، باب جزاء الصيد.

١. **(والأصل)** مبتدأ، و**(في الأخبار)** متعلّق بالأصل، و**(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ حرف مصدري، و**(تؤخّرا)** فعل مضارع منصوب بـ«أن» والألف للإطلاق، وأن ومنصوبها في محلّ مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ **(وجوّزوا)** فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى العرب، و**(التقديم)** مفعول جوّزوا، و **(إذ)** هنا للتعليل، وهل هي حرف أو ظرف قولان، و**(لا)** نافية للجنس، و**(ضرراً)** اسم «لا» مبنيّ معها على الفتح، والألف للإطلاق وخبرها محذوف، تقديره: إذ لا ضرر فيه. **خالد.**

٢. **(فامنعه)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، والضمير البارز يرجع إلى تقديم الخبر على المبتدأ، و**(حين)** متعلّق بامنعه، و**(يستوى الجزآن)** جملة من فعل وفاعل في موضع خفض بإضافة حين إليها و**(عرفاً ونكراً)** تمييزان محوّلان عن الفاعل، والأصل: حين يستوي عرف الجزأين ونكرهما لا منصوبان بإسقاط الخافض، و**(عادمي)** حال من فاعل يستوي **(بيان)** مضاف إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: حاصل بذلك)** إشارة إلى أنّ «لا» لنفي نوع من الضرر لا لنفي جنسه مطلقاً، كما هو المتبادر من المتن. **أبو طالب.**

من كلامه[١] أنّ الأصل في المبتدآت التقديم. **(فامنعه)** أي: تقديم الخبر **(حين يستوي الجزآن عُرفاً ونُكراً)** بشرط أن يكونا[٢] **(عادمَي بيان)** نحو: «زيدٌ صديقك» للالتباس، فإن كان ثمّة قرينة جاز، كقوله:

٥٠. بنونا بنو أبنائنا ....[٣]

---

١. **(قوله: وفهم من كلامه)** اعتذار عن ترك المصنّف ذكر الأصل في المبتدأ. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: بشرط أن يكونا)** إشارة إلى أنّ الحال علّة للحكم **أبو طالب.**

٣. **(قوله: كقوله بنونا اه)** ما بعده:

بنوهنّ أبناءُ الرجـال الأبـاعِدِ

القرينة على كون بنونا خبراً مقدّماً لا مبتدأ هو أنّ المراد تشبيه بني البنين لا بالعكس، وفيه بحث؛ فإنّ قوله: «بنونا» بمعنى الكائنون كبنينا، فبقي الالتباس بحاله؛ إذ لم يعلم أنّ المراد أنّ الحكم على بني أبنائنا بالكائنين كبنينا أو بالعكس، والجواب: أنّه متى اشتبه المبتدأ والخبر من حيث المعنى فيجعل ما اشتمل على معنى الوصفية الظاهرة خبراً والآخر مبتدأ. هذا.

وقيل: هذا البيت من باب عكس التشبيه، فبنونا مبتدأ، فلاشاهد في البيت لما نحن فيه. هذا ما قيل في هذا المقام.

أقول: الظاهر أنّ غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من التشبيه بل مراده بقوله: «بنونا وبنوهنّ» هو البنون بالواسطة، وغرضه أن يقول: إنّ أولادنا أولادنا من جانب الأب والأمّ معاً، لأنّا أنكحنا بناتنا أبنائنا أي: أقاربنا، وأمّا أولاد تلك النسوة فبنوهنّ من جانب الأمّ فقط لا من جانب الأب، لأنّهنّ أنكحن بناتهنّ أبناء الرجال الأباعد. وعلى هذا أيضاً تعيّن أن يكون بنوبنا وبنوهنّ مبتدأ، ولا شاهد فيه لما نحن فيه، وممّا يناسب ذكره في هذا المقام هو الفرق بين المبتدأ والخبر.

فنقول: الفرق بينهما لفظي ومعنوي. أمّا اللفظي: فمن وجوه يختصّ كلّ منها بصورة:

الوجه الأوّل: أنّ المعرفة مبتدأ والنكرة خبر، وهذا في صورة اختلافهما تعريفاً وتنكيراً مطلقاً أو في غير الاستفهام.

←

كـذا إذا مـا الفِـعلُ كـان الخـبرا أو قُصِدَ اسْتِعمالُهُ مـنحَصرا[١]

(كذا) يمتنع تقديمُ الخبر[٢] **(إذا ما الفعل)** الرافعُ لضمير المبتدأ المستتر **(كان)** هو[٣]

← **الثاني:** أنّ المقدّم مبتدأ والمؤخّر خبر، وهذا في صورة تساويهما مع فقدان القرينة على التعيين.

الثالث: أنّ الاسم مبتدأ والوصف خبر، وهذا في صورة اختلافهما اسماً ووصفاً.

وأمّا المعنوي: فهو أنّ اللفظ الدالّ على مفهوم أخذه المتكلّم مسلّم الثبوت لمصداقه مبتدأ، واللفظ الآخر خبر، والعلم بأنّه جعل مفهوم أي: اللفظَين مسلّم الثبوت لمصداقه، إنّما يحصل من القرائن كالفروق اللفظية وغيرها، وإذا حصل من غيرها فإن طابق مقتضى الفروق اللفظية وإلّا فاتركها واعتمد عليه، وسبب تعيينه أحد المفهومَين لأخذه مسلّم الثبوت لمصداقه، أمّا نفس إرادته فإنّه بنفس إرادته قد يرجح أحد المتساويين على الآخر وأمّا اعتقاده بأنّ المخاطب عَلِم أنّ لهذا المفهوم مصداق في ظرف الحكم دون ذلك المفهوم، وأمّا كون الأوّل ذا مصداق أشهر من كون الثاني كذلك. وأمّا غير ذلك ممّا لا يخفى على المتفطّن، وبهذا التحقيق الّذي ذكرنا حصل لك ما هو كاف فاطرحن غيره ممّا ذكروه خلف قافٍ. واعلم أنّ كلّ لفظ موضوع له مفهوم ومصداق ولو فرضنا وفي جانب المبتدأ بالذات هو المصداق وبالتبع هو المفهوم، وفي جانب الخبر بالعكس، وهذا مراد من قال: إنّ المعتبر في جانب المسند إليه هو الذات وفي جانب المسند هو الوصف فافهم. **أبوطالب.**

١. **(كذا)** المتعلّق بامنعه، وقال المكودي: والعامل في «كذا» محذوف تقديره: ويمتنع، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط، و**(ما)** زائدة، و**(الفعل)** مرفوع بفعل محذوف على شريطة التفسير يفسّره ما بعده، و**(كان)** فعل ماضٍ ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الفعل، و**(الخبرا)** خبر كان والألف للإطلاق، و**(أو)** حرف عطف، و**(قصد)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و**(استعماله)** نائب الفاعل بقصد، والمضاف إليه ضمير يعود إلى الخبر، والجملة معطوفة على مدخول إذا، و**(منحصراً)** ـ بفتح الصاد ـ اسم مفعول حذفت صلته. والتقدير: منحصراً فيه. **خالد.**

٢. **(قوله: يمتنع تقديم الخبر)** لمّا كان الامتناع يشمل الامتناع الذاتي دون الممنوع، ومنع تقديم هذه ←

(الخبرا) نحو: «زيدٌ قام»؛ لالتباس المبتدأ بالفاعل، فإن رفع ضميراً بارزاً جاز التقديم[٤] نحو: «قاما الزيدان» **﴿وأسرّو النّجوى الّذين ظلموا﴾**.[٥] كذا قيل: واعتراضه[٦] والدي ﷺ في حاشيته على شرح ابن الناظم بأنّ الألف تُحذف؛ لالتقاء الساكنين، فيقع اللّبس[٧] بالفاعل **(أو قصد استعماله)** أي: الخبرِ **(منحصراً)** يعني محصوراً فيه[٨] ك«إنّما زيدٌ شاعرٌ» و «ما زيدٌ إلّا شاعرٌ» أي: «ليس غيرُه»

← الأخبار أشدّ من منع ما سبقه، حيث لا يقدّم مع القرينة ولا مع عدمها، فكأنّه ممتنع لذاته أشار إلى ذلك بتقدير يمتنع لا أمنع مع أنّ الثاني هو الموافق لما سبق. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: كان هو)** إظهار اسم كان لرفع ما قد يتوهّم من أنّ تقدير كلام المصنّف : كذا إذا ما الفعل وفاعله كان خبراً بناءً على أنّ الخبر هو الجملة، ووجه الردّ أن لا حاجة إلى ذلك؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط في هذه الصورة **أبوطالب.**

٤. **(قوله: جاز التقديم)** فيه أنّه يلتبس حينئذٍ بالبدل عن الفاعل، وسيأتي أنّ الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة جائز في هذه الصورة، وحملت الآية على البدل. **أبوطالب.**

٥. سورة الأنبياء: الآية ٣.

٦. **(قوله: واعترضه اه)** الظاهر أنّ اعتراضه إنّما هو على ما يماثل المثالَين من موارد التقاء الساكنين إذ في غيرها لا لبس بالفاعل نحو: قاما زيدان. **أبوطالب.**

٧. **(قوله: فيقع اللبس)** أي: بحسب اللفظ فقط دون الخط، وهذا القدر كافٍ في مقام الاعتراض. **أبوطالب.**

٨. **(قوله: يعني محصوراً فيه)** هذا التفسير لإحدى فائدتين:

الأُولى: أنّ قوله: «منحصراً» ـ بكسر الصاد ـ من الانحصار بمعنى الانفراد أي: وصف المقصود عليه.

الثانية: أنّه ـ بالفتح ـ من ذلك بمعنى كون الشيء مقصوراً عليه، ولم يكتف على التقديرين بتقدير قوله: «فيه» عن لفظ المحصور لئلّا يوهم على الأوّل عكس المقصود. وأمّا لفظ المحصور فيه فلا يستعمل إلّا بإرجاع ضميره المجرور إلى الموصوف، وليخرج على الثاني ←

فلا يجوز التقديم[١] لئلّا يُتوهّم عكس المقصود، وشذّ:[٢]

٥١. .... وهل إلّا عليك المُعَوَّلُ؟[٣]

وإن لم يُوهِم عكسَ المقصود.

← نحو: ما زيد راكباً إلّا قائم، وكذا نحو: زيد قائم أبوه لا قاعد، لكنّ الظاهر أنّ المراد بقوله: «منحصراً» المنحصر بإلّا أو إنّما دون غيرهما، وحينئذٍ لا حاجة إلى هذا الإخراج، ولم يقل: أي: محصوراً فيه لئلّا يتوهّم أنّه تفسير لمعناه الحقيقي. **أبوطالب.**

١. **(قوله: فلا يجوز التقديم)** أي: تقديم المحصور فيه في الحصر بإلّا بشرط بقاء إلّا في مقامه، وفي الحصر بإنّما بلا شرط. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وشذّ)** أي: شذّ تقدّم المحصور فيه مع إلّا في الحصر بإلّا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وهل إلّا اه)** ما قبله:

فيا رَبِّ هل إلّا بك النصرُ يُرتَجَى عليهم ....

قاله كميت بن يزيد.

اللغة والإعراب: وضمير الجمع للأعداء، والمعوّل مصدر ميمي بمعنى الاعتماد، وإنّما لم يوهم عكس المقصود؛ لأنّ ما بعد إلّا يكون محصوراً فيه، قدّم على الآخر أو أخّر، وقيل: مثل هذا المثال يفيد حصر كلّ من الجزئين في الآخر، فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود. **أبوطالب.**

أو كـان مسـنداً لذي لامِ ابْـتدا أو لازم الصدرِ كمَن لي مُـنجِدا[١]

ونـحو عـندي درهـمٌ ولي وَطَـر مـلتزمٌ فـيه تـقدُّمُ الخـبر[٢]

(أو كان) الخبر **(مسنداً لذي)** أي: لمبتدأ فيه **(لام ابتدا)** نحو: «لَزيدٌ قائمٌ» فلا يجوز التقديم؛ لأنّ لها صدرَ الكلام[٣] ولو تركه لَفُهِمَ[٤] ممّا بعدَه.

---

١. **(أو)** حرف عطف **(كان)** فعل ماضٍ واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر، و**(مسنداً)** خبر كان، و**(لذي)** ـ بكسر اللّام ـ متعلّق بـ«مسنداً» وذي بمعنى صاحب نعت لمحذوف، و**(لام)** مضاف إليه باعتبار ما قبله ومضاف أيضاً باعتبار ما بعده و**(ابتدا)** مضاف إليه لا غير **(أو لازم)** بالجرّ عطف على ذي على تقدير موصوف **(الصدر)** مضاف إليه، وجملة أو كان إلى آخرها معطوفة أيضاً على مدخول «إذا» فهي في موضع جرّ بإضافة إذا إليها، و**(كمن)** ـ بفتح الميم ـ مبتدأ و**(لي)** خبره، و**(منجداً)** حال من الضمير المستتر في الخبر.

وتقدير البيت: أو كان الخبر مسنداً المبتدأ صاحب لام ابتداء أو مسند المبتدأ لازم الصدر وذلك كقولك: من لي منجداً. **خالد.**

٢. **(ونحو)** مبتدأ مضاف إلى قول محذوف، و**(عندي)** خبر مقدّم، و**(درهم)** مبتدأ مؤخّر **(ولي وطر)** مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير، والجملتان مقولتان لذلك المحذوف، و**(ملتزم)** ـ بفتح الزاى ـ اسم مفعول ويحتمل أن يكون خبر ونحو، و**(فيه)** متعلّق بملتزم، و**(تقدّم)** مرفوع بالنيابة عن الفاعل بملتزم، و**(الخبر)** مضاف إليه، ويحتمل أن يكون ملتزم خبراً مقدّماً. **خالد.**

٣. **(قوله: لأنّ لها صدر الكلام)** الأولىٰ أن يقول: لأنّ للمبتدأ حينئذٍ صدر الكلام ليناسب **قوله**: «ولو تركه» ولا يردّ عليه أنّ صدارتها لا يوجب امتناع تقديم الخبر لجواز دخول اللّام في الخبر المقدّم؛ وذلك لأنّ اللّام في الجملة الاسمية الغير المدخولة للنواسخ لا يدخل إلّا على المبتدأ. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: ولو تركه لفهم اه)** هذا مبنيّ على التعميم الّذي ذكره في لازم الصدر، إذ لو حمل على لازم الصدر بنفسه كما هو المتبادر منه لم يفهم هذا منه.

←

(أو) كان مسنداً لمبتدأٍ **(لازم الصّدر)** بنفسه[١] أو بسبب **(كمَن لي منجدا)** و «فتى مَن وافدٌ»[٢] والخبرُ ظرفاً أو مجروراً أو جملةً، كما في شرح التسهيل.[٣]

(و) إذا كان المبتدأ نكرةً **(نحو عندي درهمٌ و لي وَطَر)** و «قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ»[٤] فاعلم: أنّه **(ملتزمٌ فيه تقدُّمُ الخبر)**؛ لأنّه المسوِّغ للابتداء بالنكرة.

← **لا يقال:** مدخول لام الابتداء ممتنع الصدر للزوم صدارتها، فكيف يشمله قوله: «لازم الصدر»؟

لأنّا نقول: المراد بلازم الصدر ما كان لازم الصدر بالنسبة إلى الأجزاء المستقلّة للكلام. **أبو طالب.**

١. **(قوله: بنفسه)**

المراد بلازم الصدر بنفسه ما لنفسه دخل في لزوم الصدر لا ما كان نفسه علّة تامّة له، فلا ينتقض بما وقع مضافاً إليه من لازم الصدر بنفسه، ويحتمل أن يراد به المعنى الثاني.

ويقال: بعدم سقوطه عن الصدارة بالإضافة بناءً على أنّ المضاف مع المضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وفتى مَن وافد)**

فلفظ «فتى» مبتدأ مضاف إلى مَن الاستفهامية المقتضية للصدر، و«وافد» أي: معتمد، خبره. **أبو طالب.**

٣. شرح التسهيل: ج ١ ص ٢٨٣.

٤. **(قوله: وقصدك غلامه رجل)**

في صورة التقديم يلتبس المبتدأ بالبدل عن الضمير المضاف إليه في الخطّ، وبالبدل عن المضاف في اللفظ والخط، لأنّا نقول: إبدال النكرة عن المعرفة غير جائز إلّا إذا كانت النكرة مخصّصة. **أبو طالب.**

كذا إذا عـادَ عـليه مُـضمَرُ ممّا به عنه مُبِيناً يُخبَرُ[(١)]

(كذا) يجب تقديم الخبر **(إذا عاد عليه)** أي: على مُلابسه[(٢)] **(مضمر ممّا)** أي: من مبتدأ **(به عنه مُبيناً يُخبَرُ)** نحو: «في الدّار صاحِبُها»؛ إذ لو أُخّر عاد الضمير على متأخّرٍ[(٣)] لفظاً ورتبةً.

---

١. **(كذا)** متعلّق بمحذوف دلّ عليه ما قبله، أي: كذا يلتزم تقدّم الخبر، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط، منصوب بجوابه، و**(عاد)** فعل ماضٍ، و**(عليه)** متعلّق بعاد، والضمير يعود إلى الخبر على تقدير مضاف، و**(مضمر)** فاعل عاد، و**(ممّا)** متعلّق بعاد، و«ما» موصول اسميّ جارية على موصوف مقدّر، و**(به وعنه)** متعلّقان بيُخبر والهاء من «به» تعود إلى الخبر، ومن «عنه» تعود إلى «ما»، و**(مبيناً)** ـبتخفيف الياء ـ حال من الهاء في «به» العائدة إلى الخبر، وفيه فصل بين الحال وصاحبها بأجنبيّ، و**(يخبر)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه. **خالد**.

٢. **(قوله: أي: على ملابسه)** الأولىٰ أن يقال: إنّ بدل أيّ التفسيرية، ويعمّم للفظ ما الموصولة بين المبتدأ ومتعلّقه حتّى يشمل الصور الثلاثة للإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً:

الأُولى: ما ذكره الشارح.

الثانية: أن يكون في ملابس المبتدأ ضمير للخبر نحو: رجل صاحب غلامه.

الثالثة: أن يكون في ملابس المبتدأ ضمير لملابس الخبر نحو: في الدار غلام صاحبها.

وسيجيء لهذا زيادة توضيح في تعليقاتنا على امتناع توسّط خبر أفعال الناقصة ووجوبه. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: عاد الضمير إلى متأخّر اه)** الإضمار قبل الذكر ثلاثة أقسام:

الأوّل: ما كان لفظاً ورتبةً هو غير جائز إلّا في المسائل المستثناة الّتي نذكرها في آخر بحث الفاعل.

الثاني: ما كان بحسب اللفظ فقط.

الثالث: ما كان بحسب الرتبة فقط وهما جائزان مطلقاً، ومثالهما نحو: فيها صاحب الدار، وفي

←

تنبيه

عبارةُ ابن الحاجب في هذه المسألة: «أو لمتعلِّقِهِ ضميرٌ في المبتدأ» قال المصنّف في نُكَته على مقدّمة ابن الحاجب: «هذه عبارة غَلِقَة على المتعلّم» ولو قال: أو كان في المبتدأ ضمير له، كفاه. انتهى.

وأنت ترى ما في عبارة المصنّف هنا من الغلاقة وكثرةِ الضمائر المقتضية للتعقيد وعُسر الفهم، وكان يمكنه أن يقول كما في الكافيه:

وإن يَــعُدْ بــخبرٍ ضــميرُ   مِن مبتدأ يُوجَبْ له التأخيرُ

← الدار صاحبها.

فإن قلت: الذكر إنّما ينسب إلى اللفظ فما معنى انتسابه إلى الرتبة؟

قلت: الذكر مساوق للوجود، ووجود بعض الأعراض إنّما هو بوجود معروضاتها، فإن ذكر رتبة لفظ المرجع بذكر نفس ذلك اللفظ وأخّر عن الضمير كان الإضمار من القسم الأوّل، وإن ذكرت بلفظ آخر مقدّم على الضمير كان من القسم الثالث، والأولىٰ أن يجعل قولنا: لفظاً ورتبةً تمييزاً للنسبة الإضافية أي: لنسبة القبل إلى الذكر لا لنسبة الذكر إلى مفعوله، فلا يحتاج تصحيحه إلى تكلّف. **أبو طالب.**

كذا إذا يَستَوجِبُ التصديرا كأيْنَ مَن عَلِمتُهُ نَصيرا[١]
وخَبَرَ المحصورِ قَدِّم أبدا كما لنا إلّا اتّباعُ أحمدا[٢]

(كذا) يجب التقديم **(إذا)** كان الخبر **(يَستوجِبُ التصديرا)** كالاستفهام **(كأين من عَلِمتَه نصيراً)** **(وخبر)** المبتدأ **(المحصور)** فيه[٣] **(قدّم أبداً كما لنا إلّا اتّباعُ أحمدا)** ـ صلى الله عليه وآله ـ إذ لو أُخّر وقيل: «ما اتّباعُ أحمد إلّا لنا» أوهَمَ الانحصار[٤] في الخبر.

---

١. **(كذا)** متعلّق بمحذوف، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل بشرطه، و**(يستوجب)** فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر، و**(التصديرا)** مفعول يستوجب، والألف للإطلاق، و**(كأين)** مجرور الكاف قول محذوف، وأين خبر مقدّم، و**(من)** ـ بفتح الميم ـ موصول اسميّ في محلّ رفع على أنّه مبتدأ مؤخّر و **(علمته)** فعل و فاعل والهاء مفعول أوّل و**(نصيراً)** مفعول ثانٍ والجملة الفعليّة صلة «من» العائد إليها الضمير في علمته. والتقدير: وذلك كقولك: أين من علمته نصيراً. **خالد.**

٢. **(وخبر)** مفعول مقدّم بقدّم، و**(المحصور)** مضاف إليه، و**(قدّم)** فعل أمرٍ، و**(أبداً)** منصوب على الظرفية بقدّم. والتقدير: وقدّم خبر المبتدأ المحصور فيه أبداً، و**(كما)** مجرور الكاف محذوف، و«ما» نافية، و**(لنا)** خبر مقدّم، و**(إلّا)** حرف استثناء، و**(اتباع)** مبتدأ مؤخّر، و**(أحمدا)** مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعَلَمية والوزن، وألفه للإطلاق. **خالد.**

٣. **(قوله: المحصور فيه)** عدل بتقدير قوله: «فيه» عن الإضافة البيانية المستغنية عن تقدير هذا الظرف إلى اللّامية المحتاجة إليه؛ ليخرج عن المقصود نحو: ما زيد قائم إلّا في الصباح. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أوهم الانحصار)** أي: أوقع السامع في غلط هو الانحصار في الخبر، فإنّه من الوَهَم ـ بفتحتين ـ بمعنى الغلط لا من الوَهم ـ بسكون الهاء ـ بمعنى القوّة المعروفة، فلا يرد عليه أنّ الأولىٰ أن يقول: أفاد الانحصار. **أبو طالب.**

وحـذفُ مـا يُـعلم جـائزٌ كـما ... تقول زيدٌ بَعدَ مَن عندَكـما[١]

وفي جواب كيف زيدٌ قل دَنِف ... فزيدٌ استُغنِيَ عنه إذ عُرِف[٢]

(وحذف ما يُعلم) من المبتدأ والخبر[٣] **(جائزٌ)** فحذفُ الخبر **(كما تقول زيدٌ بعد)** قول السائل: **(من عندكما؟)** **(فزيدٌ)** المبتدأ **(استُغني عنه إذ عُرِف)**.

---

١. **(وحذف)** مبتدأ، و**(ما)** اسم موصول مضاف إليه، وجملة **(يعلم)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» ومتعلّقه محذوف، و**(جائز)** خبر المبتدأ.

والتقدير: وحذف الّذي يعلم من مبتدأ وخبر جائز و**(كما)** الكاف حرف تشبيه وما مصدرية وجملة **(تقول)** صلتها ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفياً و**(زيد)** مبتدأ محذوف الخبر للعلم به أي: عندنا، و**(بعد)** منصوب على الظرفية مضاف لقول محذوف منويّ لفظه، و**(من)** ـ بفتح الميم ـ اسم استفهام في موضع رفع على الابتدائية، و**(عندكما)** خبر المبتدأ ومضاف إليه. **خالد.**

٢. **(وفي جواب)** متعلّق بقل على حذف مضافين، و**(كيف)** خبر مقدّم وهو اسم استفهام، يستفهم به عن الأحوال و**(زيد)** مبتدأ مؤخّر، و**(قل)** فعل أمرٍ، و**(دنف)** ـ بكسر النون ـ خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره مقولان لقل.

والتقدير: قل: هو دنف في جواب قول السائل: كيف زيد؟ **(فزيد)** مبتدأ على حذف مضاف **(واستغني)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول حذف متعلّقه، و**(عنه)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و**(إذ)** للتعليل وهل هي حرف أو ظرف؟ قولان، و**(عرف)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى زيد على تقدير المضاف المذكور. **خالد.**

٣. **(قوله: من المبتدأ والخبر)** أي: لا من الخبر وحده كما هو المتبادر ممّا سبقه. **أبو طالب.**

وبـــعدَ لولا غـالباً حـذفُ الخـبر حتمٌ وفي نصّ يمينٍ ذا استَقَرّ[١]

(وبعد لولا)[٢] الامتناعيّةِ[٣] **(غالباً)**[٤] أي: في القسم الغالب[٥] منها؛ إذ هي على قسـمَين: قسـم يـمتنع فـيه جـوابـها بـمجرّد وجـود المـبتدأ[٦] بـعدَها وهـو

١. **(وبعد)** قال المكودي متعلّق بحذف أو بحتم، و**(لولا)** مضاف إليه، و**(غالباً)** ظاهر حال المكودي، والشاطبي أنّه منصوب بنزع الخافض، و**(حذف)** مبتدأ، و**(الخبر)** مضاف إليه، و**(حتم)** خبر، **(وفي نصّ)** متعلّق باستقرّ و«في» بمعنى «مع»، و**(يمين)** مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها، و**(ذا)** اسم إشارة مبتدأ حذف تابعه، وجملة **(استقرّ)** في موضع رفع خبر المبتدأ، وإظهار استقرّ هنا للضرورة. **خالد.**

٢. **(قوله: وبعد لولا)** هذا متعلّق بقوله: «حتم» على ما يظهر من كلام الشارح ولا يبعد أن يكون متعلّقاً بمقدّر تقديره: والمبتدأ الواقع بعد لولا، لكنّ الأوّل أولىٰ لقلّة مؤونته. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: الامتناعية)** احتراز عن لولا التحضيضية المختصّة بالدخول على الأفعال. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: غالباً)** هذا إمّا مفعول المقدّر بتقدير موصوف أي: أعني قسماً غالباً منها، أو بدل بعض من قوله: «بعد لولا» لكن بتقدير مضاف، والأصل بعد قسم غالب منها حذف المضاف والموصوف، وأقيم الوصف مقامهما أو حال عن المستتر في قوله: «حتم». **أبو طالب.**

٥. **(قوله: أي: في القسم الغالب)** فيه إشارة إلى أنّ المراد بالغالب الّذي يكون تحت قاعدة لا ما صار غالباً بلا قاعدة تضبطه. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: بمجرّد وجود المبتدأ)** الظاهر أن يقول: هكذا قسم يمتنع فيه جوابها بمجرّد نسبة الخبر الوجود إلى المبتدأ الخ. وقسم يمتنع لنسبة خبر غير الوجود إليه الخ. أو يقول في الأوّل كما قال: وفي الثاني، وقسم يمتنع باتصاف المبتدأ بغير الوجود، ووجه عدوله إلى ما ذكره هو الإشارة إلى الخلاف الواقع في المبتدأ بعد القسم الأوّل، هل له خبر محذوف أم لا حاجة له إلى الخبر؟ والاتفاق الواقع على المبتدأ بعد القسم الثاني في أنّه ممّا لابدّ له من الخبر بدليل كونه ذا خبر في اللفظ في بعض الصور، وهذا ممّا يقود المشهور إلى تقدير الخبر لما وقع بعد القسم الأوّل، وقيل: ما وقع بعد القسم الأوّل فاعل لمقدّر، والأصل: لولا وجد زيد لكان كذا، والأقرب عندي إنّما هو هذا القول. **أبو طالب.**

الغالب[١] و قسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدأ وهو قليل، فالأوّل **(حذفُ الخبر)** منه **(حتمٌ)**[٢] نحو: «لولا زيدٌ لأتَيتُك» أي: موجودٌ، والثاني حذفُه جائز إذا دلّ عليه دليلٌ[٣] بخلاف ما إذا لم يدلّ نحو قوله ﷺ: «لو لا قومُكِ[٤] حَدِيثُو عهدٍ بالإسلام

---

١. **(قوله: وهو الغالب)** عرّفه ونكّر قوله: «قليل» فيما سيأتي لتقدّم ذكر الأوّل دون الثاني. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: حتم)** وذلك لأنّ النفي عند فقد القرينة يتوجّه إلى وجود ما بعده، فإذا أُريد ذلك أطلق النفي ليدلّ عليه، وإذا دلّ عليه كان ذكره عبثاً يجب الاحتراز عنه. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: إذا دلّ عليه دليل)** نحو قوله تعالى: ﴿**لولاَ أنتم لكنّا مؤمنين**﴾ أي: لولا أنتم صددتمونا بقرينة قوله تعالى: ﴿**أنحن صددناكم عن الهدى**﴾. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: نحو لولا قومك)** هذا مروي عن النبيّ ﷺ مخاطباً لعائشة، والحديث هكذا: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدّمت الكعبة باباً وجعلتها بابين».

اللغة والإعراب: «الحديث» الجديد و«العهد» العلم أو الزمان، وإضافة قوله: «حديثو» إليه من إضافة المميّز إلى التمييز، وقوله: «بالإسلام» متعلّق بالعهد على المعنى الأوّل، وبقوله: «حديثو» على المعنى الثاني.

والمعنى: على ما خطر ببالي أنّه إن لم يكن قومك جديداً إسلامهم لهدّمت الكعبة الّتي بُنيت على باب واحد وبنيتها على بابين أي: جعلت بابها القديم باباً، والمستجار وهو الّذي في مقابله باباً آخر، لكن لمّا كانوا جديد الإسلام ولم يستقرّ دين الحقّ في قلوبهم خفت أن لو فعلت ذلك لانقلبوا إلى كفرهم الأصلي.

والمستجار موضع بالركن اليماني مقابل باب البيت قد انشقّ لدخول فاطمة بنت أسد منه في البيت لولادة عليّ عليه السلام فيه لتشريف البيت بها، وللمستبصر ينكشف من هذا الحديث أُمور:

الأوّل: فضيلة عليّ عليه السلام على سائر الناس سوى النبيّ ﷺ، فإنّه مستثنىً بدليل خارج.

الثاني: اشتياق النبيّ ﷺ بإظهار هذه الفضيلة بجعل المستجار باباً جديداً يطلع الناس بإحداثه على تلك الفضيلة.

الثالث: بغض قوم عائشة لعليّ عليه السلام.

الرابع: عدم استقرار الإسلام في قلوبهم. **أبو طالب.**

لَهَدَمتُ الكعبَةَ وجَعَلتُ لها بابينِ».[١]

تتمّة

ك«لولا» فيما ذُكِر «لوما» كما صرّح به ابنُ النحّاس.

(وفي) المبتدأ الواقع **(نصّ يمين ذا)**[٢] أي: حذفُ الخبر وجوباً **(استقرّ)** نحو: «لعَمرُك لأفعَلَنَّ» أي: «قَسَمي» فإن لم يكن نصّاً في اليمين لم يجب الحذف.[٣]

١. ورد هذه الرواية في مجامع الروائية الخاصّة والعامّة بعبارات مختلفة قريب منها: سنن الترمذي: ج ٢ ص ٢٤٧ ح ٨٧٦ باب ٤٧ ما جاء في كسر الكعبة، وأخرجه مسلم في كتاب الحج: ص ٥٧٤ باب ٧٠ جدر الكعبة و بابها ح ٤٠٥ مع تفاوت يسير، كنز العمّال: ج ١٢ ص ٢٠٢ ح ٣٤٦٦٦ و ص ٢٢٢ ح ٣٤٧٦٣، مسند أحمد: ج ١٧ ص ٤٠٩ ح ٢٤٥٩، و ص ٦٠٣ ح ٢٥٣٤٢، و العمدة لابن البطريق: ص ٣١٧ ح ٥٣٢ قطعة منه.

٢. **(قوله: نصّ يمين)** أي: يكون المبتدأ بنفسه نصّاً في القسم كعَمر ـ بفتح العين ـ بمعنى العُمر ـ بضمّ العين ـ والفرق بينهما أنّ الأوّل مختصّ بالقسم، والثاني مختصّ بغيره. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لم يجب الحذف)** كعهد اللّه فإنّه يستعمل قسماً كعهد اللّه لأفعلنّ، وغير قسم كعهد اللّه يجب الوفاء به، فإنّه عند استعماله قسماً لا يجب حذف خبره أيضاً، والمراد بالعهد العلم أو الشرط. **أبوطالب.**

وبعدَ واوٍ عَـيَّنت مـفهومَ مَـع كمِثْلِ كلُّ صانعٍ وما صَنَع[١]

(و) كذا يجب الحذف إذا وقع **(بعدَ)** المبتدأ[٢] **(واوٍ)** قد **(عيّنت**[٣] **مفهومَ مع)** وهو المصاحبة **(كمثل كلّ صانعٍ وما صنع)** أي: «مقترنان»[٤] فإن لم تكن الواو نصّاً في المعيّة، لم يجب الحذف، نحو:

٥٢. .... وكلُّ امرىءٍ والموتُ يلتقيان[٥]

---

١. **(وبعد)** معطوف على موضع الجارّ والمجرور المتعلّق باستقرّ، و**(واو)** مضاف إليه، وجملة **(عيّنت)** نعت لواوٍ، و**(مفهوم)** مفعول عيّنت، و**(مع)** مضاف إليه و**(كمثل)** الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف وجارّة لقول محذوف، و**(كلّ)** مبتدأ و**(صانع)** مضاف إليه **(وما)** موصول معطوف على المبتدأ ويجوز في «ما» أن تكون موصولاً اسمياً وأن تكون موصولاً حرفياً، وعليهما فجملة **(صنع)** صلتها والعائد محذوف. **خالد.**

٢. **(قوله: وكذا يجب الحذف ...)** لم يقل: إذا وقع الخبر مع أنّ الظاهر أنّ قول المصنّف بعد «واو» قيد للخبر لا للمبتدأ؛ فإنّه الواقع بعد «الواو» دون المبتدأ ليطابق قوله: «نصّ يمين» في المقيّد، فإنّه نصّ في كونه قيداً للمبتدأ، ولهذه العلّة جعل الظرف الآتي أيضاً قيداً للمبتدأ، وأمّا الظرف السابق على النصّ فلم يجعله قيداً للمبتدأ؛ لأنّه كالنصّ في كونه قيداً للخبر، لكون الخبر مذكوراً في الكلام دون المبتدأ، فعلى هذا بعد في قوله: «بعد واو» مبنيّ على الضمّ بتقدير بعد المبتدأ، وقوله: «واو» مرفوع على أن يكون فاعلاً للظرف وقيل: في توجيه هذا الكلام: إنّ المراد بوقوع المبتدأ بعد الواو وقوع تماميته بعدها بناء على أنّ ما بعد الواو من تتمّة المبتدأ بحسب المعنى، ولا يخفى ما فيه من التعسّف. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: قد عيّنت)** زاد لفظ «قد» لإفادة التأكيد إشارة إلى أنّ النصّ في المعيّة شرط للحذف. **أبوطالب.**

٤. **(قوله أي: مقترنان)** الظاهر أن يقدّر الخبر مقرون بصيغة المفرد؛ لأنّ المقصود بالحكم هو ما قبل الواو فقط فتأمّل. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وكلّ امرىء اه)** أوّله:

←

وقــبلَ حــالٍ لا يكـون خـبرا عن الّذي خَبَرُه قد أُضمِرا[١]

(و) كذا إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر وهو **(قبلَ حالٍ لا)** يـصلح أن **(يكون خبراً عن)** المبتدأ[٢] **(الّذي خبره قد أُضمِرا)**.[٣]

فالمصدرُ.

→

تَمَنَّوْا إلى الموت الّذي يَشْعَبُ الفتى

قاله الفرزدق.

اللغة والإعراب: «تمنّوا» فعل ماضٍ، و«يشعب» أي: يفرق، وتعدية التمنّي بإلى باعتبار تضمّنه معنى الوصول أو الانتهاء، ووجه عدم تصريح المثال بالمعيّة أنّ المرء من حيث هو مـرء لا يستلزم المقارنة للموت بخلاف الصانع مع صنعته، وفيه كلام. **أبوطالب.**

١. **(وقبل)** معطوف على «بعد» فهو متعلّق باستقرّ أيضاً، و**(حال)** مضاف إليه و**(لا)** نافية، و**(يكـون)** مضارع كان الناقصة واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى حال، و**(خبراً)** خبر يكون، و**(عن الّذي)** متعلّق بخبرا والّذي نعت لمحذوف تقديره على المبتدأ الّذي، و**(خبره)** مبتدأ، وجملة **(قد أضمرا)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره صلة الّذي، وجملة يكون وما بعدها نعت لحال. **خالد.**

٢. **(قوله: لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ)** وذلك لعدم إرجاع ضميره إليه. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: قد أُضمِرا)** قيل: هذا القول يدلّ على أنّ الحكم بالإضمار المتوقّف على العلم به مـتقدّم على العلم بعدم الصلاحية مع أنّ المراد بعدم الصلاحية ما كان علّة للإضمار، ومعلولاً لعـدم صلاحية عود ضمير الحال إلى المبتدأ لا ماكان معلولاً للإضمار، والمعلول لا يتقدّم على العلّة. والجواب: أنّ أضمر بمعنى يضمرا والمراد بقوله: «لا يكون خبراً» خبراً آخر غير ما أضمر أو أخبر بدلاً ممّا أضمر، فافهم. **أبوطالب.**

كـضَربِيَ العـبدَ مُسِيئاً وأتَـمّ تَبْيِينِيَ الحَقَّ منوطاً بالحِكَم[١]

(كضَربِيَ العبدَ مسيئاً) فـ«مسيئاً» حال سَدَّت مَسَدَّ الخبر المحذوف وجوباً، والأصل: «حاصلٌ إذا كان أو إذا كان مسيئاً»[٢] فحُذف «حاصل» ثمّ الظرفُ **(و)** المضاف إلى المصدر، نحو: **(أتمّ تبييني الحقّ منوطاً بالحِكم)** فـ«أتمُّ» مبتدأ مضاف

---

١. **(كضربي)** مجرور الكاف قول محذوف وضربي مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و**(العبد)** مفعوله وخبر المبتدأ محذوف، و**(مسيئاً)** حال منه، وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: وذلك كقولك: ضربي العبد حاصل إذا كان أو إذ كان مسيئاً، و**(أتمّ)** اسم تفضيل من التمام، مرفوع على الابتداء، و**(تبييني)** مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و**(الحقّ)** مفعول تبييني وخبر أتمّ محذوف مضاف إلى كان التامّة، وفاعلها مستتر فيها عائد إلى الحقّ، و**(منوطاً)** بمعنى متعلّقاً، حال من فاعل كان العائد إلى الحقّ، و**(بالحكم)** ـ بكسر الحاء وفتح الكاف ـ متعلّق بمنوطاً. **خالد.**

٢. **(قوله: والأصل حاصل إذاكان مسيئاً)** في هذه القاعدة أربعة مذاهب:

الأوّل: مذهب البصريّين، وهو ما ذكره الشارح من البيان، وجعل كان تامّة والظرف متعلّقاً بالخبر، والحال قيداً لمدخول الظرف لا للمبتدأ، ويرد عليهم القول بكثرة الحذف مع إمكان الاستغناء عنها بما سنذكر، والقول بالحذف الغير الثابت في كلامهم، وحمل «كان» على ما يخالف الظاهر في هذا المقام من كونه ناقصة.

الثاني: مذهب الكوفيّين، وهو أنّ التقدير: ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل الحال قيداً للمبتدأ، ويلزمهم فوات دلالته على الحصر المراد منه بالاستقراء، فإنّ اسم الجنس المعرّف المطلق إذا كان مجرّداً عن القرينة الدالّة على إرادة الخصوص إنّما يتبادر منه العموم لا مطلق اسم الجنس المعرّف.

الثالث: ما ذهب إليه البعض من أنّ ذلك المبتدأ ممّا لا حاجة له إلى الخبر لكونه بمعنى الفعل، فإنّ المعنى ما ضرب زيداً إلّا قائماً. وفيه أنّه قياس مع الفارق.

الرابع: ما أفاده الرضي من أنّ التقدير: ضربي زيداً يلابسه أو يلابسني قائماً أو يلابسنا قائمين، وهذا هو الصواب. **أبوطالب.**

إلى المصدر و «منوطاً» حالٌ سدّ مسدّ الخبر، وتقديره كما تقدّم، وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيّتها للخبريّة ما يَصلَحُ لها[١] فالرفع فيه واجب، نحو: «ضَرْبي زيداً شديدٌ».

تنبيه

يجب حذف المبتدأ في مَواضِعَ: **أحدها**: إذا أُخبِر عنه بنعت مقطوع[٢] كـ«مررتُ بزيدٍ الكريمُ»، كما ذكره في آخر النعت.

الثاني: إذا أُخبِر عنه بمخصوص «نِعْمَ»، كـ«نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ»، كما ذكره في باب «نِعْمَ».

الثالث: إذا أُخبِرَ عنه بمصدر بدل من اللّفظ بفعله[٣] كـ«صبرٌ جميلٌ» أي: «صبري».

الرابع: إذا أُخبِرَ عنه بصريح القَسَم[٤] نحو: «في ذمّتي لأفعَلَنَّ»[٥] أي: «يمينٌ» ذكرهما في الكافية.

---

١. **(قوله: ما يصلح لها)** أي: حال يصلح للخبريّة، وذلك فيما أمكن أن يكون مصداق الضمير المستتر في الحال هو نفس المبتدأ، فحينئذٍ يصلح عقلاً أن يقع الحال حالاً عن فاعل «كان» أو يلابس المقدّر، وأن يقع خبراً عن المبتدأ، والمراد اجتماع الصلاحيتَين على مذهب البصريّين.
فلا يرد أنّ هذا الاجتماع لا يمكن على جميع المذاهب الأربعة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بنعت مقطوع)** سواء كان مقطوعاً لأجل صيرورة إفادة معناه من المدح أو غيره قصداً أو لأجل عدم صلاحيته بحسب اللفظ يكون نعتاً. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بدل من اللفظ)** أي: بدل من التلفّظ بفعله، فاللفظ بمعناه المصدري، والظرف متعلّق بـه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: بصريح القسم)** أي: بما يدلّ صريحاً على المعمول على القسم ولو بالقرينة، فإنّ قولنا في ذمّتي بنفسه: يحتمل أن يكون محمولاً للقسم وغيره كما تقول: في ذمّتي ألف درهم لعمرو، فالنصّ ههنا غير النصّ في المبتدأ، والقرينة ههنا قوله: «لأفعلنّ». **أبوطالب.**

٥. ففي «ذمّتي» خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، سدّ جواب القسم مسدّه، أي: في ذمّتي يمين، كما قدّره الشارح. **حكيم.**

وأخْــبَرُوا بــاثنين أو بأكـثَرَا   عن واحدٍ كهُم سَراةٌ شُـعَرا[(١)]

(وأخبروا باثنَين) أي: بخبرَين[(٢)] **(أو بأكثرا)** مِنَ اثنَينِ **(عن)** مبتدأ **(واحد)** سواء كان الاثنان في المعنى واحداً، كـ«الرمّان حُلوٌ حامضٌ» أي: «مُزٌّ» أم لم يكن **(كهم سراةٌ شُعَرا)** ونحوُ:

٥٣. مَن يَكُ ذابَتٍّ فهذا بَتّي   مُـقَيِّظٌ مُـصَيِّفٌ مُشَـتِّي[(٣)]

ويجوز[(٤)] الإخبار باثنَينِ عن مبتدأينِ، نحو: «زيدٌ وعمروٌ كاتبٌ وشاعرٌ».

---

١. **(وأخبروا)** فعل ماضٍ وفاعل، و**(باثنين)** متعلّق بأخبروا **(أو بأكثرا)** معطوف على باثنين، والألف للإطلاق، و**(عن واحد)** متعلّق أيضاً بأخبروا، و**(كهم)** مجرور الكاف قول محذوف، وهم مبتدأ، و**(سراة)** ـ بفتح السين ـ جمع سرى ـ بكسر الراء وتشديد الياء ـ بمعنى تشريف خبر أوّل، و**(شعرا)** جمع شاعر خبر ثانٍ، وجملة المبتدأ وخبره مقولة للقول المحذوف. **خالد.**

٢. **(قوله: بخبرَين)** أي: لا بلفظَين مطلقاً سواء كانا خبرَين أم لا، فيخرج نحو: زيد هو أسد. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: من يك ذا بتّ)** قاله روبة.

اللغة والإعراب: و«من» شرطية، وقيل: موصولة، وجزم يكن للضرورة و«البتّ» ـ بفتح الباء الموحّدة وتشديد التاء المثنّاة من فوق ـ الكساء المربّع الغليظ، وقيل: طيلسان من خزّ، و«المقيّظ» من القيظ هو شدّة الحرّ، و«مصيّف» من الصيف، و«المشتّي» من الشتاء.

والمعنى: أي: بتّي هذا يكفيني في الأوقات الثلاثة. **أبو طالب.**

الشاهد: في أنّ «مقيّظٌ»، «مصيّفٌ»، «مشتّى» ثلاثة أخبار بثلاثة معان جائت لمبتدأ واحد وهو «هذا»، و«بتّى» عطف بيان لهذا.

٤. **(قوله: ويجوز اه)** أي: يجوز ذلك على طريق اللّف والنشر، فلا يرد أنّ ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات، ثمّ إن كان قرينةٌ عُمل بها وإلّا فعُمل بطريق اللفّ والنشر المشوّش، وإن كان المبتداآت والأخبار أكثر من اثنين، ولا قرينة فبطريق اللفّ والنشر المشوّش المرتّب، وأمّا إن أُريد الأخبار عن كلّ من المبتدائين بكلّ من الخبرَين، فيقال: زيد وعمرو كاتبان وشاعران، فافهم. **أبو طالب.**

كان و أخواتها

تَرفَعُ كـان المـبتدأ اسـماً والخـبر   تَـــنصِبُهُ ككـــان ســـيّداً عُـــمَر[1]

باب نواسخ الابتداء

ولمّا فَرغ المصنّف عن ذكر المبتدأ وما يتعلّق به شَرَعَ في نواسخه، وهي ستّة:

الأوّل: (كان وأخواتُها)[2]

(تَرفَع كان المبتدأ) حالَ كونه **(اسماً)**[3] لها **(والخبر تَنصِبه)** خبراً لها **(ككان سيّداً عمر)**.

---

١. **(ترفع)** فعل مضارع، و**(كان)** فاعله، و**(المبتدأ)** مفعوله، و**(اسماً)** حال من المفعول لا تمييز **(والخبر)** بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسّره «تنصبه»، وبالرفع مبتدأ، وجملة **(تنصبه)** من الفعل والفاعل والمفعول على الأوّل لا محلّ لها من الإعراب؛ لأنّها مفسّرة، وعلى الثاني محلّها رفع؛ لأنّها خبر المبتدأ. والتقدير: ترفع كان المبتدأ حال كونه اسماً لها وتنصب الخبر حال كونه خبراً لها، و**(ككان)** الكاف جارّة لقول محذوف، وكان فعل ماضٍ، و**(سيّداً)** خبرها مقدّم، و**(عمر)** اسمها مؤخّر. **خالد**.

٢. بالرفع عطفاً على موضع «كان».

٣. **(قوله: حالكونه اسماً)** جعل قوله: «اسماً» مع جموده حالاً لا بدلاً أو عطف بيان؛ لأنّ الاسمية لا يثبت لاسمها قبل الرفع، وجعله تابعاً يوهم ذلك. **أبوطالب**.

ككان ظَلّ بـات أضـحى أصـبحا أمسى وصـار ليس زال بَـرِحا[١]

فَـتِئ وانـفكّ وهـذي الأربَـعَه لشـبه نـفي أو لنـفي مُـتبَعَه[٢]

(ككان) فيما ذُكر **(ظَلّ)** بمعنى «أقام نهاراً»[٣] و **(بات)** بمعنى «أقام ليـلاً»، و **(أضحى)** و **(أصبحا)** و **(أمسى)** بمعنى «دخل فـي الضـحى والصـباح والمسـاء» **(وصار)** بمعنى «تحوّل»، و **(ليس)** وهي لنفي الحال، وقيل: مطلقاً و **(زال)** بـمعنى «انفصل» والمراد بها الّتي مضارعُها «يزال» لا الّتي مضارعُها «يزول» أو «يزيل»، وكذلك **(برحا)** بمعنى «زال»، ومنه «البارِحَةُ» للّيلة المـاضية. **(وفَـتِئ[٤] وانـفكّ وهذي الأربعة)** الأخيرةُ[٥] شرط إعمالها أن تكون **(لشبه نـفيٍ)**[٦] وهـو النـهي والدعاء **(أو لنفيٍ مُتبَعَة)**.

---

١. **(ككان)** خبر مقدّم، و**(ظلّ)** مبتدأ مؤخّر.

و**(بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتى وانفلت)** معطوفات على ظلّ بـإسقاط حـرف العطف فيما عدا صار وانفكّ. **خالد.**

٢. **(وهذي)** مبتدأ، و**(الأربعة)** عطف بيان، وقيل: نعت لهذي، و**(لشبه)** متعلّق بمتبعة، و**(نفي)** مـضاف إليه **(أو لنفي)** معطوف على لشبه نفي، وفيه تقديم وتأخير، و**(متبعة)** خبر المبتدأ.

والتقدير: وهذه الأربعة متبعة لنفي أو لشبه نفي. **خالد.**

٣. **(قوله: بمعنى أقام نهاراً)** هذا التفسير وسائر تفاسيره ههنا من تفسير الشيء بما يشاركه في الجزء كتفسير الإنسان بالفرس، بل كتفسير زيد بالفرس فافهم. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: فتى)** هذا مهموز اللّام، وقد يقلب همزته ألفاً. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: الأخيرة)** استنبط هذا القيد من قرب اسم الإشارة. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: لشبه نفي)** الأولىٰ أن يؤخّره عن النفي، فكان تقديمه لئلّا يـصير مـقامه مـقام الإضـمار ويصير تركه لمحض الضرورة. **أبوطالب.**

ومثلُ كان دام مسبوقاً بما كأعطِ ما دُمتَ مُصِيباً درهما[١]

(ومثلُ كان دام) بمعنى «بقي» «واستمرّ»[٢] لكن بشرط أن يكون **(مسبوقاً بما)** المصدريّةِ الظرفيّة **(كأعطِ ما دُمتَ مصيباً درهماً)**.

وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها، فيُستعمل «كان» و«ظلّ» و«أضحى» و«أصبح» و«أمسى» بمعنى «صار»، نحو: ﴿**وفُتِحَتِ السّماءُ فكانت أبواباً**﴾[٣] و ﴿**ظلّ وجهُهُ مسودّاً**﴾.[٤]

---

١. **(ومثل)** خبر مقدّم، و**(كان)** مضاف إليه، و**(دام)** مبتدأ مؤخّر، وهذا أولى من العكس، و**(مسبوقاً)** حال من دام، و**(بما)** متعلّق بمسبوقاً، و**(كأعط)** خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول، وأعط فعل أمرٍ متعدّ لاثنين، و**(ما)** ظرفيه مصدرية و**(دمت)** دام فعل ماضٍ والتاء اسمها، و**(مصيباً)** خبرها وهو اسم فاعل من أصاب بمعنى وجد، و**(درهماً)** مفعول ثانٍ بأعط، ومفعوله الأوّل محذوف كحذفه من قوله تعالى: ﴿**حتّى يعطوا الجزية**﴾ والأصل: حتّى يعطوكم الجزية، وفي الكلام تقديم وتأخير.

والتقدير: مدّة إصابتك درهماً انتهى. **خالد**.

٢. **(قوله: بمعنى بقي واستمرّ)** الاستمرار يطلق في الزمانيات والبقاء في غيرها، فلهذا يقال للّه تعالى: الباقي دون المستمرّ؛ لأنّه من المرور الممتنع على اللّه تعالى. **أبوطالب**.

٣. سورة النبأ: الآية ١٩.

٤. سورة النحل: الآية ٥٨.

تتمّة

أُلحق بـ«صار» أفعال بمعناها وهي: «آضَ ورجع و عاد واستحال وقعد وحار وجاء وارتدَّ وتَحوّل وغدا وراح». ذكرها في الكافية.

واعلم: أنّ هذه الأفعال على أقسام:

ماضٍ له مضارعٌ وأمر ومصدر[١] ووصف وهو: «كان وصار» وما بينَهما.[٢]

وماضٍ له مضارع دونَ أمرٍ[٣] ووصف دونَ مصدر وهو: «زال»[٤] و أخواتُه.

وماضٍ لا مضارعَ له ولا أمرَ ولا مصدرَ و لا وصفَ هو: «ليس ودام».

---

١. **(قوله: ماضٍ له مضارع وأمر ومصدر)** هذا إشارة إلى ردّ من أنكر المصدر للأفعال الناقصة. **أبو طالب.**

٢. فمصدر كان: الكون والكيونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح: الإضحاءُ، والإمساءُ والإصباحُ ومصدر صار: الصير والصيرورة، ومصدر بات: البيات والبيتوتة، ومصدر ظلّ: الظلول. شرح التصريح: ج ١ ص ٢٣٩.

٣. **(قوله: مضارع دون أمر اه)** أي: ماضٍ له من الأفعال مضارع دون أمر، ومن الأسماء له وصف دون مصدر، ولهذا لم يقل: له مضارع ووصف دون أمر ومصدر. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وهو زال)** فالزوال مصدر لزال التامّة، وكذا الدوام. **أبو طالب.**

وغـــيرُ مـــاضٍ مِـثلَهُ قــد عَـمِلا　　　إن كان غيرُ الماض منه استُعمِلا[١]

(وغيرُ ماضٍ مِثلَه قد عملا إن كان غير الماض منه استُعمِلا) نحو: ﴿**لم أك بغيّاً**﴾[٢] ﴿**قل كونوا حجارةً**﴾[٣] و:

٥٤. ....　　　وكونُك إيّـاه ....[٤]

٥٥. .... كــائناً　　　أخاكَ ....[٥]

و:

٥٦. .... لستُ زائـــلاً　　　أُحِـــبُّكَ ....[٦]

---

١. **(وغير)** مبتدأ، و**(ماضٍ)** مضاف إليه، و**(مثله)** بالنصب حال من فاعل عملا مقدّم على عامله؛ **لأنّه** فعل متصرّف وصحّ ذلك؛ لأنّ إضافة مثل لا تفيد التعريف وجملة **(قد عملا)** خبر غير، **فالألف** فيه للإطلاق. والتقدير: على الأوّل غير ماضٍ قد عمل حال كونه ممّاثلاً عمل الماضي، و**(إن)** حرف شرط، و**(كان)** فعل الشرط، و**(غير)** اسم كان، و**(الماض)** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه، و**(منه)** متعلّق باستعمل، و**(استعملا)** مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر **فيه يعود** إلى غير الماضي، وهو ومرفوعه في موضع نصب خبر لكان، وجواب الشرط محذوف. **خالد.**

٢. سورة مريم: الآية ٢٠.

٣. سورة الإسراء: الآية ٥٠.

٤. **(قوله: وكونك إيّاه)** هذا بعض من بيت هو كذا:

بيذلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفَتَىٰ　　　وكـونُك إيّـاه عـليكَ يسيرُ

اللغة والإعراب: «ساد» من السيادة، و«إيّاه» إمّا عائد إلى الباذل و«الحليم» المفهومَين من البذل والحلم، وإمّا عائد إلى فاعلهما، والباقي واضح.. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: كائناً أخاك)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

وما كلّ من يبدي البشاشةَ كائناً　　　أخـاك إذا لم تُـلْفِهِ لك مُـنجِدا

اللغة والإعراب: «البشاشة» ـ بفتح الباء الموحّدة ـ طلاقة الوجه و«المنجد» المعين. **أبوطالب**

٦. **(قوله: لست زائلاً أحبّك)** هذا بعض من بيت قاله الحسين المطرزي وهو وما بعده هكذا:

←

وفي جميعها توسُّطَ الخبر أجِز وكلٌّ سَبقَهُ دام حَظَر[١]

(وفي جميعها توسُّط الخبر) بينَ الفعل والاسم[٢] **(أجِز)** وخالف ابن مُعطٍ في «دام» ورُدَّ بقوله:

٥٧. لاطِيبَ للعَيشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً لذّاتُه بادِّكار الموتِ والهَرَمِ[٣]

←

قضى اللّه يا أسماءُ أن لست زايلاً أحبّك حتّى يُغمِضَ العين مغم

لحبّك بَلوى غير أن لا يسوؤني وإن كان بَلوى أنّني لكِ مبغَضُ

اللغة والإعراب: «قضى» أي: حكم وقدر، و «الإغماض» إطباق الجفن، و«المغمض» اسم فاعل، والمراد منه إمّا صاحب العين أو الموت أو من يغمض عَينَي الميّت.

وبالجملة أراد بما بعد حتّى وقت الموت، و«البلوى» كدعوى المساءة والضرّ، و«لا يسوؤني» أي: لا يحزنني، وإنّ في وإن كان وَصليّ، وجملة إن مستأنفة سيقت جواباً للسؤال عن سبب عدم المسألة بذلك، يعني أنّ ذلك لأنّي مبغض لأمر يحزنك ويسوؤك لا لأمر يحزنني ويسوؤني. **أبوطالب.**

١. **(وفي جميعها)** متعلّق بتوسّط مع أنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه إلّا أن يقال: بالاتساع في الظروف والمجرورات، والأحسن أن يتعلّق بأجز، و**(توسّط)** ـ بضمّ السين المشدّدة ـ مفعول مقدّم بأجز، و**(الخبر)** مضاف إليه، و**(أجز)** ـ بفتح الهمزة ـ أمر من أجاز. والتقدير: وأجز توسّط الخبر في جميعها **(وكلّ)** مبتدأ والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه، و**(سبقه)** مفعول مقدّم لحظر، وهو مصدر مضاف إلى فاعله العائد إلى الخبر، و**(دام)** مفعوله، و**(حظر)** ـ بالظاء المعجمة ـ بمعنى منع وفاعله مستتر فيه يعود إلى كلّ، والجملة خبر كلّ. **خالد.**

٢. **(قوله: بين الاسم والفعل)** أي: لا بين الاسم ومعمول الخبر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لا طيب للعيش اه)** «الطيب» كالفيل اسم لما تطيبه النفس، و«التنغيص» ـ بالغين المعجمة والصاد المهملة ـ التكدّر ونقصان الوصول بالمراد، والادكار افتعال من الذكر قُلبت ذالُه المعجمة بالدالّ المهملة بعد قلب تائه بالدال، و«الهَرَم» كبر السن، والباقي ظاهر. **أبوطالب.**

و بعضهم في «ليس» ورُدّ بقوله:

٥٨. .... فليس سواءً عالمٌ وجَهُول[١]

وقد يُمنع من التوسّط بأن خِيفَ اللَّبْس أو اقترن الخبر بـ«إلّا» أو كان الخبر مضافاً[٢] إلى ضمير يعود إلى ملابس اسم «كان» وقد يجب بأن كان الاسم[٣]

---

١. **(قوله: وليس سواء)** ما قبله:

قيل: قائله الحلّاج، وقيل: السَمَوْأل اليهودي.

سَلي إن جَهِلْتِ الناسَ عَنّا وعَنْهُمُ

اللغة والإعراب: الناس مفعول لقوله: سلي، وسواءً خبر ليس قدّم على اسمه، والباقي واضح. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أوكان الخبر مضافاً اه)** وجه المنع لزوم الإضمار قبل الذكر، وله في هذا المقام أربع صور:

الأُولى: أن يكون في الخبر ضمير نفس الاسم نحو: كان زيد ضارباً.

الثانية: أن يكون في ملابس الخبر ضمير نفس الاسم نحو: كان زيد صاحب غلامه أو صاحباً لغلامه.

الثالثة: أن يكون في نفس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو: كان أخو هند أو الضارب لهند محبّها.

الرابعة: أن يكون في ملابس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو: كان ضارب هند أخاها أو أخاً لها وكان الضارب لهند أخاها أو أخاً لها، وقد علم ممّا مثّلنا أنّ الأقسام تسعة يمكن في بعضها رفع الإضمار قبل الذكر بتأخير المرجع دون بعض آخر.

ولا يخفى عليك أنّ هذا الإضمار قبل الذكر من حيث اللفظ فقط لا من حيث الرتبة، ولا محذور فيه، فلا يصير مانعاً من التقديم، ولهذا لم يجعل ذلك موجباً لتقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المبتدأ. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وقد يجب بأن كان الاسم)** وجه الوجوب لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، وهو مثل ما سبقه في الصور والأقسام والشرط إلّا في القسم الأوّل، فإنّه غير متصوّر ههنا، لكنّ هذا الوجه محفوظ عن المناقشة السابقة والأمثلة ههنا: كان أخا أحدٍ صاحبه، وكان في الدار صاحبها، كان شخصاً صاحب غلامه أو مالكاً لعبده، كان أخا أحدٍ صاحب غلامه، محبّاً لزيد صاحب غلامه كان أخا أحد محبّ لغلامه، كان محبّاً لأحد محبّ لغلامه. **أبو طالب.**

مضافاً إلى ضمير يعود إلى ملابس الخبر. هذا.

وتقديم الخبر على هذه الأفعال إلّا ما يُذكر جائزٌ.

(وكلّ) من النحاة **(سبقه دام حَظَر)** أي: مَنَعَ؛ لأنّها لا تخلو من وقوعها صلةً لـ«ما» و«ما» لها صدر الكلام، ومثلُها كلّ فعل قارنه حرفٌ مصدريّ وكذا «قعد» و«جاء» كما ذكره ابنُ النَحّاس.

كـذاك سَـبقُ خـبرٍ مـا النـافيه فَـجِئ بـها مَـتلُوَّةً لا تـاليه[١]

ومَنعُ سَبقِ خبرٍ ليس اصْطُفي وذو تمامٍ مـا بـرفعٍ يكـتفي[٢]

(كذاك) منعوا (سبق خبرٍ) بالتنوين (ما النافية) سواء كانت شرطاً في عمل ذلك الفعل أم لم تكن (فجئ بها مَتلُوّةً) أي: متبوعةً (لا تالية) أي: تابعةً؛[٣] لأنّ لها صدراً فإن كان النفي بغير «ما»، جاز التقديم. صرّح به في شرح الكافية.[٤]

(وَمنعُ سبق خبرٍ ليس اصطُفِي)[٥] أي: اختِيرَ وفاقاً للكوفيّين والمبرّد وابنِ

---

١. (كذاك) خبر مقدّم، و(سبق) مبتدأ مؤخّر، و(خبر) ـ بالتنوين ـ مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(ما) مفعول سبق، و(النافية) نعت لـ «ما». والتقدير: سبق الخبر ما النافية كذاك أي: مثل سبقه دام في المنع، و(فجئ) فعل أمر من جاء، و(بها) متعلّقة بجئ، و(متلوّة) حال من الهاء في بها العادة على «ما»، و(لا تالية) معطوفة على متلوّة لا صفة لما قبلها؛ لأنّ لا إذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها، كقوله تعالى: ﴿إنّها بقرة لا فارض ولا بكر﴾. **خالد**.

٢. (ومنع) مبتدأ، و(سبق) مضاف إليه، و(خبر) ـ بالتنوين ـ مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و(ليس) مفعول بسبق، و(اصطفي) مبنيّ للمفعول ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى منع، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ (وذو) مبتدأ، و(تمام) مضاف إليه و(ما) اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ ويجوز العكس وهو أولى، و(برفع) بمعنى مرفوع أو بذي رفع أو بعمل رفع متعلّق بـ«يكتفي»، وجملة (يكتفي) صلة «ما». والتقدير: والّذي يكتفي بمرفوع ذو تمام. **خالد**.

٣. (قوله: لا تالية أي: تابعة) لما كان قوله: «متلوّةً» نكرة في الاثبات وغير مفيدة للعموم، كما هو المراد عقبه بقوله: «لا تالية» المفيدة لعموم نفي كونها تالية المستلزم لكونها متلوّة بالنسبة إلى جميع أجزاء الكلام. وأشار الشارح إلى ما ذكرنا بتفسير التالية بالتابعة المطلقة مع أنّ تفسير المتلوّة يغني عن ذلك. **أبوطالب**.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ١٧١.

٥. (قوله: خبر ليس) يمكن أن يقرأ بالتنوين بحذف المضاف إليه، وبالإضافة بحذف المقدّم عليه. **أبوطالب**.

السَرّاج وأكثر المتأخّرين. قال في شرح الكافية: قياساً على «عسى»؛ فإنّها مثلُها في عدم التصرّف والاختلاف في فعليّتها[١] وقد أجمعوا على امتناع تقديم خبرها. انتهى.[٢]

وفرّق ابنُهُ[٣] بينَهما بأنّ «عسى» متضمّنة معنى ماله صدر الكلام وهو «لعلّ» بخلاف «ليس».

قلت: «ليس» أيضاً متضمّنةٌ معنى ماله الصّدر وهو ما النّافية.

وذهب بعضهم إلى جواز التقديم مُستَدِلّاً بتقديم معموله في قوله تعالى: ﴿**ألا يومَ يَأتِيهِم ليس مصروفاً عنهم**﴾[٤] وأُجِيب باتّساعهم في الظرف.

---

١. **(قوله: والاختلاف)** المراد بالاختلاف، ما بسببه وقع الاختلاف؛ لأنّ نفس الاختلاف حادث بعد الحكم، فكيف يصير سبباً له. **أبوطالب.**

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ١٧١.

٣. **(قوله: وفرّق ابنه اه)** حاصل اعتراض ابن الناظم أنّ الناظم زعم أنّ علّة صدارة «عسى» ما ذكره من عدم التصرّف وغيره، وهذه موجودة في «ليس»، فيجب قياسه على «عسى» في ذلك مع أنّ علّة صدارة «عسى» ليس ما ذكره، وإنّما هي تضمّنه معنى «لعلّ»، وهو غير موجود في «ليس»، فلا يصحّ قياسه عليه في ذلك؛ إذ القياس إثبات حكم شيء لشيء مشترك مع الشيء الأوّل في علّة حكمه، فعلى ما قرّرنا كلامه لا يرد عليه شيء من إيراد الشارح، وإنّما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم صحّة قياس «ليس» على شيء مطلقاً أو بعدم اقتضائه للصدارة وهو قد حكم بعدم صحّة قياسه على «عسى» بخصوصه، وأين هذا من ذلك؟ وكان الشارح حمل قوله: بخلاف «ليس» على معنى أنّ «ليس» ليس متضمّناً لما له الصدر فاعترض عليه بذلك، وقد عرفت مراده، وإن نظرت عبارة ابن الناظم ظهر لك اندفاع إيراد الشارح بوجه آخر. **أبوطالب.**

٤. سورة هود: الآية ٨.

قال في التصريح: «وتقدير الحجّة منه أنّ «يوم يأتيهم» معمولاً لـ«مصروفاً».

وقد تقدّم على «ليس» واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، و «مصروفاً» خبرها، ←

تتمّة

من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل، كـ«كم كان مالُكَ؟» وما يجب تأخيره عنه، كـ«ما كان زيدٌ إلّا في الدّار».

(وذو تمامٍ) من هذه الأفعال **(ما برفعٍ يكتفي)** عن المنصوب، نحو: ﴿**وإن كان ذو عُسرَةٍ**﴾[1] أي: «حضر»، «ما شاء اللّه كان» أي: «وجد» و «ظَلَّ اليومُ» أي: «دام ظلّه» و «بات فلانٌ بالقوم» أي: «نزل بهم ليلاً» ﴿**فسبحانَ اللّهِ حِينَ تُمسُون وحِينَ تُصبِحُون**﴾[2] أي: «حين تَدخُلُون في المساء والصباح» ﴿**خالدين فيها ما دامتِ السموات والأرض**﴾[3] أي: ما بَقيت.

← وتقديم المعمول لا يصحّ إلّا حيث تقديم عامله، فلولا أنّ الخبر، وهو «مصروفاً» يجوز تقديمه على «ليس»؛ لما جاز تقديم معموله عليها». شرح التصريح: ج ١ ص ٢٤٥.

(قوله: باتّساعهم في الظرف) الاتساع في الظروف ثلاثة أقسام: **الأوّل:** الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي وغيره، وهو المراد بالتوسّع المجوّز المتقدّم كما فيما نحن فيه. **الثاني:** الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه، وهو المراد بالتوسّع المجوّز لنحو: هذا في ملكي. **الثالث:** الا تساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية أي: معنى في وبدونها، وهو المراد بالتوسّع المجوّز لنحو: مالك يوم الدين، ودخلت الدار على كونهما مفعولاً بهما. **أبوطالب**.

١. سورة البقرة: الآية ٢٨٠.

٢. سورة الروم: الآية ١٧.

٣. سورة هود: الآية ١٠٧.

وما سواه ناقصٌ والنقصُ في فَـتِئ ليس زال دائـماً قُـفي[١]

(وما سواه) أي: سوى المكتفي بالمرفوع[٢] **(نـاقص)** يـحتاج إلى المـنصوب **(والنقصُ في فَتِئ)** و **(ليس)** و **(زال)** الّتي مضارعُها[٣] «يزال» **(دائماً قُفِي)** أي: تُبِعَ، وأمّا «زال» الّتي مضارعُها «يزول»؛ فإنّها تامّة، نحو: «زالتِ الشمس».

١. **(وما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتدائية **(سواه)** في موضع الصلة لـ «ما» و ـ الهـاء ـ مضاف إليه يعود إلى ذو تمام، و**(ناقص)** خبر المبتدأ، و**(النقص)** مبتدأ، و**(في فتئ)** قال المكودي: متعلّق بقفي أو بالنقص، والأوّل أولى؛ لأنّ عمل المصدر المحلّى بأل ضعيف.
و**(ليس زال)** معطوفان على فتئ بإسقاط حرف العطف، و**(دائماً)** حال من مرفوع قفي المستتر فيه العائد إلى النقص، و**(قفي)** بمعنى تبع مبنيّ للمفعول، ومرفوعه مستتر فيه، والجملة خبر النقص. والتقدير: والنقص قفي دائماً في فتئ وليس وزال. **خالد**.

٢. **(قوله: سوى المكتفي بالمرفوع)** إنّما أرجع الضمير إلى التعريف لا إلى المعرّف مع أنّـه الأظـهر؛ لكونه أقرب، ولصيرورة الناقص مذكوراً بتعريفه أيضاً كالتامّ؛ وذلك لأنّ الشيء إذا كان ذا ضدّ واحد فجنسه المقرون بغير فصله كان تعريفاً لضدّه، وإنّما غير ما يكتفي بالمكتفي، لئلّا يتوهّم من المضارع الدالّ على الاستمرار أنّ التامّ ما لم ينصب مطلقاً، فالناقص ما ينصب في الجملة، فخرج التامّ الناصب لغير الخبر، كالحال والتمييز ونحوهما عن تعريف التـامّ، ودخـل فـي تعريف الناقص.
ولا يرد عليه بعد هذا التغيير خروج الناقص المحذوف خبره عن تعريفه ودخوله في تعريف التام؛ لأنّ المقدّر كالمذكور. وغيّر الرفع بالمرفوع؛ لأنّ العامل طالب للمعرب لا للإعراب وإنّما الإعراب كالقرينة على ذلك. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: وأمّا زال الّتي مضارعها اه)** هذا موضوع لعدم ذات الشيء أو صفته؛ وذلك لعدم ثبوت صفة الشيء لنفس هذا الشيء على قياس كان. **أبوطالب**.

ولا يَلي العـاملَ مـعمولُ الخـبر إلّا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرّ[١]

(ولا يلي العامل) بالنصب أي: لا يقع بعدَه **(معمول الخبر)** سواء تقدّم الخبر على الاسم أم لا، فلا يقال: «كان طعامَك زيدٌ آكلاً» خلافاً للكوفيّين ولا «كان طعامَك آكلاً زيدٌ»[٢] خلافاً لأبي عليّ، فإن تقدّم الخبر على الاسم وعلى معموله نحو: «كان آكلاً طعامَك زيدٌ» فظاهر عبارة المصنّف أنّه جائز؛ لأنّ معمول الخبر لم يَلِ العاملَ، وبه صَرّح ابن شُقَير مدّعياً فيه الاتّفاقَ، وصرّح أيضاً بجواز تقديم المعمول على نفس العامل.

(إلّا إذا ظرفاً أتى) المعمول **(أو حرف جرّ)**؛ فإنّه يجوز أن يَلي العاملَ، نحو: «كان عندك زيدٌ مقيماً» و «كان فيك زيدٌ راغباً».

---

١. **(ولا)** نافية، و**(يلي)** فعل مضارع، منفي بلا، و**(العامل)** مفعول به مقدّم على الفاعل، و**(معمول)** فاعل يلي مؤخّر، و**(الخبر)** مضاف إليه.
و**(إلّا)** حرف استثناء، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط و**(ظرفاً)** حال من فاعل أتى **(أتى)** فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى معمول الخبر **(أو حرف جرّ)** معطوف على ظرفاً على حذف العاطف والمعطوف، وجواب إذا محذوف.
والتقدير: ولا يلي معمول الخبر العامل إلّا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جرّ ومجرور فإنّه يليه. **خالد**.

٢. وقريب منه في شرح المكودي حيث قال: «مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى أنّ معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها... شرح المكودي: ص ٣٩.

ومُضمَرَ الشأنِ اسماً انْوِ إن وَقَع مُوهِمُ مَا اسـتَبانَ أنّـه امْـتَنَع[١]

(ومُضمَرَ الشأن اسماً) للعامل **(انوِ إن وقع)** لك في كلام العرب **(موهم)** أي: **مُوقِعٌ** في الوهم، أي: في الذهن **(ما استبان)** لك **(أنّه امتَنَع)** وهو إيلاءُ العامل معمولَ الخبر، وهو غيرُ ظرفٍ ولا مجرور، كقوله:

٥٩. .... بما كان إيّاهم عَطِيّةُ عَوّدا[٢]

فاسمُ «كان» ضمير الشّأن مستتر فيها، و «عطيّةُ» مبتدأ خبره «عوّدا»، و «إيّاهم» مفعولُ «عوّدا»، والجملةُ خبر «كان».

---

١. **(ومضمر)** مفعول مقدّم بـ«انو» و**(الشأن)** مضاف إليه، و**(اسماً)** حال من مضمر ومتعلّقه محذوف و**(انو)** فعل أمرٍ من نوى إذا قصد، و**(إن)** حرف شرط، و**(وقع)** فعل الشرط في موضع جزم بإن و**(موهم)** بالرفع فاعل وقع لا بالنصب على الحال و**(ما)** موصول اسميّ أو حرفيّ أو نكرة موصوفة، و**(استبان)** فعل ماضٍ، و**(أنّه)** أنّ مصدرية للتوكيد، والهاء اسمها، وجملة **(امتنع)** خبرها. **خالد**.

٢. **(قوله: بماكان إيّاهم اه)** أوّله:

قَنافِذُ هَدّاجُونَ حولَ بُيُوتِهم ....

اللغة والإعراب: «القنافذ» ـ بحذف حرف التشبيه ـ جمع قُنفُذ كبُرثُن، وهو بالفارسية خارپشت، فجمع ما نسب إليه بالواو والنون خلاف القياس، وهدّاج كعَطّار مبالغة من الهدجان وهو مشية الشيخ، قاله الفرزدق في مدح قوم بأنّهم يتفقّدون باللّيل قاصديهم ولا ينامون عمّن نزل بهم بسبب أنّ إعطاء العطية بالنازلين فيهم عوّدهم على ذلك، وعوّد فلان بمعنى صيّر الشيء عادة.
وقيل: هجا به جرير، وضمائر الجمع تعود إلى رهطه، والمراد بالعطية أبو جرير.
والمعنى: المعنى: أنّهم أي: رهط جرير كالقنافذ سائرون في اللّيل حول بيوتهم بالفجور بسبب أن كان أبوجرير عوّدهم على ذلك، والقنفذ يضرب به المثل في السير باللّيل. **أبوطالب**.

وقد تُزاد كان في حَشوٍ كـما　　　كان أصَحَّ عِلْمَ مَن تَـقَدَّما[١]

(وقد تزاد كان) بلفظ الماضي[٢] **(في حشو)** أي: بـينَ أثـناء الكـلام[٣] وشـذّ زيادتها بلفظ المضارع، نحو:

٦٠. أنت تكون ماجِدٌ نَـبيلُ[٤] ....

واطّرَدَت زيادتها بينَ «ما» وفعل التعجّب **(كما كان أصَحَّ عِلمَ مَن تَقَدَّما)** وبينَ الصلة والموصول، كـ«جاء الّذي كان أكرَمتُهُ» والصفة والموصوف، كـ«جائني رجل

---

١. **(وقد)** حرف تقليل، و**(تزاد)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و**(كان)** نائب فاعل تزاد، و**(في حشوٍ)** متعلّق بتزاد أو في موضع الحال من كان، متعلّق بمحذوف، و**(كما)** ـ بـالكاف ـ جـارّة لقـول محذوف، و«ما» اسم تعجّب، و**(كان)** فعل ماضٍ زائد بين «ما» التعجّبية وفعل التعجّب للدلالة على مجرّد الزمان، و**(أصحّ)** فعل ماضٍ على الأصحّ فيه ضمير مستتر يعود إلى ما مرفوع على الفاعلية، و**(علم)** مفعول به لأصحّ و**(من)** اسم موصول في موضع جرّ بإضافة علم إليه، وجملة **(تقدّما)** صلة من، والألف للإطلاق، وجملة أصحّ وما بعدها في موضع رفع خبر «ما» التعجّبية المرفوعة المحلّ على الابتداء. **خالد.**

٢. وذلك لكون الزمان متعيّناً فيه دون المضارع. **حكيم.**

٣. **(قوله: بين أثناء الكلام)** الأثناء جمع «ثني» وهو جعل الشيء اثنين ثمّ أُطلق على المجعول كذلك فالمراد بالأثناء الأجزاء. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أنت تكون ماجد نبيل)** ما بعده:

إذا تَـــهُبُّ شَـــمألٌ بَـلِيلُ

قالته أمُّ عقيل بن أبي طالب عليه السلام وهي ترقّصه.

اللغة والإعراب: و«النبيل» من النُّبل ـ بالضمّ ـ أي: الفضل وكذا النبالة كـالشرافـة، و«شـمأل» كجعفر وكثيراً ما يقرأ بالألف، ريح تفوح من جانب القطب الكائن في جهة بنات النعش، وقد يطلق بالألف على نفس تلك الجهة، وأمّا ـ بكسر الشين ـ فمقابل اليمين، و«البليل» المبلول والدليل على زيادة تكون رفع الماجد. **أبو طالب.**

كان كريمٌ»، والفعلِ ومرفوعِه، نحو: «لم يُوجَد كان مِثلُكَ»، والمبتدأ وخبرِه، نحو: «زيدٌ كان قائمٌ» وشَذّتْ بينَ الجارّ و المجرور، نحو:

٦١. .... على كان المُسَوَّمَةِ العِرابِ[١]

وغيرُ «كان» لا يُزادُ، وشذّت زيادة «أمسى» و«أصبح» كقولهم: «ما أصبَحَ أبرَدَها»[٢] و: «ما أمسى أدْفاها».

---

١. (قوله: على كان المُسَوَّمَةِ العِرَابِ) أوّله:

جياد بني أبي بكر تَسَامى ....

اللغة والإعراب: «الجياد» جمع جواد وهو الفرس النفيس، و«تسامى» أصله تتسامى من السموّ وهو العلوّ، والمسوّمة الخيل الّتي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى، و«العراب» كقتال العربية. أبوطالب.

٢. (قوله: ما أصبح أبردها اه) لا يخفى ما في زيادة أصبح في قوله: «ما أبردها» وزيادة أمسى في قوله: «ما أدفاها» من المناسبة. أبوطالب.

ويَــحذِفُونَها ويُــبْقُونَ الخَــبَر   وبَعدَ إن ولو كثيراً ذا اشْتَهَر [(١)]

(ويحذفونها) مع اسمها **(ويُبقون الخبر)** وحدَه[(٢)] **(وبـعد إن ولو)** الشـرطيّتَيْنِ **(كثيراً ذا)** الحذفُ **(اشتهر)**، كقوله: «المَرءُ مُجزِيٌّ بعَمَلِه[(٣)] إن خيراً فخيرٌ»[(٤)] أي: إن كان عملُهُ خيراً.

وقوله:

---

١. **(ويحذفونها)** فعل وفاعل ومفعول على تقدير حذف المعطوف مع عاطفه **(ويبقون)** فعل وفاعل و**(الخبر)** مفعول يبقون، وأل خلف عن الضمير المضاف إليه. والتقدير: ويحذفون كان واسمها ويبقون خبرها.

(وبعد) متعلّق باشتهر، و**(إن)**ـ بكسر الهمزة وسكون النون المخفّفة ـ مضاف إليه **(ولو)** معطوف على إن ونعتها محذوف **(كثيراً)** حال مبيّنة لا مؤكّدة من فاعل اشتهر أو نعت لمصدر محذوف **(ذا)** اسم إشارة في محلّ رفع على أنّه مبتدأ ونعته محذوف، وجملة **(اشتهر)** خبره.

والتقدير: هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيراً بعد إن ولو الشرطيتين. **خالد.**

٢. **(قوله: وحده)** أي: لا منضمّاً مع عوض عمّا حذف كما في صورة حذف «كان» وحدها، كما يأتي بُعيد هذا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: المرء مجزيّ بعمله)** في بعض الكتب: الناس مجزيّون بأعمالهم، وقيل: هذا حديث. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: إن خيراً فخيرٌ)** وتمامه إن شرّاً فشرٌّ، وفي كلّ من الفقرتين أربعة أوجه: نصب الجزء الأوّل ورفع الثاني، وبالعكس، ونصبهما، ورفعهما.

والأوّل أقوى لخلوصه عن كثرة الحذف، وإبقاء الاسم وحذف الخبر؛ فإنّه ضعيف كما سيأتي.

والثاني أضعف لاشتماله على كِلا الأمرَين والأخيران متوسّطان لاشتمال كلّ منهما على أحد الأمرَين الأوّل على الأوّل والثاني على الثاني. **أبوطالب.**

٦٢. لا يأمَنُ الدّهرَ ذو بَـغيٍ ولو مَـلِكا

.....[١]

أي: ولو كان الباغي ملكاً.

وقلّ بعدَ غيرهما، كقوله:

٦٣. مِن لَدُ شَـوْلاً فـإلى إتـلائها .....[٢]

أي: مِن لَدُ كانت شولاً.

وحذفُ «كان» مع خبرها وإبقاءُ الاسم ضعيفٌ، وعليه «إن خيرٌ فخيرٌ» بالرفع أي: إن كان في عمله[٣] خيرٌ.

---

١. (قوله: لا يأمنُ الدهر اه) ما بعده:

جُنودُهُ ضاق عنه السَهْلُ والجبلُ

اللغة: «البغي» الظلم، و«السهل» الأرض المستوي ضدّ الجبل. والمراد بالدهر حوادثه وغدراته. **أبو طالب.**

٢. (قوله: من لدُ شولاً) هذا مصرع هكذا:

ولم أجد منه إلّا هذا المصرع وهو رجز أنشده سيبويه.

اللغة والإعراب: «من» حرف جرّ، ولَدُ مخفّف لدن، و«شولاً» ـ بفتح الشين ـ مصدر شالت الناقة بذنبها أي: رفعته للضراب، قال سيبويه: التقدير: كانت شولاً، وقيل: شالت شولاً، وقيل: الشول جمع شائلة على غير القياس، وهي الناقة الّتي جفّ لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أو ثمانية أشهر، و«إتلاء» كإكرام مصدر أَتَلَتَ الناقة أي: جعلت ولدها عقيبها وهذا مثلٌ يمثّل بين العرب. **أبو طالب.**

٣. (قوله: أي: إن كان في عمله) إنّما قدّر الخبر ظرفاً لا كالاسم ومقدّماً؛ لأنّ اسمه نكرة مخصّصة. **أبو طالب.**

وبعدَ أن تعويضُ ما عنها ارْتُكِب كـمثل أمّـا أنتَ بَـرّاً فَـاقْتَرِب[١]

(وبعد أن) المصدريّةِ **(تعويض ما عنها)** بعدَ حذفها **(ارتُكِب كمثل أمّا أنت بَـرّاً فاقتَرِب)** الأصلُ: لِأن كنت بَرّاً، فَحُذفت اللّام؛ للاختصار[٢] ثمّ «كان» له، فانفصل الضمير وزِيدت «ما» للتّعويض وأُدغِمَتِ النون فيها؛ للتّقارب ومثلُه:

٦٤. أبا خُراشَةَ أمّا أنتَ ذا نَـفرٍ ....[٣]

---

١. **(وبعد)** متعلّق بارتكب أو بتعويض وأيّا مّاكان، فاللّازم أحد الأمرين، إمّا تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر و **(أن)** ـ بفتح الهمزة وتخفيف النون الساكنة ـ حرف مصدري مضاف إليه وحذف صفتها؛ للعلم بها و **(تعويض)** مبتدأ و **(ما)** مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ونعتها محذوف و **(عنها)** متعلّق بتعويض على تقدير حال من الضمير المجرور بعن العائد إلى كان و **(ارتكب)** فعل ماضٍ مبنيّ للمعفول ونائب الفاعل مستتر فيه والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع رفع خبر المبتدأ.

والتقدير: وتعويض ما الزائدة عن كان وحدها ارتكب بعد أن المصدرية.

و**(كمثل)** الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدأ محذوف مضاف و**(أمّا أنت)** أصله أن كنت حذفت كان وحدها وبقى اسمها فانفصل وزيدت ما عوضاً عن كان وأدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما و **(براً)** خبر كان المحذوفة **(فاقترب)** فعل أمرٍ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. **خالد.**

٢. **(قوله: للاختصار) لعلّك** تقول: قد حذف ههنا ثلاثة أحرف، وزِيد أربعة أحرف، فيكون تطويلاً لا اختصاراً.

أقول: جوابه يظهر بالتأمّل، فتأمّل. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: أبا خُراشَةَ اه)** ما بعده:

فإنّ قومي لم يأكُلْهُمُ الضَبُعُ

←

تتمّة

تُحذف «كان» مع اسمها وخبرها ويُعَوَّضُ عنها «ما» بعدَ «إن» الشرطيّة، وذلك كقولهم: «افعَلْ هذا إمّا لا» أي: إن كنتَ لا تَفعَل غيرَه. ذَكَرَه في شرح الكافية.(١)

← قاله عباس مرداس السلميّ، وهو من مؤلّفة قلوبهم.

اللغة والإعراب: و«أبا خراشة» منادى بحذف حرف النداء، و«النفر» ـ بفتح النون والفاء ـ العسكر والقوم، وقيل: الفاء في فإنّ زائدة، وقيل: رابطة لما بعدها بسبب الأمر المستفاد من السابق؛ لأنّ المعنى تنبّه يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم فإنّ قومي معروفون لم تأكلهم الضبع أي: السنة المجدبة من القلّة والضعف، و«الجدب» القحط، وقيل: المراد به حيوان يسمّى بالفارسية: كفتار. **أبوطالب.**

١. شرح الكافية: ج ١ ص ١٧٩.

ومِــــن مــضارعٍ لكــان مُــنْجَزِم تُحذَفُ نونٌ وَهوَ حَذفُ ما التُزِم[١]

(ومن مضارعٍ لكان) ناقصةٍ أو تامّة **(مُنجَزِم)** بالسكون[٢] لم يَلِهِ ساكنٌ و لا ضمير متّصل **(تُحذف نونٌ)** تخفيفاً، نحو: ﴿**ولم أكُ بَغِيّاً**﴾[٣] ﴿**وإن تكُ حَسَنَةً**﴾[٤] بخلاف غير المجزوم، و المجزومِ بالحذف والمتّصل بساكنٍ أو ضمير[٥] **(وهو حذفٌ)** بالتنوين **(ما التُزِم)** بل جائز.

---

١. **(ومن مضارع)** متعلق بتحذف، و**(لكان)** نعت لمضارع، و**(منجزم)** نعت لمضارع.
و**(تحذف)** مضارع مبني للمفعول، و**(نون)** نائب الفاعل بتحذف، **(وهو حذف)** مبتدأ وخبر، و**(ما)** نافية، و**(التزم)** فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى حذف، وجملة ما التزم نعت لحذف. والتقدير: وهو حذف غير ملتزم. **خالد.**

٢. **(قوله: بالسكون)** قيل: لا حاجة إلى هذا التقييد؛ لأنّ قوله: «لم يلِه ساكن» الخ مستلزم لذلك.
أقول: كان هذا التقييد لأنّ الاتصال بالشيء حقيقة إنّما هو بجزئه الأخير، والمضير البارز للفاعل كجزء أخير للفعل، لأنّهما كالكلمة الواحدة، فاعتبر اتصال الشيء بالفعل بالنسبه إليه، والمتّصل به يحتمل الحركة والسكون، نحو: ليضربان وليضربا زيداً، فدفع هذا الاستلزام بذلك. **أبو طالب.**

٣. سورة مريم: الآية ٢٠.

٤. سورة النساء: الآية ٤٠.

٥. **(قوله: والمتّصل بساكن)** أي: بخلاف المتّصل بساكن أو ضمير، نحو: ﴿**لم يكن الذين كفروا**﴾ ونحو قوله صلّى اللّه عليه وآله: «إنْ يكنه فلن تسلّط عليه» العمدة لابن البطريق: ص ٤٤٠ ح ٩٢٥ قطعة منه، فلا تحذف فيها لتعاصيهما على الحذف؛ لقوّتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين في الأوّل، ولكون الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول في الثاني. **حكيم.**

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

الثاني من النواسخ: ما ولا ولاتَ وإن المشبهات بليس[1]

إعــمالَ ليس أُعـمِلَت مـا دونَ إن مع بَقَا النـفي وتـرتيبٍ زُكِـن[2]

(إعمال ليس)[3] وهو رفع الاسم ونصب الخبر **(أُعملت ما)** النافيةُ عـندَ أهـل

---

١. **(قوله: المشبَهات بليس)** أي: في إفادة النفي والدخول على المبتدأ والخبر والعمل، والأوّلان علّة للثالث. **أبو طالب.**

٢. **(إعمال)** مفعول مطلق مبيّن للنوع منصوب بأعملت، و**(ليس)** مضاف إليه **(أعملت)** فـعل مـاضٍ مبنيّ للمفعول، والتاء فيه علامه التأنيث، و**(ما)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بأعملت على الإسناد إلى اللفظ، و**(دون)** في موضع الحال من «ما» و**(إن)** ـ بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة ـ مضاف إليه ونعتها محذوف، و**(مع)** في موضع الحال أيضاً من «ما» و**(بقا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مضاف إليه، و**(النفي)** مجرور بإضافة بقا إليه، و**(ترتيب)** مجرور بالعطف على بـقا، و**(زكن)** مبنيّ للمفعول ونائب الفعل مستتر فيه يعود إلى ترتيب. **خالد.**

٣. **(قوله: إعمال ليس)** لم يقل: إعمال كان مع أنّ الباب منسوب إليه، إشعاراً بأنّها تعمل لمشابهتها بليس فيما ذكر، وهو إمّا مرفوع على الابتدائية وما بعده خبره.

والتقدير: إعمال ليس أُعملت ما إعمالاً مثله، وإمّا منصوب على كونه مصدراً لمحذوف يفسّره ←

الحجاز، نحو: ﴿ما هنَّ أمّهاتِهِم﴾[١] (دونَ) زيادة (إن)[٢] النافية، فإن وُجدت فلا عملَ لـ«ما» نحو:

٦٥. .... ما إن أنتم ذهبٌ ....[٣]

المذكور، أو على كونه بمعنى المعمول به مفعولاً ثانياً لما بعده وقد أخطأ من قرأه بفتح الهمزة جمع العمل جمعاً منطقياً مراداً به الرفع والنصب ووجه خطائه واضح.

(قوله: وهو رفع الاسم ونصب الخبر) إشارة إلى أنّ عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر مطلقاً سواء قدّم المرفوع على المنصوب أو أخّر، ولهذا احتاج المصنّف إلى قوله: «مع بقاء النفي وترتيب زكن» وقيل: إشارة إلى أنّها أعملت قسماً من إعمال ليس، ورفع الاسم ونصب الخبر دون القسم الآخر من إعماله وهو نصب الخبر ورفع الاسم. **أبوطالب.**

١. سورة المجادلة: الآية ٢.

بنصب «أمّهاتهم» ـ بالكسر ـ على أنّه خبرها، وقرأ عاصم بالرفع على اللغة التميميّة، قال شيخ مشايخنا العصامي: ولم يقع إعمالها في التنزيل صريحاً إلّا في هذا وفي قوله تعالى: «ما هذا بشراً». **حكيم.**

٢. **(قوله: دون زيادة إن)** أي: وقتاً غير وقت زيادة «إن» معها، وهذا إشارة إلى أنّ ليس دون متعلّقاً بقوله: «أعملت» على أن يكون المراد أنّ ما أعملت إعمال ليس، و«إن» النافية لم يعمل إعمالها، والمراد بالزيادة التأخّر في الوجود في ضمن الاشتمال على المعنى أو في ضمن الخلوّ عنه، وعلى الثاني فتقييده بالنافية باعتبار أصل وضعها. وعلى التقديرَين يفيد تأكيد النفي إمّا بالمطابقة أو بالالتزام. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ما إن أنتم ذهب)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

بني غُدانَةَ ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكنْ أنتم الخَزَفُ

اللغة والإعراب «بنى غدانه» ـ بالغين المعجمة ـ حيّ من يربوع، وهو حيّ من العرب، وهو منادى بحذف حرف النداء، و«ما» نافية، و«الذهب» ـ بفتح الذالّ المعجمة وفتح الهاء ـ معروف، و«الصريف» الفضّة، و«الخزف» السفال، وهو ما يعمل من الوحل من الظروف، ويطبخ بالنار.
والمعنى: أي: ليس لكم عزّة بل أنتم حقيرون كالخزف. **أبوطالب.**

(مع بقا النفي)[١] وعدم انتقاضه بـ«إلّا»[٢] فإن انتقض بها وجب الرفع، كقوله تعالى: ﴿ما أنتم إلّا بشرٌ مِثلُنا﴾[٣]

(و) مع **(ترتيبٍ زُكِن)** أي: عُلِمَ وهو تقديم الاسم على الخبر، فلو تقدّم الخبر وهو غيرُ ظرفٍ ولا مجرور وجب الرفع، نحو: «ما قائمٌ زيدٌ» وكذا إذا كان ظرفاً، كما هو ظاهر إطلاقه هنا وفي التسهيل[٤] والعُمدَة وشرحَيهِما[٥] وصرّح به في الكافية وشرحها[٦] مخالفاً لابن عصفورٍ.

---

١. **(قوله: مع بقاء النفي)** المراد به بقاؤه في الملاحظة لا في اللفظ ولا في غيره؛ فإنّ الذهن بعد ذكر لفظ النفي وقبل ذكر الخبر لاحظ نفي خبر سيأتي عن الاسم، فإذا ذكر الخبر بدون الاستثناء بقي ذلك الملحوظ بحاله، وإذا ذكر معه انتقض. **أبو طالب**.

٢. **(قوله: وعدم انتقاضه بإلّا)**

تفسير لبقاء النفي، وإشارة إلى أنّ المراد بالبقاء ليس مطلق البقاء، بل ما ضمن عدم الانتقاض بالاستثناء، فلا يخرج عنه ما انتقض بغيره نحو: ما زيد قائم كلّاً، وقيل: لئلّا يخرج عنه ما زيد لا قائم.

أقول: المراد من هذا المثال نفي القيام، عن زيد لا نفي نفي القيام وهو غير منتقض بوجه حتّى يحتاج إلى الإدخال. **أبو طالب**.

٣. سورة يس: الآية ١٥.

٤. التسهيل: ص ٥٦.

٥. شرح التسهيل: ج ١ ص ٣٥٠، وشرح العمدة: ص ١١٩.

٦. شرح الكافية: ج ١ ص ١٨٧.

وسَبقَ حرفِ جرٍّ أو ظرفٍ كما ... بي أنتَ مَعنِيّاً أجازَ العُلَما[١]
ورَفعَ معطوفٍ بلكن أو بِبَل ... من بعد منصوبٍ بماالزَمْ حيثُ حَلّْ[٢]

(وسبق) معمول خبرها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ ولا مجرورٍ مبطلٌ لعملها، نحو: «ما طعامَك زيدٌ آكلٌ» فإن تقدّم وهو (**حرفُ جرٍّ أو ظرفٍ كما بي أنت مَعنيّاً أجاز**) ذلك (**العلما**)؛ لأنّ الظرف والمجرور يُغتَفَرُ فيه ما لا يغتفر في غيره.

(ورَفعَ) اسمٍ[٣] (**معطوفٍ بلكن أو ببل من بعد**) خبرٍ (**منصوبٍ بما الزَم**) ذلك

---

١. (**وسبق**) ـ بالنصب ـ مفعول مقدّم بأجاز، و(**حرف**) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وحذف مفعوله، و(**جرّ**) مجرور بإضافة حرف إليه وحذف المعطوف مع عاطفه، و(**أو ظرف**) معطوف على حرف جرّ على تقدير حال محذوفة مستفادة من المثال، و(**كما**) الكاف جارّة لقول محذوف كما مرّ غير مرّة، وما نافية، و(**بي**) جارّ ومجرور متعلّق بمعنيّاً، و(**أنت**) اسم «ما» و(**معنيّاً**) خبرها وهو اسم مفعول أصله معنوياً. اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمّة كسرة، و(**أجاز العلما**) ـ بالقصر للضرورة ـ فعل وفاعل. **خالد.**

٢. (**ورفع**) مفعول مقدّم بالزم، و(**معطوف**) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، و(**بلكن أو ببل**) متعلّقان بمعطوف، و(**من بعد**) قال المكودي: كذلك يعني متعلّق بمعطوف ويجوز أن يكون متعلّقاً بالزم أو برفع، و(**منصوب**) مضاف إليه، و(**بما**) متعلّق بمنصوب على أنّه نائب الفاعل، و(**الزم**) ـ بفتح الزاي ـ أمر من لزم يلزم من باب علم يعلم، و(**حيث**) متعلّق بالزم و(**حلّ**) ـ بفتح الهاء ـ فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه، والجملة في موضع جرّ بإضافة حيث إليها. **خالد.**

٣. (**قوله: ورفع اسم**) تقدير الاسم والخبر في هذا المصرع ليشتمل الكلام على حسن الإيهام.
وقيل: تقدير الأوّل للاحتراز عن الفعل المعطوف، فإن رفع لفظه قد يوجد في العطف بغير هذَين الحرفَين نحو: ما زيدٌ قائماً ويكتب، وقد لا يوجد في العطف بهما نحو: ما فعلك ضرب بل أن تقتل أو لكن أن تقتل، وما زيد قائماً بل لم يضرب. **أبو طالب.**

الرفعَ[١] **(حيث حلّ)** نحو: «ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ» بالرفع خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي «لكن هو قاعد»؛ لأنّ المعطوف بهذَينِ موجَبٌ ولا تَعمل «ما» إلّا في المنفيّ فإن كان معطوفاً بغيرهما نُصِبَ.

١. **(قوله: ذلك الرفع)** يعني أنّ مفعول قوله: «ألزم» ليس الرفع بما، بل مطلقاً؛ لأنّ رفعه بالابتدائية. **أبو طالب.**

وبعدَ ما وليس جَرَّ البا الخَبَر و بعدَ لا ونفي كان قد يُجَرّْ[١]

(**وبعدَ ما وليس جَرَّ**) حرف (**البا**) الزائدةِ[٢] (**الخبر**) نحو: ﴿**أليس اللّه بعزيزٍ**﴾[٣] ﴿**وما ربُّك بغافلٍ**﴾[٤] ولا فرق في «ما» بين الحجازيّة والتميميّة، كما قال في شرح الكافية[٥]؛ لأنّ الباء إنّما دخلت لكون الخبر منفيّاً لا لكونه منصوباً، يدلّ على ذلك دخولُها في «لم أكُنْ بقائمٍ» وامتناعُ دخولها في نحو: «كنتَ قائماً».

فرع

يجوز في المعطوف على الخبر حينئذٍ الجرُّ والنصبُ.

---

١. (**وبعد**) متعلّق بجرّ، و(**ما**) مضاف إليه (**وليس**) معطوف على ما، و(**جرّ**) ـ بفتح الجيم ـ فعل ماضٍ و(**البا**) ـ بالقصر للضرورة ـ فاعل جرّ ونعت الباء محذوف، و(**الخبر**) مفعول جرّ وأل في الخبر عوض عن المضاف إليه (**وبعد**) متعلّق بيجرّ آخر البيت، و(**لا**) مضاف إليه (**ونفي**) بالجرّ معطوف على لا، و(**كان**) مضاف إليه من اضافة الصفة إلى موصوفها، وإطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، و(**قد**) حرف تقليل هنا، و(**يجرّ**) مضارع مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

وتقدير البيت: وجرّ الباء الزائدة بعد «ما وليس» خبرهما، وقد يجرّ الخبر بالباء بعد «لا وكان» المنفية. **خالد**.

٢. (**قوله: حرف الباء الزائدة**) لمّا أمكن أن يتوهّم أنّ الباء الزائدة ليست بكلمة؛ لكونها خالية عن المعنى مع أنّ العامل اللفظي يجب أن يكون كلمة أشار إلى دفعه بأنّها حرف؛ لأنّها موضوعة في الأصل للمعنى، وهذا القدر كافٍ لكونها كلمة. **أبو طالب**.

٣. سورة الزمر: الآية ٣٧.

٤. سورة الأنعام: الآية ١٣٢.

٥. شرح الكافية: ج ١ ص ١٩٢.

(وبعدَ لا و) بعدَ (نفي كان قد يُجَر) الخبر بالباء، نحو:

٦٦. .... لا ذو شـــــفاعةٍ بمُغْنٍ فتيلاً ....(١)

و:

٦٧. .... لم أكُـــنْ بأعْـــجَلِهم ....(٢)

قال ابن عصفورٍ: وهو سماع فيهما.

---

١. **(قوله: نحو لا ذو شفاعة اه)** هذا من بيت هو هكذا:

وكن لي شفيعاً يومَ‌ش لا ذو شفاعة بمُغنٍ فتيلاً عـن سَـوادِ بـن قـارب

قاله سواد بن قارب. وقد رأى النبي صلى الله عليه وآله في المنام، فأسلم حين كونه غائباً عن النبي صلى الله عليه وآله فذهب إلى النبي صلى الله عليه وآله في المدينة فخاطب النبي صلى الله عليه وآله بقصيدة منها هذا البيت.

اللغة والإعراب: و«الفتيل» شقّ في نواة التمر، وهومفعول لِمغنٍ بتقدير مضاف، أي: قدر فتيل، قال اللّه تعالى: ﴿**ولا يظلمون فتيلاً**﴾.

المعنى: أي: يوم لا ذو شفاعة مغنياً لسواد بن قارب قدر فتيل. **أبو طالب.**

وفي التصريح: «فأدخل الباء في «مغن» وهو خبر «لا» و «فتيلاً» بفتح الفاء: هو الخيط الّذي يكون في شقّ النواة وهو مفعول مطلق، أي: بمغن إغناء ما». شرح التصريح: ج ١ ص ٢٧٣.

٢. **(قوله: لم أكن بأعجلهم)** هذا من بيت هو هكذا:

إذا مُدَّتِ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشَعُ القـومِ أعْـجَلُ

قاله الشنفريّ الأزديّ.

اللغة والإعراب: مُدّت مجهول، و«أجشع» ـ بالجيم والشين المعجمة ـ أحرص الناس على الأكل، والباقي واضح. **أبوطالب.**

قال في همع الهوامع: «وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو: لم أكن بقائم، ثمّ أورد هذا البيت» **همع الهوامع:** ج ١ ص ٤٠٥ رقم ٤٤٨.

أقول: موطن الشاهد: «بأجلهم» فزاد الباء فيه وهو خبر «أكن».

فـي النكـرات أُعـمِلَت كـليس لا وقد تَـلي لات وإن ذا العَـمَلا[١]

(**في النكرات أُعملت كليس لا**) النافية[٢] بشرط بقاء النفي والترتيب، نحو:

٦٨. تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ....[٣]

وأجاز في شرح التسهيل[٤] كابن جنيّ إعمالَها في المعارف، نحو:

٦٩. .... لا أنـا بـاغياً سـواهـا ....[٥]

---

١. (**في النكرات**) متعلّق بأُعملت، و(**أُعملت**) فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و(**كليس**) في موضع الحال من لا. وقال المكودي: في موضع نصب نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها. انتهى. و(**لا**) في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل لأعملت. والتقدير على الأوّل: أعملت «لا» في النكرات حال كونها مماثلة لليس في عملها، وعلى الثاني: أعملت «لا» في النكرات إعمالاً كإعمال ليس (**وقد**) حرف تقليل هنا، و(**تلي لات**) فعل وفاعل (**وإن**) ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ حرف نفي معطوف على لات، و(**ذا**) اسم إشارة في محلّ نصب على أنّه مفعول تلي، و(**العملا**) عطف بيان أو نعت لـ«ذا» والألف فيه للإطلاق. **خالد**.

٢. (**قوله: لا النافيه**) أي: لا المسمّاة بها، فالقيد للاحتراز عن المسمّاة بالعاطفة والزائدة. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: فلا شيء على الأرض**) هذا من بيت هو هكذا:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَرٌ ممّا قضى اللّه واقياً

اللغة والإعراب: «تعزّ» ـ بالعين المهملة والزاء المعجمة ـ أمر من تفعّل مشتقّ من العزاء وهو الصبر والتسلية، و«الوزر» ـ بفتحتين ـ الملجأ.

والمعنى: أي: اصطبر على نوائب الدهر، إذ لا شيء من الحزن والفرح باقياً على الأرض ولا ملجأ «واقياً» ممّا قضى اللّه تعالى، فإنّ قضائه تعالى حتم لا يردّ ولا يبدّل بالجزع ولا بغيره، فلابدّ من الصبر. **أبو طالب**.

٤. شرح التسهيل: ج ١ ص ٣٦٠.

٥. (**قوله: ولا أنا باغياً اه**) هذا من بيت هو مع ما قبله هكذا:

بَدَتْ فِعلَ ذِي وُدٍّ فلمّا تَبِعتُها تَوَلَّتْ وبَقَّت تي فـي فُـؤادِيـا

←

والغالب حذف خبرها، نحو:

٧٠. .... فأنـا ابـنُ قـيسٍ لا بَـراحُ[١]

→

وحَلّت سَوادَ القلبِ لا أنا بـاغياًسِواهـا ولا عـــن حُـــبّها مُـــتَراخِـــياً

قاله عبد اللّه بن قيس.

اللغة والمعنى: قوله: «بدت» أي: ظهرت المحبوبة، وفعلت «فعل ذي ودٍّ» أي: مثل فعل من أحبّ عاشقه «والودّ» المحبّة، فلمّا طمعتها وطمعت في وصلها، «تولّت» أي: أعرضت عنّي و«بقّت» ـبتشديد القاف ـمن التبقية أي: لم تقض حاجتي وأبقتها في فؤادي كما كان و«حلّت سواد القلب» أي: وقعت سواد القلب أي: حبّه وعشقه، فإنّ العشق مرض يحدث من السوداء، وكذا السويداء تصغير سوداء يطلق ويراد به العشق، و«الباغي» الطالب و«المتراخي» المتكاهل في الأمر.

وقد نظم مثل مضمون البيت الأوّل من قال:

لقد أطـمعتني بـالتبسّم وصـلَها وبعد انتظاري أعرضَتْ وتـولّتِ

كما أبرقت قوماً عطاشاً غـمامةٌ فـلمّا رأوهـا أقشـعت وتـجلّتِ

قوله: «أبرقت» أي: أظهرت البرق، و«الغمامة» السحاب، و«أقشعت» أي: تفرّقت، وكذا قوله: «تجلّت». **أبو طالب.**

١. **(قوله: فأنا ابن قيسٍ لا بَرَاحُ)** هذا من بيت هو هكذا:

يا «بُؤْسَ» للـحرب الّـتي تـركتْ أراهِـطَ واسـتراح

مَـن صـدّ عـن نِـيرانِـها فأنا ابـنُ قـيسٍ لا بَـرَاحُ

اللغة والإعراب: «البؤس» بضمّ الباء الموحّدة التحتانية ـ الشدّة والضرّ.

والمعنى: يا بؤس الحاصل للحرب الكذائي احضر فهذا وقتك، وفاعل «تركت» إمّا مقدّر فيه عائد إلى الحرب، أراهط مفعوله، أي: أسقطت الأراهط أي: قتلتهم، وإمّا الأراهط، والمفعول محذوف عائد إلى الحرب أي: تركتها الأراهط ولم تتحمّلوها.

وبالجملة هذا القول كناية عن شدّة الحرب، و«أراهط» جمع رهط وهو الطائفة من الناس و«من»

←

(وقد تلي) أي: تتولّى[١] **(لاتَ)** وهي «لا» زِيدت عليها التاء؛ لتأنيث الكلمة[٢] على المشهور[٣] **(وإن)** ـ بالكسر والسكون ـ النافيةُ **(ذا العملا)** أي: عملَ «ليس»[٤] نحو: ﴿ولاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.[٥]

٧١. إن هو مُسْتَوْلياً على أحدٍ ....[٦]

← فاعل استراح، و«نيران» جمع نار وضميرها للحرب، و«البراح» الزوال، وقوله: «فأنا ابن قيسٍ» جزاء لمقدّر تقديره: فإذا استراح من أعرض عن نيرانها فأنا ابن قيس لا زوال لي عن الحرب، ولا يبعد أن يكون في استراح ضمير عائد إلى التارك والمفهوم من تركت على تقدير كون الأراهط فاعلاً له، و«من» شرطية أو موصولة أو موصوفة مبتدأ، وقوله: «فأنا ابن قيسٍ» جزاؤه وخبره. والتقدير: من أعرض عن نيران الحرب فليعلم أنّي ابن قيس لا براح لي عنها. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أي: تتولّى)** في هذا التفسير إشارتان: الأُولى: تلي بصيغة المضارع من الولي لا بصيغة الماضي من التلو، الثانية: أنّ معناه المراد ههنا هو التصرّف لا وقوع الشيء كما غير هذا الموضع من هذا الكتاب، إذ لا معنى له ههنا. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: لتأنيث الكلمة)** لهذا القول معنيان: الأوّل: أنّ زيادة «التاء» فيها لأن يجعلها بها مؤنّثاً أي: كالمؤنّث للتوسّع في الكلام، كزيادتها على ربّ وثمّ لذلك، والثاني: أنّ زيادة «التاء» فيها لأنّها فرد من أفراد الكلمة، ولفظ الكلمة الّتي هي جنسها مؤنّث فجعل الفرد تبعاً للجنس ذا علامة التأنيث كما أُنّث أو ذكر لفظ المناسبة مع ما يرادفه في ذلك فالتعليل على المعنى الأوّل تحصيلي، وعلى الثاني حصولي، الأوّل أظهر **أبوطالب.**

٣. **(قوله: على المشهور)** مقابل المشار إليه قول من يقول: «إنّها كلمة برأسها». **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أي: عمل ليس)** أي: لا عمل لا، كما قد يتوهّم من قرب اسم الإشارة، وذلك لأنّ عملها لمشابهة ليس لا لمشابهة لا. **أبوطالب.**

٥. سورة ص: الآية ٣.

٦. **(قوله: إن هو مستولياً على أحد)** آخره:

إلّا على أضعفِ المَجانينِ.

ومعناه واضح. **أبوطالب.**

ومـــا للاتَ فـــي ســـوى حـــينٍ عَـمَل وحذفُ ذي الرفعِ فَشا والعكسُ قَلّْ [١]

(و ما للاتَ في سوى حـينٍ) ومـا رادفـه، كـ«السـاعة» و«الأوانِ» [٢] **(عَـمَل)** لضعفها [٣] **(وحذف ذي الرفع)** وهـو الاسـم [٤] وإبـقاءُ الخـبر **(فشـا)** كـما تـقدّم **(والعكسُ)** وهو حذف الخبر [٥] وإبقاء الاسم **(قَلّ)** وقُرِئ شـذوذاً «ولاتَ حـينَ مَنَاصٍ» أي: «لهم» ولا يجوز ذكرهما معاً؛ لضعفها.

---

١. **(وما)** نافية، و**(للات)** خبر مقدّم، و**(في سوى)** يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال من «عمل»؛ لأنّ نعت النكرة إذا تقدّم عليها انتصب على الحال فيكون مستقرّاً، ويحتمل أن يكون متعلّقاً بـ«عمل» فيكون لغواً، و**(حين)** مجرور بإضافة سوى إليه على حذف مضاف و**(عمل)** مبتدأ مؤخّر. والأصل: وما للات عمل في سوى لفظ حين، ويجوز أن يكون عمل فاعلاً للات لإعتماده على النفي، والأوّل أرجح، و**(حذف)** مبتدأ، و**(ذي)** مضاف إليه، وهو أيضاً باعتبار ما بعده، و**(الرفع)** مضاف إليه لا غير، وجملة **(فشا)** في موضع رفع خبر المبتدأ **(والعكس قلّ)** مبتدأ وخبر. **خالد.**

٢. **(قوله: والأوان)** هو مفرد بمعنى الوقت، وجمعه آونة، ومن توهّم أنّه جمع آنٍ فقد أخطأ. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لضعفها)** أي: ضعف «لات» لكونها فرعاً، لا على ما عرفت، واختصاصها بالاختصاص بالعمل في الأزمنة لكون الأزمنة لازمة لما يحتاج إليها دون العكس، فكأنّها أقوى من غيرها فيناسبها الأضعف للتعادل. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وهو الاسم)** أي: الرفع في ذي الرفع مصدر مجهول، ومصداق ذي الرفع هو الاسم لا مصدر معلوم، ومصداقه تلك الحروف. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وهو حذف الخبر)** يعني ليس المراد بالعكس عكس حذف ذي الرفع فقط، وهو ذكره مع قطع النظر عن ذكر ذي النصب وحذفه. **أبوطالب.**

أفعال المقاربة

ككان كاد وعسى لكن نَدَر غيرُ مضارعٍ لِهذَينِ خَبَر(١)

الثالث من النواسخ (أفعال المقارَبَة)(٢)

وفي تسمّيتها بذلك تغليبٌ؛ إذ منها ما هو(٣) للشروع وما هو للرجاء.

(ككان) فيما تقدّم من العمل (كاد) لمقارَبَة حصول الخبر(٤) (وعسى) لترجّيه(٥)

---

١. **(ككان)** خبر مقدّم، و**(كاد)** مبتدأ مؤخّر **(وعسى)** معطوف على كاد، و**(لكن)** ـ بالتخفيف ـ حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة **(ندر غير)** فعل وفاعل، و**(مضارع)** مضاف إليه، و**(لهذين)** متعلّق بخبر، وقال المكودي: متعلّق بندر **(خبر)** حال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. **خالد.**

٢. قال المرادي: «سمّيت أفعال المقاربة وإن كان منها ما ليس للمقاربة تغليباً، وهي ثلاثة أقسام: قسم لرجاء الفعل وهو عسى وحرى واخلولق، فهذه الثلاثة للأعلام بالمقاربة على سبيل للرجاء، وقسم لمقاربة الفعل وهو كاد وكرب وأو شك، وقسم للشروع فيه وهو أنشاء وطفق وأخذ وجعل وعلق، هذا كلامه، والمعمدة في الحصر عليه. **حكيم.**

٣. **(قوله: إذ منها ما هو اه)** لا يخفى أنّ الشروع والرجاء المفهوم من هذه الأفعال مشتمل على معنى القرب، فلا تغليب. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وكاد لمقاربة حصول الخبر)** أي: كاد الكائن لها تفسير لمعنى كاد واحتراز عن كاد الّذي مضارعه يكيد من الكيد أي: المكر. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: لترجّيه)** تفسير واحتراز من «عسى» الّذي مضارعه «يعسو» من العسوّ كالغدوّ

←

(لكن ندر) أن يجيء **(غيرُ مضارعٍ لهذَينِ خبر)**[١] والمراد به الاسم المفرد كما صرّح به في شرح الكافية[٢] كقوله:

٧٢. .... إنّي عَسَيتُ صائماً[٣]

٧٣. .... وما كدُت آئباً ....[٤]

والكثير مجيئه مضارعاً.

← بمعنى الشدّة والضخامة، واليبس وكثرة الامتلاء. **أبو طالب.**

١. **(قوله: أن يجيء غير مضارع)** فقوله: «أن يجيء» فاعل «ندر» وفاعله قول المصنّف: خبر، وقوله: «غير مضارع» حال من فاعل «أن يجيء» وقوله: «لهذَين» حال أخّر عنه وقدّما على صاحبهما لكونه نكرة. **أبو طالب.**

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ١٩٩ باب أفعال المقاربة.

٣. **(قوله: إنّي عَسَيتُ صائماً)** هذا من بيت هو هكذا:

أكثرت في العذل ملحّاً دائماً   لا تُكثِرَنَّ إنّي عسيتُ صائماً

قال أبو حيان: قائله مجهول، فسقط الاحتجاج به، وردّ بأنّه لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها.

أقول: في ورود هذا الردّ تأمّل.

اللغة والمعنى: و«العذل» ـ بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة ـ الملامة و«ملحّاً» أي: مصرّاً، ويحتمل أن يراد بالبيت أن لا تلم الناس عندي، فإنّي عسيت أن أكون صائماً، وسماع لوم الناس وغيبتهم منافٍ للصوم، ويحتمل أن يراد به غير ذلك. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وما كدت آئباً)** هذا من بيت هو هكذا:

فَأُبتُ إلى فَهمٍ وما كِدتُ آئباً   وكم مِثلِها فَارَقتُها وهي تَصفِرُ

قاله تأبّط شرّاً، واسمه ثابت بن جابر.

اللغة والمعنى: و«أبت» كقلتُ أي: رجعت و«فهم» كفلس اسم قبيلة، و«تصفر» من صفر الطائر صفيراً إذا صات أي: كم مثل هذه القبيلة فارقتهم وهم يشايعون ويصفرون من فراقي. **أبو طالب.**

وكـونُه بـدونِ أن بـعدَ عسـى   نَزرٌ وكاد الأمـرُ فـيه عُكِسـا[١]

(وكونه بدون أن بعدَ عسى نَزرٌ) نحو:

٧٤.عسى الكـربُ الّـذي أمْسَيتَ فـيه   يكــون وراءَه فَــرَجٌ قــريبٌ[٢]

والكثير فيه اتصالُه بها، نحو: ﴿**عسى ربُّكم أن يَرحَمَكُم**﴾.[٣] **(و)** خبرُ **(كاد الأمرُ فيه عُكِسا)** فالكثير تجرّده من «أن» نحو: ﴿**ما كادُوا يفعلون**﴾[٤] ويَقِلُّ اتّصاله بها، نحو:

٧٥. قد كاد مِن طول البَلى أن يَمْصَحا[٥]

---

١. **(وكونه)** مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصاً وإلّا فلا حذف، و**(بدون أن بعد عسى)** متعلّقان بخبر الكون على الأوّل وبنفس الكون على الثاني، و**(نزر)** ـ بالنون والزاء ـ بمعنى قليل خبر المبتدأ، والتقدير على الأوّل: وكون الخبر واقعاً بعد عسى بدون أن نزر، وعلى الثاني: وجود الخبر بعد عسى بدون أن نزر، و**(كاد)** مبتدأ أوّل، و**(الأمر)** مبتدأ ثانٍ، و**(فيه)** متعلّق بعكسا، و**(عكسا)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأوّل، والألف للإطلاق. **خالد.**

٢. **(قوله: عسى الكرب الّذي اه)** قاله هُدْبَة بن خشرم العُذري، والمعنى واضح. **أبو طالب.**

ف«يكون» خبر «عسى» وهو مجرّد من «أن»، و«الكرب» ـ بفتح الكاف وسكون الراء ـ الحزن يأخذ بالنفس. شرح التصريح: ج ١ ص ٢٨٣، وأوضح المسالك: ج ١ ص ٢٩٩.

٣. سورة الإسراء: الآية ٨.

٤. سورة البقرة: الآية ٧١.

٥. **(قوله: قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحا)** ما قبله:

ربع عفاه الدهر طولاً فانمحى

اللغة: «الربع» كحبر المنزل، و«عفاه» أي: درسه وأبلاه، والمراد به منزل الحبيب، و«انمحىٰ»

←

وكـعسى حَـرى ولكـن جُـعِلا خـبرُها حـتماً بأن مـتّصلا[١]
وألزَمُوا إخْلَوْلَقَ أن مِثلَ حَرى وبعدَ أوشَكَ انتِفا أن نَـزُرا[٢]

(وكعسى) في كونها للترجّي **(حَرى)** ـبالحاء المهملة ـ **(ولكن)** اختُصَّتْ بـ«أن» **(جُعِلا**[٣] **خبرها حتماً بأن متّصلا)** فلم تُجَرَّد منها لا في الشعر ولا في غيره، نـحو حَرى زيدٌ أن يقوم.

(ألزَمُوا) خبرَ **(إخلَولَقَ أن)**؛ لكونها **(مِثلَ حَرى)** في الترجّي، نـحو: «إخـلَولَقَتِ السماءُ أن تُمطِرَ». **(وبعدَ أوشَكَ)** كثير اتّصال الخبر بـ«أن» نحو:

← أي: انهدم «البِلى» ـبكسر البـاء المـوحدة التـحتانية مـقصوراًـ الانـدراس والزوال، و«يمصح» أي: يذهب آثاره من وجه الأرض بالمرّة. **أبو طالب.**

١. **(وكعسى)** خبر مقدّم، و**(حرى)** ـبفتح الهاء المهملة والراء ـ مبتدأ مؤخّر **(ولكن)** الداخـلة عـلى الجمل حرف ابتداء واستدراك، و**(جعلا)** فعل ماضٍ مـبنيّ للـمفعول، والألف فـيه للإطـلاق، و**(خبرها)** مرفوع على النيابة عن الفاعل بجعلا، وهو مفعوله الأوّل، و**(حتماً)** قال المكودي: حال من الضمير المستتر في متصلا، أو نعت لمصدر محذوف. والتقدير: اتصالا حتماً أي: واجباً. انتهى. و**(بأن)** ـبفتح الهمزة ـ متعلّق بمتصلا، و**(متصلاً)** مفعول ثانٍ بجُعلا.
وتقدير البيت: وحرى كعسى ولكن جعل خبر حرى متصلاً بأن اتصالاً حتماً. **خالد.**

٢. **(وألزموا)** فعل ماضٍ متعدٍّ لاثنين، والواو ضمير الفاعل، وهي راجعة إلى العـرب، و**(اخـلولق)** مفعول ألزموا الأوّل على تقدير مضاف، و**(أن)** ـبفتح الهمزة ـ مفعوله الثاني، قال المكودي، ويجوز العكس، و**(مثل)** منصوب على الحال من اخلولق، و **(حرى)** مضاف إليـه. والتـقدير: وألزموا اخلولق أنّ إلزاماً مثل إلزام حرى. وقد مرّ له مثله. و**(بعد)** متعلّق بانتفاء أو بنزرا **(أوشك)** مضاف إليه، و**(انتفا)** ـبالفاء والقصر ـللضرورة مبتدأ، و**(أن)** ـبفتح الهمزة ـمضاف إليه، وجملة **(نزرا)** ـبضمّ الزاي ـبمعنى قلّ في موضع رفع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق.
والتقدير: وانتفاء أن نزرا بعد أوشك. **خالد.**

٣. **(قوله: اختصّت بأن جعلا)** المراد بالاختصاص ههنا إمّا الانفراد أو مبنيّ على القلب. **أبو طالب.**

٧٦. ولوسُئل الناسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيل هاتُوا أن يَـمَلُّوا ويَـمنعوا[١]

و (**انتِفا أن**) من خبرها (**نَزُرا**) نحو:

٧٧. يُوشِكُ مَن فَـرَّ مِـن مَـنِيَّتِهِ في بعض غِـرّاتِـهِ يُـوافِـقُها[٢]

---

١. (**قوله: ولو سُئل الناس اه**).

المعنى: أن نجعل (أنّ بخل خ ل) الناس بمرتبة لو سئل عنهم تراب لقربوا أن يصيروا مَلُولين من ذلك السؤال ويمنعوا من إعطائه إذا قيل: أعطوا التراب. **أبو طالب**.

٢. (**قوله: يوشك من فرّ اه**) قاله أميّة بن أبي الصلت.

اللغة: و«المنيّة» الموت، و«الغِرّات» ـ بالغين المعجمة وتشديد الراء المهملة ـ الغفلات، و«يواقعها» أي: يدركها. **أبو طالب**.

ومــثلُ كــاد فــي الأصــحِّ كَــرَبا وتركُ أن مَعْ ذي الشروعِ وَجَبا[١]
كأنْشَأ الســـــائقُ يَــحْدُو وطَــفِق كــذا جَــعَلْتُ وأخَــذْتُ وعَــلِق[٢]

(ومثلُ كاد في الأصحّ كَرَبا) ـبفتح الراء ـفالكثير تَجَرُّدُ خبرها من «أن» نحو:

٧٨. كَرَبَ القَلبُ مِن جَـواه يَـذُوبُ[٣]

واتصاله بها قليل، نحو:

٧٩. .... وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تَقَطّعا[٤]

١. **(ومثل)** خبر مقدّم، و**(كاد)** مضاف إليه، و**(في الأصح)** متعلّق بمثل لما فيها من معنى المماثلة و**(كربا)** ـبفتح الراء وكسرها ـ مبتدأ مؤخّر، والألف للإطلاق وهذا أولىٰ من العكس الّذي صدر به المكودي، و**(ترك)** مبتدأ، و**(أن)** ـبفتح الهمزة ـ مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله، و(مع) قال المكودي: متعلّق بترك. و**(ذي)** بمعنى صاحب مضاف إليه، وهو أيضاً مضاف إلى الشروع، و**(الشروع)** مضاف إليه، وجملة **(وجبا)** خبر ترك، والألف فيه للإطلاق. **خالد.**

٢. **(كأنشأ)** خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها كما مرّ، وإدخال الكاف على مقوله. والتقدير: وذلك كقولك: أنشأ، و«أنشأ» فعل ماضٍ، و**(السائق)** اسمها، وجملة **(يحدو)** في موضع نصب خبرها، و**(طفق)** ـبكسر الفاء وفتحها ـ معطوف على أنشأ، و**(كذا)** خبر مقدّم، و**(جعلت)** مبتدأ مؤخّر، و**(أخذت وعلق)** معطوفان على جعلت. **خالد.**

٣. **(قوله: كرب القلبُ اه)** آخره:

حين قال الوُشاة هندٌ غَضُوبُ

قاله كلحبة اليربوعي.

اللغة والإعراب: و«الجوى» شدّة العشق، و«يذوب» أي: يذهب ماؤه لشدّة حرّ نار العشق و«الوشاة» جمع واشٍ وهو النمّام و«هند» محبوبته، ويجوز عدم صرفه لوجهَين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وقد كربت أعناقها اه)** ما قبله:

←

وقيل: لا تتّصل به أصلاً.

(وتركُ أن مع ذي الشروع وَجَبا)؛ لأنّه دالّ على الحال و«أن» للاستقبال.

(كأنشأ السائق يَحدُو) أي: يُغَنّي للإبل **(وطَفِق)** زيدٌ يدعو، ويقال: طَبِقَ ـ بالباء ـ **(كذا جَعَلتُ)** أنظُمُ **(وأخَذتُ)** أتكلّم **(وعَلِق)** زيدٌ يَفعَلُ.

وزاد في التسهيل «هَبَّ»[١] قال في شرحه: وهو غريب[٢] كـ«هَبَّ عمروٌ يُصَلّي».[٣]

←

مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى لتحفظ من يلبس نفوساً وتمنعا
سقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظّما

قاله أبو زيد الأسلمي.

اللغة والإعراب: والمراد «بالعروق» عروق الأشجار والنباتات و«النَدى» ـ بفتح النون مقصوراً ـ الرطوبة القليلة يقال لها بالفارسية: نَم أي: لأخذ الندى و«المصّ» بالفارسية: مكيدن، و«الثرى» التراب، و«الأحلام» العقول والسجل ـ بكسر السين المهملة وسكون الجيم ـ الدلو، وقوله: «على الظمأ» أي: العطش في موضع الحال عن مفعول و«تَقَطّعا» أصله: تتقطّع أي: انقطعت من اليبس الحاصل من شدّة العطش. **أبو طالب.**

١. التسهيل: ص ٥٩.

٢. **(قوله: وهو غريب)** أي: ليس له صيغة سوى المفرد الغائب من الماضي، فيكون كالغريب في كونه بلا قبيلة وعشيرة. **أبو طالب.**

٣. شرح التسهيل: ج ١ ص ٣٧٥.

واسَتَعمَلُوا مـضـارعاً لِأَوْشَكـا وكاد لا غيرُ وزادُوا مُوشِكا[١]

(واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد لا غيرُ) نحو:

٨٠. يوشك مَن فَـرّ مـن مَـنِيّتِهِ ....[٢]

﴿**يكاد زَيتُها يُضِيءُ**﴾[٣] **(وزادوا)** لـ«أوشك» اسمَ فاعل فقالوا: **(مُوشِكا)** نحو:

٨١. فـموشِكَةٌ أرضُـنا أن تَـعُودَ[٤] .....

وحكى في شرح الكافية استعمالَ اسم الفاعل من «كاد»[٥] والجوهريّ مـضارعَ «طفق» قال في شرح التسـهيل: ولم أرَه لغـيره.[٦] وجـماعة اسـمَ فـاعل «كَـرَبَ» والكسائيّ مضارعَ «جعل»، والأخفش مضارعَ «طفق» والمصدرَ منه ومن «كاد».

---

١. **(واستعملوا)** فعل وفاعل، والضـمير للـعرب، و**(مـضارعاً)** مـفعول اسـتعملوا، و**(لأوشكـا)** مـتعلّق باستعملوا، والألف فيه للإطلاق، و**(كاد)** معطوف على أوشكا، و**(لا غير)** قال المكـودي: «لا» عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد، ولكنّها بنيت على الضمّ لقطعها عن الإضافة.

والتقدير: لأوشك وكاد لا لغيرهما. انتهى. **(وزادوا)** فعل وفاعل، و**(موشكا)** مفعول زادوا. **خالد**.

٢. قد تقدّم برقم ٧٧.

٣. سورة النور: الآية ٣٥.

٤. **(قوله: فموشكة أرضنا اه)** آخره:

خلاف الأنيس وحوشاً يَبابا

قاله أبو سهم الهذلي.

اللغة والإعراب: و«موشكة» إمّا نائب مناب توشكُ أو خبر مقدّم واسمه مستتر فيه، و«أرضُنا» مبتدأ مؤخّر و«خلاف» بمعنى بعد، كما قال اللّه تعالى: ﴿خلافِ رسول اللّـه﴾ و«الأنـيس» بمعنى المؤانس «وحوشاً» حال بمعنى متوحّشة، وهو جمع وحشٍ يقال: بلد وحش أي: **قفر**، و«يباب» ـ بفتح الياء المثنّاة التحتانية، وبعد الباء الموحّدة ـ بمعنى الخراب. **أبوطالب**.

٥. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٠٥ باب أفعال المقاربة.

٦. شرح التسهيل: ج ١ ص ٣٨٦ باب أفعال المقاربة.

بعدَ عسى اخلَولَقَ أوشَكَ قد يَرِد غِنىً بأن يَفعَلَ عـن ثـانٍ فُـقِد[١]
وجَرِّدَنْ عسـى أوِ ارْفَـعْ مُـضمَرا بـها إذا اسْـمٌ قـبلَها قـد ذُكِـرا[٢]

(بعدَ عسى) و **(اخلَولَقَ)** و **(أوشَكَ قد يَرِد غِنىً بأن يَفعل عن ثانٍ فُـقِد)** ـ وهـو الخبر ـ نحو: «عسى أن يقومَ» فـ«أن» والفعل في موضع رفع بـ«عسى» سدّ مَسَـدّ الجزائين، كما سدّ مَسَدّهما في قوله تعالى: ﴿**أحَسِبَ النّاس أن يُترَكوا**﴾.[٣]

هذا ما اختاره المصنّف من جعل هذه الأفعال ناقصة أبداً، وذهب جماعة إلى أنّها حينئذٍ تامّةٌ مُكتفية بالمرفوع.

(وجَرِّدَن) من الضمير **(عسى)** واخلولق وأوشك **(أوِ ارفَع مضمراً بها إذا اسمٌ قبلَها قد ذُكِرا)** فقل على التجريد ـ وهو لغة أهل الحجاز ـ: «الزيدان عسى أن يقوما» و «الزيدون عسى أن يقوموا». و عـلى الإضـمار: «الزيـدان عَسَـيا أن يـقوما» و «الزيدون عَسَوا أن يقوموا».

---

١. **(بعد)** متعلّق بيرد، و**(عسى)** مضاف إليه، و**(اخلولق أوشك)** قال المكودي: معطوفان عـلى عسـى على حذف العاطف، و**(قد يرد)** للتحقيق لا للتقليل؛ لكثرة ورود ذلك، و**(غنى)** فاعل يرد، و**(بأن يفعل عن ثانٍ)** متعلّقان بغنى؛ لأنّه مصدر، و**(فقد)** ـ بالبناء المفعول ـ في موضع النعت لثانٍ على حذف الموصوف. والتقدير: قد يرد غنى أي: استغناء بأن يفعل عن جزء ثانٍ مفقود بعد عسى واخلولق وأوشك. **خالد**.

٢. **(وجرّدن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، ومتعلّقه محذوف، و**(عسى)** مفعول جرّدن، والمعطوف على عسى محذوف اكتفاء بالعطف السابق، و**(أو)** حرف تخيير هنا، و**(ارفع)** فعل أمرٍ معطوف بأو على جرّدن، و**(مضمراً)** مفعول ارفع، و**(بها)** متعلّق بارفع، و**(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط مختصّ بالجمل الفعلية على الأصحّ، فعلى هذا **(اسم)** مرفوع بفعل محذوف يفسّره ذكرا على النيابة عن الفاعل حذف نعته، و**(قبلها)** متعلّق بذكرا، و**(قد)** للتحقيق، و**(ذكرا)** مـبنيّ لـلمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اسم وجواب إذا محذوف جوازاً. **خالد**.

٣. سورة العنكبوت: الآية ٢.

والفتحَ والكسرَ أجِزْ في السينِ مِن نحوِ عَسَيتُ وانتِقا الفتحِ زُكِن[١]

(والفتحَ والكسرَ أجِز في السين من) «عسى» إذا اتّصل بها تاءُ الضمير أو نونه أو نا **(نحو عَسَيتُ)** وعَسَيْنَ وعَسِيْنا **(وانتِقا الفتح)** ـبالقاف ـ[٢] أي: اختيارُه **(زُكِن)** أي: عُلِمَ، إمّا من تقديمه[٣] الفتح على الكسر وإمّا من خارج؛ لشهرته[٤] وبه قرأ القرّاء إلّا نافعاً.[٥]

١. **(والفتح)** مفعول مقدّم بأجز **(والكسر)** معطوف على الفتح، و**(أجز)** ـبقطع الهمزة ـ أمر من أجاز يجيز، و**(في السين)** متعلّق بأجز، و**(من نحو)** في موضع الحال من السين، و**(عسيت)** مضاف إليه، و**(انتفا)** ـبالقاف ـ بمعنى اختيار مقصور للضرورة مبتدأ، و**(الفتح)** مضاف إليه، وجملة **(زكن)** ـبالبناء المفعول ـ بمعنى علم خبر انتفا.

وتقدير البيت: وأجز الفتح والكسر في السين حال كونها كائنة من نحو عسيت واختيار الفتح معلوم. **خالد.**

٢. **(قوله: بالقاف)** أي: لا بالفاء. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: إمّا من تقديمه اه)** أي: من تقديم المصنّف في هذا البيت الفتح على الكسر. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لشهرته)** أي: لشهرة القراءة به، أو لشهرة خفّته وأولويّة الخفيف. **أبو طالب.**

٥. قوله: **(وبه قرأ القرّاء إلّا نافعاً)** أي بالفتح قرأ القرّاء في قوله تعالى: ﴿**فهل عسيتم إن تولّيتم**﴾ ﴿**هل عسيتم إن كُتِب عليكم القتال**﴾ إلّا نافع؛ فإنّه قرأ بكسر السين؛ لمناسبة الياء، وإنّما كان الفتح هو المختار؛ لجريانه على القياس، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر، ولأنّه اللغة الشائعة. **حكيم.** وقريب منه شرح التصريح: ج ١ ص ٢٩٢.

إنّ وأخواتها

لإنّ أنّ ليت لكــــنّ لعــلّْ　　　كأنّ عكسُ ما لكان مِن عَمَل(١)

الرابع من النواسخ (إنّ وأخواتها)

وهي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعةً(٢) وناصبةً، وفـي اخـتصاصها

---

١. **(لإنّ)** ـ بالكسر ـ خبر مقدّم، و(أنّ) ـ بالفتح ـ **(ليت لكنّ لعلّ كأنّ)** معطوفات على إنّ المجرورة باللّام بإسقاط العاطف للضرورة، و**(عكس)** مبتدأ مؤخّر، و**(ما)** اسم موصول مضاف إليه، و**(لكان من عمل)** متعلّقان بفعل محذوف صلة «ما»، وتقدير البيت: عكس الّذي استقرّ لكان من عمل ثابت لإنّ المكسورة الهمزة وأنّ المفتوحة وليت ولكنّ ولعلّ وكأنّ المشدّدة. **خالد**.

٢. **(قوله: وفي كونها رافعة اه)** الوجهان الأوّلان هما المشابهة بمطلق الفعل، والثالث بالأفعال الناسخة، والأخيران بالأفعال الماضية وإن أمكن أن يكون في البعض مشابهة بغير الأفعال الماضية أيضاً. والمراد بالمشبّه به في الأخير كون الفعل صاحب تلك الحروف سواء كان الكلّ أصلاً كالثلاثي، أو البعض زائد كالخماسي، أو مطلقاً كالرباعي.

فلا يرد عليه أنّ الفعل الخماسي المجرّد غير موجود لكن لا يخفى عليك أنّ هذا الوجه في غاية الضعف إلّا إذا ضمّ إليه الوجه السابق عليه، ويجعل المركّب وجهاً آخر [لأنّ وجه الشبه هذا لا يختصّ بالفعل؛ لوجوهه في الاسم، بل تكون أصول الاسم ثلاثة وأربعة وخمسة، فشبهه ←

بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ والخبر، وفي بِنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثيّةً ورباعيّةً وخماسيّةً، كعدد الأفعال.

(لإنّ) و**(أنّ)** إذا كانتا للتأكيد والتحقيق[١] و**(ليت)** للتمنّي و**(لكنّ)** للاستدراك و**(لعلّ)**[٢] للترجّي و**(كأنّ)** للتشبيه **(عكسُ ما)** ثبت **(لكان من عمل)** أي: نصبِ الاسم ورفع الخبر.

← بالاسم من هذه الحيثية أقوى. ويمكن أن يدفع الضعف بالحكم بإخراج همزات الوصل عن كونها أجزاء للأفعال كما هو الحقّ]

وقيل: المراد بقوله: «كعدد الأفعال» عدد صيغ الأفعال أي: الاثنى عشر؛ فإنّ جمع الثلاثة والأربعة والخمسة اثنى عشر كعدد صيغ الأفعال.

وقيل: المشبّه به في الأخير فعل الماضي والأمر، والمراد بعدد الأفعال عدد حروفها منضمّاً إلى وزن نفسها فقط، ووزن المركّب منها ومن غيرهما كالفاعل ونون التأكيد. **أبوطالب.**

١. **(قوله: إذاكانتا للتأكيد والتحقيق)** قيّد إنّ المكسورة بما ذكر، للاحتراز عمّا كان اسماً بكونه مصدراً منصوباً مضافاً بمعنى الأنين، أو مراداً به لفظه أو حرفاً للجواب كما قيل، أو فعلاً مستعملاً بتسعة أقسام: هي كونه كبعن ماضياً معلوماً أو مجهولاً، أو أمراً من أنّ بمعنى تعب أو قَرُبَ أو كحِبّ ـ بكسر الحاء ـ ماضياً مجهولاً أو أمراً من الأنين، أو كقِنّ من وأي بمعنى وعد، أو كونه مركّباً من إن النافية وأنا مخفّفاً بالحذف والإدغام ومهملاً بأربعة أقسام أُخر هي كونه كعدن واعلم أمر، أو كتن بحذف الهمزتَين تخفيفاً مؤكّداً بالنون، وكونه مركّباً من أمرَين كبع ورَ من رأى.

وقيّد أنّ المفتوحة بما ذكر للاحتراز عن أن يراد به اللفظ، وعن كونه فعلاً بأربعة أقسام هي كونه ماضياً أو أمر مفرد أو جمعاً مؤنّثاً كخفن وضعن، وقيود الحروف الأربعة والباقية للاحتراز عن أن يراد بها اللفظ، وعن كون كأنّ مركّباً من الكاف وأنّ، وعن كونه وكون لعلّ كدحرج، وعن كون لكنّ كضاربن، وعن كونه أمراً مؤنّثاً مؤكّداً بالنون. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ولعلّ)** فيها إحدى عشرة لغة:

الأولى والثانية: باللّام والعين المهملة أو المعجمة واللّام المشدّدة.

←

كـــإنّ زيـــداً عـــالمٌ بأنّـــي كُفْءٌ ولكـنّ ابْـنَهُ ذو ضِـغْنِ[١]
وراعِ ذا التــرتيبَ إلّا فـي الّـذي كلَيتَ فيها أو هنا غيرَ البَذي[٢]

(كإنّ زيداً عالمٌ بأنّي كُفءٌ ولكنّ ابنَهُ ذو ضِغن) أي: حِقدٍ.

(وراع) وجوباً **(ذا الترتيبَ)** وهو تقديم الاسم على الخبر؛ لأنّها غيرُ متصرّفة

← **الثالثة والرابعة:** كذلك، لكن بالنون المشدّدة.

الخامسة والسادسة: بالراء المهملة والعين المهملة أو المعجمة، والنون المشدّدة.

السابعة والثامنة: بالعين المهملة واللّام المشدّدة، والنون المشدّدة.

التاسعة: باللّام والعين المهملة واللّام المشدّدة والتاء.

العاشرة: باللّام والهمزة والنون المشدّدة.

الحادية عشرة: بالهمزة المفتوحة والنون المشدّدة. **أبو طالب.**

١. **(كإنّ)** الكاف جارّة لقول محذوف كما مرّ غير مرّة، وإنّ ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ حرف توكيد ونصب، و**(زيداً)** اسمها، و**(عالم)** خبرها. والتقدير: وذلك كقولك: إنّ زيداً عالم، و**(بأنّي)** الباء متعلّقة بعالم، وأنّ ـ بفتح الهمزة ـ حرف توكيد، والياء اسمها، و**(كفء)** خبرها **(ولكنّ)** ـ بالتشديد ـ حرف استدراك ونصب، و**(ابنه)** ـ بالنصب ـ اسم لكنّ و**(ذو)** بمعنى صاحب خبرها، و**(ضغن)** ـ بكسر الضاد وسكون الغين المعجمتين ـ بمعنى حقد مضاف إليه. **خالد.**

٢. **(وراع)** فعل أمرٍ من راعى يراعي بمعنى يلاحظ وفاعله مستتر فيه، و**(ذا)** اسم إشارة في محلّ نصب على المفعولية براع، و**(الترتيب)** ـ بالنصب ـ عطف بيان لـ«ذا» أو نعت له على الخلاف في ذلك، و**(إلّا)** حرف استثناء، و**(في الّذي)** مستثنى من محذوف على تقدير حذف الموصوف بالّذي، و**(كليت)** متعلّق بمحذوف صلة الّذي، وليت حرف تمنٍّ، و**(فيها)** جارّ ومجرور خبر مقدّم و**(أو)** حرف تخيير، و**(هنا)** ظرف مكان معطوف على فيها، و**(غير)** ـ بالنصب ـ اسم ليت مؤخّر، و**(البذي)** ـ بالباء الموحّدة والذال المعجمة ـ مضاف إليه والأصل: البذو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، وتقدير البيت: وراع هذا الترتيب في كلّ مثال إلّا في المثال الّذي يكون كليت **فيها** غير البذي أو ليت هنا غير البذي. **خالد.**

(إلاّ في) الخبر **(الّذي)** هو ظرف أو مجرور، فيجوز لك أن تُقَدِّمَهُ **(كـلَيتَ فـيها)** **مُستَحِياً** **(أو)** لعلّ **(هنا غيرَ البَذي)** أي: «الّذي بَذِيَ» بمعنى «فَحُشَ»، وقد يـجب تقديمه في نحو: «إنّ في الدّار صاحبَها».

وهـمزَ إنّ افْـتَحْ لِسَـدِّ مـصدرِ مَسَدّها وفي سوى ذاكَ اكْسِرِ[١]
فَاكْسِرِ في الابتدا وفي بَدءِ صِلَه وحـيثُ إنّ ليـمينٍ مُكـمِلَه[٢]

(وهمزَ إنّ افتح) وجوباً **(لسدّ مصدر مسدّها)**[٣] بأن تقع فاعلاً أو نائباً عـنه أو مفعولاً غيرَ محكيّةٍ أو مبتدأً أو خبراً عن اسم معنى غيرِ قولٍ أو مجرورةً أو تابعةً لشيء من ذلك.

(وفي سوى ذاك اكسِر) وجوباً، وقد أفْصَحَ عن ذلك السوى[٤] بقوله:

(فاكسر) «إنّ» إذا وَقَعَتْ **(في الابتدا)**[٥] كـ﴿**إنّا أنزلناه**﴾ «اجلِس حيث إنّ زيداً

---

١. **(وهمز)** بالنصب مفعول مقدّم ـ بافتح ـ **(إنّ)** ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ مضاف إليه و**(افتح)** فعل أمرٍ، و**(لسدّ)** متعلّق بافتح، واللّام للتعليل، و**(مصدر)** مضاف إليه، و**(مسدّها)** منصوب بسدّ على تقدير حذف الواو ومعطوفها **(وفي سوى)** متعلّق باكسر، و**(ذاك)** مضاف إليه، و**(اكسر)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعوله محذوف. والتقدير: فاكسر همز إن حال كون الكسر واجباً. **خالد**.

٢. **(فاكسر)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعوله محذوف على تقدير حال من مصدر الفعل. والتقدير: فاكسر همزة إنّ حال كون الكسر واجباً و**(في الابتدا)** متعلّق باكسر، و**(في بدء)** معطوف على في الابتداء، و**(صله)** ـ بكسر الصاد وفتح اللّام ـ مضاف إليه **(وحيث)** قال المكودي: معطوف أيضاً يعني على محلّ الجارّ والمجرور، و**(إنّ)** مبتدأ، و**(ليمين)** متعلّق بمكمله، و**(مكمله)** خبر المبتدأ، وحيث مضاف إلى الجملة. انتهى. **خالد**.

٣. **(قوله: لسدّ مصدر)** اللّام للتوقيت أو للتعليل الحصولي إن كان المصدر بمعنى الماضي، أو للتحصيلي إن كان بمعنى المستقبل. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: وقد أفصح عن ذلك السوى)** أي: كشف القناع عن وجهه، أي: بيّنه، وإدخال «أل» في لفظ سوى غريب. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: في الابتداء)** أي: في مكان ما يبتدأ به الكلام وهو الكلمة من الكلام، لإمكان ما يبتدأ به الكلمة، وهو الحرف الأوّل منها أو ما في حكمه. فلا يرد عليه وجوب الكسر في نحو: إنّك

←

جالسٌ»، «جئتُك إذ إنّ زيداً أميرٌ» **(و)** إذا وقعت **(في بَدء صله)** أي: **أوّلها، نحو:** ﴿**ما إنّ مَفاتِحَهُ**﴾[١] **فإن لم تقع في الأوّل لم تُكسَر نحو:** «**جاءني الّذي**[٢] **في ظنّي** أنّه فاضل». **(وحيث)** وقعت **(إنّ ليمينٍ مُكمِله)** اكْسِرْها[٣] ك ﴿**حم والكتاب المُبِينِ إنّا إنزلناه**﴾.[٤]

← ضارب واقع؛ لأنّ إن وقعت في ابتداء ما يسدّ مسدّ الكلمة أي: المصدر؛ وذلك لأنّ الابتداء والانتهاء إنّما ينسب إلى المركّب بالنسبة إلى أجزائه الأوّلية لا الثانوية. ثمّ اعلم أنّ الشارح حمل الابتداء في كلام المصنّف على أعمّ من الحقيقي والحكمي، ليشمل ما بعد «حيث وإذا» ونحوهما، فقوله: «وفي بدء صلة» يصير من عطف الخاص على العامّ، واعلم أنّ «حيث وإذا» ونحوهما لمّا كانت لازمة الإضافة إلى الجملة، فلم يؤوّل ما بعدها بالمفرد، فلم يكن أنّ الواقع في ابتداء ما تضاف إليه ابتداء للكلمة بل للكلام، فافهم. **أبوطالب.**

١. سورة القصص الآية ٧٦.

٢. **(قوله: جاءني الّذي اه)** الظرف إمّا متعلّق بقوله: «فاضل» أو بمقدّر على أن يكون خبراً عن جملة، إنّ بناء على كونها في موضع المبتدأ، أو على أن يكون جملة إنّ فاعلاً، والظاهر أنّ المراد ههنا هو التركيب الأخير؛ إذ الظاهر أنّ المراد بالأوّل في قوله: «فإن لم تقع في الأوّل» الأوّل اللفظي والترتيبي معاً لا اللفظي فقط، والفرق بين التركيب الأوّل والأخيرين أنّ المعنى على الأوّل أنّ الفضيلة المقيّدة بكونها في ظنّي ثابتة لهذا الشخص، وعلى الأخيرين أنّ الفضيلة الثابتة له حاصل في ظنّي، وبينهما فرق. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: اكسرها)** أشار بتأخير تقديره عن الظرف إلى أنّ قوله: «وحيث الخ» جملة مستأنفة لا معطوفة؛ لأنّ سياق العطف أن يقول بدل لفظ إن هي أوتاك كما وجده الذوق السليم ولأنّه لا يصلح أن يكون معطوفاً على قوله: «في الابتداء» ولا على قولنا: إذا وقعت المقدّر في كلامه، كما يظهر وجه التأمّل، وإنّما جعله المصنّف مستأنفة تمييزاً بين واجب الكسر مطلقاً وبين واجب الكسر لا مطلقاً، لكن لا يلائم على هذا حمل الابتداء في المتن على الأعمّ كما فعله الشارح، لأنّ ما بعد إذا واجب الكسر لا مطلقاً، فتأمّل. **أبوطالب.**

٤. سورة الدخان: الآيات ٣ ـ ١.

أو حُكِيَتْ بالقول أو حَلَّت مـحلّْ حـالٍ كُـزُرتُهُ وإنّـي ذو أمَـل[١]

وكَسَـرُوا مـن بـعد فـعلٍ عُـلِّقا باللّام كاعْلَمْ إنّـه لَـذُو تُـقىٰ[٢]

(أو حُكِيت) هي وما بعدَها **(بالقول)** نحو: ﴿**وقال اللّهُ إنّي معكم**﴾[٣] فإن وقعتْ بعدَه ولم تُحكَ لم تُكسر.[٤]

(أو حلّت محلّ حالٍ كزُرته وإنّي ذو أمل) أي: مؤمِّلاً.[٥]

---

١. **(أو حكيت)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إنّ، والجملة معطوفة على مدخول حيث، و**(بالقول)** متعلّق بحكيت، والباء بمعنى مع، و**(أو حلّت)** فعل ماضٍ مبنيّ للفاعل، وفاعله مستتر فيه يعدو إلى إنّ، والجملة معطوفة على حكيت، و**(محلّ)** مفعول فيه، و**(حال)** مضاف إليه، و**(كزرته)** فعل وفاعل ومفعول مقول لقول محذوف. والتقدير: وذلك كقولك: زرته **(وإنّي)** الواو للابتداء وتسمّى واو الحال أيضاً، وإنّ حرف توكيد ونصب، والياء اسمها في محلّ نصب، و**(ذو)** خبرها، و**(أمل)** مضاف إليه وما بعد الواو في موضع الحال من فاعل زرته. **خالد.**

٢. **(وكسروا)** فعل وفاعل، والضمير للعرب، و**(من بعد)** متعلّق بكسروا، و**(فعل)** مضافإليه، و**(علّقا)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فعل، وهو ومرفوعه في موضع جرّ نعت لفعل، والألف فيه للإطلاق **(باللّام)** متعلّق بعلّقا **(كاعلم)** الكاف جارّة لقول محذوف بقي مقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، و«اعلم» فعل أمرٍ من عَلِمَ المتعدّية لاثنين، و**(إنّه)** إنّ ـبكسر الهمزة ـ حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها، و**(لذو)** اللّام للابتداء وتسمّى اللّام المعلّقة، وذو خبر إنّ، و**(تقى)** مضاف إليه، وجملة إنّ وما بعدها في موضع نصب معلّق عنها العامل باللّام، ولو لا اللّام لفتحت همزة إنّ وسدّت مع ما بعدها مسدّ مفعولَي علم. **خالد.**

٣. سورة المائدة: الآية ١٢.

٤. **(قوله: لم تُكسَر) لأنّها** حينئذٍ وقعت في ابتداء الكلمة الحكمية لا الكلام. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: أي: مؤمّلا)** تفسير لجملة أنّ لا لخبرها فقط، وإلّا لوجب أن يكون المفسّر مرفوعاً.

←

(وكسروا) «إنّ» إذا وقعت **(من بعد فعلٍ)** قلبيّ **(عُلِّقا باللّام)** المعلِّقَةِ **(كاعلَم إنّه لذو تُقى)** وكذا إذا وقعت صفة، نحو: «مررت برجل إنّه فاضلٌ» أو خبراً عن اسم ذات نحو: «زيدٌ إنّه فاضلٌ».

← **لا يقال:** إنّ المكسورة لا تغيّر الجملة، فكيف يصحّ هذا التفسير؟

قلت: هي لا تغيّرها إلى المصدر لا أنّها لا تغيّرها إلى المفرد أصلاً يشهد بذلك وقوعها خبراً عن اسم الذات ووصفاً له، مع أنّ محلّ الخبر والصفة إنّما هو الإفراد، فافهم. **أبو طالب.**

بـــعدَ إذا فُــجاءَةٍ أو قَسَــم   لا لامَ بعدَه بوجهَينِ نُمي[١]

فإن وقعت **(بعد إذا فجاءةٍ أو)**[٢] بعدَ **(قسم لا لام بعده)**[٣] فـالحكم **(بـوجهين نمي)**[٤] نحو: «خرجتُ فإذا إنّك قائمٌ» فيجوز كسرها على أنّها واقعة موقعَ الجملة وفتحُها على أنّها مؤوّلة بالمصدر، وكذا «حَلَفتُ إنّك كريمٌ».

---

١. **(بعد)** متعلّق بنُمي آخر البيت، و**(إذا)** مضاف إليه، و**(فجاءة)** مضاف إليه أو نـعت إذا، و**(أو قسم)** معطوف على إذا، و**(لا)** نافيه للجنس، و**(لام)** اسمها مبنيّ معها على الفتح، و**(بعده)** خبرها، وهي واسمها وخبرها في موضع جرّ نعت لقسم، والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بـعده، و**(بوجهين)** متعلّق بنُمي، و**(نُمي)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همز إنّ. **خالد.**

٢. **(قوله: بعد إذا فجاءَة اه)** هذا الحكم مخالف لما سبق من الشارح والمصنّف في «إذا والقسم»، ويمكن رفع الخلاف بوجهين: الأوّل: أنّ الحكم بوجوب الكسر بيان لمذهبهما، وهو المذهب المشهور، والحكم بالجواز بيان للمذهب النادر، ولذلك قال: «بوجهين نُمي».
الثاني: أنّ الأوّل فيما إذا كانت قرينة تدلّ على أنّ جملة أن كلّ الجواب والمضاف إليه لا جزؤه، والثاني فيما لم تكن تلك القرينة بل يحتمل أن تكون كلّاً أو جزءاً لما ذكر، ويؤكّد ذلك الوجه قوله: «مكملة» بالنسبة إلى جواب القسم.
وقيل في الدفع: إنّ الأوّل فيما كان مع اللّام والثاني فيما كان بدونه وينافيه مثال الشارح للأوّل بلا لام.
وقيل: الأوّل فيما ذكر فعل القسم والثاني فيما حذف.
ولا يخفى عليك أنّ الحذف والذكر لا يصيران منشائين للحكمين المذكورين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لا لام بعده)** الظاهر أن يكون قيداً للقسم، ويحتمل أن يكون قيداً لكلّ من «إذا والقسم»، فإنّ اللّام يدخل على الخبر لكونه خبراً لأنّ «لا» لكونه ما بعد إذا الفجائية حتّى يرد أنّ ما بعد إذا الفجائية غير صالح لدخول اللّام فتأمّل. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: بوجهين نُمي)** لكن مع ترجيح الكسر على الفتح، لاستغنائه عن التقدير. **أبوطالب.**

مَـعْ تِـلوِ فَـا الجـزا وذا يَـطّرِدُ في نحو خيرُ القولِ إنّي أحـمَدُ[١]

(مع) كونها **(تلوفا الجزا)** نحو: **﴿كَتَبَ رَبُّكُم على نفسِهِ الرّحمَةَ أنّه مَن عَمِلَ منكم سوءً بجهالةٍ ثمّ تاب من بعده وأصلَحَ فأنّه غفورٌ رحيمٌ﴾**[٢] يجوز كسرها على معنى «فـهو غفورٌ رحيم» وفتحها على معنى «فالمغفرة حاصلة»[٣]، **(وذا)** أي: جوازُ الكسـر والفتح **(يطّرد في)**[٤] كلّ موضع وقعت فيه «إنّ» خـبراً عـن «قـولٍ»، وخـبرها «قولٌ»، وفاعل القولَين واحد **(نحو خير القول إنّي أحمَدُ)** اللّهَ فالكسر على الإخبار بالجملة، والفتحُ على تقدير «خيرُ القول حَمدُ اللّه» وكذلك يـجوز الوجـهان إذا وقعت في موضع التعليل، نحو: **﴿إنّا كنّا من قبل نَدعُوه وإنّه هو البَرُّ الرّحيم﴾**.[٥]

---

١. و**(مع)** معطوف بإسقاط العاطف على بعد، و**(تلو)** مضاف إليه **(فا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مجرورة بإضافة تلو إليه، و**(الجزا)** ـ مقصور للضرورة ـ أيضاً مجرور بإضافة فا إليه. والتقدير: نُمي همز إنّ بوجهين بعد إذا الفجائية، وبعد قسم لا لام بعده، ومع تلو فاء الجزاء، و**(ذا)** مبتدأ، وهو إشارة إلى جواز الوجهين، وجملة **(يطرد)** خبره، و**(في نحو)** متعلّق بيطرد، و«نحو» مضاف إلى قول محذوف، و**(خير)** مبتدأ، و**(القول)** مضاف إليه، و**(إنّي)** ـ بفتح الهمزة وكسرها ـ حـرف تـوكيد ونصب، والياء اسمها، وجملة **(أحمد)** خبرها، ومفعول أحمد محذوف، وجملة أنّ ومـعموليها خبراً لمبتدأ، والتقدير: وهذا يطرد في نحو قولك: خير القول إنّي أحمد اللّه. **خالد.**

٢. سورة الأنعام: الآية ٥٤.

٣. قال في التصريح: «ما يجوز فيه الأمران، كسر «إنّ» وفتحها باعتبارين مختلفين، وذلك فـي مواضع تسع: أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: **﴿فإنّه غفور رحيم﴾** قـرئ بكسـر «إنّ» وفتحها، فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامّة على معنى: **فهو غفور رحيم**، والفتح على تقدير أنّ ومعموليها مبتدأ، خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف، على معنى: **فالغفران والرحمة**، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة» إلى آخره. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٠٤ و ٣٠٥.

٤. **(قوله: يَطّرِد)** أي: يجوز على التساوي؛ وذلك لاستغناء كلّ من الوجهين عن التقدير. **أبوطالب.**

٥. سورة الطور: الآية ٢٨.

←

وبعدَ ذاتِ الكسرِ تَصحَبُ الخبر لامُ ابـتداءٍ نـحوُ إنّـي لَـوَزَر (١)

(وبعد) إنّ **(ذات الكسر تصحب الخبر)** جوازاً **(لام ابتداءٍ)** أُخِّرَتْ إلى الخبر (٢) لأنّ القصد بها التوكيد «وإنّ» للتّوكيد فكرهوا الجمعَ بينَهما **(نحو إنّـي لَـوَزر)** أي لَمعِينٌ، و «إنّ زيداً لأبوه فاضلٌ».

← **قوله تعالى:** ﴿**إنّا كُنّا مِن قبل ندعوه إنّه هو البرّ الرحيم**﴾ قرأ نافع والكسائى ـ بالفتح ـ على تقدير لام العلّة، أي: «لأنّه» وحرف الجرّ إذا دخل على «أنّ» لفظاً أو تقديراً فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي. وقرأ الباقون من السبعة ـ بالكسر ـ على أنّه تعليل مستأنف بيانيّ، فهو في المعنى جواب سؤال مقدّر تضمّنه ما قبله، فكأنّهم لمّا قالوا: (إنّا كنّا من قبل ندعوه) قيل لهم لِمَ فعلتم ذلك، فقالوا: ﴿**إنّه هو البرّ الرحيم**﴾ فهو تعليل جمليّ. **حكيم**، نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٣٠٥.

١. **(وبعد)** متعلّق بتصحب، و**(ذات)** بمعنى صاحبة مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف، و**(الكسر)** مجرور بإضافه ذات إليه، و**(تصحب)** ـ بفتح الحاء المهملة ـ فعل مضارع و**(الخبر)** مفعول مقدّم.

و**(لام)** فاعل تصحب مؤخّر، ويجوز العكس، و**(ابتداء)** مضاف إليه و**(نحو)** خبر لمبتدأ محذوف ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف.

و**(إنّي)** ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ والياء اسمها و**(لوزر)** ـ بفتح الواو والزاي ـ صفة مشبهة خبرها وهو بمعنى حصن.

قال المكودي: والهواري: بمعنى معين، وجملة إنّ ومعموليها مقولة لمحذوف مجرور بإضافة «نحو» إليه. **خالد.**

٢. **(قوله: أُخّرت إلى الخبر)** كان حقّ هذه اللّام أن تدخل على أوّل الكلام؛ لأنّ لها الصدر، لكن لمّا كانت للتأكيد، وإنّ للتأكيد كرهوا الجمع بين الحرفين لمعنى واحد، فزحلقوا اللّام إلى الخبر. حاشية الصبّان: ج ١ ص ٤٠٤ وقريب منه **الحكيم.**

ولا يَلي ذي اللّامَ ما قد نُـفِيا ولا مِن الأفعال ما كَرَضِيا[١]

(ولا يلي ذي اللّام ما قد نُفِيا) وشذّ قوله:

٨٢. وأعلَمُ إنّ تسـليماً وتَـركاً لَـــلامتشابهان ولا ســـواءُ[٢]

(ولا) يليها **(من الأفعال ما)** كان ماضياً متصرّفاً عارياً من «قد» **(كرضيا)** ويليها إن كان غيرَ ماضٍ، نحو: «إنّ زيداً لَيَرْضى» أو ماضياً غيرَ متصرّف، نحو: «إنّ زيداً لَعسى أن يقوم».

---

١. **(ولا)** نافية، و **(يلي)** مضارع ولي، و **(ذا)** وفي بعض النسخ ذي وكلاهما اسم إشارة في محلّ نصب على المفعولية بيلي، و **(اللّام)** بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ رفع فاعل يلي، والمنعوت به محذوف، وجملة **(قد نفيا)** ـ بالبناء المفعول ـ والألف للإطلاق صلة «ما»، **(ولا)** حرف عطفٍ ونفي، و **(من الأفعال)** متعلّق بحال محذوفة من «ما» الثانية.

وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الّذي قد نُفي، ولا الخبر الّذى كرِضي حال كونه من الأفعال هذه اللّام، ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول وذلك جائز في الشعر. **خالد**.

٢. **(قوله: للامتشابهان ولاسواءُ)**.

اللغة: المراد بالتسليم، السلام على الناس، وقيل: تحويل الأُمور إليهم.

العروض: ولولا الضرورة لوجب أن يقول سواءان فتأمّل فيه. **أبوطالب**.

موطن الشاهد: «للا متشابهان».

وجه الاستشهاد: دخول اللّام المزحلقة في خبر «إنّ» المنفي «لامتشابهان» وحكم دخول اللّام في هذه الحالة شاذّ. أوضح مسالك: ج ١ ص ٣٣٦.

وقـــد يَـــلِيها مَـــعَ قَـــد كـــإنّ ذا لقد سَما عـلى العِدا مُسـتَحْوِذا(١)
وتَصحَبُ الواسـطَ مـعمولَ الخـبر والفصلَ واسْماً حَلَّ قَبلَهُ الخـبر(٢)

(وقد يليها) الماضي المتصرِّفُ **(مع)** كون **(قد)** قبلَه **(كإنّ ذا لقد سما على العِدا مستحوذا)** أي: مُسْتَولِياً.

(وتصحب) اللّامُ **(الواسط)** بين الاسم والخبر حال كونه **(معمول الخبر)** إذا كان الخبر صالحاً لدخول اللّام، نحو: «إنّ زيداً لَطعامَكَ آكلٌ» ولا تدخل على المعمول

---

١. **(وقد)** حرف تقليل هنا، و **(يليها)** فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الخبر الماضي المتصرّف، والهاء مفعول يلي وهو عائد إلى اللّام المتقدّمة، و **(مع)** في موضع الحال من فاعل يليها، و **(قد)** مضاف إليه، و **(كإنّ)** ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ خبر لمبتدأ محذوف، حُذف معه القول، ودخلت الكاف على المقول، وإنّ حرف توكيد ونصب، و **(ذا)** اسم إشارة في محلّ نصب على أنّه اسم إنّ، و **(لقد)** اللّام للابتداء، وقد حرف تحقيق، و **(سما)** فعل ماضٍ من سما يسمو، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا، و **(على العدا)** ـ بكسر العين المهملة ـ متعلّق بسما، و **(مستحوذاً)** ـ بالذال المعجمة ـ حال من فاعل سما، وجملة لقد سما ـ إلى آخره ـ خبر إنّ، و «العِدا» الأعداء، والمستحوذ على الشيء هو الغالب عليه.

وتقدير البيت: وقد يلي الخبر الماضي المتصرّف حاله كونه مع قد لام الابتداء، وذلك كقولك: إنّ هذا لقد سما على الأعداء حال كونه غالباً عليهم. **خالد.**

٢. **(وتصحب)** فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى لام الابتداء، و **(الواسط)** قال المكودي: الواسط مفعول بتصحب، و **(معمول الخبر)** بدل منه أو حال، ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر، والواسط حال منه على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى انتهى. **(والفصل)** معطوف على مفعول تصحب بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل وضمير الفصل **(واسما)** معطوف على الفصل و **(حلّ)** فعل ماضٍ و **(قبله)** منصوب على الظرفية بحلّ و **(الخبر)** فاعل حلّ. والجملة في موضع نصب نعت لـ «اسما»، والرابط بينهما الضمير في قبله. **خالد.**

إذا تأخّر كما أفهَمَهُ كلام المصنّف[١] ولا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتوسّط.

(و) تصحب ضميرَ **(الفصل)** نحو: ﴿**إنّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحقُّ**﴾.[٢] وسمّي به؛ لكونه فاصلاً بين الصفة والخبر.

(و) تصحب **(اسماً حلّ قبلَه الخبر)** أو معمولُه ـ وهو ظرف أو مجرور ـ نحو: ﴿**إنّ علينا لَلهُدى**﴾[٣] و «إنّ فيك لَزيداً راغبٌ».

١. في نسخة «كما فهم من كلام المصنّف».

٢. سورة آل عمران: الآية ٦٢.

٣. سورة اللّيل: الآية ١٢.

تتمّة

لا تدخل اللّام على غير ما ذُكر، وسُمِعَ في مواضعَ خُرّجت على زيادتها، نحو:

٨٣. أُمُّ الحُلَيس لَـعَجُوزٌ شَـهْرَبَه[١] ....

٨٤. ..... ولكــــنّني مـــن حُــــبّها لَـــعميدُ[٢]

وقال ابن الناظم:[٣] وأحسَنُ ما زِيدت فيه قولُه:

٨٥. إنّ الخلافة بـعدَهم لَـدَميمةٌ وخلائفُ ظُـرُفٌ لَـمِمّا أحـقَرُ[٤]

أي: لتقدّم «إنّ» في أحد الجزائين.[٥]

---

١. **(قوله: أم الحُلَيس اه)** آخره.

ترضىٰ من اللحم بعظم الرقبة

اللغة: الحليس كرجيل ـ بالحاء والسين المهملتين ـ و«شهربة» الفانية، و«من» للبدل، و«بعظم الرقبة» أي: بلحم عظم الرقبة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ولكنّني من حبّها اه)** أوّله:

يَلُومُونَني في حبّ ليلىٰ عَواذلُ

اللغة: و«العواذل» اللائمات، و«العميد» مَن عَمَدَه العشق إذا هدّه وكسّره أي: من حبّها لمكسور. **أبوطالب.**

٣. شرح ابن الناظم: ص ١٠٣.

٤. **(قوله: إنّ الخلافة اه).**

اللغة والإعراب: «الدميم» ـ بالدال المهملة ـ من الدمامة أي: الحقارة، و«الخلائف» جمع خليفة و«ظرف» كقفل جمع ظريف، و«ما» في لمِمّا استفهامية. إنّ الخلافة بعد تلك الخلفاء لحقيرة محتقرة مع أنّ بعض الخلفاء الّذين بعدهم خلائف ظرف ليسوا أحقر من الخلفاء في عصرهم ولكنّهم بالنسبة إلى تلك الخلفاء محتقرون. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: في أحد الجزئين)** أي: الجزئين من الكلام الّذي هو مجموع هذا البيت، والظاهر أن يكون الظرف متعلّقاً بالتقدّم، ولا يبعد أن يكون في موضع الحال عن «أن» بل هذا أحسن. **أبوطالب.**

ووصلُ ما بذي الحروفِ مُبطِلُ إعمالَهَا وقد يُبَقَّى العَمَلُ[١]

(ووصل ما)[٢] الزائدةِ **(بذي الحروف)** المذكورة في أوّل الباب إلّا «ليت» **(مبطل إعمالَها)**؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، كقوله تعالى: ﴿**إنّما اللّه إلهٌ واحدٌ**﴾[٣] **(وقد يُبَقّى العمل)** في الجميع. حكى الأخفش «إنّما زيداً قائمٌ» وقِس عليه الباقي. هكذا قال الناظم تبعاً لابن السرّاج والزجّاج[٤].

وأمّا «ليت»[٥] فيحوز فيها الإعمالُ والإهمالُ، قال في شرح التسهيل:[٦] بإجماعٍ، ورُوي بالوجهَين:

---

١. **(ووصل)** مبتدأ، و **(ما)** مضاف إليه ونعتها محذوف تقديره: الزائدة، و **(بذي)** متعلّق بوصل، وهي اسم إشارة، و **(الحروف)** بالجرّ نعت لـ «ذي» أو بيان لها، و**(مبطل)** خبر المبتدأ وهو اسم فاعل معتمد على المبتدأ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى وصل.

و **(إعمالها)** مفعول مبطل **(وقد)** حرف تقليل هنا، و **(يبقى)** مضارع مبنيّ لما لم يسمّ فاعله، و **(العمل)** مرفوع على النيابة عن الفعل بـ «يبقّى»، والجملتان الاسمية والفعلية مستأنفتان. **خالد.**

٢. **(قوله: ووصل ما اه)** وصل ما بأنّ المكسوره والمفتوحة مفيد للحصر:

الأوّل: لقصر الموصوف على الصفة.

والثاني: للعكس، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿**قل إنّما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ إنّما إلهُكُم إله واحد**﴾ كما في القاموس. **أبو طالب.**

٣. سورة النساء: الآية ١٧١.

٤. شرح ابن الناظم: ص ١٠٣.

٥. **(قوله: أمّا ليت اه)** وهذا لأنّ «ليت» أشبه بالفعل من أخواتها لما تقدّم في بحث نون الوقاية. **أبو طالب.**

٦. شرح التسهيل: ج ١ ص ٤١٨.

٨٦. قالتْ ألا ليتما هذا الحَمامَ لنا ....[١]

قال في شرح الكافية:[٢] ورفعُهُ أقيَسُ.

---

١. (قوله: قالت ألا ليتما اه) آخره:

إلى حـــمامتنا أو نـصفَه فَـقَدِ

المناسبة:

قاله النابغة الذبياني في امرأة لها حمامة واحدة، وقدّرات أفواج حمام يطرن في الهواء، فعدّتها في حال الطيران، وكنّ ستّاً وستّين فتمنّت أن تكون لها حمام بعدد تلك الحمامات ونصفها مع حمامة نفسها لتصير عدد حماماتها مائة.

«فإلى» في البيت بمعنى «مع» و«أو» بمعنى الواو و«قد» بمعنى حسب.

ويشبه بهذا حكاية مصنوعة مشتملة على لغز، وهي أنّ حمامة جاءت إلى فوج قليل من الحمام.

فقالت استهزاء بقلّة عددهنّ: السلام عليكنّ أيّتها الحمام اللاتي عددهنّ مائة.

فقلن في جوابها: لا تستهزئي بقلّتنا، فإنّ عددنا عدد لو زيد عليه مثله ونصفه وربعه معك صار مائة.

وهذا ممّا يسأل الناس بعضهم عن بعض أنّ ماذا عددهم، فأُجيبوا بأنّه ستّة وثلاثون.

وقد نظم هذا باللغة العجمية هكذا:

جـــمع مـــا را طــعنهٔ قــلّت مــزن ... چونكه مـا أهـليم وبـيحد مـيشويم

ما ومثل ما ونصف نصف مـا ... چون تو داخل ميشوى صد ميشويم

أبوطالب.

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ٢١٣ وقال فيه: «بنصب «الحمام» ورفعه، ورفعه أقيس.

وجــائزٌ رفــعُك مـعطوفاً عـلى منصوبِ إنّ بعدَ أن تَستَكمِلا[١]
وأُلحِـــقَتْ بـــإنّ لكـــنّ وأنّْ مِـن دُونِ لَـيتَ ولعـلّ وكأنّْ[٢]

(وجائزٌ رفعُك معطوفاً على منصوب إنّ بعد أن تستكملا) الخبرَ، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ» بالعطف على محلّ اسم «إنّ» وقيل: على محلّها مع اسمها[٣] وقيل: هو مبتدأ[٤] حُذف خبره؛ لدلالة خبر «إنّ» عليه.

---

١. **(وجائز)** خبر مقدّم، و **(رفعك)** مبتدأ مؤخّر، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و **(معطوفاً)** مفعول رفعك ومنعوته محذوف، و **(على منصوب)** متعلّق بمعطوفاً، و **(إنّ)** ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ مضاف إليه، و **(بعد)** متعلّق برفعك لا بجائز، و **(أن)** ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ مضاف إليه، و **(تستكملا)** فعل مضارع منصوب بأن، ومفعوله محذوف. **خالد.**

٢. **(وأُلحقت)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول **(بإنّ)** ـ بكسر الهمزة ـ متعلّق بأُلحقت، و **(لكنّ)** ـ بفتح النون المشدّدة ـ في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بأُلحقت **(وأنّ)** ـ بفتح الهمزة وتشديد النون ـ معطوف على لكنّ، و **(من دون)** متعلّق بأُلحقت و **(ليت)** مضاف إليه **(ولعلّ وكأنّ)** ـ بتشديد النون ـ معطوفان على ليت. **خالد.**

٣. **(قوله: وقيل: على محلّها مع اسمها)** فإنّ محلّهما الرفع على الابتدائية، فإنّ إنّ زيداً قائم بمعنى زيد مؤكّد ما سيأتي له من الحكم قائم. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وقيل: هو مبتدأ)** الفرق بين الأقوال الثلاثة أنّ تأكيد حكم المعطوف منصوص على الأوّل ومحتمل على الثاني ومنفي على الثالث؛ لأنّ ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع، وما بعده معتبر فيه على الاحتمال، ونفسه غير معتبر معه على القطع، هذا على ما هو الظاهر.

وأمّا على التحقيق فالمراد بمحلّ أن مع اسمها أنّ يكون تقييد الاسم بأنّ داخلاً في المعطوف عليه، والقيد الّذي هو نفس أنّ خارجاً كما يشهد به ما جوّز الشارح في باب «لا لنفي الجنس» من العطف على محلّ «لا» مع اسمها؛ إذ لو كان الأمر هناك على ما هو الظاهر لزم أن يكون ←

ولا يجوز العطف بالرفع قبلَ استكمال الخبر، وأجـازه الكسـائيّ[١] مـطلقاً، والفرّاءُ بشرط خفا، إعراب الاسم. ثمّ الأصلُ العطفُ بالنصب، كقوله:

٨٧. إنّ الرّبيعَ الجَوْدَ والخريفا يدا أبي العبّاس والصُـيُوفا[٢]

(وأُلحقت بإنّ) المكسورة فيما ذُكر **(لكنّ)** باتّفاق **(وأنّ)** المفتوحة على الصحيح بشرط تقدُّم «عِلْمٍ» عليها، كقوله:[٣]

← الحكم للمعطوف ثابتاً لا منفياً، وليس كذلك، وعلى هذا يكون المذهبان الأوّلان كِلاهما منصوصَين فيما ذكر. وإنّما اختار الشارح ههنا المذهب الأوّل لعدم المانع عن اختياره، وكونه أظهر، وهذا بخلاف العطف في باب «لا لنفي الجنس» لما سيجيء. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وأجاز الكسائي اه)** ممّا يؤيّد مذهبه قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿**إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى**﴾ الخ حيث رفع الصابئون قبل الاستكمال وأمّا نظير تلك الآية في سورة البقرة والحج فلفظ الصائبين فيه بالياء، ويمكن حمل الآية على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معترضة بين جملة «إنّ» فافهم. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: إنّ الربيع الجود اه).**

اللغة والإعراب: «الجود» ـ بفتح الجيم ـ المطر الغزير، والمراد بالفصول الثلاثة نفس تلك الفصول لا أمطارها كما قيل. أمّا أوّلاً فلأنّ مطر الصيف مضرّ في الأغلب، وأمّا ثانياً فلأنّ الفصول الثلاثة في التشبيه مَنزِلَةَ يدي أبي العباس لا منزلة إعطائه، وهو بمنزلة إعطائه، فإنّما هو مطر الربيع والخريف وأثمار الصيوف.

ثمّ هذا من عكس التشبيه للمبالغة، وأراد بأبي العباس أبا العباس السفّاح أوّل خلفاء العباسية وسمّي سفّاحاً لكثرة سفحه وسفكه دماء بني أميّة. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: كقوله)** قيل: الممثّل له العطف بعد الاستكمال، والمثال مثال للعطف قبله.

أقول: الممثّل له العطف مطلقاً إشارة إلى أنّ أنّ المفتوحة كالمكسورة في الحكمَين: الخلافي والاتفاقي.

ولو سُلِّمَ ذلك نقول: إنّ خبر ان محذوف بقرينة خبر المعطوف، فالعطف بعد الذكر التقديري كما ←

٨٨. وإلّا فاعلَموا أنّا وأنتم بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاق(١)

أو معناه، نحو: **﴿وأذانٌ من اللّه ورسوله إلى النّاس يوم الحجّ الأكبر أنّ اللّه بريءٌ من المشركين ورسولُه﴾**.(٢)

(من دون ليت ولعلّ وكأنّ) فلا يُعطَفُ على اسمها إلّا بالنصب، ولا يجوز الرفع لا قبلَ الخبر ولا بعدَه، وأجاز الفرّاء بعده.

← أنّ في الآية بعد الذكر اللفظي، ولهذا أيضاً مثّل بمثالَين، ويشهد بذلك أنّ التقدير: فاعلموا بغينا وبغيكم بتكرار لفظ البغي؛ لكون المعطوف عليه الضمير المجرور.

وعلى هذا وإن كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهراً لكنّه في الحقيقة عطف كلّ من الفَردين على نظيره، وستسمع مِنّا مثل ذلك في باب الاشتغال. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وإلّا فاعلموا اه)** ما قبله:

إذا جزّت نواصي آل بدرٍ فأدّوها وأسرى في الوثاق

اللغة: و«الجزّ» ـ بالجيم والزاي المعجمتين ـ قطع النبات، والمراد هنا قطع شعر الناصية وهي أعلى الجبهة، والعرب إذا أرادوا أن يعجزوا عدوّهم من البطش أخذوا بشعر ناصيته.

ولا يبعد أن يكون الجرّ ـ بالراء المهملة ـ بمعنى المدبّل هو الأنسب بما بعد، و«النواصي» جمع ناصية، و«أسرى» كقتلى جمع أسير، و«الوثاق» حبل يوثق ويقيّد به الأسير، و«الشقاق» العداوة.

والمعنى: إذا أخذتم بنواصي أعزّة جنود البدر فادخلوها مع سائر أسراهم في الوثاق، وإن لا تفعلوا ذلك فاعلموا أنّا وأنتم ظالمون ما دمنا باقين في العداوة.

قيل: لو كان البغاة من البغي بمعنى الظلم، فلا شاهد في البيت، إذ لم يرد أنّا بغاة.

نعم فيه الشاهد لو كان من البغي بمعنى الطلب، وقيل: الأمر بالعكس، فتأمّل حتّى تنكشف لك الحقّ. **أبوطالب.**

٢. سورة التوبة: الآية ٣.

(قوله: وآذان من الله اه) أي: إعلام من اللّه، والمراد بيوم الحجّ الأكبر يوم عرفة أو عيد أضحى من سنة حجّ فيها المسلمون والمشركون، وبعد تلك السنة لم يحجّ المشركون. **أبوطالب.**

وخُـفِّفَتْ إنّ فـقَلّ العَـمَلُ   وتَلزَمُ اللّامُ إذا ما تُهمَلُ[١]

(**وخفّفت إنّ**) المكسورةُ (**فقلّ العمل**) وكثُر الإلغاء؛ لزوال اختصاصها بالأسماء وقُرئ بالعمل والإلغاء قوله تعالى: ﴿وإنْ كُلّاً لمّا ليُوفّينّهم﴾[٢] (**وتلزم اللّام**) أي: لامُ الابتداء في خبرها (**إذا ما تُهمل**)؛ لئلّا يُتوهّم كونها نافية، فإن لم تهمل لم تَلزَم اللّام.

---

١. (**وخفّفت**) مبنيّ للمفعول، و (**إنّ**) ـ بكسر الهمزة وفتح النون المشدّدة ـ في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بخفّفت (**فقلّ**) الفاء عاطفة، وقلّ فعل ماضٍ، و (**العمل**) فاعل قلّ.

(**وتلزم**) فعل مضارعٍ، و (**اللّام**) بالرفع فاعل تُلزم، ومفعول تُلزم ومتعلّقه محذوفان، و (**إذا**) ظرف متضمّن معنى الشرط، وجوابه محذوف، و (**ما**) زائدة و (**تُهمل**) فعل مضارعٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إنّ. **خالد**.

٢. سورة هود: الآية ١١١.

(**قوله: وإنّ كلّاً اه**) قرِئ «إن» بالتخفيف مع رفع ما بعده ونصبه والتشديد والتنوين عوض عن المضاف إليه أي: كلّ المختلفين في كتاب موسى.

وقرئ «لما» بالتخفيف والتشديد، فإن قرئ بالتخفيف مع الرفع فإن نافية ولمّا بالتشديد لا غير بمعنى إلّا، أو مخفّفة من المثقّلة، و«لما» بالتخفيف على أن يكون لامه لام الموطّئة و«ما» زائدة للتأكيد.

والتقدير: وإنّ كلّ المختلفين واللّه ليُوفّينّهم أي: ليأخذنّ منهم ربّك أعمالهم من الحسن والقبيح والإيمان والكفر، أو بالتشديد على أن يكون مصدراً كدعوىٰ بمعنى الملموم تأكيداً للكلّ، أو بمعنى الحين.

وان قرئ «أن» بالتخفيف مع النصب أو بالتشديد فلما بأحد الوجوه المذكورة أخيراً مع وجه آخر هو كونه مصدراً كضرب أجرىٰ عليه في الوصل حكم الوقف، هذا حاصل ما في بعض التفاسير. **أبوطالب**.

وَرُبَّما استُغْنِيَ عنها إنْ بَدَا ... ما ناطقٌ أرادَهُ مُعتَمِدا(١)

والفعلُ إن لم يَكُ ناسِخاً فلا ... تُلْفِيهِ غالباً بإن ذي مُوصَلا(٢)

(وربّما استُغني عنها) أي: عن اللّام إذا أُهمِلت **(إن بَدا)** أي: ظهر **(ما ناطقٌ أراده معتمداً)** عليه، كقوله:

٨٩. .... وإن مالكٌ كانت كِرامَ المَعادنِ(٣)

---

١. **(وربّما)** حرف تقليلٍ، و **(استغني)** مبنيّ للمفعول، و **(عنها)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل باستغني، و متعلّقه محذوف، و **(إن)** ـ بكسر الهمزة ـ حرف شرطٍ، و **(بدا)** فعل الشرط في محلّ جزم بإن.

و **(ما)** موصول اسميّ في موضع رفع فاعل بدا، وهو نعت لمحذوف، و **(ناطق)** مبتدأ وسوّغ الابتداء به كونه فاعلاً في المعنى **(أراده)** فعل وفاعله مستتر ومفعوله بارز، وهذه الجملة في موضع رفع خبر ناطق، و **(معتمداً)** ـ بكسر الميم ـ حال من الفاعل، ومتعلّقه محذوف. **خالد.**

٢. **(والفعل)** مبتدأ، و **(إن)** ـ بكسر الهمزة ـ حرف شرطٍ، و **(لم)** حرف نفي وجزم، و **(يك)** مجزوم بـ «لم» وهو فعل الشرط، واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل، و **(ناسخاً)** خبره، و **(فلا)** الفاء لمجرّد ربط الجواب بالشرط لا للعطف؛ إذ لا يعطف الجواب على الشرط، و «لا» نافية.

و **(تلفيه)** ـ بضمّ التاء ـ مضارع ألفي المتعدّي لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوباً، والهاء مفعوله الأوّل.

و **(غالباً)** حال من الهاء في تلفيه، و **(بإن)** ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ متعلّق بموصلا و **(ذي)** اسم إشارة بدل من إن، أو نعت لها، و **(موصلا)** ـ بفتح الصاد ـ مفعول ثانٍ لتلفيه. **خالد.**

٣. **(قوله: وإنّ مالك اه)** أوّله:

أنا ابن أُباةِ الضَيْمِ من آلِ مالكٍ

اللغة: «أُباة» ـ بضمّ الهمزة ـ جمع أبي كدعاة جمع داعي والأبي المانع. و «الضيم» ـ بفتح الضاد المعجمة ـ الظلم، ومالك الأوّل أبو قبيلة، ومالك الثاني نفس تلك القبيله، ولهذا أُنّث الفعل. و «كرام المعادن» أي: نجباء الآباء. **أبو طالب.**

فلم يأتِ باللّام؛ لأمن الالتباس بالنافية.

(والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه) أي: تَجِدهُ **(غالباً بإن ذي)** المخفَّفة **(موصلاً)** بخلاف ما إذا كان ناسخاً فيُوصل بها.

قال في شرح التسهيل: والغالب كونه بلفظ الماضي [١] نحو: ﴿**وإن كانتْ لَكبيرةً**﴾ [٢] وقلّ وصلها بالمضارع، نحو: ﴿**وإن يكاد الّذين كفروا**﴾ [٣] وكذا بغير الناسخ، نحو:

٩٠. شَلّت يمينُك إن قَتَلتَ لَمُسلِما ..... [٤]

---

١. شرح التسهيل: ج ١ ص ٤١٧. وقال الحكيم: «لأنّ «أنّ» المشدّدة شبيهة به لفظاً ومعنىً فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها، ولأنّه أقلّ حروفاً من المضارع.

٢. سورة البقرة: الآية ١٤٣.

٣. سورة القلم: الآية ٥١.

٤. **(قوله: شلّت يمينك اه)** آخره:

حَلّتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمّدِ

المناسبة: قالته عاتكة بنت عمّ عمر بن الخطّاب ترثي بها زبير بن العوّام، والخطاب لعمر بن جرموز قاتل زبير.

والمعنى: لفظ البيت إخبار أُريد به الدعاء عليه، والباقي ظاهر. **أبوطالب.**

وإن تُـخَفَّفْ أنّ فـاسْمُها اسْـتَكَن والخبرَ أجْعَلْ جملةً مِن بـعدِ أن[١]

وإن يكـن فـعلاً ولم يكـن دعـا ولم يكـن تـصريفُه مُـمتَنِعا[٢]

(وإن تُخَفَّف أنّ) المفتوحةُ **(فاسمُها)** ضمير الشأن **(استكن)** أي: حُذِفُ ولا يبطل عملها، بخلاف المكسورة؛ لأنّها أشبه بالفعل منها.[٣] قاله في شرح الكافية.[٤]

(والخبر اجعل جملةً من بعد أن) كقوله:

---

١. **(وإن)** ـ بالكسر ـ حرف شرطٍ، و **(تخفّف)** مجزوم بـ«إن» على أنّه فعل الشـرط وهـو مـبنيّ للمفعول، و **(أنَّ)** ـ بفتح الهمزة وفتح النون المشدّدة ـ في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بتخفّف **(فاسمها)** مبتدأ، وجملة **(استكن)** بمعنى انحذف خبر المبتدأ، والمبتدأ وخـبره جـواب الشرط ولهذا اقترن بالفاء.

(والخبر) ـ بالنصب ـ مفعول أوّل بـ«اجعل» مقدّم عليه، و **(اجعل)** فعل أمرٍ من جَعَلَ المتعدّي لاثنين، و **(جملة)** مفعوله الثاني **(من بعد)** جارّ ومجرور متعلّق بـ «اجعل» و بعد مـضاف **(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ مضاف إليه. **خالد.**

٢. **(وإن)** حرف شرطٍ و **(يكن)** فعل الشرط مجزوم بـ«إن» واسم «يكن» ضمير مستتر فيها يعود إلى الخبر، و **(فعلاً)** خبر يكن.

(ولم يكن) جازم ومجزوم، واسم «يكن» ضمير مسـتتر فـيها، و **(دعـا)** ـ بـضمّ الدالّ قـصره للضرورة ـ خبر «يكن»، وجملة «ولم يكن دعا» في موضع نصب على الحال مـن «فـعلاً» **(ولم يكن)** جازم ومجزوم، و **(تصريفه)** اسم «يكن» و **(ممتنعاً)** خبرها، وهذه الجملة معطوفة على الجملة الّتي قبلها. **خالد.**

٣. **(قوله: لأنّها أشبه بالفعل منها)** وذلك لأنّها أشبه الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فـي تأويـل معموليها بالمصدر دون المكسور، فإنّ «كان زيد قائماً» بتأويل: كان قيامُ زيدٍ، وعلمتُ زيداً فاضلاً بتأويل: علمت فضل زيدٍ، ولا يخفى ضعفه. **أبوطالب.**

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٢١٩.

٩١. .... أنْ هالكٌ كلُّ مَن يَحْفى ويَنتَعِلُ[١]

وقد يظهر اسمها، فلا يجب أن يكون الخبر جملة، كقوله:

٩٢. بأنْكَ ربيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ وأنْك هناك تكون الثِمالا[٢]

(وإن يكن) الخبر **(فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعاً)**

---

١. **(قوله: أن هالك كلّ من اه)** ما قبله:

ولقد غَدوت إلى الحانوت يتبعني شاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شَلْشَلٌ شُوَلُ

في فتية كسيوفِ الهندِ قد علموا أن هالك ....

اللغة والإعراب:

«غدوت» أي: صرت، و«الحانوت» دكّان البائع، و«المشلّ» من شلّ بيده شيئاً وهو يذهب به، و«شلول» كثمود، و«شلشل» كجعفر، و«شُوَل» كصُرَد وإن كانت ألفاظاً مختلفة لكنّ المراد بها ما يراد بالمثل، فهي تأكيد له، و«في فتية» في محلّ الحال عن فاعل غدوت أو عن مفعول يتبعني، شبّه الفتية بالسيوف في الحدّة، و«يحفى» ـ بالحاء المهملة ـ كيخشى أي: يعري رجله عن النعل، وضدّه قوله: «ينتعل».

والمراد بالأوّل الفقراء وبالثاني الأغنياء، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بأنك ربيعٌ اه)** ما قبله:

لقد علم الضيفُ والمرمِلون إذا اغبرّ أفق وهبّت شمالا

قالته جنوب أخت عمرو ذي الكلب.

اللغة والإعراب:

و«المرمل» من نفد ونفي زاده، و«أغبرّ» كأحمرّ من الغبار، وفاعل هبّت يعود إلى الريح باعتبار حضور. في الذهن، و«شمالا» ـ بفتح الشين ـ تمييز، ولا يبعد أن تكون هي فاعلاً للفعل، عدّل إلى النصب للضرورة، و«الغيث» المطر، و«المريع» كثير النبات، و«الثمال» ـ بكسر الثاء المثلثة ـ الغياث للمستغيث واغبرار الأفق وهبّ الشمال كناية عن حدوث اللّيل الموجب لقصور أيدي الناس من تحصيل الرزق في الأغلب. **أبوطالب.**

فـالأحسَنُ الفـصلُ بـقد أو نـفيٍ أو تـنفيسٍ أو لو وقـليلٌ ذِكْـرُ لَـو[١]

(فالأحسن الفصل) بينَهما **(بقد)** نحو: ﴿**ونعلم أن قد صَدَقتَنا**﴾[٢] **(أو)** حرفِ **(نفيٍ)** نحو: ﴿**أفلا يَرَونَ ألّا يَـرجِـعُ إليـهم قـولاً**﴾[٣] **(أو)** حـرفِ **(تـنفيسٍ)** نـحو: ﴿**عَـلِمَ أن سيكون**﴾[٤] **(أو لو)** نحو: ﴿**أن لو كانوا يَعلمون الغيب**﴾[٥] **(وقليلٌ ذِكرُ لو)** في كتب النّحو في الفواصل، فإن كان دعاءً أو غير متصرّف لم يَـحتَج إلى الفـصل، نـحو: ﴿**والخامسة أن غضب اللّه عليها**﴾[٦] و ﴿**وأن عسى أن يكون**﴾[٧] ﴿**وأن ليس للإنسان إلّا ما سعى**﴾[٨] وقد يأتي متصرّفاً بلا فصل، كما أشار إليه بقوله: «فالأحسن الفصل» نحو:

٩٣. عَلِمُوا أن يُؤمَّلُون فَـجادُوا .....[٩]

---

١. **(فالأحسن الفصل)** مبتدأ وخبر، وهذه الجملة جواب الشرط، ولهذا اقترنت بالفاء، و **(بقد)** متعلّق بالفصل، و **(أو نفي أو تنفيس أو لو)** معطوفات على «قد» **(وقليل)** خبر مقدّم، و **(ذكر)** مبتدأ مؤخّر، و **(لو)** مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله، ومتعلّقه محذوف.

والتقدير: ذكر النحاة لو في الفواصل قليل. **خالد**.

٢. سورة المائدة: الآية ١١٣.

٣. سورة طه: الآية ٨٩.

٤. سورة المزمّل: الآية ٩.

٥. سورة سبأ: الآية ١٤.

٦. سورة النور: الآية ١٨٥.

(قوله: والخامسة أن غضب اللّه) أي: على قراءة أن مخففّة، وغَضِبَ كَعَلِمَ فعلاً، واللّه بالرفع فاعلاً له، وقد قُرِئ أنّ بالتشديد وغَضَب كفرس مصدراً مضافاً إلى الفاعل. **أبو طالب**.

٧. سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

٨. سورة النجم: الآية ٣٩.

٩. **(قوله: علموا أن يُؤَمَلون فجادوا)** آخره:

←

خُـــفِّفَتْ كأنّ أيــضاً فَـنُوي منصوبُها وثابتاً أيضاً رُوي[١]

(**وخُفِّفت كأنّ أيضاً فنُوِي**) أي: قُدّر (**منصوبُها**) ولم يَبطل عملها؛ لما ذُكر في «أنْ» وتخالف «أنْ» في أنّ خبرها يجيء جملةً، كقوله تعالى: ﴿**كأن لم تغن بالأمس**﴾.[٢] ومفرداً كالبيت الآتي، وفي أنّه لا يجب حذف اسمها، بل يجوز إظهاره، كما قال: (**وثابتاً أيضاً رُوي**) في قول الشاعر:

٩٤. .... كأن ظَبيةً تَعطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ[٣]

→

قبل أن يُسوا بأعظَمِ سُؤْلِ

اللغة: «يؤمّلون» بصيغة المجهول من التأميل وهو الرجاء، و«جادوا» من الجود أي: الكرم والسخاء أي: جادوا بالمال أو بأعظم سؤل، و«يسألوا» أيضاً مجهول، و«سؤل» ـ بالهمزة ـ كقفل بمعنى المسؤول. **أبو طالب**.

١. (**وخفّفت**) فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و (**كأنّ**) ـ بفتح الهمزة وفتح النون المشدّدة ـ نائب الفاعل بخفّفت، و (**أيضاً**) مفعول مطلق مصدر آض بالمدّ إذا عاد (**فنوي**) الفاء عاطفة ونوي مبنيّ للمفعول، و (**منصوبها**) مرفوع على النيابة عن الفاعل بنوي (**وثابتاً**) حال من مرفوع روي، و (**أيضاً**) مفعول مطلق كما مرّ و (**روي**) مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأنّ. والتقدير: وروي منصوبها ثابتاً أيضاً. **خالد**.

٢. سورة يونس: الآية ٢٤.

٣. (**قوله: كأن ظبية اه**) أوّله:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسّمٍ ....

اللغة والإعراب: و«يوماً» إمّا بالنصب عطفاً على ما في البيت السابق أو بالجرّ على أن يكون «الواو» بمعنى «رُبّ» و«توافينا» من الموافاة أي: المقابلة بالخير والإحسان، وهي بصيغة المؤنّث، وفاعلها عائد إلى المرأة المعلومة من الأبيات السابقة عليه؛ لأنّ قائل هذا القول عليّ

←

وفي رواية من نَصَبَ «ظَبيَةً» و «تَعطُو» هو الخبر، وروي برفع «ظبية» على أنّه خبرُ «كأنْ» وهو مفرد، واسمها مستتر.(١)

تتمّة

لا تُخَفَّفُ «لعلّ» وأمّا «لكنّ» فإن خُفّفت لم تعمل شيئاً(٢) بل هي حرفُ عطفٍ وأجاز يونسُ والأخفش إعمالَها قياساً، وعن يونسَ أنّه حكاه عن العرب.

← ابن أرقم اليشكري في مدح امرأته، والباء في «بوجه» للتعدية أو بمعنى «مع» والمقسّم ـ بضمّ الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة ـ بمعنى الحسن من القسامة أي: الحسن، و«تعطو» أي: تميل، و«وارق» اسم فاعل من أورق على غير القياس أي: صار ذا ورق، و«السَلَم» ـ بفتحتين ـ جمع سلمة وهي شجرة الغضاة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: واسمها مستتر)** أي: عائد إلى المرأة المذكورة. **أبوطالب.**

٢. لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظه لفظ الفعل. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٣٥ ونقل عنه **حكيم** مع تفاوت يسير.

لا الّتي لنفي الجنس

الخامس من النواسخ (لا الّتي لنفي الجنس)

والأوْلى التعبير[1] بـ«لا» المحمولةِ على «إنّ» كما قال المصنّف في نُكَته على مقدّمة ابن الحاجب؛ لأنّ لا المشبهة بـ«ليس» قد تكون نافيةً للجنس، ويفرّق بينَ إرادة الجنس وغيرِه بالقرائن.[2]

وإنّما أُعمِلت[3]؛ لأنّها لمّا قُصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق[4]

---

١. **(قوله: والأولى التعبير)** لم يقل: والصواب؛ لأنّ مطابقة مفهوم الاسم للمسمّى غير لازمة. **أبو طالب.**

٢. أي: المعنوية أو اللفظية، كما في «لا رجل في الدار بل رجلان، ولا رجل أفضل منك، فإنّ القرينة اللفظية في الأوّل قامت على إرادة الوحدة، كما أنّ القرينة المعنوية في الثاني قامت على إرادة الجنس. **حكيم.**

٣. **(قوله: وإنّما أعملت)** أي: إنّما أعملت اتفاقاً بخلاف إعمال «ما ولا» السابقتين. **أبو طالب.**

٤. قوله: «على سبيل الاستغراق» لأنّ قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود «مِن» لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلّا بالأسماء النكرات، فوجب لـ«لا» عند ذلك القصد عمل فيما يليها، وذلك العمل إمّا: جرّ، وإمّا رفع، وإمّا نصب. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٣١، حاشية الصبّان: ج ٢ ص ٥، وعنه **الحكيم.**

اختُصّت بالاسم ولم تَعمل جرّاً[١]؛ لئلّا يُتوهّم أنّه بـ«من» المقدّرة؛ لظهورها في قوله:

٩٥. .... ألا لا مِن سبيلٍ إلى هندِ[٢]

ولا رفعاً؛ لئلّا يُتوهّم أنّه بالابتداء، فتعيّن النصبُ، ولذا قال:

---

١. **(قوله: ولم تعمل جرّاً اه)**

قيل: لعمل «لا» في كلّ من الاسم والخبر ثلاثة احتمالات، فجميع احتمالات عملها فيهما تسعة، ولم يثبت لزوم واحد منها إلّا بعد إبطال ثمانية الأخر، وغاية ما يبطله كلام الشارح ثلاثة منها: رفعهما وجرّهما، وجرّ الأوّل ورفع الثاني.

أقول: ظهور إعراب خبر «لا» إنّما يكون إذا كان خبرها ملفوظاً معرباً بالإعراب اللفظي مع ندرته ممّا يمكن أن يحمل على كونه من عمل غير لا، فلم يصلح إعراب خبرها للقرينة على عملها، فبقي اسمها صالحاً لذلك، وحاله كما ذكره الشارح، وأمّا رفع خبرها فيعلم من خارج، ولمّا كان المراد إشعار نفس الكلام على عمل «لا» ولو في الجملة، فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لأن يصير قرينة على ذلك، فلا يعود الاعتراض المذكور. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ألا لا من سبيل اه)**

هذا من بيت هو هكذا:

فقام يَذُودُ الناسَ عنها بسَيفِهِ وقال ألا لا من سبيلٍ إلى هند

اللغة والإعراب: «يذود» ـ بالذال المعجمة ـ أي: يدفع، والضمير المجرور للمحبوبة، و«ألا» للتنبيه، والباقي واضح. **أبوطالب.**

عملَ إنّ اجْـعَلْ لِـلا فـي نَكِـرَه مـفردةً جـاءتْك أو مُكَـرَّرَه[١]

(عمل إنّ اجعل للا)؛ حملاً لها عليها[٢]؛ لأنّها لتوكيد[٣] النـفي وتـلك لتـوكيد الإثبات، ولا تَعمل هذا العمل إلّا **(في نكره)** متّصلةٍ بها **(مفردةً جاءتك أو مكرّره)** كماسيأتي فلاتعمل في معرفة ولا في نكرةمنفصلة بالإجماع،كما في التسهيل.[٤]

---

١. **(عمل)** مفعول أوّل مقدّم بـ«اجعل»، و **(إنّ)** ـبكسر الهمزة وفتح النون المشدّدة ـ مضاف إليه و **(اجعل)** فعل أمرٍ متعدٍّ لاثنين، و **(للا)** ـبكسر اللّام ـفي موضع المفعول الثاني لـ«اجعل»، و **(في نكره)** متعلّق بـ«اجعل» و **(مفردة)** حال من فاعل «جاءتك» العائد على لا، و **(جاء تك)** فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه جوازاً يعود إلى «لا»، والتاء للتأنيث والكاف ضمير المخاطب في موضع نصب على المفعولية بـ«جاء»، و **(أو)** حرف عطفٍ و **(مكرّرة)** معطوفة على مفردة. **خالد.**

٢. **(قوله: حملاً لها عليها)** تعليل لجعل عمل إنّ وهو مجموع نصب الاسم ورفع الخبر ثابتاً لِـلا، والتعليل السابق إنّما هو لنصب الاسم كما ذكرنا.

فلا يرد عليه أنّه ذكر لأمر واحد علّتَين مستقلّتَين مع أنّه محال. نعم يرد عليه أنّ الحمل يصلح أن يقع علّة لكلّ واحد من الجزئين، ولا حاجة إلى جعل العلّة السابقة علّة لأحد الجزئين، فالأولىٰ أن يقال: إنّه جعل الحمل علّة لتسميته عمل «لا» بعمل «إنّ» بخصوصه دون سائر أخواته، ودون عمل الحروف المشبهة بالفعل مطلقا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لأنّها لتوكيد اه)** إن كان ذكر الإثبات والنفي مقصوداً بالذات فالحمل حمل النقيض، وإن كان ذكرهما مقصوداً بالتبع فالحمل حمل النظير. **أبوطالب.**

٤. التسهيل: ص ٦٨.

فـانْصِب بـها مـضافاً أو مـضارِعَه وبـعدَ ذاك الخـبرَ اذْكُـر رافِـعَه[١]
ورَكِّبِ المـفردَ فـاتحاً كـلا حـولَ ولا قـوّةَ والثـاني اجْـعَلا[٢]

(فانصب بها مضافاً) إلى نكرة، نحو: «لا صاحبَ علمٍ [برٍّ] مَمقُوتٌ» **(أو مضارعه)** أي: مشابِهَهُ وهو الّذي ما بعده من تمامه، نحو: «**لا قبيحاً فِعلُه محبوبٌ**» **(وبعد ذاك)** أي: الاسم **(الخبر اذكر)** حالَ كونك **(رافعه)** بها، كما تقدّم. **(وركّب المفرد)**[٣] معها، والمراد به هنا ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به **(فاتحاً)** أي: بانياً له

---

١. **(فانصب)** فعل أمرٍ وفاعل و **(بها)** متعلّق بـ«انصب» و **(مضافاً)** مفعول انصب، و **(أو مضارعة)** ـ بكسر الراء ـ معطوف على مضافاً والهاء المضاف إليه يعود إلى «مضافاً» والمضارعة المشابهة **(وبعد)** متعلّق بـ«اذكر» و**(ذاك)** ذا اسم إشارة إلى نصب الاسم بلا مضاف إليه والكاف حرف خطابٍ لا محلّ له من الإعراب و **(الخبر)** مفعول مقدّم بـ«اذكر» و**(اذكر)** فعل أمرٍ من ذكر إذا نطق و**(رافعه)** حال من فاعل أذكر، والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله. والتقدير: وبعد ذاك النصب بلا للاسم أُذكر الخبر حال كونك رافعاً له بها. **خالد**.

٢. **(وركّب)** فعل أمرٍ وفاعل، و **(المفرد)** مفعول ركّب، و**(فاتحاً)** حال من فاعل «ركّب» ومتعلّقه محذوف، أي: فاتحاً له، و **(كلا حول)** خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها. والتقدير: وذلك كقولك: «لا حول» فلا نافية للجنس وحول اسمها مبنيّ معها على الفتح وخبرها محذوف **(ولا)** نافية و **(قوّة)** اسمها مبنيّ معها على الفتح وخبرها محذوف **(والثان)** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مفعول أوّل بـ«اجعلا»، و **(اجعلا)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة أُبدلت في الوقف ألفا. **خالد**.

٣. **(قوله: وركّبِ المفرد)** أي: قلّ فيه: لا رجل، ولا تقل: لا من رجل كما هو أصله، فالمراد بالتركيب وصل المنفصلَين، وهذا وإن تحقّق فيما إذا كان مضافاً أو شبيهاً به، لكن لمّا عارضه الإضافة وشبهها فتساقطا رجع الاسم إلى أصله الّذي هو الإعراب والأظهر أنّهم أردوا بالتركيب حذف من الزائدة وجعل مجموع لا مع اسمه موضوعاً لمجموع معنييهما من غير أن يكون دلالة كلّ ←

على الفتح أو ما يقوم مقامَه؛ لتضمّنه معنى «مِن» الجنسيّة[١] **(كلا حول و لا قوّة)** و «لا زيـدَينِ ولا زيـدِينَ عـندك» ويـجوز فـي نـحو: «لا مسـلماتِ» الكسـرُ استصحاباً،[٢] والفتحُ وهو أوْلى، كما قال المصنّف[٣] والتزمه ابن عصفور.

(والثّاني) من المتكرّر،[٤] كالمثال السابق **(اجعلا)**

← منهما على معناه مقصوداً نظير الحيوان الناطق إذا وضع لشخص إنسان، والتركيب بهذا المعنى لا يتحقّق في المضاف وشبهه، وإلّا لزم جعل أكثر من كلمتَين كالكلمة الواحدة.

(قوله: والمراد به ههنا اه) دفع لما يتوهّم من كلام المصنّف من اجتماع النقيضين. **أبوطالب.**

١. **(قوله: لتضمّنه معنى من الجنسية)** أي: الّتي لتأكيد الجنس من حيث عموم النفي في المنفي، وعدم عموم الإثبات في المثبت.

والمراد بالمعنى الفائدة، ووجه تضمّنه لتلك الفائدة ظهور لفظ «من» في بعض المواضع كالبيت السابق.

وقيل: لكون جملة لا جواباً عن سؤال مقدّر مشتمل على لفظ «من» فإنّ الجواب ينبغي أن يطابق السؤال، ثمّ إنّ هذا الكلام تعليل للبناء، وأمّا وجه كونه على الفتح فهو الخفّة.

وقيل: تعليل للتركيب على أن يكون قوله: و«ركّب» بمعنى اعتقد تركيبه، وفيه بُعد. **أبوطالب.**

٢. أي: الأصل، ومعنى استصحاب الأصل ثبوت الحكم للشيء في الزمن الأوّل وعدم تحقّق ما يزيله، فيظنّ بقاءه، قاله بعض المحقّقين. **حكيم.**

٣. شرح التسهيل: ج ١ ص ٤٣٤.

٤. **(قوله: من المتكرّر)** إشارة إلى أنّ اللّام في الثاني ليس للاستغراق حتّى يشمل المعطوف بلا تكرار لا فيه، بل كلّ تابع لاسم «لا» ولا للعهد الذكري حتّى يلزم اختصاص الحكم بقولهم: «لا حول ولا قوّة إلّا باللّه» بل للعهد الذهني، وهو بتقدير مضاف أي: من مثال المتكرّر و «من» فيه للتبعيض، أو المراد من الثاني التابع مأخوذاً من إطلاقهم الثواني على التوابع.

ولا يرد على الشارح أنّ المتكرّر نفس «لا» لا اسمه، فلا يصحّ الحكم عليه بما ذكر. **أبوطالب.**

مــرفوعاً أو مــنصوباً أو مـركّبا وإن رَفَــعْتَ أوّلاً لا تَــنصِبا[١]

(مرفوعاً أو منصوباً أو مركّباً) إن رَكَّبتَ الأوّل مع «لا» فالرفعُ نحو:

٩٦. .... لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ[٢]

وذلك على إعمال «لا» الثانيةِ[٣] عملَ «ليس» أو على زيادتها وعطفِ اسمها

---

١. و **(مرفوعاً)** مفعول ثانٍ باجعلا و **(أو منصوباً أو مركّباً)** معطوفان على مرفوعاً **(وإن)** حرف شرطٍ و **(رفعت)** فعل الشرط و **(أوّلا)** مفعول رفعت و **(لا)** ناهية و **(تنصبا)** مضارع مجزوم بلا الناهية والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، وجملة لا تنصبا جواب الشرط على حذف الفاء للضرورة. ومفعول تنصب محذوف أيضاً. والتقدير: وإن رفعت الأوّل فلا تنصب الثاني. **خالد.**

٢. **(قوله: لا أمّ لي اه)** ما قبله:

هذا وَجَدِّكُم الصغارُ بعينه

ومن هذه القصيدة هذا البيت:

وإذا تكــون كــريهةٌ أُدعــىٰ لهـا وإذا يَحاسُ الحيسُ يُدعىٰ جُندُبُ

قيل: قاله ضمرة بن ضمرة، وله أخ مسمّى بجندب، وكان جندب أحبّ إلى أبويه من ضمرة فأنفَ ضمرة من ذلك وقال القصيدة الّتي بعض منها ما ذكرنا.

اللغة والإعراب: و«الكريهة» الحرب ولفظ «تكون» تامّة، و«أُدعى» و«يُدعىٰ» بصيغة المجهول و«الحيس» ـ بالحاء والسين المهملتَين بينهما الياء المثنّاة التحتانية ـ تمر يخلط بسمن وأقطّ، وهذا مبتدأ يشار به إلى العمل المعلوم سابقاً، وقوله: «وجدّكم» قسم، و«الصغار» ـ بفتح الصاد المهملة ـ الذلّة والهوان خبر للمبتدأ، وقوله: و«إن كان» أي: وإن كان هذا العمل واقعاً. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وذلك على إعمال لا الثانية اه)**

أقول: لرفع ما بعد الثانية عند تركيب الأولىٰ خمسة احتمالات:

اثنان منها: ما ذكره الشارح.

←

على محلّ «لا» الأُولى مع اسمها؛ فإنّ موضعهما رفعٌ على الابتداء، والنصب نحو:

٩٧. لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً (١) .....

وذلك على جعل «لا» الثانيةِ زائدةً وعطفِ الاسم بعدَها على محلّ الاسم قبلَها فإنّ محلّه نصبٌ، وقال الزمخشريّ: «خُلّةً» في البيت نُصب بفعلٍ مقدّر، أي: «ولا

→ **والثالث:** أن يكون لا الثانية زائدة ويعطف ما بعدها على المحلّ البعيد لاسم الأولىٰ.

والرابع والخامس: أن يكون لا الثانية ملغاة أي: مهملة عن العمل دون المعنى، ويعطف ما بعدها على محلّ المجموع أو على المحلّ البعيد لاسم الأولىٰ، و إنّما ترك الشارح الاحتمالات الباقية.

أمّا الثالث فلعدم اعتبار المحلّ البعيد مع وجود المحلّ القريب أو لشبه، هذا العطف بالعطف على جزء الشيء.

وأمّا الرابع فلأنّ «لا» حينئذٍ للعاملية فجعل ما بعدها معمولاً لعامل ما قبلها ترجيح للعامل الأبعد على الأقرب في العمل وهو غير جائز إلّا في باب التنازع. والتأكيد.

وأمّا الخامس فلمجموع ما ذكرنا في الثالث والرابع، ولمّا كان المراد بمحلّ «لا» الأولىٰ مع اسمها أن يكون التقييد داخلاً والقيد خارجاً، لم يلزم العطف عليه كون الحكم المعطوف مثبتاً لا منفياً كما ذكرنا في باب العطف على اسم إنّ. **أبوطالب.**

١. **(قوله: لا نسب اليوم اه)** هذا من قصيدة بيتان منها هكذا:

لا صَلَحَ بيني فاعلموه ولا ... بينكم ما حملتْ عاتقي

لا نَسَبَ اليوم ولا خُلّة ... اتسع الخَرق على الراقع

وقيل: آخره:

اتسع الفتقُ على الراتق

وهو الصحيح، لمكان القافية.

اللغة: والمراد «بالعاتق» الكتف، و«الخلّة» ـ بضمّ الخاء المعجمة وتشديد اللّام ـ المحبّة و«الخرق» ـ بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ـ بالفارسية پاره كردن، و«الراقع» بالفارسية رفو گر وپاره دوز، و«الفتق» الشقّ، و«الرتق» الجمع. **أبوطالب.**

ترى خُلّةً» كما في قوله:

٩٨. ألا رجلاً ....[١]

فلا شاهد في البيت، والتركيب، نحو: «لا حول ولا قوّةَ» على إعمال الثانية.

(وإن رفعتَ أوّلاً) وألغيتَ الأُولى[٢] **(لا تنصبا)** الثاني؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلّاً، بل افْتَحْهُ على إعمال «لا» الثانية، نحو:

---

١. **(قوله: ألا رجلاً)** هذا بعض من بيت هو وما بعده هكذا:

ألا رجلاً جـزاه اللّـهُ خـيراً　　يـدلّ عـلى مُـحَصّلةٍ تَبِ
تُـرَجّل لِـمّتي وَتـقُمُّ بـيتي　　وأعطيها الإتاوَةَ إن رضـيتُ

اللغة والإعراب: قيل: ألا رجلاً أصله: ألا ترونني رجلاً، وقيل: ألا جزى اللّه رجلاً، ليكون من باب الاشتغال، وقرئ بالجرّ على أن يكون بـ«من» المقدّرة، وبالرفع على أن يكون مبتدأ، خبره يدلّ، و«المحصّلة» ـ بكسرا الصاد ـ والمراد بها المرأة الّتي تحصل تراب المعدن أي: تراباً مزج بالذهب، و«تبيت» من باب الناقصة، و«الترجيل» ـ بالجيم ـ بالفارسية شانه كردن موى، و«لمّة» ـ بكسر اللّام وتشديد الميم ـ الشعر الّذي يجاوز شحمة الأُذن، و«الإتادة» ـ بكسر الهمزة ـ الخراج، و«رضيتُ» بصيغة المتكلّم وكأنّه مجهول بالحذف والإيصال أي: رضي عنّي: إذ الظاهر أنّ البيتوتة مشروطة برضاء تلك المرأة، ولا يبعد أن يكون معلوماً.

والمعنى: على ما وجدت هو أنّ الشاعر كان ممّن يحصّل تراب المعدن ويخلّص ذهبه، فيتمنّى أن يدلّه رجل على امرأة محصّلة لتراب المعدن لتعيّنه على ذلك وتبيت معه مرجّلة شعره، وتقوم ببيته، ويكون محلّها محلّ الزوجة عن الزوج، وهو يعطيها الخراج على ذلك إن رضيت هي أو رضي هو عنها. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وألغيت الأولى)** لم يتعرّض لاحتمال زيادتها؛ لكون النفي مقصوداً ولا لاحتمال إعمالها عمل «ليس»؛ إذ على هذا الاحتمال لا احتمال لما بعد «لا» الثانية إلّا البناء؛ إذ لو لم يبن لكان «لا» مكرّرة، والمكرّرة الداخلة على النكرة غير عاملة تشبيهاً لتكرارها بالداخلة على المعرفة في الإلغاء، وهذا بخلاف ما إذا بُني ما بعد «لا» الثانية؛ فإنّ «لا» غير مكرّرة حينئذٍ بعينها، فيجوز أن يعمل «لا» الأولىٰ على هذا عمل «ليس». **أبوطالب.**

٩٩. فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها[١] ....

أو ارْفَعهُ على إلغائها[٢] وعطف الاسم بعدَها على ما قبلَها، نحو: ﴿لا بَيعٌ فيه ولا خُلّةٌ﴾.[٣]

---

١. **(قوله: فلا لغو ولا تأثيم فيها)**

ما بعده:

ولا جــبنٌ ولا فــيها مُــليمُ

وفــيها لحــمُ سَـاهِرةٍ وبـحرٍ ومــا فــاهُوا بـه أبـداً مُـقيمُ

المناسبة:

قاله أميّة بن أبي الصلت، والمصرع الأوّل اقتباس من قوله تعالى: ﴿**لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً**﴾ (سورة الواقعة: الآية ٢٥).

اللغة والإعراب:

و«اللغو» القول الباطل، و«التأثيم» من أثّمت ـ بالتشديد ـ أي: قلت أثمتَ ـ بالتخفيف ـ أي: أذنبت، والضمائر المجرورة للجنّة و«الجبن» ـ بالجيم والباء الموحّدة ـ الخوف، «والمليم» من ألام بمعنىٰ لام أي: وبّخ وعيّر، و«الساهرة» أرض يجدّدها اللّه يوم القيامة. والمراد به هـهنا البرّ، و«فاهوا» أي: تكلّموا به أي: ما تلفّظوا به ممّا يشتهون حاصل موجود لهم أبداً لا انقطاع له. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: على إلغائها)**

لم يتعرّض لاحتمال إعمالها عمل «ليس» لوجود التكرار، ولا لاحتمال زيادتها؛ لأنّها خلاف الأصل.

فلا يرتكب إلّا عند وجود المانع عن غيرها، ولا مانع للإلغاء هـهنا، فوجب الحمل عليه. **أبو طالب.**

٣. سورة البقرة: الآية ٢٥٤.

ومفرداً نعتاً لِمبنيّ يَلي فَافتَح أو انْصِبَن أوِ ارْفَع تَعْدِلِ[(١)]

وغيرَ ما يَلي وغيرَ المفردِ لا تَبْنِ وانصِبهُ أوِ الرفعَ اقْصِدِ[(٢)]

(ومفرداً نعتاً لمبنيّ يلي فَافتَح) على بِنائه مع اسم «لا» نحو: «لا رجلَ ظريفَ في الدّار» **(أو انصبن)** على إتباعه لمحلّ اسم «لا» نحو: «لا رجلَ ظريفاً فيها» **(أو ارفَع)** على إتباعه لمحلّ «لا» مع اسمها، نحو: «لا رجلَ ظريفٌ فيها» فإنْ تفعل ذلك **(تعدل)**.

(وغيرَ ما يلي) من نعت المبنيّ المفرد[(٣)] **(وغيرَ المفرد)** من نعت المبنيّ **(لا تَبنِ)** لزوال التركيب بالفصل في الأوّل وللإضافة وشبهِها في الثاني **(وانصبه)** نحو: «لا

---

١. **(ومفرداً نعتاً)** قال المكودي: مفعول مقدّم بـ«افتح» أو «انصب» أو «ارفع» فهو من باب التنازع مع تأخّر العوامل، وقدّم «مفرداً» على نعتاً، وحقّه التأخير عنه؛ لأنّه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنّه نعت نكرة تقدّم عليها و **(لمبنيّ)** متعلّق بـ«نعتاً»، و **(يلي)** في موضع الصفة لمبنيّ انتهى. **(فافتح)** الفاء في جواب أمّا المحذوفة كما تقدّم، و «افتح» فعل أمرٍ تقدّم مفعوله عليه (أو انصبن) فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و **(أو ارفع)** فعل أمر أيضاً، وهما معطوفان على افتح، ومفعولهما محذوف مماثل لمفعول افتح و **(تعدل)** مجزوم في جواب الأمر. **خالد**.

٢. **(وغير)** مفعول مقدّم بتبن، و **(ما)** اسم موصولٍ في محلّ جرّ بإضافة غير إليه، وجملة **(يلي)** صلة «ما» **(وغير)** معطوف على غير الأُولى، و **(المفرد)** مضاف إليه و **(لا)** حرف نهي وجزم، و **(تبن)** مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الياء **(وانصبه)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، و **(أو الرفع)** مفعول مقدّم بـ«اقصد» و **(اقصد)** فعل أمرٍ معطوف على انصبه و «أو» في الجميع للتخيير.
وتقدير البيت: ولا تبن غير ما يلي وغير المفرد وانصبه أو اقصد الرفع. **خالد**.

٣. **(قوله: النعت المبني المفرد)** الأولىٰ أن يفسّر غير ما يلي بنعت المبني مطلقاً، وغير المفرد بنعت المبني الّذي يليه لما ذكرنا في شرح أمثلة الشبه الافتقاري، فارجع إليه. **أبو طالب**.

رجلَ **فيها ظريفاً»** و «لا رجلَ قبيحاً فِعلُهُ عندك» **(أو الرفعَ اقصِد)** نحو: «لا رجلَ فيها ظريفٌ» و «لا رجلَ قبيحٌ فِعلُهُ عندك»، ويجوز النصب والرفع أيضاً في نعت غير المبنيّ.[1]

---

١. **(قوله: وجاز الرفع)** بالنظر إلى المحلّ (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معرباً، وإلى محلّه إن كان مبنيّاً. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٥١.

والعــطفُ إن لم تَــتَكَرَّر لاَ احْكُـما له بما للنعتِ ذي الفصل انْتَمى[١]

(والعطف) أي: المعطوفُ **(إن لم تتكرّر)** فيه **(لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى)** فلا تَبنِهِ وانْصِبْهُ أو ارْفَعهُ، نحو:

١٠٠. فلا أبَ وابناً مثلَ مروان وابنِهِ ....[٢]

و«لا رجلَ وامرأةٌ في الدّار» وجاء شذوذاً البِناءُ.[٣] حكى الأخفش «لا رجلَ

---

١. **(والعطف)** مبتدأ، وهو بمعنى المعطوف من إطلاق المصدر على اسم المـفعول، و **(إن)** حـرف شرط، و **(لم)** حرف جزم، و **(تتكرّر)** مجزوم بلم فعل شرط و **(لا)** فاعل تتكرّر، و **(احكما)** جواب الشرط حذفت منه الفاء ضرورةً. والألف فيه بدل عن نون التوكيد الخفيفة، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، و **(له بما)** متعلّقان باحكما، وما موصول اسمي جارية على موصوف محذوف، و **(للنعت)** متعلّق بانتمى، و **(ذي)** بمعنى صاحب صفة للنعت، و **(الفصل)** مضاف إليه، و **(انـتمى)** بمعنى انتسب صلة «ما» وفصّل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة وذلك جائز في الموصول الاسمي خاصةً غير الألف واللّام.

والتقدير: والمعطوف إن لم تتكرّر لا، فاحكم له بالحكم الّذي انتسب للنعت ذي الفصل. **خالد**.

٢. **(قوله: وفلا أبَ وابناً اه)** آخره:

إذا هو وبالمجدِ ارتدى وتأزّرا

اللغة والإعراب: المراد بمروان وابنه مروان بن الحكم وعبد الملك بن مروان و«ارتدى وتازّر» أي: لبس الرداء والإزار، وأفرد الضمير إمّا بناءً على رجوعه إلى كلّ واحد، أو على أنّ هـذا الوصف إنّما هو بالذات لمروان ولابنه بالتبع نظير إفراد الضمير في قوله تـعالى: **﴿وإذا رأوا تجارةً أو لَهواً انفضّوا إليها﴾**. وقد أضفت أنا على هذا بيتاً وهو هكذا:

ولكنّ هذا المجد مـجد شـقاوةٍ تردّى رداء النار في يوم أعسَرَا

أبو طالب.

٣. أي: على الفتح، وهو شاذ. شرح ابن الناظم: ص ١١٣. وقال فـي التـصريح: «وأمّـا حكـاية

←

وامرأةَ».

تتمّة

لم يَذكر المصنّف حكمَ البدل ولا التوكيد، أمّا البدل فإن كان نكرةً فكـالنعت المفصول، نحو: «لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها» بنصب «رجل» و رفعه، وكذا عـطفُ البيان عند من أجازه في النكرات، وإن لم يكن نكرةً فالرفع، نحو: «لا أحدَ زيدٌ فيها» وأمّا التوكيد فيجوز تركيبه مع المؤكّد وتنوينُه، نحو: «لا ماءَ ماءً بارداً»[١] قاله في شرح الكافية.[٢]

قال ابن هشامٍ: «والقول بأنّ هذا توكيدُ خطأٌ؛ لأنّ التوكيد اللفظيّ لابدّ من أن يكون مثلَ الأوّل، وهذا أخَصُّ منه، ويجوز أن يُعرب عطفَ بيان أو بدلاً؛ لجواز كونهما أوضحَ من المتبوع». أمّا التوكيد المعنويّ[٣] فلا يأتي هنا؛ لامتناع توكيد النكرة به، كما سيأتي.

← الأخفش: لا رجل وامرأة بالفتح، بلا تـنوين فشـاذة، والأصـل: ولا امـرأةٌ. فـحذفت «لا» وبقي البناء بحاله على نية «لا»، كما قالوا: ولا بيضاءَ شحمةٍ، على نية «كل». شرح التصريح: ج ١ ص ٣٤٩.

١. **(قوله: لا ماءَ ماءً بارداً)** رأيت في النسخة غير معتمدة عليها أنّ هذا من بيت هو هكذا:

ولا ماءَ ماءً بارداً في ديارنا ولسنا شربنا غير ماء حميم

أبوطالب.

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٣٤.

٣. **(قوله: أمّا التوكيد المعنوي اه)** أي: جواز التركيب والتنوين في التأكيد إنّما هو في اللـفظي، **أمّـا** المعنوي الخ، ويحتمل على بعد أن يكون من تتمّة اعتراض ابن هشام، لكنّ الأولىٰ على هذا أن يقول بدل قوله: «لامتناع الخ» لعدم كونه بالألفاظ المخصوصة، ولو حمل المعنوي على اللغوي لفسد تعليله المذكور، فافهم. **أبوطالب.**

وأعطِ لا مَـعْ هَـمزَةِ اسْـتِفهامِ ما تستحقُّ دونَ الاستفهام(١)

(وأعطِ لا مع همزة استفهام)(٢) إمّا لمجرّد الاستفهام أو التوبيخ أو التقرير(٣) **(ما تَستحقّ دونَ الاستفهام)** من العمل والإتباع على ما تقدّم، نحو:

١٠١. ألا طِعانَ ألا فُرْسانَ عاديةً .....(٤)

---

١. **(وأعط)** بقطع الهمزة أمر من أعطى المتعدّي لا ثنَينِ وفاعله مستتر فيه وجوباً، و **(لا)** مفعوله الأوّل، و **(مع)** في موضع الحال من «لا» و **(همزة)** مضاف إليه بالنسبة إلى مع، ومضاف بالنسبة إلى استفهام، و **(استفهام)** مضاف إليه لا غير.

و **(ما)** اسم موصولٍ نعت لمحذوف في محلّ نصب على أنّه مفعول ثانٍ لأعط، وجملة **(تستحقُّ)** صلة «ما» والعائد محذوف، و **(دون)** في موضع الحال أيضاً من «لا»، وهو مضاف لمحذوف دلّ عليه المذكور قبله، و **(الاستفهام)** مضاف إليه.

والتقدير: وأعط «لا» حال كونها مصاحبة همزة الاستفهام العمل الّذى تستحقّه في حال كونها مفارقة همزة الاستفهام. **خالد.**

٢. **(قوله: وأعطِ لا اه)** لمّا كان الاستفهام نويقضاً لنفي لا يمكن أن يتوهّم أنّ «لا» مع همزة الاستفهام ملغاة عن العمل، فبيّن المصنّف هذه المسألة دفعاً لهذا التوهّم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أو التوبيخ أو التقرير)** أي: التوبيخ على النفي وتقرير النفي وتأكيده لا تقرير الإثبات كما توهّم؛ فإنّ التوبيخ أو التقرير إنّما يتعلّق بما بعد الهمزة نفياً وإثباتاً. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: ألا طِعان ألا فرسان اه)** آخره:

إلّا تَـجَشُّؤُكُمْ حول التنانير

المناسبة: قاله حسّان بن ثابت الأنصاري في هجر حارث بن كعب.

اللغة والإعراب:

«الهمزة» للاستفهام التوبيخي أو التقريري، و«الطعان» مصدر طاعن يطاعن أي: ألا طعانكم، و«الفرسان» جمع فارس راكب الفرس أي: فرسانكم، و«عادية» حال من الفرسان باعتبار كون

←

وقد يُقصد بـ«ألا» التمنّي فلا تُغَيّر أيضاً عند المازنيّ والمبرّد، نحو:

١٠٢. ألا عُمْرَ ولّـى مُسـتطاعٌ رُجُـوعُه ....[١]

وذهب سيبويه والخليل إلى أنّها تَعْمَلُ في الاسم خاصّةً، ولا خبر لها ولا يُتبع اسمها إلّا على اللفظ، ولا تُلغى، واختاره في شرح التسهيل.[٢]

وقد يُقصد بها العَرْضُ، وسيأتي حكمها في فصل «أمّا ولولا ولوما».

← «لا» دالّاً على معنى النفي، وهو من العدو أي: المجاوزة، وقيل: ـبالغين المعجمة ـ من الغدو، وهو ما يقابل الرواح، والاستثناء منقطع، و«التجَشّؤ» من الجشا، وهو صوت يخرج من الحلق عن الفم عند تفرّق الرياح الكائنة في المعدة وحولها، وهو بالفارسية آروق، و«التنانير» جمع تنوّر وهو معروف. **أبوطالب.**

١. **(قوله: ألا عمرَ ولّى اه)** آخره:

فيرأبَ ما أثأت يدُ الغفلاتِ

اللغة والإعراب:

كلمة «ألا» للتمني وهي بسيطة، وقيل: مركّبة، و«العمر» ـبضمّ العين ـ أي: البقاء. و«ولّـى» ـبتشديد اللّام ـ أي: أعرض وذهب، والجملة صفة للعمر.

و«مستطاع رجوعه» صفة أخرى له. و«يرأب» أي: يصلح. و«أثأت» أي: أفسدت وأخربت. و«يد الغفلات» استعارة. **أبوطالب.**

٢. شرح التسهيل: ج ١ ص ٤٥٢ و ٤٥٣.

وشاع في ذا الباب إسقاطُ الخبر إذا المرادُ مَعْ سقوطِهِ ظَهَر[١]

(وشاع) عند الحجازيّين **(في ذا الباب إسقاط الخبر)** أي: حذفُهُ[٢] **(إذا المراد**[٣] **مع سقوطه ظهر)** كقوله تعالى: ﴿**لا ضَيرَ**﴾[٤] ونحو: ﴿**لا إله إلّا اللّه**﴾[٥] أي

---

١. **(وشاع)** فعل ماضٍ، و **(في ذا)** متعلّق بشاع، و **(الباب)** عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له على الخلاف في ذلك **(إسقاط)** فاعل «شاع» و **(الخبر)** مضاف إليه و **(إذا)** ظرف للمستقبل متضمّن معنى الشرط مختصّ بالجمل الفعلية على الأصحّ، فعلى هذا **(المراد)** فاعل بفعل محذوف يفسّره «ظهر». و **(مع)** متعلّق بظهر، و **(سقوطه)** مضاف إليه، وجملة **(ظهر)** خبر «المراد» على النسخة الثانية وعلى النسخة الأُولى لا محلّ لها؛ لأنّها مفسّرة، وجواب «إذا» محذوف. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: حذفه)** يعني ليس المراد بالإسقاط الترك أي: العدم الأصلي، ولا إسقاطه عن الخبريّة وجعله معمولاً آخر، بل المراد به الحذف الّذي هو الإعدام الطارئ لما هو مفعول للحذف، فإنّ الخبر بالنسبة إلى الفضلات في الكلام كأنّه أتى به ثمّ حذف. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إذا المراد)** لفظ إذا إمّا ثلاثي أو ثنائي ـ بسكون الذال ـ على أن يكون شرطية أو توقيتية ولا يحتمل التعليلية، وإلّا لزم حذفه دائماً. **أبوطالب.**

٤. سورة الشعراء: الآية ٥٠.

٥. **(قوله: لا إله إلّا اللّه)**.

أقول: المراد من جملة «لا الّتي لنفي الجنس» قد يكون أمراً يظهر بمجرّد العلم بأنّ الخبر المحذوف أحد الأخبار المعيّنة ولو لم يعلم المحذوف بعينه.

فلا يرد أنّ «لا إله إلّا اللّه» لا يصلح مثالاً لما جاز فيه الحذف للظهور، حيث احتمل الخبر المحذوف فيه لبضع احتمالات.

ووقع الخلاف فيه هل الخبر المحذوف ماذا؟ وذلك لأنّ المراد من الكلمة المباركة إفادة التوحيد، وهي حاصلة بكلّ من الأخبار المحتملة، ثمّ أحسن التقادير هو الممكن أو الموجود أو الواجب.

فإن قلت: إفادة التوحيد متوقّفة على إفادة ستّة أمور مندمجة في أمرين:

←

موجود[١] وبنو تميمٍ يُوجبون حذفَه[٢] فإن لم يَظهر المراد لم يَجُزِ الحذف عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب، كقوله صلى الله عليه وآله: «لا أحدَ أغْيَرُ من اللّه عزّوجلّ».[٣]

قال في شرح الكافية: «وزعم الزمخشريّ وغيرُه أنّ بني تميم يَحذفون خبر «لا» مطلقاً على سبيل اللزوم[٤] وليس بصحيح[٥]؛ لأنّ حذف خبرٍ لا دليل عليه

← **الأوّل:** نفي إمكان الغير المستلزم لنفي وجوده ووجوبه.

الثاني: إثبات وجود اللّه المستلزم لوجوده السرمدي وإمكانه، وهذه الكلمة المباركة لا تفيد هذا المجموع؛ إذ لو قدّر الخبر هو الممكن لم تفد الرابع والخامس، ولو قدّر الموجود لم تفد الأوّل والرابع، ولو قدّر الواجب لم تفد الأولين.

قلت: المعتبر في الإله هو الوجوب المستلزم للوجود السرمدي والإمكان، فقولنا: لا إله واجب أو ممكن أو موجود سالبة بانتفاء الموضوع، فباختيار كلّ من التقديرات الثلاثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل، وذلك أن تقدّر الخبر مثل الاسم كما سنح ببالي ويصحّ الإفادة بالاستلزام المذكور.

وأظهر التقادير هو قولنا: موجود؛ لأنّه المفهوم مع قطع النظر عن القرائن في جميع مواضع حذف الخبر، ولهذا اختياره الشارح. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أي: موجود)** تقدير للخبر في الكلمة المباركة فقط؛ إذ الخبر المقدّر في قوله تعالى: ﴿**لا ضَيرَ**﴾ قولنا: لنا. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وبنو تميم يوجبون حذفه)** أي: فيما ظهر الخبر. **أبوطالب.**

٣. صحيح البخاري: سورة الأنعام، باب ٧ ح ٤٦٣٤ وصحيح المسلم: الجزء ٤ الباب ٦ ح ٢٧٦.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٣٨ باب (لا) العاملة عمل (إن).

٥. **(قوله: وليس بصحيح)** كان مراد الزمخشري أنّهم لا يثبتون لها خبراً لا لفظاً ولا تقديراً، بل يقولون: إنّ معنى قولهم: «لا رجل انتفى الرجل»، ويحملون ما يرى خبراً في مثل: لا رجل قائم على الصفة دون الخبر، فلا يرد عليه إيراد الشارح. وإن أراد أنّ قول الزمخشري: «يحذفون خبر لا مطلقاً» يدلّ على أنّهم يثبتون لها خبراً في التقدير دون اللفظ مطلقاً، وليس كذلك، فهو مناقشة في العبارة، والأمر فيه سهل. **أبوطالب.**

يَلزم منه عدم الفائدة[١] والعرب مُجمِعون على ترك التكلّم بما لا فائدة فيه».

تتمّة

قد يُحذف اسم «لا»؛ للعلم به، كما ذكره في الكافية كقولهم: «لا عليك» أي: لا بأس عليك.

---

١. **(قوله: يلزم منه عدم الفائدة)** قيل: لعلّ الفائدة فيه هو الإبهام.

أقول: لا نسلّم كون هذا النوع من الإبهام من الفوائد وهو ظاهر. **أبوطالب.**

ظنّ وأخواتها

اِنـصِب بـفعلِ القـلب جُـزأَي ابْـتِدا　　　أعــني رَأى خـالَ عَـلِمتُ وَجَـدا[١]

السادس من النواسخ (ظنّ وأخواتها)

وهي: أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعدَ أخذها الفاعلَ،فتنصبهما مفعولَينِ لها.

(انصب بفعل القلب جزأيِ ابتِدا) أي: المبتدأ والخبرَ، ولمّا كانت أفعال القـلوب كثيرةً وليست كلّها عاملة هذا العمل[٢] والمفرد المضاف يعمّ[٣] بَيَّنَ ما أراده منها

---

١. **(انصب)** ـ بكسر الصاد ـ فعل أمرٍ من نَصَبَ يَنصِبُ من باب ضَرَبَ يَضرِبُ، و **(بفعل)** متعلّق بانصب، و **(القلب)** مضاف إليه، و **(جزأي)** مفعول «انصب»، و **(ابتدا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مضاف إليه و **(أعني)** ـ بفتح الهمزة ـ مضارع عنى يعنى إذا أراد، و **(رأى)** مفعول «أعني»، و **(خال علمت وجدا)** معطوفات على رأى. **خالد**.

٢. إنّما قيل لها «أفعال القلوب» لأنّ معانيها قائمة بالقلب وليس كلّ قلبيّ ينصب مفعولَين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدّى بنفسه، نحو: فكّر وتفكّر، وما يتعدّى لواحدٍ، نحو: عرف زيدٌ الحقّ وفَهِمَ المسألة، وما يتعدّى لاثنين بنفسه، وهو المراد هنا. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٣٥٨.

٣. **(قوله: والمفرد المضاف يعمّ)** قد حمل اللّام في قوله: «والمفرد المضاف» على الاستغراق.

فاعترض عليه بأنّا لا نسلّم أنّ كلّ مفرد مضاف مفيد للعموم، بل هذا من لوازم الجمع المضاف.

←

فقال: **(أعني)** بالفعل القلبيّ العامل هذا العملَ **(رأى)** إذا كانت بمعنى «عَلِمَ» كقوله:

١٠٣. رأيتُ اللّهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ[1] ....

أو بمعنى «ظنّ» نحو: ﴿إنّهم يرونه بعيداً و نَراه قريباً﴾[2] لا بمعنى «أصابَ الرِّئَةَ»[3] أو من «رُؤيَة العين» أو «الرَّأْي».[4]

و **(خال)** ماضي يخال بمعنى «ظنّ» نحو:

١٠٤. .... يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَلِ[5]

← **أقول:** اللّام فيه للعهد أي: هذا النوع من المفرد المضاف، وهو ما كان اسم جنس مضاف إلى المعرفة يعمّ أي: يتبادر منه العموم الاستغراقي عند فقد القرينة على إرادة الخصوص، كما نصّ عليه بعض النحاة، وذلك لعدم ترجيح العقل بعض الأفراد بالإرادة من غير مرجّح.

وقيل: المراد بالعموم بناءً على سبيل البدليّة، ويؤيّده قوله: «بيّن ما أراده» دون أن يقول: خصّصه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: رأيت الله أكبر كلّ شيء)** آخره:

مـحاوَلَةً وأكـثَرَهُم جُنُوداً

قاله خداش بن زهير.

اللغة والإعراب: و«رأيت» من رؤية القلب، و«المحاولة» أي: القدرة والطاقة تمييز، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٢. سورة المعارج: الأيتان ٦ و ٧.

٣. **(قوله: لا بمعنى أصاب الرية)** «الرية» ـ بكسر الراء وفتح الياء المخفّفة ـ بالفارسيّة شُش ـ بضمّ الشين ـ أصله رأية بالهمزة كحنطة خفّفت بحذف الهمزة، ثمّ اشتق الفعل منه اشتقاقاً جعليّاً، فيقال: رأى السكين أي: أصاب بالرية. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أو الرأي)** وهو التدبير، والقول بالاجتهاد. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: نحو: يخال الفرار اه)** أوّله:

ضَـعِيفُ النِكـايَةِ أعـداءَهُ

←

أو «علم» نحو:

١٠٥. .... وخِلتُني لي اسمٌ ....[١]

لا ماضي يخول بمعنى «يَتَعَهَّدُ»[٢] أو «يَتَكَبَّرُ» و (عَلِمتُ) بعمنى «تَيَقَّنتُ» نحو: ﴿فإن عَلِمتُمُوهنّ مؤمناتٍ﴾[٣] لا بمعنى «عَرَفتُ» أو «صِرْتُ أعلَمَ».[٤]

و (وجدا) بمعنى «عَلِمَ» نحو: ﴿إنّا وجدناه صابراً﴾[٥] لا بمعنى «أصاب» أو «غَضِبَ» أو «حَزَنَ».

← **اللغة والإعراب:** أي: شخص ضعيف الانتقام من أعدائه «يخال» أي: يحسب أنّ الفرار عن حرب الأعداء يؤخّر الأجل المقدّر له. **أبوطالب.**

١. **(قوله: نحو خلتُني لي اسم)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

دعاني الغَواني عَمّهُنّ وخلتني لي اسم فلا أُدعىٰ به وهو أوّلُ

قاله نمربن تولب.

اللغة والإعراب: و«دعاني» فعل ماضٍ مع مفعوله الأوّل، و«عمهنّ» مفعوله الثاني؛ لأنّه بمعنى سمّىٰ، وفاعله الغواني وهو جمع غانية ـ بالغين المعجمة ـ أي: المرأة الجميلة الّتي غنيت بحسنها.

وروي بدله العذارى جمع عذراء، وهي الجارية الباكرة الّتي لم يمسّها رجل، وعلى التقديرَين جواز تذكير الفعل باعتبار توسّط المفعول وليس نظير قال فلان كما قيل.

والمعنى: أنّ الغواني سمتني بالعمّ، وأنكرت أنت تسمّيتهنّ وتيقّنت أنّ لي اسماً آخر مع أنّي لا أُدعي بهذا الاسم الّذي تيقّنت، ودعاؤك إيّاي: بهذا الاسم الأوّل ما أُدعي به. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: بمعنى يتعهّد)** أي: يحفظ، فإنّ التعهّد حفظ العهد، والشرط للوفاء به. **أبوطالب.**

٣. سورة الممتحنة: الآية ١٠.

٤. **(قوله: أو صرت أعلم)** لفظ هذا صفة مشبّهة من العِلم ـ بالكسر والسكون ـ بمعنى انشقاق الشفة السُفلىٰ، لا اسم تفضيل منه بمعنى الإدراك. **أبوطالب.**

٥. سورة ص: الآية ٤٤.

ظـنّ حَسِـبتُ وزَعَـمتُ مـع عـدّْ جحىٰ دَرَى وجعل اللَّذْ كاعْتَقَد[١]

و (ظنّ) من الظنّ بمعنى «الحِسْبان» نحو: ﴿إنّه ظَنّ أن لن يَحُور﴾[٢] أو العِلمِ نحو ﴿وظَنّوا أن لا مَلجأ من اللّه إلّا إليه﴾[٣] لا بمعنى «التهَمَة».

و (حسبت) ـ بكسر السين ـ[٤] بمعنى «اعْتَقَدتُ»، نحو: ﴿ويَحسَبُون أنّهم على شيء﴾[٥] أو بمعنى «عَلِمتُ» نحو:

١٠٦. حَسِبتُ التُّقى والجُودَ خير تجارةٍ .....[٦]

---

١. (ظنّ حَسِبتُ وزَعَمتُ) معطوفات على رأى بإسقاط العاطف مع غير «زعـمت» و (مـع) مـتعلّق بأعني و (عد) مضاف إليه، و (حجا درى وجعل) معطوفات على «عدّ» بإسقاط العاطف مع غير «جعل» و (اللذ) ـ بسكون الذال ـ لغة في الّذى موضعه خفض على أنّه نعت لجعل، و (كاعتقد) متعلّق صلة الّذي. **خالد**

٢. سورة الانشقاق: الآية ١٤.

(قوله: أن لن يحور) هذا من الحور ـ بضمّ الحاء وفتحها ـ بمعنى الهلاك والرجوع، وكـان هـذا المثال وما بعده إنّما هو للتمثيل للظنّ بمعنى الحسبان والعلم، لا لنصبه المفعولين لخفاء دلالة المثالَين عليه كما لا يخفى. **أبو طالب.**

٣. سورة التوبة: الآية ١١٨.

٤. **(قوله: بكسر السين)** من الحِسبان ـ بكسر الحاء ـ وأمّا حسبت ـ بفتح السين ـ من باب نصر، **فهو** من الحُسبان ـ بضمّ الحاء ـ بمعنى الحساب، وبضمّها بمعنى شرف بالآباء. **أبو طالب.**

٥. سوة المجادلة: الآية ١٨.

٦. **(قوله: نحو حسبت التقى اه)** آخره:

رَباحاً إذا ما المرء أصبحَ ثاقِلا

قاله لبيدة بن ربيعة العامري.

اللغة والإعراب: و«رباحاً» أي: ربحاً ونفعاً تمييز، و«ثاقلاً» أي: ثقيلاً، والمراد بإصباح المرء ثقيلا ←

لا بمعنى «صِرتُ أحْسَبَ» أي: ذا شُقْرَةٍ أي: حُمرةٍ[١] وبياضٍ.

(وزعمت) بمعنى «ظننتُ» نحو:

١٠٧. فإن تَزْعُمِيني كنتُ أجهَلَ فيكم ..... [٢]

لا بمعنى «كَفِلتُ» أو «سَمِنْتُ» أو «هَزِلتُ».

(مع عدّ) بمعنى «ظنّ» كقوله:

١٠٨. فلا تَعْدُدِ المولى شَرِيكَكَ في الغنى .... [٣]

لا من العَدّ بمعنى الحِساب.

← الموت، والمراد بالثقيل ثقيل الميزان أو منسوب إلى النفس أي: ثقلت طاعة أو عصياناً. **أبو طالب.**

١. **(قوله: ذا شقرة أو حمرة)** «الشقرة» بياض مائل إلى الحمرة، ووصفها أشقر، وأمّا أشقر بتقديم القاف فهو شديد الحمرة، وعلى هذا فالمراد بالبياض هو البياض الخالص. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وفإن تزعميني اه)** آخره:

فإنّي شَرَيتُ الحلمَ بعدَكِ بالجهلِ

المناسبة: قاله أبو ذؤيب، والخطاب لمحبوبته.

اللغة والإعراب: و«شريت» أي: بعت يعني تركت الحلم إلى الغير، وأخذت بدله الجهل اللازم لنقيض الحلم، وذلك لأنّ الباء تدخل على الثمن، والبائع آخذ للثمن، والمشتري تارك له فالمصراع تصديق للمحبوبة في زعمها، وبعدك أي: بعد فراقك.

وقيل: شريت بمعنى اشتريت، والأمر بالعكس. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: فلا تعدد المولى شريكك في الغنى)** آخره:

ولكنّما المَوْلى شريكُكَ في العُدْمِ

قاله نعمان بن بشير.

اللغة: والمراد «بالمولى» هنا إمّا الصاحب أو الحليف، والعدم ـ بضمّ العين وسكون الدال المهملتين ـ الفقر. **أبو طالب.**

(حجا) ـ بحاءٍ مهملةٍ ثمّ جيم ـ بمعنى اعتقد، نحو:

١٠٩. قد كنت أحْجُو أبا عمروٍ أخا ثقةٍ ....[١]

لا بمعنى «غَلَبَ في المحاجاة أو قصد أو أقام أو بخل.

(درىٰ) بمعنى علم نحو:

١١٠. دُرِيْتُ الوَفِيَّ العَهْدَ ....[٢]

(و جعل اللذ كاعتقد) نحو: ﴿**و جعلوا الملائكة الّذينَ هم عباد الرحمن إناثاً**﴾[٣]

لا الّذي بمعنى خلق، أمّا «جعل» الّذي بمعنى صَيَّرَ فسيأتي أنّه كذلك.

---

١. **(قوله: قد كنت أحجو اه)** آخره:

.... حتّى ألَمَّتْ بنا يوماً مُلِمّاتُ

قاله تميم بن أبي.

اللغة والإعراب: «ثقة» بمعنى «موثوقاً» وصف لقوله: «أخا» أو تمييز، و«حتّى» بمعنى «إلى»، و«ألمّ» أي: نزل، والملمّات النوازل أي: حوادث الدهر. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: دريتُ الوفيّ العهد)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

.... يا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

اللغة والإعراب: «دريت» مجهول مخاطب، و«عرو» مرخّم عروة، والفاء في «فاغتبط» فاء الجزاء لشرط مقدّر، و«الاغتباط» من الغبطة، والفرق بينها وبين الحسد أنّها تمنّى مثل المغبوط من غير أن يريد زوال ذلك عنه بخلاف الحسد، بل قد يطلق الحسد على نفس تمنّى الزوال من غير تمنّى حصوله للحاسد، والمجرور متعلّق بقوله: «حميد» أي محمود وممدوح. **أبوطالب.**

٣. سورة الزخرف الآية ١٩.

وهَبْ تَــعَلَّمَ والّــتي كـصَيَّرا أيضاً بها انْصِبْ مُبتَداً وخـبرا[١]

(وهب) بمعنى «ظَنّ» نحو:

١١١. .... فـهَبني امـرَأً هـالكاً[٢]

و **(تَعَلَّمْ)** بمعنى «إعْلَمْ» نحو:

١١٢. تَعَلّمْ شِفاءَ النـفس قَـهْرَ عَـدُوِّها .....[٣]

لا من «التعلُّم».

(و) الأفعال **(الّتي كصيّرا)** وهي: «صار»[٤] و «جعل» لا بمعنى اعْتَقَدَ، أو خَلَقَ و «وَهَبَ» و «رَدَّ» و «تَرَكَ» و «تَخِذَ» و «اتّخذ» **(أيضاً بها انصب مبتداً وخبراً)** نحو:

---

١. **(وهب تعلّم)** معطوفان على «عدّ» بإسقاط العاطف من تعلّم **(والّتي)** مبتدأ و **(كصيّرا)** في موضع صلة الّتي، و **(أيضاً)** مفعول مطلق، و **(بها)** متعلّق بانصب، وجملة **(انصب)** في موضع رفع خبر المبتدأ، و **(مبتدا)** مفعول «انصب» **(وخبرا)** معطوف على مبتدأ. **خالد**.

٢. **(قوله: فهبني امرأ هالكاً)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

فـقلتُ أجـرني أبـا خـالدٍ وإلّا فـهبني امـرأً اهـالكاً

قاله ابن همّام السلولي.

اللغة والإعراب: و«أجرني» من أجار يجير أي: أغاث، و«أبا خالد» منادى بحذف حرف النداء والباقي واضح. **أبو طالب**.

٣. **(تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها)** آخره:

فبالغ بلطفٍ في التحيُّل والمكر

قاله زياد بن سيّار.

اللغة: و«القهر» الغلبة، و«بالغ» من المبالغة أي: السعي، و«التحيّل» من الحيلة. **أبو طالب**.

٤. في بعض النسخ «أصار» كما في كتاب التسهيل: ص ٧١.

﴿فجعلناه هباءً منثوراً﴾[١] «وَهَبَنِي اللّهُ فِداك»[٢] ﴿ودّ كثيرٌ من أهل الكتاب لو يَرُدُّونكم من بعدِ إيمانِكم كُفّاراً﴾.[٣]

١١٣. .... تَرَكتُهُ أخـا القـومِ ....[٤]

﴿لَتَخِذْتَ عليه أجراً﴾[٥] ﴿واتّخذ اللّهُ إبراهيمَ خليلاً﴾.[٦]

---

١. **(قوله: فجعلناه هباءً منثوراً)** أي: فجعلنا عملهم كالغبار المتفرّق أي: أبطلناه، واللّه أعلم. **أبو طالب.**

سورة الفرقان: الآية ٢٣، ف«الهاء» مفعوله الأوّل، و«هباءً» مفعوله الثاني، و«منثوراً» نعت هباءً **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٣٦٧.

٢. أي: صيّرني، حكاه ابن الأعرابي عن العرب وهو قليل. فياء المتكلّم مفعوله الأوّل، وفداك مفعوله الثاني و وهب ملازم للمضيّ؛ لأنّه إنّما سمع في مثَل، والأمثال لا يتصرّف فيها. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٦٨.

٣. سورة البقرة: الآية ١٠٩.

٤. **(قوله: تركته أخا القوم)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

وربّيتهُ حتّى إذا ما تركته أخا القوم واستَغنَى عن المَسحِ شاربُهُ

قاله فرعان بن الأعرف.

اللغة والمعنى: و«استغنى» أي: استغنى شاربه عن أن يمسح بماء الأنف عند تنقية الأنف والاستغناء عن ذلك كناية عن خروجه عن سنّ الصبيان والأماردة، ودخوله في الشبّان وذوي اللحى. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: لتخذت عليه أجراً)** على قراءة بعضهم، وقرء الباقون ـ بتشديد التاء ـ من باب الافتعال. **أبو طالب.**

سورة الكهف: الآية ٧٧. هذا على قراءة ابن كثيرٍ وأهل البصرة ـ بتخفيف التاء وكسر الخاء ـ وأمّا الباقون قرأوا «لتَّخَذْتَ» ـ بتشديد التاء وفتح الخاء ـ مجمع البيان: ج ٣ ص ٤٨٤.

٦. سورة النساء: الآية ١٢٥.

وخُــصَّ بــالتعليق والإلغــاءِ مــا مِن قَبلِ هَبْ والأمرَ هَبْ قد أُلزِما[١]

(وخُصّ بالتّعليق)[٢] وهو إبطال العمل لفظاً فقط لا محلّاً[٣] **(والإلغـاء)** وهـو إبطاله[٤] لفظاً ومحلّاً **(ما من قبل هَب)** من الأفعال المتقدّمة، بخلاف «هَبْ» ومـا بعدَه **(والأمرَ هَب قد أُلزِما)** فلا يتصرّف.

---

١. **(وخصّ)** يحتمل أن يكون فعل أمرٍ وهو الأشبه بقوله: وجوّز، ويحتمل أن يكون ماضيّاً مـبنيّاً للمفعول، و **(بالتعليق)** متعلّق بخصّ على الاحتمالَين **(والإلغاء)** معطوف على بالتعليق، و (مـا) موصول اسمي في محلّ نصب على المفعولية على الاحتمال الأوّل، وفي موضع رفع عـلى النيابة عن الفاعل على الثاني، وعليهما فهي نعت لمحذوف، و **(من قبل)** متعلّق صلة «ما» و **(هب)** مضاف إليه، والتقدير: وخصّ بالتعليق والإلغاء الأفعال الّتي ذكرت من قبل هب **(والأمر)** ـ بالنصب ـ مفعول ثانٍ بأُلزم على حذف مضاف، و **(هَب)** مبتدأ و **(قد)** حرف تحقيق، و **(أُلزما)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى «هَب» وهو المفعول الأوّل. **خالد.**

٢. **(قوله: وخصّ)** هذا إمّا بمعنى انفرد أو مبنيّ على القلب.

قيل: إن كان هذا الحصر بالإضافة إلى ما سوى أفعال القلوب كما هو الظاهر فما معنى جواز التعليق في أرى المتعدّية إلى المفعولَين كما سيصرّح به الشارح؟ وإن كان بالإضافة إلى «هب» وما بعده، فما معنى جوازه في ما بعد «هب» كما يفهم من كلام الشارح بعد قـول المـصنّف «التزام التعليق» حيث خصّ الاستثناء بكلمة «هب»؟ وأجيب باختيار الشقّ الأوّل وجـعل النادر كالمعدوم، وباختيار الشقّ الثاني وجعل المحصور مجموع الإلغاء والتعليق من حيث المجموع لا كلّ واحد واحد، ثمّ التعليق لكونه ليس إعمالاً خالصاً ولا إهمالاً خالصاً مأخوذ من المعلّقة، وهي المرأة الّتي ليست مزوّجة ولا مطلّقة، وهي من أسماء زوجها في عشيرتها. ولا يبعد أن يكون التضعيف ههنا للسلب، ومعناه إزالة العلاقة اللفظية عن المفعولَين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لا محلّاً)** فيجوز إتباع المفعولَين بالمنصوب بخلاف الإلغاء، وهذا بناءً على ما قالوا مـن أنّهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وهو إبطاله اه)** وحينئذٍ يقدّر للعامل مفعولان من جنس المذكور وأعمل العامل فيهما، أو يقال: زيد عالم ظننت مثلاً بمعنى زيد عالم في ظنّي. **أبوطالب.**

كذا تَعَلَّمْ ولغير الماضِ مِن سواهما اجْعَلْ كلَّ ما لَه زُكِن[١]
وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الابْتِدا وَانْوِ ضميرَ الشّأنِ أو لامَ ابْتِدا[٢]

(كذا) أي: كـ«هَبْ» في لزومه الأمرَ.[٣] **(تَعَلَّمْ ولغير الماض)** كالمضارع ونحوِه[٤] **(من سواهما اجعَل كلّ ما له)** أي: للماضي **(زكن)** أي: عُلم من نصبه مفعولَينِ هما في الأصل مبتدأٌ و خبرٌ وجوازِ التعليق والإلغاء.

(وجوّز الإلغاء) أي: لا تُوجِبْهُ[٥] بخلاف التعليق؛ فإنّه يجب بشروطه كما سيأتي **(لا)** إذا وقع الفعل **(في الابتدا)** بل في الوسط، نحو:

---

١. **(كذا)** خبر مقدّم و **(تعلم)** ـ بتشديد اللّام ـ مبتدأ مؤخّر **(ولغير)** في موضع المفعول الثاني باجعل و **(الماض)** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه، و **(من سواهما)** قال المكودي: في موضع الحال من «غير» انتهى. و **(اجعل)** فعل أمرٍ من جَعَلَ بمعنى صيّر يتعدّى لاثنين، و **(كلّ)** مفعوله الأوّل، وتقدّم مفعوله الثاني في الجارّ والمجرور قبله، و **(ما)** موصول اسمي مضاف إليه، و **(له)** متعلّق بزكن، و **(زكن)** بمعنى عُلِمَ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه. **خالد.**

٢. **(وجوّز)** ـ بفتح الجيم وكسر الواو ـ فعلُ أمرٍ، و **(الإلغاء)** مفعول جوّز، و **(لا)** حرفُ عطفٍ ونفي و **(في الابتدا)** ـ بالقصر للضرورة ـ معطوف على محذوف. **(وانو)** فعلُ أمرٍ مبنيّ على حذف الياء، و **(ضمير)** مفعول «انو»، و **(الشأن)** مضاف إليه، و **(أو)** حرفُ عطفٍ وتخيير، و **(لام)** معطوف على «ضميرَ» و **(ابتدا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مضاف إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: في لزومه الأمر)** يمكن أن يستنبط من هذا البيان أنّ تعلّم ممّا يجوز فيه التعليق، لكنّ عبارة ابن الناظم صريح في عدم جواز تعليق تعلّم أيضاً. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: كالمضارع ونحوه)** أي: ممّا شأنه العمل، فهذا إشارة إلى إخراج اسم التفضيل والمكان والزمان والآلة من قول المصنّف. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: أي: لا توجبه)** إشارة إلى أنّ المراد بالجواز المفهوم من التجويز الإمكان الخاصّ لا العامّ. **أبوطالب.**

١١٤. إنّ المُحِبّ عَلِمتُ مُـصطَبِرُ ....[١]

وجاء الإعمال، نحو:

١١٥. شَـجاك أظُـنُّ رَبْـعَ الظـاعِنِينا ....[٢]

وهما على السواء.

وقال ابن معطٍ: المشهور الإعمال.

أو في الأخير، نحو:

١١٦. هـما سـيّدانـا يَـزعُمان ....[٣]

---

١. **(قوله: إنّ المحب اه)** آخره:

وَلَدَيهِ ذَنْبُ الحِبِّ مُـغْتَفِرُ

اللغة: «الحب» ـ بكسر الحاء ـ المحبوب كالذبح بمعنى المذبوح. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: نحو شجاك اه)** آخره:

و لم تعبأ بـعذل العـاذلينا

اللغة: «شجاك» أي: حزنك، و«الربع» ـ بالفتح ـ الدار والمنزل، و«الظاعن» ـ بالظاء المعجمة ـ المسافر، و«تعبأ» أي: تعتمد، و«العذل» الملامة، ومنه العاذلين. **أبو طالب.**

يروى برفع «ربع» على الفاعلية، وبنصبه على أنّه مفعول أوّل، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إلى «ربع». شرح التصريح: ج ١ ص ٣٧٠.

٣. **(قوله: هما سيّدانا يزعمان)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

هما سـيّدانـا يـزعمان وإنّـما ... يَسُودانِنا إن يَسَّرَتْ غُـنْماهما

قاله أبو أسيدة الدبيري، وما قبله:

وإنّ لنـا شـيخَين لا يـنفعاننا ... غَنِيَّينِ لا يخزي علينا غِناهما

اللغة والمعنى: قوله: وإنّما أي: إنّما يكونان سيّدينا في الواقع لو يَسَّرَتْ غنماهما، أي: كثرت ألبان أغنامهما، فنفعانا بها، فتثنية الغنم باعتبار الاثنينيّة الصنفيّة الحاصلة باعتبار اثنينيّة المالك، ولا يبعد أنّه كان لكلّ منهما غنم واحد، فتكون تثنية شخصية. **أبو طالب.**

ويجوز الإعمال، نحو: «زيداً قائماً ظَنَنتُ»، لكنّ الإلغاء أحسَنُ وأكثَرُ.

(وانوِ ضميرَ الشأن) في مُوهِمٍ إلغاءَ ما في الابتداء، كقوله:

١١٧. .... وما إخالُ لَدَينا مِنكَ تَـنْوِيلُ[1]

فالتقدير: إخاله أي: الشأنَ، والجملة بعدَه في موضع المفعول الثاني.

(أوِ) انوِ **(لامَ ابتدا)** معلّقةٍ.

---

١. **(قوله: وما إخالُ لدينا اه)** أوّله:

أرجو وآمُلُ أن تَـدْنُو مَـوَدّتُها

قاله كعب بن زهير.

اللغة: «تدنو» أي: تقرب، و«مودّتها» أي: مودّة المحبوبة، و«التنويل» الإعطاء أو بمعنى اسم المفعول أي: العطاء. **أبو طالب.**

فـي مُـوهِمٍ إلغـاءَ مـا تَـقَدَّما والتَزِمِ التعليقَ قبلَ نَفيِ مـا[١]

(في) كلامٍ **(مُوهِمٍ)** أي: مُوقِعٍ في الوهم، أي: الذهن[٢] **(إلغـاءَ مـا)** أي: فـعلٍ **(تقدّما)** على المفعولَين، كقوله:

١١٨. .... إنّي رأيتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأدَبُ[٣]

تقديره: إنّي رأيتُ لَملاكُ، فحُذف اللّام وأُبقِيَ التعليق.

(والتزم التّعليقَ) لفعل القلب غيرِ «هَبْ» إذا وقع **(قبلَ نفي ما)**؛ لأنّ لها الصدرَ فيمتنع أن يعمل ما قبلَها فيما بعدَها، وكذا بقيّة المعلّقات، نحو: ﴿**لقد عَلِمتَ ما هؤلاء يَنطِقُون**﴾.[٤]

---

١. **(في موهم)** متعلّق بانو، قاله المكودي وقال الشاطبي: متعلّق بـالتَزِم وهـو سـهو وزاد عـلى حـذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ لبيان المعنىٰ أي: في كلام موهم كذا **(إلغاء)** مفعول موهم و**(ما)** موصول اسمي مضاف إليه واقعة على الفعل وجملة**(تقدّما)** صلة «ما» والألف للإطلاق **(والتزم)** فعلُ أمرٍ على الأنسب بما قبله وفى بعض النسخ ماضٍ مبنيّ للمفعول و**(التعليق)** مفعول به عـلى الأوّل ونـائب الفاعل على الثاني و**(قبل)** متعلّق بالتزم و**(نفي)** مضاف إليه و**(ما)** مجرورة بإضافة نفي إليها. **خالد**.

٢. **(قوله: أي: موقع في الوهم اه)** قد تقدّم وجه مثل هذا التفسير في أفعال الناقصة. **أبو طالب**.

٣. **(قوله: إنّي رأيت اه)** ما قبله:

أُكَـنّيه حـين أنـاديه لأُكْـرِمَه ولا ألقـبُهُ والسـوأةُ اللـقبُ

كذاك أُدِّبتُ حتّى صار من خُلُقي إنّـــي رأيت ....

اللغة والإعراب: «السوءة» المستقبح، و«أدّبت» ـبتشديد الدالّ المهملة ـ مجهول، و«الخـلق» ـبضمّ الخاء وسكون اللّام أو ضمّها ـ صفة ذاتية طبيعية غير اختيارية لصاحبها، وهي ممّا خلق عليها، و«ملاك» ـبكسر الميم وفتحها ـ ما يملك به الشيء، و«شيمة» ـ بالكسر ـ الخلق.

والمعنى: إنّي أناديه بكنيته لتعظيمه ولا أناديه بلقبه، والنداء باللقب مستقبح عند العرب، ومثل ذلك الأدب علمت الأدب بحيث صرت من المداومة على حفظه كأنّه صار من خلقي تيقّنت أنّ ما يملك به الخلق الكريم هو الأدب. **أبو طالب**.

٤. سورة الأنبياء: الآية ٦٥. فـ«ما» نافية، «هؤلاء» مبتداء، و «ينطقون» خبره، والجملة

←

وإن ولا لامُ ابــــتداءٍ أو قَسَــم كذا والاستفهامُ ذا لَهُ انْـحَتَم(١)

(و) قبلَ نفي (إن)، كقوله تعالى: ﴿وتَظُنُّونَ إن لَبِثتُم إلّا قليلاً﴾(٢) (و) قبلَ نفي (لا) كـ«علمتُ لا زيدٌ عندك ولا عمروٌ» واشترط ابن هشامٍ في «إن» و «لا» تقدُّمَ قسمٍ ملفوظٍ به أو مقدّرٍ. و (لام ابتداءٍ) كذا سواء كانت ظاهرة نحو: «علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ» أم مقدّرةً، كما مرّ (أو) لامُ (قسم كذا) نحو:

١١٩. ولقد عَلِمتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتي ....(٣)

← الاسمية «علمتَ»، وهي معلّق عنها العامل في اللفظ بـ«ما» النافية. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح ج ١ ص ٣٧٢.

١. **(وإن)** ـ بكسر الهمزة وسكون النون ـ **(ولا)** معطوفان على «ما» في البيت السابق، و **(لام)** بالرفع مبتدأ و **(ابتداء)** مضاف إليه، و **(أو قسم)** معطوف على «ابتداء» ويجوز أن يكون معطوفاً على «لام» بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: أو لام قسم، و **(كذا)** خبر المبتدأ، وما عطف عليه، ولا يصحّ أن يكون لام ابتداء أو قسم معطوفَيْنِ على ما لفساد المعنى والصناعة، فليتأمّل، **(والاستفهام)** مبتدأ أوّل و **(ذا)** اسم إشارة مبتدأ ثان، و **(له)** متعلّق بانحتم. وجملة **(انحتم)** في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأوّل. **خالد.**

٢. سورة الإسراء: الآية ٥٢.

(قوله: وتظنّون إن لبثتم إلّا قليلاً) قال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأنّ شرط التعليق أنّه إذا حُذف المعلّق تسلّط العامل على ما بعدَه فينصب مفعولَين، نحو: «ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ، فلو حذفت «ما» لقلتَ: «ظننتُ زيداً قائماً» والآية الكريمة لا يتأتّى فيها ذلك؛ لأنّك لو حذفت المعلّق ـ وهو «إن» ـ لم يتسلّط «تظنّون» على «لبثتم»؛ إذ لا يقال: «وتظنّون لبثتم». **حكيم**. نقلاً عن شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٤٣٨.

٣. **(قوله: ولقد علمت اه)** آخره:

إنّ المنايا لا تطيش سهامها

←

(والاستفهام ذا) الحكمُ وهو تعليق الفعل إذا وَلِيَهُ **(له انحتم)** سواء تقدّمت أداته على المفعول الأوّل، نحو: «علمتُ أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ؟» أم كان المفعول اسمَ استفهام، نحو: ﴿**لِنَعلَمَ أيُّ الحِزبَين أحصى**﴾[١] أم أُضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام، نحو: «علمتُ أبو مَن زيدٌ؟» فإن كان الاستفهام في الثاني، نحو «علمتُ زيداً أبو من هو؟» فالأرجح[٢] نصب الأوّل[٣]؛ لأنّه غيرُ مستفهَمٍ به ولا مضاف إليه. قاله في شرح الكافية.[٤]

تتمّة

ذكر أبو عليّ من جملة المعلّقات «لعلّ»[٥] كقوله تعالى: ﴿**وإن أدرى لعلّه فتنةٌ**

← قاله لبيد بن عامر.

اللغة: و«منايا» جمع منيّة أي: الموت، و«لا تطيش» أي: لا تردّ ولا تعدل عن أحد. **أبو طالب**.

١. سورة الكهف: الآية ١٢.

٢. **(قوله: فالأرجح)** نصب الأوّل مقابل الأرجح قوله من رفع كِلا الجزئين متمسّكاً بأن لا واسطة بين الإعمال في المفعولَين والإهمال فيهما، ولقائل أن يقول: إنّ العامل حينئذٍ على تقدير إعماله في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة، لا في الاستفهام الّذي هو جزء من تلك الجملة، ولا يلزم من ذلك بطلان صدارة لاستفهام، فلا يصلح الاستفهام للتعليق عن شيء من المفعولَين. **أبو طالب**.

٣. وجاز أيضاً رفعه؛ لأنّه المستفهم عنه في المعنى، وهذا شبيه بقولهم: إنّ أحداً لا يقول ذلك، فأحداً هذا لا يستعمل إلّا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي؛ لأنّه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى. **حكيم** نقلاً عن حاشية الصبّان: ج ٢ ص ٤١.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٥٠، شرح التسهيل: ج ١ ص ٢٠.

٥. **(قوله: ذكر أبو عليّ من جملة المعلّقات لعلّ)**.

فإن قلت: تعليق «لعلّ» إنّما هو لعمله في المفعولَين، واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاصه بالذكر، ←

لكم﴾.[(١)]

وذكر بعضهم من جملتها «لو» وجزم به في التسهيل، كقوله:

١٢٠. وقد عَلم الأقوامُ لو أنّ حاتِماً أراد ثَراءَ المالِ كان له وَفْرُ[(٢)]

ثمّ الجملةُ المعلَّقُ[(٣)] عنها العاملُ في موضع نصب حتّى يجوز العطف عليها بالنصب.

← بل كلّما توسّط بين تلك الأفعال وبين مفعولَيها كان معلّقاً.

قلت: سبب تعليق «لعلّ» هو الصدارة الثابتة له رأي من جعله معلّقاً لا عمله في المفعولَين؛ فإنّ العمل في المفعولَين مبطل لعملها اللفظي الحقيقي دون الحكمي، والمعلّق يجب أن يكون مبطلاً لعملها اللفظي مطلقاً، ويظهر أثر ذلك فيما إذا عطف جزءا جملة اسمية على المفعولَين المُصدّرَين بالعامل المعلّق كلعلّ مثلاً، فيجوز في جزءي المعطوفة الرفع والنصب، وفي الأوّل النصب، وفي الثاني الرفع، وأمّا اذا عطف الجزءان على المفعولَين المُصدّرَين بالعامل الغير المعلّق فلا يجوز الرفع في كِلَيهما، فافهم ذلك فإنّه دقيق. **أبوطالب.**

١. سورة الأنبياء: الآية ١١١.

٢. **(قوله: وقد علم أقوام اه).**

اللغة: «الثراء» ـ بفتح الثاء المثلّثة ـ الكثرة، و«الوفر» كفَلس من الوفور أي: الكثرة.

والمعنى: يعني أنّه لو أراد جمع المال الكثير لأمكن له ذلك، لكنّ سخاءه منعه عن ذلك.

وليعلم أنّ بعض ما ذكره الشارح من أمثلة الإعمال والإهمال ممّا لم يتبيّنا منه، فكان مراده من تلك الأمثلة بيان مواضعهما دون بيان أنفسهما، وقد أشرنا إلى هذا فيما سبق. **أبوطالب.**

والبيت في همع الهوامع: ج ١ ص ٤٩٥، شرح التسهيل: ج ٢ ص ٢١.

٣. **(قوله: ثمّ الجملة المعلّقة اه).**

أقول: للجملة المعلّقة عنها ثلاثة احتمالات:

الأوّل: ما كان جملة فعلية وهي مفعول واحد محلّاً قام مقام المفعولَين، ولا يعطف عليها بعاطف واحد إلّا اسم واحد مرفوع أو منصوب.

←

لِعِلمِ عرفانٍ وظَنٍّ تُـهَمَه تعديةٌ لواحدٍ مُلتَزِمَه[١]

(لعلم عرفان وظنّ تهمه تعديةٌ لواحدٍ ملتزمة) نحو: ﴿**والله أخرَجَكم من بطون أمّهاتِكم لا تعلمون شيئاً**﴾[٢] ﴿**وما هو على الغيب بِظَنينٍ**﴾[٣] أي: بمتَّهمٍ وكذلك «رأىٰ» بمعنى أبصر أو أصاب الرِئةَ أو من الرأْي و«خال» بمعنى تَعَهَّدَ أو تَكَبَّرَ و«وجد» بمعنى أصاب، ونحو ذلك يتعدّى لواحد.

← **الثاني**: ما كان جملة اسمية غير مُصدّرة بحرف مصدري هي مفعولان محلّاً، ويعطف عليها بعاطف واحد اسمان مرفوعان أو منصوبان.

الثالث: ما كان جملة اسمية مُصدّرة بحرف مصدري هي مفعولان أو مفعول واحد قام مقامهما، ويعطف عليه إمّا بواحد أو باثنين رفعاً أو نصباً.

(قوله: حتّى يجوز العطف) لفظ «حتّى» للتعليل؛ فإنّ ما بعدها وإن كان علّة للعلم بما قبلها، لكن ما قبلها علّة لحصول ما بعدها. **أبو طالب**.

١. **(لعلم)** خبر مقدّم وهو ـ بكسر العين وسكون اللّام ـ و**(عرفان)** مضاف إليه على جهة التخصيص **(وظنّ)** معطوفٌ على «علم» و**(تهمه)**ـ بفتح الهاء ـ مضاف إليه على جهة التخصيص أيضاً و**(تعدية)** مبتدأ مؤخّر وسوّغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها أو تعلّق لواحد بها أو نعتها بملتزمة، و **(لواحد)** متعلّق بتعدية؛ لأنّها مصدر عدّى، و **(ملتزمة)** ـ بفتح الزاء ـ اسم مفعولٍ نعت لتعدية. **خالد**.

٢. سورة النحل: الآية ٧٨.

٣. سورة التكوير: الآية ٢٤. هذا على قراءة ابن كثيرٍ وأهل البصرة غير سهلٍ، والباقون «بضنين» بالضاد، كما في المصحف الشريف. مجمع البيان: ج ٥ ص ٤٤٥.

ولِـرَأى الرُّؤْيـا انـمِ مـا لِـعَلِما طالبَ مفعولَينِ من قبلُ انْتَمَى(١)

(ولرأىٰ) من **(الرؤيا)** في النوم **(انم)** أي: انْسِبْ **(ما لعلما)** حالَ كـونه **(طـالبَ مفعولَينِ من قبل انتَمَى)** فَانصِب به مفعولَينِ؛ حملاً له عليه؛ لتماثُلهما في المعنى؛ إذ الرؤيا في النوم إدراك بالباطن، كالعلم، كقوله:

١٢١. أراهُم رُفْقَتي ....(٢)

وعَلِّقْهُ وألغِهِ بالشروط المتقدّمة.

---

١. **(ولرأى)** متعلّق بـ«انم» و **(الرؤيا)** مضاف إليه، و **(انم)** فعلُ أمرٍ من نمى ينمى مبنيّ على حـذف الياء، و **(ما)** موصول اسمي في محلّ نصب على أنّه مفعول «انم» وهو نعت لمحذوف، و **(لعلما)** متعلّق بانتمى، و **(طالب)** حال من «علم»، و **(مفعولَينِ)** مضاف إليه و **(من قبل)** متعلّق بـانتمى وجملة **(انتمى)** صلة «ما». **خالد.**

٢. **(قوله: أراهم رفقتي)** هذا بعض من بيت هو مع طرفيه هكذا:

أبـو حَـنَش يُـؤَرّقني وطَـلقٌ وعـــمّارٌ وآوِنَـــةً أُثـالا

أراهـم رُفـقَتي، حـتّى إذا مـا تجافىٰ اللّيل وانخَزَلَ انـخزالا

اذا أنـا كـالّذي أجـرى لوردٍ إلى آلٍ فـلم يُـدرِك بـلالا

المناسبة: قاله عمرو بن أحمر الباهلي في ذكر جماعة من قومه لحقوا به في الشام.

اللغة والإعراب: وأبو حنش كنية رجل، و«التأريق» الإيقاظ من النوم، و«طَلقٌ» اسم رجل عطف على أبي حنش، وكذا عمّار، و«آونة» جمع أوان منصوب على الظرف و«أثالا» ـبضمّ الهمزة وفتح الثاء المثلثة ـ اسم رجل وأصله: أثالة، فرُخّم، وفيه أنّه فصل بين العاطف والمعطوف بقوله: «آونة» ورُخّم في غير النداء و«رفقة» كغلمة جمع رفيق، و«تجافي اللّيل» كناية عن ذهابه، و«انخزل» أي: انقطع، و«إذا» للمفاجاة، و«كالّذي» أي: كـالرجـل الّـذي، و«الورد» ـبكسر الواو ـ خلاف المصدر من ورد الماء، ولامه للتعليل، والآل الّـذي تـراه أوّل النـهار وآخره كأنّه يرفع الشخوص، و«بلال» ـبكسر الباء الموحّدة ـ ما يبل به الخلق من الماء وغيره، والمراد به ههنا الماء. **أبو طالب.**

ولا تُـجِز هـنا بـلا دليـلِ سُقُوطَ مفعولَينِ أو مفعولِ(١)

(ولا تُجِزهنا بلا دليل سقوطَ مفعولَين أو مفعول).(٢)

وأجازه بعضهم(٣) إن وُجدت فائدة، كقولهم: «من يَسْمَعْ يَخَلْ».(٤) لا إن لم تُوجَد، كاقتصارك على «أظُنُّ»؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنّ ما، فإن دلّ دليل فأجِزهُ، كقوله تعالى: ﴿**أين شُرَكائيَ الّذين كنتم تَزعُمُونَ**﴾(٥) أي: تَزعُمُونَهُم شركائي وقوله:

١٢٢. .... فلا تَظُنّي غيرَه منّي بمنزلة المُحَبّ المُكرَمِ(٦)

أي: واقعاً.

---

١. **(ولا)** حرف نهي وجزم و **(تجز)** مضارع أجاز مجزوم بلا، و **(هنا)** ظرف مكان متعلّق بتجز، و **(بلا دليل)** متعلّق بتجز، و **(سقوط)** مفعول تجز و **(مفعولَينِ)** مضاف إليه، و **(أو)** حرف عطف وتخيير، و **(مفعول)** معطوف على مفعولَينِ. **خالد.**

٢. **(قوله: سقوط مفعولين أو مفعول)** أي: مطلقاً سواء كان معنى الساقط ملحوظاً أم لا، فيشمل تنزيل الفعل منزلة اللّازم ولهذا لم يقل: بلفظ الحذف. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وأجازه بعضهم)** أي: السقوط لا في ضمن الحذف كالتنزيل المذكور. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: من يسمع يخل)** قيل: العرف يدلّ على أنّ أصله: من يسمع يخل مسموعه صادقاً، فلا يصحّ التمثيل به لما سقط من غير دليل. **أقول:** كان هذا عندهم ممّا نزل اللّازم، ومرادهم من هذا القول: إنّ من يسمع يقع في خياله شيء، فبعضهم يخال المسموع صادقاً وبعضهم كاذباً، وبعضهم خيراً وبعضهم شرّاً إلى غير ذلك والعرف لا يحكم بالأوّل حكماً صريحاً، بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات، فصحّ التمثيل به لما هو المراد، والفائدة فيه حصول خيالات متفرّقة في ذهن السامعين من سماع المسموع. والشاهد واضح على ما ذكرنا. **أبو طالب.**

٥. سورة القصص: الآية ٦٢ و ٧٤.

٦. **(قوله: فلا تظنّي غيره اه)** أوّله:

ولقد نَزَلتِ فلا تظنّي غيره

←

كــــتَظُنُّ اجْــعَلْ تــقول إنْ وَلي مُسْــتَفهَماً بـــه ولم يَــنفَصِل[١]
بـغير ظـرفٍ أو كـظرفٍ أو عَـمَل وإن ببعضِ ذي فَصَلْتَ يُحتَمَل[٢]

(وكتظنّ اجعَل) القول جوازاً و انصِب به مفعولَين، ولكن لا مطلقاً، بل إن كـان مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، نحو: **(تقول إن ولي مستفهماً به)** ـبفتح الهاء ـ أي: أداةَ استفهام (و) إن **(لم ينفصل)** عنه

(بغير ظرفٍ أو كظرفٍ) أي: مجرورٍ[٣] **(أو عمل)** أي: معمولٍ بمعنى مفعولٍ، نحو:

← **اللغة والإعراب:** «نزلت» ـبكسر التاء ـ خطاب لمحبوبته، و«غيره» أي: غير ذلك واقـعاً و«منّي» أي: أنت منّي، ومرجع الضمير المجرور مضمون قوله: «أنت مـنّي بـمنزلة المـحبّ المكرم. **أبوطالب.**

١. **(وكتظنّ)** مفعول ثانٍ لاجعل، ومتعلّقه محذوف، و **(اجعل)** فعلُ أمرٍ، و **(تقول)** ـبالتاء المثنّاة فوق ـ مفعول أوّل باجعل، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(ولي)** فعل الشرط فى محلّ جزم بإن، وفاعل ولي مستتر فيه يعود إلى تقول، و **(مستفهماً)** ـبفتح الهاء ـ مفعول ولي، حذف المنعوت به، و **(به)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل لمستفهماً؛ لأنّه اسم مفعول، وجملة **(ولم ينفصل)** في موضع الحال من المفعول، ولا يبعد أن يكون من الفاعل أيضاً، والرابط فيهما الواو والضمير وقد مرّ مثله. **خالد.**

٢. **(بغير)** متعلّق بينفصل، و **(ظرف)** مضاف إليه، و **(أو)** حرفُ عطفٍ و **(كظرف)** الكاف هنا اسم بمعنى مثل معطوف على غير، و «ظرف» مجرور به، و **(أوعمل)** معطوف على «غير» أيضاً، وهو مصدر بمعنى المفعول وجواب الشرط محذوف. **(وإن)** حرف شرطٍ، و **(ببعض)** متعلّق بفَصَلْتَ، و **(ذي)** إشارة إلى الثلاث الظرف وشبهه والمعمول محلّه الجرّ بالإضافة، ونعتها محذوف، و **(فصلت)** فعلُ الشرطِ و **(يحتمل)** جواب الشرط، وهو مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق. **خالد.**

٣. **(قوله: أي: مجرور)** لم يقل: أي جارّ ومجرور للزومه إيّاه. **أبوطالب.**

١٢٣. متى تقول القُلَّصَ الرواسِما[١]   يَـــحمِلنَ أُمَّ قـــاسمٍ وقـــاسِما

فإن انفصل عنه بغير هذه الثلاثة وجبت الحكاية، نحو: «أأنتَ تقول زيدٌ قائمٌ»؟ **(وإن ببعض ذي)** الثلاثة **(فصلت)** بينَ الاستفهام والقولِ **(يُحتمل)** ولا يَضُرُّ في العمل[٢] نحو: «أغداً تقول زيداً منطلقاً؟» و «أفي الدّار تقول عمراً جالسا»؟ و:

١٢٤. أجُهّالًا تقول بني لُـؤَيّ[٣]   .....

---

١. **(قوله: متى تقول اه)** «القلّص» ككمّل.

اللغة: «القلّص» جمع قَلُوص كثمود، وهي الشابّة من النوق، و«الرواسم» جمع راسمة من الرسم وهو نوع من سير الإبل. **أبوطالب.**

والبيت في شرح التسهيل: ج ٢ ص ٢٧، وهمع الهوامع: ج ١ ص ٥٠٤.

٢. **(قوله: ولا يضر في العمل)** إشارة إلى أنّ المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقاء العمل لا مطلقاً. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: أجهّالاً تقول بني لُؤَيٍّ)** آخره:

لعَمْرُ أبـيك أم مُـتَجاهلينا

قاله كميت بن زيد الأسدي.

الإعراب: و«جهّالاً» هو المفعول الثاني لتقول، و«بـني لؤيّ» أي: قـريش مـفعوله الأوّل و«أم متجاهلينا» عطف على جهّالاً.

اللغة: و«المتجاهل» من أظهر الجهل مع أنّه عالم. والباقي واضح. **أبوطالب.**

وأُجرِيَ القولُ كظَنٍّ مطلقا عندَ سُلَيْمٍ نَحوُ قل ذا مُشْفِقا[١]

(أُجري القول كظنٍّ) فنُصِبَ به المفعولان **(مطلقاً)** بلا شرط **(عند سُلَيمٍ نحو قل ذا مشفقا)** ونحو:

١٢٥. قالت وكنتُ رجلاً فَطِينا هـذا لَعَمرُ اللّهِ إسرائينا[٢]

و «أعجبني قولُك زيداً منطلقاً» و «أنت قائلٌ بِشراً كريماً».

---

١. **(وأجري)** فعلُ ماضٍ مبنيّ للمفعول، و **(القول)** نائب عن الفاعل، و **(كظنّ)** في موضع الحال من القول، و **(مطلقاً)** حال أيضاً من القول، فهي مترادفة، و **(عند سُلَيم)** بالتصغير متعلّق بأجري والتقدير: وأجري القول حال كونه مشابهاً بظنّ عند سليم، و **(نحو)** خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعلٍ محذوفٍ و **(قل)** ـ بضمّ القاف ـ فعلُ أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و **(ذا)** اسم إشارة في موضع نصب على أنّه مفعول أوّل بقل، و **(مشفقاً)** مفعوله الثاني. **خالد**.

٢. **(قوله: قالت وكنت اه)**.

قاله أعرابي صاد ضبّاً وأتى به إلى امرأته، فقالت له: هذا، وأشارت إلى الضبّ المذكور بلفظ هذا.

اللغة: و «الفطين» الذكي المتوقّد، و «إسرائين» أصله: إسرائيل، وهو اسم يعقوب النبي عليه السلام قلب «لامه» في لغة بالنون.

والمعنى: أي: قالت هذا ما مسخ من بني إسرائيل، وإنّما سمّي يعقوب بذلك قيل: لأنّه لمّا هرب من أخيه عيصو كان يسري باللّيل ويكمن بالنهار.

وقيل: معنى إسرائيل عبد اللّه. **أبوطالب**.

الشاهد فيه: قوله: «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظنّ» فنصب به مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة وهو «ذا» من «هذا»، والثاني: «اسرائينا». شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٤٥٠.

أعلَمَ وأرى

إلى ثــــلاثةٍ رَأى وعَــــلِما   عَدَّوْا إذا صارا أرى وأُعلَما[١]

فصل: في (أعلَمَ وأرى) وماجرى مجراهما

(إلى ثلاثة) مفاعيلَ **(رأى وعلما)** المتعدّيَينِ لمفعولَين **(عَدَّوا إذا صارا)** بإدخال همزة التعدية عليهما[٢] **(أرى وأعلما)** نحو: ﴿**إذ يُرِيكَهُمُ اللّهُ فى منامِك قليلاً ولو أراكَهُم كثيراً لَفَشِلتُم**﴾[٣] و «أعلَمَ زيدٌ عمراً بِشراً كريماً».

---

١. **(إلى ثلاثة)** متعلّق بعدّوا، و **(رأى)** مفعول عدّوا **(وعَلِما)** معطوف على «رأى» والألف فيه للإطلاق و **(عدّوا)** ـ بفتح الدال ـ فعل وفاعل والضمير للعرب، و **(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط، و **(صارا)** فعل ماضٍ ناقص والألف اسمها وهو ضمير يعود إلى «رأى وعلم» و **(أرى)** في موضع نصب خبرها **(وأعلما)** معطوف على «أرى» والألف حرف إطلاق، وجملة صار ومعمولها في موضع خفض بإضافة إذا إليها، والجواب محذوف. **خالد.**

٢. هذه الهمزة كما تسمّى همزة التعدية تسمّى همزة النقل؛ لأنّها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدّي، نحو: خرج زيد وأخرجت زيداً، ومن التعدّي إلى مفعول واحد إلى مفعولين، نحو: فهم زيد أمرك وأفهمته أمرك. **حكيم.**

٣. سورة الأنفال: الآية ٤٣.

وما لِمفعولَي عَـلِمْتُ مـطلقا للثانِ والثالثِ أيضاً حُقِّقا[١]

(**وما لمفعولَي عَلِمتُ**) وأخواته (**مطلقاً**) من الإلغاء والتعليق عنهما وحَذْفِهما أو أحدهما لدليل (**للثان والثالث**) من مفاعيل هذا الباب (**أيضاً حُقِّقا**) نحو قول بعضهم: «البركة أعلَمَنَا اللّهُ مع الأكابر» وقولِه:

١٢٦. وأنت أراني اللّهُ أمنَعُ عاصِمٍ .....[٢]

وتقول: «أعلمتُ زيداً» أمّا الأوّل منها فلا يجوز إلغاؤه ولا تعليق الفعل عنه ويجوز حذفه[٣] مع ذكر المفعولَينِ؛ اقتصاراً، وكذا حذف الثلاثة لدليل. ذكره في شرح التسهيل[٤] ونقل أبو حيّان أنّ سيبويه ذهب إلى وجوب ذكر الثلاثة دونَه.[٥]

---

١. (**وما**) اسم موصول مبتدأ و (**لمفعولي**) ـ بفتح اللّام ـ متعلّق بمحذوف صلة «ما» و (**علمتُ**) مضاف إليه، و (**مطلقاً**) حال من فاعل الصلة، و (**للثان**) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة متعلّق بحُقّقا (**والثالث**) معطوف على الثان، و (**أيضاً**) مفعول مطلق وهو مصدر آض إذا عاد، و (**حُقّقا**) فعلُ ماضٍ مبنيّ للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى «ما» ومتعلّقه محذوف، وجملة حُقّقا في موضع رفع خبر «ما» الواقعة مبتدأ.

والتقدير: والّذى حقّق لمفعولي علمتُ مطلقاً حقّق أيضاً للثاني والثالث من مفعولي «أعلم وأرى». **خالد**.

٢. (**قوله: وأنت أراني اللّه اه**) آخره:

وأرأفُ مُستَكْفىً وأسْمَحُ واهِبِ

اللغة والمعنى: «أفعل» في المواضع الثلاثة للتفضيل أُضيف إلى موصوفه أي: عاصم أمنع من كلّ عاصم، وكذا أخواه، و«الرأفة» الشفقة، و«السماحة» الجود «مستكفىً» اسم مفعول من استكفيت أي: طلبت منه أن يمنع عنّي شرّ الأعادي. **أبوطالب**.

٣. أي: المفعول الأوّل استغناءً عنه. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٨٨.

٤. شرح التسهيل: ج ١ ص ٣٥ باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

٥. (**قوله: دونه**) أي: دون دليل. **أبوطالب**.

وإن تَـعَدَّيا لواحـدٍ بـلا هَمْزٍ فلاثنَيْنِ به تَوَصَّلا[١]

(وإن تَعَدَّيا) أي: «رأى وعلم» **(لواحدٍ بلا همزٍ)** بأن كان رأى بمعنى «أبـصَرَ» وعلم بمعنى «عَرَفَ» **(فلاثنين به توصّلا)** نحو: «أرَيتُ زيداً عمراً» و «أعلمتُ بِشراً بكراً».

والأكثر المحفوظ في «عَلِمَ» هذه نَقلُها بالتضعيف، نـحو: ﴿**وعـلّم آدم الأسماء كلّها**﴾[٢] ونقلها بالهمزة قياساً[٣] على ما اختاره في شرح التسهيل من أنّ نـقل المتعدّي لواحد بالهمزة قياسٌ لا سماع خلافاً لسيبويه.

---

١. **(وإن)** حرفُ شرطٍ و **(تعدّيا)** فعل الشرط، و **(لواحد بلا همز)** متعلّقان بتعدّيا **(فلاثنين)** الفاء رابطة لجواب الشرط، ولاثنين و **(به)** متعلّقان بتوصّلا والهاء من به يعود إلى «همز»، و **(توصّلا)** فعلُ أمرٍ والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً والألف فيه ضمير التثنية يعود إلى «أعلم ورأى» كما أنّ ألف تعدّيا كذلك، وقد مقدّرة قبل الفعل على هذا دون الأوّل، وعلى الاحتمالَين الجملة جواب الشرط. **خالد**.

٢. سورة البقرة: الآية ٣١.

٣. **(قوله: ونقلها بالهمزة قياساً)** أي: نقلها بالهمزة ثابت للقياس. **أبو طالب**.

والثـان مـنهما كـثانِ اثْـنَيْ كسـا فَهْوَ به في كلّ حكمٍ ذو ائْـتِسا[١]

(و) المفعولُ **(الثانِ منهما)** أي: من مفعولَي «أرى وأعلَمَ» المتعدّيَيْنِ لهما بالهمزة **(كثان اثنَي)** أي: مفعولَيْ **(كسا)** في كونه غير الأوّل، نحو: «أرَيْتُ زيداً الهـلالَ» فالهلال غيرُ زيد، كما أنّ الجُبّة غيره في نحو: «كَسَوتُ زيداً جُبَّةً»، وفـي جـواز حذفه نحو: «أرَيتُ زيداً»، كما تقول: «كسوت زيداً»، وفي امتناع إلغائه **(فهو به في كلّ حكمٍ)** من أحكامه **(ذو ائتِسا)** أي: صاحب اقتداء، واستُثني التعليق؛ فـإنّه جائز فيه وإن لم يجز فـي ثـاني مـفعولَيْ «كسـا» نـحو: ﴿**رَبِّ أرِنـي كـيف تُـحيي الموتى**﴾.[٢]

---

١. **(والثان)** ـ بحذف الياء استغناء بالكسرة ـ مبتدأ، و **(منهما)** في موضع الحال من الضـمير فـي الخبر، وضمير «منهما» يعود إلى «أعلم وأرى» على تقدير مضاف بـين الجـارّ والمـجرور، و **(كثان)** خبر المبتدأ و **(اثني)** مضاف إليه، و **(كسا)** في موضع جرّ بإضافة اثني إليه على تقدير مضاف. والتقدير: والمفعول الثاني من مفعولي أعلم وأرى كثاني مفعولي كسا. **(فهو)** مبتدأ و **(به في كلّ)** متعلّقان بائتسا، و **(حكمٍ)** مضاف إليه ونعته محذوف، و **(ذو)** بمعنى صاحب خبر المبتدأ، و **(ائتسا)** مضاف إليه، وقصره للضرورة وهو بمعنى اقتداء. والتقدير: والمفعول الثاني من أعلم وأرى صاحب اقتداء بالمفعول الثاني من باب كسا في كلّ حكمٍ ثبت له. **خالد**.

٢. سورة البقرة: الآية ٢٦٠.

(قوله: نحو: ربّ أرني اه) في هذا التمثيل ما مرّ في سائر الأمثلة في الباب السابق، والجـواب الجواب. **أبو طالب**.

وكأرَى السابقِ نَبَّأ أخْـبَرا   حَدَّثَ أنـبَأ كـذاك خَـبَّرا[١]

(وكأرى السابق) أوّل الباب في التعدية إلى الثـلاثة (نَـبَّأ) ألحـقه بـه سـيبويه واستشهد بقوله:

١٢٧. نُبِّئتُ زُرعَةَ والسفاهَةُ كاسمِها   يُـهدِي إليَّ غـرائبَ الأشـعار[٢]

لكنّ المشهور فيها تعديتُها إلى واحد بنفسها وإلى غيره بحرف جرّ.

وألحق به السِيرافيّ (أخبرا)، كقوله:

١٢٨. ومـا عـليكِ إذا أُخـبِرتِني دَنِـفاً   وغـاب بَـعلُكِ يـوماً أن تَـعُودِيني[٣]

---

١. (وكأرى) خبر مقدّم و (السابق) بالجرّ نـعت أرى المـجرورة بـالكاف، و (نـبا) ـ بـتشديد البـاء الموحّدة ـ مبتدأ مؤخّر، و (أخبرا حدث أنبأ) معطوفات على «نبّا» بإسقاط حـرف العـطف، و (كذاك) خبر مقدّم، و (خبرّا) مبتدأ مؤخّر. **خالد.**

٢. (قوله: نُبّئت زرعة اه).

قاله النابغة في هجو زرعة، وزرعة مسمّاة بالسفاهة أيضاً، وهو زرعة بن عمرو بن خويلد.

اللغة والإعراب: و«نبّئت» متكلّم مجهول، فالتاء مفعوله الأوّل أُقيم مقام فاعله، و«زرعة» مفعوله الثاني، وجملة «يهدي» ـ إلى آخره ـ في محلّ مفعوله الثالث، وجملة «والسفاهة كـاسمها» معترضة أي: مسمّى السفاهة وهو زرعة منكر قبيح كلفظ السفاهه باعتبار مـعناها اللـغوي، و«يهدي» من باب الإفعال من الهدية أي: العطيّة و«غرائب الأشعار» أي: الأشعار الغـريبة. **أبو طالب.**

٣. (قوله: وما عليك اه). قاله رجل من بني كلاب.

اللغة والإعراب: و«ما» نافية أي: لا بأس عليك.

وقيل: استفهاميّة مبتدأ و«عليك» خبره، و«أُخبرتني» بالصيغة المجهولة المخاطبة، و«دَنِـف» ـ بفتح الدالّ المهملة وكسر النون ـ صفة مشبّهة من الدَنَف ـ بفتحتين ـ أي: المرض المـلازم للشخص، وقوله: «غاب بعلُكِ» حال، و«يوماً» ظرف لأخبرتني، و«أن تعوديني» من العيادة.

والمعنى: لا بأس عليكِ أن تعودينى إذا أخبرت أنّي دَنف وقد غات بعلُكِ. **أبو طالب.**

وألحق به أيضاً (حَدَّثَ)، كقوله:

١٢٩. أو مَنَعتُم مـا تُسألونَ فـمن حُـدِّ ثْـتُمُوه له عـلينا العَـلاءُ[١]

وألحق به أبو عليّ (أنبأ)، كقوله:

١٣٠. وأُنـبِئْتُ قَـيْساً ولم أبْـلُهُ كما زَعَمُوا خيرَ أهلِ اليـمن[٢]

---

١. (قوله: فمن حُدِّثتُموه اه).

الإعراب: هو عطف على ما في البيت السابق، وتُسئلون جمع مخاطب مجهول، وكذا حُدِّثتُموه، ومفعوله الثالث جملة «علينا العَلاءُ».

والمعنى: إن منعتم ما تُسئلون من النفقة فيما بيننا وبينكم، فلأيّ شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزّنا وفخرنا؟ فمن بغلكم أنّه أعنانا أي: قهرنا في قديم الدهر فتطمعون في ذلك منّا؟

والعروض: واعلم أنّ ميزان هذا البيت عشرون حرفاً على ثلاثة فاعلات آخرها بلا تنوين وآخر مصراعه الأوّل نون قوله: «فمن» وحروفه اللفظية أقلّ من ميزانه بحرفَين ساكنَين محلّ أحدهما بعد نون تُسئَلون، ومحلّ الآخر بعد نون «فمن» لكنّ حركاته وسكناته مطابقة لحركات الميزان وسكناته إن قرئ تسألون بقلب الهمزة ألفاً، ونقل حركتها إلى السين.

وأمّا المصراع الثاني فهو الباقي من البيت، وحركاته وسكناته غير مطابقة لحركات ميزانه وسكناته، لكنّ حروفه اللفظية معادلة لحروفه، وإن شئت أن تطابق ميزانه في الحركات والسكنات فحرّك الثاء المثلّثة وسكّن التاء المثنّاة واللّام في قوله: وحرّك صلة له، وسكّن العين في علينا. والعرب كثيراًما تسامحوا [في تلك المطابقات] فليقرء القارئ الحركات والسكنات عند اختلاف مواقعها كلّ في موقعه، ويثبت الحرف الّذي قبل محلّ الحرف الناقص في مخرجه مقدار الباث حرفَين عند نقصان الحرف، وليقرأ بالطفرة عند زيادة الحرف. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: وأُنبئت قيساً ولم أبلُهُ اه)** قاله الأعشى يمدح بها قيس بن معديكرب.

اللغة والإعراب: و«أنبئت» متكلّم مجهول، و«لم أبله» ـ بفتح الهمزة وسكون الباء الموحّدة وضمّ

←

و **(كذاك خَبَّرا)** وألحقه بـ«أرى» السِيرافيّ أيضاً، كقوله:

١٣١. وخُبِّرتُ سَوداءَ الغَميم مريضةً   فأقبَلتُ من أهلي بمصرَ أعُودُها[١]

← اللّام ـ أصله أبلوه من بلىٰ يبلو أي: جرّب وامتحن، وجملة «لم أبله» حال، وقوله: «كما زعموا» صفة لمصدر محذوف أي: بلواً كما زعموا. و«خيراً» مفعول ثالث لقوله: «أُنبئت». **أبو طالب.**

١. **(قوله: وخبّرت سوداء اه).**

اللغة والإعراب: خبّرت متكلّم مجهول، و«سوداء الغميم» ـ بالغين المعجمة ـ امرأة كانت تنزل الغميم، و«الغميم» من بلاد غطفان، ويروى سوداء القلوب وهي لقبها، واسمها ليلىٰ و«أعود» من العيادة. والباقي واضح. **أبو طالب.**

الفاعل

الفاعلُ الّـذي كـمرفوعَيْ أتـى   زيدٌ مُنيراً وجهُهُ نِعمَ الفَتى[1]

هذا باب (الفاعل)

وفيه المفعول به.

و هو ـكما قال في شرح الكافية ـ[2] المسنَدُ إليه فعلٌ تامٌّ مقدَّمٌ فارغٌ باقٍ على الصَّوْغ الأصليّ[3] أو ما يقوم مقامَه. فالمسند إليه يعمّ الفاعلَ والنائب عنه والمبتدأَ والمنسوخَ الابتداء، وقيدُ التامّ يُخرجِ اسمَ «كان» والتقديمِ يُخرج المبتدأَ، والفَراغِ

---

١. **(الفاعل)** مبتدأ و **(الّذي)** خبر لمبتدأ محذوف وهو وخبره خبر عن «الفاعل» وصلة الّذي محذوفة مع متعلّقها لإرشاد المثال إليها، و **(كمرفوعَي)** خبر لمبتدأ محذوف على تقدير حذف المضاف إليه، و **(أتى)** فعلٌ ماضٍ و **(زيد)** فاعل «أتى» و **(منيراً)** حال من زيد، و **(وجهه)** فاعل منيراً؛ لأنّه اسمُ فاعلٍ اعتمد على ذي الحال، ومعناه الحال أو الاستقبال، والجملة مقولة لقول محذوف، و **(نعم الفتى)** فعلٌ وفاعلٌ. **خالد.**

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٥٧ باب الفاعل.

٣. يخرج النائب عن الفاعل، نحو ضُرِب زيد ـ بضمّ أوّل الفعل وكسر ثانيه؛ فإنّ الاسم فيه نائب عن الفاعل لا فاعل؛ لأنّ صيغة الفعل فيه غير أصلية بل مفرعة عن ضرب بفتح الضاء والراء على الصحيح عند الجمهور البصريين، وعلى القول بأنّها صيغظ أصيلة يحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل. **حكيم.**

يُخرج نحوَ: «يقومان الزيدان»، وبقاء الصَّوغ الأصليّ يُخرج النائبَ عن الفاعل، وذِكرُ ما يقوم مقامه يُدخل فاعلَ اسم الفاعل والمصدرِ واسمِ الفعل والظرفِ وشبهه[١] و «أو» فيه للتنويع لا للترديد، وذَكَرَ المصنّف للنوعَينِ مثالَين، فقال: **(الفاعل الّذي كمرفوعَي أتى[٢] زيدٌ منيراً وجهه نعم الفتى)** ومثّل بهذا المثال الثالث؛ إعلاماً بأنّه لا فرق في الفعل بينَ المتصرّف والجامد، وحصره الفاعلَ في مرفوعَي ما ذُكِرَه إمّا جَريٌ على الغالب[٣]؛ لإتيانه مجروراً بـ«مِنْ» إذا كان نكرةً بعدَ نفيٍ أو شبهه، كـ«ما جاءني من أحدٍ» وبالباء في نحو: ﴿**وكفي بالله شهيداً**﴾[٤] أو إرادةٌ للأعمّ[٥] من مرفوعَي اللفظ و المحلّ.

---

١. **(قوله: وشبهه)** أي: شبه الظرف وهو الجارّ والمجرور، ولا يبعد أن يريد به شبه ما ذكر حتّى يدخل فيه فاعلا أسماء الأفعال والمنسوب أيضاً.

وأمّا اسم الزمان والمكان والآلة فلا عمل لها على المشهور. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: كمرفوعي أتي)**

قيل: الأحسن أن يقرأ هذا جمعاً لا تثنية؛ ليشمل المرفوعات الثلاثة في المثال.

أقول: المرفوع وصف للاسم، وهو غير عاقل، فلا يجوز جمعه بهذا الجمع، فالصواب بصيغة التثنية. والمراد منها ستّة احتمالات؛ لأنّ المراد بها إمّا زيد ووجهه، أو زيد والفتى، أو وجهه والفتى، أو زيد ومجموع وجهه والفتى، أو وجهه ومجموع زيد والفتى، أو الفتى ومجموع زيد ووجهه.

وعلى الثلاثة الأوّل كان ذكر أحد الأمثلة مقصوداً بالتبع، والغرض على الأوّل وهو ما حمل عليه الشارح هو التمثيل لفاعل الفعل وما يقوم مقامه.

وعلى الثاني هو التمثيل لفاعل المرفوع لفظاً وتقديراً ولفاعل الجامد والمتصرّف، وعلى الأربعة الأخيرة مجموع تلك الفوائد الثلاثة، هذا وثالث الاحتمالات في غاية البعد. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: إمّا جرىٰ على الغالب)** يمكن أن يستنبط هذا الجواب من تمثيلات المصنّف، حيث مثّل للمرفوع لفظاً مثالَين، ولغيره مثالاً واحداً. **أبوطالب.**

٤. سورة النساء: الآية ٧٩.

٥. **(قوله: أو إرادة للأعمّ)** يمكن أن يستنبط هذا الجواب أيضاً من تمثيلات المصنّف، حيث مثّل

←

وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فـإنْ ظَـهَر فَهْوَ وإلّا فضميرٌ اسْتَتَر[١]

(و) لابدّ (**بعدَ فعلٍ**) من (**فاعلٍ**)[٢] وهي أعني البَعدِيَّة مَرتبتُهُ[٣] فلا يتقدّم على الفعل؛ لأنّه كالجزء[٤] منه (**فإن ظهر**) في اللفظ، نحو: قام زيدٌ و الزيدانِ قاما (**فهو**) ذاك[٥] (**وإلّا فضميرٌ استَتَر**) راجع إمّا لمذكور، نحو: زيدٌ قام و هند قامت أو لما دلّ عليه الفعل، نحو: ولا يَشرب[٦] الخمرَ حينَ يَشرَبُها وهو مؤمن أي: ولا يشـرب

← للمرفوع اللفظي وغير اللفظي. **أبوطالب.**

١. (**وبعد**) خبر مقدّم و (**فعلٍ**) مضاف إليه، و (**فاعل**) مبتدأ مؤخّر (**فإن**) حرف شرط، و(**ظـهر**) فـعل الشرط ومتعلّقه محذوف (**فهو**) الفاء رابطة للجواب وهو مبتدأ حذف خبره، والجملة جواب الشرط (**وإلا**) حرف شرط مقرون بلا النافية أدغمت النـون فـي اللّام (**فـضمير**) خـبر لمـبتدأ محذوف، و (**استتر**) نعت ضمير. **خالد.**

٢. (**قوله: ولابدّ بعد فعل من فاعل**) أي: كلّ فعل، وخصّصه بالفعل؛ إذ اسم الفعل قد لا يكون له فاعل وذلك كما إذا قلت: شتّان بين زيد وعمرو، وهذا منتقض بالفعل الّذي وقع تأكيداً فـي نـحو ضرب ضرب زيد، إذ قد صرّحوا بأنّه لا فاعل، وحمل قوله: «فعل» على فعل مّا ممّا يأبـاه الذوق السليم. **أبوطالب.**

٣. (**قوله: مرتبته**) أي: تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك؛ لأنّه معمول ومرتبة المعمول هو التأخّر عن العامل. **أبوطالب.**

٤. (**قوله: لأنّه كالجزء**) هذا تعليل لتفريع قوله: «فلا يتقدّم» على قوله: و«هي» يعني تلك البـعدية مرتبتيه يعني أنّ البعدية المرتبتيه الكائنة في الفاعل ممّا ثبت لما هو كالجزء الأخير لما قبله وإذا كان كذلك فيلزمه أن لا يتقدّم على الفعل أصلاً، وهذا بخلاف البعدية الثابتة في المفعول فإنّها ليست بهذا النحو، فلهذا يجوز تقدّمه على الفعل. **أبوطالب.**

٥. (**قوله: فهو ذاك**) أي: فالفاعل ذاك الظاهر. وقيل: أي: الظاهر هو الفاعل، وما ذكرنا هو الأنسب. **أبوطالب.**

٦. (**قوله: ولا يشرب**) ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعليّة راجع إلى الشارب الدالّ ←

الشارب، أو لما دلّ عليه الحال المشاهَدةُ[١] نحو: ﴿كلّا إذا بلغت التراقى﴾[٢] أي: بَلَغَتِ الروحُ.

قاعدة

قالوا: لا يُحذف الفاعل[٣] أصلاً عند البصريّين واستَثنىٰ بعضُهم صورةً وهي

← عليه يشرب بالالتزام، أي: ولا يشرب هو أي الشارب؛ لأنّ الفعل يدلّ على الفاعل بالالتزام كما يدلّ على المكان كذلك، وحسن ذلك تقدّم نظيره في قوله: ولايزني الزاني، ولا يصحّ رجوع الضمير إلى الزاني؛ لفساد المعنى. **حكيم.**

١. **(قوله: الحال المشاهدة)** لفظ «المشاهدة» اسم مفعول نعت للحال لا مصدر كما قد يتوهّم. **أبوطالب.**

٢. سورة القيامة: الآية ٢٦.

(قوله: بلغت التراقي) هي جمع الترقوة، وهي بالفارسية چنبر گردن. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: قالوا: لا يحذف الفاعل)** أي: الفاعل فقط بدون عامله، ومع هذا التخصيص لا تنحصر صور حذفه فيما ذكر، بل له سبع صور:

الأولى: فاعل المصدر مطلقاً أو ما سوى مثل سقياً ورعياً على ما ذهب إليه الشارح.

الثانية: الفاعل الّذي يكون حرف مدّ، وقد اتصل به ساكن بنحو: ضربا القوم وضربوا الرجل واضربي ابنك، ومنه اضربن واضربن.

الثالثة: فاعل الفعل المجهول وما يشبهه يعني اسم المفعول.

الرابعة: الفاعل الّذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرّغ نحو: ما قام إلّا زيد.

الخامسة: فاعل فعل التعجّب إذا دلّ عليه دليل كقوله تعالى: ﴿**أسمع بهم وأبصِر**﴾.

السادسة: فاعل الفعل المؤكّد في نحو: ضرب ضرب زيد.

السابعة: فاعل اسم الفعل في نحو: شتّان بين زيد وعمرو، كما ذكرنا آنفاً.

هذا إذا أُريد بالحذف الإسقاط مطلقاً وأمّا إذا أُريد به الإسقاط من اللفظ فقط، فبعض هذه الصور ليس من حذف الفاعل فافهم.

←

فاعل المصدر، نحو: «سَقياً» و «رَعياً،» وفيه نظرٌ.[١]

وقد استَثنَيْتُ صورةً أُخرى وهي فاعل فعل الجماعة المؤكّدِ بالنون؛ فإنّ الضمير فيه يُحذف وتَبقىٰ ضمّة دالّةً عليه وليس مستتراً، كما سيأتي بيانه في باب نونَي التوكيد.

← ولا يخفى عليك: أنّ الصورة الّتي استثناها الشارح بعض من بعض الصور الّتي ذكرناها. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وفيه نظر)** وجه النظر أنّ المفعول المطلق لا يعمل مطلقاً ولو في الفاعل، ولو على تقدير إبداله من عامله على الأصحّ عنده، فلا فاعل له حتّى يحذف.

ولا يخفى عليك: أنّ غاية هذا الإيراد إنّما هي على دليل يدّعى القائل المذكور، وهو عمل المصدر المبدل، ولا يبعد أن يريد القائل بالمصدر أعمّ من هذا المصدر ومن مصدر لم يقع مفعولاً مطلقاً، وحينئذٍ فغاية هذا الإيرد إنّما هي على دليل بعض الأفراد المدّعى. **أبوطالب.**

وجَـرِّدِ الفِـعلَ إذا مـا أُسـنِدا لِاثنَينِ أو جمعٍ كفازَ الشُّـهَدا[١]

وقـد يُـقال سَـعِدا وسَـعِدُوا والفعلُ للـظّاهِرِ بَـعدُ مُسْـنَدُ[٢]

(**وجرّد الفعل**) من علامة التثنية والجمع (**إذا ما أُسنِدا لاثنَينِ**) ظاهرَين (**أو جمعٍ**) ظاهر (**كفاز الشهدا**) أو «قام أخواك» أو «جـاءتِ الهـنداتُ» هـذه هـي اللّـغة المشهورة. (**وقد**) لا يُجرّد بل تَلحقه حروف دالّة على التثنية والجمع، كالتاء الدالّة على التأنيث، و (**يقال سَعِدا وسَعِدُوا و**) الحالُ أنّ (**الفعل**) الّذي لَحِقَتهُ هذه العلامة (**للظّاهر بَعدُ مُسنَدُ**) ومنه قوله ﷺ: «يَـتَعاقبون فـيكم مـلائكةٌ بـاللّيل ومـلائكةٌ بالنّهار»[٣] وقول بعضهم: «أكلوني البَراغيثُ» وقولُ الشاعر:

---

١. (**وجرّد**) فعلُ أمرٍ وفاعل، و (**الفعل**) مفعول جرّد ومتعلّقه محذوف، و (**إذا**) ظرف مستقبل مضمّن معنى الشرط منصوب بجوابه على الأصحّ، و (**ما**) زائدة و (**أُسندا**) مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل، والجملة في موضع جرّ بإضافة إذا إليها، والألف للإطلاق، و (**لاثنين**) متعلّق بأسندا و (**أو جمع**) معطوف على اثنين، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه. والتقدير: وجرّد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جمع فجرّده من العلامة. (**كفاز**) الكاف جارّة لقول محذوف، وبقي مقوله، و «فاز» فعلُ ماضٍ و (**الشهدا**) ـ بالقصر للضرورة ـ فاعل فاز. **خالد**.

٢. (**وقد**) حرفُ تقليلٍ هنا، و (**يقال**) فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و (**سعدا**) في موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ (**وسعدوا**) معطوف على سعدا (**والفعل**) الواو للابتداء وتسمّى واو الحال أيضاً، وهي عند سيبويه بمعنى إذ، و «الفعل» مبتدأ، و (**للظاهر بعد**) متعلّقان بمسند، وبعد مبنيّ على الضمّ لقطعها عن الإضافة مع نيّة معنى المضاف إليه، و (**مسند**) اسم مفعول مرفوع على أنّه خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال من نائب فاعل يقال، وفاعل سعدا وسعدوا محذوف مدلول عليه بقوله «مسند للظاهر». **خالد**.

٣. مسند أحمد: ج ٢ ص ٣١٢ طبعة قديمة، صحيح البخاري: ص ١١٨ ح ٥٥٥ كتاب مواقيت الصلاة باب ١٧ وكنز العمّال: ج ٧ ص ٢٩٤ ح ١٨٩٤٧.

١٣٢. .... وقد أسلَماه مُبعَدٌ وحَمِيمُ[1]

وقوله:

١٣٣. .... ألقَحْنَها غُرُّ السحائِبِ[2]

---

١. (قوله: وقد أسلماه) أوّله:

تَوَلّى قِتالَ المارقين بنفسه

المناسبة: قاله عبد اللّه بن قيس في مرثية مصعب بن زبير.

و«المارقين» الخوارج و«أسلماه» أي: خذلاه، و«المبعد» ـ بفتح العين ـ الأجبني و«الحميم» القريب من حيث النسب. **أبوطالب.**

فألحق علامة التأنيث وهي الألف في «أسلماه» مع المتعاطفين وهما «مبعد وحميم» و «المارقين» الخوارج. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٠٦.

٢. (قوله: ألقحنها غُرّ السحائب) أوّله:

نُتِجَ الربيعُ محاسِناً

اللغة والإعراب: «نتج» فعل ماضٍ مجهول من النتيجة، و«محاسنا» جمع حسن على غير قياس صرف للضرورة وصف للنتائج المحذوفة، و«الألقاح» ـ بالقاف ـ جعل الشيء حبلىٰ من الفحل، والسحاب والريح، و«الغُرّ» كالضُرّ جمع غرّاء مؤنّث أغرّ أي: الأبيض، و«السحائب» جمع سحابة كعمامة وزناً ومعنىً. **أبوطالب.**

ويَــرفع الفــاعلَ فـعلٌ أُضـمِرا كمثلِ زيدٌ في جواب مَن قَـرأ[١]
وتاءُ تأنـيثٍ تَـلي المـاضي إذا كان لِأُنـثى كأبَت هـندُ الأذى[٢]

(ويرفع الفاعل فعلٌ أُضمِرا) تارةً جوازاً إذا أُجيب به استفهامٌ ظاهر **(كمثل زيدٌ فـي جواب من قرأ؟)** أو مقدّر نحو: ﴿**يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوّ والآصال ۞ رجالٌ**﴾[٣] بِبِناء يُسَبَّحُ للمفعول، أو أُجيب به نفيٌ، كقولك لمن قال: لم يقم أحدٌ: «بلى زيدٌ»، وتارةً وجوباً إذا فَسّر بما بعده، كقوله تعالى: ﴿**وإن أحدٌ من المشـركين اسـتجارك**﴾.[٤] **(وتــاء تأنـيثٍ)** ساكنة **(تلي)** الفعلَ **(الماضي)** دلالة على تأنيث فاعله **(إذا كـان لأُنـثى)** ولا تـلحق المضارِعَ؛ لاستغنائه بتاء المضارعة ولا الأمر؛ لاستغنائه بالياء **(كأبَتْ هند الأذى)**.

---

١. **(ويرفع)** فعلُ مضارعٍ، و **(الفاعل)** مفعول مقدّم، و **(فـعل)** فـاعل مـؤخّر، وجـملة **(أضـمرا)** بألف الإطلاق والبناء للمفعول في موضع رفع نعت لفعل، و **(كمثل)** الكاف زائدة و «مثل» في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ومضاف لقول محذوف، و **(زيد)** ـ بالرفع ـ فاعل بـفعل مـحذوف لا مبتدأ؛ لأنّ السياق يخالفه و **(في جواب)** متعلّق بالقول المحذوف المجرور بإضافة مثل إليه، و «جواب» مضاف لمحذوف، و **(من قرأ)** مبتدأ وخبر مقول لذلك المحذوف، والتقدير: وذلك مثل قولك قرأ زيد في جواب القائل من قرأ. **خالد**.

٢. **(وتاء)** مبتدأ و **(تأنيث)** مضاف إليه، و **(تلي)** فعلُ مضارعٍ وفاعله مستتر فيه، و **(الماضي)** مفعول «تلي» قدّر فيه الفتحة على لغة قليلة، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، و **(إذا)** ظرف للاستقبال متضمّن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، و **(كان)** فعلُ ماضٍ واسمها مستتر فيها يعود إلى الماضي وخبرها محذوف و **(لأنثى)** متعلّق بذلك المحذوف، وجواب إذا محذوف. و **(كأبت)** الكاف جارّة لقول طرح وبقي مقوله و «أبت» فعلُ ماضٍ والتاء علامة التأنيث، و **(هند)** فاعل أبت، و **(الأذى)** مفعوله، والجملة مقولة للقول المحذوف. **خالد**.

٣. سورة النور: الآية ٣٦ و ٣٧. على قراءة «يسبَّح» قرأ بها ابن عامر وأبوبكر، والبـاقون قـرأوا بكسرها. مجمع البيان: ج ٤ ص ١٤١.

٤. سورة التوبة: الآية ٦.

وإنّـما تَـلزَمُ فـعلَ مُـضمَرِ متّصلٍ أو مُفهِمٍ ذاتَ حِرِ[١]

(وإنّما تلزم) هذه التاء **(فعل مضمر)** أي: فعلاً مسنداً إليه[٢] سواء كـان مُـضمرَ مؤنّثٍ[٣] حقيقيّ أو مجازيّ **(متّصلٍ)** به، نحو: «هند قامت» و «الشمسُ طلعت»[٤] بخلاف المنفصل، نحو: «هند ما قام إلّا هي»[٥] وشذّ حذفها في المتّصل في الشعر، كما سيأتي **(أو)** فعلاً مسنداً إلى ظاهر **(مُفهمٍ ذاتَ حر)**[٦] أي: صاحبةَ فرج، ويُعبّر عن ذلك بالمؤنّث الحقيقيّ، نحو: «قامت هند» بخلاف المسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ، نحو: «طلعت الشمسُ» فلا تلزمه.

---

١. **(وإنّما)** حرفُ حصرٍ **(تلزم)** فعلُ مضارعٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى تاء التأنيث **(فعل)** مفعول «تلزم» و **(مضمر)** مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، و **(متّصل)** نعت لمضمر **(أو)** حرفُ عطفٍ لأحد الشيئين **(مفهم)** ـ بكسر الهاء ـ اسم فاعل من أفهم معطوف على مضمر، وفاعله مستتر فيه والمنعوت به محذوف، و **(ذات)** بمعنى صاحبة مفعول «مفهم»، و **(حر)** مضاف إليه وهو ـ بكسر الحاء المهملة ـ الفرج. وأصله حرح حذفت لامه. **خالد.**

٢. **(قوله: أي فعلاً مسنداً إليه)** إشارة إلى أنّ إضافة قوله: «فعل» إلى «مضمر» لامية لا بيانية. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: سواء كان مضمر مؤنّث)** اسم كان مستتر فيه عائد إلى قول المصنّف : «مضمر»، وقوله: «مضمر» خبره، وهو مضاف إلى المؤنّث إضافة لامية. **أبو طالب.**

٤. قال بعضهم: «وإنّما وجب تأنيث الفعل في ذلك: لئلّا يتوهّم أنّ ثمّ فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال. هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها. **حكيم.**

٥. قوله: «هند ما قام إلّا هي» فالتذكير واجب في النثر؛ لعدم التوهّم المذكور؛ لأنّ الفعل لا يكون له فاعلان. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٤٠٧.

٦. **(قوله: حر)** ـ بكسر الحاء ـ أصله حِرحٌ بدليل تصغيره على حُرَيْحٍ وجمعُهُ على أحراحٍ حذفت لامه اعتباطاً وجعل كـ«يد ودم». وقد يعوّض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة. حاشية الصبّان: ج ٢ ص ٦٩.

وقد يُبيح الفصلُ تَركَ التـاء فـي نحوِ أتى القاضِيَ بنتُ الواقفِ[١]
والحـذفُ مَـعْ فـصْلٍ بـإلّا فُـضِّلا كـما زَكـا إلّا فَـتاةُ ابْـنِ الـعَـلا[٢]

(وقد يبيح الفصل) بينَ الفعل والفاعل بغير «إلّا» **(ترك التاء في)** فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ **(نحو أتى القاضيَ بنتُ الواقف)** وقوله:

١٣٤. إنّ امرءً غَرَّهُ مِنكُنَّ واحدةٌ .....[٣]

والأجود فيه إثباتها.

(والحذف) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ **(مع فصلٍ)** بينَ الفـعل والفاعل **(بإلّا فُضّلا)** على الإثبات **(كما زكا إلّا فتاة ابنِ العَلا)**؛ إذ الفعلُ في المعنى مسند إلى مذكّر؛ لأنّ تقديره: ما زكا أحدٌ إلّا فتاةَ ابن العلا، ومثال الإثبات قوله:

١٣٥. ما بَرِئَتْ من رِيبَةٍ وذمٍّ في حَرْبنا إلّا بـناتُ العَـمِّ[٤]

---

١. **(وقد)** حرفُ تقليلٍ هنا، و **(يبيح)** فعلُ مضارعٍ و **(الفصل)** فاعل «يبيح»، و **(ترك)** مفعول «يبيح» و **(التاء)** مضاف إليه، و **(في نحو)** متعلّق بيبيح، و «نحو» مضاف لقول محذوف، و **(أتى)** فعلُ ماضٍ و **(القاضي)** مفعول «أتى» مقدّم على فاعله، و **(بنت)** فاعل «أتى» و **(الواقف)** مضاف إليه، وجملة أتى إلى آخرها محكية بالقول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه. **خالد.**

٢. **(والحذف)** مبتدأ و **(مع)** في موضع الحال من مرفوع فُضِّلا لا متعلّق بالحذف، و **(فصل)** مضاف إليه، و **(بإلّا)** متعلّق بفصل، و **(فُضِّلا)** مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ. والتقدير: والحذف فضّل حال كونه مع فصل بإلّا. و **(كما)** مجرور الكاف قول محذوف كما مرّ و «ما» نافية، و **(زكا)** فعلُ ماضٍ و **(إلّا)** حرفُ إيجابٍ، و **(فتاة)** فاعل زكا، و **(ابن)** مضاف إليه، و **(العُلا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مجرور بإضافة ابن إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: إنّ امرءً غرَّه اه)** آخره:

بعدي وبعدَكِ في الدنيا لمغرور

اللغة والإعراب: المغرور «غرّ» ـ بالغين المعجمة ـ من الغرور أي: الخدعة، والضمير في مغرور عائد إلى امرءً، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٤. فـ«بنات العمّ» فاعل «برئت» وأنّثه مع وجود الفصل بـ«إلّا» شرح التصريح: ج ١ ص ٤٠٩.

←

والحذفُ قد يأتي بـلا فـصلٍ ومَـعْ ضميرِ ذي المجازِ في شعرٍ وَقَعْ[١]
والتاء مَعْ جمعٍ سِوَى السـالمِ مِـن مذكرٍ كـالتاء مَـعْ إحـدَى اللَّـبِن[٢]

(والحذف) للتاء من فعل مسند إلى ظاهر مؤنّث حقيقيّ (قد يأتي بـلا فـصلٍ). حكى سيبويه عن بعضهم: «قال فلانة» (و) الحذف (مـع) الإسـناد إلى (ضـمير) المؤنّث (ذي المجاز) وهو الّذي ليس له فرجٌ (في شعرٍ وقع) قال عامر الطائيّ:

١٣٦. فلا مُزنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبْـقَلَ إبـقالَها[٣]

وحمله ابن فلاح في الكافية على أنّه عائد إلى محذوف أي: ولا مكان أرضٍ أبقَلَ، والضمير في «إبقالها» لـ«الأرض».

← والبيت في شرح التسهيل: ج ٢ ص ٤٧، وأوضح المسالك: ج ٢ ص ٩٩.

١. **(والحذف)** مبتدأ، وجملة **(قد يأتي)** ومتعلّقه خبره، و **(بلا فصل)** متعلّق بيأتي **(ومع)** متعلّق بوقع، و **(ضمير)** مضاف إليه و **(ذي)** بمعنى صاحب مجرور بإضافة ضمير إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، و **(المجاز)** مضاف إليه، و **(في شعر)** متعلّق بوقع، جملة **(وقع)** وفاعله معطوفة على خبر «الحذف».

وتقدير البيت: والحذف قد يأتي بلا فصل ووقع في شعر مع ضمير المؤنّث ذي المجاز. **خالد.**

٢. **(والتاء)** قال المكودي: مبتدأ و **(مع جمع)** في موضع الحال منه، و **(سوى السالم)** نعت لجمع، و **(من مذكّر)** متعلّق بالسالم، و **(كالتاء)** خبر المبتدأ انتهى». والتقدير: سوى السالم من مذكّر ومؤنّث وحذف المقابل معهود، ومنه قوله تعالى: ﴿**سرابيل تَقِيكُمُ الحَرّ**﴾ أي: والبرد، و **(مع إحدى)** في موضع الحال من التاء، و **(اللبن)** ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع لبنة مضاف إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: فلا مُزنة ودقت اه)** قاله عامر بن جوين الطائي يصف به سحابة وأرضاً يكثر نفعهما.

اللغة: و«المزنة» السحاب، و«الودق» المطر، و«الإبقال إنبات البقل. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: حُذف تاء التأنيث من الفعل «أبقل» المسند إلى فاعله المضمر العائد إلى اسم مجازيّ ـ وهي «أرض» ـ. أوضح المسالك: ج ٢ ص ٩٦.

(والتاء مع) فعل مسند[١] إلى **(جمعٍ سوى السالم من مذكّر)** وهو جمع التكسير وجمع المؤنّث السالم **(كالتاء مع)** مسند إلى ظاهر مؤنّث غير حقيقيّ، نحو: **(إحدى اللّبن)** أي: «لَبِنَةٍ»، فيجوز إثباتها، نحو: «قالتِ الرجالُ» و «قامتِ الهنداتُ» على تأوُّلهم[٢] بالجماعة وحذفها، نحو: «قام الرجال» و «قام الهندات» على تأوُّلهم بالجمع. هذا مقتضى إطلاقه في جمع المؤنّث، وإليه ذهب أبو عليّ، وفي التسهيل:[٣] خصّصه بما كان مفرده مذكّراً كـ«الطلحات» أو مغيّراً، كـ«بناتٍ» أمّا غيره كـ«الهندات» فحكمه حكمُ واحده، ولا يجوز «قام الهنداتُ» إلّا في لغة «قال فلانةُ».

قال في شرح الكافية:[٤] ومثلُ جمع التكسير ما دلّ على جمع ولا واحد له من لفظه، كـ«نِسوَة» تقول: «قال نِسوَةٌ» و «قالت نِسوَةٌ».

وأمّا جمع المذكّر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث؛ لأنّ سلامة نظمه تدلّ على التذكير، و«البنون» جرى مجرى[٥] التكسير؛ لتغيّر نظم واحده، كـ«بناتٍ».

---

١. **(قوله: مع فعل مسند)** هذا التقدير مع سائر تقاديره في هذا البيت لصرفه عن معناه الظاهر، وهو أنّ التاء المعتبر في المجموع سوى الجمع المذكّر السالم بتأويلها بالجماعة كالتاء في المفرد المؤنّث الغير الحقيقي في جواز التأنيث ما أسند إلى مدخوله، ووجه الصرف أنّ المقصود بيان أحكام الفاعل والفعل دون أحكام التاء. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: على تأوّلهم اه)** لمّا كان التأوّل بمعنى الرجوع لا الإرجاع، فمرجع الضمير المضاف إليه إمّا الرجال والهندات تغليباً أو النحاة على أن يكون الإضافة لا إلى المعمول. **أبو طالب.**

في بعض النسخ: «تأويلهم» في موضعين.

٣. التسهيل: ص ٧٥.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٦٧ باب الفاعل.

٥. **(قوله: والبنون جرى مجرى اه)** ولهذا ورد في بعض الزيارات: «اللّهم إنّ هذا يوم تبرّكت به بنو أميّة» بتأنيث الفعل، وفي تأنيثه في هذه الفقرة بخصوصها نكتة هي الإشارة إلى خساسة رتبة بني أميّة وخروجهم من سلسلة ذوي العقول. **أبو طالب.**

والحذفَ فيِ نِعمَ الفتاةُ استَحسَنُوا　　لأنّ قــصد الجــنس فــيه بَــيِّن[١]
والأصــلُ فــي الفـاعل أن يـتّصلا　　والأصلُ في المفعول أن ينفصلا[٢]

(والحذف) للتاء **(في)** فعل مسند إلى جنس المؤنّث الحقيقيّ، نحو: **(نعم الفتاة)** و «بئس المرأة» **(استحسنوا لأنّ قصد الجنس فيه)** على سبيل المبالَغة في المدح والذمّ **(بيّنٌ)** ولفظ الجنس[٣] مذكّر، ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر، فتقول: «نِعمَتِ الفتاةُ» و: «بئسَتِ المرأةُ». **(والأصل في الفاعل أن يتّصلا)** بفعله؛ لأنّه كالجزء منه **(والأصل في المفعول أن ينفصلا)** عن فعله؛ لأنّه فَضلَةٌ، نحو: «ضرب زيدٌ عمراً».

---

١. **(والحذف)** ـ بالنصب ـ مفعول مقدّم باستحسنوا، هذا هو الراجح، ويجوز أن يكون مبتدأ، وجملة «استحسنوا» خبره والعائد محذوف، و **(في نِعَم)** جوّز المكودي أن يكون: «متعلّقاً بالحذف أو بـ«استحسنوا» و **(الفتاة)** مؤنّث فتى فاعل نِعَم، و **(استحسنوا)** فعلٌ وفاعلٌ ضميره يرجع إلى العرب.
و **(لأنّ)** اللّام للتعليل متعلّقة بـ«استحسنوا» وأنّ ـ بفتح الهمزة وتشديد النون ـ حرف مصدري لتوكيد الجملة، و **(قصد)** اسم أنّ، و **(الجنس)** مضاف إليه، و **(فيه)** متعلّق بـ«بيّن» و **(بيّن)** ـ بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المكسورة ـ بمعنى ظاهر خبر «أنّ». **خالد.**

٢. **(والأصل)** مبتدأ، و **(في الفاعل)** متعلّق بالأصل، و **(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ حرف مصدري، و **(يتّصِلا)** منصوب بـ«أن» وهي ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على أنّه خبر المبتدأ.
والتقدير: والأصل في الفاعل اتصاله، والألف للإطلاق وإعراب، **(والأصل في المفعول أن ينفصلا)** على وزان ما قبله، وهو من جملة الأبيات الّتي الستوى فيها إعراب الصدر والعجز حرفاً بحرفٍ وقد مرّ مثله. **خالد.**

٣. وهو مؤنّث مجازي، وسيأتي أنّ الجنس فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنّث مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٤٠٨.

وقـــد يُـجاءُ بــخلاف الأصــلِ وقد يجي المفعولُ قبلَ الفـعلِ[١]
وأخِّــر المـفعولَ إنْ لَـبْسٌ حُـذِر أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحَصِر[٢]

(وقد يجاء بخلاف الأصل) فيُقَدَّمُ المفعول على الفاعل، نحو: «ضرب عمراً زيدٌ» **(وقد يجي المفعول قبل الفعل)** نحو: ﴿**فريقاً هَدى وفريقاً حَقَّ عليهم الضّلالة**﴾.[٣]

(وأخّر المفعولَ) وقَدِّمِ الفاعلَ وجوباً **(إن لبسٌ)** بينَهما **(حذر)** كأن لم يظهر إعراب ولا قرينة، نحو ضرب موسى عيسى؛ إذ رتبة الفاعل التقديم، ولو أُخّر لم يُعلم، فإن كان ثَمَّةَ قرينةٌ جاز التأخير، نحو: أكل الكُمّثرى موسى و أضْنَت سُعدَى الحُمّى[٤] **(أو أُضمر الفاعل)** أي: جيء به ضميراً **(غير منحصر)**[٥] نحو: ضربتُ زيداً فإن كان

---

١. **(وقد)** قال المكودي: «للتحقيق لا للتقليل انتهى»، والظاهر أنّها للتقليل بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول لا مطلقاً، و **(يجاء)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و **(بخلاف)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بـ«يجاء»، و **(الأصل)** مضاف إليه **(وقد)** للتقليل المطلق، و **(يجي)** بترك المدّ للضرورة، و **(المفعول)** فاعل يجي، و **(قبل)** في موضع الحال من «المفعول»، و **(الفعل)** مضاف إليه. **خالد.**

٢. **(وأخّر)** فعلُ أمرٍ، و **(المفعول)** مفعول أخّر، و **(إن)** حرفُ شرطٍ و **(لبس)** ـ بسكون الباء الموحّدة ـ مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسّره «حُذِرَ» و **(حذر)** مبنيّ للمفعول، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، و **(أو)** حرفُ عطفٍ، و **(أضمر)** مبنيّ للمفعول، و **(الفاعل)** نائب فاعل، والجملة معطوفة على الّتي قبلها، و **(غير)** منصوب على الحال من «الفاعل»، و **(منحصر)** مضاف إليه.

وتقدير البيت: وأخِّر المفعول إن حُذر لَبسٌ أو أضمر الفاعل حالَ كونه غير منحصر. **خالد.**

٣. سورة الأعراف: الآية ٣٠.

٤. **(قوله: وأضنَت سُعدَى الحُمّى)** هذا من الإضناء ـ بالضاد المعجمة ـ ومعناه: تثقيل المرض المريض، وتصييره ذا هزال وعجف، وبهذا المعنى أيضاً إذا قدّم «النون» على «الضاد». **أبو طالب.**

٥. **(قوله: غير منحصر)** أي: غير محصور فيه سواء كان محصوراً أم لا، وتفصيل معنى الانحصار قد سبق في باب المبتدأ. **أبو طالب.**

ومـــا بـــإلّا أو بـــإنّما انْـــحَصَر   أخِّرْ وقد يَسبِقُ إن قَصْدٌ ظَـهَر[١]

منحصراً وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيداً إلّا أنت، وكذا إذا كان المفعول ضميراً، نحو: «ضربني زيدٌ».

(وما بإلّا أو بإنّما انحصر)[٢] سواء كان فاعلاً أو مفعولاً **(أخّر)** وجوباً. مثال حصر الفاعل، نحو: ما ضرب عمراً إلّا زيدٌ و إنّما ضرب عمراً زيدٌ. ومثال حصر المفعول، نحو: ما ضرب زيدٌ إلّا عمراً و إنّما ضرب زيدٌ عمراً[٣] **(وقد يسبق)** المحصور سواء كان فاعلاً أو مفعولاً.

(إن قصدٌ ظهر) بأن كان محصوراً بـ«إلّا» وهذا ما ذهب إليه الكسائيّ واستشهد بقوله:

---

١. **(وما)** موصولٌ اسميٌّ في موضع نصب على المفعولية بأخِّر، و **(بإلّا أو بـإنّما)** متعلّقان بـانحصر وجملة **(انحصر)** صلة «ما»، والعائد إليها الضمير المستتر في «انحصر» المرفوع على الفاعلية، و **(أخّر)** ـ بكسر الخاء المشدّدة ـ فعلُ أمر، ومتعلّقه محذوف. والتقدير: وأخّر الّذي انحصر بإلّا أو بإنّما عن غيره **(وقد)** حرفُ تقليلٍ، و **(يسبق)** فعلُ مضارعٍ وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل المستفاد من انحصر المقرون بإلاّ، و **(إن)** حرفُ شرطٍ و **(قصد)** فاعل بفعل محذوف، يفسّره «ظهر» وجواب الشرط محذوف، و **(ظهر)** فعلُ ماضٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد. **خالد**.

٢. **(قوله: انحصر)** أي: صار محصوراً فيه لما تقدّم. **أبوطالب**.

٣. قال في التصريح: فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً؛ لأنّه لو أخّر انقلب المعنى، وذلك لأنّ معنى قولنا: إنّما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فإذا أخّر وقيل» إنّما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر. شرح التصريح: ج ١ ص ٤١٣.

١٣٧. .... فما زاد إلّا ضِعْفَ ما بي كلامُها[١]

وقوله:

١٣٨. ما عاب إلّا لئيمٌ فعلَ ذي كرمٍ .....[٢]

ووافقه ابنُ الأنباريّ في تقديمه إن لم يكن فاعلاً، والجمهور على المنع مطلقاً.[٣]

أمّا المحصور بـ«إنّما» فلا يظهر قصد الحصر فيه إلّا بالتأخير.

---

١. **(قوله: فما زاد إلّا اه)** أوّله:

تَزَوَّدتُ من ليلىٰ بتكليمِ ساعةٍ

قاله مجنون العامري.

اللغة والإعراب: و«تزوّدت» أي: أخذت الزاد، و«التكليم» التكلّم، و«الضعف» ـ بكسر الضاد ـ المضاعف، والموصول عبارة عن العشق والمحبّة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ما عاب إلّا اه)** آخره:

ولا جفا قطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا

اللغة: لفظ «إلّا» في الموضعَين بمعنى غير، و«اللئيم» الدنيء البخيل، و«قطّ» ـ بالتشديد ـ و«جبّأ» ككمّل وآخره ـ بالهمزه ـ الجبان، و«البطل» الشجاع.

والمعنى: وما في هذين المصرعين فردان من القاعدة الكلّية الّتي نظموها بقولهم: «المرء لا يزال عدوّاً لما جهل.

واعلم أنّ الكريم من لا يطعم نفسه ويطعم غيره، والسخي من يطعم نفسه وغيره، والبخيل من يطعم نفسه ولا يطعم غيره، واللئيم من لا يطعم نفسه ولا غيره. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: على المنع مطلقاً)**

إمّا لكونه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير مُستحسن، وإمّا لاحتمال أن يراد به حصر كلّ من الفاعل والمفعول في الآخر، وهو خلاف المقصود. **أبوطالب.**

وشـاع نـحوُ خـاف رَبَّـهُ عُـمَر وشَذَّ نحوُ زانَ نَوْرُهُ الشـجر(١)

(وشاع) أي: كثر وظهر تقديم المفعول على الفاعل إذا اتّصل به ضميرٌ يعود على الفاعل، ولم يبال بعود الضمير على متأخّر؛ لأنّه متقدّم في الرتبة، وذلك **(نحو خاف ربّه عُمَر، وشذّ)** تقديم الفاعل إذا اتّصل به ضمير يعود على المفعول **(نحو زان نوره الشجر)**؛ لعود الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز إلّا في مواضعَ ستّةٍ(٢) ليس هذا منها، وفي الضرورة نحو:

١٣٩. لمّا عصى أصحابُه مُـصعَباً .....(٣)

---

١. **(وشاع)** فعلُ ماضٍ و **(نحو)** فاعله، وهو مضاف لقول محذوف، و **(خاف)** فعلُ ماضٍ و **(ربّه)** مفعول مقدّم، و **(عمر)** فاعل مؤخّر.

(وشذَّ نحو) فعل وفاعل و «نحو» مضاف لمحذوف و **(زان نوره الشجر)** فعل وفاعل ومفعول، والجملة مقولة لمدخول «نحو» المحذوف. **خالد.**

٢. **(قوله: في مواضع ستّة)**:

أوّلها: باب التنازع إذا علمنا الثاني، واقتضى الأوّل الفاعل.

وثانيها: ما أبدل فيه الظاهر من المضير الغائب.

وثالثها: في باب نِعَم إذا أضمر الفاعل وجيء بالتمييز.

ورابعها: في ربّ الداخل على الضمير.

وخامسها: كلام فيه ضمير الشأن أو القصة.

وسادسها: كلام من مبتدأ وخبر، ويكون المبتدأ ضميراً عائداً إلى الخبر نحو: ﴿**إن هي إلّا حياتنا الدنيا**﴾ وقد عدّ المواضع بعضهم سبعة كالمصنّف وزاد عليها نحو: زان نوره الشجر. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: لمّا عصى اه)** آخره:

فادّاهم الكـيلَ صـاعاً بـصاعٍ

والمعنى: يعني من استحقّ عنه صاعاً أعطاه صاعاً بالعدل لا أقلّ بالظلم. **أبوطالب.**

وأجازه ابنُ جنّيّ في النثر بقلّة، وتبعه المصنّف. قال: لأنّ[١] استلزام الفعل[٢] للمفعول يقوم مقام تقديمه.

١. فهم من التعليل أنّه لابدّ من تشاركهما في العامل بخلاف نحو: ضرب غلامها جارّ هند؛ لأنّ عامل الفاعل ضرب وعامل صاحب ضمير المضاف، فلا يجوز إجماعاً. **حكيم**.

٢. **(قوله: لأنّ استلزام الفعل اه)** أراد بذلك أنّ هذا الاستلزام يضعف مفسدة هذا الإضمار الغير الجائز، ويجعله جائز الاستعمال شذوذاً؛ لظهور أنّه لولاه لكان أشدّ مفسدة، ولم يرد أنّه يجعله حسناً حتّى يتوجّه عليه أنّه معارض باستلزام الفعل للفاعل الّذي هو أقوى منه، والأولىٰ أن يقال في وجه الجواز: إنّ جواز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه. **أبوطالب**.

النائب عن الفاعل

يـــنوب مـــفعولٌ بِـــهِ عـــن فـــاعل فـــيما له كـــنِيْلَ خـــيرُ نـــائلِ[١]

فأوّلَ الفـــعلِ اضْـــمُمَنْ والمـــتّصِل بالآخرِ اكْسِرِ في مضيّ كـوُصِلِ[٢]

هذا باب النائب عن الفاعل إذا حُذِفَ[٣]

والتعبير به أحسن من التعبير بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لشـموله[٤] للـمفعول

---

١. **(ينوب مفعول)** فعل وفاعل، و **(به)** متعلّق بمفعول، و **(عن فاعل فيما)** متعلّقان بينوب و «ما» موصول اسمي، و **(له)** صلة ما متعلّق بمحذوف مع متعلّقه الآخر، و **(كنيل)** ـ بكسر النون ـ خبر لمبتدأ محذوف، والكاف جارّة لقول حذف وبقي مقوله ودخلت الكاف على مقول القول، و «نيل» فعلُ ماضٍ مبنيّ للمفعول، و **(خير)** مرفوع بالنيابة عن الفاعل بنيل، و **(نائل)** مضاف إليه.
وتقدير البيت: ينوب مفعول به عن فاعل في الّذي استقرّ له من الأحكام، وذلك كقولك: نيل خيرُ نائلٍ. **خالد.**

٢. **(فأوّل)** مفعول مقدّم باضممن، و **(الفعل)** مضاف إليه وهو صاحب حال محذوفة، و **(اضممن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة **(والمتّصل)** مفعول مقدّم باكسِر، وهو نعت لمحذوف، و **(بالآخر)** متعلّق بالمتّصل و **(اكسر)** فعل أمرٍ، و **(في مضيّ)** متعلّق باكسر على تقدير مضاف، و **(كوصل)** خبر لمبتدأ محذوف على حذف القول، ووُصِل فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، وتقدير البيت: فاضممن أوّل الفعل مطلقاً واكسر الحرف المتّصل بالآخر في فعل مضيّ، وذلك كقولك: وُصل. **خالد.**

٣. **(قوله: إذا حُذف)** كان هذا القيد للاحتراز عن بدل الفاعل. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لشموله اه)** أي: لشمول النائب عن الفاعل.

←

وغيره، ولصدق الثاني على المنصوب في قولك: «أُعْطي زيدٌ درهماً» وليس مراداً.

(ينوب مفعولٌ به) إن كان موجوداً[١] **(عن فاعل فيما له)** من رفع، وعُمدِيَّةٍ وامتناعِ تقديمه[٢] على الفعل وغيرِ ذلك[٣] **(كنيل خير نائل)** و «زيدٌ مضروبٌ غلامُه».

(فأوّل الفعل) الّذي حُذف فاعله[٤] **(اضمُمَن)** سواء كان ماضياً أو مضارعاً **(والمتّصلَ بالآخر اكسِر في مضيّ)** فقط **(كوصل)** و«دُحْرِجَ».

← والحاصل: أنّ وصف الاسم الثاني غير جامع، وغير مانع بالنسبة إلى مسمّاه. **أبوطالب.**

١. **(قوله: إذا كان موجوداً)** أي: مذكوراً وهذا بخلاف ما إذا لم يكن موجوداً بأن لم يكن مذكوراً ولا مقدّراً، بل مقدّراً فإنّ في كِلتا الصورَتَين ينوب غير المفعول به عن الفاعل، ولم يجب في الصورة الثانية أن يجعل المفعول به مذكوراً، وأقيم مقام الفاعل. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وامتناع تقديمه)** لكن هذا في الفاعل مطلق وفي النائب مقيّد بما إذا كان غير ظرف؛ إذ لو كان ظرفاً لجوّز تقديمه كما سنذكره بعد هذا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وغير ذلك)** كامتناع حذفه إلّا في الصورة الّتي ذكرنا، وجواز استتاره، وأصالة اتصاله بالفعل وتأنيث الفعل عند تأنيثه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: الّذي حذف فاعله)** قيّد بهذا لئلّا يتوهّم أنّ المراد مطلق الفعل، وهذا التقييد صحيح على ما زعمه الشارح من أنّ حذف الفاعل في الفعل المعلوم منحصر في المضارع الّذي فاعله «واو» أو «ياء» حرفي مدّ قد اتصل به نون التأكيد. وأمّا على ما ذكرنا من تعدّد صور حذفه فينقض كلام المصنّف لهذا القيد بنحو: ضرب ضرب زيد، وما قام وما قام إلّا زيد. اللّهم إذا حمل الحذف من السقوط لفظاً وتقديراً.

و بالجملة إفادة كلام المصنّف بدون هذا القيد للمراد أظهر ممّا إذا قيّد به؛ لأنّ اللّام في قوله: «الفعل» إشارة إلى الفعل المذكور ضمناً وهو ما ناب مفعوله عن فاعله.

فالأولى أن يقول بدله: الّذي بني لما لم يسمّ فاعله. كما ذكره فيما سيأتي. **أبوطالب.**

واجْـعَلهُ مـن مـضارعٍ مُـنفَتِحا كيَنْتَحِي المقولِ فيه يُـنْتَحى[١]

والـثـانِيَ الـتـالِيَ تَـا المُـطاوُعَه كـالأوّلِ اجْـعَلْهُ بـلا مُـنازَعَه[٢]

(واجعله) أي: المتّصلَ بالآخِر (من) فعل (مضارعٍ مُنفتحا كينتحي المقول فيه) إذا بُني لما لم يُسَمَّ فاعله[٣] (يُنتَحى) وكـ«يُضرَب ويُدَحْرَجُ ويُستخرج».

(و) الحرف (الثاني التالي) أي: الواقعَ بعدَ (تا المطاوعة كالأوّل اجعله) فَضُمَّهُ (بلا منازعة) في ذلك، أي: بلا خلاف، نحو: «تُعُلِّمَ العِلْمُ» و «تُدُحرِجَ في الدّار» لأنّه لو لم يُضَمّ لَألْتَبَسَ بالمضارع المبنيّ للفاعل وكذا يُضَمّ الثاني التالي ما أشبه تاء المطاوعة، نحو: «تُكُبِّرَ» و «تُخُيِّرَ».

---

١. **(واجعله)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول أوّل، والهاء عائدة على المتّصل بالآخر، و**(من مضارع)** في موضع الحال من الهاء فيتعلّق بمحذوف. وقال المكودي: إنّه متعلّق باجعله، و**(منفتحاً)** مفعول ثانٍ لاجعله. والتقدير: واجعل المتّصل بالآخر حال كونه من مضارع منفتحاً، و**(كينتحي)** ـ بكسر الحاء ـ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كينتحي، و**(المقول)** بالجرّ قال المكودي: تبعاً للمرادي نعت لينتحي، و**(فيه)** متعلّق بالمقول، و**(ينتحي)** محكي بالمقول زاد المكودي. **خالد.**

٢. و **(الثاني)** مفعول أوّل بفعل محذوف يفسّره اجعله على أرجح الوجهَين في الاشتغال، و **(التالي)** نعت للثاني، وأل فيه موصول اسمي، والعائد إليها ضمير مستتر فيه مرفوع على الفاعلية، و **(تا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول التالي، و **(المطاوعة)** مضاف إليه، و **(كالأوّل)** في موضع المفعول الثاني لاجعله، و **(اجعله)** فعل أمرٍ وفاعل والهاء مفعوله الأوّل، و **(بلا منازعة)** متعلّق باجعله.

وتقدير البيت: واجعل الحرف الثاني الّذى يلي تاء المطاوعة، كالحرف الأوّل في الضمّ بلا منازعة، فحذف موصوف الوصفَين ومتعلّق الفعل. **خالد.**

٣. **(قوله: إذا بني ما لم يسمّ فاعله)** أي: بني لمفعول لم يسمّ فاعل هذا المفعول، أو فاعل فعل هذا المفعول، ولم يقل: إذا حذف فاعله كما قاله سابقاً، لئلّا ينتقض بنحو: بضربن جمعاً معلوماً، ولم ينتقض بسائر صور حذف فاعل الفعل المعلوم أيضاً، لكنّ نظر الشارح إلى عدم الانتقاض بتلك الصورة فقط لما تقدّم. **أبو طالب.**

وثــالثَ الّــذي بــهَمزِ الوصـل كــالأوّلِ اجْـعَلَنَّهُ كـاسْتُحْلِي[١]
واكْسِرِ أوِ اشْمِمِ فا ثـلاثيّ أُعِـلّْ عيناً وضَمٌّ جا كَبُوعَ فاحْتُمِلِ[٢]

(وثالث) الماضي **(الّذي)** ابتُدِئ **(بهمز الوصل كالأوّل اجعلنّه)** فَضُمَّهُ **(كاستُحلي)** لئلّا يلتبس بالأمر في بعض الأحوال[٣]، **(واكسر)** فاءَ ثلاثيّ مـعتلّ العـين؛ لأنّ الأصل أن تَضُمّ أوّلَه وتكسر ما قبلَ آخره فتقول في «قال» و «باع»: قُوِلَ وبُيِعَ، فاستثقلت الكسرة على الواو والياء، فنُقلت إلى الفاء، فسكنتا، فقُلبت الواو يـاءً؛ لسكونها بعدَ كسرةٍ وسلمت الياء؛ لسكونها بعدَ حركة تُجانسها، وهذه اللّغة العُليا.

١. **(وثالث)** مفعول بفعلٍ محذوفٍ ويفسّره اجعلنّه، و **(الّذي)** مضاف إليه، و **(بهمز)** في موضع صلة الّذي، و **(الوصل)** مضاف إليه، و **(كالأوّل)** في موضع المفعول الثاني لاجعلنّه مـقدّم عـليه، و **(اجعلنّه)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الثقيلة، والهاء المتّصلة به مفعوله الأوّل، و **(كاستحلي)** خبر لمبتدأ محذوف، واستحلي مبنيّ للمفعول. **خالد.**

٢. **(واكسر)** فعلُ أمرٍ **(أو)** حرفُ عطفٍ وتخيير، و **(اشمم)** بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فعل أمـرٍ معطوف على اكسر، و **(فا)** ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول اشمم، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لاكسر على سبيل التنازع. و **(ثلاثي)** مضاف إليه، و **(أعلّ)** فعلُ ماضٍ مبنيّ للـمفعول ونـائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثي، و **(عيناً)** تمييز محوّل عن نائب الفاعل، والأصل: أُعِـلّت عينه، وجملة أعِلّ عيناً نعت لثلاثي، وثلاثي نعت لفعل محذوف **(وضمٌّ)** قال المكودي: مبتدأ وجملة **(جا)** ـ بالقصر للضرورة ـ خبره، و **(كبوع)** في موضع الحال من فاعل جاء **(فـاحتمل)** معطوف على جاء انتهى. واحتمل مبنيّ للمفعول. **خالد.**

٣. **(قوله: بالأمر في بعض الأحوال)** أي: بالأمر من هذا الباب في حال سقوط «الهمزة» في الدرج فإذا لم يكن الفعل منقوصاً فالملتبّس به هو الأمر المذكور عند وقف الماضي، أو حذف نون التأكيد الخفيفة من الأمر؛ لاتصاله بالساكن، وإذا كان منقوصاً فالملتبّس به إمّا الأمر المؤنّث عند وقف الماضي، أو الأمر المذكّر عند إشباع كسرة آخره مع وقف الماضي، أو مع حذف نون التأكيد منه مع وصل الماضي. **أبوطالب.**

(أو اشمم فا ثلاثيّ أُعِل عيناً) بأن تُشير [١] إلى الضمّ مع التلفّظ بالكسر ولا تُغيّر الياء، وهذه اللّغة الوُسطى، وبها قرأ ابن عامر والكسائيّ في ﴿**قيل**﴾ و ﴿**غِيضَ**﴾. [٢]

(وضمٌّ) للفاء **(جا)** عن بعض العرب مع حذف حركة العين، فسلمت الواو وقُلبت الياء واواً، كـ«حُوكَتْ» في قوله:

١٤٠. حوكت على نَولَيْن إذ تُحاكُ [٣]

و**(كبوع)** في قوله:

١٤١. ليت وهل يَنفَعُ شيئاً ليتُ ليت شباباً بُوعَ فاشتريتُ [٤]

وقوله: **(فاحتُمِل)** أي: فأُجيز، وخرج بقوله: «أُعِلّ» ما كان معتلّاً ولم يُعَلّ، نحو: «عَوِرَ في المكان» [٥] فحكمه حكم الصحيح. ثمّ هذه اللّغات الثلاث إنّما تجوز مع أمن اللّبْس.

---

١. **(قوله: بأن تشير اه)** تفسير للإشمام، واحتراز عن معناه الآخر المراد اد منه في الوقف، كما سيأتي فإنّ مراد القرّاء والنحاة من الإشمام هو هذا المعنى في هذا المقام، لا ما يرد في الوقف، هذا ما أفاده الرضي. **أبوطالب**.

٢. سورة هود: الآية ٤٤.

٣. **(قوله: حوكت على نَولَين اه)** آخره:

تَـخْتَبِطُ الشَـوْكَ ولا تُشاكُ

اللغة والإعراب: «حوكت» من حاك الثوب إذا نسجه، و«النول» ـ بفتح النون ـ خشب يلفّ الحائك به الثوب، والمستتر في حوكت للإزار والرداء، وكذا المستتر في تحاك وتختبط وتشاك، و«الشوك» الطلح، و«تختبط الشوك» أي: لا يؤثّر الشوك بها، و«لا تشاك» أي: لا يدخل فيها شوك، وهذا البيت وصف لغاية صفتها. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: ليت شباباً بوع فاشتريت)**. لفظ «ليت» الثاني فاعل ينفع، والثالث تأكيد للأوّل. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: نحو عور في المكان)** هذا بالعين والراء المهملتين أي: ستر وهو من العورة؛ لأنّه ←

وإن بِشَكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُـجْتَنَب وما لِبَاع قد يُرى لِـنَحوِ حَبٌّ[(١)]

(وإن بشكلٍ)[(٢)] من أشكال المتقدّمة **(خيف لبسٌ)** يحصل بين فعل الفاعل وفعل

← ينبغي أن يستر، أو بمعنى وقّت ـ بالتشديد ـ أي: جمع لوقت في المكان أو أقرّ فيه، وإنّما لم يعلّ ما دلّ على الألوان والعيوب؛ لأنّ أصله أن يجيء على إفعالّ وإفعلّ ومقتضى الإعلال فيهما منتفٍ، فحمل المجرّد عليهما في ترك الإعلال؛ لأنّه كالفرع عليهما. **أبو طالب.**

١. **(وإن)** حرفُ شرطٍ، و **(بشكل)** متعلّق بخيف، والباء للسببيّة، و **(خيف)** فعل ماض مبنيّ للمفعول في محلّ جزم على أنّه فعل الشرط، و **(لبس)** مرفوع على النيابة عن الفاعل بخيف، و **(يجتنب)** مبنيّ للمفعول مجزوم على أنّه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل، والشكل ـ بفتح الشين ـ التحريك **(وما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على أنّه مبتدأ، و **(لباع)** متعلّق بصلة «ما» على تقدير مضاف، و **(قد)** حرف تقليل هنا، و **(يرى)** مضارع مبنيّ للمجهول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى «ما»، وهو المفعول الأوّل، و **(لنحو)** في موضع المفعول الثاني ليرى على تقدير مضاف أيضاً، و **(حبّ)** مضاف إليه، وجملة قد يرى ومعموله في موضع رفع خبر المبتدأ الّذي هو ما. **خالد.**

٢. **(قوله: وإن بشكل اه).**

اعلم أنّ مذهب الأكثرين جواز الإشكال الثلاثة في الأجوف الثلاثي المجهول المسند إلى الضمير المرفوع المتحرّك سواء أمن من التباس المجهول بالمعلوم أم لا، لكنّ المختار عندهم في الواوي الكسر والإشمام، وفي اليائي الكسر فقط، وذهب المصنّف إلى وجوب الاجتناب عن شكل لم يؤمن اللبس معه سواء كان الالتباس بالمعلوم من نفس هذا الفعل، وبالمعلوم من غيره سواء كان ذلك الشكل في المجهول هو المختار عندهم أم لا. وإنّما مثّل الشارح لمحلّ الالتباس بمثالَين لفوائد:

الأولى: الإشارة إلى أنّ الالتباس الموجب للاجتناب يحصل من الكسر والضمّ لا من الإشمام.

الثانية: الإشارة إلى أنّ الموجب للالتباس أعمّ من أن يكون هو الشكل المختار عندهم وغيرهم.

الثالثة: الإشارة إلى أنّ الالتباس أعمّ من أن يكون بالمعلوم من نفس هذا الفعل وبالمعلوم من غيره. **أبو طالب.**

المفعول **(يُجتنب)** ذلك الشَكل، كـ«خاف»؛ فإنّه إذا أُسند إلى تاء الضمير يقال: خِفتُ ـبكسر الخاء ـ فإذا بُني للمفعول[١] فإن كُسرت حصل اللّبس، فيجب ضمّه فيقال: «خُفْتُ»، ونحو: «طِلتُ» أي: غُلِبْتُ في المطاولة[٢] يُجتنب فيه الضمّ؛ لئلّا يلتبس بـ«طُلْتُ» المسند إلى الفاعل من الطول ضدِّ القصر.

(وما لباع) إذا بني للمفعول من كسر الفاء وإشمامها وضمّها **(قد يرى لنحو حَب)** من الثلاثيّ المضاعف المدغَمِ إذا بُني للمفعول، وأوجب الجمهور الضمَّ واستدلّ مجيز الكسر برواية عَلَقَمَةَ، نحو: ﴿رِدّتْ إلينا﴾.[٣]

---

١. أصله قبل بنائه للمفعول خافني زيد، فحذف الفاعل ثمّ بني للمفعول وأبدل من ياء المتكلّم تاء مثنّاة فوق؛ لاشتراكهما في الدلالة على المتكلّم، وكذا الحكم في طِلتُ. **حكيم**.

٢. **(قوله: أي: غلبت في المطاولة)**.

اعلم أنّه إذا أُريد أن يبيّن صريحاً ما هو الغالب من معمولي المفاعلة ذكر بعدها الفعل المجرّد منها المتحد معها في الماضوية غيرها، ونسب إلى الغالب منهما فيقال: ضاربت زيداً فضربته، أو ضربني أي: غلبته في الضرب أو غلبني فيه، ويضاربني زيد فأضربه أو يضربني، ولا يكون هذا الفعل إلّا متعدّياً من باب نَصَرَ وإن كان أصله غير ذلك إلّا إذا كان مثالاً واويّاً أو أجوف أو ناقصاً مطلقاً، فيكون من باب ضَرَبَ حينئذٍ، وكذا إذا أُريد أن يبيّن صريحاً ما هو المغلوب منهما لا أن يؤتى بلفظ المجهول، وينسب إلى المغلوب ويسمّى هذا الفعل باب المغالبة.

فالمراد بقوله: «طلت» ما كان من باب المغالبة لبيان المغلوب منهما، والمطاولة مفاعلة إمّا من الطول ضدّ القصر أو من الطول ـبفتح الطاء ـ بمعنى الإفضال والمنّ، وعلى التقديرَين التباس «طلت» على تقدير الضمّ التباس بالمعلوم من غير نفسه. **أبو طالب**.

٣. سورة يوسف: الآية ٦٥.

ومــا لِــفا بــاع لِــمَا العــينُ تَـلِي في اخْتارَ وانْقادَ وشِبْهٍ يَـنْجَلي[١]
وقــابلٌ مِـن ظـرفٍ أو مِـن مـصدرِ أو حــرفِ جــرٍّ بــنيابةٍ حَـرِي[٢]

(وما) ثبت **(لفا باع)** إذا بُني للمفعول من جواز الثلاثة فهو **(لما العين تَلي في)** كلّ ثلاثيّ معتلّ العين وهو على «افتعل أو انفعل»، نحو: **(اختار وانقاد وشبهٍ)** لِـذَيْنِ **(ينجلي)** خبرٌ[٣] هو مَحَطّ حصول.[٤]

---

١. **(وما)** مبتدأ وهو موصول اسميّ، و**(لفا)** ـ بالقصر للضرورة ـ متعلّق بصلة «ما»، و**(باع)** مضاف إليه، و **(لما)** في موضع رفع خبر المبتدأ، وما المجرورة اسم موصول نعت لمحذوف، و**(العين)** مبتدأ، وجملة **(تلي)** خبره، وجملة «العين تلى» صلة ما المجرورة باللّام، والعائد محذوف، و**(في اختار)** متعلّق بتلي **(وانقاد وشبه)** معطوفان على «اختار»، و «شبه» مضاف لمحذوف، وجملة **(ينجلي)** نعت لشبه. **خالد.**

٢. **(وقابل)** مبتدأ سوّغ الابتداء به، تَعَلَّقَ **(من ظرف)** به، قاله المكودي. و **(أو من مصدر)** معطوف على من ظرف و**(أو حرف)** معطوف على مصدر و**(جرّ)** مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف والعاطف و **(بنيابة)** متعلّق بحري ومتعلّق «نيابة» محذوف، و**(حري)** ـ بتخفيف الياء للضرورة ـ صفة مشبهة بمعنى حقيق مرفوع بالخبرية عن «قابل».
وتقدير البيت: وقابل من ظرف أو من مصدر أو من حرف جرّ ومجروره حري بنيابة عن الفاعل. **خالد.**

٣. **(قوله: خبر)** فهو متعلّق بقوله: «لما العين» وهذا ردّ لمن جعل جملة «ينجلي» وصفاً للمشبّه و«لما العين» متعلّقاً بمقدّر خبراً للمبتدأ. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: هو محطّ حصول اه)**
الجملة وصف لقوله: «خبر» علّق عليه للإشعار بعلّيته للحكم أي: كون ينجلي خبر لما.
وبيان العلّية أن ينجلي محلّ استقرار ما لفا باع ومحلّ استقرار المبتدأ هو الخبر؛ لأنّ المبتدأ قبل ذكر الخبر لكونه غير تامّ الفائدة كأنّه مضطرب في ذهن السامع، وبعد ذكره يستقرّ فيه، ←

«ما لفا باع» لما وَلِيَتهُ العينُ فيما ذُكر فيجوز فيهما كسر التاء والقاف وضمّهما والإشمام على العمل السابق[١] ويُلفظ بهمزة الوصل على حسب اللّفظ بهما.

← هذا ما سمعناه من الأعلام في هذا المقام وفيه أنظار ظاهرة، وقد سنح لي لهذا الكلام معنى دقيق هو أنّ للإشارة إلى رفع إيراد ربما يورد على المصنّف من قياسه ما وليته العين على فاء باع في الحكم بأنّ ما وليته العين أعمّ من فاء باع من حيث إنّه قد يكون محلّاً مرتفعاً للحكم المذكور وذلك إذا وقع صدراً للكلمة ولا محالة يكون حينئذٍ فاء، وهذا كفاء باع، وقد يكون محلّاً منحطّاً له، وذلك إذا وقع غير صدراً للكلمة، وهو حينئذٍ يكون إمّا حرفاً زائداً أو فاء، وهذا «كتاء» اختار و«قاف» انقاد، وقياس العامّ بأفراده على الخاصّ باطل؛ لاستلزامه قياس الشيء على نفسه. نعم، لو ترك في البيت قوله: «وشبه» لم يبق للاعتراض المذكور مجال واسع؛ لأنّه حينئذٍ يجعل قوله: «في اختار وانقاد» قيداً مخصّصاً لما وليته العين بما إذا كان محلّاً منحطّاً.

فنبّه الشارح بذلك على أنّ المراد بما وليته العين ليس محلّ الحكم المذكور مطلقاً، بل محلّ انحطاطه، فقوله: «هو» عائد إلى الموصول الثاني، والجملة بيان له، و«المحطّ» بمعنى محلّ الانحطاط.

وقوله: «لما وليته العين» متعلّق بالحصول وموجب لذكر لفظ الحصول، وقوله: «فيما ذكر» أي في اختار وانقاد وشبههما متعلّق بقوله: «وليته العين»، أو بمقدّر وصف لقوله: «محطّ».

ولك أن تقول: قوله: «هو» عائد إلى قوله: «شبه» على أن يكون المراد بالمحطّ محلّ الانحطاط بالواسطة أي: محلّ محلّه، فإنّ شبه اختار وانقاد محلّ الحرف وليته العين، وهو محلّ للحكم المذكور.

وقوله: «فيما ذكر» بيان للوجه الشبه وهو كونه محلّاً منحطّاً.

والتقدير: هو محطّ حصول ما لفا باع لما وليته العين المشابه لهما فيما ذكرنا، فافهم ذلك؛ فإنّه ممّا تفرّدت به في هذا المقام. **أبوطالب.**

١. يعني تقول في الفصيح: «اختير وانقيد» بالكسر أو الإشمام، وعلى ضعف «اختور وانقود» بالضمّ. **حكيم.**

(قابلٌ) للنيابة **(من ظرفٍ)** بأن كان متصرّفاً مختصّاً أو غير مختصٍ، لكن قُـيّد الفعل بمعمول آخَرَ **(أو من مصدرٍ)** بأن كان متصرّفاً لغير التوكيد **(أو حرف جرّ)** مع مجروره، بأن لم يكن متعلّقاً بمحذوف ولا علّة **(بنيابةٍ)** عن الفاعل **(حَـري)** أي: جديرٌ، نحو: «سِيرَ يومُ السبتِ» و «سِيرَ بزيدٍ يومٌ» و «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ» ﴿**ولمّا سُقِطَ في أيـديهم**﴾.[١] ونقل أبو حيّان في الارتشاف اتّفاقَ البصرّيين والكـوفيّين على أنّ النائب هو المجرور، وأنّ الّذي قاله المصنّف ـ من أنّهما معاً النـائبُ ـ لم يقله أحدٌ. وغيرُ القابل لا ينوب، نحو: «إذا» و «عند» و «ثَمَّ» و «سبحانَ اللّه» و «معاذَ اللّه» و «ضَرباً» في «ضربتُ ضرباً». وفُهم من تخصيصه النيابة بما ذُكر أنّه لا يجوز نيابة التـمييز ولا المـفعول له ولا المـفعول مـعه[٢] وصـرّح بـالأوّل فـي التسهيل[٣] وبالثاني في الارتشاف وبالثالث في اللباب.

---

١. سورة الأعراف: الآية ١٤٩.

٢. أمّا الأوّل: فلأنّه في الأصل فاعل مثل طاب زيد نفساً، فإنّ تقديره: طاب نفس زيد، عدل عنه للمبالغة، فلو أُقيم مقام الفاعل لَزِمَ إبطال الغرض.

وأمّا الثاني: فللإخلال؛ لأنّ النصب مشعر بالعلّية، فلو أُقيم مقام الفاعل كان مرفوعاً، فلم يشعر بالعلّية.

وأمّا الثالث فلأنّه إن كان مع الواو الدالّة على المعيّة كانت فاصلة بين الفعل والنائب، فكان ما بعدها كمعطوف بغير معطوف عليه، وإن كان بدونها فاتت الدلالة على المعيّة المرادة. **حكيم**.

٣. التسهيل: ص ٧٧.

ولا يَنُوبُ بعضُ هذِي إنْ وُجِـد في اللفظِ مفعولٌ به وقد يَرِد[١]

(ولا ينوب بعض هذي) الثلاثةِ المتقدّمة **(إن وُجد في اللّـفظ مـفعول بـه)** كـما لا يكون فاعلاً[٢] إذا وُجد اسمٌ محضٌ.

---

١. **(ولا)** حرف نفي، و **(ينوب)** فعل مضارع منفيّ بلا، و **(بعض)** فاعل ينوب **(هـذي)** اسـم إشـارة مضاف إليه، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(وجد)** مبنيّ للمفعول في موضع جزم بإن على أنّـه فـعل الشرط.

و **(في اللفظ)** متعلّق بوجد و **(مفعول)** نائب الفاعل بوجد، و **(به)** متعلّق بمفعول، وجواب الشرط محذوف **(وقد)** حرف تقليل هنا، و **(يرد)** فعل مضارعٍ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المـصدر المفهوم من الفعل السابق.

والتقدير: وقد يرد بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول وهذا أولى. **خالد**.

٢. **(قوله:كما لا يكون فاعلاً اه)** اعترض عليه بوجهين:

الأوّل: أنّ تقييد المشبّه به بالشرط المذكور غير صحيح، أمّا إذا أخذت القضيّة الشرطية كلّية كما هو المناسب لما في نفس الأمر، فلاقتضائه أنّه كلّما لم يوجد اسم محض يكون بـعض الثلاثة فاعلاً، وهو فاسد؛ لامتناع كون بعض الثلاثة فاعلاً مطلقاً سواء وجد اسم محض أم لا وإن أخذت جزئية كما هو مقتضى لفظ «إذا» الدالّ على الإهمال فلاقتضائهأنّه قد يكون «إذا» وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً، وقد يكون «إذا» لم يوجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلاً، وقد يكون «إذا» وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلا، وهو أفسد من الأوّل.

الثاني: هذا التشبيه فاسد؛ لأنّ المشبّه مقيّد في نفس الأمر بالشرط المذكور دون المشبّه به كما عرفت، ولو سُلّم تقييده به أيضاً لكان على سبيل الكلّية أي: كلّما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً مع أنّ المشبّه مقيّد به على وجه الجزئية كما يشهد به قوله: و«قد يرد».

أقول: أمّا الجواب عن الأوّل فبأنّا نختار كلّية الشرطية لكن لا من لفظ «إذا»؛ لعدم دلالتـها عليها بل من الخارج، ونقول: إنّ المقرّر عندهم أنّ «لو» لامتناع ما بعده، و«إن» لاحـتماله، و«إذا» لتيقّن تحقّقه، فإيراد الشارح في المشبّه به بلفظ «إذا» دون «إن» كما هـو المـناسب ←

هذا مذهب سيبويه **(و)** ذهب الكوفيّون والأخفش إلى أنّه **(قد يرد)** نيابة غير المفعول به مع وجوده، كقوله تعالى: ﴿**لِيُجزى قوماً بما كانوا يكسبون**﴾[١] وقول الشاعر:

١٤٢. لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلّا سيّدا[٢] ولا شَفى ذا الغَيّ إلّا ذو هُدى

واختاره في التسهيل.[٣]

← لسياق المشبّه يدلّ على أنّ اسم المحض دائماً يوجد عند إرادة ذكر الفاعل لصيرورته فاعلاً، فلا يكون بعض تلك الثلاثة فاعلاً قطّ، فكأنّه قال: كما أنّه لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً.

وأمّا الجواب عن الثاني، أمّا عمّا قبل التسليم فهو أنّ وجه الشبه هو محض علّية وجود الاسم المحض، لعدم صيرورة بعض الثلاثة فاعلاً أو نائباً، وأمّا لزوم وجود هذا الاسم وعدم لزومه عند إرادة ذكر الفاعل والنائب فأمر خارج عنه، وأمّا عمّا بعد التسليم فهو ما أشار إليه الشارح بقوله: «هذا مذهب سيبويه» يعني أنّ هذا الحكم والتشبيه إنّما هو على مذهب سيبويه لا مطلقاً، وإنّما يرد الإيراد لو كان المراد بهما مطلقاً، فافهم.

وليعلم أنّ المراد بالاسم المحض هو الاسم الخالص عن الشبه بعامله في جوهر المعنى كالمفعول المطلق، وعن تركيبه مع الحروف كالظرف والمجرور، فالمصدر الّذي لا يكون مفعولاً مطلقاً داخل في الاسم المحض تحقيقاً كان ذلك المصدر أو تاويلاً فتنبّه. **أبوطالب.**

١. سورة الجاثية: الآية ١٤.

٢. **(قوله: لم يعن بالعلياء اه)**. قاله رؤبة.

اللغة والإعراب: و«لم يُعنَ» مجهول أي: لم يجعل اللّه أحداً قصد بالنفس العلياء أحداً إلّا سيدّاً. و«شفى» فعل ماضٍ، و«الغيّ» الضلالة. **أبوطالب.**

٣. التسهيل: ص ٧٧.

وبــاتّفاقٍ قــد يَــنُوبُ الثّـانِ مِـن　　　بــابِ كسـا فـيمَا الْـتِباسُهُ أُمِـنْ[١]
في بابِ ظَـنَّ وأرَى الْـمَنعُ اشْـتَهَر　　　ولا أرَى مــنعاً إذا القَـصدُ ظَـهَر[٢]

(وباتّفاقٍ) من جمهور النحاة **(قد ينوب)** عن الفاعل المفعولُ **(الثّان من باب كسا فيما التباسه أُمن)** نحو: «كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ» بخلاف ما إذا لم يُؤمَن الالتباس، فيجب أن ينوب الأوّل، نحو: «أُعطِيَ عمروٌ بِشْراً» وحُكي عن بعضهم: منع إقامة الثـاني مطلقاً[٣] وعن بعض آخَرَ: المنع إن كان نكرة والأوّل معرفةً، ولعلّ المصنّف لم يَعتدَّ بهذا الخلاف وقد صرّح بنفيه في شرحي التسهيل والكافية[٤] وحيث جاز إقامة الثاني، فالأوّل أوْلىٰ؛ لكونه فاعلاً في المعنى.

---

١. **(وباتّفاق)** متعلّق بينوب، و **(قد)** حرف تقليل، و**(ينوب)** فعل مضارعٍ، و **(الثـان)** ـ بـحذف اليـاء والاستغناء بالكسرة ـ فاعل ينوب، و**(من باب)** في موضع الحال من الثان، و**(كسا)** مضاف إليه، و**(فيما)** متعلّق بينوب وما اسم موصول، و**(التباسه)** مبتدأ، وجملة **(أُمن)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة «ما» والعائد إلى الموصول الهاء المتّصلة بالمبتدأ. **خالد.**

٢. **(في باب)** متعلّق باشتهر، و **(ظنّ)** مضاف إليه **(وأرى)** معطوف على «ظنّ»، و **(المنع)** ـ بـالرفع ـ مبتدأ، وجملة **(اشتهر)** خبره. والتقدير: المنع اشتهر في باب ظنّ وأرى، فقدّم معمول الخبر على المبتدأ، وهو لا يجوز إلّا في الضرورة؛ لأنّ الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ، فمعموله أحرى **(ولا)** نافية، و **(أرى)** فعل مضارعٍ وفاعله مستتر فيه وجوباً، و **(منعاً)** مفعول أرى ولا ثاني له، و **(إذا)** ظرف للمستقبل متضمّن معنى الشرط مختصّ بالجمل الفعلية على الأصحّ، فعلى هذا **(القصد)** فاعل بفعل محذوف يفسّره «ظهر»، و **(ظهر)** فعل ماضٍ وهو وفاعله لا محلّ له لأنّه مفسّر. **خالد.**

٣. أي سواء كان الثاني نكرة والأوّل معرفة أم لا، أمن اللبس أم لا، طرداً للباب. **حكيم.**

٤. شرح التسهيل: ج ٢ ص ٦١، وشرح الكافية: ج ١ ص ٢٧٣.

(في باب ظنّ وأرى) المتعدّية لثلاثة **(المنع)** من إقامة الثاني[١] ووجوبُ إقامة الأوّل **(اشتهر)** عن كثير من النحاة. قال الأُبَّديّ في شرح الجزوليّة: لأنّه مبتدأ وهو أشبه بالفاعل؛ فإنّ مرتبته قبلَ الثاني؛ لأنّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب، فَفُعِلَ ذلك للمناسبة.

وخالف ابن عصفورٍ وجماعةٌ وتبعهم المصنّف فقال: **(ولا أرى منعاً)** من نيابة الثاني **(إذا القصد ظهر)** ولم يكن جملةً ولا ظرفاً، كما في التسهيل[٢] كقولك في «جَعَلَ اللّه ليلةَ القدر خيراً من ألف شهرٍ»: «جُعل خيرٌ من ألف شهرٍ ليلةَ القدر».

أمّا الثالث من باب «أرَى» ففي الارتشاف ادّعى ابنُ هشام الاتّفاقَ على منع إقامته وليس كذلك، ففي المُختَرَع جوازه عن بعضهم.

وكما لا يكون للفعل إلّا فاعلٌ واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلّا شيءٌ واحد.

---

١. **(قوله: من إقامة الثاني)** لم يرد بثانوية هذا الثاني التأخّر المكاني الذهني لا التأخّر الزماني لشخص الثاني، بل تأخّر بداية زمان نوع الثاني، وقس عليه حال الأوّل والثالث. فالثاني في أرى ثالث بالمعنيين الأوّلين، وكذلك أوّله ثانٍ وثالثه أوّل بذينك المعنيين. فلا يرد عليه ما ورد على تقدير حمل الثلاثة بذينك المعنيين، فافهم. **أبوطالب.**

٢. التسهيل: ص ٧٧.

وما سِوَى النـائبِ مـمّا عُـلِّقا بالرافِعِ النـصبُ له مُـحَقَّقا[١]

(وما سوى النائب) عنه **(ممّا علّقا بالرافع)** أي: رافعِ النائب ـ وهو الفعل واسم المفعول والمصدر[٢] على ظاهر قول سيبويه ـ **(النصب له مُحقّقاً)** لفظاً إن لم يكن جارّاً ومجروراً، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجُمُعة أمامَك ضرباً شديداً» ومحلاًّ إن يكنه نحو: ﴿**فإذا نُفِخَ في الصّور نفخَةٌ واحدةٌ**﴾.[٣]

---

١. **(وما)** موصول اسمي مبتدأ، و **(سوى النائب ممّا)** متعلّقان بصلة ما وما المجرورة موصولة أيضاً جارية على محذوف، وجملة **(علّقا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما المجرورة والألف للإطلاق، و **(بالرافع)** متعلّق بعلّقا، و **(النصب)** مبتدأ و **(له)** خبره، و **(محقّقاً)** حال من الضمير في الجارّ والمجرور الواقع خبراً عن النصب، وجملة النصب له خبر ما الواقعة مبتدأ أوّل البيت، والرابط بينهما الضمير المجرور باللّام. **خالد.**

٢. قوله: «وهو الفعل» مثال الفعل: ضرب زيدٌ أمام الأمير، ومثال اسم المفعول: مضروب زيدٍ يوم الجمعة، ومثال المصدر: أعجبني أكلُ اللحم والخبز أمام الأمير أي: أن أكل اللحم والخبز أمام الأمير، لكن لا يظهر كون المصدر مبنيّاً للنائب إلّا إذا أتبع محلّه بتابع، كما مثّلنا، فيجوز في الخبر الجرّ وهو الظاهر؛ حملاً على اللفظ والرفع حملاً على الموضع بناءً على أنّه بمعنى الفعل المبنيّ للمفعول. **حكيم.**

٣. سورة الحاقّة: الآية: ١٣.

اشتغال العامل عن المعمول

إن مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعلاً شَغَل عنه بنصبِ لفظِهِ أو المَحلّ[1]

هذا باب (اشتغال العامل عن المعمول)[2]

وهو أن يتقدّم[3] اسم ويتأخّر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه[4] لو

---

١. **(إن)** حرف شرطٍ، و **(مضمر)** فاعل بفعل محذوف يفسّره «شغل»، و **(اسم)** مضاف إليه، و **(سابق)** نعت لـ «اسم»، و **(فعلاً)** مفعول شغل، و **(شغل)** فعل ماضٍ وفاعله مستترٌ فيه يعود إلى مضمر، والجملة مفسّرة لا محلّ لها، و **(عنه بنصب)** متعلّقان بشغل، وضمير عنه يعود إلى **(إن)** حرف شرطٍ، و **(مضمر)** فاعل بفعل محذوف يفسّره شغل، و **(اسم)** مضاف إليه، و **(سابق)** نعت لاسم، و **(فعلاً)** مفعول شغل، و **(شغل)** فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى اسم، و **(لفظه)** مضاف إليه، والضمير فيه يعود إلى مضمر، و **(أو المحل)** معطوف على لفظه، وأل فيه خلف عن الضمير المضاف إليه. **خالد.**

٢. **(قوله: هذا باب الاشتغال)** الفرق بين هذا الباب وباب التنازع أنّ في هذا الباب تنازع المعمولَين في عامل واحد، وفي ذلك بالعكس، وليعلم أنّ الفعل وما يقوم مقامه في هذا الباب يسمّى مشغولاً ومشتغلاً، وما كان بعده شاغلاً ومشغولاً به، وما كان قبله مشغولاً عنه ومشتغلاً عنه، والمشغول به إمّا ضمير بلا واسطة أو بواسطة حرف، وإمّا متبوع وإمّا مضاف، والمشغول عنه إمّا مفرد أو مضاف أو متبوع. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: هو أن يتقدّم اه).**

←

→

أقول: قد اعتبر المشهور في تعريفه أموراً:

الأوّل: اشتراط تسليط بالمشغول عنه لعمله فيه.

الثاني: تقييد عمله بالنصب.

الثالث: تعميم العامل بين العامل المذكور وبين ملابسه وملازمه.

وعدل الشارح عن اعتبار تلك الأُمور؛ أمّا عن الأوّل فلأنّهم صرّحوا بأنّ واجب الرفع غير داخل في هذا الباب، وبهذا الاشتراط يدخل فيه؛ لأنّ المشغول على فرض التسليط يعمل في المشغول لا محالة، ولو كان واجب الرفع، غاية ما في الباب أن يكون التسليط في هذه الصورة محالاً.

وأمّا على فرض مجرّد نفي الشاغل، فيعمل في المشغول عنه إلّا تلك الصورة؛ لوجود المانع فيها.

وأمّا عن الثاني؛ فلأنّ من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير التسليط نحو: بزيد مُرّ به؛ فإنّ تقديم النائب عن الفاعل إذا كان ظرفاً جائز على الفعل وتعريفهم لا يشمل ذلك؛ لتقييد النصب، وليس هذا من واجب الرفع الّذي صرّحوا بعدم كونه من الباب؛ لأنّ المراد به ما يجب رفعه بغير المشغول كما ينادي به كلماتهم.

وأمّا عن الثالث فلوجهَين:

الأوّل: أنّ التعميم المذكور يوهم أنّ التسليط إنّما هو بلفظ غير عين لفظ المشغول، وليس كذلك لأنّ المراد به تسليط عين لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابقي أو التضمّني أو الالتزامي كما في باب التضمين. وذلك لأنّ المراد بالتسليط التسليط الفرضي بشهادة ذكره بلفظ لو الشرطية والتسليط بعد الفراغ عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض العبارات، فلو كان المراد ما يوهمه التعميم لكان التسليط حقيقيّاً في صورة نصب المشغول عنه وواقعاً قبل الفراغ.

الثاني: الإشارة إلى أنّ التسليط يمكن أن يكون في الكلّ بلفظ المشغول باعتبار المعنى

←

→

المطابقي، أو التضمني دون الالتزامي بأن يقدّر نحو: زيداً ضربتُ أخاه بقولنا: ضربتُ متعلّق زيد ضربت أخاه كما جوّزه الشيخ الرضي، وإنّما لم يجعل الشيخ الرضي المضاف المقدّر نفس الشاغل ليعمّ التقدير ما إذا كان الشاغل متبوعاً نحو: زيداً ضربتُ رجلاً يحبّه.

لكن لا يخفى عليك أنّه غير شاغل لنحو: زيداً ضربتُ عمراً أخاه؛ إذ لعلّ عمراً غير متعلّق بزيد؛ اللّهم إلّا أن يعمّ المتعلّق المتبوع أيضاً، وظنّي أنّ المقدّر في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة إلى تقدير مضاف على أن يكون الجملة الثانية بدلاً عن الأولىٰ بدل كلّ أو نسيان. ولا يخفى أنّ هذا أحسن وأخصّ ممّا ذكره الشيخ.

ثمّ اعلم: أنّه يمكن الاعتذار عمّا يرد على المشهور بتكلّفات يظهر بالتأمّل.

أقول: الأحسن أن يحمل باب الاشتغال على ما يكون في بادي النظر اشتغالاً سواء كان في الحقيقة كذلك أم لا؛ ليشمل جميع الأقسام الخمسة، ولا يصير ذكر واجب الرفع ولا رفع جائز الرفع على سبيل الاستطراد.

وعلى هذا يكون للمشغول عنه والمشغول به باعتبار الإعراب عشرة احتمالات؛ لأنّ الأوّل: إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور لفظاً مرفوع محلّاً أو مجرور لفظاً ومنصوب محلّاً، وعلى الأولين فالثاني أيضاً يحتمل تلك الأربعة، وعلى الأخيرَين فالثاني لا يحتمل سوى إعراب الأوّل.

وأمّا على غير ما ذكرنا من الأولىٰ فالأقسام خمسة؛ لأنّهما منصوبان كزيداً ضربته أو مجروران لفظاً منصوبان محلّاً نحو: بزيد مررتُ به. أو مجروران لفظاً مرفوعان محلّاً نحو: بزيد مرّ به، أو الأوّل منصوباً والثاني مجروراً لفظاً منصوباً محلّاً، نحو: زيداً مررت به أو الأوّل منصوباً والثاني مرفوعاً نحو: زيداً رؤيَ أخوه، لكن بعض تلك الخمسة غير مشهور عندهم. ولهذا أنكره بعضهم، وسيجيء بيان كيفيّة كون المثال الأخير من هذا الباب عن قريب إن شاء اللّٰه تعالى. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: أو سببه)** أطلقوا السبب على المضاف إلى ضمير الشيء، لأنّ هذا المضاف بسبب تلك الإضافة سبب لتصوّر هذا الشيء مرّة أُخرى. وقد يطلق عليه المسبَّب؛ لأنّ ذكر ذلك الشيء

←

لا ذلك لعمل فيه أو في موضعه.[١]

(إن مضمر اسمٍ سابقٍ فعلاً)[٢] مفعولٌ بقوله: **(شغل)** أي: ذلك المضمرُ **(عنه)** أي عن الاسم السابق **(بنصب لفظه)**[٣] أي: لفظ ذلك المضمرِ **(أو المحلّ)** أي: محلّه.

← سبب لصحّة إضافة هذا المضاف إلى ضميره.

ولا يبعد أن يكون الإطلاقان باعتبار أنّ المراد بالأسباب والمسبّب طرفا النسبة بالسببيّة الّتي يصيران بها سبباً ومسبّباً نفس النسبة؛ فإنّ كلا من الطرفين باعتبار اتصافه بالنسبة صار سبباً للآخر باعتبار اتصافه بها، فافهم. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أو في موضعه)** دخل بهذا في التعريف ما إذا كان المشغول عنه مبنيّاً أو معرباً مجروراً لفظاً. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: إن مضمر اسم اه)** لهذا البيت معنيان:

الأوّل: أن يكون «الباء» في قوله: «بنصب» للسببيّة بل للإلصاق متعلّقاً بقوله: «شَغَلَ». والمراد بلفظه أو المحلّ لفظ المضمر ومحلّه، وبنصب اللفظ نصب اللفظ الدالّ على النصب بجوهره لا بحركته، وبنصب المحلّ نصب اللفظ الدالّ على غير النصب، وهو الجرّ بجوهره لا بحركته وقد حمله الشارح على هذا، ومثاله ظاهر.

الثاني: أن يكون «الباء» بمعنى «عن» أو للبيان على أن يكون «بنصب» بدلاً أو بياناً لقوله «عنه».

والمراد باللفظ والمحلّ لفظ الاسم السابق ومحلّه.

والمراد بنصب اللفظ والمحلّ نصب اللفظ الدالّ عليه بحركته أو على غيره وهو الجرّ بحركته والمثال على هذا المعنى: زيداً ضربته، وبزيد مررتُ به، وهولاء ضربتهم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بنصب لفظه)** اعلم أنّ الإعمال في لفظ المعمول على نوعَين:

الأوّل: إدخال علامة نوع مقتضى العامل في لفظ المعمول، وهذا النوع هو المشهور من الإعمال اللفظي.

والثاني: تصوير لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل، وهذا النوع فيما يدلّ على ←

فالسابقَ انْصِبْهُ بِـفعلٍ أُضـمِرا حتماً موافِـقٍ لِـما قـد أُظـهِرا[١]

والنصبُ حتمٌ إن تَلَا السابقُ ما يَختصّ بالفعلِ كإن وحـيثما[٢]

(فالسابقَ)[٣] ارْفَعهُ على الابتداء أو **(انصبه)** واخْتُلف في نـاصبه، فـالجمهور وتبعهم المصنّف على أنّه منصوب **(بفعلٍ أُضمرا حتماً موافقٍ لما قد أُظهرا)** لفظاً أو معنىً، وقيل: بالفعل المذكور بعدَه، ثمّ اخْتُلف، فقيل: إنّه عامل في الضـمير وفـي

← كلّ من أنواع المقتضيات بلفظ ووضع على حدة كما في الضمائر، وتثنية أسماء الإشارة والموصولات على رأي.

فمراد المصنّف بقوله: «بنصب» لفظه على ما قرّره الشارح هو المعنى الثاني.

فلا يرد عليه أنّ الضمائر مبنيّات، ونصب اللفظ من خواصّ المعربات. **أبوطالب.**

١. **(فالسابق)** مفعول بفعل محذوف يفسّره «انصبه» على أرجح الوجهَين فهو من باب الاشتغال، و **(انصبه)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، و **(بفعلٍ)** متعلّق بانصبه، وجملة **(أضمرا)** ـ بالبناء المفعول ـ نعت لفعلٍ، والألف للإطلاق، و **(حتماً)** مفعول مطلق على تقدير حذف الموصوف. و **(موافق)** نعت ثانٍ لفعلٍ، و **(لما)** متعلّق بموافق وما اسم موصول نعت لمحذوف، وجملة **(قد أظهرا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما والألف للإطلق. وتقدير البيت: فانصب السابق بفعل قد أُضـمر إضـماراً حـتماً أو متحتّماً موافق للفعل الّذى قد أُظهر. **خالد.**

٢. **(والنصب حتم)** مبتدأ وخبر، و **(إن)** حرف شرطٍ و **(تلا)** فعل الشرط في محلّ جزم بإن، و **(السابق)** فاعل تلا ومنعوته محذوف، و **(ما)** موصول اسمي أو نكرة موصوفة فى محلّ النصب على أنّها مفعول تلا، وجملة **(يختصّ)** صلة ما على الأوّل أو صفة لها عـلى الثـاني، و **(بـالفعل)** مـتعلّق بيختصّ، و **(كإن)** ـ بكسر الهمزة ـ خبر لمبتدأ محذوف، و **(حيثما)** معطوف على إن.

والتقدير: والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئاً يختصّ بالفعل وذلك كإن وحيثما، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه. **خالد.**

٣. **(قوله: فالسابق اه)** لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبنيّاً للحكم ومثالاً للمسألة. **أبوطالب.**

الاسم معاً، وقيل: في الظاهر والضمير مُلغىً.(١)

واعلم: أنّ هذا الاسم(٢) الواقع بعدَه فعل ناصب لضميره على خمسة أقسامٍ: لازمِ النصب، ولازم الرفع، وراجح النصب على الرفع، ومستوٍ فيه الأمران، وراجح الرفع على النصب. هكذا ذكره النحويّون وتبعهم المصنّف، فشرع في بيانها بقوله:

(والنصب) للاسم السابق **(حتمٌ إن تلا السابق)** ـ بالرفع ـ أي: وقع بعدَ **(ما يختصّ بالفعل كإن وحيثما)** نحو: «إن زيداً لَقِيتَهُ فأكرِمْهُ» و «حيثما عمراً تَلْقَهُ فأهِنْهُ» وكذا إن تلا استفهاماً غير الهمزة، كـ«أين بكراً فارَقْتَهُ؟» و «هل عمراً حَدَّثتَهُ» و سيأتي حكم التالي للهمزة.

---

١. **(قوله: والضمير ملغى)** إلغاء الاسم عن المعمولية في أربعة مواضع:

الأوّل: في أسماء الأفعال.

الثاني: في باب الاشتغال.

الثالث: في ضمير الفصل، كلّ ذلك على الخلاف.

الرابع: في الأسماء المعدودة نحو: زيد وعمرو وبكر، وهذا بالاتفاق. **أبو طالب.**

قوله: «فالسابق انصه إلى آخره» معناه أنّه إذا وُجِدَ الاسم والفعل على الهيئة المذكورة، فيجوز لك نصبُ الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أنّ ناصبه فعل مُضمَر وجوباً. والمذهب الثاني: منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفيٌّ، واختلف هؤلاء فقال قوم: إنّه عامل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضربت» ناصباً لـ«زيد» وللهاء، ورُدّ هذا المذهب بأنّه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير مُلغىً، ورُدّ بأنّ الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل. **حكيم** نقلاً عن شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٥١٨.

٢. **(قوله: واعلم أنّ هذا الاسم)** لم يقل بدله: المشغوله عنه؛ لأنّ بعض الأقسام الخمسة لم يدخل تحت هذا الباب على مذهبهم، وإنّما ذكروه استطراداً كما ذكرنا، وقد عرفت ما هو الأولىٰ. **أبو طالب.**

وإن تَلا السـابقُ مـا بِـالِابتِدا يَختصّ فالرفعَ الْتَزِمْهُ أبَدا[(١)]

(وإن تلا السابق) أي: وقع بعد **(ما بالابتدا يختصّ)** كـ«إذا» الفجائيّة **(فـالرفعَ)** للاسم على الابتداء **(التزمه أبداً)** نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ لَقيتُهُ»؛ لأنّ «إذا» لا يليها إلّا مبتدأ، نحو: ﴿**فإذا هى بيضاء**﴾[(٢)] أو خبر، نحو: ﴿**إذا لهم مكرٌ فى آياتنا**﴾[(٣)] ولا يليها فعل، ولذا قُدّر متعلّق الخبر بعدَها اسماً، كما تقدّم.[(٤)]

وذِكرُهُ لهذا القسم إفادةٌ لتمام القسمة[(٥)] وإن كان ليس من الباب؛ لعدم صدق ضابطة الباب عليه؛[(٦)] لما تقدّم فيه من قولنا: «لولا ذلك الضمير لعمل في الاسم السابق»، ولا يصحّ هذا هنا؛ لما تقدّم من أنّ «إذا» لا يليها فعل.

---

١. **(وإن)** حرف شرطٍ و **(تلا السابق)** فعل وفاعل، و **(ما)** مفعول تلا وهي معرفة ناقصة، أو نكرة ناقصة و **(بالابتدا)** متعلّق بيختصّ.

وجملة **(يختصّ)** صلة ما أو صفتها **(فالرفع)** الفاء رابطة للجواب بشرطه، والرفع مفعول بفعل محذوف يفسّره «التزمه» على الراجح في هذا الباب، و **(التزمه)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، و **(أبداً)** منصوب على الظرفية بالتزمه، وجملة التزمه جواب الشرط.

وتقدير البيت: وإن تلا الاسم السابق شيئاً يختصّ الابتداء فالتزم رفعه أبداً. **خالد.**

٢. سورة الأعراف: الآية ١٠٨.

٣. سورة يونس: الآية ٢١.

٤. أي: في باب الابتدا عند قول المصنّف: «وأخْبَروا بظرفٍ أو بحرف جرّ». **حكيم.**

٥. **(قوله: إفادة لتمام القسمة)** أي: لتتميم قسمة أو مقسوم يكون باب الاشتغال بعضاً منه، فهذا التتميم إنّما هو لاشتراك هذا القسم مع باب الاشتغال في المقسَم. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: لعدم صدق ضابطة الباب عليه)** أي: على هذا المثال المذكور. فلا يرد عليه أنّه ينبغي أن يقول هٰهنا: لولا ذلك الضمير أو السبب. **أبو طالب.**

كــذا إذا الفـعلُ تَـلا مـا لم يَـرِدْ ما قبلُ معمولاً لِما بَعدُ وُجِـد[١]

(كذا)[٢] يجب الرفع **(إذا الفعل تلا)** أي: وقع بعدَ **(ما)** له صدر الكلام وهو الّذي **(لم يرد ما قبل)** أي: قبلَه **(معمولاً لما بعد وجد)**كالاستفهام و «ما» النافيةِ وأدوات الشرط، نحو: «زيدٌ هل رأيتَه؟» و «خالدٌ ما صَحِبتُهُ» و «عبدُ اللّـه إن أكـرَمَكَ أكرِمْهُ».[٣]

---

١. **(كذا)** متعلّق بفعل محذوف يدلّ عليه ما قبله، و **(إذا)** ظرف متضمّن معنى الشرط هنا مختصّ بالجمل الفعلية على الأصحّ، و **(الفعل)** فاعل بفعل محذوف يفسّره تلا، و **(تلا)** فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفعل، و **(ما)** نكرة موصوفة في موضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها الجملة الّتي بعدها إلى آخر البيت، و **(لم)** حرف نفي وجزم تقلب المضارع ماضياً، و **(يرد)** فعل مضارع و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على أنّها فاعل يرد وهي جارية على موصوف محذوف، و **(قبله)** صلة «ما» والهاء في «قبله» عائدة على الفاعل. قاله المكـودي. وفى بعض النسخ «قبلُ» البناء على الضمّ، و **(معمولاً)** حال من فاعل يرد، و **(لما)** متعلّق بمعمولاً وما المجرورة باللّام موصول اسميّ نعت لمحذوف، و **(بعد)** ظرف مبنيّ على الضمّ لقطعه عن الإضافة متعلّق بوجد، وجملة **(وجد)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما المجرورة وجواب إذا محذوف.

وتقدير البيت: كذا يلزم رفع الاسم المشغول عنه إذا تلا الفعل المشغول شيئاً لم يرد الاسم الّذى قبله معمولاً للفعل الّذى وجد بعده. **خالد.**

٢. أي وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعلَ المشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قلبها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، نحو: «زيدٌ إن لقيتَهُ فأكرِمْهُ، وزيدٌ هل تضربُهُ، وزيدٌ ما لقيتُهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبها؛ لأنّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسّر عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٥٢٤.

٣. في بعض النسخ: «وعبداللّه إن أكرَمتَهُ أكرَمَكَ».

وَاخْتِيرَ نَصبُ قبلَ فعلٍ ذي طَلَب وبعدَ مـا إيـلاؤُه الْـفِعلَ غَـلَب[١]

(واختير نصبٌ)[٢] للاسم السابق إذا وقع **(قبل فعلٍ ذي طلب)**، كالأمر والنـهي والدعاء، نحو: «زيداً اضْرِبْهُ» و «عمراً لا تُهِنهُ» و «خالداً اللّهمّ اغْفِر له» و «بِشراً اللّهمّ لا تُعَذِّبْه»، واحترز بقوله: «فعلٍ» من اسم الفعل، نحو: «زيدٌ دَراكِهِ» فـيجب الرفع، وكذا إذا كان فعلَ أمرٍ يراد به العموم، نحو: ﴿**والسارق والسارقة**[٣] **فـاقطَعُوا**

---

١. **(واختير)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و **(نصب)** نائب الفاعل، و **(قبل)** متعلّق باختير، و **(فعل)** مضاف إليه، و **(ذي)** نعت لفعل، و **(طلب)** مضاف إليه **(وبعد)** معطوف على قبل **(ما)** نكرة موصوفة بالجملة بعدها في موضع جرّ بإضافة «بعد» إليها **(إيلاؤه)** قال المكودي: مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، و **(الفعل)** مفعول أوّل ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأوّل، والأول أظهر و **(غلب)** في موضع خبر لإيلاؤه. **خالد.**

٢. **(قوله: واختير نصب اه)** ذكر حيثيّة الرفع في هذا القسم وما يأتي بعده إنّما هو بتبعيّة النصب لاستلزام جواز النصب إيّاها. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: نحو: السارق والسارقة اه).** لمّا كان هذه الآية ممّا اختير فيه النصب من هذا الباب ظاهراً، وقد اتفق القرّاء السبعة على الرفع فيها، فتمحّل النحاة لإخراجها من هذا الباب بوجوه:

الأوّل: ما ذهب إليه ابن الحاجب في بعض كتبه من أنّ هذه القاعدة مخصوصة بما إذا لم يرد بالطلب العموم؛ إذ لو أُريد به العموم لخرج عن الباب كما في الآية؛ فإنّ المعنى: حكم السارق والسارقه قطع اليد، ولا يخفى ما فيه من التكلّف.

الثاني: ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الوصف مبتدأ بتقدير مضاف وخبره محذوف. والتقدير: حكم السارق والسارقة فيما يتلى عليكم، والجملة بعده بيان للحكم الموعود، فلم تكن من هذا الباب.

الثالث: ما ذهب إليه المبرّد من أنّ «اللّام» في الوصف لمّا كان موصولاً أدخل في خبره فاء ←

أيدِيهَما﴾[١] قاله ابن الحاجب.

(و) اختير نصبه أيضاً إذ وقع (**بعد ما إيلاؤه الفعل غلب**) كهمزة الاستفهام، نحو: ﴿**أبَشَراً منّا واحداً نَتَّبِعُهُ**﴾[٢] ما لم يُفصل بينَها وبينَه بغير ظرف، فالمختار الرفع، و كـ «ما ولا وإن» النافيات نحو: «ما زيداً رأيتُهُ».

قال في شرح الكافية: و «حيث» مجرّدة من «ما» نحو: «حـيث زيـداً تَـلقاه فأكرِمهُ»؛ لأنّها تُشبِهُ أدوات[٣] الشرط، فلا يليها في الغالب إلّا فعلٌ.[٤]

← السببيّة، وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فيكون هذا من واجب الرفع، وقس على هذا قوله تعالى: ﴿**والزانية والزاني**﴾ اه. **أبوطالب**.

١. سورة المائدة: الآية ٣٨.

٢. سورة القمر: الآية ٢٤.

قال في التصريح: فيترجّح نصب «بشراً» بفعل محذوف يفسّره المذكور؛ لأنّ الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال، وإنّما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنّها أمّ البـاب ـ إلى أن قال: ـ فالمختار الرفع نحو: أأنت زيد تضربه؛ لأنّ الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل.

هذا إن جعلت «أنت» مبتدا، ما هو رأي سيبويه، وإن جعلته فاعلاً بفعل مقدّر وانـفصل بـعد حذفه، كما هو رأي الأخفش، فالمختار النصب؛ لأنّ الهمزة الداخلة في التقدير إلّا في نـحو أكُلَّ يومٍ زيداً تضربه، فيترجّح النصب؛ لأنّ الفصل بالظرف وهو «كلّ يوم» بنصب «كـلَّ». **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٤٤٨.

٣. في أكثر النسخ: «أداة».

٤. شرح الكافية: ج ٢ ص ٢٧٧.

وبعدَ عاطفٍ بلا فصلٍ علـى معمولِ فعلٍ مُسْـتَقِرٍّ أوّلا[١]

(و) اختير نصبه أيضاً إذا وقع (**بعد**) حرف (**عاطفٍ**) له (**بلا فصلٍ على معمول فعل**) متصرّف (**مستقرّ أوّلاً**) نحو: «ضربتُ زيداً وعمراً أكرَمتُهُ».

قال في شرح الكافية: لما فيه من عطفِ جملةٍ فعليّة على مثلها، وتَشاكل الجملتَينِ المعطوفَتَينِ أوْلى من تَخالفهما. انتهى.[٢]

وحينئذٍ فالعطف[٣] ليس على المعمول، كما ذكره هنا ولو قال: «تلا» بدل «على» لَتَخَلَّصَ منه، وخرج بقوله: «بلا فصل»[٤] ما إذا فُصل بين العاطف والاسم فالمختار الرفع، نحو: «قام زيدٌ وأمّا عمروٌ فأكرَمتُهُ» وخرج بقولي: «متصرّفٌ» أفعالُ التعجّب والمدح والذمّ؛ فإنّه لا تأثير للعطف عليها، كما قال المصنّف في نُكَتِهِ على مقدّمة ابن الحاجب.

---

١. (**وبعد**) معطوف على «بعد» في البيت قبله، و (**عاطف**) مضاف إليه، و (**بلا فصل**) قال المكودي متعلّق بعاطف انتهى. والظاهر أنّه في موضع النعت لعاطف فيتعلّق بمحذوف (**على معمول**) متعلّق بعاطف، و (**فعل**) مضاف إليه على تقدير حذف المعطوف بالواو. والتقدير: على معمول فعل وعامله، و (**مستقرّ**) نعت لفعل، و (**أوّلاً**) ظرف متعلّق بمستقرّ. **خالد**

٢. شرح الكافية: ج ٢ ص ٢٧٧.

٣. (**قوله: وحينئذٍ فالعطف اه**)

يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنّ الجملَتَين المتقاطفَتَين المتناسبَتَين في الأجزاء وإن كان المعطوف المجموع على المجموع بالذات، لكن يعطف الأجزاء على الأجزاء في ضمنه كما يشهد به الذوق السليم، ونظر المصنّف إلى الثاني. **أبو طالب**.

٤. واحترز بقوله: «بلا فصل» من نحو: قام زيدٌ وأمّا عمرو فأكرمته؛ فإنّ الرفع فيه أجود؛ لأنّ الكلام بعد أمّا مستأنف مقطوع عمّا قبله. حاشية الصبّان: ج ٢ ص ١١٠.

وإن تَلا المعطوفُ فِعلاً مُخْبَرا   به عَنِ اسمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرا[١]

(وإن تلا) الاسمُ (**المعطوف فعلاً**) متصرّفاً (**مخبراً به عن اسمٍ**) أوّلٍ مبتدأ، نحو «هندٌ أكرَمتُها وزيداً ضربتُه عندَها» (**فاعطفن مخيّراً**)[٢] بين الرفع على الابتداء والخبر والنصب عطفاً على جملة «أكرَمتُها» وتسمّى الجملةُ الأُولى من هذا المثال ذاتَ وجهَينِ؛ لأنّها اسميّة بالنظر إلى أوّلها وفعليّةٌ بالنظر إلى آخِرها، وهذا المثال أصحّ، كما قال الأُبّديّ في شرح الجزوليّة من تمثيلهم بـ«زيدٌ قام وعمروٌ[٣] كلّمتُهُ» لبطلان العطف فيه؛ لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدأ المعطوف عليها؛ إذ المعطوف بالواو يشترك المعطوفَ عليه في معناه، فيلزم أن يكون في هذا المثال خبراً عنه، ولا يصحّ إلّا بالرابطة، وقد فُقد. انتهى.

ولعلّه[٤] يُغتفر في التوابع ما لا يُغتفر في غيرها.

---

١. (**وإن**) حرف شرط، و (**تلا**) فعل الشرط في محلّ جزم بإن، و (**المعطوف**) فاعل تلا، و (**فعلاً**) مفعوله، و (**مخبراً**) ـ بفتح الياء ـ نعت لفعل، و (**به عن اسم**) متعلّقان بمخبراً على جعل أحدهما نائب فاعل، و (**فاعطفن**) الفاء لربط الجواب، وأعطفن أمر مؤكّد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط و (**مخيراً**) ـ بفتح الياء التحتانية ـ حال من فاعل اعطفن. **خالد**.

٢. (**قوله: فاعطفن مخيّرا**)

لا يقال: الرفع راجح في هذه الصورة؛ لاستغنائه عن التقدير، وصيرورة الاسم عمدة.

لأنّا نقول: يعارضه وجود الرابط المتبادر منه العطف على الفعلية، وأحسنيّة العطف؛ لظهور الجامع بين المعطوفَين وهو المبتدأ. **أبو طالب**.

٣. في طبعة: «عمراً».

٤. (**قوله: ولعلّه اه**) هذا جواب عن سؤال مقدّر وارد على إيراد الأصحّ اسم تفضيل، وكِلاهما واضحان. **أبو طالب**.

والرفعُ في غيرِ الّـذي مَـرّ رَجَـح فما أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لم يُبَح[١]

(والرفع في غير الّذي مرّ رجح)؛ لعدم مُوجِب النصب ومُرَجِّحه وموجب الرفع ومُستَوّي الأمرَينِ، وعدمُ التقدير أوْلى منه، نحو: «زيدٌ ضربتُهُ» ومنع بعضهم النصبَ ورُدّ بقوله تعالى: ﴿جنّاتِ عدنٍ يدخلونها﴾[٢] **(فما أُبيح)** لك **(افْعَل ودع)** أي أُترُك **(ما لم يبح)** لك وتقديمه واجبَ النصب ثمّ مختاره ثمّ جائزه على السواء ثمّ مرجوحَهُ أحسن، كما قال[٣] من صُنع ابن الحاجب؛ لأنّ الباب لبيان المنصوب منه[٤] انتهى. وكان ينبغي أن يؤخّر[٥] واجبَ الرفع عنها؛ لما ذُكر.

---

١. **(والرفع)** مبتدأ، و **(في غير)** قال المكودي: متعلّق بالرفع انتهى. والظاهر أنّه متعلّق برجح؛ لأنّ المصدر المحلّى بأل عمله ضعيف، و **(الّذي)** مضاف إليه، وجملة **(مرّ)** صلة الّذي، وجملة **(رجح)** خبر المبتدأ، و **(فما)** الفاء عاطفة وما موصول اسميّ في محلّ نصب على المفعولية بافعل وجملة **(أبيح)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما، و **(افعل)** فعل أمرٍ **(ودع)** فعل أمرٍ بمعنى أترك، و **(ما)** موصول اسميّ في موضع نصب على المفعولية بدع، وجملة **(لم يبح)** بالبناء للمعفول صلة ما.
وتقدير البيت: والرفع رجح في غير الّذى مرّ، فافعل الّذى أبيح، ودع الّذى لم يبح. **خالد.**

٢. سورة الرّعد: الآية ٢٣.

٣. **(قوله: كما قال اه)** أي: كما حكم المصنّف بأحسنيّته في بعض كتبه، وقيل: أي: كما ذكره المصنّف في هذا الكتاب بهذا الترتيب.
وقوله: «من صُنع» مفضّل عليه لاسم التفضيل، وصنع ابن حاجب في الكف ذكر مختار الرفع، ثمّ مختار النصب، ثمّ المتساوي فيه الأمران، ثمّ واجب النصب، ثمّ واجب الرفع. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: لأنّ الباب لبيان المنصوب منه)** فما كان واجب النصب فالباب لبيان كلّه، وما كان جائز النصب فالباب لبيانه من حيث النصب بالذات، ومن حيث الرفع بالتبع، وما كان واجب الرفع فليس الباب لبيانه إلّا بالتبع، فمدخليّة البيان أكثر في واجب النصب، ثمّ في مختاره، ثمّ في جائزه، ثمّ في مرجوحه. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: وكان ينبغي أن اه) أقول:** لعلّ تقديمه على ما سوى واجب النصب لتقارن الواجبين.

←

وفَـصْلُ مشـغولٍ بـحرفِ جـرِّ أو بـإضافةٍ كـوَصْلٍ يَـجْرِي[١]
وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَل بِالفِعلِ إن لم يَكُ مانِعٌ حَصَل[٢]

(وفصل) ضميرٍ[٣] **(مشغولٍ)** به عن الفعل **(بحرف جرّ أو بإضافة)** أي: بمضاف

→ **فإن قلت:** فينبغي أن يقارن المختارَين أيضاً

قلت: لا يمكن ذلك؛ لأنّ معرفة موضع مختار الرفع مرقوفة على معرفة المواضع الأربعة الباقية. **أبو طالب.**

١. **(وفصل)** مبتدأ، و **(مشغول)** مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، و **(بحرف)** متعلّق بفصل، و **(جرّ)** مضاف إليه، و **(أو بإضافة)** بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول معطوف على بحرف، و **(كوصل)** متعلّق بيجري، وجملة **(يجري)** خبر فصل.

وتقدير البيت: وفصلهم عاملاً مشغولاً بحرف جرّ أو بمضاف يجري كوصل. **خالد.**

٢. **(وسوّ)** ـ بكسر الواو المشدّدة ـ فعل أمرٍ، و **(في ذا)** متعلّق بسوّ، و **(الباب)** عطف بيان لـ«ذا» أو نعت له على الخلاف في ذلك، و **(وصفاً)** مفعول سوّ، و **(ذا)** بمعنى صاحب نعت لوصفاً، و **(عمل)** مضاف إليه، و **(بالفعل)** متعلّق بسوّ و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(لم)** حرف نفي وجزمٍ، و **(يك)** فعل الشرط مجزوم بلم، و **(مانع)** فاعل بها و **(حصل)** في موضع الصفة لمانع. وقال الشاطبي: ناقصة ومانع اسمها وحصل خبرها انتهى. للضرورة؛ لكون فعل الشرط **خالد.**

٣. **(قوله: وفصل ضمير اه)** لهذا البيت معنيان:

الأوّل: ما حمل عليه الشارح، وهو أنّ المراد بالمشغول: المشغول به أي: التالي للعامل وبالمفصول عنه: نفس العامل، وبقوله: «بحرف جرّ» الجارّ فقط دون مجروره، وبقوله: «أو بإضافة» بمضاف، وليقس عليه قوله: «كوصل» مع متعلّقاته المحذوفة، والمثال على هذا المعنى ما ذكر الشارح.

ولا يخفى عليك أنّه لو حمل المشغول على العامل والمفصول عنه على الضمير، وهكذا في قوله: «كوصل» لكان أسهل.

←

(كوصلٍ) فيما مضى **(يجري)** فيجب النصب في نحو: «إن زيداً مررتَ به أو رأيتَ أخاه أكرَمَكَ» والرفع في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ مرّ به عمرو أو رُؤي أخوه»[١] ويختار النصب في نحو: «زيداً امْرُرْ به أو انْظُر أخاه»، والرفع في نحو: «زيد مررتُ به أو رأيتُ أخاه» ويجوز الأمران على السواء في نحو: «هند أكرَمتُها وزيدٌ مررتُ به أو رأيتُ أخاه في دارها». نعم يُقَدَّرُ الفعل من معنى الظّاهر لا لفظِهِ.

(وسوّ في ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل) فيما تقدّم **(إن لم يك مانعٌ حصل)** نحو «أزيداً أنت ضاربُهُ الآن أو غداً؟» بخلاف الوصف غير العامل كالّذي بمعنى الماضي أو العامِلِ غير الوصف، كاسم الفعل[٢] أو الحاصل فيه مانع، كصلة الألف واللّام.

→ **الثاني:** أن يراد بالمشغول: المشغول عنه أو نفس العامل سواء جعل الشاغل هو الشاغل الحقيقي أي: المتكلّم أو المجازي أي: نفس العامل؛ فإنّه يصير على هذا فاعلاً أو مفعولاً، ولا منافاة في ذلك، وبالمشغول عنه الفعل أو الاسم السابق أي: المشتغل عنه العامل، وبالحرف الجارّ مع مجروره، وبإضافة: المضاف إليه، وذلك شائع، وليقس عليه حال قوله: «كوصل» مع متعلّقاته المحذوفة، والمثال على هذا المعنى: ضارباً في الدار قتلته، في حرف الجرّ، وغلام زيدٍ ضربته، في الإضافة. **أبوطالب.**

١. **(قوله: أو رؤي أخوه)** أي: خرجت فإذا زيد رؤي أخوه، ووجوب الرفع لمكان «إذا» الفجائية لا لكون المشغول به مرفوعاً، ولعلّ ذلك لسماع نصبه عند رفع المانع عن النصب، على أن يكون التقدير: تذكّرت أو رأيت زيداً رؤي أخوه؛ إذ لولا السماع لذلك لما دلّ دليل آخر على تقدير الفعل معلوماً. فينبغي أن يقدّر مجهولاً، وإذا قدّر مجهولاً لكان المثال خارجاً عن الباب للمانع الذاتي، فينبغي أن لا يذكر فيه ولو على سبيل الاستطراد؛ إذ ما ينبغي أن يذكر فيه استطراداً هو الخارج عن الباب لمانع عارضي فقط. **أبوطالب.**

٢. قال في التصريح: بخلاف «زيدٌ عليكه» و «زيدٌ ضرباً إيّاه» ـ بالياء المثناة تحت ـ فلا يجوز نصب «زيد» فيهما؛ لأنّهما أي: «عليك وضرباً» غير صفة؛ لأنّه الأوّل اسم فعلٍ، والثاني ←

وعُـلقَةٌ حـاصلةٌ بـتابِعِ كعُلقَةٍ بنَفْسِ الاسمِ الواقِعِ[١]

(وعلقةٌ حاصلةٌ بتابع)[٢] للاسم الشاغل للفعل **(كعلقةٍ)** حاصلة **(بنفس الاسم الواقع)** الشاغل للفعل، فقولك: «أزيداً ضربتَ عمراً وأخاه؟» كقولك: «أزيداً ضربتَ أخاه؟»، وشَرَطَ في التسهيل[٣] أن يكون التابع عطفاً بالواو، كما مَثّلنا أو نعتاً، ك«أزيداً رأيتَ رجلاً يُحبّه؟» وزاد في الارتشاف أن يكون عطفَ بيانٍ، ك «أزيداً ضربتَ عمراً أخاه؟».

← مصدر، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٥٧ وعنه **الحكيم**.

١. **(وعلقة)** مبتدأ، و **(حاصلة)** نعت لعلقة، و **(بتابع)** متعلّق بحاصلة، و **(كعلقة)** في موضع خبر المبتدأ، و **(بنفس)** متعلّق بعلقة، و **(الاسم)** مضاف إليه، و **(الواقع)** نعت للاسم. **خالد**.

٢. **(قوله: وعلقة حاصلة اه)** لهذا البيت معنيان:

الأوّل: ما حمل عليه الشارح، وهو أنّ المراد بالتابع في قوله: «بتابع» تابع الاسم التالي للعامل وبالاسم نفس ذلك التالي. و«الباء» في الموضعَين للسببيّة أو بمعنى «في» وفائدة إيراد لفظ النفس هي الاحتراز عن أن تكون العلاقة حاصلة بتابع ذلك الاسم سواء كانت حاصلة بنفس ذات ذلك الاسم، كما إذا كان ذلك الاسم ضميراً أو بإضافته إلى ما حصلت هي بذاته، كما إذا كان هذا الاسم مضافاً [إلى مضاف] إلى الضمير، والمثال على هذا المعنى ما ذكره الشارح وما يشبهه.

الثاني: أن يكون المراد «بالتابع» تابع الاسم السابق أي: المشتغل عنه العامل، وبالاسم نفس ذلك المشتغل عنه العامل، وفائدة إيراد لفظ النفس ما ذكر، و«الباء» في الموضعَين حينئذٍ للسببيّة لا غير، والمراد بالسببيّة أمّا في التابع فمثل سببيّة التعجّب لثبوت الضحك للإنسان، وأمّا في نفس الاسم فمثل سببيّة وجود الإنسان لثبوت التعجّب له، والمثال على هذا المعنى: زيداً وهنداً ضربتهما، وقس على مثالنا ومثال الشارح ما ترك من الأمثلة. **أبوطالب**.

٣. التسهيل: ص ٨١.

تعدّي الفعل ولزومه

عـلامةُ الفـعلِ المُـعَدَّى أن تَـصِل ... ها غيرِ مصدرٍ بـه نـحوُ عَـمِل[1]

هذا باب (تعدّي الفعل ولزومه)[2]

وفيه رُتَبُ المفاعيل.

(علامة الفعل المُعَدّى)[3] أي: المجاوز إلى المفعول به **(أن تصلها)** تعود على

---

١. **(علامة)** بالرفع مبتدأ، و **(الفعل)** مضاف إليه، و **(المعدّى)** ـ بفتح الدال ـ نعت للفعل، و **(أن)** ـ بفتح الهمزة ـ حرف مصدري، و **(تصل)** منصوب بأن، وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة، و **(ها)** ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول تصل، و **(غير)** مضاف إليه، و **(مصدر)** مجرور بإضافة «غير» إليه، و **(به)** متعلّق بتصل، و **(نحو)** خبر مبتدأ محذوف و **(عمل)** ـ بكسر الميم ـ مضاف إليه. **خالد.**

٢. الفعل المتعدّي ما له مفعول به يصل إليه بغير واسطة، والفعل اللازم ما لا مفعول به له أو له بواسطة فقط. قاله الفاكهي، وممّا أفاده ابن كمال بإنشاء: أنّ كلّ فعل ينسب إلى عضو معيّن كضرب زيدٌ بيده، ونظر بعينه، وقرأ بلسانه فهو متعدّ، وكلّ فعل ينسب إلى الجميع الأجزاء كقام وجلس فهو لازم. **حكيم.**

٣. **(قوله: علامة الفعل المُعدّى)** أي: المتعدّي، والمعتدّي في الاصطلاح على سبعة معان:

الأوّل: ما قيّد بمعمول سوى الفاعل مطلقاً وإن كان مفعولاً مطلقاً.

←

(غير مصدرٍ) لذلك الفعل **(به نحو عمل)**؛ فإنّك تقول: «الخير عَمِلتُهُ» فتصل به هاءً تعود على غير مصدره، واحترز بها من هاء المصدر؛ فإنّها توصل بالمتعدّي، نحو: «ضربته زيداً» أي: الضربَ، وباللّازم، نحو: «قُمتُهُ» أي: القيامَ.

تتمّة

ومن علامته أيضاً أن يصلح لأن يُصاغ منه اسمُ مفعول تامّ، كـ«مَقَتَ» فهو ممقوت. قال في شرح الكافية: والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جرّ[١] فلو صِيغ منه اسمُ مفعول مفتقر إلى حرف جرّ يسمّى لازماً[٢] كـ«غَضِبتُ على عمروٍ» فهو مغضوب عليه.

← **الثاني**: ما قيّد بحرف جرّ مع مجروره مطلقاً.

الثالث: ما قيّد بحرف ليس للتعليل ولا للظرفية مطلقاً.

الرابع: ما قيّد بحرف يصير آلة لمحض إيصال متعلّقه إلى ما بعده من غير تغيير لمعنى المتعلّق وإفادة المعنى سوى الإيصال كالاستعانه والإلصاق ونحوهما.

الخامس: ما قيّد بحرف يصير آلة للإيصال من غير تغيير لمعنى المتعلّق، لكن مع إفادة المعنى سوى الإيصال.

السادس: ما قيّد بحرف مغيّر المعنى المتعلّق.

السابع: ما قيّد بمفعول به بلا واسطة حرف، وهو بالمعنى الرابع إنّما هو في متعلّق شارك الحرف بالإفادة نحو: استعنت بالقلم، ولصق به داء، والبواقي ظاهر.

والمراد ههنا هو المعنى الأخير، وأشار الشارح إلى هذا بقوله: «أي: المجاوز إلى المفعول به» فإنّ المتبادر من المفعول به ما كان بلا واسطة الحرف. **أبوطالب**.

١. **(قوله: الاستغناء عن حرف جرّ)** أي: لفظاً وتقديراً، فلا يرد عليه ما صار مفعولاً به بالحذف والإيصال. **أبوطالب**.

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٨٢.

فَانْصِبِ به مفعولَه إن لم يَـنُب عن فاعلٍ نحوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُب[١]

ولازمٌ غـــيرُ المُــعَدَّى وحُـــتِم لزومُ أفـعالِ الســجايا كَـنَهِم[٢]

(فانصب به مفعوله) الّذي تجاوز إليه **(إن لم يَنُب عن فاعل نحو تدّبرت الكتب)** ومعلومٌ أنّه إن ناب عن فاعل رُفع. **(و)** فعلٌ **(لازمٌ غير)** الفعلِ **(المُعَدّى)** وهو الّذي لا يتّصل به ضمير غيرُ مصدر ويقال له أيضاً: قاصرٌ وغيرُ مُتَعَدٍّ ومتعدٍّ بحرف جرّ **(وحُتِم لزوم أفعال السجايا)** جمع سجيّة وهي الطبيعة **(كنَهِم)** إذا كَثُرَ أكله، وظَرُفَ وكَرُمَ وشَرُفَ.

١. **(فانصب)** فعل أمرٍ وفاعل، و **(به)** متعلّق بانصب، و **(مفعوله)** مفعول انصب، و **(إن)** حرف شرط، و **(لم)** حرف نفي و جزم، و **(ينب)** فعل الشرط مجزوم بلم و جواب الشرط محذوف للضرورة لكون الشرط مضارعاً.

و**(عن فاعل)** متعلّق بينب، و **(نحو)** خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف، و **(تدبرت الكتب)** فعل وفاعل ومفعول، والجملة مقولة للقول المحذوف.

والتقدير: وذلك نحو قولك: تدبّرت الكتب، أي: تأمّلتها. **خالد.**

٢. **(ولازم)** خبر مقدّم، و **(غير المعدّى)** مبتدأ مؤخّر ومضاف إليه **(وحتم)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول.

و **(لزوم)** نائب الفاعل بحتم ومضاف و**(أفعال)** مضاف إليه، و**(السجايا)** ـ بالسين المهملة ـ جمع سجية وهي الطبيعة مضاف إليه، و**(كنهم)** ـ بكسر الهاء ـ خبر مبتدأ محذوف.

تقديره: وذلك كنهم. **خالد.**

كذا افْعَلَلَّ والمُضاهِي اقْعَنْسَسَا وما اقْتَضَى نَظَافَةً أو دَنَسـا[١]

و **(كذا)** حُتِمَ لزوم ما كان على وزن **(افعَلَلَّ)** بتخفيف اللّام الأُولى وتشديد الثانية كـ«اقشعرّ» و «اطْمَأنَّ».

(و) كذا افعَنلَلَ[٢] **(المضاهي اقعنسسا)**[٣] وهو احرنجم.[٤]

وكذا ما أُلحق بـ«افعَلَلَّ وافعَنلَلَ» كـ«إكْوَهَدَّ»[٥] و «احْرَنْبَأ».[٦]

(و) كذا حُتم لزوم **(ما اقتضى نظافةً)** كـ«طَهُرَ» و «نَظُفَ» **(أو دَنَسا)** كـ«دَنَسَ» و «وَسِخَ» و «نَجِسَ».

---

١. **(كذا)** خبر مقدّم، و **(افعللّ)** مبتدأ مؤخّر. **(والمضاهي)** معطوف على افعللّ وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أل الموصولة به، و**(اقعنسسا)** مفعوله قال المكودي: ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي: والّذى ضاهاه اقعنسس انتهى.

(وما) موصول اسميّ معطوف على المضاهي، وجملة **(اقتضى نظافة)** من الفعل والفاعل والمفعول صلة «ما» والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه.

(أو دنسا) معطوف على نظافة. **خالد.**

٢. **(قوله: وكذا افعنلل)** تقدير لفظ «كذا» ههنا لئلّا يتوهّم أنّ المعطوف عليه قوله: أفعال السجايا» أو قوله: «نهم»، وتقديره فيما بعد لئلّا يتوهّم أنّ المعطوف عليه قوله: «نهم». **أبوطالب.**

٣. **(قوله: اقعنسس)** أي: قدّم بطنه وأخّر صدره. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: هو احرنجم)** أي: ازدحم. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: كاكوَهَدَّ)** يقال: اكوهدّ الفرخ إذا ارتعد. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: واحرنبأ)** يقال: احرنبأ الديك إذا انتفش رياشه. **أبوطالب.**

أو عَــرَضاً أو طــاوَعَ المُـعَدَّى لِــــواحــــدٍ كـمَدَّهُ فــامْتَدّا[١]
وعَــــدِّ لازمــــاً بــحرفِ جــرِّ وإن حُذِفْ فالنصب لِـلْمُنْجَرِّ[٢]

(أو) اقتضى **(عَرَضاً)** أي: معنًى غيرَ لازم[٣] كـ«مَرِضَ» و «بَرِئَ» و «فَرِحَ» **(أو طاوع)** فاعله فاعِلَ الفعل **(المُعَدّى لواحدٍ كَمَدَّهُ فَامتَدّا)** و «دحرجتُهُ فتد حرج» والمطاوعة[٤] قبول المفعول فِعَل الفاعل، فإن طاوع المعدّى لاثنَين كان متعدّياً لواحد، نحو: «كسوتُ زيداً جُبَّةً فاكتساها».

(وعدّ) فعلاً **(لازماً)**[٥] إلى المفعول به[٦] **(بحرف جرّ)** نحو: «عجبتُ من أنّك

---

١. **(أو عرضا)** ـ بفتح الراء ـ معطوف على نظافة **(أو طاوع)** معطوف على اقتضى، و**(المعدّى)** مفعول طاوع، و **(لواحد)** متعلّق بالمعدّى، و **(كمدّه)** الكاف جارّة لقول محذوف، ومدّه فعل وفاعل ومفعول، والجملة منصوبة بالقول المحذوف، وموضع القول المجرور رفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف. **(فامتدّا)** فعل وفاعل. **خالد.**

٢. **(وعدّ)** ـ بكسر الدالّ المشدّدة ـ فعل أمرٍ **(لازماً)** مفعول عدّ على حذف المنعوت **(بحرف)** متعلّق بعدّ و **(جرّ)** مضاف إليه **(وإن)** حرف شرطٍ **(حذف)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول في محلّ جزم على أنّه فعل الشرط، وسكونه عارض للإدغام، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف جرّ **(فالنصب)** الفاء لربط الجواب، والنصب مبتدأ، و **(للمنجرّ)** خبره، والجملة جواب الشرط. **خالد.**

٣. **(قوله: أي: معنى غير لازم)** أي: معنى غير اختياري غير لازم، وبعدم اللزوم ويمتاز عن أفعال السجايا؛ فإنّه لازم لفاعلها ولو في الجملة. **أبو طالب.**

٤. وهي كلّ تاء زائدة معتادة في أوّل الماضي نحو: تكبّر وتخيّر وتواني.

فإن قلت: فتقييد الناظم التاء بمطاوعة ليس بجيّد.

قلت: هو كذلك والعذر له أنّ التاء فيما ذكر من الأفعال مشبهة بتاء المطاوعة فاكتفى بذكرها. **حكيم.**

٥. **(قوله: فعلاً لازماً)** أي: لا اسم الفعل اللازم، وإلّا فالوصف والمصدر كالفعل في ذلك. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: إلى المفعول به)** أشار إلى أنّ المراد من المتعدّي هٰهنا هو المعنى الثالث من المعاني السبعة الّتي ذكرناها. **أبو طالب.**

قادم» و «فَرِحتُ بقدومك» وعدِّهِ أيضاً بالهمزة، نحو: «أذهبتُ زيداً» وبالتضعيف نحو «فَرَّحتُهُ». **(وإن حُذِفَ)** حرف الجرّ **(فالنصب)** ثابت[١] **(للمنجرّ)**.

١. (قوله: **فالنصب ثابت** اه) ويسمّى هذا الحذف والنصب حذفاً وإيصالاً، وهذا المنصوب منصوباً بنزع الخافض نحو: خيف زيد أي: من زيد. **أبوطالب**.

نـــقلاً وفـــي أنّ وأن يَـــطَّرِدُ مَعْ أمنِ لَبسٍ كعَجِبْتُ أن يَدُوا[١]

ثمّ هذا الحذف ليس قياساً، بل **(نقلاً)** عن العرب يُقتصر فيه على السـماع[٢] كقوله:

١٤٣. تَمُرُّون الدّيارَ ولم تَعُوجُوا .....[٣]

وقد يُحذف ويبقى الجرّ، كقوله:

---

١. **(نقلاً)** مفعول مطلق لحُذِفَ، أو في موضع الحال من الحذف المفهوم من حُـذِفَ لا حـال مـن الضمير في المنجرّ العائد على النصب **(وفى أنّ)** ـ بفتح الهمزة والنون المشدّدة ـ متعلّق بيطّرد **(وأن)** ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ معطوف على أنّ المشددة، و **(يطّرد)** فعل مضارعٍ وفاعله مستتر فيه يعود إلى حذف الجارّ.

و**(مع)** متعلّق بيطّرد، و **(أمن)** مضاف إليه وهو أيضاً مضاف بالنسبة إلى ما بعده، و **(لبس)** مضاف إليه لا غير، و **(كعجبت)** الكاف جارّة لقول محذوف في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، وعجبت فعل ماضٍ وفاعل، و **(أن)** حرف مصدري وقبلها من مقدّرة، و **(يدوا)** مـضارع ودي إذا أدّى الدية منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وجملة عجبت وما بعدها فى موضع نصب بذلك القول المحذوف، والتقدير: وإن حذف حرف الجرّ في حالة كون الحذف منقولاً فالنصب ثابت للمنجرّ ويطّرد حذف حرف الجرّ في أنّ وأن مع أمن لبس، وذلك كقولك: عجبت أن يـدوا. والأصل من أن يدوا. **خالد.**

٢. **(قوله: يقتصر فيه على السماع)** لكنّ أرباب التصانيف كثيراً ما يتجاوزون عن السماع في غير أنّ وأن كما يشهد به الرجوع إلى عباراتهم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: تمرّون الديار ولم تعوجوا)** آخره:

كـــلامُكُم عــليّ إذاً حــرامُ

اللغة والإعراب: «لم تعوجوا» أي: لم تعطفوا رأس البعير بالزمام إليّ و«كلامكم» مـن إضـافة المصدر إلى المفعول. **أبوطالب.**

١٤٤. .... أشارتْ كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[(١)]

(و) حذف حرف الجرّ **(في أنّ وأن)** المصدريّتَينِ **(يطّرد)** ويقاس عليه **(مع أمن لَبس كعجبتُ أن يَدُوا)** أي: يعطوا الدِيَّةَ، و «عجبتُ أنّك قائمٌ» أي: «من أن يدوا» و«مِن أنّك قائم» ومحلّ «أنّ وأن»[(٢)] حينئذٍ نصبٌ عند سيبويه والفرّاء، وجرٌّ عند الخليل والكسائيّ، قال المصنّف:[(٣)] ويؤيّد قول الخليل ما أنشده الأخفش:

١٤٥. ومازُرتُ ليلى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دَيــنٍ بــها أنــا طــالبُهُ[(٤)]

بجرّ المعطوف على: «أن تكون» فعُلم أنّها في محلّ جرّ.

فإن لم يُؤمَن اللَّبس لم يَطَّرِدِ الحذف، نحو: «رغبتُ في أنّك تقوم»؛ إذ يُحتمل أن يكون المحذوف «عن» ولا يَلزم من عدم الاطّراد أي: القياس، عدمُ الورود،

---

١. **(قوله: أشارت كليب اه)** أوّله:

إذا قيل أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ

قاله الفرزدق خطاباً لجرير.

اللغة والإعراب:

و«كليب» قوم جرير، و«بالأكفّ متعلّق بأشارت، و«الأصابع» فاعل أشارت. **أبو طالب.**

موطن الشاهد:

كليبٍ. قال في التصريح: فحذف الجارّ من «كليب» وأبقى عمله، والأصل: «إلى كليب» وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٤٦.

٢. **(قوله: ومحلّ أنّ وأن اه)** يظهر أثر الخلاف في تابعهما، وهو ظاهر كما سيأتي. **أبو طالب.**

٣. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٨٤.

٤. **(قوله: وما زُرتُ ليلى اه)** قاله الفرزدق.

والمعنى: أنّ زيارتي لليلى ليست لأحد هذَين الأمرَين، بل لأجل ضرورةٍ تنزل بالشخص. **أبو طالب.**

فلا يشكل بقوله تعالى: ﴿وتَرغَبُون أن تَنكِحُوهنّ﴾ [١] فتأمّل. [٢]

---

١. سورة النساء: الآية ١٢٧.

٢. **(قوله: فتأمّل)** إشارة إلى أنّ المراد بالأمن الرفع ـ بالراء كما يشعر به معناه ـ لا الدفع، وبعدمه الالتباس المتّصف بالدفع لا ما يبقى ولا يزول، أو إشارة إلى أنّ المراد بعدم الأمن هو الالتباس الغير المشتمل على الفائدة كالإبهام لنكتة داعية إليه، فلا يرد أنّ الحذف عند عدم الأمن ليس بجائز، فكيف يكون سماعيّاً واقعاً في أفصح الكلام. **أبو طالب**.

رُتَبُ المفاعيل

والأصـــلُ سَـبقُ فـاعلٍ مـعنىً كَـمَن　　من ألبِسَن مَن زاركم نَسْجَ اليـمن[1]

فصل: في رُتَب المفاعيل وما يتعلّق بذلك

(والأصل سبق)[2] مفعولٍ هو **(فاعل معنىً)** مفعولاً ليس كذلك **(كمن من)** قولك: **(ألبِسَن من زاركم نَسجَ اليمن)** ومِن ثَمّ جاز «ألبِسَن ثوبَه زيداً»، وامتنع «أسْكِن رَبَّها الدار».

---

١. **(والأصلُ)** مبتدأ، و **(سبق)** خبره، و **(فاعل)** مضاف إليه، و **(معنى)** منصوب بنزع الخافض، و **(كمن)** ـبفتح الميم ـ خبر لمبتدأ محذوف، و **(من)** ـبكسر الميم ـ جارّة لقول محذوف، ومتعلّقه حال محذوفة، و **(ألبسن)** فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة متعدّ لاثنين، و **(من)** ـبفتح الميم ـ موصول اسميّ في موضع نصب على أنّه مفعوله الأوّل، وجملة **(زاركم)** من الفعل والفاعل والمفعول صلة «مَن» والعائد إليها فاعل زاركم المستتر فيه، و **(نسج)** مفعول ثان لألبسن، و **(اليمن)** مضاف إليه، وتقدير البيت: والأصل سبق فاعل في المعنى، وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك: ألبسن من زاركم نسج اليمن. **خالد.**

٢. إذا كان الفعل متعدّياً إلى اثنين من غير باب ظنّ فلابدّ أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى وأصله أن يتقدّم على ما ليس فاعلاً في المعنى، كقولك: أعطيتُ زيداً درهماً، فزيدٌ هو الفاعل في المعنى؛ لأنّه هو الّذي أخذ الدرهم، وكقولك: البسن من زاركم نسج اليمين، فمن زاركم مفعول أوّل لألبسن، ونسج اليمين مفعول ثان والأوّل هو الفاعل في المعنى؛ لأنّه هو الّذي لبس نسج اليمين، ونسج مصدر بمعنى اسم مفعول، أي: منسوج. شرح المكودي: ص ٦٩.

ويَلزَمُ الأصلُ لِمُوجِبٍ عَرى وتركُ ذاك الأصلِ حَتماً قد يُرى[١]

(ويلزم) هذا (**الأصل لموجبٍ عرى**) أي: وُجد كأنْ خِيف لبس الأوّل بالثاني نحو: «أعطيتُ زيداً عمراً» أو كان الثاني محصوراً، نحو: «ما أعطيتُ زيداً إلّا درهماً» أو ظاهراً والأوّل مضمراً، نحو: «أعطيتُكَ درهماً».

(**وترك ذاك الأصل حتماً قد يُرى**) لموجبٍ، كأنْ كان الأوّل محصوراً، نحو: «ما أعطيتُ الدرهمَ إلّا زيداً» أو ظاهراً والثاني مضمراً، نحو: «الدرهم أعطيتُهُ زيداً» أو فيه ضمير يعود على الثاني، كما تقدّم.

---

١. (**ويلزم الأصل**) فعل وفاعل، و (**لموجب**) ـ بكسر الجيم ـ متعلّق بيلزم، وجملة (**عرى**) بمعنى عرض نعت لموجب.

(**وترك**) مبتدأ، و (**ذاك**) مضاف إليه، و (**الأصل**) عطف بيان لذاك أو نعت له، و (**حتماً**) حال من مرفوع يرى إن كانت بصرية، ومفعول ثانٍ لها إن كانت علمية، و (**قد**) حرف تقليل هنا، و (**يرى**) مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترك، والجملة خبر المبتدأ. **خالد**.

وحــذفَ فَضلَةٍ أجِـزْ إن لم يَـضِر كحذفِ ما سِيقَ جواباً أو حُصِر[١]

(وحذفَ) مفعولٍ **(فضلةٍ)** بأن لم يكن أحدَ مفعولَي «ظنّ» لغـرضٍ إمّـا لفـظيٍّ كتناسب الفواصل والإيجاز، وإمّا معنويّ، كاحتقاره **(أجز)** نحو: ﴿**ما وَدَّعَك ربّك وما قلى**﴾[٢] ﴿**فإن لم تَفعَلُوا ولن تَفعَلُوا**﴾[٣] ﴿**كتب اللّه لأغْلِبَنّ**﴾.[٤] وهذا **(إن لم يَضِر)** بفتح أوّله[٥] وتخفيف الراء فإن ضار أي: ضَرَّ **(كحذف ما سيق جواباً)**[٦] لسائل **(أو)** ما **(حُصر)** لم يجز، كقولك: «زيداً» لمن قال: من ضَرَبتَ؟ ونحو: «ما ضـربتُ إلّا زيداً»، فلو حُذف من الأوّل لم يحصل جوابٌ، ولو حُذف مـن الثـاني لزم نـفي الضرب مطلقاً، والمقصود نَفيُهُ مقيَّداً.

---

١. **(وحذف)** مفعول مقدّم بأجز، و **(فضلة)** مضاف إليه، و **(أجز)** فعل أمرٍ من أجاز يجيز، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(لم)** حرف جزمٍ، و **(يضر)** ـ بكسر الضاد ـ مضارع ضار يضير بمعنى ضرّ يضرّ مجزوم بلم، وجواب الشرط محذوف ضرورة؛ لكون الشرط مضارعاً، و **(كحذف)** خبر لمبتدأ محذوف و **(ما)** موصول اسميّ مضاف إليه، و **(سيق)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول متعدّ لاثنين قاله المكودي. والأوّل منهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، و **(جواباً)** مفعوله الثاني، وجملة سيق ومعموله صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل، والظاهر أنّ سيق متعدٍّ لواحد، وجواباً مـفعول لأجله، و **(أو حصر)** ـ بالبناء المفعول ـ معطوف على سيق. وتقدير البيت: وأجز حذف فضلة إن لم يضرّ، وذلك الحذف الضارّ كحذف ما سيق جواباً أو حصر. **خالد.**

٢. سورة الضحى: الآية ٣. والأصل: «وما قلاك» فحذف المفعول ليناسب «سجى».

٣. سورة البقرة: الآية ٢٤. والأصل: «فإن لم تفعلوه».

٤. سورة المجادلة: الآية ٢١. والأصل: «كتب اللّه لأغلبنّ الكافرين» فحذف المفعول لاحتقاره.

٥. **(قوله: بفتح أوّله)** لم يُقرأ بالضمّ والتشديد؛ لمكان القافية. **أبو طالب.**

٦. **(قوله: كحذف ما سيق اه)** هذا القيد للمنفي. قيل: ويجوز أن يكون قيداً للنفي بأن يراد بقوله: «جواباً» مفعول الجواب على طريقة مجاز الحذف بقوله: «حصر» المقصور بإلّا قصراً حقيقيّاً نحو: ما ضرب إلّا زيد أي: ما ضرب أحد إلّا زيد لا المقصور عليه. ولا يخفى ما فيه من التعسّف. **أبو طالب.**

ويُحذَفُ الناصِبُها إن عُلِما وقد يكون حَذفُهُ مُلتَزَما(١)

(ويحذف) الفعلُ **(الناصبها)** أي: الناصب الفَضْلة(٢) جوازاً **(إن عُلما)** كأنْ كان ثَمَّةَ قرينةٌ حاليّةٌ كانت، كقولك لمن تَأَهَّبَ للحجّ: «مكّةَ» أي: تريد مكّة، أو مقاليّةٌ ك «زيداً» لمن قال: من ضَرَبتَ؟.

(وقد يكون حذفه ملتزما) كأنْ فَسّره ما بعدَ المنصوب، كما في باب الاشتغال(٣)

---

١. **(ويحذف)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و **(الناصبها)** مرفوع على أنّه نائب فاعل بيحذف، وهو اسم فاعل مقرون بأل الموصولة، لا يحتاج في عمله إلى شرط وفاعله مستتر فيه، والهاء المتّصلة به مفعوله وهي عائدة إلى الفضلة، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(علما)** فعل الشرط مبنيّ للمفعول، والألف فيه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى الناصب، وجواب الشرط محذوف.

(وقد) حرف تقليلٍ هنا، و **(يكون)** مضارع كان الناقصة، و **(حذفه)** اسمها، و **(ملتزما)** ـ بفتح الزاي ـ خبرها. **خالد.**

٢. **(قوله: أي: ناصب الفضلة).**

الظاهر أن يكون «اللّام» في الفضلة للعهد الذكري، وليس المراد ذلك وإلّا لصار التفسير لمحض التوضيح، وهذا ليس من دأب الشارح، بل للاستغراق، والتفسير للإشارة إلى أنّ قول المصنّف: فضلة مقدّر بلام الاستغراق؛ لأنّ المقام الاستغراق دون التنكير، وإنّما لم يجعل موضع الإشارة بعد ذلك القول الّذي هو موضعها إيماء إلى تصحيح الإضافة في قوله: «الناصبها» بأنّ المضاف إليه وإن لم يكن مع اللّام، لكنّه عائد إلى ذي اللّام المقدّر لامه.

فلا يرد على المصنّف أنّ صدور هذه الإضافة عنه مخالف لحكمه ببطلانها في باب الإضافة وممّا يؤيّد ما ذكرنا أنّه لم يقل في التفسير: أي: الفضلة، ولا ناصب الفضلة، ولا الناصب فضلة مع أنّها أخصر. **أبو طالب.**

٣. ك «زيداً ضربتُه»؛ لأنّه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر. **حكيم.**

أو كان نداءً أو مثلاً[١] كـ«الكِلابَ على البقر» أي: أرْسِلْ أو جارياً مجراه[٢] كـ﴿انْتَهُوا خيراً لكم﴾[٣] أي: وَائْتُوا.[٤]

---

١. **(قوله: أو مثلاً)** المَثَل كلام لاستعماله موارد يستعمل في بعضها على التحقيق، وفي بعضها على سبيل التشبيه نحو: الكلاب على البقر، ونقضت غزلها، وفي الصيف ضيّعتِ اللبن، وليس هذا أوّل قارورة كسرت في الإسلام، ونحو ذلك. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أو جارياً مجراه)** بأن يكون لاستعماله موارد يستعمل في كلّها على التحقيق، ولا تفاوت بين موارد استعمالاته إلّا في المصداق نحو: ﴿**انتهوا خيراً لكم**﴾ أي: انتهوا عن التثليث وخُذُوا خيراً لكم، وهو التوحيد، فإذا استعمل هذا الكلام في النهي عن الزنا والأمر بالنكاح، أو ما يشبه ذلك، فلا شكّ أنّه حقيقة.

ووجه وجوب الحذف في المَثَل وما يجري مجراه للإشارة إلى فرعيّة تلك الاستعمالات للاستعمال الأوّل، وأمّا الحذف في الاستعمال الأوّل فيحتمل أن يكون على سبيل الوجوب أو الجواز. **أبو طالب.**

٣. سورة النساء: الآية ١٧١.

٤. فـ«خيراً» مفعول بفعل محذوف وجوباً، أي: وائتوا خيراً، ولا يجوز ذكره، وذهب بعضهم إلى أنّ «خيراً» خبر لـ«كان» محذوفة. والتقدير: «انتهوا يكن خيراً لكم» وهو تخريج على قلّة؛ لأنّ «كان» لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً إلّا بعد «إن» و«لو» الشرطيتين. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٧٣.

التنازع في العمل

إن عاملانِ اقتَضَيا في اسْمٍ عَمَل   قبلُ فللواحِدِ منهما العَمَل[١]

هذا باب (التنازع في العمل)[٢]

ويسمّى أيضاً بابَ «الإعمال»[٣] وهو ـكما يؤخذ ممّا سيأتي ـ أن يتوجّه

---

١. **(إن)** حرف شرطٍ، و **(عاملان)** فاعل بفعل محذوف يفسّره ما بعده، و **(اقتضيا)** فعل وفاعل، و **(في اسم)** متعلّق باقتضيا قاله المكودي. والظاهر أنّه متعلّق بعمل، وقدّم عليه للضرورة، و **(عمل)** مفعول اقتضيا وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و **(قبل)** متعلّق باقتضيا، قاله المكودي. والظاهر أنّه في موضع الحال من عاملان أو نعت لهما، وهو مبنيّ على الضمّ، لقطعه عن الإضافة ونيّة معنى المضاف إليه، و **(فللواحد)** خبر مقدّم، و **(منهما)** في موضع الحال من الواحد قاله المكودي. ويحتمل أن يكون في موضع النعت للواحد؛ لأنّه معرّف بأل الجنسية، و **(العمل)** مبتدأ مؤخّر، والجملة جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء.

وتقدير البيت: إن اقتضى عاملان عملاً في اسم حال كون العاملَين كائنَين قبل الاسم، فالعمل للواحد حال كونه منهما. **خالد**.

٢. **(قوله: هذا باب التنازع)**.

لا يخفى عليك أنّ التنازع ورفعه إنّما هو موجود في الذهن دون الخارج، وله نظائر أخر في النحو فلا تغفل. **أبوطالب**.

٣. بكسر الهمزة عندالكوفيين. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٧٥، وعنه **الحكيم**.

عاملان ليس أحدهما مؤكّدا للآخر إلى معمول واحد متأخّرٍ عنهما، نحو: «ضربتُ وأكرمتُ زيداً»، فكلّ واحدٍ من «ضربتُ وأكرمتُ» يطلب «زيداً» بالمفعوليّة.

(إن عاملان) فعلان[١] أو اسمان أو اسم وفعل **(اقتضيا)** أي: طلبا[٢] **(في اسمٍ عمل)** رفعاً أو نصباً أو طلب أحدهما رفعاً والآخر نصباً وكانا **(قبلُ فللواحد منهما العمل)** بالاتفاق[٣] إمّا الأوّل أو الثاني.[٤] مثالُ ذلك على إعمال الأوّل «قام وقعدا أخواك»، «رأيتُ وأكرمتُهُما أبوَيْكَ»، «ضربني وضربتُهُما الزيدان» «ضربتُ وضربوني الزيدِينَ»، ومثاله على إعمال الثاني «قاما وقعد أخواك»، «رأيتُ وأكرمتُ أبويك»، «ضرباني وضربتُ الزيدَيْنِ» «ضربتُ وضربني الزيدون».

وهذا في غير فعل التعجّب، أمّا هو فيتعيّن فيه إعمال الثاني، كما اشترطه المصنّف في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منعه، كـ«ما أحسَنَ وأعقل زيداً».[٥]

---

١. **(قوله: فعلان اه)** هذا تخصيص للعامِلَين؛ فإنّ لتنازع العاملَين في العقل تسعة احتمالات باعتبار انقسام كلّ من العامِلَين إلى الاسم والفعل والحرف. لكنّ الواقع منها هي الثلاثة الّتي ذكرها الشارح، وأمّا البواقي وإن كان بعضها متحقّقاً لكن لا تتحقّق على سبيل التنازع؛ فإنّ ما بعد الحرف معمول للحرف، والمجموع معمول للعامل الأوّل، ولا يتعقّل التنازع عند كون الحرف مقدّماً على العامل الآخر، فافهم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: اقتضيا أي طلبا)** الاقتضاء هو الاشتياق مطلقاً، والطلب تحصيل الشيء للاشتياق إليه فالطلب مباين له، وهو المراد هٰهنا فلهذا فسّره به.

واحترز بطلبها عن أن يكون أحدهما طالباً كما في صورة التأكيد أو بدل المباين. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: بالاتفاق)** متعلّق الاتفاق منع الخلوّ أو منع الجمع أو كِلاهُما بناءً على عدم الاعتداد بما ذهب إليه الفرّاء من جواز توجه العامِلَين إلى معمول واحد. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: إمّا الأوّل أو الثاني)** إشارة إلى أنّ المراد بالواحد الواحد لا بعينه. **أبوطالب.**

٥. شرح التسهيل: ج ٢ ص ١٠٥ باب تنازع العاملَين فصاعداً معمولاً واحداً.

والثانِ أوْلى عـند أهـل البَـصرَهْ واختارَ عكساً غيرُهم ذا أسْرَه[١]

وأعـمِلِ المُـهْمَلَ فـي ضـمير مـا تَـنازعاه والتَـزِمْ مـا التُـزِما[٢]

(و) إعمال **(الثان أولى)** من إعمال الأوّل **(عند أهل البصرة)**؛ لقربه[٣] **(واختار عكساً)** وهو إعمال الأوّل؛ لسبقه[٤] **(غيرهم)** أي: أهلُ الكوفة حال كونهم **(ذا أُسرَة)** أي: صاحب جماعة قويّة.

(وأعمل المهملَ) من العمل في الاسم الظاهر **(في ضمير ما تنازعاه)** وجوباً إن كان ما يُضمر ممّا يلزم ذكره، كالفاعل **(والتَزِم ما التُزِما)** من مطابَقة الضمير للظاهر في الإفراد والتذكير وفروعهما.

---

١. **(والثان)** بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة مبتدأ على تقدير مضاف، و**(أولى)** خبره، والتقدير: وإعمال الثاني أولى، و**(عند)** متعلّق بأولى، و**(أهل)** مضاف إليه، و **(البصره)** مجرور بإضافة أهل إليه **(واختار)** فعل ماضٍ، و **(عكسا)** مفعول اختار و**(غيرهم)** فاعل اختار، و**(ذا)** بمعنى صاحب منصوب على الحال من غيرهم، و**(أسرة)** ـ بفتح الهمزة ـ مضاف إليه، وأسرة الرجل رهطه وعشيرته الّتي يشدّ بها ويقوى، وأصل الأسر: الشدّ. **خالد.**

٢. **(وأعمل)** فعل أمرٍ من مزيد الثلاثي، و **(المهمل)** نعت لمحذوف مفعول أعمل، و **(في ضمير)** متعلّق بأعمل على تقدير مضاف، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة ضمير إليه، والمنعوت به محذوف، وجملة **(تنازعاه)** من الفعل والفاعل والمفعول صلة «ما»، والعائد من الصلة إلى الموصول الهاء من تنازعاه **(والتزم)** فعل أمرٍ، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ نصب على المفعولية بالتزم، وهي جارية على منعوت محذوف، وجملة **(التزما)** ـ بالبناء المفعول ـ والألف للإطلاق صلة «ما»، والعائد إليها الضمير المستتر في التزما القائم مقام الفاعل، ومتعلّقات الصلة محذوفة. **خالد.**

٣. **(قوله: لقربه)** ولعدم لزومه بين العامل والمعمول بالأجنبي، والعطف على الشيء قبل تمامه. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لسبقه)** ولعدم لزومه الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، وحذف المفعول. **أبو طالب.**

كيُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكا وقد بَغَى واعْتَدَيا عَبْدَاكا[١]

ولا تَجِئْ مَعْ أوّلٍ قد أُهمِلا بمُضمرٍ لغير رفعٍ أُوهِلا[٢]

(كيُحسِنان ويُسِيءُ ابناكا) ف«ابناكا» تنازع فيه «يُحسِنُ» و «يُسيءُ» فأُعمِلَ «يُسيءُ» فيه وأُضمِرَ في «يُحسِنُ» الفاعلُ ولم يبال بالإضمار قبلَ الذكر؛ للحاجة إليه كما في «رُبَّهُ رجلاً زيدٌ».

ومنع جوازَ مثل هذا الكوفيّون، وجوّز الكسائي «يُحسن ويُسِيء ابناك» بناءً على مذهبه من جواز حذف الفاعل، وجوّزه الفرّاء[٣] بناءً على مذهبه من توجّه

---

١. **(كيحسنان)** الكاف جارّة لقول محذوف، ويحسنان فعل وفاعل **(ويسيء ابناكا)** فعل وفاعل، وهذه الجملة معطوفة على الّتي قبلها، وهذا المثال على اختيار البصريّين في إعمال الثاني و الإضمار في الأوّل **(وقد)** حرف تحقيقٍ، و **(بغى)** فعل ماضٍ **(واعتديا)** فعل و فاعل، و **(عبداكا)** فاعل بغى وهذا على اختيار الكوفيّين في إعمال الأوّل والإضمار في الثاني، وجملة يحسنان إلى هنا في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

والتقدير: وذلك كقولك: يحسنان إلخ، وألف ابناكا وعبداكا للإطلاق. **خالد**.

٢. **(ولا)** ناهية و **(تجئ)** مجزوم بها، و **(مع)** متعلّق بتجئ، و **(أوّل)** مضاف إليه ومنعوته محذوف وجملة **(قد أهملا)** ـ بالبناء المفعول ـ نعت لأوّل، والألف للإطلاق، و **(بمضمر)** متعلّق بتجئ، و **(لغير)** متعلّق بأهلا، و **(رفع)** مضاف إليه، وجملة **(أوهلا)** ـ بالبناء المفعول ـ نعت لمضمر.

وتقدير البيت: ولا تجئ مع عامل أوّل قد أهمل بمضمر موهلٍ لغير رفع بأن جُعل أهلاً للنصب والجرّ، يقال: أهلك اللّه للخير وأوهلك الخير، أي: جعلك له أهلاً. **خالد**.

٣. قال في التصريح: والفرّاء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو، كما في المغني فالعمل لهما؛ لأنّهما لمّا كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد، نحو: قام وقعد أخواك، ف«أخواك» مرفوع عنده بقام وقعد، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنىً، وهو مشكل، فإنّ النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين

←

العاملَين[١] معاً إلى الاسم الظاهر، وجوّز الفرّاء أيضاً أن يُـؤتى بـضمير الفـاعل مؤخّراً نحو: «يُحسن ويُسِيء ابناك هما».

(وقد بغى واعتديا عبداكا) فـ«عبداكا» تنازع فيه «بغى» و «اعتدى» فأُعمِلَ فيه الأوّل وأُضمر في الثاني، ولا محذور لرجوع الضمير إلى متقدّم في الرتـبة، فـإن أعمَلْتَ الأوّل واحتاج الثاني إلى منصوب وجب أيضاً إضماره، نحو: «ضـربني وضربتُه زيدٌ»، وندر قوله:

١٤٦. بِعُكاظَ يُعْشِي الناظريـ ـن إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُه[٢]

(ولا تجئ مع أوّلٍ قد أُهملا) من العمل **(بمضمرٍ لغير رفعٍ أُوهلا)**.

← على أثر واحد ممنون عند أهل الأصول. قاله الرضي، ثمّ قال: وجاز عند الفرّاء وجه آخر، وهو أن يأتي بفاعل الأوّل ضميراً منفصلاً بعد المتنازع فيه؛ لتعذّر المتّصل بلزوم الإضـمال قـبل الذكر. هذا هو النقل الصحيح عن الفرّاء. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٤٨٥.

١. **(قوله: من توجّه العامِلَين)** هذا مستحيل، إلّا إذا عُزِل كلّ منهما عن الاستقلال كـرجـلَين حـملا حجراً بالاشتراك مع قدرة كلّ واحد منهما على حمله بالاستقلال، لكن قد عرفت سـابقاً أنّ العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثّرات فتأمّل. **أبو طالب**.

٢. **(قوله: وندر في قوله: بعكاظ اه)** أي: ندر الحذف المـفهوم مـن سـياق الكـلام أو نُـدِر ـ بـصيغة المجهول ـ والمجرور نائب عن فاعله، وقوله: «بعكاظ اه» قالته عاتكة بنت عبد المطّلب.

اللغة والإعراب: و«عكاظ» ـ بالعين المهملة المفتوحة وآخره ظاء معجمة ـ موضع بقرب مكّـة يقام به في الجاهلية سوق فيقيمون فيه أيّاماً، ويُعشي معلوم من الإعشاء ـ بالعين المهملة.

وقيل: بـالمعجمة ـ أي: يـعمى أو يـخفى، و«شـعاعه» فـاعل والضـمير للسـلاح المـذكور قـبله، و«الناظرين» مفعوله، وتنازع في شعاعه يعشي ولمحوا فأعمل الأوّل، وأضمر في الثاني، فالأصل: لمحوه، واللمح الملاحظة بالجفون. وقوله: «بعكاظ» متعلّق بما في البيت السابق. **أبو طالب**.

وجه الاستشهاد: تنازع كلّ من «يعشي» و «لمحوا» العمل في شعاعه» وقد أعمل الأوّل ورفع شعاعه على أنّه فاعله، وأعمل الثاني في ضميره، فنصبه على مفعول به، ثمّ حذف؛

←

بل حذفَهُ الْـزَمْ إن يكـن غـيرَ خـبر وأخِّـرَنْهُ إن يكـن هـو الخـبر[١]

وأظـــهِرِ انْ يكــن ضــميرُ خَــبرا لِـــغيرِ مــا يُــطابِقُ المُــفَسِّرا[٢]

(**بل حذفه**) أي: ضمير غير الرفع (**الزَم إن يكن**) فَضلةً[٣] بأن لم يُوقِع حذفه في لَبسٍ، وكان (**غيرَ خبر**) وغير مفعول أوّل لـ«ظنَّ» نحو: «ضربتُ وضربني زيد» وندر المجيءُ به في قوله:

١٤٧. إذا كنتَ تُرضِيهِ ويُرضِيكَ صاحبٌ .....[٤]

← لأنّه فضلة ولو ذكره لقال: إذا هم لمحوه شعاعه، وهذا الحذف أتي لضرورة الشعر عند البصريين الّذين يعملون المتأخّر لقربه، بينما هو جائز عنه الكوفيّين الّذين يعملون العامل الأوّل؛ لتقدّمه. أوضح المسالك: ج ٢ ص ١٧٥.

١. (**بل**) للانتقال وهي هنا لعطف الجمل، و (**حذفه**) مفعول مقدّم بالزم، و (**الزم**) ـ بفتح الزاء ـ فعل أمرٍ، و (**إن**) حرف شرطٍ، و (**يكن**) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (**غير**) خبرها، و (**خبر**) مضاف إليه (**وأخرنه**) فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة وفاعله مستتر فيه، والهاء المتّصلة به مفعوله، و (**إن**) حرف شرطٍ، و (**يكن**) فعل الشرط واسمها مستتر فيها، و (**هو**) ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، و (**الخبر**) منصوب على أنّه خبر يكن، وجواب الشرطَين محذوف للضرورة؛ لفقد شرط حذفه وهو مضيّ الشرط. **خالد**.

٢. (**وأظهر**) فعل أمرٍ، و (**إن**) بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها حرف شرطٍ، و (**يكن**) فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة كما مرّ قبله، و (**ضمير**) اسم يكن، و (**خبراً**) خبرها، و (**لغير**) متعلّق بخبراً، أو في موضع الصفة، قاله المكودي. و (**ما**) اسم موصولٍ مجرور المحلّ بالإضافة و (**يطابق**) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، و (**المفسّرا**) ـ بكسر السين ـ مفعوله. **خالد**.

٣. (**قوله: فضلة**) إشارة إلى أنّ المراد بغير الخبر هو الفضلة بمعنى ما لا يكون ركناً للكلام، ولا يوقع حذفه في لبس إقامة اللّازم مقام الملزوم، لا الفضلة بمعنى ما لا يكون ركناً فقط، وقس على ذلك قوله: «عمدة» إلّا أنّ الإقامة هناك بالعكس. **أبوطالب**.

٤. (**قوله: إذاكنت تُرضِيه اه**) آخره:

←

وأضمِرَنهُ **(وأخّرَنهُ)** وجوباً **(إن يكن)** ذلك الضمير عمدةً بأنْ كان **(هو الخبرَ)** لـ«كان» أو «ظنّ» أو المفعول الأوّل لـ«ظنّ» أو أُوقِعَ حذفه في لبسٍ، كـ«كنتُ وكان زيدٌ صديقاً إيّاه» و «ظَنَّني وظَنَنتُ زيداً عالماً إيّاه»(١) و «ظننتُ منطلقةً وظَنَّتْني منطلقاً هندٌ إيّاها» و «اسْتَعَنْتُ واستعانَ عَليَّ زيدٌ به».(٢)

وذهب بعضهم في الخبر والمفعول الأوّل إلى جواز تقديمه كالفاعل، وآخَرُ إلى جواز حذفه إن دلّ عليه دليل، وابن الحاجب إلى الإتيان به اسماً ظاهراً والأحسن(٣) أنّه إن وُجدت قرينةٌ حُذف، وإلّا أُتيَ به اسماً ظاهراً.

(و) لا تُضمِر(٤) بل **(أظهِر)** مفعولَ الفعل المهمل **(إن يكن ضميرٌ)** لو أُضمِرَ **(خبرا)** في الأصل **(لغير ما يطابق المفسِّرا)** ـ بكسر السين ـ وهو المتنازع فيه بأن كان مثنّىً(٥) والضمير خبراً عن مفرد.

جِهاراً فكُن في الغيب أحفَظَ لِلوُدِّ ←

وألغِ أحاديثَ الوشاةِ فقلّما يحاولُ واشٍ غيرَ إفسادِ ذي عَهد

اللغة: «الوشاة» جمع واشي وهو النمّام، و«يحاول» أي: يقصد، والباقي واضح. **أبو طالب.**

١. فـ«ظنّي» يطلب «زيداً قائماً» فاعلاً ومفعولاً ثانياً، و «ظننتُ» يطلبهما مفعولين، فأعملنا الثاني ونصبنا «زيداً قائماً» وبقي الأوّل يحتاج إلى فاعل ومفعول ثانٍ، فأضمرنا الفاعل مقدّماً مستتراً، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخّراً، وقلنا: «إيّاه». شرح التصريح: ج ١ ص ٤٨٦.

٢. **(قوله: واستعنت واستعان عليَّ زيد به)** فتنازع الفعلان في زيد، فأعمل فيه الثاني، فلو حذف ما أضمر للأوّل لم يعلم أنّ المستعان به للمتكلّم من ذا مع أنّ العلم به مقصود، والتعبير عن صيرورة الشيء مجهولاً باللبس مساهلة. **أبو طالب.**

٣. في بعض النسخ: «الأخفش إلى».

٤. **(قوله: ولا تضمر)** قدّر ذلك لئلّا يتوهّم أنّ المراد بالإظهار تحويل الضمير من الحذف إلى الذكر. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: بأن كان مثنّى اه)** لكلّ من المخبر عنه والمرجّع خمسة احتمالات: الإفراد والجمع ←

نــحو أظُــنُّ ويَــظُنّاني أخــا زيداً وعمراً أخَوَينِ في الرَّخا[١]

(نحو أظنّ ويَظُنّاني أخاً زيداً وعمراً أخَوَينِ في الرّخا) فـ«أخَـوَينِ» تـنازع فـيه «أظنّ»؛ لأنّه كما قيل يَطلبه مفعولاً ثانياً؛ إذ مفعولُه الأوّل «زيداً» و «يَظُنّاني»؛ لأنّه يَطلبه مفعولاً ثانياً فأُعمِلَ فيه الأوّل وهو «أظُنُّ»، وبـقي «يَـظُنّاني» يـحتاج إلى مفعول[٢] فلو أتَيتَ به ضميراً[٣] مفرداً، فقلتَ: «أظُنُّ ويَظُنّاني إيّاه زيداً وعـمراً أخَوَينِ» لكان مطابقاً للياء غيرَ مطابق لما يعود عليه وهو «أخَوَينِ»، ولو أتيتَ به ضميراً مثنّىً فقلتَ: «أظنّ ويظنّاني إيّاهما زيداً وعمراً أخَوَينِ» لَطابَقَه ولم يطابِقِ الياء الّذي هو خبر عنه، فتعيّن الإظهار.

← تذكيراً وتأنيثاً، والتثنية فصور الاختلاف عشرون صورة بحسب النظر الجليل.

وأمّا النظر الدقيق فيحكم بأنّ الاحتمالات ستّة والصور ثلاثون؛ لأنّ الإضمار على تقدير كون المرجع تثنية مذكّراً والمخبر عنه تثنية مؤنّثاً أو بالعكس وإن كان ممكناً بحسب اللفظ، إلّا أنّه يمتنع بحسب الحمل الّذي هو مناط لذلك الامتناع نحو: ظننتما يا زيدان وأظـنّكما هـذَين أُختَين إيّاهما؛ فإنّ الزيدَين لا يكونان أُختين بل أخَوَين. **أبو طالب.**

١. **(نحو)** خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف لقول محذوف، و **(أظنّ)** فعل مضارع يحتاج إلى مفعولَين **(ويظنّاني)** فعل وفاعل ومفعول أوّل، و **(أخا)** مفعول يظنّاني الثاني وكان حقّه أن يؤتى به ضميراً، لكنّه تعذّر الإضمار، وذلك لأنّ **(زيداً)** مفعول أوّل لأظنّ **(وعمراً)** معطوف عليه، و **(أخوَين)** مفعوله الثاني، و **(في الرخا)** متعلّق بيظنّاني. **خالد.**

٢. في طبعة: «المفعول الثاني».

٣. **(قوله: ولو أتيت به ضميراً اه)**. يعني إنّك لو أتيت به ضميراً مفرداً فقلت: أظنّ ويظنّاني إيّاه زيـداً وعمراً أخوين لكان إيّاه مطابقاً للياء؛ فإنّهما مفردان ولكن لا يطابق ما ما يـعود عـليه وهـو أخوين؛ لأنّه مفرد وأخوين مثنّى، فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لا يجوز. **حكيم.**

وقد عَلِمتَ[١] أنّ المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع؛ لأنّ كلّاً من العامِلَينِ قد عَمل في ظاهر.

١. **(قوله: وقد علمت اه)** المعلوم إمّا من قوله: «فلو أتيت» الخ حيث دلّ على اقتضاء الحمل المفعول الثاني مخالفاً لما يقتضيه العمل، أو من مثال المصنّف، حيث جعل المفعول الثـاني للـمهمل مخالفاً لما جعله للمعمل.

قول قد خطر ببالي فيما مضى إنّ الحكم بالتنازع في أمثال هذا المثال يحتمل أن يكون لأجل أن يراد بالتنازع فيه الجنس المحتمل للإفراد والتذكير وفروعهما لا للشخص كما في غيرها ثمّ رأيت أنّ بعض المحقّقين السالفين تعرّضوا في بعض كتبهم لهذا التوجيه. **أبوطالب.**

المفعول المطلق

المصدرُ اسمُ ما سوى الزمانِ مِن مدلولَي الفعلِ كأمْنٍ مِن أمِن[1]

فصل: المفاعيل خمسة[2]

أحدها: المفعول به وقد سبق حكمه.[3]

---

١. **(المصدر)** مبتدأ، و **(اسم)** خبره، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة اسم إليها، و **(سوى)** في موضع صلة «ما» و **(الزمان)** مضاف إليه، و **(من مدلولي)** بالتثنية، قال المكودي: «في موضع الحال من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلّقاً بمحذوف، تقديره: أعني انتهى. والظاهر أنّه متعلّق بما تعلق به «سوى»، و **(الفعل)** مضاف إليه، و **(كأمن)** ـ بسكون الميم ـ خبر لمبتدأ محذوف، و **(من أمن)** ـ بكسر الميم فيهما ـ متعلّق بمحذوف نعت لأمن.
وتقدير البيت: المصدر اسم الحدث الّذي استقرّ سوى الزمان من مدلولَي الفعل، وذلك كأمن المفهوم من أمن. **خالد.**

٢. **(قوله: المفاعيل خمسة)** قال السيرافي والجوهري: ستّة. فالسيرافي بزيادة المفعول منه في نحو قوله تعالى: ﴿**واختار موسى قومه**﴾ والجوهري بتسمية المستثنى مفعولاً دونه. وقال الكوفيّون والزجّاج: أربعة، فالكوفيّون بإدخال المفعول له تحت المفعول المطلق بالقول بحذف عامله والزجّاج بإدخال المفعول معه تحت المفعول به، وأنّ أصل استوى الماء والخشبة: استوى الماءُ ووصلَ الخشبةَ. **أبوطالب.**

٣. أي في باب تعدّي الفعل ولزومه. **حكيم.**

الثاني: المفعول المطلق

وهو كما يؤخذ ممّا سيأتي المصدرُ[١] الفَضلة[٢] المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده، وسُمِّيَ مطلقاً[٣] لأنّه يقع عليه اسمُ المفعول من غير تقييد[٤] بحرف جرّ ولهذه العلّة قدّمه على المفعول به الزمخشري وابنُ الحاجب.

واعلم: أنّ الفعل يدلّ على شيئَين: الحدثِ والزمان، وأمّا **(المصدر)** فهو **(اسم)** يدلّ على **(ما سوى الزمان من مدلولَي الفعل)** وهو الحدث **(كأمنٍ من أمن)**.

---

١. **(قوله: المصدر)** الفرق بين المصدر واسمه أنّ المصدر يدلّ على الحدث بنفسه واسم المصدر يدلّ على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنىً، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر. وسمّي المصدر مصدراً؛ لأنّ فعله صدر عنه، أي أخذ منه. شرح التصريح: ج ١ ص ٤٩١.

٢. **(قوله: المصدر الفضلة اه)** المراد بالمصدر اسم دلّ على معنى المصدر مطابقةً أو التزاماً، فيشمل المصادر الحقيقية وما ينوب عنها بحذف أو بغير حذف، والمراد بالفضلة ما لا يكون ركناً للكلام، وقوله: «المؤكّد لعامله» الخ أي: على تقدير ذكر العامل، فدخل فيه المصادر النائبة عن عواملها؛ فإنّها لو ذكرت عواملها يكون داخل تحت أحد الأقسام الثلاثة، وتمّ بهذا التعريف جمعاً ومنعاً، وصحّ انحصار المفعول المطلق في الثلاثة. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: سمّي مطلقاً)** لأنّ حمل المفعول عليه لايحتاج إلى صلة؛ لأنّه مفعول الفاعل حقيقية بخلاف سائر المفعولات؛ فإنّها ليست بمفعول الفاعل. وتسمية كلّ منها مفعولاً إنّما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه. فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجرّ بخلافه، وبهذا استحقّ أن يقدّم عليها في الوضع، وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية. حاشية الصبّان: ج ١ ص ١٥٦ و ١٥٧، وعنه **الحكيم**.

٤. **(قوله: من غير تقييد اه)** هذا بيان لجهة الإطلاق، ولمّا يضاف هذا الإطلاق إليه لا لكون الإطلاق إطلاقاً حقيقيّاً أي: لا بشرط كما يتوهّم، فإنّ إطلاق المفعول المطلق إطلاق إضافي أي: بشرط لا شيء، وإنّما يتّصف بالإطلاق الحقيقي جنس المفعول الّذي يكون كلّ واحد من تلك المفاعيل الخمسة نوعاً منه. **أبوطالب**.

بـمثلِهِ أو فـعلٍ أو وصـفٍ نُـصِب وكـونُهُ أصـلاً لهـذَينِ انـتُخِب[١]
تـوكيداً أو نـوعاً يُـبِينُ أو عَـدَد كسِرتُ سَيرَتَيْنِ سَيْرَ ذي رَشَـد[٢]

(بمثله) أي: بمصدرٍ[٣] **(أو فعل أو وصف نُصب)** نحو: ﴿**فإنّ جهنّم جزاؤكم جزاءً موفوراً**﴾[٤] و ﴿**كلّم اللّهُ موسى تكليماً**﴾[٥] و ﴿**الصّافات صفّاً**﴾[٦] و «هو مضروبٌ ضرباً». **(وكونه)** أي: المصدرِ **(أصلاً لهذَينِ)** أي: للفعل والوصف، وهو مذهب أكثر البصريّين، وهو الّذي **(انتُخِب)**[٧] أي: أُختِيرَ؛ لأنّ كلّ فرع يتضمّن الأصل وزيادةً

---

١. **(بمثله)** متعلّق بنصب، و **(أو فعل أو وصف)** معوفان على مثله، و **(نصب)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر، وكذلك الهاء من مثله **(وكونه)** مبتدأ والضمير المضاف إليه اسمه، و **(أصلاً)** خبره من جهة نقصانه، و **(لهذَين)** متعلّق بأصلاً، والإشارة عائدة إلى الفعل والوصف، وجملة **(انتخب)** ـ بالبناء المفعول ـ بمعنى اختير في موضع خبر المبتدأ.
والتقدير: وكون المصدر أصلاً للفعل والوصف اختير. **خالد.**

٢. **(توكيداً أو نوعاً)** قال الشاطبي: منصوبان على المفعولية بيبين انتهى. و **(يبين)** مضارع أبان إذا أظهر، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر، و **(أو عدد)** منصوب بالعطف على توكيداً أو نوعاً وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و **(كسرت)** الكاف جارّة لقول محذوف، وسرت فعل وفاعل مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، و **(سيرتين)** مفعول مطلق مبيّن لذلك العدد. و **(سير ذي رشد)** مفعول مطلق مبيّن للنوع ومضاف إليه. **خالد.**

٣. **(قوله: أي: بمصدر)** لم يقل: أي: بمصدر من لفظه؛ إشارة إلى أنّ المماثلة المعنوية فقط كافية للعمل، فيشمل ما خولف مع عامله في اللفظ. **أبوطالب.**

٤. سورة الإسراء: الآية ٦٣.

٥. سورة النساء الآية ١٦٤.

٦. سورة الصافات: الآية ١.

٧. **(قوله: وهو الّذي انتخب)**

←

والفعلُ والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك دونَه. وذهب بعض البصريّين [١] إلى أنّ المصدر أصل للفعل والفعل أصلٌ للوصف، وآخَرُ إلى أنّ [٢] كلّاً من المصدر والفعل أصلٌ برأسه، والكوفيّون إلى أنّ الفعل [٣] أصل للمصدر.

(توكيداً) يُبينُ المصدر إذا ذُكر [٤] مع عامله، كـ«ارْكَعْ ركوعاً» **(أو نوعاً يُبينُ)** إذا وُصف [٥] أو أُضيف أو أُضيف إليه **(أو عدد كسِرتُ سيرَتَينِ سير ذي رشد)** و «رجعتُ القَهقَرى». [٦]

← **أقول:** لا يخفى مطابقة هذا القول لباطن الأمر الّذي فهمه أهل الباطن، قال شاعرهم:

مصدر بمثل هستى مطلق باشد   عالم همه اسم وفعل مشتق باشد

چون هيچ مثال خالى از مصدر نيست   پس هر چه در او نظر كنى حق باشد

أبوطالب.

١. **(قوله: وذهب بعض البصريّين)** النزاع بين هذا البعض وسائر البصريّين في ذلك المسألة لفظي ظاهراً، وأمّا بحسب الباطن فالأوّلون من رأى الحقّ دون الخلق، والآخرون من رأى الحقّ والخلق معاً ولا يخفى ما بينهما من التفاوت؛ فإنّ الأوّل مخلصون في التوحيد والآخرون لا يخلون من شائبة الشرك. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وآخر إلى أنّ اه)** هذا المذهب بحسب الباطن شرك خالص، فقس ظاهره على باطنه في الفساد؛ فإنّ الذوق السليم يأبى عن ذلك. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: والكوفيّون إلى أنّ الفعل اه)** هذا القول مبنيّ على البرهان الإنّي الكاشف عن وجوده تعالى فلا يخفى ما فية من القصور. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: إذا ذكر)** فيه إيماء إلى أنّ إبانة التأكيد مشروط بذكر العامل لا نفس التأكيد، فالتأكيد غير المبان وهو للتأكيد التقديري يقارن حذف العامل، فافهم. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: إذا وصف اه)** هذا شرط لإبانة نوع معيّن، وأمّا إذا أريد إبانة نوع مّا، فأورد المصدر بلفظ فعلة ـ بكسر الفاء ـ وأمّا العدد فإن أريد الواحد والمثنّىٰ أورد على فَعلة وفَعلتين ـ بفتح الفاء ـ وإن أريد الأزيد مبهماً فبلفظ الجمع فقط، أو معيّناً فبالجمع مع التمييز. **أبوطالب.**

٦. **(قوله: ورجعت القهقرى)** مثال للمصدر المضاف الّذي حذف وأقيم المضاف إليه مقامه؛

←

وقد يَنوبُ عنه ما عليه دلّ كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وَافْرَحِ الجَذَل[١]
ومـا لتوكيدٍ فَوَحِّدْ أبدا وثَنِّ واجْمَع غيرَه وأفْرِدا[٢]

(وقد ينوب عنه ما عليه دلّ) كـ«كلٍّ» مضافاً إليه **(كجدّ كلّ الجدّ)** وبعضٍ كما في الكافية كـ«ضربتُهُ بعضَ الضربِ» **(و)** كذا مرادفه، نحو: **(افرَحِ الجذل)** ـ بالمعجمة ـ

← فإنّ التقدير: رجوع القهقرى، ففيه إيماء إلى تعميم المضاف. القهقرى الرجوع إلى الخَلف، فهذا تتميم لمثال المصنّف للمضاف، ولم يمثّل للمضاف إليه اقتصاراً على ما ذكر في النائب.

وليعلم أنّ الضمير وما شارك المصدر في المادّة ممّا لم يحذف معه المصدر، وأمّا ما سواهما فمحتمل للحذف وعدم الحذف إلّا أنّ القول بالحذف أحسن سيّما في الآلة. **أبو طالب.**

١. **(وقد)** للتحقيق؛ لكثرة ورود النيابة في ذلك، و **(ينوب)** فعل مضارعٍ، و **(عنه)** متعلّق بينوب، و **(ما)** اسم موصول في محلّ رفع على الفاعلية بينوب، وهي جارية على موصوف محذوف، و **(عليه)** متعلّق بدلّ، وجملة **(دلّ)** صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتر في «دلّ» المرفوع على الفاعلية، والضمير فى «عنه وعليه» يعود إلى المصدر. والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الّذى دلّ عليه. و**(كجدّ)** الكاف جارّة لقول محذوف، و «جدّ» فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، والجملة مقولة لذلك القول المحذوف و **(كلّ)** مفعول مطلق نائب عن المصدر **(الجدّ)** مضاف إليه **(وافرح)** فعل أمرٍ وفاعل **(الجذل)** ـ بالذال المعجمة ـ بمعنى الفرح مفعول مطلق. **خالد.**

٢. **(وما)** اسم موصول في محلّ نصب على المفعولية بوحّد، والموصوف بها محذوف، و **(لتوكيد)** في موضع الصلة لـ«ما»، والعائد إليها الضمير المنتقل من الفعل إلى الظرف، و **(فوحّد)** ـ بكسر الحاء المشدّدة ـ فعل أمرٍ وفاعله مستتر فيه، و **(أبداً)** منصوب على الظرفية متعلّق بوحّد **(وثنّ واجمع)** فعلا أمرٍ معطوفان على وحّد، و **(غيره)** منصوب بأجمع، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لثنّ على سبيل التنازع، والضمير المضاف إليه عائد على «ما» **(وأفردا)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً، ومفعوله محذوف مماثل للمذكور؛ لأنّ شرط المتنازع فيه أن يكون مؤخّراً عن طالبيه على الصحيح.

وتقدير البيت: فوحّد المصدر الّذي استقرّ لتوكيد وثنّ واجمع غيره وأفرد غيره. **خالد.**

أي: الفرح، ووصفه والدالّ على نوع منه، أو على عدده[١] أو آلته[٢] أو ضميره[٣] أو إشارة إليه كما في الكافية نحو: «سرتُ أحسن السير» و «اشتمل الصماء»[٤] و «رجع القهقرى» ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدةً**﴾[٥] «ضربتُهُ سوطاً» ﴿**لا أُعَذّبه أحداً**﴾[٦] «ضربتُ ذلك الضربَ».

وينوب عنه أيضاً ما يشاركه في مادّته وهو ثلاثة: اسمُ مصدر، نحو: «اغْتَسِلْ غُسلاً»[٧] واسم عين، نحو: ﴿**والله أنْبَتَكُم من الأرض نباتاً**﴾[٨] ومصدرٌ لفعلٍ آخَرَ نحو: ﴿**وتَبَتَّل إليه تبتيلا**﴾.[٩]

(وما لتوكيدٍ فَوَحّد أبدا)؛ لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنّى ولا يُجمع **(وثَنِّ واجمع غيره وأفرِدا)**.

---

١. **(قوله: أو على عدده)** عطف على قوله: «على نوع». **أبو طالب.**

٢. **(قوله: أو آلته)** عطف على «عدده» بل على قوله: «على نوع» بتقدير لفظ «على» ولعلّ وجه ذكر «على» في المعطوف الأوّل دون الثاني إشارة إلى ظهور كون العدد قسيماً للنوع بخلاف الآلة. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: وضميره)** عطف على الدالّ، ولاختلاف العطف جعل العاطف مختلفاً. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: واشتمل الصمّاء)** الصمّاء اشتمال الرداء ونحوه لِلألبسه معكوساً. **أبو طالب.**

٥. سورة النور: الآية ٤.

٦. سورة المائدة: الآية ١١٥.

(قوله: لا أعذّبه أحداً) أي: لا أعذّب عذاباً أحداً، فالضمير للمصدر. **أبو طالب.**

٧. **(قوله: اغتسل غسلاً)** ـ بضمّ الغين ـ الغرض إن وُضع له اللفظ باعتباره في نفسه يسمّى اسم مصدر، وإن وُضع له باعتبار صدوره عن غيره أو وقوعه عليه أو قيامه به يسمّى مصدراً. **أبو طالب.**

٨. سورة نوح: الآية ١٧.

(قوله: والله أنبتكم من الأرض نباتاً) النبات ما ينبت من الأرض فهو من الجواهر، فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر. **أبو طالب.**

٩. سورة المزمّل: الآية ٨.

وحذفُ عاملِ المؤكِّدِ امْـتَنَع　　وفي سِواه لدليلٍ مُـتَّسَع[١]
والحذفُ حَـتمٌ مَـعَ آتٍ بـدلا　　من فِعله كنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا[٢]

(وحذف عامل) المصدرِ **(المؤكّد امتنع)**[٣] قال في شرح الكافية:[٤] لأنّه يُقصد به تقويةُ[٥] عامله وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك، ونَقَضَهُ ابنه بمجيئه في نحو: «سقياً ورعياً».

---

١. **(وحذف)** مبتدأ، و **(عامل)** مضاف إليه وهو مضاف أيضاً بالنسبة إلى ما بعده، و **(المؤكّد)** ـ بكسر الكاف ـ مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، وجملة **(امـتنع)** خـبر المبتدأ.

(وفى سواه) خبر مقدّم على تقدير مضافَين، والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكّد على حذف مضاف، و **(لدليل)** متعلّق بحذف المقدّر لا بمتّسع؛ لأنّ المصدر لا يتقدّم معموله عليه فاسمه أولى، ولأنّ التعليق دائر مع المعنى، و **(متّسع)** اسم مصدر ميمي على زنة المفعول مبتدأ مؤخّر. وتقدير البيت: وحذف عامل المصدر المؤكّد ممتنع، وفى حذف عامل سوى المؤكّد لدليـل اتساع. **خالد**.

٢. **(والحذف حتم)** مبتدأ وخبر، و **(مع)** متعلّق بحتم لا بالحذف؛ لأنّ عمل المـصدر المـقرون بأل ضعيف أو شاذّ، و **(آتٍ)** مضاف إليه و **(بدلاً)** حال من الضمير في آتٍ المستتر فيه.

و**(من فعله)** متعلّق ببدلاً، و **(كندلا)** فى موضع الخبر لمبتدأ محذوف، وقال المكودي: في موضع الحال من فاعل آتٍ انتهى. و **(الذ)** ـ بسكون الذال وحذف الياء ـ لغة في الّذي و **(كاندلا)** ـ بضمّ الدال ـ في موضع الصلة للّذ والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ومتعلّقه محذوف. **خالد**.

٣. **(قوله: المصدر المؤكّد)** تقدير الموصوف للإشارة إلى أنّ المؤكّد اسم فاعل والإضافة لامية؛ لا أنّه اسم مفعول والإضافة بيانية. **أبوطالب**.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٢٩٥.

٥. معنا تقوية عامله تثبيته له في النفس؛ لأنّ ذكر الشيء مرّتَين أثبت من ذكره مرّة. **حكيم**.

ورُدّ بأنّه ليس[١] من التأكيد في شيء وإنّما المصدر فيه نائبٌ مناب العامل دالٌّ على ما يدلّ عليه، فهو عوض منه، ويدلّ على ذلك[٢] عدم جواز الجمع بينَهما، ولا شيء من المؤكّدات أن يمتنع الجمع بينه وبين المؤكّد.

(وفي) حذف عامل **(سواه لدليلٍ)**[٣] عليه **(مُتَّسَع)** فيبقى على نصبه، كقولك لمن قال: أيَّ سيرٍ سِرتَ؟ سيراً سريعاً، ولمن قَدِمَ من سفره: قدوماً مباركاً.

(والحذف) للعامل **(حتم مع)** مصدرٍ **(آت بدلاً من فعله)** سماعاً في نحو: «حمداً» و «شكراً» وقياساً في الأمر **(كنَدلاً اللّذ)** في قول الشاعر:

---

١. **(قوله: وردّ بأنّه ليس اه)**

هذا الردّ مردود؛ لأنّ العامل حينئذٍ إمّا منويّ أو منسيّ، وعلى الأوّل يحصل التأكيد بحسب تكرار المعنى، فلا معنى لقوله: «ليس من التأكيد في شيء» وعلى الثاني يلزم أن يكون المصدر معمولاً بلا عامل.

فالأولى أن يقال في الردّ: أنّ المراد بالتأكيد التأكيد الكامل الواضح الّذي لا يحصل إلّا بذكر العامل، والتأكيد في «سقياً ورعياً» ليس بهذه المثابة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: ويدلّ على ذلك اه)** فيه نظر يعلم ممّا ذكرنا قبيل هذا. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وفي حذف عامل سواه).**

أقول: الظاهر الملائم للمصرع السابق أن يقدّر كلام المصنّف هكذا: والحذف في سواه على أن يكون الحذف مبتدأ، و«متّسع» ـ بكسر السين ـ خبره، وإنّما قدّره الشارح بما ترى مع عدم صحّة المعنى على تقديره ظاهراً لدقيقة هي أنّ ما قبل حرف الروي في المصرع الأوّل مفتوح، فينبغي أن يحمل في هذا المصرع على الفتح فليقرأ قوله: «متّسع» ـ بفتح السين ـ مصدراً ميميّاً، وجعله مبتدأ، والظرف خبره، ولا يصلح الظرف للخبرية إلّا بالتقدير المذكور فافهم. **أبوطالب.**

١٤٨. على حينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أُمورهم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثعالِبِ(١)

فهو (كاندُلا).

وفي النهي نحو: قياماً لا قعوداً والدعاء نحو: سقياً و رعياً والاستفهامِ للتوبيخ نحو: «أتَوانِياً وقد جَدَّ قُرَناؤُك؟» ولا فرق فيما ذُكر بين ما له فعلٌ، كما تقدّم وما ليس له فعل، نحو:

١٤٩. .... بَلْهَ الأكُـفِّ ....(٢)

فيقدّر له فعل من معناه، أي: أُتْرُكْ.

---

١. **(قوله: على حين ألهَى الناس اه)** ما قبله:

يَـمُرُّون بِـالدَّهنا خِـفَافاً عـيابُهُم ويخرجْنَ من دارِينَ بُجرَ الحقائِبِ

المناسبة: قيل: القائل هو الأعشى يهجو لصوصاً، وقيل: وصف بها التجّار.

اللغة والإعراب: و«الدهنا» ـ بفتح الدال المهملة مقصوراً ممدوداً ـ موضع ببلاد تميم، وهنا بالقصر للوزن، و«خفافاً» جمع خفيف حال، و«عياب» ـ كثياب ـ جمع عيبة، وهي الصندوق فاعل للحال، و«يخرجن» بصيغة المؤنّث باعتبار تأويل الموصوفين بالجماعة، وهذا من الغرائب و«دارين» ـ بكسر الراء ـ جزيرة أو ساحل يؤتى منه الطيب، و«بجر» كقفل ـ بالباء الموحّدة والجيم ـ جمع بجراء كحمراء وهي الممتلئة، و«الحقائب» جمع حقيبة وهي وعاء يجعل الرجل زاده فيه ويحتقبه الراكب في سفره خلفه، و«ألهَى» أي: أشغل، والناس مفعوله، و«جُلُّ» ـ بالتشديد ـ جمع جليل فاعله، و«الندل» ـ بالنون والدالّ المهملة ـ بالفارسية: ربودن، و«زُريق» كرُجيل قبيلة، وهو منادى بحذف حرف النداء. والتقدير: فاندلوا ندلاً يا زُرَيقُ، والمصدر للتشبيه، و«الثعالب» وهو بالفارسية: روباه. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: نحو: بَلهَ الأكُفِّ)** لم يجعل بَله اسم فعل؛ لأنّ الأكفّ مرويّ بالجرّ. **أبوطالب.**

تمام البيت:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَـلْهَ الأكُـفّ كـأنّها لم تُـخلَقِ

والبيت في شرح التصريح: ج ١ ص ٥٠٠، وأوضح المسالك: ج ٢ ص ١٨٨.

وما لتفصيلٍ كإمّا مَنّا عاملُهُ يُحذَفُ حيث عَنّا[١]

كذا مُكَرَّرٌ وذو حَصرٍ وَرَد نائبَ فعلٍ لِاسْمِ عينٍ اسْتَنَد[٢]

(وما لتفصيلٍ) لعاقبة ما قبله[٣] ك: (إمّا منّاً) ﴿**بعد وإمّا فداءً**﴾[٤] **(عامله يُحذف)** حتماً قياساً **(حيث عنّا)** أي: عرض، فالتقدير في الآية ـ واللّه أعلم ـ فإمّا تَمنّون منّاً وإمّا تَفْدُونَ فِداءً، **(كذا)** في الحكم **(مكرّرٌ)** ورد نائبَ فعل مسند إلى اسم عين، نحو: «زيدٌ سيراً سيراً» أي: يسير سيراً.

(و) كذا **(ذو حصر)** بـ«إلّا» أو بـ«إنّما» **(ورد نائب فعلٍ لاسم عين استند)** نحو: «ما أنتَ إلّا سيراً»، و «إنّما أنتَ سيراً» فإن استند إلى اسم معنىً وجب الرفع على الخبريّة في الصورتين، نحو: «أمرُك سَيرٌ سَيرٌ» و «إنّما سيرُك سَيرُ البريد».

---

١. **(وما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتداء و **(لتفصيل)** في موضع الصلة لـ«ما»، و **(كإمّا)** قال المكودي: في موضح الحال وعامله محذوف انتهى. والظاهر أنّه نعت لتفصيل، و **(منّاً)** مفعول مطلق وقسيمه محذوف، و **(عامله)** مبتدأ ثانٍ، وجملة **(يحذف)** ـ بالبناء المفعول ـ خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأوّل الّذى هو «ما»، و **(حيث)** متعلّقة بيحذف، وجملة **(عنّا)** بمعنى عرض، والألف للإطلاق في موضع جرّ بإضافة حيث إليها. وتقدير البيت على هذا: والمصدر الّذى سيق لتفصيل كإمّا منّا بعد وإمّا فداء عامله يحذف حيث عرض المصدر المذكور. **خالد.**

٢. **(كذا)** خبر مقدّم، و **(مكرّر)** مبتدأ مؤخّر حذف موصوفه **(وذو)** معطوف على مكرّر، و **(حصر)** مضاف إليه، وجملة **(ورد)** نعت للمبتدأ وما عطف عليه، و **(نائب)** حال من فاعل ورد المستتر فيه، و **(فعل)** مضاف إليه، و **(لاسم)** متعلّق باستند، و **(عين)** مضاف إليه، وجملة **(استند)** قال المكودي: نعت ثانٍ لمبتدأ وما عطف عليه، وتقدير البيت: ومصدر مكرّر وذو حصر وردا نائبي فعل مسند لاسم عينٍ كذلك وجوب حذف عاملها. **خالد.**

٣. **(قوله: لعاقبة ما قبله)** متعلّق بقوله: «لتفصيل». **أبو طالب.**

٤. سورة محمّد: الآية ٤.

ومـــــنه مـــا يَـدْعُونَهُ مـؤكّدا لنـفسِهِ أو غـيرِه فـالمبتدا[١]
نـــحوُ له عَـــلَيَّ ألْـفٌ عُـرفا والثانِ كابْنِي أنتَ حقّاً صِـرفا[٢]

(ومنه) أي: من المصدر الّذي حُذف عامله حتماً **(ما يـدعونه)** أي: يُسمّونه **(مؤكّداً)** إمّا **(لنفسه أو غيره فالمبتدا)**[٣] به، أي فالأوّل وهو المؤكِّدُ لنفسه ما وقع بعدَ جملة لا محتمل لها غيرُه. **(نحو له عليَّ ألف)** درهم **(عرفاً والثان)** وهو المؤكّد لغيره ما وقع بعدَ جملة لها محتمل غيرُه **(كابْني أنت حقّاً صِرفاً)**. قال في التسهيل:[٤] «ولا يجوز تقدّم هذا المصدر على الجملة الّتي قبلَه وفاقاً للزجّاج».

---

١. **(ومنه)** خبر مقدّم، والضمير عائد إلى المصدر المحذوف العامل وجوباً، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتداء، و **(يدعونه)** فعل وفاعل ومفعول أوّل، و **(مؤكّدا)** ـ كسر الكاف ـ مفعول ثانٍ؛ لأنّ دعا بمعنى سمّى يتعدّى لاثنين، و **(لنفسه)** متعلّق بمؤكّداً، وجملة يدعونه مؤكّداً صلة «ما»، و **(أو غيره)** معطوف على نفسه **(فالمبتدأ)** مبتدأ. **خالد.**

٢. **(نحو)** خبره ـ أي: خبر قوله: «فالمبتدأ» في آخر البيت السابق ـ والمضاف إليه محذوف، و **(له)** خبر مقدّم، و **(عليّ)** جارّ ومجرور في موضع الحال من الضمير المستتر في الجارّ والمجرور قبله، وهو في الأصل نعت لألف، و **(ألف)** مبتدأ مؤخّر، و **(عرفاً)** مفعول مطلق، و **(الثان)** مبتدأ أوّل، و **(كابني)** خبر مقدّم، و **(أنت)** مبتدأ ثانٍ مؤخّر، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع نصب لقول محذوف مجرور بالكاف. **خالد.**

٣. **(قوله: إمّا لنفسه أو غيره)** اللّام في قوله: «لنفسه أو لغيره» في هذا المقام للتقوية وقيل: للتعليل أي: لإثبات نفسه ولإخراج غيره، وهاتان التسميتان من المتأخّرين، والمراد بالنفس والغير هو معنى الجملة السابقة. وجههما أنّ المصدر يؤكّد في الأوّل معنى لازماً لمعنى الجملة، وفي الثاني معنى غير لازم لها فالمؤكّد ـ بالفتح ـ وإن كان في كليهما غير معنى الجملة، إلّا أنّه في الأوّل بالنسبة إليه في الثاني كأنّه عين معنى الجملة، فجعل معنى المصدر عين معنى الجملة بهذا الاعتبار. **أبو طالب.**

٤. التسهيل: ص ٨٨.

كذاك ذو التشبيه بعدَ جُملَه كَلِي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلَه[١]

(**كذاك ذو التشبيه**) الواقعُ (**بعدَ جملةٍ**) مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه (**كَلِي بكاً بكاء ذات عضلة**) أي: صاحبةِ داهيةٍ، بخلاف الواقع بعدَ مفرد، كـ«صوتُه صوتُ حمارٍ» والواقع بعدَ جملة لم تشتمل على ما ذُكر، كـ«هذا بكاءُ بكاءُ الثَّكلى».

تتمّة

كالمصدر في حذف عامله ما وقع موقعَهُ نحو: «اعْتَصَمْتُ عائذاً بك».[٢] قاله في شرح الكافية.[٣]

---

١. (**كذاك**) خبر مقدّم، و (**ذو**) بمعنى صاحب مبتدأ مؤخّر، والمنعوت بها محذوف، و (**التشبيه**) مضاف إليه، و (**بعد**) في موضع الحال من فاعل الظرف، و (**جملة**) مضاف إليه، و (**كَلِي**) الكاف جارّة لقول محذوف ولي خبر مقدّم، و (**بكا**) مبتدأ مؤخّر وقصر للضرورة؛ لأنّ البكاء ـ بالمدّ ـ ما كان معه صوت وهو المقصود هنا، والبكا ـ بالقصر ـ ما لم يكن معه صوت وإنّما هو بمنزلة الحزن، و (**بكاء**) ـ بالمدّ ـ مفعول مطلق مبيّن للنوع، و (**ذات**) مضاف إليه، و (**عضلة**) مجرور بإضافة ذات إليه، وهي الّتي تمنع من النكاح. **خالد**.

٢. (**قوله: اعتصمت عائذاً بك**) يمكن تركيب هذا الكلام بوجوه ثلاثة: **الأوّل**: أن يكون «عائذاً» حالاً من فاعل اعتصمت.

الثاني: أن يكون بمعنى المصدر مفعولاً مطلقاً للفعل المذكور.

الثالث: وهو أبعد الوجوه أن يكون كالثاني، لكن يكون المصدر منصوباً بمحذوف من جنس لفظه أي: اعتصمت وعذت عوذاً بك. ووجه بعده بالنسبة إلى الأوّل اشتماله على التجوّز والحذف، وبالنسبة إلى الثاني اشتماله على الثاني. لكن يقرّبه ترجيحه على الأوّل يكون المصدر للتأكيد دون الحال؛ فإنّ الأوّل أصل في التأكيد. والثاني أصل في بيان الهيئة وترجيحه على الثاني بكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الأصل، لكنّ هذا لا يصحّ الاستشهاد به؛ اذ الشاهد لابدّ أن يكون نصّاً فيما يستشهد به لأجله، ولهذا نسبه إلى شرح الكافية. **أبو طالب**.

٣. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٠٠.

المفعول له

يُـنصَبُ مـفعولاً لـه المـصدرُ إن　　أبانَ تـعليلاً كـجُدْ شكـراً ودِن[1]

الثالث من المفاعيل: المفعول له

ويسمّى المفعول لأجله[2] ومن أجله، وهو ـ كما قال ابن الحاجب ـ ما فُعل لأجله فعلٌ مذكور.

(يُنصب) حالَ كونه **(مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً)** للفعل **(كجُد شكراً ودِن)**.

---

١. **(ينصب)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و **(مفعولاً)** حال من المصدر، و **(له)** متعلّق بمفعولاً، و **(المصدر)** مرفوع على النيابة عن الفاعل بينصب، و **(إن)** حرف شرط، و **(أبان)** بمعنى أظهر فعل الشرط، وجوابه محذوف جوازاً، و **(تعليلاً)** مفعول أبان، و **(كجدّ)** الكاف جارّة لقول محذوف، وجُد ـ بضمّ الجيم ـ أمر من جاد يجود، و **(شكراً)** مفعول له **(ودن)** ـ بكسر الدال المهملة ـ وهو أمر من دان يدين. **خالد.**

٢. **(قوله: لأجله ومن أجله)** قد تقدّم أنّ الأجل بمعنى النفع، والنفع هٰهنا إيجاد المفعول له، أو وجوده في الخارج على أن يكون المصدر معلوماً أو مجهولاً، وذلك باعتبار أنّهما نوعان من النفع والمفعول له على الأوّل يسمّى تحصيليّاً، وعلى الثاني حصوليّاً.

والمراد بالإيجاد إرادة الإيجاد لا نفسه، بخلاف الوجود، والمناسب أن يستعمل المفعول له أو لأجله للأوّل ومن أجله للثاني؛ لأنّ «اللّام» للعلّة الغائية، و«من» للعلّة الفاعلية، فافهم، واعلم أنّ وجوده الخارج في القسم الأوّل معلول للفعل، كما أنّ في القسم الثاني علّة له فلا تغفل. **أبو طالب.**

وَهْــوَ بــما يَـعمل فـيه مـتّحد وقتاً وفاعلاً وإن شـرطٌ فُـقِد[١]
فَـاجرُرهُ بـاللّام وليس يَـمتنع مَعَ الشروطِ كَـلِزُهدٍ ذا قَـنِعْ[٢]

(وهو بما يعمل فيه) وهو الفعل **(متّحد وقتاً وفاعلاً وإن شرطٌ)** ممّا ذُكر **(فُقد)**. **(فاجرُرهُ باللّام)** ونحوِها ممّا يُفهِمُ التعليل، وهو «من» و «في» نحو:

١٥٠. له مَــلَكٌ يـنادي كـلَّ يـومٍ لِـدُوا للـموت وابْـنُوا للـخراب[٣]
١٥١. فجِئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثِيابَها .....[٤]

---

١. **(وهو)** مبتدأ، و **(بما)** متعلّق بمتّحدٍ، والباء بمعنى مع، وما موصول اسميّ، وجملة **(يعمل)** صلتها، و **(فيه)** متعلّق بيعمل، و **(متّحد)** خبر المبتدأ، و **(وقتاً وفاعلاً)** قال المكودي: منصوبان على حذف الجارّ أي: في وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزَين منقولَين من الفاعل. **(وإن)** حرف شرطٍ و **(شرط)** مرفوع بالنيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسّره ما بعده، و **(فقد)** مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شرط. **خالد.**

٢. **(فاجروه)** جواب الشرط، وهو فعل أمرٍ، ولكونه طلباً وجب اقترانه بالفاء، والهاء في اجرره مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله، و **(باللّام)** متعلّق باجرره **(وليس)** فعل ماضٍ ناقص واسمها مستتر فيها يعود إلى الجرّ بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق، وقال المكودي: يعود إلى المفعول له، وجملة **(يمتنع)** في موضع نصب خبر ليس، وفاعل «يمتنع». و **(مع)** متعلّق بيمتنع، و **(الشروط)** مضاف إليه على حذف مضاف. والتقدير: مع استكمال الشروط، و **(كلزهد)** الكاف جارّة لقول محذوف، والجارّ والمجرور بعدها متعلّق بقنع؛ و **(ذا)** اسم إشارة في محلّ رفع على الابتداء، وجملة **(قنع)** ـ بكسر النون ـ بمعنى رضي لا بفتحها بمعنى سأل خبره. **خالد.**

٣. **(قوله: لدوا للموت وابنوا للخراب)** أوّله:

له مَــلَكٌ يــنادي كـلّ يـوم

قاله عليّ عليه السلام.

الإعراب: و«له» أي: للّه. والباقي واضح. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: فجئت وقد نضت اه)** آخره:

←

١٥٢. وإنّي لَتَعرُوني لذِكْـراكِ هِـزّةٌ ....(١)

قال في شرح الكافية: فإن لم يكن ما قُصد به التعليل مصدراً فهو أحقّ باللّام أو ما يقوم مقامَها، نحو: «سَرى زيدٌ للماء أو لِلعُشبِ»(٢) و ﴿**كلّما أرادوا أن يَخْرجوا منها من غمٍّ**﴾(٣) «إنّ امرأةً دَخَلَتِ النار في هِرَّة حبستها».(٤)

(وليس يمتنع) الجرّ **(مع)** وجود **(الشروط)** المذكورة، بل يجوز **(كلِزُهدٍ ذا قَنع)** ثمّ جواز ذلك على أقسامٍ ذكرها بقوله:

→ لدى السترِ إلّا لِبسَةَ المُتَفَضِّلِ

قاله امرؤ القيس.

اللغة: و«نضت» أي: سلبت، وهو ـ بتخفيف الضاد ـ من الضـنـيّ ـ بـتشديد اليـاء ـ و«لبسـة» ـ بكسر اللّام ـ وهو الثوب الواحد الّذي يتوشّح ويتزيّن به، ويجعل حمائل، و«المتفضّل» من يبقى في ثوب واحد. **أبو طالب.**

١. **(قوله: وإنّي لتعروني اه)** آخره:

كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَـطْرُ

اللغة والإعراب: «تعروني» أي: تأخذني، وفاعل ذكراك هو المتكلّم، ومفعوله المخاطب، و«هِزَّة» أي: قشعريرة وحركة، وهي فاعل الفعل، و«انتقض» ـ بالنون والفاء والضاد المـعجمة ـ مـن النفض وهو التحريك لأجل سقوط شيء من الماء والتراب ونحوهما من المتحرّك و«اللّام» في العصفور للعهد الذهني؛ ولذا وصف بالجملة وهي قوله: «بلّله القطر، و«القطر» ـ بفتح القاف وسكون الطاء المهملة ـ الغيث الرقيق. **أبو طالب.**

٢. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٠١.

٣. سورة الحج: الآية ٢٢.

٤. **(قوله: إنّ امرأة دخلت النار في هِرّة حبستها)** وباقي الحديث: فلم تطعمها ولم تـدعها تأكـل مـن خشاش الأرض. وروي بـدل «حـبستها» «ربـطتها». والمـعنى عـلى التـقديرين: مـنعتها، و«خشاش الأرض» حشراتها. **أبو طالب.**

مسند أحمد: ج ٩ ص ٥١٠ ح ١٠٥٣٢ قطعة منه طبعة جديدة. و ج ٢ ص ٥٠٧ طبعة قديمة.

وقَـــــلَّ أن يَـــصْحَبَها المـــجرّدُ والعكسُ في مصحوب أل وأنشَدُوا[١]
لا أقْـــعُدُ الجُـــبنَ عـــن الهَـيْجاءِ ولو تَـــوالَت زُمَـــرْ الأعْـــداءِ[٢]

(**وقلّ أن يصحبها**) أي: اللّامَ (**المجرّد**) من «أل» والإضافة وكثر نصبه وأوجبه الجزوليّ.

وقال الشلوبين شيخُ المصنّف: ولا سلف له في ذلك (**والعكس**) وهو كثرة صُحبَتِها ثابت (**في مصحوب أل**) وقلّ نصبه (**وأنشدوا**) عليه قولَ بعضهم: (**لا أقعد الجُبنَ**) أي: الخوفَ، أي: لأجله (**عن الهَيجاء**) بالمدّ، ويجوز قصره أي: الحرب (**ولو تَوالَت زُمَرُ الأعداء**) جمع «زُمرةٍ» وهي الجماعة من الناس.

وفُهم من كلامه استواءُ الأمرَينِ في المضاف، وصرّح به في التسهيل.[٣]

---

١. (**وقلّ**) فعل ماضٍ، و (**أن**) ـ بفتح الهمزة ـ حرف مصدري، وجملة (**يصحبها**) صلة «أن» وأن وصلتها في موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بقلّ، والهاء من يصحبها مفعول عائد إلى اللّام و (**المجرّد**) فاعل يصحبها (**والعكس**) مبتدأ، و (**في مصحوب**) خبره، و (**أل**) مضاف إليه (**وأنشدوا**) فعل وفاعل والضمير للنحاة، ومفعوله قول محذوف. **خالد**.

٢. (**لا**) نافية، و (**أقعد**) فعل مضارع منفي بها، و (**الجبن**) بمعنى الخوف مفعول لأجله، و (**عن الهيجاء**) متعلّق بأقعد لا بالجبن خلافاً للمكودي؛ لأنّ عمل المصدر المحلّى بأل ضعيف (**ولو**) حرف امتناع، و (**توالت**) فعل ماضٍ والتاء للتأنيث، و (**زمر**) فاعله، و (**الأعداء**) مضاف إليه، وجملة لا أقعد مقولة لمفعول أنشدوا المحذوف. **خالد**.

٣. التسهيل: ص ٩٠ باب ٢٤ المفعول له.

المفعول فيه

الظـرفُ وقتٌ أو مكـانٌ ضُـمِّنا   في باطّرادٍ كهُنا امْكُثْ أزمُـنا(١)

الرابع من المفاعيل المفعول فيه وهو المسمّى ظرفاً أيضاً

(الظرف) في اصطلاحنا(٢) **(وقتٌ أو مكانٌ ضمّنا في باطّرادٍ كهنا امْكث أزمـنا)** بخلاف ما لم يُضَمَّنها، نحو: «يومُ الجمعة مـباركٌ» أو ضُـمِّنَها بـغير اطّـراد وهـو المنصوب على التوسّع(٣) نحو: «دخلتُ الدّارَ».

---

١. **(الظرف)** مبتدأ، و **(وقت)** خبره على تقدير مضاف، و **(أو)** حرف عطفٍ، و **(مكان)** معطوف على وقت، و **(ضمّنا)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول متعدّ لاثنين، الأوّل منهما الألف في ضمّنا النائبة عن الفاعل، ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مفرد مستتر في الفعل عائد على أحد الشيئين، فإنّ الأكثر في العطف بأو إفراد الضمير، والجملة نعت وقت أو مكان، و **(في)** في موضع نصب على أنّها المفعول الثاني على تقدير مضاف، و **(باطراد)** متعلّق بضمّنا، ونعت اطراد محذوف، كما تحذف الصفات المخصّصة، و **(كهنا)** الكاف جارّة لقول محذوف، و «هنا» ظرف مكان متعلّق بامكث، و **(مكث)** ـ بضمّ الكاف ـ أمر من مكث يمكث، و **(أزمنا)** ـ بـضمّ الميم ـ جمع زمن متعلّق بامكث أيضاً. **خالد**.

٢. أي معشر النحاة، لا في اللغة؛ فإنّه فيها الوعاء. **حكيم**.

٣. **(قوله: على التوسّع)** قد مرّ منّا ما هو المراد من هذا التوسّع في باب الأفعال الناقصة، فارجع إليه. **أبو طالب**.

فَانْصِبْهُ بالواقِعِ فيه مُظهَرا كـان وإلّا فَـانْوِهِ مُقَدَّرا[(١)]
وكـلُّ وقتٍ قـابلٌ ذاك ومـا يَـقْبَلُهُ المكانُ إلّا مُـبهما[(٢)]

(فانصبه بالواقع فيه) وهو المصدر[(٣)] ومثلُه الفعل والوصف **(مظهراً كان)** كما تقدّم **(وإلّا فَانوِهِ مقدّراً)** نحو: «فرسخاً» لمن قال: «كم سِرتَ؟».

---

١. **(فانصبه)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، والضمير يرجع إلى الظرف، و **(بالواقع)** متعلّق بانصبه على تقدير حذف الموصوف، وصفته ومعمول الصفة، و **(فيه)** متعلّق بالواقع و **(مظهراً)** خبر كان مقدّم عليها، و **(كان)** فعل ماضٍ ناقصٍ، واسمها مستتر فيها يعود إلى الناصب المستفاد من انصبه. **(وإلّا)** حرف شرطٍ مقرون بلا النافية، أدغمت النون في اللّام للتقارب، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما تقدّم عليه، وجملة **(فانوه)** جواب الشرط، ولذلك اقترن بالفاء؛ لكونه فعل أمرٍ، والهاء مفعول به، و **(مقدراً)** قال الشاطبي: حال مؤكّدة فيما يظهر؛قوله: فانوه يعطى معنى قدّره في نيّتك انتهى.

وتقدير البيت: فانصب الظرف باللفظ الدالّ على المعنى الواقع فيه مظهراً كان الناصب وإن لا يكن الناصب مظهراً فانوه مقدّراً. **خالد.**

٢. **(وكلّ)** مبتدأ، و **(وقت)** مضاف إليه ونعته محذوف، و **(قابل)** ـ بالباء الموحّدة ـ خبر المبتدأ، و **(ذاك)** اسم إشارة في محلّ نصب على أنّه مفعول قابل، ونعت اسم الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت **(وما)** نافية، و **(يقبله)** فعل مضارع ومفعول، والضمير للنصب المفهوم من الفعل، و **(المكان)** فاعل يقبله على تقدير مضاف، و **(إلّا)** حرف استثناء مفيدة للحصر، و **(مبهماً)** حال من المكان.

وتقدير البيت: وكلّ وقت مظهر لا مضمر قابل ذلك النصب، وما يقبل النصب اسم المكان إلّا في حالة إبهامه. **خالد.**

٣. **(قوله: وهو المصدر)** إنّما لم يفسّر الواقع بالفعل الّذي هو في أصل في العمل بل بالمصدر وشبّه به الفعل والوصف إشارة إلى أنّ المراد بالوقوع في كلّ من الثلاثة وقوع المعنى المصدري، وهذا الوقوع في الأوّل وقوع المعنى المطابقي، وفي الأخيرَين التضمّني. **أبوطالب.**

(وكلّ وقتٍ) سواءٌ كان مبهماً أو مختصّاً[١] **(قابلٌ ذاك)** النصبَ واستثنى منه في نُكَته على مقدّمة ابن الحاجب «مذ» و «منذ».[٢]

(وما يقبله المكان إلّا) إن كان[٣] **(مبهماً)** بأنِ افْتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه.[٤]

١. **(قوله: مبهماً أو مختصّاً)** كان المراد بالمختصّ هو المحدود المنقسم إلى المختصّ والمعدود والظرف المختصّ بالمعنى الأخصّ ما وقع جواباً لـ«متى أو أين»، والمعدود ما وقع جواباً لـ«كم» والمبهم ما لا يقع جواباً لشيء، والقرينة على تلك الإرادة جعل المختصّ قسيماً للمبهم. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: مذ و منذ)**

أقول: عدم قبولهما للنصب إنّما هو لأجل عدم قبولهما لتضمّن معنى «في» فإنّهما كلّما كان اسمين كانا بمعنى أوّل المدّة أو جميعها بدون تضمّنهما معنى «في»، وهذا بخلاف المكان المعيّن؛ فإنّ عدم قبوله النصب ليس لذلك، بل لأجل أنّ الفعل لا يدلّ على المكان المعيّن، فلم يناسبه مناسبة تامّة، وحمل غير الفعل عليه في نصب الزمان المعيّن؛ لأنّه أصل في العمل وغيره إنّما يعمل لمناسبته. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: إلّا إن كان)** لفظة «إن» ـ بكسر الهمزة ـ كلمة الشرط، أو بفتحها حرفاً مصدريّاً بتقدير وقت. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: في بيان صورة مسمّاه)** أي: خصوصيّته وتشخيصه. **أبو طالب.**

نـــحوُ الجِــهاتِ والمــقاديرِ ومــا صِيغَ من الفعل كمَرْمَى مِن رَمى[١]

(نحو الجهات) السِتِّ[٢] وهي: «فـوقُ» و «تـحتُ» و «خـلفُ» و «أمـامُ» و «يمينُ» و «يسارُ» وما أشبهها، كـ«جانبٍ» و «ناحيةٍ» **(والمقادير)** كالميل والفرسخ والبَرِيد.[٣]

(و) إلّا إن كان من **(ما صيغ من الفعل)**[٤] أي: من مادّته[٥] **(كمرمى من رمى)**.

---

١. **(نحو)** خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف، و **(الجهات)** مضاف إليه **(والمقادير وما)** معطوفان على الجهات، و «ما» موصول اسميّ، وجملة **(صيغ)** ـ بالبناء المفعول ـ صلتها والعائد إليها الضمير المستتر في صيغ النائب عن الفاعل، و **(من الفعل)** متعلّق بصيغ ونعت الفعل محذوف، و **(كمرمى)** خبر لمبتدأ محذوف، و **(من رمى)** متعلّق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين «من» ومجرورها على عادته. **خالد.**

٢. **(قوله: الجهات الستّ)** أي: ما هو ستّة بحسب المعنى، وإن كان في اللفظ يتجاوز عن ضعف الستّة؛ فإنّ الأعلى بمعنى الفوق، والأسفل بمعنى التحت، والقدّام والقبل بمعنى الأمام، والوراء وبعد بمعنى الخلف وشمال بمعنى يسار، وهذه كلّها في الأصل صفات ظروف أُقيمت مقام موصوفاتها. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: والبريد)** والمراد منه ههنا اثنا عشر ميلاً، وجاء بمعنى الرسول والماشي وما عليه التربية واسماً لحيوان يذهب قدّام الأسد. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: وإلّا إن كان من ما صيغ)** قدّر كلمة الاستثناء للإشارة إلى أنّ قوله: «وما صيغ» معطوف على قوله: «مبهماً» لا على «الجهات» حتّى لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت المبهم كما هو مصطلح عند بعض منهم الشارح وابن الناظم، وصرّح ابن هشام في بعض كتبه أنّه مندرج تحت المبهم. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: أي: من مادّته)**

اعلم: أنّ اشتقاق اسم المكان هذا من مادّة الفعل المضارع مطلقاً سواء كان في ضمن صورته أو

←

وشـرطُ كـونِ ذا مَـقِيساً أن يَـقَع ظرفاً لما في أصله مَعْهُ اجْتَمَع[١]

(وشرط كون ذا مقيساً أن يقع ظرفاً لما) أي: لفعلٍ **(في أصله)** أي: حروفه الأصليّة **(معه اجتمع)** كـ«جلستُ مجلسَ زيدٍ» و «رميتُ مَرماهُ»، فإنْ لم يقع كذلك كـان شاذّاً يُسمع ولا يُقاس عليه، كقولهم: «هو عمروٌ مَزجَرَ الكلب»، و «عبدُ اللّه مَناطَ الثُّرَيّا»[٢] وهو منّي مَقعَدَ القابلة وغيرُ ما ذُكر من الأمكنة لا يقبل الظرفيّةَ، كالدار والمسجد والسوق والطريق.

← في ضمن صورة مصدره، والثاني فيما لم يستعمل له مضارع، وعلى الأوّل فاشتقاقه من المضارع مطلقاً سواء كان من مادّته فقط أو من مادّته وصورته معاً، فإذا اعتبر في الاشتقاق جهة المناسبة فمثال الأوّل المذهب ومثال الثاني المسجد، وإن اعتبر جهة المغايرة فبالعكس، ولمّا كان المتبادر من قوله: «صيغ من الفعل» يأبى عن التعميمين أشار بالتفسير المذكور إلى أنّهما مرادان لما نحن فيه. **أبوطالب.**

١. **(وشرط)** مبتدأ، و **(كون)** مضاف إليه، و **(ذا)** اسم إشارة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه، و **(مقيساً)** خبر كون، ونعت اسم الإشارة محذوف، و **(أن)** حرف مصدري، و **(يقع)** صلتها وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على خبر شرط.

و**(ظرفاً)** حال من فاعل يقع، و **(لما)** متعلّق بظرفاً، «وما» موصول اسميّ نعت لمحذوف، و **(في أصله معه)** متعلّقان باجتمع، وجملة **(اجتمع)** صلة «ما». **خالد.**

٢. **(قوله: عمرو مزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا)** وباقي الكلام: «هو منّي مقعد القابلة.

«مزجر الكلب» أي: بمنزلته في الحقارة والزجر، و«مناط الثريا» أي: مكان الثريا في الرفعة والمراد بالثريا إمّا الفلك أو الكواكب الستّة المجتمعة المسمّاة بذلك، و«القابلة» المرأة المولّدة لحمل النسوان، أي: هو في القرب منّي منزلة القابلة للحبليات حين توليدهنّ. **أبوطالب.**

ومـا يُـرى ظـرفاً وغـيرَ ظـرفٍ	فذلك ذو تَصَرُّفٍ في العُـرفِ[١]
وغيرُ ذي التصرّفِ الّـذي لَـزِم	ظرفيّةً أو شِـبهَهَا مـن الكَـلِم[٢]

(وما يرى ظرفاً وغيرَ ظرف) كأنْ يرى مبتدأ أو خـبراً أو فـاعلاً أو مـفعولاً أو مضافاً إليه، نحو: «يومٍ وشهرٍ» **(فذاك ذو تصرّفٍ في العرف)**.[٣]

(وغير ذي التصرّف الّذي لزم ظرفيّةً) كـ«قطّ» و «عَوْضُ» **(أو شـبهها)** كـالجرّ بالحرف، كـ«عند» و «لدى» **(من الكلم)** بيان لـ«الّذي».

---

١. **(وما)** موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتداء و**(يرى)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و**(ظرفاً)** مفعوله الثاني **(وغير)** معطوف على ظرفاً و**(ظرف)** مضاف إليه، وجملة يرى ظرفاً و«غير ظرف» صلة «ما» والعائد إليها ضمير يرى المستتر فيها ومتعلّق يرى محذوف و**(فذاك)** مبتدأ حذفت صفته و**(ذو)** خبره و**(تصرّف)** مضاف إليه و**(في العرف)** متعلّق بتصرّفٍ وجملة فذاك إلى آخره خبر المبتدأ الّذي هو ما. **خالد.**

٢. **(وغير)** مبتدأ و**(ذي)** مضاف إليه و**(التصرّف)** مجرور بإضافة ذي بمعنى صاحب إليـه، و **(الّـذي)** خبر المبتدأ ويجوز العكس، و**(لزم)** فعل ماضٍ، و**(ظرفية)** مفعول لزم وجملة لزم ظرفيةً صـلة الّذي و**(أو شبهها)** قال المكودي:معطوف على محذوف، تقديره: أو لزم ظرفيةً أو شبهها، و**(من الكلم)** متعلّق بشبهها. **خالد.**

٣. **(قوله: ذو تصرّف اه)** المراد بالتصرّف إمّا التصرّف في المعنى بجعله معروضاً للمعاني المقتضية للإعراب، وإمّا التصرّف في اللفظ والمعنى معاً بجعله مثنىً وجمعاً مذكّراً ومؤنّثاً إلى غير ذلك، ويلزم على الأوّل أن يكون مفاد الخبر عين مفاد المبتدأ، وعلى الثاني دخول حيث في الحكم المبتدأ دون حكم الخبر لوقوعه مفعولاً به في قوله تعالى: ﴿**اللّه يعلم حيث يجعل رسالته**﴾ مع أنّه لا يثنّى ولا يجمع إلى غير ذلك، ويمكن الجواب باختيار الشقّ الأوّل بأن يقال: إنّ المعنى أنّ كلّ ظرف كان مصداقاً للمتصرّف اللغوي كان مسمّى للمتصرّف بحسب العرف والاصطلاح، وباختيار الشقّ الثاني بأن يقال: إنّ حيث يثنّى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ الحيثية عنه، وهذا القدر كافٍ في كونه ذا تصرّف، لكنّ الظاهر أنّ المراد بالتصرّف هو المعنى الثاني. **أبوطالب.**

وقد يَنُوبُ عن مكانٍ مصدرُ وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكثُرُ[١]

(وقد ينوب عن) ظرف **(مكانٍ مصدر)** كان مضافاً إليه الظرفُ، فحُذف وأُقيمَ هو مقامَه، نحو: «جلستُ قُربَ زيدٍ» و **(ذاك في ظرف الزمان يَكثُرُ)** نحو: «انْتَظَرتُه صلاةَ العصر» و «أمْهَلتُهُ نَحرَ جَزُورَيْنِ». وقد يُجعل المصدر ظرفاً دونَ تقديره ومنه «ذَكاة الجنين ذكاةَ أُمّه».[٢] وقد يُقام اسم عينٍ مضاف إليه الزمان مقامَه، نحو: «لا أُكَلِّمُكَ هُبَيرَةَ بنَ قيسٍ» أي: مدّةَ غيبته.

١. **(وقد)** حرف تقليلٍ، و **(ينوب)** فعل مضارعٍ، و **(عن مكان)** متعلّق بينوب، و **(مصدر)** فاعل ينوب **(وذاك)** مبتدأ، و **(في ظرف)** متعلّق بيكثر، و **(الزمان)** مضاف إليه، وجملة **(يكثر)** خبر المبتدأ. **خالد.**

٢. الانتصار: ص ٤١٣ مسألة ٢٣٧ المغني لابن قدامة: ج ١١ ص ٥١، والمعجم للطبرانى: ج ٤ ح ٤٠١٠. قال ابن الناظم: «ذكاة الجنين ذكاةَ أمه» في رواية النصب. تقديره: ذكاة الجنين في ذكاةأمه وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة. **حكيم** نقلاً عن شرح ابن الناظم: ص ١٧٠.

المفعول معه[1]

يُــنصَبُ تــالي الواوِ مــفعولاً مـعه   في نحو سيري والطريقَ مُسرِعَه[2]

الخامس من المفاعيل (المفعول معه)

وأخّره عنها؛ لاختلافهم فيه هل هو قياسيّ؟ دونَ غيره، ولوصول العامل إليه بواسطة حرفٍ[3] دونَ غيره.

---

١. قوله: «مفعوله معه» هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو الّتي بمعنى «مع» أي الدالّة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلّق بالمفعول، والهاء عائدة على أل؛موصولة. شرح المكودي: ص ٧٩.

وقال الحكيم أيضاً: المفعول معه: أي الّذي يفعل معه فعل بأن يكون الفاعل مصاحباً له في حال صدور الفعل أو المفعول في حالة وقوع الفعل عليه. **حكيم.**

٢. **(ينصب)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و **(تالي)** نائب الفاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، و **(الواو)** مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و **(مفعولاً)** حال من تالي، و **(معه)** متعلّق بمفعولاً والهاء عائدة عليه، و **(في نحو)** خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف لقول محذوف، و **(سيري)** ـ بكسر السين ـ فعل أمرٍ للمخاطبة، وياء المخاطبة فاعله **(والطريق)** مفعول معه، و **(مسرعةً)** حال من ياء المخاطبة، والجملة محكية بالقول المحذوف. **خالد.**

٣. **(قوله: بواسطة حرف)** أي: لفظ الحرف ومعناه، فلا يرد عليه بعض المفاعيل الأخر، وهذا الحرف ←

(ينصب) اسم[١] **(تالي الواو)** الّتي بمعنى «مع» التالية لجملةٍ ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه حالَ كونه **(مفعولاً معه)** ومثال ذلك[٢] موجود **(في نحو سيري والطريق مسرعه)**.[٣]

← هو الواو الّذي أصله للعطف، وقد يستعمل بمعنى «مع».

والفرق بين المعيّة والعطف أنّه لابدّ فيها من اقتران حكم الطرفَين في الزمان بخلاف العطف فإنّ اشتراك الطرفَين في أصل الحكم كافٍ فيه سواء كان في ضمن الاقتران أو الترتيب أو خلافه. **أبو طالب.**

١. **(قوله: ينصب اسم اه)** احترز بقوله: «اسم» عن الفعل والجملة بعد واو المعيّة و«بالواو» عن تالي لفظ «مع»، وبالّتي بمعنى مع عن تالي الواو لغير المعيّة، وبقوله: «التالية» الخ عن التالي للمفرد أو الجملة الّتي لا تشتمل على الأمرَين سواء اشتملت على أحدهما أم لا؛ فإنّ كلّاً منها لا يسمّى مفعولاً معه، ولا ينصب على المفعولية.

وينبغي أن يقيّد الاسم بالفضلة؛ ليخرج نحو: تشارك زيد وعمرو. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: ومثال ذلك اه)** فيه إشارة إلى أنّ قوله: «في نحو» ليس قيد للمذكور، بل لمحذوف. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: والطريق مسرعة)** اشتراك الطريق مع «ياء» المخاطبة في الاتصاف بالسير من قبيل اشتراك الساكن مع المتحرّك في الاتصاف بالقُرب أو البُعد من قبيل: سرتُ والنبيل على أن يكون المراد بالطريق الماء المتحرّك المحرّك لسفينة المخاطبة كما ظنّ؛ فإنّ المتحرّك من حيث هو متحرّك لا يسمّى طريقاً وذلك ظاهر **أبو طالب.**

بـما مِن الـفعل وشِـبْهِـهِ سَبَـق ذا النصبُ لا بالواو في القول الأحَق[١]

وبعدَ ما استفهامٍ أو كيف نَصَب بفعـل كـونٍ مُضمَرٍ بـعضُ العـرب[٢]

(**بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحقّ**) بالترجيح الّذي نصّ عليه سيبويه. وقال الجرجانيّ: بالواو، والزجّاج: بفعلٍ مضمرٍ. وفُهم من قوله: «سبق» أنّه لا يتقدّم عليه، وهو كذلك بلا خلافٍ. (**و**) إن قلتَ: قد رُوي النصب (**بعد ما استفهام أو كيف**) نحو: «ما أنت وزيداً؟» و «كيف أنت وقَصعَةً من ثَرِيدٍ؟» فبطل ما قُرِّرَ من أنّه لابدّ أن يَسبقه فعل أو شبهه فالجواب أنّ أكثرهم يَرفعه وقد (**نصب**) هذا (**بفعل**) من (**كونٍ مضمرٍ بعض العرب**) فتقديره: «ما تكون وزيداً؟» «كيف تكون وقَصعَةً من ثَرِيدٍ؟».

---

١. (**بما**) خبر مقدّم، وما موصول اسميّ و (**من الفعل**) متعلّق بسبق (**وشبهه**) معطوف على الفعل، و (**سبق**) صلة «ما» والمفعول محذوف.

و(**ذا**) اسم إشارة في محلّ رفع على أنّه مبتدأ مؤخّر، و (**النصب**) عطف بيان لـ«ذا» أو نعت له على الخلاف، و (**لا**) حرف نفي وعطف، و (**بالواو**) معطوف على بما، و (**في القول**) متعلّق بالنصب، و «في» بمعنى على، و (**الأحق**) اسم تفضيل نعت للقول. **خالد**.

٢. (**وبعد**) متعلّق بنصب، و (**ما**) مضاف إليه، ومضاف أيضاً، و (**استفهام**) مضاف إليه لا غير، و (**أو**) حرف عطفٍ، و (**كيف**) معطوف على «ما» وحذف المضاف إليه لدلالة ما قبله عليه، و (**نصب**) فعل ماضٍ حذف مفعوله.

و(**بفعل**) متعلّق بنصب، و (**كون**) مضاف إليه، و (**مضمر**) بمعنى محذوف نعت لفعل، و (**بعض**) فاعل نصب، و (**العرب**) مضاف إليه.

وتقدير البيت: ونصب بعض العرب المفعول معه بفعل مضمر يكون بعد ما استفهام، أو كيف استفهام. **خالد**.

والعطفُ إن يُـمكِن بـلا ضَـعفٍ أحَـق والنصبُ مختارٌ لدى ضَعفِ النسق[١]

(والعطف إن يمكن بلا ضعفٍ) فيه **(أحقّ)** من النصب على المفعوليّة، نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَيْنِ»[٢] **(والنصب)** على المفعوليّة **(مختارٌ)** عند المصنّف **(لدى ضعف)** عطفِ **(النسق)** نحو: «جئتُ وزيداً» و أوجبه السيرافيّ[٣] بناءً على قاعدته: أنّ كلّ ثانٍ كان مؤثّراً للأوّل، أي: مسبَّباً له لا يجوز فيه إلّا النصب؛ إذ قولك: «جئتُ وزيداً» معناه كنتُ السببَ في مجيئه.

---

١. **(والعطف)** مبتدأ، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(يمكن)** فعل الشرط وجوابه محذوف للضرورة، و **(بلا ضعف)** متعلّق بيمكن، و **(أحقّ)** خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون أحقّ خبراً لمبتدأ محذوف على إسقاط الفاء للضرورة **(والنصب مختار)** مبتدأ وخبر، و **(لدى)** ـ بالدالّ المهملة ـ بمعنى «عند» متعلّق بالنصب، و **(ضعف)** مضاف إليه، و **(النسق)** مجرور بضعف على تقدير مضاف بينهما. **خالد.**

٢. **(قوله: نحو: كنت أنا وزيدٌ كالأخوَين)** إن جُعل لفظ الأخوين مشبّهاً به لِكِلا الأمرَين فأحقّية العطف في المثال هي مذهب الأخفش، والجمهور يقولون: بالأحقّية عند إفراد لفظ الأخوَين، وأمّا عند كونه تثنية فيوجبون العطف، وهذا هو الحقّ؛ لأنّ المقصود من الكلام المشتمل على المعيّة بيان حالة أوّل طرفَيها بالذات، وبيان حالة ثانيهما بالعرض، فيجب أن يذكّر الحالتان بحيث يفيد ذلك، والتثنية خالية عن هذه الإفادة، وإنّما المفيد لذلك هو قولنا: كالأخ مع الأخ أو كالأخ بتقدير قولنا: مع الأخ، وإن جُعل لفظ الأخوَين مشبّهاً به لأوّل طرفَي المعيّة بتمامه، وجعل الطرف الثاني محذوفاً، فالأخفش وغيره مساوق في القول بأحقّية النصب. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وأوجبه السيرافي)** ينبغي أن يقرّر مراده، بأنّ كلّما نصبه العرب مفعولاً معه على سبيل الحقيقة لدلّ على أنّ بعد الواو مسبّب عمّا قبله، وعلى إرادة الإشعار بذلك، وكلّما كان كذلك لا يجوز فيه إلّا النصب مادام كذلك، أمّا الصغرى فلأنّ حكم ما قبل هذا الواو بل كلّما دلّ على المعيّة تابع وقيد لحكم ما بعده معنى، ومؤخّر عنه رتبة، وإن كان بعكس ذلك لفظاً فهو بل ←

والنصبُ إن لم يَجُزِ العطفُ يَجَب   أوِ اعْتَقِد إضمارَ عـاملٍ تُـصِب[١]

(والنصب) على المفعوليّة **(إن)** أمكن و **(لم يجز العطف)** لمانع **(يجب)** نحو: «مالَكَ وزيداً؟» بالنصب؛ لأنّ عطفه على الكاف لا يجوز؛ إذ لا يُعطف على ضمير الجرّ إلّا بإعادة الجارّ. قاله في شرح الكافية[٢] وسيأتي في باب «العطف» اختيارُ جوازه **(أو اعتقد)** إذا لم يمكن النصب على المفعوليّة **(إضمارَ عاملٍ)** ناصبٍ له **(تُصِب)** نحو:

١٥٣. عَلَفتُها تِبناً وماءً بارداً   ....[٣]

أي: وسَقَيتُها.

← معروضة سبب الحصول المعيّة الحاصلة للحكمَين بمعنى كونه جزء أخير لعلّتها، وينسب سببيّته في هذا الفن إلى نفس الحكم المؤخّر رتبة بل إلى معروضه أيضاً إقامة للمعروض مقام العارض، كما في الوصف السببي والمعمول السببي. وأمّا الكبرى فلأنّ غير النصب أي: العطف لا يفيد المراد، وبهذا التقرير لا ينافي كلامه كلام القوم؛ إذ هذا المعنى ممّا لم ينكره أحد، ولا ينبغي أن يحمل كلامه على أنّ وجوب النصب لازم لذات مثل هذا المثال حتّى لا يكون له وجه، وصار مخالفاً لغيره في هذا الحكم. **أبوطالب.**

١. **(والنصب)** مبتدأ، و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(لم)** حرف نفي وجزم، و **(يجز)** فعل الشرط مجزوم بلم، و **(العطف)** فاعل يجز، و **(يجب)** خبر المبتدأ و **(أو اعتقد)** معطوف على يجب، و «أو» للتخيير، و **(إضمار)** مفعول اعتقد، و **(عامل)** مضاف إليه، و **(تصب)** مجزوم في جواب الأمر على أنّه جواب لشرط مقدّر، وقيل: مجزوم بنفس الطلب على الخلاف في ذلك. **خالد.**

٢. شرح الكافية: ج ٢ ص ٣١٠.

٣. **(قوله: علفتها تبناً اه)** آخره: حتّى غدَت همّالةً عيناها الضمير في: «علفتها وعيناها» للدابّة، و«الهمّالة» تمييز من هملت العين إذا صبّت دمعها. **أبوطالب.**

استشهد بهذا البيت على عدم صحّة مجيء «ماءً» مفعولاً معه؛ لانتفاء المصاحبة، حيث إنّ الماء لا يصاحب التبن في العلف. أوضح المسالك: ج ٢ ص ٢١٧.

تتمّة

يجب العطف إن لم يَجُز النصب، نحو: «تَشارك زيدٌ وعمروٌ»؛ لافتقاره إلى فاعلَينِ فالأقسام حينئذٍ أربعةٌ: راجحُ العطف وواجبُه وراجح النصب وواجبُه.

وهذه خاتمةُ المفاعيل وعقّبها المصنّف بما هو مفعول في المعنى، فقال:

الاستثناء

ما اسْتَثْنَتِ الّا مَعْ تمامٍ يَنتَصِب وبعدَ نفيٍ أو كنفيٍ انْتخِب[1]

الاستثناء وهو إخراج[2] بـ«إلّا» أو إحدى أخواتها حقيقةً أو حكماً من متعدّد.[3]

---

١. **(ما)** موصول اسميّ في موضع رفع على الابتداء وهي نعت لمحذوف، و **(استثنت)** فعل ماضٍ والتاء فيه للتأنيث، و **(إلّا)** فاعل استثنت، والجملة صلة «ما» والعائد محذوف، وأسند الاستثناء لـ«إلّا»؛ لكونها أداته، أو لأنّ استثنت بمعنى أخرجت، أو لإخراج إلّا الّتي بمعنى غير؛ فإنّها تتبع الاسم الّذي بعدها ما قبله، و **(مع)** متعلّق باستثنت، و **(تمام)** مضاف إليه، وجملة **(ينتصب)** في موضع رفع خبر المبتدأ، ومتعلّقه محذوف. والتقدير: الاسم الّذي استثنته إلّا مع تمام ينتصب بها. و **(بعد)** متعلّق بانتخب، و **(نفي)** مضاف إليه، و **(أو)** حرف عطفٍ، و **(كنفي)** الكاف اسم بمعنى «مثل» معطوف على نفي، و **(انتخب)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول. **خالد.**

٢. **(قوله: وهو إخراج اه)** أي: إخراج اسم، وقوله: «بإلّا أو إحدى أخواتها» احتراز عن قولنا: جائني القوم استثنيت زيداً منهم؛ فإنّ مثل ذلك لا يسمّى استثناء في الاصطلاح. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: حقيقةً أو حكماً من متعدّد)** أي: من حكم هذا المتعدّد، وهذا الإخراج فرع دخول المستثنى في حكم المتعدّد بحسب مفاد الكلام قبل االاستثناء، وهذا فرع دخوله في نفس ذلك المتعدّد ←

(ما استثنت إلّا مع تمامٍ) وإيجاب **(ينتصب)** بها عند المصنّف وبما قبلَها عند السيرافيّ وبمقدّر عند الزجّاج، نحو: ﴿فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون إلّا إبليسَ﴾[1] **(و)** إن وقع **(بعدَ نفيٍ أو)** ما هو **(كنفيٍ)** وهو النهي والاستفهام **(انتخب)** بفتح التاء.[2]

← فإن كان داخلاً في نفس ذلك المتعدّد، ويلزمه دخوله في حكمه كما في إخراج الاستثناء المتّصل، فالإخراج حقيقي وإن لم يكن داخلاً في نفسه، ودخوله في حكمه غير متيقّن كما في إخراج المستثنى المنقطع، فالإخراج حكمي أي: مثل الإخراج الحقيقي في الوصف والحكم الّذي هو وقوع مخرجه بعد إلّا أو إحدى أخواتها، وإنّما أخّر قوله: «من متعدّد» لئلّا يتوهّم أنّ قوله: «حقيقةً أو حكماً» قيد للمتعدّد.

ثمّ إنّ الإخراج إمّا من جميع أنواع حكم المتعدّد وهو الغالب، ولا يكون ذلك إلّا بما سوى ولا سيّما من كلمات الاستثناء أو من بعض أنواعه الّذي هو ما سوى النوع الأقوى وهو النادر ويكون هذا بـ«لا سيّما»؛ فإنّ معنى قولنا: جائني القوم لا سيّما زيداً إمّا لا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم على أن يكون لفظ «ما» زائدة، والمستثنى مجروراً بالإضافة، وإمّا لا مثل مجيء هو مجيء زيد موجود في مجيئهم على أن يكون «ما» موصولة أو موصوفة، والمستثنى مرفوعاً على أن يكون نائباً مناب خبر المبتدأ.

والمراد بنفي المماثلة في الصورتَين دخوله في النوع الأقوى، وأمّا خصوصاً زيداً على أن يكون منقولة من التركيب إلى الإفراد، والمستثنى منصوباً على أنّه مفعول به للمصدر النائب عن فعله، فافهم. **أبو طالب.**

١. سورة الحجر: الآيتان ٣٠ و ٣١.

٢. **(قوله: بفتح التاء)**

إشارة إلى أنّ الأحسن أن يكون قوله: «انتخِب» ـ بالفتح ـ أمراً حاضراً لتطابق قوله: «ينتصب» في الفتح لا بالضمّ مجهولاً ماضياً؛ فراراً عن العطف الإنشاء على الإخبار؛ إذ هذا العطف ممّا لابدّ منه ههنا إمّا في قوله: «انتخب» أو في قوله: «وانصب ما انقطع» ولا مرجّح للثاني على الأوّل، فافهم. **أبو طالب.**

إتباعَ ما اتّصَلَ وانْصِبِ ما انقَطَع وعـن تـميمٍ فـيه إبـدالٌ وَقَـع[١]

(إتباع ما اتّصل) للمستثنى منه في إعرابه على أنّه بدلٌ منه بدلَ بعض[٢] من كلّ نحو: ﴿ولم يكن لهم شهداءُ إلّا أنفسُهُم﴾[٣] ﴿ولا يَلتَفِتْ منكم أحدٌ إلّا امرأتك﴾[٤] ﴿ومـن

---

١. **(إتباع)** مرفوع على أنّه نائب الفاعل بانتخب، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة إتباع إليه، وجملة **(اتصل)** صلة «ما» ومتعلّقه محذوف **(وانصب)** معطوف على انتخب؛ لكونه في معنى الطلب، و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ نصب على المفعولية بانصب وجملة **(انقطع)** صلة «ما» **(وعن تميم)** متعلّق بوقع على تقدير مضاف، و **(فيه)** خبر مقدّم، و **(إبدال)** مبتدأ مؤخّر، وجملة **(وقع)** في موضع النعت لإبدال وقع عن بني تميم. **خالد.**

٢. **(قوله: بدل بعض)** الإبدال قول البصريّين، واعتُرِض عليه بثلاثة وجوه:

الأوّل: أنّ المبدَلين يجب أن يتّفقا في الحكم، وهما مختلفان ههنا حكماً.

الثاني: أنّ بدل البعض يحتاج إلى ضمير راجع إلى المبدل منه، وما نحن فيه خالٍ عنه.

الثالث: أنّ المبدل منه يجب أن يكون في حكم الساقط، ويمكن أن يكتفى عنه بالبدل، وما نحن فيه ليس كذلك؛ لأنّ المفاد على تقدير حذف المبدل منه أخصّ من المفاد على تقدير ذكره.

وأنا أجبت عن الأوّل: بأنّ البدل هو المركّب من إلّا وما بعده فقط، لا ما بعده ولا بدع في ذلك لصحّة قولنا: جائني لا قائم.

وعن الثاني: بأنّ الاحتياج إلى الضمير إنّما هو للربط، فإذا حصل الربط بحذفه او بالقرينة أو بنفس البدل كما في نحو: مات الأنبياء محمد ﷺ فلا حاجة إليه، وعن الثالث بأنّ الاستغناء عن المبدل منه لا يجب أن يحصل بنفس البدل، بل إذا حصل بالقرينة فذلك كافٍ، والقرينة لابدّ أن تكون موجودة في الأمثلة، بل أصل الاستغناء غير لازم كما صرّح به بعض العلماء. **أبوطالب.**

٣. سورة النور: الآية ٦.

٤. سورة هود: الآية ٨١. بالرفع (امرأة) في قراءة أبي عمرو وابن كثير، ف «امرأتك» بدل من «أحد»، بدل بعض من كلّ. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٤٣.

يَقنَطُ من رحمة ربّه إلّا الضالّون﴾(١) ويجوز النصب.

قال المصنّف: وهو عربيّ جيّد. قال ابن النَحّاس: كلّ ما جاز فيه الإتباعُ جاز فيه النصب على الاستثناء، ولا عكسَ.

(وانصب ما انقطع) وجوباً، نحو: **﴿ما لهم به مِن علمٍ إلّا اتّباعَ الظنّ﴾**(٢) **(وعن تميمٍ فيه إبدالٌ وقع)** قال شاعرهم:

١٥٤. وبَلدةٍ ليس لها أنيسُ   إلّا اليَـعافِيرُ وإلّا العِـيسُ(٣)

---

١. سورة الحجر: الآية ٥٦.

بالرفع في قراءة الجميع، فـ«الضالّون» بدل من الضمير المستتر في «يقنط» بدل بعض من كلّ، و لم يؤت معه بضمير. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٤٣.

٢. سورة النساء: الآية ١٥٧.

بنصب «اتباع» وتميم ترجحه، وتجيز الإتباع، ويقرؤون (إلّا اتباعُ الظنّ) بالرفع على أنّه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٤٧.

٣. **(قوله: وبلدة ليس اه).**

قاله عامر بن حارث.

اللغة: و«اليعافير» جمع يعفور كيربوع، وهو ولد البقرة الوحشية، و«العيس» ـ بكسر العين ـ جمع عيساء، وهو الإبل البيضاء الّتي يخالط بياضها بشيء من الشقرة. والباقي ظاهر. **أبو طالب.**

فأبدل «اليعافير والعيس» من «أنيس» و «إلّا» الثانية مؤكّدة للأُولى. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٤٧.

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قَد   يأتي ولكن نَصبَهُ اخْتَر إن وَرَد[١]

وإن يُفَرَّغْ سابقٌ إلّا لِما   بَعدُ يكن كما لَوِ الّا عُدِما[٢]

(وغير نصب سابقٍ) على المستثنى منه، أي: إتباعُهُ **(في النفي قد يأتي)** كقول حَسّان:

١٥٥. لأنّهم يَرجون منه شفاعةً   إذا لم يكن إلّا النبيّونَ شافعُ[٣]

(ولكن نَصبَهُ اختَر إن ورد) كقوله:

---

١. **(وغير)** بالرفع مبتدأ، و **(نصب)** مضاف إليه، و **(سابق)** مجرور بإضافة نصب إليه، و **(في النفي)** متعلّق بيأتي.

وجملة **(قد يأتي)** في موضع رفع خبر عن «غير» **(ولكن)** حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة، و **(نصبه)** مفعول مقدّم باختر، و **(اختر)** فعل أمرٍ، و **(إن)** حرف الشرط، و **(ورد)** فعل الشرط وجوابه محذوف. **خالد**.

٢. **(وإن)** حرف شرطٍ، و **(يفرّغ)** ـ بالبناء المفعول ـ فعل الشرط، و **(سابق)** نائب الفاعل بيفرّغ والموصوف محذوف.

و **(إلّا)** مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و **(لما)** ـ بكسر اللّام وتخفيف الميم ـ متعلّق بيفرّغ، وما المجرورة باللّام اسم موصول جارية على منعوت محذوف.

و**(بعد)** في موضع صلة «ما» وهو مبنيّ على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة ونيّة معنى المضاف إليه و **(يكن)** بالجزم جواب الشرط، واسم يكن ضمير مستتر فيها، و **(كما)** الكاف جارّة لمصدر مؤوّل من لو المصدرية وصلتها، و «ما» زائدة، و **(لو)** حرف مصدري، و **(إلّا)** مرفوع بفعل محذوف يفسّره عدم، و **(عدما)** فعل ماضٍ والألف فيه للإطلاق. **خالد**.

٣. **(قوله: لأنّهم يرجون اه)**.

قاله حسّان بن ثابت الأنصاري.

الإعراب: الضمير المجرور للّه. والباقي واضح. **أبوطالب**.

١٥٦. ومالي إلّا آلَ احـمد شـيعةٌ ومالي إلّا مذهبَ الحقّ مـذهبُ(١)

أمّا في الايجاب فلا يجوز غير النصب، نحو: «قام إلّا زيداً القومُ».

(وإن يفرّغ سابقٌ إلّا لما بعدُ)(٢) أي: للعمل فيه **(يكن)** ما بعدُ **(كما لو إلّا عُدِما)** فيُعرب على حسب ما يقتضيه ما قبلَها، وذلك لا يقع إلّا بعدَ نفي أو شبهه، كـ«لا تَزُرْ إلّا فتىً» «لا يُتّبَعُ إلّا الهدى» و «هل زكى إلّا الوَرِعُ؟».(٣)

---

١. **(قوله: ومالي إلّا آل أحمد شيعة)** وروي آخره هكذا:

ومالي إلّا مشعبَ الحقِّ مشـعبُ

اللغة: و«المشعب» الشبعة، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: وإن يفرّغ)** إلى آخر البيت.

يفرّغ بصيغة المعلوم، وقوله: «سابق» أي: اسم سابق، والمراد به المستثنى منه وهو المـفرِّغ ـ بكسر الراء ـ مجازاً، والمفرّغ عنه حقيقة، والمفرَّغ ـ بالفتح ـ محذوف، وهو الكـلام و«إلّا» مفعول لسابق، و«لما بعد» بتقدير للعمل فيما، بعدُ متعلّق بيفرّغ و«يكن» جزاء الشرط اسمه عائد إلى ما بعد، وقوله: «كما لو إلّا عدما» نائب مناب الخبر وما في «كـما» مـوصولة أو موصوفة، وجزاء الشرط محذوف والجملة الشرطية صلة أو صفة لما.

وتقدير البيت: وإن يفرّغ الكلام عن نفسه اسم سابق إلّا للعمل فيما بعد إلّا يكن ما بعد إلّا ثابتاً على حكم كحكم لو عُدم إلّا كان ما بعده على ذلك الحكم.

هذا إذا حمل التفريغ على معنى التخلية، وكذا إذا حمل على معنى النصب إلّا أنّ الفعل لابدّ وأن يقرأ مجهولاً، وأمّا إذا حمل على معنى الإعراض، فالمراد بالسابق العامل، والفعل يـقرأ مجهولاً أو معلوماً، والمجهول أولىٰ. فافهم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: هل زكى إلّا الودع)** الورع ـ بكسر الراء ـ صفة مشبّهة. **أبوطالب.**

وألغِ إلّا ذاتَ توكيدٍ كَـلا ... تَمْرُرْ بهم إلّا الفَتَى إلّا العَلا[١]
وإن تُكَـرَّرْ لا لتـوكيدٍ فَـمَع ... تفريغِ التأثِيرَ بـالعامِلِ دَعْ[٢]

(وألغ إلّا ذات توكيدٍ) وهي الّتي تلاها اسمٌ مماثل لما قبلَها[٣] أو تَلَت عاطفاً فاجعلهاكالمعدومة **(كلا تمرر بهم إلّا الفتى إلّا العلا)** وكقوله:

١٥٧. مالَكَ من شيخِك إلّا عَمَلُه ... إلّا رَسِيمُهُ وإلّا رَمَلُه[٤]

(وإن تكرّر) «إلّا» **(لا لتوكيدٍ فمع تفريغٍ)** من المستثنى منه بأن حُذف **(التأثير بالعامل)** الواقع قبلَ «إلّا» **(دع)**.

---

١. **(وألغ)** بقطع الهمزة أمرٌ من ألغى يلغي، وفاعله مستتر فيه، و **(إلّا)** مفعوله، و **(ذات)** بمعنى صاحبة حال من إلّا، و **(توكيد)** مضاف إليه، و **(كلا)** الكاف جارّة لقول حذف وبقي مقوله، و «لا» ناهية، و **(تمرر)** فعل مضارعٍ مجزوم بلا الناهية، و **(بهم)** متعلّق بتمرر، و **(إلّا)** حرف استثناء، و **(الفتى)** مستثنى من الضمير المجرور بالباء، و **(إلّا)** هذه حرف توكيد، و **(العلا)** ـ بالقصر للضرورة ـ بدل من الفتى عند الجميع بدل كلّ من كلّ. **خالد.**

٢. **(وإن)** حرف شرطٍ، و **(تكرّر)** فعل الشرط مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى إلّا و **(لا)** عاطفة، و **(لتوكيد)** معطوف على محذوف، وفي بعض النسخ «دون توكيد»، وموضعه نصب على الحال من مرفوع «تكرّر» **(فمع)** الفاء رابطة لجواب الشرط «ومع» متعلّق بـ«دع» و **(تفريغ)** مضاف إليه، و **(التأثير)** مفعول مقدّم بـ«دع»، و **(بالعامل)** متعلّق بالتأثير، والعامل نعت لمحذوف، و **(دع)** فعل أمرٍ جواب الشرط. **خالد.**

٣. **(قوله: مماثل لما قبلها)** أي: يكون المراد به عين المراد بما قبلها أو كالعين. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: مالك من شيخك اه)** هذا رجز.

اللغة: والمراد من العمل السير وكلّ من الرسيم والرمل ـ بفتحتَين ـ نوع من السير، فكلّ منهما نفس العمل مصداقاً، وقيل: هما تفسيران للعمل. والباقي واضح. **أبوطالب.**

فــي واحــدٍ مــمّا بــإلّا اسْــتُثنِي وليس عن نَصبِ سِواه مُغني[١]
ودونَ تــــفريغٍ مــــع التــــقدُّمِ نَصبَ الجميعِ احْكُم به والتَزِمِ[٢]

(في واحدٍ ممّا بإلّا استُثني) مقدَّماً كان أولا[٣] **(وليس عن نصب سواه مغني)**[٤] نحو: «ما قام إلّا زيـدٌ إلّا عـمراً إلّا بكـراً». **(ودون تـفريغٍ مـع التـقدّم)** لجـميع المستثنيات على المستثنى منه **(نصب الجميع احكم به والتزم)** ولا تَدَعِ العاملَ يؤثّر في شيء منها، نحو: «قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً القومُ».

---

١. **(في واحد)** متعلّق بـ«دع»، و **(ممّا)** نعت لواحد، وما موصول اسميّ، و **(بإلّا)** متعلّق بـاستثني، و **(استثني)** بالبناء للمجهول صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتراستثني المرفوع على النيابة عن الفاعل.

(وليس) فعل ماضٍ، و **(عن نصب)** متعلّق بمغني، و **(سواه)** مضاف إليه و **(مغني)** اسم ليس وخبرها محذوف، ويحتمل أن يكون اسم ليس مستتراً فيها ومغني خبرها. **خالد.**

٢. **(ودون تفريغ مع التقديم)** متعلّقان باحكم.

و**(نصب)** مفعول بفعل محذوف يفسّره احكم به. قاله المكودي.

و**(الجميع)** مضاف إليه، و **(احكم)** فعل أمرٍ، و **(به)** متعلّق باحكم **(والتزم)** فعل أمرٍ معطوف على احكم. **خالد.**

٣. **(قوله: مقدّماً)** أي: مقدّماً على سائر المستثنيات لا على المستثنى منه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وليس عن نصب اه)** اسم «ليس» إمّا مستتر عائد إلى التأثير أو إلى الترك المفهوم من قوله: «دع»، و«مغن» خبره على لغة ربيعة، و«سواه» مفعول لقوله: «مغن» أو سواه خبر ليس ومغن اسمه بحذف المفعول أي: مغن ذلك السوى نفسه عن النصب، فالنصب لامـحالة بـالتنوين. **أبوطالب.**

وانْصِبْ لتأخيرٍ وجِئْ بواحدِ مِـنها كما لو كان دونَ زائدِ[١]
كلَم يَفُوا إلّا امْرُؤٌ إلّا عليّ وحكمُها في القصد حكمُ الأوّلِ[٢]

(**وانصب لتأخير**) لجميع المستثنيات عن المستثنى منه كلِّها[٣] في غير ما ذُكر في قوله: (**وجئ بواحدٍ منها**) معرباً (**كما لو كان**) وحدَه (**دون زائد**) عليه، فانصِبهُ[٤] وارْفَعهُ حيث يقتضي ذلك على ما تقدّم.

(**كلم يفوا إلّا امرؤٌ إلّا عليّ**) برفع الأوّل ونصب الثاني و «قاموا إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً» بنصب الجميع؛ إذ لو لم يكن إلّا الأوّل لوجب نصبُهُ.

---

١. (**وانصب**) فعل أمرٍ (**لتأخير**) متعلّق بانصب (**وجئ**) فعل أمرٍ معطوف على انصب، و(**بواحد**) متعلّق بجئ، و(**منها**) **في** موضع جرّ صلة لواحد، و(**كما**) قال المكودي: في موضع الحال من واحد؛ لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وماكافّة، و (**لو**) مصدرية وهي على حذف مضاف أي: كحال، و(**كان**) هنا تامّة بمعنى وَجَدَ، و(**دون زائد**) في موضع الحال. **خالد**.

٢. (**كلم**) الكاف جارّة لقول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، ولم ومدخولها محكية بالقول المحذوف. والتقدير: وذلك كقولك لم الخ، و (**يفوا**) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو ضمير الفاعل، و (**إلا**) حرف استثناء، و (**امرؤ**) بدل من الواو من يفوا بدل بعض من كلّ، و (**إلا**) حرف استثناء، و (**عليّ**) منصوب على الاستثناء، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة (**وحكمها**) مبتدأ، والمضاف إليه ضمير يعود إلى المستثنيات، و (**في القصد**) متعلّق بحكمها، و (**حكم**) خبر المبتدأ، و (**الأوّل**) مضاف إليه بعد حذف الموصوف.
والتقدير: وحكم المستثنيات في القصد حكم المستثنى الأوّل. **خالد**.

٣. (**قوله: بواحد**) أي: واحد عددي، وقوله: «وحده» أي: واحداً غير عددي، فلا تناقض في كلامه. **أبو طالب**.

٤. (**قوله: فانصبه**) الحكم بهذا النصب بعد ملاحظة كون الكلام مثبتاً والحكم بنصب ما سواه قبل ذلك **أبو طالب**.

(وحكمها) أي: ما بعدَ المستثنى الأوّل من المستثنيات إذا لم يمكن[١] استثناءُ بعضها من بعضٍ **(في القصد حكم)** المستثنى **(الأوّل)** فإن كان خارجاً بأن كان الأوّل استثناءً من مُوجِبٍ فما بعدَه كذلك، وإن كان داخلاً بأن كان استثناءً من غير مُوجِبٍ فما بعده كذلك، فإن أمكن[٢] استثناءُ بعضها من بعضٍ، نحو: «له عندي أربعون إلّا عشرين إلّا عشرةً إلّا خمسةً إلّا اثْنَينِ» استُثني كلّ واحد[٣] ممّا قبلَه أو أُسقِطَ الأوتار[٤] وضُمَّ الباقي بعدَ الإسقاط[٥] إلى الأشفاع، فالمجتمع هو الباقي بعد

---

١. **(قوله: إذا لم يمكن)** وكذا إذا أمكن ولم يرد ذلك، لكن هذا عند اختلاف المستثنيات في الأوصاف. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: فإن أمكن)** ذلك وأُريد استخراج الباقي من المستثنى منه استثني. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: استثني كلّ واحد)** أي: كلّ واحد من المستثنيات مطلقاً إمّا نفسه كما في المستثنى الأخير أو الباقي منه بعد إسقاط ما بعده عنه كما في المستثنيات الأخر، فلا يرد أنّ مفاد هذه العبارة استثناء نفس خمسة وعشرة ممّا قبلها في نحو: عندي عشرون إلّا عشرة إلّا خمسة إلّا اثنين، وهو فاسد. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أو أسقط الأوتار)** المراد بالأوتار جمع مفرداته المفرد والتثنية والجمع لا المفرد فقط، فلا يتحقّق هذا الجمع إلّا في ضمن ثلاثة أمثلة، وأمّا المتحقّق في كلّ مثال فإنّما هو مفرد من مفرداته، وكذا الأشفاع فلا يرد أنّ هذه القاعدة مخصوصة بمثال جاوز شفعه ووتره عن الواحد، بل عن الاثنين. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: وضُمّ إلى الباقي بعد الإسقاط)**

الظرف متعلّق بالباقي أو بقوله: «ضُمّ» والمراد بالإسقاط والضمّ إسقاط وتر ثمّ ضمّ شفع وهكذا إلى الآخر لا إسقاط مجموع الأوتار دفعة، وضمّ مجموع الأشفاع بعد ذلك حتّى يرد أنّ هذه القاعدة غير جارية فيما إذا كان الوتر والشفع واحداً أو كان مجموع الأوتار غير ناقض من المستثنى منه، كقولك: عندي عشرون إلّا تسعة عشر إلّا ثمانية عشر أو إلّا خمسة عشرة إلّا

←

الاستثناء. قاله في شرح الكافية.[١]

--- عشرة إلّا خمسة، واحتيج في تعميمها إلى ذكر المفرد، وإلى تقديم الضمّ على الإسقاط.
ثمّ اعلم أنّ المستثنيات قد تكون كسوراً للمستثنى منه أو كلّ لما قبله، وحينئذٍ فالقاعدتان غير وافيتين لاستخراج الباقي من المستثنى منه، بل محتاجتان إلى عمل آخر، وهو أن تحصل مخرج الكسور بنحو العطف على الأوّل، وبنحو الإضافة على الثاني فارضاً تجزّئ المستثنى منه بعدد المخرج المحصّل، ثمّ تأخذ الكسور من ذلك المخرج بالترتيب، ثمّ تعمل بإحدى القاعدَتَين حتّى تستخرج الباقي، فتنسبه إلى المخرج، فحاصل النسبة هو الباقي من المستثنى منه.

مثال ذلك: اشتريت العبد إلّا نصفه إلّا ثلثه إلّا ربعه، فعلى الأوّل يعود الضمائر كلّها إلى العبد والمخرج اثنى عشر كالأجزاء المفروضة للمستثنى منه؛ لكون الكسور معطوفة، فبعد أخذك الكسور من ذلك المخرج والمفروض المذكور، كأنّك قلت: اشتريت اثني عشر إلّا ستّة إلّا ربعة إلّا ثلثه، وبعد العمل بإحدى القاعدتين يبقى لك سبعة وهي نصف، ونصف سُدس المخرج، فالباقي من المستثنى منه نصف العبد، ونصف سُدسه.

وعلى الثاني كلّ ضمير يعود إلى ما قبله، والمخرج كالأجزاء المفروضة للمستثنى منه أربعة وعشرون؛ لكون الكسور مضافة، فبعد أخذك الكسور من ذلك المخرج كأنّك قلت: اشتريت أربعة وعشرين إلّا اثني عشر إلّا أربعة إلّا واحداً، فبعد العمل بإحدى القاعدتين يبقى لك خمسة عشر، وحاصل النسبة خمسة أثمان. فالباقي من المستثنى منه خمسة أثمان العبد فافهم. **أبوطالب**.

١. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٢٠.

واسْتَثْنِ مجروراً بغيرٍ مُـعرَبا بما لِـمُسْتَثْنىً بـإلّا نُسِـبا[(١)]

(**واستثن مجروراً بغيرٍ**) لإضافته له حالَ كونه (**معرباً بما لمستثنىً بإلّا نُسبا**) من وجوب نصبٍ واختياره وإتباع على ما تقدّم، ولكونها[(٢)] موضوعة فـي الأصـل لإفادة المغايرة شارَكَتْ «إلّا» في الإخراج الّذي معناه المغايرة، ولم تكن متضمّنة معناها، فلذا لم تُبْنَ.

---

١. (**واستثن مجروراً**) فعل وفاعل ومفعول، و (**بغير**) قال المكودي: متعلّق باستثن، و (**معرباً**) حال من غير، و (**بما**) متعلّق بمعرباً، و «ما» موصولة وصلتها نسب، و (**لمستثنى**) متعلّق بنسب، و (**بـإلّا**) متعلّق بـمستثنى، وجـملة (**نسبا**) صـلة مـا ونسب مـبنيّ لـلمفعول، والألف فـيه للإطـلاق وما الموصولة جارية على محذوف. والتقدير: واستثنِ بغير مجروراً في حال كون غير معرباً بالإعراب الّذى نسب للمستثنى بإلاّ. **خالد.**

٢. (**قوله: ولكونها**)

اعلم: أنّ الأصل في الغير أن تكون للصفة، وفي إلّا أن تكون للاستثناء، والفرق بين المعنيين أنّ التغاير في الأوّل في ذات الطرفَين، وأمّا في الحكم فمسكوت عنه، وفي الثاني فـي الذات والحكم معاً، ثمّ إنّهما لا يعدلان عن أصلهما إلّا لقرينة صارفة، فوجه العدول إلى الصفه قوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلّا اللّه لفسدتا**﴾ وجهان:

الأوّل: أنّ الآلهة لكونها جمعاً منكّراً اليس نصّاً إلّا في الشمول ولا في عدم الشمول، فلم يتحقّق شرط الاستثناء المتّصل ولا المنقطع على أنّ وجود الثاني في فصيح الكلام محلّ الكلام.

الثاني: أنّه لو حمل على الاستثناء لأفاد أنّ سبب الفساد وجـود الآلهـة وعـدم اللّـه تـعالى والمقصود سببيّة الأوّل فقط أو مطلقاً، ولم يفرد الآلهة مع نصّ الإفراد في التوحيد، إمّا لأنّ الآية ردّ على المشركين القائلين بما فوق الاثنين، مع أنّ ذلك مستلزم للتوحيد أيضاً؛ إذا التعليق بالوصف مشعر بالعلّية، وكلّما تحقّق العلّة تحقّق المعلول، وإمّا لأنّ المراد بالجمع ما كان بعض مفرداته واحداً، وبعضها مثنّىً، وبعضها مجموعاً فيكون الآية ردّاً على المشـركين بأسـرهم. **أبو طالب.**

ولِسِوىً سُوىً سَواءٍ اجْعَلا على الأصحّ ما لغيرٍ جُعِلا[١]

(ولسوىً) ـبكسر السين مقصوراً وممدوداً ـ و **(سُوىً)** ـبضمّها مقصوراً ـ و **(سواءٍ)** ـبفتحها ممدوداً ـ **(اجعلا على)** القول **(الأصحّ ما لغير جعلا)** من استثناء وإعراب بما نُسب للمستثنى.[٢] بـ«إلّا» ومقابل الأصحّ قول سيبويه: إنّها لا تُستعمل إلّا ظرفاً ولا تَخْرج عنه إلّا في الضرورة. وردّه المصنّف[٣][٤] بورودها مجرورةً بـ«من» في قوله ـصلّى اللّه عليه وآله وسلّم ـ: «دَعَوتُ ربيّ أن لا يُسَلِّطَ على أمّتي عَدُوّاً من سِوى أنفسهم».[٥]

---

١. **(ولسوى)** ـبكسر السين ـ متعلّق بمحذوف على أنّه مفعول ثانٍ لاجعلا مقدّم عليه، و **(سوى)** ـبضمّ السين والقصر ـ و **(سواء)** ـبفتح السين والمدّ ـ معطوفان بإسقاط العاطف على سوى المجرورة باللّام، و **(اجعلا)** أمر مؤكّد بالنون الخفيفة أبدلت في الوقف ألفاً، و **(على الأصح)** متعلّق بجعلا و **(ما)** موصول اسميّ في محلّ نصب على أنّه مفعول أوّل لاجعلا ومفعوله الثانى الجارّ والمجرور قبله كما مرّ، و **(لغير)** متعلّق بمحذوف مفعول ثانٍ لجعلا، و **(جعلا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما، والعائد إليها الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل. **خالد**.

٢. في نسخة: «لمستثنى». وفي طبعة: «المستثنى».

٣. **(قوله: وردّه المصنف)** لا يخفي عليك أنّ ردّ المصنّف لا يتوجّه على سيبويه أصلاً؛ سوى في قول النبي ﷺ ظرف مجازي، ومراد سيبويه هٰهنا من الظرف أعمّ من الحقيقي والمجازي؛ لنيابته مناب الظرف، وهذا المعنى مشهور بين النحاة لا الحقيقي فقط؛ إذ ليس في كلام العرب ما يلزم الظرفية الحقيقية فقط. وأمّا في الأبيات فمن الضرورة، وقد استثناها. **أبوطالب**.

٤. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٢١.

٥. لم أجده بعينه، ولكن جاء في صحيح مسلم ج ٤ باب ٥ ح ١٩ كتاب الفتن وفيه: «وإنّي سألت ربّي لأمّتي أن لايهلكها بِسَنَةٍ عامّة، وأن لايسلّط عليهم عدوّاً من سوى أنفسهم». وسنن الترمذي: ج ٤ ص ٧٢ ح ٢١٨٢ باب ١٤.

وفاعلاً في قوله:

١٥٨. ولم يَبقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنّاهم كما دانُوا[١]

ومبتدأً في قوله:

١٥٩. .... فسِواك بائعُها وأنتَ المشتري[٢]

واسماً لـ«ليس» في قوله:

١٦٠. أأتْرُكُ ليلى ليس بيني وبينَها سِوى ليلةٍ إنّي إذاً لَصَبُورُ[٣]

وقال الرمّاني: إنّها تُستعمل ظرفاً غالباً، وكـ«غيرٍ» قليلاً واختاره ابنُ هشام.[٤]

---

١. (قوله: ولم يبق) ما قبله:

فلمّا صرّح الشرُّ وأمسى وهو عريانُ

اللغة: قيل: المراد «بالشرّ» السيف مجازاً، و«العدوان» الظلم الصريح، و«دنّاهم» كما دانوا أي: جزيناهم كما جزونا أي: كجزائهم إيّانا، وهما من الدين ـ بكسر الدالّ ـ بمعنى الجزاء. أبو طالب.

وجه الاستشهاد: وقوع «سوى» فاعلاً لـ«يبق» وحكم مجيئها فاعلاً، الجواز؛ لضرورة الشعر عند البصريين. وأمّا عند الكوفيين فجائز في سعة الكلام. أوضح المسالك: ج ٢ ص ٢٤١.

٢. (قوله: فسواك بائعها اه) أوّله:

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشْتَرى

المناسبة: قاله أبو المولى المدني مخاطباً به ليزيد بن حاتم.

اللغة: و«الكريمة» الحسنة، والباقي واضح. **أبو طالب.**

٣. (قوله: أأترك ليلى اه) قاله مجنون العامري.

اللغة: والاستفهام للإنكار، والمعنى واضح. **أبو طالب.**

٤. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٦٠.

واسْتَثْنِ ناصباً بليس وخلا وبِعَدا وبِيَكون بَعْدَ لا[١]

(واستثن ناصباً) للمستثنى **(بليس)** على أنّه خبرها و اسمها مستتر[٢] كقوله ـصلّى اللّه عليه و آله وسلّم ـ: «ما أنهَرَ الدَّمَ[٣] وذُكِرَ اسمُ اللّه عليه فكُلُوا منه ليس السِّنَّ والظُفرَ» **(و)** كذا **(خلا)**[٤] نحو: «قام القومُ خلا زيداً» **(و)** المستثنى **(بِعَدا[٥] وبيكون)** الكائنِ **(بَعد لا)** كذا أيضاً، نحو: «قام القوم لا يكون زيداً» واسمها ك «ليس».

---

١. **(واستثن)** فعل أمرٍ و **(ناصباً)** حال من فاعل استثن ومتعلّقه محذوف، و **(بليس)** متعلّق باستثن **(وخلا)** معطوف على ليس **(وبعدا)** ـبالعين المهملة ـ **(وبيكون)** معطوفان على ليس، و **(بعد)** في موضع الحال من يكون، و **(لا)** مضاف إليه ونعته محذوف. **خالد.**

٢. **(قوله واسمها مستتر)** عائد إلى الوصف المفهوم من طرف الحكم، أو إلى نفس الحكم المستثنى منه على القول بأنّ المراد عنه ما سوى المستثنى مجازاً، أو المستثنى قرينة له، أو إلى البعض المفهوم من سياق الكلام على القول بأنّ المراد بالمستثنى منه كلّه، لكنّ شمول الحكم للكلّ متزلزل حتّى ينقضي الكلام. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: ما أنهر الدم)** وروي بدله ما انهرق الدم، ومعناهما السفك، وقوله: «فكلوا منه» لفظ «من» للتبعيض، ولعلّ هذا البعض كان معهوداً عند المخاطب بالحديث بكونه عبارة عن أجزائه المحلّلة، والسن والظفر، فاستثناهما عن ذلك، ولذلك لم يقل: فكلوه.

فلا يرد أنّ مقتضى الحديث حلّية ما سوى السن والظفر من الأجزاء المحرّمة. **أبوطالب.**

صحيح البخاري: ص ٤٣٨، كتاب الشركة (٤٧)، باب ٣ ح ٢٤٨٨ قطعة منه، ومسند أحمد: ج ١٢ ص ٣٣٠ ح ١٥٧٥٧.

٤. **(قوله: وكذا خلا)** أشار بتقدير لفظ كذا إلى اختلاف جهة نصب «ليس وخلا». **أبوطالب.**

٥. **(قوله: والمستثنى بعدا اه)** غيّر السياق للإشارة إلى أنّ «عدا» كخلا، ولا يكون كليس، فقوله: بعد تمام المصرع: «كذا أيضاً» أي: كمجموع ما ذكر على طريق اللفّ والنشر المشوّش، ويمكن أن يفهم هذه الإشارة من ذكر «الباء» في قوله: «وبِعَدا وبيكون». **أبوطالب.**

واجْـرُر بسـابِقَيْ يكـون إنْ تُـرِد وبعدَ ما انْصِبْ وانْجِرارُ قد يَرِد[١]
وحـيث جَـرّا فَـهُما حَـرفانِ كـما هـما إنْ نَـصَبا فِـعْلانِ[٢]

(واجرر بسابِقَي يكون) وهما: خلا وعدا **(إن ترد)** نحو:

١٦١. خَلا اللّه لا أرجُـو سـواك ... .[٣]

١٦٢. .... عدا الشَّمْطاءِ والطفلِ الصغير[٤]

---

١. **(واجرر)** فعل أمرٍ، و **(بسابقَي)** متعلّق باجرر، و **(يكون)** مضاف إليه و **(إن)** حرف شرطٍ، و **(ترد)** فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورةً؛ لكون الشرط مضارعاً.

(وبعد) متعلّق بانصب، و **(ما)** مضاف إليه، و **(انصب)** فعل أمرٍ **(وانجرار)** مبتدأ وسوّغ الابتداء به؛ لكونه فاعلاً في المعنى، وجملة **(قد يرد)** خبره. **خالد.**

٢. **(وحيث)** اسم شرطٍ، و **(جرّا)** على هذا فعل الشرط، وجملة **(فهما حرفان)** من المبتدأ والخبر جواب الشرط؛ ولذلك قرنت بالفاء.

و **(كما)** متعلّق «بفعلان»؛ لأنّه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، و **(هما)** مبتدأ، و **(إن نصبا)** شرطٌ حذف جوابه، و **(فعلان)** خبر المبتدأ، ففصل بين المبتدأ وخبره بالجملة الشرطية. **خالد.**

٣. **(قوله: خلا اللّه)** تمامه:

.... وإنّـما أعُدُّ عِيالي شُعبَةً مـن عـيالِكا

اللغة: «العيال» ـ بالكسر ـ مايعال به أي: ما يوجد الفقر به من العيلة، وهي الفقر، و«الشعبة» إمّا ـ بضمّ الشين المعجمة والعين المهملة والباء الموحّدة ـ بمعنى الجزء، أو ـ بكسر الشين وسكون الياء المثنّاة التحتانية وفتح العين المهملة ـ بمعنى التابع، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: عداالشمطاء والطفل الصغير)** أوّله:

أبَـحنا حَـيَّهُم قَـتلاً وأسْـراً

اللغة والإعراب: و«أبحنا» من الإباحة أي: التجويز، و«الحيّ» يطلق على ذي الحياة وعلى القبيلة، ويحتمل هنا كِلا المعنيين، و«قتلاً وأسراً» بدل اشتمال عن الحيّ، وقيل: تمييز، وأصل

←

(و) إن وقعا **(بعدَ ما انصِب)** بهما حتماً؛ لأنّهما فعلان؛ إذ ما الداخلةُ عليهما مصدريّة وهي لا تدخل إلّا على الجملة الفعليّة، كقوله:

١٦٣. ألا كلّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطلُ[1] .....

١٦٤. تَمَلُّ الندامى ما عَداني فإنّني .....[2]

(وانجِرارٌ) بهما حينئذٍ **(قد يرد)** حكاه الأخفش والجَرميّ والرَبَعيّ على أنّ «ما» زائدةٌ.

(وحيث جرّا فهما حرفان) للجرّ **(كما هما إن نصبا)** المستثنى **(فعلان)** اسْتَتَرَ فاعلهما وجوباً، كما سبق.

← الأسر الحبل الّذي يشدّ به الأسير، ثمّ استعمل بمعنى جعل الشخص أسيراً، و«الشمطاء» مؤنّث أشمط أي: كثير السنّ، فالمراد به العجوزة. **أبو طالب.**

١. **(قوله: ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل)** آخره:

وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ

اللغة والإعراب: «ألا» للتنبيه، و«لا محالة» أصله لا محولة اسم مكان أو مصدر ميمي من الحول أي: لا حول ولا انفكاك عن ذلك، ثمّ استعمل لتأكيد لزوم الحكم. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: تملّ الندامي اه)** آخره:

بكلّ الّذي يَهْوي نديمي مُولَعُ

اللغة: «ندامي» بالألفَين جمع نديم أي: الرفيق، و«تملّ» من الملال وهو انقباض النفس عن الشيء، و«المولع» الحريص من الإيلاع. **أبو طالب.**

وكـخلا حـاشا ولا تَـصحَبُ مـا وقيل حاشَ وحَشَا فَاحْفَظْهُما[١]

(وكخلا) في نصب المستثنى بها وجرّه وغيرِ ذلك ممّا سبق. **(حاشا)** عند المبرّد والمازنيّ والمصنّف[٢] وعند سيبويه أنّها لا تكون إلّا حرفَ جرّ، ورُدّ بقوله:

١٦٥. حاشا قريشاً فإنّ اللّه فَضَّلَهم عــلى البَــرِيّة بـالإسلام والديـن

(و) لكنّها **(لا تصحب ما)** وأمّا الحديثُ: «أسامةُ أحبُّ النـاس إليَّ مـا حـاشا فاطمةَ»[٣] فليست «حاشا» هذه الأداةَ[٤] بل فعل ماضٍ بمعنى «استَثنَى» و «ما» الداخلة عليه نافيةٌ لا مصدريّة وهو من كلام الراوي، وفي رواية: «ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها».[٥]

(وقيل) في «حاشا» في لغة: **(حاشَ و)** في أُخرى: **(حَشا فاحفظهما)**.

١. **(وكخلا)** خبر مقدّم و**(حاشا)** مبتدأ مؤخّر **(ولا)** نافية، و**(تصحب)**ـبفتح الحـاء ـ مـضارع صـحب ـبكسرها ـ وفاعله مستتر فيه يعود إلى حاشا، و **(ما)** مفعول تصحب ومتعلّقه محذوف تقديره في القياس **(وقيل)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول ومتعلّقه محذوف، و **(حاش)** نائب فاعل، قيل: على إرادة اللفظ **(وحشا)** معطوف على حاش، و **(فاحفظهما)** فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، والضمير يرجع إلى حاش وحشا. **خالد**.

٢. شرح الكافية: ج ٢ ص ٣٢٥.

٣. مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٨٦، وتاريخ دمشـق الكـبير: ح ٨ ص ٤٠ ح ٢٠٢٢ و ص ٤١ ح ٢٠٢٧.

٤. أي: أداة الاستثناء.

٥. مسند أحمد: ج ٥ ص ١٩٣ ح ٥٧٠٧، وقريب منه في مجمع الزوائد للهيثمي: ج ٩ ص ٢٨٦ وفيه «كان ابن عمر يقول: «حاشا فاطمة».

الحال

الحــالُ وصــفٌ فَـضلَةٌ مُـنتَصِبُ   مُــفهِمُ فــي حــالٍ كـفرداً أذهَبُ[1]

هذا باب (الحال)

(الحال)[2] عندنا **(وصفٌ)** جنس شامل أيضاً للخبر والنعت **(فضلةٌ)** أي: ليست أحدَ جُزأي الكلام.

فصلٌ مخرج للخبر **(منتصب مفهم في حال)** كذا، أي: مبيّن لحـال صـاحبه[3]

---

١. **(الحال وصف)** مبتدأ وخبر، و **(فضلة منتصب مفهم)** نعت للخبر، قال المكودي: وليست من بـاب تعدّد الخبر؛ لأنّها فصول فهي نعوت للوصف انتهى. و **(في حال)** متعلّق بمفهم، و **(كفرداً)** الكاف جارّة لقول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وفرداً حال من فاعل أذهب مقدّمة على عاملها، و **(أذهب)** فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، والجملة محكية بالقول المحذوف. والتقدير: وذلك كقولك: أذهب فرداً. **خالد.**

٢. قال في التصريح: وألفها منقلبة عن واو؛ لقولهم في جمعها أحوال، وفي تـصغيرها: حُـوَيلةٌ. واشتقاقها من التحوّل وهو التنقل، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنىً. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٥٦٩.

٣. **(قوله: أي: مبين لحال صاحبه).**

جعل الشارح لفظ «في» في قوله: «في حال» بمعنى اللّام، وجعل «الحـال» بـمعنى الهـيئة

←

أي:الهيئة الّتي هو عليها. فصلٌ مخرج النعت والتمييز في نحو: «للّه دَرُّهُ فارساً» (كفرداً أذهب) أي: في حال تفرُّديّ.

ولا يرد[١] على هذا الحدّ، نحو: «مررتُ برجلٍ راكبٍ»؛ لأنّه مُفهم في حـال

← وتنوينه عوضاً عن المضاف إليه وهو صاحبه ليصير مفعولاً به للمفهم، ولابدّ بعد هذا من تقدير تقييد تلك الهيئة باقترانها بزمان العامل في كلام المصنّف والشارح حتّى يصحّ هذا التوجيه.

أقول: الظاهر أن يكون مفعول المفهم محذوفاً، وهو قولنا: حصول معناه، ولفظ «في» بـمعناه الحقيقي أي: الظرفية. والمراد «بالحال» الزمان؛ فإنّ الحال في اللّغة كما جاء بمعنى الهيئة جاء بمعنى الزمان أيضاً، ويقدّر المضاف إليه المعوّض عنه تنوين قوله: «في حالٍ»، قولنا: عامله. ولا يخفى أنّ هذا التوجيه أصحّ وأسهل وأحسن ممّا ذكره الشارح، فافهم. ويمكن أن يحمل توجيهه على توجيهنا بأن يجعل قوله: «أي: مبين» الخ تفسيراً لقوله: مفهم فقط، وإنّما قلنا: إنّ توجيهنا أصحّ؛ لأنّ التعريف على توجيه الشارح مطلقاً ينتقض بالجملة الحالية الخالية عن المضمر، نحو: جاء زيد وعمرو قائم. اللّهم إلّا أن يخصّص المعرّف بالحال المفرد. **أبوطالب.**

١. **(قوله: ولا يرد على هذا الحدّ ـ إلى قوله: ـ قاله والدي)** إشارة إلى جواب اعتراضَين أوردهما ابن الناظم على هذا التعريف: أمّا محصول الاعتراض الأوّل هو أنّ الانتصاب حكم من أحكـام الحال وقد أدرجه المصنّف في تعريفها؛ فإنّ إبقائه على كونه حكماً لها لزم ذكر الحكم بـين أجزاء التعريف، وهو غير جائز؛ لأنّ الحكم ما يحمل على الشيء بعد امتيازه عن جميع ما عداه وأيضاً يلزم توسيط الأمر الخارج عن التعريف في التعريف وإن عزله عن كونه حكماً لها وجعله جزءاً للمعرّف، فالتعريف مستلزم للدور؛ لأنّ معرفة انتصابها؛ لكونه في الواقع حكماً لها موقوفة على امتيازها عن جميع ما عداها، وذلك موقوف على معرفة انتصابها؛ لكونه جزءاً لمعرفتها.

وأمّا محصول الاعتراض الثاني هو أنّ التعريف منتقض منعاً بنحو راكب في: مررتُ برجـل راكب؛ لأنّ إخراجه إمّا بقيد الانتصاب أو بقيد الإفهام، وهما غير صالحين للإخراج. أمّا الأوّل فلأنّ الانتصاب لو كان باقياً على كونه حكماً لها فهو خارج عن التعريف، والكلام في التعريف ←

ركوبه؛ إفهامه ضمنيّ.

← ولو كان جزءاً له لكان فهمه غير ممكن قبل تمام التعريف؛ لأنّه حكم للمعرّف في الواقع، فكأنّه أمر مجهول وقع في البين، والإخراج إنّما هو بالأمر المعلوم. وأمّا الثاني فلأنّ لفظ «الراكب» في المثال المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه.

أقول: ينتقض منعه أيضاً بلفظ الراكب في قولنا: رأيت رجلاً راكباً ونحوه، وإن فرض عزل الانتصاب عن كونه حكمهاً لها، وإنّما تعرّض ابن الناظم للانتقاض بالمجرور دون المنصوب مع أنّ الانتقاض بالمنصوب أظهر لوروده مع كون الانتصاب جزءاً للتعريف في الواقع؛الانتقاض بالمجرور مستلزم لانتقاضه بالمنصوب من غير عكس، فيكون الانتقاض به أشدّ ولأن يشير إلى تقوية الاعتراض الأوّل؛ إذ ورود الانتقاض بالمجرور مستلزم لورود الاعتراض الأوّل بخلاف الانتقاض بالمنصوب، فكأنّه قال: الاعتراض الأوّل وارد جزماً حتّى كأنّه لا يمكن فرض عدم وروده، ويقتصر في الاعتراض الثاني على الانتقاض بالمنصوب ولأنّ الانتقاض بالمجرور أخفى من الانتقاض بالمنصوب، والأخفى أحرى بالبيان، ومحصول ما أجاب به الشارح عن الثاني هو أنّ المراد بالإفهام إفهامه صريحاً كما هو المتبادر لا مطلقاً والإفهام في الوصف المذكور غير صريح؛ لأنّه المتبادر منه، ومحصول ما أجاب به عن الاعتراض الأوّل هو ما أفاده والده من أنّا نختار الشقّ الثاني أي: عزل الانتصاب عن كونه حكماً له، وجعله جزءاً من التعريف، ونقول: اللّازم للشيء لا يتعيّن في الواقع؛ لأن يكون حكماً لشيء معيّن أبداً، أو جزءاً لمعرفة كذلك، بل يجوز أن يجعله حكماً له باعتبار ذلك الشيء بغير اللّازم، وأن يجعل جزء المعرفة باعتبار امتيازه به، نعم إذا كان اللّازم أعمّ تعيّن كونه حكماً له أو جزءاً غير فصل المعرفه على رأي بعضهم، فإذا عزل الانتصاب عن كونه حكماً للحال في الواقع، وجعل جزءاً لمعرّفها لاندفع التوقّف الأوّل وارتفع الدور.

وإنّما قدّم الجواب عن الثاني عن الجواب عن الأوّل لإشارة إلى أنّ اندفاع الثاني مع قطع النظر عن اندفاع الأوّل ممكن غير متفرّغ عليه، وإنّما ذكر للثاني جواباً منفرداً مع اندفاعه بالجواب عن الأوّل؛ ليندفع الثاني بكِلا انتقاضَيه؛ فإنّ الجواب عن الأوّل لا يدفع الاعتراض الثاني إلّا بالانتقاض بالمجرور، وفي الجواب عن الاعتراض الأوّل كلام سنذكره بعد هذا. **أبوطالب**.

والغرضُ من تعريف الحال معرفة ما يقع[(١)] عليه بعدَ معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته لِيُحكم له بالنصب.

فلا يلزم الدورُ على إدخال الحكم بالنصب في تعريفه. قاله والدي آخذاً من كلام صاحب المتوسّط في نظير المسألة.[(٢)]

---

١. **(قوله: معرفة ما يقع عليه اه)** أي: معرفة أحكام يحمل على الحال لكن لا مطلقاً، بل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوباً في لغة العرب. فقوله: «بعد» متعلّق بمقدّر حال عن مفعول المعرفة أي: الموصول لا عن فاعل يقع، ولا بنفس المعرفة، ولا بقوله: «يقع» على ما يظهر بتأمّل. ولا يبعد أن يكون ما عبارة عن الحال، وضمير يقع عائداً إلى التعريف، وضمير المجرور إلى الحال، والظرف متعلّقاً بقوله: «يقع» أو بالمعرفة، فافهم. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: في نظير المسألة)** اعلم أنّ ابن الحاجب في الكافية عدل في تعريف المعرب عمّا عرّفه به المشهور أي: ما اختلف آخره باختلاف العوامل إلى قوله: المعرب المركّب الّذي لم يشبه مبنيّ الأصل، فزعم صاحب المتوسّط أنّ وجه العدول زعمه أنّ تعريف المشهور تعريف بالحكم، وهو غير جائز، فأجاب عنه بنظير ما ذكره والد الشارح ههنا، وقد عرفت تفصيله ممّا قرّرنا.

وإذا عرفت الجواب في المقامَين فاعلم أنّ أحوال الألفاظ المصطلحة على ضربَين:

الأوّل: ما لا دخل له في العمل كالشبه بالمبنيّ الأصل، أو عدمه للمبنيّ والمعرب، والدلالة على الصاحب للحال.

الثاني: ما له دخل في العمل، أي: معرفته سبب لمعرفة كيفية العمل كالاختلاف الآخر بالعوامل للمعرب والنصب للحال، ومعرفة الألفاظ المصطلحة ليست مقصودة بالذات بل إنّما هي لمعرفة العمل، فينبغي أن يجعل تعريف الألفاظ المصطلحة بما لا دخل له في العمل، ويجعل ما له دخل في العمل من أحكامها؛ لأنّ معرفة الشيء إنّما هي لمعرفة أحكامه، فلو أُريد في الموضعَين التعريف على ما لا ينبغي لزم الدور، ولمّا كان هذه التعاريف في الغالب لمن لايعرف كيفية العمل مطلقاً لا يصحّ أن يقال: إنّ التعريف في الموضعين لمن عرف بعض الأحكام دون بعض. **أبوطالب.**

وكـــونُهُ مـــنتقلاً مُشْـتَقّا يَغلِبُ لكنْ ليس مُسْـتَحَقّا[١]
ويَكثُرُ الجمودُ في سِعرٍ وفـي مُـبْدِي تَأَوُّلٍ بـلا تَكَـلُّفِ[٢]

(وكونه منتقلاً مشتقّاً)[٣] أي: وصفاً غيرَ ثابت هو الّذي **(يغلب)** وجـوده فـي كلامهم **(لكن ليس)** ذلك **(مستحقّاً)** فيأتي لازماً بأن كان مؤكّداً[٤] نحو: ﴿**يومَ أُبعَثُ حيّاً**﴾[٥] أو دلّ عامله على تجدّد ذات صاحبه[٦] نحو: «خلق اللّه الزرّافةَ يديها أطوَلَ من رِجلَيها»[٧] أو غيرِ ذلك ممّا هو مقصور على السماع، نـحو: ﴿**قـائماً**

---

١. **(وكونه)** مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، و **(منتقلاً)** خبره، و **(مشتقّاً)** خبر بعد خـبر، وجـملة **(يغلب)** خبر المبتدأ، و **(لكن)** حرف ابتداء واستدراك، و **(ليس)** فعل ماضٍ واسمها مستتر فيها يعود إلى كونه منتقلاً مشتقّاً إن قرئ مستحقاً بفتح الحاء وإلى الحال إن قرئ بكسرها، ولا بدّ في هذا الوجه من حذف متعلّق اسم الفاعل، و **(مستحقّاً)** خبر ليس. **خالد**.

٢. **(ويكثر الجمود)** فعل وفاعل، و **(في سعر)** ـ بالسين المهملة ـ **(وفى مبدي)** متعلّقان بيكثر، و **(تأوّل)** مضاف إليه، و **(بلا تكلّف)** متعلّق بتأوّل. **خالد**.

٣. **(قوله: وكونه منتقلاً اه)** الحال ينقسم بتقسيمات إلى أقسام فبتقسيم ينقسم إلى المنتقلة والثـابتة وبتقسيم إلى المشتقّة والجـامدة، وبـتقسيم إلى المـبيّنة والمـؤكّدة، وبـقتسيم إلى المـحقّقة والمقدّرة، وبتقسيم إلى المتباينة والمرادفة والمتداخة. **أبوطالب**.

٤. **(قوله: بأن كان مؤكّداً)** سيجيء تحقيق هذه الحال منّا عن قريب في الحال المؤكّدة. **أبوطالب**.

٥. سورة مريم: الآية ٣٣.

٦. **(قوله: على تجدّد ذات صاحبه)** أي: على حدوثه تجدريجاً، وقيل: أي: على حدوثه.

ولا يخفى أنّ الخلق المفهوم من العامل في مثال هذه الحال كثيراً ما يطلق عـلى الحـدوث التدريجي، وهذا المعنى هو المراد من المثال. **أبوطالب**.

٧. **(قوله: خلق اللّه الزرافة اه)** الزرافة ـ بفتح الزاء المعجمة وقد يضمّ وتـخفيف الراء المـهملة وقـد يشدّد ـ اسم لحيوان سمّي بالفارسي أُشترگاو پلنگ رأسه كرأس الفرس، وعنقه كعنق الإبـل ←

بالقسط﴾.[١]

(و) يأتي جامداً لكن **(يكثر الجمود في سِعرٍ)**[٢] ـ بالسين المهملة ـ **(وفي مبدي تأوُّلٍ)** بالمشتقّ **(بلا تكلّفٍ)** بأن يدلّ على مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب.

← وجلده كجلد النمر، ورِجلُه كرِجل البقر، وهو من زرّف في الكلام إذا زاد وطال، سمّي بذلك لطول عنقها زيادة عن المعتاد. قيل: هذا الحيوان مخلوق من نُطف تلك الحيوانات الأربعة، وهو غلط، ويديها بدل بعض منه، وأطول حال لازمة، ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس، والعشيرة منهم أيضاً. **أبو طالب.**

١. سورة آل عمران: الآية ١٨.

(قوله: نحو: قائماً بالقسط) فإنّه حال لازمة من فاعل «شهد»؛ فإنّ أوّل الآية **﴿شهد اللّه أنّه لا إله إلّا هو والملائكة وأولوا العلم﴾**. أبو طالب.

٢. **(قوله: في سعر)** أي: في حال يدلّ على القيمة. **أبو طالب.**

كـبِعْهُ مُـدّاً بكـذا يَـداً بِـيَدْ وكَرَّ زيدٌ أسداً أي كأسد[١]

فالسعر (**كبِعهُ مُدّاً بكذا**) أي: مُسَعّراً والدالّ على المفاعلَةِ، نحو: (**يداً بيدٍ**) أي مقبوضاً. (**و**) الدالّ على التشبيه، نحو: (**كَرَّ زيدٌ أسداً**[٢] **أي: كأسد**) في الشجاعة.

والدالّ على الترتيب، نحو: «تَعَلَّمِ الحسابَ بـاباً بـاباً»[٣] و «ادخـلوا رجـلاً رجلاً».

ويَقِلُّ إذا كان غيرَ مُؤوَّلٍ بالمشتقّ بأنْ كان موصوفاً، نـحو: ﴿**فَـتَمَثَّلَ لهـا بَشَـراً سَوِيّاً**﴾[٤] أو دالّاً على عدد، نحو: ﴿**فتمّ ميقاتُ رَبِّهِ أربعينَ ليـلةً**﴾[٥] أو تفضيلٍ[٦] نحو: «هذا بُسرَاً أطيَبُ منه رُطَباً» أو كان نوعاً لصاحبه، نحو: «هذا مالُكَ ذهباً» أو فرعاً له، نحو: «هذا حديدُك خاتماً» أو أصلاً، نحو: «هذا خاتَمُك حديداً».

---

١. و (**كبعه**) الكاف جارّة لقول محذوف، و «بعه» فعل أمرٍ ومفعول، و (**مدّاً**) قال الشاطبي: حال من الهاء، و (**بكذا**) بيان بمداً، و (**يداً بيد**) قال الشاطبي: إذا قلت: بعته الثوب يداً بيد فيداً بيد حال في تأويل معاجلاً أو مناجزاً، وهذا المثال دالّ على المفاعلة انتهى. (**وكرّ زيد**) فعل وفاعل، و (**أسداً**) حال من زيد، و (**أي**) ـ بفتح الهمزة وسكون الياء ـ حرف تفسير على الصحيح، و (**كأسد**) قال المكودي: ينبغي أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل؛ لأنّ الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنّها هي الحال بنفسها انتهى. **خالد**.

٢. (**قوله: وكرّ زيد أسداً**) فإنّه إمّا مؤوّل بقولنا: شجاعاً أو كائناً كأسد. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: باباً باباً**) أي: مرتّباً، وكذا قوله: «رجلاً رجلاً». **أبو طالب**.

٤. سورة مريم: الآية ١٧.

٥. سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

٦. (**قوله: أو تفضيلٍ**) أي: بأن كان الحال دالّاً على وصف المفضّل أو المفضّل عليه لاسم تـفضيل فالمثال كلّ من قوله: «بسراً ورطباً لا الأوّل فقط. **أبو طالب**.

والحالُ إن عُـرِّفَ لفـظاً فـاعْتَقِدْ تنكيرَه معنىً كوحدَكَ اجْتَهِد[١]

(والحال) شرطه أن تكون نكرة[٢] خلافاً ليونسَ والبغداديّين مطلقاً والكوفيّين فيما تَضَمَّنَ معنى الشرط، و **(إن)** أتاك حال قد **(عُرِّف لفظاً فاعتَقِد تنكيرَه معنىً كوحدك اجتهد)** أي: منفرداً و «جاؤوا الجمَّ الغَفِيرَ»[٣] أي: جميعاً[٤] و «جاءت الخيل بَدادِ»[٥] أي: مُتَبَدِّدَةً.

١. **(والحال)** مبتدأ **(إن)** حرف شرطٍ، و **(عرف)** ـ بتشديد الراء ـ والبناء للمفعول فعل الشرط، و **(لفظاً)** تمييز محوّل عن نائب الفاعل لا على إسقاط في خلافاً للمكودي، و **(فاعتقد)** جواب الشرط، والفاء فيه واجبة؛ لكونه فعل أمرٍ **(تنكيره)** مفعول اعتقد، و **(معنى)** تمييز أيضاً محوّل عن المضاف إليه، وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ، والأصل: والحال إن عرّف لفظه فاعتقد تنكير معناه، و **(كوحدك)** مجرور الكاف محذوف، ووحدك حال من فاعل اجتهد مقدّم على عامله؛ لكونه فعلاً متصرّفاً، و **(اجتهد)** فعل أمرٍ. **خالد.**

٢. قوله: «نكرة» قال المكودي: حقّ الحال أن يكون نكرة؛ لأنّ المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للّفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض. شرح المكودي: ص ٨٧.

وقال في التصريح: لأنّ الغالب كونها مشتقّة وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلّا يتوهّم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً. شرح التصريح: ج ١ ص ٥٧٨.

٣. **(قوله: وجاؤوا الجَمّ الغفير)** «الجم» ـ بفتح الجيم ـ الجمع، و«الغفير» الكثير. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: أي: جميعاً)** تفسير للجمّ الغفير لا للجمّ فقط؛ فإنّ الجميع أشمل من الجمع. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: وجاءت الخيل بداد)** لفظ «بداد» ـ كسر أوّله وآخره ـ اسم فعل، وقد يستعمل بمعنى المبدّد اسم مفعول أيّ: المفرّق، وهو المراد هنا. **أبو طالب.**

ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يَقَعْ بكثْرةٍ كبَغتَةً زيدٌ طَلَعْ[١]

(ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يقع)[٢] سماعاً مطلقاً[٣] عند سيبويه **(بكثرةٍ كبغتةً زيدٌ طلع)** أي: مُباغتاً[٤] وقياساً عند المبرّد على ما كان نوعاً من الفعل، كـ«جئتُ رَكضاً»[٥] فيقيس عليه «جئتُ سرعةً ورَجلَةً» وعند المصنّف[٦] وابنه[٧] بعدَ «أمّا» نحو: «أمّا عِلْماً فعالمٌ»[٨] وبعدَ خبر شُبِّهَ به مبتدأٌ، كـ«زيدٌ زهيرٌ شعراً»[٩] أو قُرِن هو بـ«أل» الدالّة على الكمال، نحو: «أنت الرجل عِلماً».

---

١. **(ومصدر)** مبتدأ، و **(منكّر)** نعته وهو الّذى سوّغ الابتداء به، و **(حالاً)** منصوب على الحال من فاعل يقع، وجملة **(يقع)** خبر المبتدأ وفاعل يقع ضمير مستتر يعود إلى مصدر، و **(بكثرة)** متعلّق بيقع و **(كبغتة)** مجرور الكاف محذوف، وبغتة حال من فاعل طلع، و **(زيد طلع)** مبتدأ وخبر.
والتقدير: وذلك كقولك: زيد طلع بغتة فقدّم الحال على عاملها الّذى هو المبتدأ. **خالد**.

٢. **(قوله: ومصدر منكّر اه)** لكن يكون حينئذٍ بمعنى الوصف لا بمعنى المصدري. **أبوطالب**.

٣. أي سواء كان نوعاً من الفعل أم لا. **حكيم**.

٤. **(قوله: أي: مباغتاً)** أي: مفاجئاً دفعيّاً. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: ركضاً)** الركض تحريك الرِجل ـ بكسر الراء ـ وتحريك الشيء بالرجل أي: سوقه بها. **أبوطالب**.

٦. التسهيل: ص ١٠٩ باب ٢٨ الحال.

٧. شرح ابن الناظم: ص ١٩٧.

٨. **(قوله: نحو أمّا علماً فعالم)** هذا إذا أُريد بالعلم العالم، وبالعالم الكامل في العلم، وإنّما لم يجعل تمييزاً كما هو الظاهر، بأن يراد بالعالم ما ثبت له العلم؛ لأنّ تقديم التمييز على عامله غير جائز. **أبوطالب**.

٩. **(قوله: كزيد زهير شعراً)** العامل في هذا الحال إمّا النسبة بين المبتدأ والخبر أو الكائن المقدّر أو أحقّ المقدّر، وأمّا العامل في قولهم: «أنت الرجل علماً» إمّا الأوّل أو الأخير. **أبوطالب**.

ولم يُـنَكَّرْ غـالباً ذو الحـالِ إنْ لم يَتَأَخَّرْ أو يُـخَصَّصْ أو يَـبِن[١]
مِـن بـعدِ نـفيٍ أو مـضاهِيهِ كَـلا يَبغِ امْرُؤٌ على امرِئٍ مُسْتَسهِلا[٢]

(**ولم ينكّر غالباً ذو الحال إن لم يتأخّر أو**) لم (**يخصّص أو**) لم (**يبن**) أي: يَظهر واقعاً. (**من بعد نفي أو**) من بعد (**مضاهيه**) وهو النهي والاستفهام، ويُنَكَّر أي: يجوز تنكيره إن تأخّر، كقوله:

١٦٦. لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يـلوح كأنّـه خِـلَلُ[٣]

أو تخصّص بوصف، نحو: ﴿**ولمّا جاءهم كتابٌ من عند اللّه مصدّقاً**﴾[٤] في قراءة بعضهم، أو إضافة، نحو: ﴿**في أربعة أيّامٍ سواءً للسائلين**﴾[٥] أو وقع بعد نفي، نحو:

---

١. (**ولم**) حرف نفي وجزم، و (**ينكرّ**) ـ بتشديد الكاف والبناء للمفعول ـ مجزوم بلم، و (**غالباً**) قال المكودي: حال من ذو الحال. و (**ذو الحال**) نائب الفاعل بينكّر، و (**إن**) حرف شرطٍ، و (**لم**) حرف نفي وجزم، و (**يتأخّر**) مجزوم بلم، وهو فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة؛ لكون الشرط مضارعاً (**أو يخصّص أو يبن**) مجزومان بالعطف على يتأخّر. **خالد**.

٢. (**من بعد**) متعلّق ببين، و (**نفي**) مضاف إليه، و (**أو**) حرف عطفٍ، و (**مضاهيه**) معطوف على نفي والضمير المضاف إليه يعود إلى نفي، و (**كلا**) مجرور الكاف محذوف كما مرّ، و «لا» حرف نهي و (**يبغ**) مجزوم بلا الناهية، و (**أمرؤ**) فاعل يبغ، و (**على امرئ**) متعلّق ببيغ، و (**مستسهلا**) ـ بكسر الهاء ـ حال من فاعل امرؤ الأوّل. **خالد**.

٣. (**قوله: لمَيّةَ موحشاً طلل اه**).

اللغة والإعراب: «الطلل» ما شخص من آثار الدار، و«ميّة» اسم المحبوبة، والظرف خبر للمبتدأ، و«موحشاً» ـ بكسر الحاء ـ حال من الطلل باعتبار كون ضميره فاعلاً للظرف، وقيل: حال عن نفس ذلك الضمير، و«يلوح» ـ بالحاء المهملة ـ أي: يلمح، و«خلل» ـ بكسر الخاء المعجمة ـ جمع خِلّة ـ بالكسر ـ وهي بطانة تغشى بها السيوف. **أبو طالب**.

٤. سورة البقرة: الآية ٨٩ و ١٠١. وفي المصحف: «مصدقٌ».

٥. سورة فصّلت: الآية ١٠.

﴿**وما أهلكنا من قريةٍ إلّا ولها كتابٌ معلومٌ**﴾[١] أو بعد نهي (**كلا يبغ امرُؤٌ على امرئٍ مستسهلا**)[٢] أو استفهام، نحو:

١٦٧. يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فَتَرىٰ

....[٣]

وقد نُكِّرَ نادراً من غير وجود شيءٍ ممّا ذُكر ومنه: صلّى رسول اللّه ـ صلى الله عليه وآله ـ جالساً وصلّى وراء قومٌ قياماً».[٤]

---

١. سورة الحجر: الآية ٤.

٢. (**قوله: كلا يبغ امرؤ**) أي: لا يظلم، و«مستسهلاً» حال عن الفاعل أو المفعول. **أبو طالب**.

٣. (**قوله: يا صاح هل حمّ اه**) آخره:

لنفسك العذرَ في إبعادِكَ الأمَلا

اللغة والإعراب: «يا صاح» أصله: يا صاحب، فرخّم، و«حمّ» ـ بضمّ الحاء المهملة ـ أي: قدر و«العذر» ـ بضمّ العين المهملة وسكون الذال المعجمة ـ مفعول لترى، و«الإبعاد» مصدر مضاف إلى ضمير النفس، و«الأمل» مفعول الإبعاد. **أبو طالب**.

٤. أخرجه البخاري في كتاب ١٨ تقصير الصلاة ص ٢٠١ باب ١٧ صلاة القاعد ح ١١١٣ ومسلم في كتاب الصلاة، باب ٦٩ الإمام يصلّي من قعود.

وسَبقَ حالٍ ما بـحرفٍ جُـرَّ قـد أبَـوْا ولا أمْـنَعُهُ فـقد وَرَد[١]
ولا تُجِزْ حالاً مـن المـضافِ لَـه إلّا إذا اقْتَضَىٰ المضافُ عَمَلَه[٢]

(وسبق حالٍ ما بحرفٍ جرّ قد أبوا) كسبقها ما جُرَّ بإضافة إليه **(ولا أمنعه)** وفاقاً للفارسي وابن كيسان وبَرهان **(فقد ورد)** في الفصيح. كقوله تعالى: ﴿**وما أرسلناك إلّا كافّةً للنّاس**﴾[٣] وقول الشاعر:

١٦٨. .... فَمَطلَبُها كَهلاً عليه شديد[٤]

---

١. **(وسبق)** مفعول مقدّم بأبَوا، و **(حال)** مضاف إليه و **(ما)** اسم موصول في محلّ نصب على أنّه مفعول سبق وهو نعت لمحذوف، و **(بحرف)** متعلّق بجرّ، و **(جرّ)** ـ بضمّ الجيم ـ فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة صلة «ما»، و **(قد)** حرف تحقيق، و **(أبوا)** فعل وفاعل والضمير للأكثرين من النحاة **(ولا)** حرف لنفي الاستقبال، و **(أمنعه)** فعل مضارع مسند إلى المتكلّم والهاء مفعول، وهي عائدة على سبق حال، و **(فقد)** الفاء للسببية وهو حرف تحقيق، و **(ورد)** فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى سبق. **خالد.**

٢. **(ولا)** ناهية و **(تجز)** فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله مستتر فيه، و **(حالاً)** مفعوله و **(من المضاف)** متعلّق بتجز، ويحتمل أن يتعلّق بمحذوف نعتاً لحالاً، و **(له)** متعلّق بالمضاف، و **(إلّا)** حرف استثناء، و **(إذا)** ظرف للمستقبل، و **(اقتضى)** فعل ماضٍ، و **(المضاف)** فاعل اقتضى، و **(عمله)** مفعوله. **خالد.**

٣. سورة سبأ: الآية ٢٨.

(قوله: كقوله تعالى): ﴿**وما أرسلنا إلّا كافّة للناس**﴾ فإنّ كافّة بمعنى جميعاً، وتاؤه للتأنيث، وهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: فمطلبها كهلاً على شديد)** أوّله:

إذا المرء أعْيَتْهُ السيادة نـاشئاً

اللغة والإعراب: «أعيته» من الإعياء أي: أعجزته، و«ناشئاً» من النشو وهو النمو، و«المطلب» ←

أَوَّلَ ذلك المانعون بأنّ «كافّة»[١] حال من الكاف في «أرسلناك» والهاء للمبالغة أي: وما أرسلناك إلّا كافّاً للناس، وبأنّ «كهلاً» حالٌ من الفاعل المحذوف من المصدر، أي: فمطلَبُهُ إيّاها كهلاً عليه شديدٌ.

وسَبقُها المرفوعَ والمنصوبَ جائز خلافاً للكوفيّين، وسَبقُها المحصورَ واجب، ك «ما جاء راكباً إلّا زيدٌ» وسَبقُها ـ وهي محصورة ـ ممتنع.[٢]

(ولا تُجِز حالاً من المضاف له) خلافاً للفارسيّ **(إلّا إذا اقتضى المضاف عمله)** أي: العملَ في الحال[٣] كقوله تعالى: ﴿**إليه مَرجِعُكُم جميعاً**﴾.

← مصدر ميميّ فاعله محذوف عائد إلى «المرء»، ومفعوله إلى «السيادة»، والأظهر أن يكون فاعله ضمير المتكلّم، و«كهلاً» حال عنه لا عن ضمير المجرور ولا عن ضمير المرء، و «الكهل» من كان بين الأربعين والستين من السنين، و«شديد» أي: صعب. **أبو طالب**.

١. **(قوله: بأنّ كافة اه)** يعني يقولون الكافّة بمعنى المانعة، و«التاء» فيه للمبالغة، وكثيراً ما وقع في القرآن المنع والنهي بدون الأمر، والإنذار بدون التبشير، وهو حال عن المفعول في «ارسلناك» فلا شاهد فيه. **أبو طالب**.

٢. قال في التصريح: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخّر عنه، وأن تتقدّم عليه فاعلاً كان أو مفعولاً ك«جاء زيدٌ ضاحكاً، وضربتُ اللصَّ مكتوفاً» فلك في «ضاحكاً ومكتوفاً» أن تقدّمهما على المرفوع هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيّون تقديمهما على المرفوع الظاهر.

الثانية: أن تتأخّر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون محصورة، نحو: «وما نُرسل المرسلين إلّا مبشّرين ومنذرين» (سورة الأنعام: الآية ٤٨) ف«مبشرين ومنذرين» حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين؛ لكونها محصورة.

الثالثة: أن تقدّم الحال عليه أي: على صاحبها وجوباً، كما إذا كان صاحبها محصوراً فيه نحو: ما جاء راكباً إلّا زيداً. **حكيم** نقلاً عن شرح التصريح: ج ١ ص ٥٨٩ إلى ٥٩٣.

٣. **(قوله: أي: العمل في الحال)** لم يرجع الضمير إلى المضاف له كما فعله بعض الشارحين ليصير ←

أو كان جُزءَ ما لَـهُ أُضِـيفا   أو مِثلَ جُزئِهِ فلا تَحِيفا[1]

(أو كان) المضاف **(جزءَ ما له أُضِيفا)** كقوله تعالى: **﴿ونَزَعنا ما في صُدُورهم من غِلٍّ إخواناً﴾**[2] **(أو مثلَ جزئه فلا تَحِيفا)** كقوله تعالى: **﴿ثمّ أوحَينا إليك أنِ اتَّبِعْ ملّةَ إبراهيم حنيفاً﴾**.[3]

والصورتان الأخيرتان قال أبوحيّان: لم يَسبِقِ المصنّفَ إلى ذكرهما أحدٌ. انتهى.

قلت: قد نقلهما المصنّف في فتاوِيه عن الأخفش، وقد تَبِعَه عليهما جماعة.

← الاقتضاء علّة قرينة للاجازة، ولئلّا يتوهّم أنّ المراد بالعمل عمل الجرّ الّذي قيل إنّه بالمضاف. **أبوطالب**.

١. **(أوكان)** معطوف على اقتضى، واسمها مستتر فيها يعود إلى المضاف، و**(جزء)** بالنصب خبرها، و**(ما)** موصول اسميّ في محلّ جرّ بإضافة جزء إليه، و**(له)** متعلّق بأضيف، وجملة **(أضيفا)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» والألف فيه للإطلاق.

و**(أو مثل)** معطوف على جزء، و**(جزئه)** مضاف إليه، و**(فلا)** الفاء عاطفة ولا ناهية، و**(تحيفا)** فعل مضارع في محلّ جزم بلا الناهية، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، والفعل مبنيّ معها على الفتح. **خالد**.

٢. سورة الحجر: الآية ٤٧.

(قوله: ونزعنا ما في صدورهم مِن غِلّ) «الغل» ـ بالكسر ـ العداوة. **أبوطالب**.

٣. سورة النحل: الآية ١٢٣.

(قوله: أنِ اتَبع ملّة إبراهيم حنيفاً) «الملّة» يطلق على الطريق الحقّ والباطل، والدين لا يطلق إلّا على الأوّل، و«الحنيف» ـ بالحاء ـ المائل من الباطل إلى الحقّ، و ـ بالجيم ـ المائل من الحقّ إلى الباطل. **أبوطالب**.

والحـــالُ إنْ يُـنصَبْ بـفعلٍ صُـرِّفا أو صِـــفَةٍ أشْـبَهَتِ المُـصَرَّفا[١]
فـــجائزٌ تـــقديمُهُ كـــمُسرِعا ذا راحِـلٌ ومُـخلِصاً زيـدٌ دَعـا[٢]

(**والحال إن يُنصب بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أشبهت المُصَرّفا فجائزٌ**) خلافاً للكوفيّين (**تقديمُه**) على ناصبه ما لم يعارِضُه معارض من كون عامله صلةً لـ«أل» أو لحرف مصدريّ أو مقروناً بلام القسم أو الابتداء أو كونه جملةً معها الواو (**كـمُسرِعا ذا راحلٌ ومُخلِصاً زيدٌ دَعا**) فإنْ كان ناصبه غيرَ فعل، كاسم الفعل أو المصدر أو فعلاً غيرَ متصرّف، كفعل التعجّب أو صفةً كذلك، كأفعل التفضيل في بعض أحواله[٣] لم يجز تقديمه عليه.

ضابطة

جميعُ العوامل اللفظيّة تَعمَل في الحال إلّا «كان» وأخواتها و«عسى» على الأصحّ.

---

١. (**والحال**) مبتدأ، و (**إن**) حرف شرطٍ، و (**ينصب**) ـ بالبناء المفعول ـ فعل الشرط مجزوم بـ«إن» و (**بفعل**) متعلّق بينصب، و (**صُرّفا**) ـ بتشديد الراء والبناء للمفعول ـ في موضع النعت لفعل، و (**أو**) حرف عطفٍ، و (**صفة**) بالجرّ معطوف على فعل، وجملة (**أشبهت**) في موضع النعت لصفة، والفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد إلى صفة، و (**المصرّفا**) مفعول أشبهت، وهو نعت لفعل محذوف.

والتقدير: أشبهت الفعل المتصرّف والألف فيه للإطلاق. **خالد**.

٢. (**فجائز**) خبر مقدّم، و (**تقديمه**) مبتدأ مؤخّر، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، والشرط وجوابه في موضع خبر المبتدأ الّذى هو الحال، و (**كمسرعاً**) مجرور الكاف محذوف كما مرّ، وهو في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، ومسرعاً حال من فاعل راحل المستتر فيه، و (**ذا**) اسم إشارة في محلّ رفع بالابتداء (**راحل**) خبره (**ومخلصاً**) حال من فاعل دعا مقدّمة على عاملها (**زيد دعا**) مبتدأ وخبر. **خالد**.

٣. أي ما لم يتوسّط بين الحالَين. **حكيم**.

وعـاملٌ ضُـمِّنَ مَـعنَى الفـعلِ لا حُـرُوفُهُ مـؤَخَّراً لن يَـعمَلا[١]
كــــتِلكَ ليت وكأنّ ونَــــدَر نَحوُ سعيدٌ مُستَقِرّاً في هَجَر[٢]

(وعاملٌ ضُمّن معنى الفعل لا حروفه مؤخَّراً لن يعملا)؛ لضعفه **(كـتلك)** و **(ليت وكأنّ)** و«لعلّ» و«ها التنبيه» والظروف المتضمّنة معنى الاستقرار **(ونَـدَرَ)** عـندنا توسّطُ الحال بين صاحبه وعامله[٣] إذا كان ظرفاً أو مجروراً مخبراً به وأجـازه الأخفش بكثرة **(نحو سعيدٌ مستقرّاً في هَجَر)**[٤] ومنع بعضهم هذه الصورة، كما مُنع تقديمه عليهما بالإجماع.

---

١. **(وعامل)** مبتدأ و **(ضمّن)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول متعدّ لاثنين أوّلهما ضمير مستتر فـيه قـائم مقام الفاعل، و **(معنى)** مفعوله الثاني، و **(الفعل)** مضاف إليه، والجملة نعت لعامل، و **(لا)** حرف عطفٍ ونفي .

و**(حروفه)** منصوب بالعطف على معنى، و **(مؤخّراً)** ـ بفتح الخاء ـ حال من فاعل يعمل، و **(لن)** حرف نفي واستقبال، و **(يعملا)** منصوب بـ«لن» و الألف فيه للإطلاق، وجملة يعمل في موضع رفع خبر عامل. **خالد.**

٢. **(كتلك)** خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كتلك، و **(ليت وكأنّ)** ـ بتشديد النون ـ معطوفان على تلك بإسقاط العاطف من ليت، وهي حرف تمنّ وكأنّ حرف تشبيه **(وندر)** فعل ماضٍ.

و**(نحو)** فاعل مضاف لقول محذوف، و **(سعيد)** مبتدأ، و **(مستقرّاً)** حال من الضمير المستتر في الجارّ والمجرور بعده، و **(في هجر)** في موضع رفع خبر المبتدأ. **خالد.**

٣. **(قوله: بين صاحبه وعامله)** في تسمية المبتدأ صاحب الحال مسامحة؛ إذ صاحبها هو المستتر في الظرف الواقع خبراً. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: سعيد مستقرّاً في هَجَر)** الهجر ـ بفتحَتَين ـ اسم مدينة. **أبو طالب.**

بلدٌ باليمين، بينه وبين عَثَّرَ يومٌ وليلة، مذكّر مصروف، وقد يُؤنّث و يُمنع... واسم لجميع أرض البحرين، وقيل: كانت قرب المدينة. القاموس المحيط: ص ٤٤٦ مادة «هجر».

ونَــحوُ زيــدٌ مــفرداً أنْــفَعُ مِـن عمروٍ مُعاناً مُسْتَجازٌ لن يَـهِن[١]
والحـــالُ قــد يَــجِيءُ ذا تَــعَدُّدِ لمــفُردٍ فَــاعلَم وغــيرِ مـفردِ[٢]

(و) تقديمُ الحال على عامله إذا كان أفعَلَ مفضَّلاً به كونٌ في حال على كون في حال[٣] **(نحو زيدٌ مفرداً أنفع من عمرٍو معاناً)** و «هذا بُسراً أطيب منه رُطَباً» **(مستجازٌ لن يهن)** أي: لن يَضعُفَ.[٤]

(والحال قد يجيء ذا تعدّدٍ لمفردٍ فاعلَم)[٥] كالخبر سواءٌ كان الجميع في المعنى

---

١. **(ونحو)** مبتدأ مضاف لقول محذوف، وما بعده مقول لذلك المحذوف، و **(زيد)** مبتدأ، و **(مفرداً)** حال من الضمير المستتر في أنفع، و **(أنفع)** خبر زيد، و **(من عمرو)** متعلّق بأنفع، و **(معاناً)** حال من عمرو، و **(مستجاز)** خبر نحو، و **(لن يهن)** ـ بكسر الهاء ـ خبر بعد خبر، وهو من وَهَنَ يَهِنُ وَهْناً إذا ضعف، وأصله يوهن حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. **خالد**.

٢. **(والحال)** مبتدأ، و **(قد يجيء)** خبره، و **(ذا)** بمعنى صاحب منصوب على الحال من فاعل يجيء و **(تعدّد)** مضاف إليه، و **(لمفرد)** متعلّق بتعدّد **(فاعلم)** فعل أمرٍ وفاعل، ومفعوله محذوف **(وغير)** معطوف على مفرد، و **(مفرد)** مضاف إليه.

والتقدير: والحال قد يجيء صاحب تعدّد لمفرد وغير مفرد فاعلم ذلك. **خالد**.

٣. **(قوله: كون في حال على كون في حال)** أي: سواء كان صاحب حالَين متعدّداً كمثال المصنّف، أو واحداً كمثال الشارح، وما توهّم من احتمال أن يكون معاناً أيضاً حالاً عن زيد فهو خبط يظهر وجهه بالتأمّل. **أبو طالب**.

٤. في بعض النسخ: «أي يَضعُفَ».

٥. **(قوله: لمفرد فاعلم)**

أقول: المراد بالمفرد ما يقابل المتعدّد، وإفراد هذا المفرد ووحدته إمّا على سبيل الحقيقة والاعتبار معاً، فالأحوال مترادفة، أو على سبيل الحقيقة دون الاعتبار، فالأحوال متداخلة. **أبو طالب**.

واحداً، كـ«اشتريتُ الرمّانَ حُلْواً حامضاً»(١) أم لم يكن، كـ«جاء زيدٌ عاذراً ذا مَيْنٍ» **(وغيرِ مفرد)** نحو: «لقيتُ زيداً مُصعِداً مُنحَدِراً»(٢) ثمّ إن ظهر المعنى رُدّ كلّ حال إلى ما يليق به، وإلّا جُعل الأوّل للثاني والثاني للأوّل.

١. **(قوله: كاشتريت الرمان حلواً حامضاً)** «فالحامض» إن كان حالاً عن الرمان أيضاً فالحالان مترادفان، وإن كان حالاً عن المستتر في الحلو فهما متداخلان، وقس على هذا سائر أمثلة الأحوال المتعدّدة للواحد. **أبو طالب.**

٢. **(قوله: نحو لقيت زيداً مصعداً منحدراً)** قد يتوهّم أنّ هذَين الحالَين كلَيهما لواحد من الفاعل والمفعول، وردّ عليه بلزوم مخالفة المثال للممثل له.

أقول: لا يرد على هذا التوهّم التناقض كما قيل؛ لجواز أن يكون اللقاء لقاءين كلّ في حال وأن يفيد المصعد معنى المصير صاعداً لا معنى نفس الصاعد، وأن يكون الحالان باعتبارَين كحركة السمك في الماء المتحرّك بخلاف وجهة حركتها، وأن يكون الحالان في أجزاء من الزمان عدّت لقلّتها واتصالها زماناً. **أبو طالب.**

وعـــــامِلُ الحـــــالِ بـــها قـــد أُكِّـــدا في نحو لا تَعْثَ في الأرض مُفسِدا[١]

(وعامل الحال) وكذا صاحبُها **(بها قد أُكّدا في نحو لا تعث في الأرض مفسداً)**[٢]

﴿**وأرسلناك للنّاس رسولاً**﴾[٣] ﴿**لآمن مَن في الأرض كلّهم جميعاً**﴾[٤].

---

١. **(وعامل)** مبتدأ، و **(الحال)** مضاف إليه، و **(بها)** متعلّق بأكّدا، وجملة **(قد أكّدا)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق.

و **(في نحو)** متعلّق بأكّدا، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف. و **(لا)** حرف نهي، و **(تعث)** مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف الألف، و **(في الأرض)** متعلّق بتعث، و **(مفسداً)** حال من فاعل تعث المستتر فيه مؤكّدة لعاملها. **خالد.**

٢. **(قوله: في نحو: لا تعث اه)** الحال هو المنفي لا النفي، وكذا صاحب الحال معمول المنفي لا معمول النفي، وإنّما النفي قد دخل على العامل بعد تقييده بالحال، وتسليطه على معموله، وكذا في كلّ ما يشبه هذا المثال، فلا يرد عليه أن لا يؤكّد الشيء بنقيضه.

ثمّ اعلم أنّ تأكيد الحال المؤكّدة للعامل، إمّا باعتبار كون مصدر الحال لازماً من لوازم مصدر العامل من حيث المعنى نحو: ﴿**أُبعثُ حيّاً**﴾ فإنّ الحياة من لوازم البعث الّذي هو الإحياء، وإمّا باعتبار كون مصدر الحال متّحداً مع مصدر العامل من حيث المعنى نحو: لا تعث في الأرض مفسداً، فإنّ الإفساد متحّد مع العثو معنى؛ لأ نّ معناه الإفساد

أقول: الأظهر كون الحال في المثالَين مبيّنة لا مؤكّدة؛ فإنّ الظاهر أنّ المراد من الأوّل أبعث مراداً حياتي، ولا نعت مريداً الفساد. **أبوطالب.**

٣. سورة النساء: الآية ٧٩.

(قوله: وأرسلناك للناس رسولاً) هذا مثل قوله تعالى: «أُبعث حيّاً» في جميع ما ذكرنا. **أبوطالب.**

٤. سورة يونس: الآية ٩٩.

(قوله: لآمَنَ من في الأرض كلّهم جميعاً)

أقول: لابدّ من إفادة العموم في ذي الحال قبل ذكر الحال حتّى يصحّ التأكيد بها وهو إمّا مفهوم من لفظ «من» أو من تأكيده بالكلّ، فتأمّل تفهم ذلك. **أبوطالب.**

وإنْ تُؤكِّدْ جملة فَـمُضمَرُ عامِلُها ولفظُها يُـؤخَّرُ[١]

(وإن تُؤكِّدِ) الحال **(جملة)** معقودةً من اسمَينِ معرفتَينِ جامدَينِ لبيان يقينٍ أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك **(فمضمر عاملُها)** نحو:

١٦٩.أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبي[٢] .....

أي أحَقُّه.[٣] وقيل: عاملها المبتدأ، وقيل: الخبر الواقع في الجملة **(ولفظُها يُؤخَّر)** وجوباً؛ لعدم جواز تقدّم المؤكِّد على المؤكَّد.

---

١. **(وإن)** حرف شرط، و **(تؤكّد)** ـ بالبناء المفعول ـ فعل الشرط مجزوم بإن، و **(جملة)** مرفوع بالنيابة عن الفاعل، [ولكن في شرح ابن عقيل: جملةً مفعول به لتؤكّد] و **(فمضمر)** بمعنى محذوف خبر مقدّم، و **(عاملها)** مبتدأ مؤخّر، والجملة جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء **(ولفظها)** مبتدأ، و **(يؤخّر)** ـ بالبناء المفعول ـ خبره. **خالد.**

٢. **(قوله: أنا ابن دارة اه)** آخره:

وهل بِدارَةَ يا للناسِ مِن عـارِ؟.

قاله سالم بن دارة اليربوعي يهجو بها فرازة.

اللغة والإعراب: و«يا» في: «يا للناس» إمّا لمجرّد التنبيه، أو للنداء. والتقدير: يا قوم، للناس ـ بفتح اللّام ـ للتعجّب، و«من» في «من» عار زائدة، وعار مبتدأ، و«بدارة» خبر.

أي: وهل عار لصق بدارة لأجل الفرار من حرب الأعداء والجبن عنهم ونحو ذلك. **أبو طالب.**

الشاهد فيه: قوله: «معروفاً» فإنّه حال أكّدت مضمون الجملة الّتي قلبها.

٣. **(قوله: أي: أحقه)** هذا إمّا ـ بفتح الهمزة ـ من حقّقت أي: صرت منه على يقين، يعني صرت على يقين من جانب دارة أنّه أبي، أو ـ بضمّها ـ من الإحقاق بهذا المعنى، أو بمعنى الإثبات أي: أثبت دارة لأنْ أُسنِد إليه بنوّتي إيّاه.

ولا يخفى ما في كِلا الوجهَين من التكلّف. والأولىٰ أن يقول الشارح: أحقّها بضمير المؤنّث قال السكاكي: أحقّ التقديرات عندي أن يقدّر في زيد أبوك عطوفاً: يحيى عطوفاً، **وأقول:** الأحسن أن يجعل العامل نفس الإسناد الواقع في الجملة من غير حاجة إلى تقدير. **أبو طالب.**

ومَـوضِعَ الحــالِ تـجيءُ جُـملَهْ كــجاءَ زيـدٌ وَهْـوَ نـاوٍ رِحْـلَه[١]
وذاتُ بَــدءٍ بـــمضارعٍ ثَــبَت حَوَتْ ضميراً ومن الواو خَـلَت[٢]

(وموضع الحال) قد **(تجيء جملة)** خاليةٌ من دليل الاستقبال **(كجاء زيدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحلَة)** وقد يجيء موضعَه ظرفٌ أو مجرورٌ متعلّق بمحذوف وجوباً، نحو: «رأيتُ الهلال بين السحاب» ﴿**فخرج على قومه في زينته**﴾.[٣] **(و)**[٤] جملة الحال سواء

---

١. **(وموضع)** ـ بالنصب ـ على الظرفية متعلّق بتجيء، و **(الحال)** مضاف إليه، و **(تجيء جملة)** فعل وفاعل. والتقدير: وتجيء جملة في موضع الحال، و **(كجاء)** الكاف جارّة لقول محذوف، وجاء فعل ماضٍ، و **(زيد)** فاعل جاء **(وهو ناوٍ)** مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال من زيد، و **(رحله)** ـ بكسر الراء ـ بمعنى نقلة مفعول ناوٍ بمعنى قاصد. **خالد.**

٢. **(وذات)** بمعنى صاحبة مبتدأ، و **(بدء)** مضاف إليه، و **(بمضارع)** متعلّق ببدء، وجملة **(ثبت)** نعت مضارع، وجملة **(حوت ضميراً)** من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع رفع خبر ذات **(ومن الواو)** متعلّق بخلت، وجملة **(خلت)** معطوفة على جملة حوت، والجملتان خبران عن ذات. **خالد.**

٣. سورة القصص: الآية ٧٩. فـ«في زينته» جارّ ومجرور في موضع الحال من فاعل «خرج» المستتر فيه، العائد إلى «قارون». شرح التصريح: ج ١ ص ٦٠٨.

٤. قال في التصريح: وتمتنع الواو في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو ﴿**فجاءَها بأسُنا بياتاً أوهُم قائلون**﴾ فجملة «هُم قائلون» من القيلولة حال معطوفة على «بياتاً» وهو مصدر في موضع الحال.

الثانية: الحال الموكّدة لمضمون الجملة قبلها، فجملة نحو: هو الحقّ «لا شكّ فيه، فجملة «لا شك فيه» حال موكّدة لمضمون الجملة قبلها.

الثالثة: الماضي التالي «إلّا» الإيجابية نحو: ﴿**وما يأتيهم من رسولٍ إلّا كانوا به يستهزئون**﴾ فجملة «كانوا به يستهزئون» حال من الهاء والميم في «يأتيهم».

الرابعة: الماضي المتلو بـ«أو» نحو: لأضربنّه ذَهَبَ أو مكث، فجملة «ذهب» حال من الهاء وهي

←

كانت مؤكِّدةً أم لا إذا جيءَ بها **(ذات بَدءٍ بمضارع)** خالٍ من «قد» **(ثبت)** أو نُفِيَ بـ «لا» أو «ما» أو بماضٍ تالٍ «إلّا» أو مَتْلُوٍّ بـ«أو» **(حوت ضميراً)** رابطاً ظاهراً أو مقدَّراً **(ومن الواو خلت)** نحو: ﴿**ولا تَمنُن تَستَكثِر**﴾[1] ﴿**ما لكم لا تَناصَرون**﴾.[2]

١٧٠. عَهِدتُك ما تَصبُو وفيك شبيبةٌ فما لك بعد الشيب صَبّاً مُتَيَّماً[3]

﴿**إلّا كانوا به يَستَهزِؤن**﴾[4] «لأضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ».

← متلوة بـ«أو» فلا تقتر بالواو.

الخامسة: المضارع المنفي بـ«لا» نحو: ﴿**وما لنا لا نؤمن بالله**﴾ فجملة «نؤمن بالله» حال من الضمير المجرور باللّام.

السادسة: المضارع المنفي بـ«ما» كما أشار إليه في المتن «عهد تُك... ...».

السابعة: المضارع المثبت المجرّد من «قد» كقوله تعالى: ﴿**ولا تَمنُن تستكثر**﴾ فجملة «تستكثر» حال من فاعل «تمنن» المستتر فيه. أخذنا موضع الحاجة. شرح التصريح: ج ١ ص ٦١١ ـ ٦١٣.

١. سورة المدّثّر: الآية ٦.

٢. سورة الصافّات: الآية ٢٥.

٣. **(قوله: عهدتك ما تصبو)** رأيت في نسخة غير معتبرة أنّ هذا الكلام جزء من بيت هو هكذا:

عهدتك ما تصبو إليَّ محبّة وإن كان قلبي ذا لوجهك صابيا

اللغة: «عهد تك» أي: لقيتك، و«ما تصبوا» أي: ما تميل، والباقي واضح. **أبو طالب.**

٤. سورة الحجر: الآية ١١.

وذاتُ واوٍ بـعدَها انْـوِ مـبتدا   لَهُ المضارعَ اجْـعَلَنّ مُسـنَدا[١]
وجـملةُ الحـالِ سِوى مـا قُـدِّما   بـواوٍ أو بـمُضمَرٍ أو بـهما[٢]

(و) إن أتى من كلام العرب جملة مَبدُوَّةٌ بما ذُكر وهي (**ذاتُ واوٍ**) فلا تُجْرِهِ على ظاهره بل (**بعدها**) أي: بعدَ الواو (**انْوِ مبتدأ له المضارعَ**) المذكورَ (**اجْعَلَنَّ مسندا**) خبراً، نحو:

١٧١. فلمّا خَشِيتُ أظافِيرَهُم   نَـجَوتُ وأرهَـنَهُم مـالِكا[٣]

أي: وأنا أرهنهم مالكاً.

وذات بدءٍ بمضارع مقرون بـ«قد» يلزمها الواوُ نحو: ﴿**لِمَ تُؤذُونَني وقد تعلمون أنّي**

---

١. (**وذات واو**) قال المكودي: منصوب بفعل محذوف يفسّره انو، و (**بعدها**) متعلّق بانو، و (**انو**) فعل أمرٍ، و (**مبتدأ**) ـ بالقصر للضرورة ـ مفعول انو، و (**له**) متعلّق بمسندا. و(**المضارع**) مفعول أوّل باجعل، و (**اجعلنّ**) فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الثقيلة، و (**مسندا**) مفعول ثانٍ باجعل.

والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدأ المنويّ انتهى. **خالد.**

٢. (**وجملة**) مبتدأ، و (**الحال**) مضاف إليه، و (**سوى**) منصوب على الظرفية أو على الاستثناء على الخلاف في ذلك، و (**ما**) موصول اسميّ في موضع جرّ بإضافة سوى إليه، وجملة (**قدّما**) ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» والألف فيه للإطلاق، و (**بواو**) فى موضع خبر جملة (**أو بمضمر أو بهما**) معطوفان على بواو.

والتقدير: وجملةُ الحال سوى الّذى تقدّم مرتبطة بالواو أو بمضمر، أو بالمضمر والواو. **خالد.**

٣. (**قوله: فلمّا خشيت أظافيرهم اه**). قاله عبد اللّه بن همام السلولى.

اللغة والإعراب: وضميري الجمع لطائفة ابن زياد، و«الأظافير» جمع أظفار جمع ظفر ـ بالضمّ فالسكون ـ شبههم بالسباع الخبيثة فأثبت لهم الأظفار. **أبوطالب.**

رسولُ اللّه﴾[١] قاله في التسهيل.

(والجملة الحال سوى ما قُدّما) وهي الجملة الاسميّةُ مثبتةً أو منفيّةً والفعليّةُ المُصَدَّرة بمضارع منفيّ بـ«لم» أو بماضٍ مثبت أو منفيّ بشرط أن تكون غيرَ مؤكِّدةٍ تأتي **(بواوٍ)** فقط، نحو: «جاء زيدٌ وعمروٌ وقائمٌ»، «جاء زيدٌ ولم تَطلَعِ الشمس» «جاء زيدٌ وقد طلعت الشمس»، «جاء زيدٌ وما طلعت الشمس».

وشرط الجملة الحال المُصَدَّرة بالماضي المثبت المتصرِّف المجرّد من الضمير[٢] أن تقترن بـ«قد» ظاهرةً أو مقدّرةً؛ لتُقَرِّبه من الحال.

واستشكله السعيد[٣] وتبعه شيخنا العلّامة الكافيجيّ بأنّ الحال الّذي هو قيدٌ على حسب عامله، فإن كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً فكذلك الحال، فلا معنى

---

١. سورة الصفّ: الآية ٥.

٢. **(قوله: المجرّد من الضمير)** أي: من مطلق الضمير بخلاف المقترن متعلّقة أو نفسه به نحو: حَصِرَت صُدورهم. ونحو: قوله ﷺ: ما آيس الشيطان من بني آدم إلّا أتاهم من قِبَلِ النساء. أي: إلّا حالاً عزم إتيانهم من قِبَلِها. واستشكل هذا الحديث بأنه مفيد بعكس المقصود.

والجواب أنّ المراد بالمنفي اليأس من قِبَل غير النساء لا مطلقاً بقرينة أنّ عزم الإتيان من قِبَلها ينافي اليأس من قِبَلها، أو مآل المعنى ـ على هذا ـ إلى قولنا: كلّما آيس الشيطان من بني آدم من قِبَل غير النساء عزم إتيانهم من قِبَلهنّ، فيكون الاقتران الملحوظ بين العامل والحال بعلّية العامل كما قد يكون بعلّيتها له، وقد يكون بلا علّية أحدهما للآخر. ولو سلّم الإطلاق.

فنقول: غاية ما يدلّ عليه الاستثناء اقتران يأس ما بعزم الإتيان لا اليأس من كلّ جهة، والمقام يخصّصه بالمراد، ولو سلّم فنقول: لا يدلّ الكلام على بقاء اليأس بعد العزم، بل يحتمل أن يراد بالاقتران الاقتران بالاتصال، ويكون الإتيان لإزالته، ولو سلّم فلِمَ لا يجوز أن يكون معنى ما آيس: ما فعل اليأس. **أبو طالب**.

٣. في بعض النسخ: «السيّد» والصواب ما أثبتناه؛ لأنّ «السعيد» يكون في أكثر النسخ، وهو الأخفش؛ لإيراد هذا البحث في حاشية الصبّان وهو يصرّح باسمه. ج ٢ ص ٢٧٧.

لاشتراط [١] تقريبه من الحال بـ«قد». قال: فما ذكروه غلطٌ [٢] نَشَأ من اشتراك [٣] لفظ الحال بينَ الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يُبيّن الهيئةَ المذكورَة. انتهى.

وقد اختار أبو حيّان تبعاً لجماعة عدمَ الاشتراط، كما لو وُجِد الضمير.

(أو) تأتي **(بمضمرٍ)** فقط، نحو: **﴿اهبِطُوا بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ﴾**. [٤]

﴿فانقَلَبُوا بنعمةٍ من اللّه وفضلٍ لم يَمسَسهُم سوءٌ﴾ [٥] **﴿أو جاءوكم حَصِرَتْ**

---

١. **(قوله: فلا معنى لاشتراط اه)** هذا لوجهين:

الأوّل: أنّ هذه الحال غير ما نحن بصدده.

والثاني: أنّه لو سلّم اتحاد الحالَين فلا معنى للتقريب، بل لابدّ من الاقتران. **أبوطالب**.

٢. **(قوله: غلط)** الغلط ـ بالطاء المؤلّفة المهملة ـ هو الخبط في الأقوال و ـ بالتاء المثنّاة الفوقانية ـ هو الخبط في المحاسبات. **أبوطالب**.

٣. **(قوله: نشأ من اشتراك)**.

أقول: قد أُجيب عن هذا الاعتراض بوجه وجيه وهو: أنّ الحال والعامل إذا كانا ماضيَين كان المتبادر أنّ ماضويّة الحال بالنسبة إلى زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم؛ لأنّ زمان القيد غالباً قبل زمان المقيّد من حيث هو مقيّد، وهذا منافٍ للتقارن المعتبر في الحال، فوجب أن يدخل عليه لفظ «قد» المقرّب للماضي إلى الحال المقابل له، ليصير هذا التقريب مقارناً لزمان عامله هذا.

والعجب كلّ العجب عن عدم تفطّن هذا المعترض لهذا الجواب مع أنّه نحرير في كلّ باب وأعجب من هذا إسناد الغلط إلى أجلّة العلماء، وجعل منشأ الغلط ما لا ينبغي أن يسند إلى من له أدنى فهم وذكاء. **أبوطالب**.

٤. سورة البقرة: الآية ٣٦.

٥. سورة آل عمران: الآية ١٧٤.

صُدُورُهُم﴾ [١] «جاء زيدٌ ما قام أبوه» (أو بهما) نحو: ﴿خَرَجُوا من ديارِهِم وهُم أُلُوفٌ﴾ [٢] ﴿والّذين يَرمُون أزواجَهُم ولم يكن لهم شُهَداءُ إلّا أنفُسُهُم﴾ [٣] ﴿أفَتَطمَعُونَ أن يُؤمِنُوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يَسمَعُونَ كلامَ اللّه﴾ [٤] «جاء زيدٌ وما قام أبوه».

١. سورة النساء: الآية ٩٠.

٢. سورة البقرة: الآية ٢٤٣.

٣. سورة النور: الآية ٦.

٤. سورة البقرة: الآية ٧٥.

والحالُ قد يُحذَفُ ما فيها عَمِل وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكرُهُ حُظِل[١]

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) جوازاً لدليلٍ حاليّ، كقولك للمسافر: «راشداً مَهدِيّاً» أو مقاليٍّ، نحو: ﴿بلى قادرين﴾.[٢] **(وبعض ما يحذف)** ممّا يَعمل في الحال وجب فيه ذلك حتّى أنّ **(ذكرَهَ حظل)** أي: مُنع منه، كعامل المؤكِّدة للجملة والنائبةِ منابَ الخبر، كما سبق[٣] والمذكورةِ للتوبيخ، نحو: «أقاعداً[٤] وقد قام الناس؟» أو بيانِ زيادة أو نقص بتدريج[٥] كـ«تصدّق بدينار فصاعداً» و «اشتراه بدينار

---

١. **(والحال)** مبتدأ، وجملة **(قد يحذف)** ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ، و **(ما)** موصول اسميّ في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيحذف، و **(فيها)** متعلّق بعمل، وجملة **(عمل)** ـ بكسر الميم ـ صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتر. والتقدير: والحال قد يحذف العامل الّذى عمل فيها **(وبعض)** مبتدأ أوّل، و **(ما)** موصول اسميّ مضاف إليه، وجملة **(يحذف)** ـ بالبناء المفعول ـ صلة «ما» والعائد إليها الضمير المستتر في يحذف النائب عن الفاعل، و **(ذكره)** مبتدأ ثانٍ، وجملة **(حظل)** ـ بالبناء المفعول ـ بمعنى «منع» خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الضمير في حُظِل النائب عن الفاعل، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأوّل. **خالد.**

٢. سورة القيامة: الآية ٤.

٣. أي: في باب المبتدأ نحو: ضربي زيداً قائماً، والأصل: حاصل إذا كان قائماً أو ضربه قائماً على الخلاف فيه، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوّض. **حكيم.**

٤. **(قوله: نحو أقاعداً)** أي: أتثبت قاعداً، والشاهد في كِلا الحالَين؛ فإنّهما مترادفان. **أبو طالب.**

٥. قال في التصريح: الصورة الثالثة من حذف عامل الحال وجوباً قياساً الّتي يبيّن بها ازدياد في المقدارأو نقص فيه بتدريج فيهما، فالأوّل كـ: تصدّق بدينارٍ فصاعداً والثاني: نحو: اشتره بدينار فسافلاً فـ«صاعداً وسافلاً حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملاً قد حُذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء، والأصل: تصدّق بدينار فذهب المتصدّق به صاعداً، واشتره بدينار فانحطّ المشتري به سافلاً، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف إلّا الفاء. شرح التصريح: ج ١ ص ٦١٥، ونقل عنه **الحكيم.**

فسافلاً» وهو قياس، و ك«هنيئاً لك» وهو سَماع.

تتمّة

الأصلُ في الحال أن تكون جائزةَ الحذف، وقد يَعرِضُ لها ما يَمنع منه، ككونها جواباً، نحو: «راكباً» لمن قال: «كيف جِئتَ؟» أو مقصوداً حصرُها، نحو: «لم أعُدْهُ إلّا حَرَضاً»[1] أو نائبةً عن خبر، نحو: «ضَرْبي زيداً قائماً» أو منهيّاً عنها، نحو: ﴿لا تَقرَبُوا الصلاةَ وأنتم سُكارىٰ﴾[2].

---

١. **(قوله: حَرَضاً)** أي: عادّاً على التخمين. **أبو طالب.**

٢. سورة النساء: الآية ٤٣.

التمييز

اسمٌ بمعنى مِن مُبِينٌ نَكِرَه يُنصَب تمييزاً بما قد فَسَّرَه[١]
كشِبْرٍ أرضاً وقَفِيزٍ بُرّا ومَنَوَينِ عسلاً وتَمْرا[٢]

هذا باب (التمييز)

وهو والمميّز والتبيين والمبيِّن[٣] والتفسير والمفسِّر بمعنى واحد.

(اسمٌ بمعنى من مبينٌ) لإبهام اسم أو نسبة[٤] **(نكره يُنصب تمييزاً)** فخرج بالقيد

---

١. **(اسم)** قال المكودي: خبر مبتدأ مضمر تقديره: هو اسم أي: المميّز اسم، و **(بمعنى)** في موضع الصفة لاسم، و **(من)** مضاف إليه، و **(مبين)** نعت لاسم، و **(نكره)** نعت بعد نعت، و **(ينصب)** جملة مستأنفة، و **(تمييزاً)** منصوب على الحال، و **(بما)** متعلّق بينصب و «ما» موصولة واقعة على العامل، وهو المفسّر، و **(قد فسّره)** في موضع الصلة لـ«ما»، والضمير العائد على الموصول الهاء من فسّره. **خالد.**

٢. **(كشبر)** في موضع الحال من ما الموصولة و **(أرضاً)** تمييز **(وقفيز)** معطوف على شبر، و **(برّاً)** تمييز **(ومنوَين)** معطوف على ما قبله، و **(عسلاً)** تمييز **(وتمراً)** معطوف على عسلاً. **خالد.**

٣. **(قوله: مبين)** يحتمل أن يكون بالجرّ نعتاً لقوله: «من» أو بالرفع نعتاً للاسم. والثاني أحسن كما حمله الشارح عليه. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لإبهام اسم)** المراد بالاسم ذات الاسم؛ لأنّ الحال أيضاً يبيّن الاسم لكن وصفه وهيئته.

←

الأوّل الحالُ[١] وبالثاني اسم «لا»[٢] ونحوُ:

١٧٢. أستغفر اللّهَ ذنباً ....[٣] .....

وقد يأتي التمييز غيرَ مُبِينٍ فيعَدُّ مؤكّداً، نحو: ﴿**إنّ عدّةَ الشهورِ عندَ اللّه اثنا عشر شهراً**﴾.[٤] وقد يأتي بلفظ المعرفة، نحو:

١٧٣. .... وطِبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو[٥]

فيُعتَقَدُ تنكيره معنىً. ونصبه (**بما قد فسَّره**) في تفسير الاسم وبالمسنَد من فعل أو شبهه في تفسير النسبة، هذا. والاسم المبهم الّذي يفسِّره التمييز أربعةُ أشياءَ:[٦]

← **وقيل:** التمييز مطلقاً مبيّن للذات إلّا أنّ الذات قد تكون مذكورة، وقد تكون مقدّرة؛ فإنّ قولك: طاب زيد نفساً بتقدير قولنا: طاب شيء من زيد نفساً. **أبوطالب.**

١. فإنّها متضمّنة معنى «في» لأنّ معنى جاء زيد راكباً، فإنّه بمعنى في حال الركوب.

٢. أي: «لا» الّتي لنفي الجنس، نحو: «لا رجل قائم» ؛ فإنّ التقدير «لا مِن رجلٍ قائم».

٣. (**قوله: ونحو: أستغفر اللّه ذنباً**) هذا جزء من بيت هو هكذا:

أستغفر اللّه ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

اللغة والإعراب: «محصيه» أي: معدّده ومحيط به، و«ربّ العباد» تابع للّه أو مدح، و«إليه اه» أي: إليه يرجع كلّ ذات وكلّ عمل. **أبوطالب.**

٤. سورة التوبة: الآية ٣٦.

٥. قد تقدّم بيان هذا البيت في بحث لام التعريف برقم ٤٦. **أبوطالب.**

٦. قال في التصريح: والاسم المبهم أربعة أنواع: **أحدها:** العدد، وهو قسمان: صريح وكناية، فالصريح كـ ﴿**أحد عشر كوكبا**﴾ والكناية كـ«كم» الاستفهامية، نحو: «كم عبداً ملكت؟»

الثاني: المقدار، وهو ما يعرف به قدر الشيء، وينقسم ثلاثة أقسام؛ لأنّه إمّا مساحة كـ«شبرٍ أرضاً»، أو كيل كـ«قفيز بُرّاً» أو وزن كـ«منوين عسلاً».

الثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، فالأوّل: نحو: ﴿**مثقال ذرّة خيراً**﴾ الثاني: نحو: نِحْيٌ سَمْناً فـ«النحي» ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء ـ اسم لوعاء السمن، ←

العدد[١] كـ ﴿**أَحَدَ عَشَرَ كوكباً**﴾[٢] ولا يجوز جرّ تمييزه، والمقدار وهو المساحة (**كشِبرٍ أرضاً و**)[٣] كيل، نحو: (**قَفِيزٍ بُرّاً**) وزن، نحو: (**مَنَوَينِ عسلاً وتمراً**) وما يُشبِهُ المقدارَ[٤] نحو: ﴿**مثقالَ ذرّةٍ خيراً يَرَه**﴾[٥] وفرع التمييز[٦] نحو: «خاتَمٌ حديداً».

← وهو ممّا يشبه الكيل. والثالث: نحو: ﴿**ولوجئنا بمثله مدداً**﴾ فـ«مثل» شبيه بالمساحة.

الرابع: ماكان فرعاً للتمييز نحو: هذا خاتَمٌ حديداً، فإنّ الخاتم فرع الحديد من جهة أنّه مصنوع منه. شرح التصريح: ج ١ ص ٦١٩.

١. (**قوله: العدد**) جعل العدد قسيماً للمقدار إشارة إلى أنّه ليس منه وفاقاً لابن هشام، وبعضهم جعله من المقدار، ومنشأ النزاع أنّ المراد بالعدد هو المعدود، وبالمقدار هو المقدّر به أي: الممسوح به والمكيل به والموزون به لا الممسوح والمكيل والموزون.

أقول: والظاهر أنّ التفرقة المذكورة تحكّم؛ لظهور أنّ ليس المراد بالمنّ مثلاً في قولنا: اشتريت منّا عسلاً نفس وصف المنّ، وبالعسل الموصوف به، بل المراد به أوّلاً هو الموصوف، إلّا أنّه لمّا كان مبهماً جيء بالتمييز لتبيينه، فالحقّ أنّ العدد قسم من المقدار. **أبو طالب.**

٢. سورة يوسف: الآية ٤.

٣. (**قوله: كشبر أرضاً**) مرفوع على أن يكون خبراً عن مبتدأ محذوف، وعطف عليه قوله: «وقفيز برّاً» وأمّا قوله: «مَنَوَين» لمّا كان بالياء فمنصوب بمقدّر أي: اشتريت مَنَوَين، ولا يجوز أن يكون كِلا اللفظَين مجرورَين بالكاف التمثيلية؛ لوجوب الحكاية. **أبو طالب.**

٤. (**قوله: وما يشبه المقدار**) عطف على العدد. **أبو طالب.**

٥. سورة الزلزلة: الآية ٧.

(**قوله: نحو: مثقال ذرّة**) أي: ما يوزن ثقل ذرّة، وهو ما يوضع في أحد كفّتي الميزان ليوزن به ما في كفّته الأخرىٰ وخروجه عن المقدار ليوزن به ما في كفّته الأخرىٰ، وخروجه عن المقدار إمّا على ما فسّرنا به المقدار فظاهر، وإمّا على غيره، فلأنّ المعتبر في المقدار هو دلالته على تعيين قدر معيّن، والمثقال ليس كذلك؛ لإطلاقه على القليل والكثير. **أبو طالب.**

٦. (**قوله: وفرع التمييز**) هو مميّز يؤخذ حقيقة من حقيقة التمييز؛ فإنّ الخاتم يؤخذ من الحديد وعكس هذا يسمّي أصل التمييز نحو: هذا حديد خاتماً. **أبو طالب.**

وبــعدَ ذي وشِبْــهِهَا اجْـرُرْهُ إذا أضَــفتَها كــمُدُّ حِــنطَةٍ غِــذا[١]

والنصبُ بــعد مــا أُضِــيفَ وَجَــبا إن كان مثلَ مِلءُ الأرضِ ذَهَــبا[٢]

(**وبعدَ ذي**) الثلاثةِ المذكورة في البيت (**وشِبهِها**) كالّذي ذَكَرتُه بعدُ (**اجْرُرهُ إذا أضَفتَها**) بعامل المضاف إليه (**كمُدُّ حِنطةٍ غِذا**) و «لا تُحَقِّر ظُلامَةً[٣] ولو شِبرَ أرضٍ» ويجوز أيضاً جَرُّه بـ«من» كما سيذكره ورفعه على البدل.[٤]

(**والنصب**) للتمييز الواقع (**بعدَ ما**) أي: مبهمٍ (**أُضيف**) إلى غيره (**وَجَبا إن كـان**) المميّز لا يُغني عن المضاف إليه (**مثلُ مِلءُ الأرض ذَهَباً**) فإن أغْنى، نحو: «هو أشجَعُ الناس رجلاً» جاز الجرّ، فتقول: «هو أشجَعُ رجلٍ».

---

١. (**وبعد**) متعلّق باجرره، و (**ذي**) مضاف إليه (**ونحوها**) مجرور بالعطف على ذي، و (**اجرره**) فعل أمرٍ وفاعل ومفعول، والهاء عائدة إلى التمييز، و (**إذا**) ظرف متضمّن معنى الشرط، و (**أضفتها**) فعل وفاعل ومفعول، والهاء عائدة إلى المذكورات ونحوها، وجواب إذا محذوف هو ومتعلّق أضفتها.

والتقدير: واجرر التمييز بعد هذه المذكورات ونحوها إذا أضفتها إليه، و (**كمدّ حنطة**) قال المكودي: مبتدأ ومضاف إليه، و (**غذا**) خبره. **خالد.**

٢. (**والنصب**) مبتدأ، و (**بعد**) متعلّق به، و (**ما**) موصول اسميّ مضاف إليه، وجملة (**أضيف**) ـ بالبناء المفعول ـ صلة ما، ومتعلّق أضيف محذوف، والجملة (**وجبا**) بألف الإطلاق في موضع رفع خبر المبتدأ، و (**إن**) حرف شرطٍ، و (**كان**) فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وفي كان ضمير مستتر يعود إلى المضاف المستفاد من أضيف، أو إلى ما الموصولة، و (**مثل**) خبركان، و (**ملء الأرض**) قال المكودي: مبتدأ خبره محذوف، و (**ذهبا**) تمييز. **خالد.**

٣. (**قوله: ولا تُحَقِّر ظلامة**) هذا مروي، و«الظلامة» ـ بضمّ الظاء ـ ما يظلم الناس بأخذه من تصرّفهم أو مطلق ما يظلم به الناس. **أبوطالب.**

٤. (**قوله: ورفعه على البدل**) أي: بدل الكلّ؛ فإنّ المعتبر في بدل الكلّ اتحاد المبدلَين مصداقاً لا مفهوماً، ولا شكّ أنّ المراد من مصداق المدّ هو المراد من مصداق الحنطة. **أبوطالب.**

والفاعلَ المعنَى انْصِبَن بأفـعَلا ... مُـفَضَّلاً كأنتَ أعـلى مَـنزِلا[١]

وبـعدَ كـلِّ مـا اقْـتَضى تَـعَجُّبا ... مَـيِّز كأكْـرِم بأبـي بكـرٍ أبـا[٢]

(و) التمييزَ **(الفاعلَ)** في **(المعنى انصِبَن بأفعلا)** الكائن **(مفضّلاً**[٣] **كأنت أعـلى مَنزِلاً)** إذ معناه: «أنت علا مَنزِلُك» بخلاف غيره، فيجب جرّه به كـ«زيدٌ أكمَلُ فقيهٍ».

(وبعد كلّ ما اقتضى تعجّبا) سواء كان بصيغة «ما أفعَلَهُ» أو «أفْعِل به» أم لا **(ميّز)** ناصباً **(كأكرِم بأبي بكرٍ أبـا)** و «للّـه دَرُّهُ فـارساً»[٤] و «حسـبُك بـزيدٍ رجـلاً»

---

١. **(والفاعل)** مفعول مقدّم بانصبن و هو جارٍ على موصوف مقدّر، و **(المعنى)** قال المكودي: منصوب على إسقاط الخافض أي: في المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى انتهى. و **(انصبن)** فعل أمرٍ مؤكّد بالنون الخفيفة، و **(بأفعلا)** متعلّق بانصبن، وأفعل اسم تفضيل غير منصرف؛ للعلمية والوزن، والألف فيه للإطلاق، و **(مفضّلاً)** ـ بكسر الضاد المعجمة ـ حال من فاعل انصبن، و **(كأنت)** الكاف جارّة لقول محذوف وأنت مبتدأ، و **(أعلى)** خبره، و **(منزلاً)** تمييز، وهو فاعل في المعنى بعد صيرورة أفعل التفضيل فعلاً **خالد**.

٢. **(وبعد)** متعلّق بميّز، و **(كلّ)** مضاف إليه، و **(ما)** نكرة موصوفة بالجملة بعدها، ومحلّها الجرّ بإضافة كلّ إليها، و **(اقتضى)** فعل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى «ما» و **(تعجّباً)** بالنصب مفعول باقتضى على حذف مضاف، و **(ميّز)** فعل أمرٍ من ميز يميّز، ومتعلّقه محذوف.
والتقدير: ميّز بالنصب بعد كلّ شيء اقتضى معنى تعجب، و **(كأكرم)** الكاف جارّة لقول محذوف وأكرم فعل تعجّب على صورة الأمر ومعناه الخبر، و **(بأبي)** الباء زائدة لازمة، وأبي فاعل أكرم و **(بكر)** مضاف إليه، و **(أباً)** تمييز. **خالد**.

٣. **(قوله: الكائن مفضّلاً)** لم يجعل قوله: «مفضّلاً» حالاً عن أفعل مع عدم حاجة كونه حالاً إلى التقدير، وكون الحال بعد المعرفة أنسب من الصفة؛ لأنّ أفعل مشترك لفظي، ويناسبه الوصف الّذي هو لتعيين الذوات وتخصيصها دون الحال الّذي هو لتعيين الأزمان وتخصيصها. **أبو طالب**.

٤. **(قوله: ولله درّه فارساً)** «الدرّ» في الأصل اللبن، وفيه خير كثير، ثمّ استُعمِل بمعنى الخير الكثير ←

واجْرُر بِمِن إن شِئتَ غيرَ ذي العدد   والفاعلِ المعنى كَطِبْ نَفساً تُفَد[١]

و «كفى به عالماً» و:

١٧٤. ....   يــا جــارَتا مــا أنتِ جــارَهْ[٢]

(واجرُر بِمِن) أي: التبعيضيّةِ **(إن شئتَ)** كلَّ تمييز **(غيرَ)** أشياءَ: التمييزِ **(ذي العدد)** أي: المفسِّرِ له، كما تقدّم **(و)** التمييزِ **(الفاعلِ)** في **(المعنى)** إن كان محوّلاً عن الفاعل صِناعةً **(كطب نفساً تُفَد)** أو عن مضاف، نحو: «زيدٌ أكثَرُ مالاً» والمُحَوّلَ عن المفعول، نحو: «غَرَستُ الأرضَ شجراً».

← مجازاً، و«الفارس» اسم فاعل من الفراسة ـ بالفتح ـ مصدر فَرُسَ كشَرُفَ أي: حذق بأمر الخيل، وأمّا الفراسة ـ بالكسر ـ من التفرّس، فبمعنى التأمّل يعني أنّ خيرك من حيث الفراسة ليس ناشئاً من نفسك بل من اللّه، فلّام للّه بمعنى من التعليلية الداخلة على العلّة الفاعلية ونظيره اللّام في إنّا للّه وإنّا إليه راجعون على وجه. **أبوطالب.**

١. **(واجرر)** فعل أمرٍ، و **(بمن)** متعلّق باجرر، و**(إن)** حرف شرطٍ، و**(شئت)** فعل الشرط وجوابه محذوف، لدلالة ما قبله عليه، و**(غير)** مفعول اجرر، و**(ذي)** مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف و**(العدد)** مضاف إليه **(والفاعل)** مجرور بالعطف على ذي على تقدير موصوف أيضاً و**(المعنى)** قال المكودي: منصوب على إسقاط «في» انتهى، و **(كطب)** مجرور الكاف قول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وطب فعل أمرٍ وفاعل، و**(نفساً)** تمييز، و**(تفد)** مجزوم في جواب الأمر. **خالد.**

٢. **(قوله: يا جارتا ما أنت جارّة)** قاله الأعشى ولم أظفر على تمامه، والظاهر أنّه نثر لا نظم.

اللغة والإعراب: و«جارتا» أصله جارتي، وما استفهاميّة للتعجّب، وجارّة تمييز. **أبوطالب.**

الإعراب: «يا» حرف نداء مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم المنقلبة ألفاً، و «جارّة» مضاف، وياء المتكلّم المنقلبة ألفاً مضاف إليه، «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ مبنيّ على السكون في محلّ رفع، «أنت» خبر المبتدأ، «جارّة» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجّب وهو الجواز شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٦٦٨.

وعـــامِلَ التـــمييز قَـدِّمْ مـطلقا والفعلُ ذو التصريفِ نَزْراً سُـبِقا[١]

(وعاملَ التمييز قَدِّم مطلقا) عليه اسماً كان أو فعلاً جامداً أو متصرِّفاً **(والفعل ذو التصريف نزراً سُبِقا)** ــ بضمّ أوّله ــ بالتمييز، كقوله:

١٧٥. .... وما كان نفساً بالفِراق تَطِيبُ[٢]

وقوله:

١٧٦. أنفْساً تَـطِيبُ بـنَيلِ المُـنى[٣]

وقاس ذلك الكِسائيّ والمبرِّدُ والمازنيّ واختاره المصنّف في شرح العُمدَة.

---

١. **(وعامل)** مفعول مقدّم ــ بقدّم ــ، و **(التمييز)** مضاف إليه، و **(قدّم)** ــ بكسر الدال ــ فعل أمرٍ وفاعلٍ، و **(مطلقاً)** حال من المفعول المقدّم **(والفعل)** مبتدأ، و **(ذو التصريف)** نعت له، و **(نزراً)** حال من الضمير في «سبق» العائد إلى الفعل، وجملة **(سبقا)** ــ بالبناء المفعول ــ خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق والنزر القليل. **خالد.**

٢. **(قوله: وما كان نفساً اه)**. قاله المخيل السُعدى، وأوّله:

أتَهجُرُ ليـلى بـالفراق حـبيبها

الإعراب: وفاعل تطيب عائد إلى ليلى.

الشاهد فيه: قوله «نفساً» فإنّه تمييز وعامله قوله: «تطيب». وقد تقدّم عليه، والأصل «تـطيب نفساً» وقد جوّز ذلك التقدّم الكوفيّون والمازني والمبرّد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو ــ في هذا البيت ونحوه ــ عند الجمهور ضرورة، فلا يقاس عليه. شرح ابن عـقيل: ج ١ ص ٦٧١.

٣. **(قوله: أنفساً تطيب اه)** آخره:

وداعي المَنُونِ يُـنادِي جِـهارا

اللغة والإعراب: فاعل تطيب هو المخاطب. والمنون الموت. والباقي ظاهر. **أبوطالب.**

قال في التصريح: ف«نفساً» تمييز مقدّم على عامله وهو تطيبُ؛ لأنّه فعل مـتصرّف. شـرح التصريح: ج ١ ص ٦٢٨.

حروف الجرّ

هاك حـروفَ الجـرّ وَهْـيَ مـن إلى حتّى خلا حاشا عدا في عن على[1]

هذا باب (حروف الجرّ)

(هاك)[2] أي: خُذ **(حروف الجرّ وهي)**[3] عشرون: **(من)** و **(إلى)** و **(حتّى)** و **(خلا)** و **(حاشا)** و **(عدا)** و **(في)** و **(عن)** و **(على)**.

---

١. **(هاك)** ها ـ بالقصر ـ هنا وقد تمدّ اسم فعل أمرٍ بمعنى خُذ، والكاف حرف خطابٍ يتصرّف تصرّف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع في التذكير والتأنيث ونظيرها في ذلك الكاف اللاّحقة لاسم الإشارة، و **(حروف)** مفعول هاك، و **(الجرّ)** مضاف إليه، و **(وهي)** مبتدأ، و **(من)** ـ بكسر الميم ـ وما عطف عليها خبر المبتدأ، و **(إلى حتّى خلا حاشا عدا في عن على)** معطوفات على «من». **خالد.**

٢. **(قوله: هاك)** «ها» اسم فعلٍ بمعنى خُذ، وفاعله مستتر فيه، و«الكاف» مفعوله الثاني بحذف اللّام، أي: هالك وحروف الجرّ مفعوله الأوّل، ويحتمل أن يكون الكاف تأكيداً للفاعل المستتر نظير المرفوع الواقع تأكيداً لغيره. **أبو طالب.**

٣. ويسمّيها الكوفيّون حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم. أي: تربط بينهما، وحروف الصفات؛ لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها. **حكيم** نقلاً شرح التصريح: ج ١ ص ٦٣٠.

مذ منذ رُبَّ اللّامُ كَيْ واوٌ وتا والكافُ والبا ولعلّ ومتى[١]

بالظاهر اخْصُصْ منذ مذ وحتّى والكافَ والواوَ وربّ والتا[٢]

(مذ) و **(منذ)** و **(ربّ)** و **(اللّام)** و **(كي)** وقَلَّ مَن ذكرها ولا تَجُرُّ إلّا «ما» الاستفهاميّة[٣] و «أن» و «ما» وَصِلَتَهُما و **(واوٌ وتا والكاف والبا ولعلّ)** وقَلَّ مَن ذكر هذه أيضاً ولا يجرّ بها إلّا عُقَيلُ **(ومتى)** وقَلَّ من ذكرها أيضاً، ولا يجرّ بها إلّا هُذَيل، وزاد في الكافية «لولا» إذا وَلِيَها ضميرٌ، وهو مشهور عن سيبويه. **(وبالظاهر اخصُص منذ)** و **(مذ وحتّى والكافَ والواوَ ورُبَّ والتا)** فلا تَجُرُّ بها ضميراً.

---

١. **(مذ منذ ربّ اللّام كي واو)** معطوفات على مِن بإسقاط حرف العطف، **(وتا والكاف والبا ولعلّ ومتى)** معطوفات مع ذكر حرف العطف. **خالد.**

٢. **(بالظاهر)** متعلّق باخصص، و **(اخصص)** فعل أمرٍ، و **(منذ)** مفعول اخصص، و **(مذ وحتّى والكاف والواو وربّ)** ـ بضمّ الراء ـ **(والتا)** ـ بالتاء المثناة فوق ـ معطوفات على منذ بإسقاط العاطف من أوّلها. **خالد.**

٣. قال في التصريح: «ما» الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علّة الشيء: «كَيْمَهْ» والأصل: «كيما» فحذفت ألف «ما» وجوباً وجي بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالّة على الألف المحذوفة. شرح التصريح: ج ١ ص ٦٣١، ونقل عنه **الحكيم.**

واخصُص بمذ ومنذ وقتاً وبِـرُبّْ ... مُـــنَكَّراً والتــاءُ للّــه ورَبّْ[١]

ومــا رَوَوْا مــن نـحوِ رُبَّـهُ فَـتى ... نَــزْرٌ كـذا كـها ونـحوُهُ أتـى[٢]

(**واخصُص بمذ ومنذ وقتاً**) غيرَ مستقبل، نحو «ما رأيتُهُ مذ يومِنا أو منذ يومِ الجمعة (**و**) اخصُص (**بربّ مُنَكَّراً**) لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط، كما قال في شرح الكافية، نحو: «ربّ رجلٍ وأخيه»[٣] (**والتاء**) جارّة (**للّه ورَبّ**) مضافاً إلى الكعبة أو الياء، نحو: «تاللّه» و «تَرَبِّ الكعبة» و «تَرَبيّ» وسُمِعَ أيضاً «تالرحمن». (**وما رووا من**) إدخال «رُبَّ» على الضمير (**نحو رُبَّهُ فتىً نزرٌ**) من وجهَين إدخالِها على غير الظاهر، وعلى معرفة (**كذا**) نزرٌ إدخالُ الكاف على الضمير كقوله:

---

١. (**واخصص**) فعل أمرٍ و (**بمذ**) متعلّق باخصص (**ومنذ**) معطوف على مذ، و (**وقتاً**) مفعول اخصص (**وبرب**) ـ بضمّ الراء ـ معطوف على بمذ، و (**منكراً**) معطوف على وقتاً من العطف على معمولَين لعامل واحد (**والتاء**) مبتدأ و (**لله**) خبره (**ورب**) ـ بفتح الراء ـ معطوف على لله. **خالد**.

٢. (**وما**) موصول اسميّ في محلّ رفع على الابتداء، وجملة (**رووا**) من الفعل والفاعل صلة «ما» والعائد محذوف، ومتعلّق رووا محذوف، وفاعله ضمير يرجع إلى النحاة، و (**من نحو**) متعلّق برووا، ونحو مضاف لقول محذوف يرجع إلى النحاة، و (**ربه**) ـ بضمّ الراء ـ جارّ ومجرور، و (**فتى**) تمييز للضمير المجرور بها، وهي وما بعدها هنا مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه، و (**نزر**) بمعنى قليلٌ خبر المبتدأ الّذي هو «ما»، و (**كذا**) خبر مقدّم، و (**كها**) مبتدأ مؤخّر (**ونحوه**) مبتدأ، و جملة (**أتى**) خبره. **خالد**.

٣. (**قوله: ربّ رجل وأخيه**) هذا مثال لِكِلا الأمرَين؛ فإنّ لفظ «أخيه» وهو مدخول لربّ في المعنى وإن كان معرفة لفظاً بالإضافة، لكنّه نكرة معنىً؛ لأنّ تعريف المضاف لا يزيد عن تعريف المضاف إليه، والضمير العائد إلى النكرة كالنكرة معنى. **أبوطالب**.

شرح الكافية: ج ١ ص ٣٥٥.

١٧٧. .... وإن يَكُ إنْساً ما كَها الإنسُ يَفعَلُ[١]

(ونحوه) ممّا (أتى) كقوله:

١٧٨. .... كَـــهُ ولا كَـهُنَّ إلّا حــاظلا[٢]

وكذا إدخالُ «حتّى» عليه، نحو:

١٧٩. .... فتىً حتّاك يا بْنَ أبــي زيــادٍ[٣]

---

١. **(قوله: وإن يك إنساً اه)** أوّله:

لئن كان من جنّ لأبْرَحَ طارقاً

قاله الشنقري الأزدي.

اللغة والإعراب: و«أبرح» أي: جاء بالبراح وهو الشدّة، و«الطارق» الآتي أهله ليــلاً، والضــمير المجرور عائد إلى الفعلة. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: كهو ولا كهن اه)** أوّله:

ولا ترى بَعْلاً ولا حَـلائلا

اللغة والإعراب: «البعل» الزوج، و«الحلائل» جمع حليلة وهي الزوجة، والمجرور الأوّل عائد إلى الحمار الوحشي، والمجرور الثاني إلى الأنثيات من الحمار، و«الحاظل» ـ بالحاء المهملة والظاء المعجمة ـ المانع من التزويج وهو المستثنى من البعل. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: فتىً حتّاك اه)** أوّله:

فلا واللّهِ لا يُـلْفِي أُنــاسٌ

الإعراب: «الفاء» للعطف، و«اللّام» لتأكيد القسم، وفي بعض النسخ بعد الفاء لا النافية، وهــو غلط، و«لا يلفي» أي: لا يجد من الإلفاء ـ بالفاء الموحّدة ـ و «أناس» فاعله، و«فتىً» مفعوله، وما بعد حتّى جزء للمفعول. والباقي ظاهر. **أبوطالب.**

بَعِّضْ وبَيِّنْ وابتَدِئ في الأمكِنَهْ ... بِمِن وقد تأتي لِبَدءِ الأزمِنَهْ[١]

وزِيدَ في نفيٍ وشِبهِهِ فَجَرّْ ... نَكِرَةً كما لِباغٍ مِن مَفَرّْ[٢]

فصل: في معاني حروف الجرّ[٣]

(بعّض وبيّن)[٤] الجنسَ[٥] **(وابتدئ في الأمكنة)** بالاتّفاق

---

١. **(بعّض)** ـ بكسر العين المشدّدة ـ فعل أمر **(وبيّن)** ـ بكسر الياء مع التشديد ـ **(وابتدئ)** فعلا أمر معطوفان على بعّض، و **(في الأمكنة)** متعلّق بابتدئ، و **(بمن)** ـ بكسر الميم ـ متعلّق بابتدئ أيضاً وهو مطلوب من جهة المعنى أيضاً لبعّض وبيّن على جهة التنازع، فأعمل الأخير لقربه وحذف من الأوّلين ضميره؛ لأنّه فضلة. والأصل: بعّض بها وبيّن بها وابتدئ بمِن **(وقد)** هنا حرف تقليل، و **(تأتي)** فعل مضارع وفاعله ضمير يعود إلى مِن، و **(لبدء)** متعلّق بتأتي، و **(الأزمنة)** مضاف إليه. **خالد.**

٢. **(وزيد)** ـ بكسر الزاي ـ فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مِن، و **(في نفي)** متعلّق بزيد **(وشبهه)** معطوف على نفي و **(فجرّ)** الفاء عاطفة وجرّ فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى مِن، و **(نكرة)** مفعول جرّ، و **(كما)** الكاف جارّة لقول محذوف وما نافية، و **(لباغ)** خبر مقدّم، و **(من)** زائدة، و **(مفرّ)** مجرور بها، وهو في موضع رفع مبتدأ مؤخّر وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب بالقول المحذوف. **خالد.**

٣. **(قوله: فصل في معاني اه)** اعلم أنّ بيان معاني حروف الجرّ وتعيين متعلّقاتها من مهمّات هذا الفنّ، ولم أر أحداً تعرّض لتحقيقها حقّ التحقيق، ونحن نشير إليه ههنا على سبيل الإجمال ونسأل اللّه أن يوفّقنا لوضع رسالة منفرده نفصّل فيها هذا التحقيق مع سائر تحقيقات لأبواب هذا الفنّ ممّا ننفرد به. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: بعّض وبيّن اه)** أي: اقصُد البعض والبيان والابتداء. **أبو طالب.**

٥. **(قوله: الجنس)** هذا مفعول لِكِلا الفعلَين على سبيل التنازع، والتقييد بالجنس للاحتراز عن الشخص؛ إذ تبيينه وتبعيضه لا يكون بـ«من».

←

(بمن)[١] نحو: **﴿لن تَنالُوا البِرَّ حتّى تُنفِقُوا ممّا تُحِبُّون﴾**[٢] **﴿فاجتَنِبُوا الرِّجسَ من الأوثان﴾**[٣] **﴿سبحانَ الّذي أسرى بِعَبدِهِ ليلاً من المسجد الحرام﴾**.[٤] **(وقد تأتي لِبَدء الأزمنة)** كقوله تعالى: **﴿لَمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أوّل يومٍ﴾**.[٥] ونفاه البصريّون إلّا الأخفشَ، ومذهبه هو الصّحيح؛ لصحّة السَماع بذلك.

← فالمراد بالجنس ما يقابل الشخص سواء كان نكرة أو اسم جنس أو معرّفاً بلّام الجنس، أو ما أشبه ذلك. **أبو طالب.**

١. **(قوله: بمِن)** فـ«من» التبعيضية تدل على أنّ ما بعدها كلّ لجزء هو معمول متعلّقها من حيث إنّه معمول له، والغالب أن يكون هذا الجزء نكرة محذوفة كما في الآية؛ فإنّ تقديرها: حتّى تنفقوا شيئاً ممّا تحبّون، ومن التبيينية تدلّ على أنّ ما بعدها إمّا جزء لمعمول متعلّقها أو عينه من حيث المصداق، لكن على الثاني لابدّ أن يكون استعمال ما بعدها في هذا المعنى أشهر من استعمال المعمول فيه، ومن الابتدائية تدلّ على أنّ ما بعدها مكان أو زمان لأوّل متعلّقها، وقس عليه حال ما يدلّ على الانتهاء.

واعلم أنّ متعلّق من التبيينية عامّ مقدّر لا يكاد يذكر. **أبو طالب.**

قال في التصريح: لـ«مِن» سبعة معان:

أحدها: التبعيض، وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ«بعض» نحو: **﴿حتّى تنفقوا ممّا تحبّون﴾** أي: بعض ما تحبّون (ولهذا قرىء: بعضَ ما تحبّون).

الثاني: بيان الجنس عند جماعة وعلامتها صحّة وقوع موصول موضعا إذا بيّنت معرفة نحو: **﴿فاجتنوا الرجس من الأوثان﴾** أي: الّذي هو الأوثان.

الثالث: ابتداء الغاية المكانية نحو: **﴿من المسجد الحرام﴾** وابتداء الغاية الزمانية كقوله تعالى: **﴿من أوّل يوم﴾** أخذنا موضع الحاجة. راجع شرح التصريح: ج ١ ص ٦٣٧ إلى ٦٤٠.

٢. سورة آل عمران: الآية ٩٢.

٣. سورة الحجّ: الآية ٣٠.

٤. سورة الإسراء: الآية ١.

٥. سورة التوبة: الآية ١٠٨.

(وزِيدَ) أي: «من» عندنا **(في نفيٍ وشبهه)** ـ وهو النهي والاستفهام ـ **(فَجَرَّ نكرةً كما لباغٍ من مفر)** و ﴿**هل من خالقٍ غيرُ اللّه**﴾[١] وزِيدَ عند الأخفش في الإيجاب، فَجَرَّ النكرةَ والمعرفة، نحو: «قد كان من مطرٍ».[٢]

١٨٠. .... ويَكثُرُ فيه من حَنِينِ الأباعِرِ[٣]

---

١. سورة فاطر: الآية ٣.

٢. **(قوله: قد كان من مطر)** تمامه على ما وجدنا في بعض النسخ الغير المعتبرة هكذا:

قد كان من مـطرٍ مـن فـضل رازقـنا فضلاً على الأرض والأنعامِ والنـاسِ

والمعنى: واضح. **أبو طالب.**

٣. **(قوله: ويكثر فيه اه)** أوّله:

يَظِلّ به الحِرباءُ يَـمثُلُ قـائماً

اللغة والإعراب: «يظلّ» أي: يصير، و«به» أي: فيه أي: في هذا اليوم الشديد الحرّ، و«الحرباء» دويبة تدور مع الشمس، وقصر ألفها للضرورة، و«يمثل» أي: ينتصب وهو خبر يظلّ، و«قائماً» حال من فاعله، و«يكثر فيه» أي: في ذلك اليوم لشدّة الحرّ، «حنين الأباعر» الحنين الصوت المرتفع، والأباعر جمع بعران جمع بعير.

والمعنى: الغرض وصف اليوم بشدّة الحرّ. **أبو طالب.**

لِـــلانتِها حـــتّى ولامُ وإلى ومِن وباءٌ يُفهِمانِ بَـدَلا[١]

و (للانتها حتّى) نحو: ﴿حتّى مطلع الفجر﴾[٢] (ولامٌ) نحو: ﴿سُقْناهُ لِبلدٍ ميّتٍ﴾[٣] (وإلى) نحو: «سرتُ البارحةَ إلى آخر اللّيل».

(ومِن وباءٌ يفهمان بدلا)[٤] نحو: ﴿أرَضِيتُم بالحياة الدّنيا من الآخرة﴾.[٥]

١٨١. فليت لي بهم قـوماً إذا رَكِـبُوا[٦]

---

١. (للانتها) خبر مقدّم، و (حتّى) مبتدأ مؤخّر (ولام وإلى) معطوفان على حتّى (ومن) ـ بكسر الميم ـ مبتدأ (وباء) ـ بالمدّ ـ معطوف على مِن، وجملة (يفهمان بدلاً) من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ وما عطف عليه. **خالد.**

٢. سورة القدر: الآية ٥.

٣. سورة الأعراف: الآية ٥٧.

٤. (قوله: ومن وباء يفهمان بدلاً) أي: يدلّان على معمول متعلّقهما بدل عمّا بعدهما من حيث إنّه معمول.

والظاهر أن يكونا حينئذٍ اسمَين بمعنى البدل مضافَين إلى ما بعدهما؛ إذ لا يستفاد منهما حينئذٍ إلّا ما يستفاد من لفظ البدل. **أبو طالب.**

٥. سورة التوبة: الآية ٣٨.

٦. (قوله: فليت لي بهم اه) آخره:

شَنُّوا الإغارةَ رُكباناً وفُـرساناً

اللغة والإعراب: «الفاء» للعطف.

و«شنّوا» ـ بالشين المعجمة والنون ـ بمعنى التفرّق.

و«الإغارة» مفعول لأجله.

و«فرسان» جمع الفارس أي: راكب الفرس.

و«ركبان» جمع الركب أي: راكب الابل.

والشاهد: في «بهم» حيث كان باؤه للبدل. **أبو طالب.**

واللّامُ لِـلمِلكِ وشِـبهِهِ وفـي　　　تعديةٍ أيضاً وتعليلٍ قُفِي[١]

(واللّام للملك)[٢] نحو: ﴿**لله ما في السموات وما فـي الأرض**﴾[٣] **(وشبهه)** وهـو الاختصاص[٤] نحو: «السَّرجُ للدّابّة» **(وفي تعديةٍ**[٥] **أيضاً وتعليلٍ**[٦] **قفي)** نحو: ﴿**فهب لي من لَدُنكَ وليّاً**﴾.[٧]

١٨٢. وإنّي لِتَعرُوني لذكراكِ هِزَّةٌ　　　.....[٨]

---

١. **(واللّام)** مبتدأ، و **(للملك)** خبره **(وشبهه)** معطوف على الملك **(وفي تعدية)** متعلّق بقُفي، و **(أيضاً)** مفعول مطلق **(وتعليل)** معطوف على تعدية، و **(قفي)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى اللّام. **خالد**.

٢. **(قوله: واللّام للملك)** أي: يدلّ على أنّ ما بعده مالك لمعمول متعلّقه من حيث هو كذلك، ويعتبر في المالك الشعور، وفي المملوك جواز انتقال ملكيته عن هذا المالك، ولهذا لا يحمل اللّام في قولنا: الشجر للحديقة، والحمد للّه على الملكية. **أبوطالب**.

٣. سورة البقرة: الآية ٢٨٤.

٤. **(قوله: وهو الاختصاص)** أي: انفراد ما بعد اللّام بمعمول متعلّقه من غير تحقّق شرائط الملكية ووجه الشبه بينه وبينها هو التعلّق الّذي يكون بين تالي اللّام، وذاك المتعلّق، ولا يكون بينه وبين غيره. **أبوطالب**.

٥. **(قوله: وفي تعدية)** أي: الدلالة على ثبوت معمول متعلّقه لما بعده من غير قصد الملكية والاختصاص.

والحاصل أنّ اللّام قد يدلّ على ثبوت معمول متعلّقه لما بعده، فإن قصد منه هذا المعنى فقط هو للتعدية، وإن قصد هذا مع زيادة هي الملكية أو الاختصاص فللاختصاص. **أبوطالب**.

٦. **(قوله: وتعليل)** أي: دلالة على أنّ ما بعده علّة فاعلية أو غائية لمتعلّقه، واستعماله في الثاني أكثر. **أبوطالب**.

٧. سورة مريم: الآية ٥.

٨. **(قوله: وإنّي لتعروني اه)** قد مرّ شرح هذا البيت في باب المفعول له. **أبوطالب**.

وزِيدَ والظرفيّةَ اسْتَبِنْ بـبا وفي وقد يُبَيِّنانِ السَّـبَبا[١]

(وزِيدَ) للتوكيد، نحو:

١٨٣. .... ولا لِـلِما بـهم أبـداً دواءُ[٢]

وتأتي للتقوية وهو معنىً بين التعدية والزيادة، نحو: ﴿**إن كنتُم للرّؤيا تَعبُرُون**﴾[٣] ﴿**فعّالٌ لما يريد**﴾[٤] قال في شرح الكافية:[٥] ولا يُفعل ذلك في فعل متعدّ[٦] إلى اثنَينِ؛ لعدم إمكان زيادتها فيهما؛ لأنّه لم يُعهَد، ولا في أحدهما؛ لعدم المرجِّح.

(والظرفيّة) حقيقةً أو مجازاً[٧] **(استبن ببا وفي)** نحو: ﴿**وإنّكم لَتَمُرُّون عليهم**

---

١. **(وزيد)** فعل ماض مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اللّام أيضاً **(والظرفية)** ـ بالنصب ـ مفعول مقدّم باستبن، و**(استبن)** فعل أمرٍ، و **(ببا)** متعلّق باستبن **(وفي)** معطوف على با **(وقد)** حرف تقليل هنا، و**(يبيّنان)** فعل وفاعله ضمير تثنية يعود إلى الباء وفي، و**(السببا)** مفعول يبيّنان والألف في السببا للإطلاق. **خالد**.

٢. **(قوله: ولا للما بهم اه)** أوّله:

فـلا واللّـهِ لا يُـلفى لمـا بـي

الإعراب: «الفاء» للعطف، «اللّام» لتأكيد القسم، و«لا يُلفى» بصيغه المجهول أي: لا يوجد، و«دواء» نائب مناب فاعله، والباقي واضح. **أبو طالب**.

٣. سورة يوسف: الآية ٤٣.

٤. سورة البروج: الآية ١٦.

٥. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٦١.

٦. في طبعة: «بمعتدٍّ».

٧. **(قوله: حقيقةً أو مجازاً)** «الباء» و«في» قد يدلّان على إحاطة ما بعدهما بمعمول متعلّقهما إحاطة تامّة أو ناقصة، فإن كانت تلك الإحاطة نفس ما بعدهما إحاطة مكانية أو زمانية، **فهما للظرفية** ←

→

الحقيقية، وإلّا فللظرفية المجازية وللثانية أنواع:

منها: أن يدلّ على إحاطه ما قدّر بينهما، وبين ما بعدهما إحاطة زمانية أو مكانية نحو قوله تعالى: ﴿**وما كنت بجانب الغربي**﴾ فإنّ التقدير ـ والله اعلم ـ بمكان ذي جانب الغربي من الطور أي: ما يكون بذاتيه هذا الجانب، وهو محلّ ميقات موسى.

ومنها: أن يدلّ على إحاطه نفس ما بعدهما، لكن إحاطة الكلّ بالجزء نحو قولنا: هذا في ملكي أي: في مملوكاتي، والواحد في ثلاثة أو ما شبه ذلك كقولنا: السواد في الجسم.

ومنها: أن يدلّ على الإحاطة المنزّلة منزلة الإحاطة الحقيقية، كقوله تعالى: ﴿**وهو اللّه في السمٰوات وفي الأرض**﴾ على وجه، وهو أن يكون المراد به هو اللّه كمن في السمٰوات والأرض في كونه عالماً بهما، والمشبّه به لابدّ أن يكون أوضح في نظر من يشبّه له، ولا شكّ أنّ عامّة الناس يحصرون سبب العلم الحضوري في كون العالم محاطاً للمعلوم، وإن كان الأمر في الواقع على عكس ذلك.

ومنها: أن يدلّ على إحاطه ما بعدهما إحاطة الدليل بالمدلول من حيث كونه فيه كما في الآية المذكورة على وجه آخر، وهو أنّ المراد بها أنّ السمٰوات والأرض دليل عليه، والعلم بكلّ منهما محيط على العلم به تعالى، وإن كان نفس وجوده تعالى محيطاً بكلّ من سواه، وهذا إذا بني الأمر على البرهان الإنّي الّذي أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿**سَنُرِيهِم آياتُنا في الآفاق وفي أنفسهم حتّى يتبيّن لَهُم أنّه الحقّ**﴾

وأمّا إذا بني على البرهان اللمّي الّذي أشار إليه سبحانه بقوله: ﴿**أو لَم يَكفِ بربّك أنّه على كلّ شيء شهيد**﴾ كما هو دأب السالك من الحقّ إلى الخلق، فهو سبحانه محيط بجميع من سواه من جميع الوجوه.

وقيل: التقدير في الآية: وهو اللّه معبود في السمٰوات وفي الأرض أي: معبود لخلقه.

ومنها: أن يدلّ على إحاطته إحاطة انفصالية نحو: الشمس في الجوزاء، ونظرت في الكتاب أي:

←

مُصبِحينَ وباللّيل﴾ [١] **﴿وما كُنتَ بجانب الغربيّ﴾** [٢] **﴿غُلِبَتِ الرّومُ في أدنَى الأرضِ﴾** [٣] **﴿لقد كان في يوسف وإخوته آياتٌ﴾** [٤] **(وقد يبيّنان السببا)** [٥] **نحو ﴿فبِظُلمٍ من الّذين هادُوا﴾** [٦] «ودَخَلَتِ امرأةٌ النار في هِرَّةٍ حَبَسَتْها». [٧]

→ نظرت بالعين في الكتاب.

ومنها: أن يدلّا على إحاطته إحاطة انطباعية نحو: الصورة في المرآة.

ومنها: أن يدلّا على إحاطته إحاطة السبب بالمسبّب نحو: الهلاك في الكذب.

وليعلم أنّ طرفَي الإحاطة قد يكونان حسييّن كالمال في الكيس، وقد يكونان عقليّين كالنجاة في الصدق، وقد يكون المحيط حسيّاً والمحاط عقليّاً كالنفع في الدواء، وقد يكون المحيط عقليّاً والمحاط حسيّاً، كأنا في حاجتك. **أبوطالب.**

١. سورة الصافات: الآيتان ١٣٧ و ١٣٨.

٢. سورة القصص: الآية ٤٤.

٣. سورة الروم: الآيتان ٢ و ٣.

٤. سورة يوسف: الآية ٧.

(قوله: لقد كان في يوسف) أي: في قصّة يوسف. **أبوطالب.**

٥. **(قوله: قد يبيّنان السببا)** أي: يدلّان على سببيّة ما بعدهما لمتعلّقهما، والغالب في تلك السببيّة في «الباء» هي الآلية او العلّة الناقصة. **أبوطالب.**

٦. سورة النساء: الآية ١٦٠.

(قوله: فبظلم من الذين) متعلّق بما بعده، وهو قوله: «حرّمنا». **أبوطالب.**

٧. **(قوله: دخلت امرأة اه)** قد مرّ تمام هذا الحديث في باب المفعول له. **أبوطالب.**

سنن ابن ماجه: ص ٧٢٦ ذيل ح ٤٢٥٥ باب ٣٠ ذكر التوبة، من كتاب الزهد، وفيه: «**رَبَطَلتها**».

بالبا اسْتَعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ ألصِقِ ومثْلَ مَعْ ومِن وعن بها انْطِقِ[١]

على لِلاسْتِعْلا ومعنى فـي وعـن بِعَن تجاوُزاً عَنى مَنْ قد فَطَن[٢]

(بالبا استَعِن)[٣] نحو: ﴿**بسم اللّه الرّحمن الرّحيم**﴾ **(وعَـدِّ)**[٤] نـحو ﴿**ذهب اللّـهُ بنورهم**﴾[٥] ولا يُجمَعُ بينَها وبين الهمزة و **(عَوِّض)** والتعويضُ غيرُ البدل[٦] نحو:

---

١. **(بالبا)** ـ بالقصر للضرورة ـ متعلّق باستعن، و **(استعن)** فعل أمرٍ **(وعدّ عـوّض ألصـق)** أفـعال أمـرٍ معطوفات على استعن بإسقاط العاطف من الأخيرَين ومتعلّقاتها محذوفة، والأصل: وعدّ بالباء وعَوِّض بالباء وألصق بالباء، وليست من باب التنازع فى المتقدّم؛ فإنّ الناظم لا يراه **(ومثل)** ـ بالنصب ـ على الحال من الهاء في بها، و **(مع)** مضاف إليه **(ومن وعن)** معطوفان على مع، و **(بها)** متعلّق بانطق، والضمير في «بها» للباء، و **(انطق)** فعل أمرٍ. **خالد.**

٢. **(على)** مبتدأ، و **(للاستعلا)** ـ بالقصر للضرورة ـ خبره **(ومعنى)** معطوف عـلى الاسـتعلا، و **(فـي)** مضاف إليه **(وعن)** معطوف على في، و**(بعن)** متعلّق بعنىٰ، و **(تجاوزاً)** مفعول مقدّم بعنى، و **(عنى)** بمعنى قصد فعل ماضٍ، و **(من)** ـ بفتح الميم ـ اسم موصول في محلّ رفع على أنّه فاعل عنى، وجملة **(قد فطن)** صلة «من» ومتعلّق فطن محذوف. **خالد.**

٣. **(قوله: بالباء استعن)** «الباء» الّتي للاستعانة تدلّ على كون ما بعده مستعاناً به لإيـجاد مـتعلّقه. **أبوطالب.**

٤. **(قوله: وعدّ)** أي: عدّ به تعدية مغيّرة لمعنى الفعل؛ فإنّ للتعدية بالحرف خمسة معانٍ قد ذكرناها لك في باب التعدية واللزوم. **أبوطالب.**

٥. سورة البقرة: الآية ١٧.

٦. **(قوله: التعويض غير البدل)** قيل: الفرق بينهما أنّ «الباء» في البدل تدخل عـلى الزائـل، وفـي التعويض على الحادث.

وفيه نظر؛ لأنّ «الباء» الداخلة فيما بعد الاشتراء للتعويض، وقد دخل على الزائل، قال اللّه تعالى: ﴿**ليشتروا به ثمناً قليلاً**﴾

←

«بعتُك هذا بهذا».

و**(ألصِقِ)**[١] نحو: «وَصَلتُ هذا بهذا»[٢] **(ومثل مع ومن)** التبعضيّة **(وعن بها انطِق)** نحو: ﴿**نُسَبِّحُ بِحمدك**﴾[٣] ﴿**عيناً يَشرَبُ بها عبادُ اللّه**﴾[٤] ﴿**سأل سائلٌ بعذابٍ**﴾.[٥]

(على للاستعلا)[٦] حسّاً، نحو: ﴿**وعليها وعلى الفُلكِ تُحمَلُون**﴾ أو معنىً، نحو:

← والحقّ في الفرق أنّ لزوال الزائل دخلاً في حدوث الحادث في التعويض دون البدل، ومن هذا تراهم يقولون: إنّ الجمع في المبدلَين جائز دون المعوّضَين، وقد يعبّر عن التعويض بالمقابلة فافهم. **أبوطالب.**

١. **(قوله: وألصق)** «الباء» الإلصاقية تدلّ على اتصال معمول متعلّقه بما بعده. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: نحو وصلت هذا بهذا)** الصواب أن يمثّل بما مثّلنا؛ لأنّ هذا «الباء» لمحض الإيصال دون إفادة معنى آخر، وقد بيّنا ذلك في أقسام المتعدّي في باب التعدية واللزوم. **أبوطالب.**

٣. سورة البقرة: الآية ٣٠.

٤. سورة الإنسان: الآية ٦.

٥. سورة المعارج: الآية ١.

٦. **(قوله: على للاستعلاء)** أي: يدلّ على غلبة معمول متعلّقه على ما بعده حسّاً كان الغلبة أو معنىً حقيقةً كانت أو ادّعاء.

وههنا نكتة لابدّ من التنبيه عليها، وهي أنّ النحاة القدماء حكموا بأنّ «اللّام» الجارّة للنفع و«على» للضرر، مع أنّ الأمر قد يكون بالعكس نحو: «ولهم عذاب أليم» «اللّهم صلّ على محمّد وآل محمّد».

وأُجيب عنهم بأن ليس مرادهم أنّ الحكمَين ثابتان مطلقاً، بل المراد أنّهما مخصوصان بفعل خاصّ يتعدّى بكلّ من الحرفَين كالدعاء مثلاً؛ فإن عُدّي بـ«اللّام» كان للنفع، وإن عُدّي بـ«على» كان للضرر.

أقول: ما خطر ببالي في هذا الباب أنّ مرادهم أنّ «اللّام» مطلقاً للنفع و«على» مطلقاً للضرر ←

«تَكَبَّرَ زيدٌ على عمرٍو» **(ومعنى في)** نحو: ﴿**واتَّبَعُوا ما تَتلُوا الشياطينُ على مُلك سُلَيمانَ**﴾.[١] **(و) معنى (عن)** نحو:

١٨٤. إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ[٢]

(بعَن تجاوزاً عَنى[٣] من قد فُطِن) نحو: «رميتُ السهمَ عن القوس».

← ومرادهم بالنفع والضرر المفهومَين منهما ليس ما هو المتبادر أي: النفع والضرر من جميع الجهات، بل مرادهم بالنفع أنّ «اللّام» تدلّ عليه من جهة دلالته على غالبية ما بعده على معمول متعلّقه؛ إذ الغالبية من حيث هي هي نفع لصاحبها وإن كان ضرراً له من حيثية أُخرى وبالضرر أنّ «على» تدل عليه من جهة دلالته على مغلوبية ما بعده لمعمول متعلّقه؛ إذ المغلوبية من حيث هي ضرر لصاحبها وإن كان نفعاً له من حيثية أُخرى. فاحفظ ذلك. **أبو طالب.**

١. سورة البقرة: الآية ١٠٢.

٢. **(قوله: إذا رضيت عليَّ بنو قشير)** آخره:

لعمرُ اللّه أعجبني رضاها

اللغة والإعراب: «بنو قشير» قبيلة، وخبر قوله: «لعمر اللّه» محذوف، وهو قسمي، ويحتمل أن يكون «رضي» بمعنى عطف، وهو يتعدّى بـ«على». **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: مجيء «عليَّ» بمعنى «عن»؛ لأنّ الأصل في «رضي» أن يتعدّىٰ بـ«عن» لا بـ«على».

٣. **(قوله: بعن تجاوزاً عنى اه)** يعني أنّ «عن» يدلّ على افتراق معمول متعلّقه عمّا بعده. **أبو طالب.**

وقد تجي موضعَ بعدٍ وعلى كما على موضعَ عن قد جُعِلا[١]

(وقد تجي موضعَ بعدٍ)[٢] نحو: ﴿**لَتَركَبُنَّ طبقاً عن طبقٍ**﴾[٣] **(و)** موضع **(على)** نحو:

١٨٥. لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أفضَلتَ في حَسَبٍ عنّي[٤] ولا أنتَ ديّاني فَتَخزُوني

(كما على موضَع عن قد جُعِلا) كما تقدّم وهذا تصريح بأنّ لكلّ حرفٍ معنىً مختصّاً به، واستعمالُه في غيره على وجه النيابة.

---

١. **(وقد)** حرف تقليلٍ، و **(تجي)** فعل مضارعٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عن، و **(موضع)** بالنصب على الظرفية بتجي، و **(بعد)** ـ بكسر الدال والتنوين ـ مضاف إليه **(وعلى)** معطوف على بعد، و **(كما)** الكاف جارّة وما مصدرية، و **(على)** مبتدأ، و **(موضع)** منصوب على الظرفية بجُعلا، و **(عن)** مضاف إليه وجملة **(قد جُعلا)** ـ بالبناء المفعول ـ في موضع رفع خبر المبتدأ، وألف جعلا للإطلاق، وجملة المبتدأ والخبر صلة «ما» المصدرية. **خالد.**

٢. **(قوله: وقد تجيء موضع بعد)** على الظاهر أن يكون «على» حينئذٍ اسماً لا حرفاً. **أبو طالب.**

٣. سورة الانشقاق: الآية ١٩.

(قوله: نحو لتركبن طبقاً اه) أي: حالاً بعد حال. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: لا أفضَلتَ في حسب عنّي)**، قاله الحرثان بن الحرث.

اللغة والإعراب: و«لاه» مخفف للّه، بمعنى للّه درّه، ومصداق ابن عمّك نفس الشاعر، وهو مبتدأ ما بعده خبر، فإيراد الضمائر الآتية متكلّمة من باب الالتفات على رأي، و«لا أفضلت» إمّا مجهول أو معلوم، وعلى الثاني بتقدير المفعول أي: لا أفضلت نفسك عليَّ، وياء المتكلّم رابط الخبر بالمبتدأ، والحسب علوّ الشأن، و«الديّان» مالك الأمر. قال في الشواهد: حذف نون الوقاية من ديّاني للتخفيف».

أقول: هذا سهو منه؛ لأنّ لفظ ديّان ليس ممّا يتصل به نون الوقاية، و«تخزوني» من الخزو بمعنى السياسة، وهو مرفوع؛ لأنّ شرط النصب بعد الفاء فيما بعد النفي أن يكون ما بعد الفاء منفيّاً، وههنا مثبت؛ إذ قد وقعت سياسة المخاطب على الشاعر. **أبو طالب.**

شَبِّه بكافٍ وبها التعليلُ قد يُعْنى وزائداً لتوكيدٍ وَرَد[1]

(شبِّه بكافٍ) نحو: «زيدٌ كالأسد» **(وبها التعليل قد يُعنى)** نحو: ﴿**واذْكُـرُوهُ كـما هَدَاكُم**﴾[2] **(وزائداً لتوكيدٍ وَرَد)** نحو: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾.[3]

---

١. **(شبه)** ـ بكسر الباء المشدّدة ـ فعل أمرٍ، و **(بكاف)** متعلّق بشبه **(وبها)** متعلّق بيُعنى، و **(التعليل)** مبتدأ.

وجملة **(قد يُعنى)** ـ بالبناء المفعول ـ خبره **(وزائداً)** حال من الضمير في ورد، و **(لتوكيد)** متعلّق بزائداً واللّام للتعليل.

و **(ورد)** فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى الكاف. **خالد.**

٢. سورة البقرة: الآية ١٩٨.

٣. سورة الشوریٰ: الآية ١١.

(قوله: نحو ليس كمثله شيء).

أقول: يمكن أن يكون هذا الكاف غير زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، ويفيد المقصود أي: نفي المثل عن اللّه تعالى بالكناية الّتي هي أبلغ من التصريح، وذلك بستّة أوجه؛ لأنّ المراد من منطوق هذا الكلام حينئذ إمّا نفي مثل مثل اللّه عن اللّه، أو نفي المثل لمثل اللّه عن مثل اللّه.

فعلى الأوّل نقول: لو كان للّه مثل كان له مثل مثل، والتالي باطل فالمقدّم مثله، والملازمة إمّا لأنّ اللّه تعالى حينئذٍ يصير مثل مثل نفسه، او لأنّ مثل اللّه حينئذ يصير مثل مثله تعالى مع كونه بالنسبة إلى مثله أقوى وأرفع من أن يكون له مثل إذا كان ذا مثل، فمثله يكون ذا مثل بالطريق الأولىٰ، فالمثل لمثله تعالى مثل مثله.

وعلى الثاني نقول: لو كان للّه مثل لكان لمثله أيضاً مثل، والتالي باطل فالمقدّم مثله.

وبيان الملازمة بالوجوه الثلاثة السابقة، لأنّ الأخير منها ههنا لا يحتاج إلى التفريع الثاني من التفريعَين السابقَين، فافهم. **أبو طالب.**

واسْتُعمِلَ اسْماً وكذا عن وعلى مِن أجْلِ ذا عليهما مِـن دَخَـلا[١]

(واستُعمل) الكاف[٢] **(اسماً)** مبتدأ، نحو:

١٨٦. أبَداً كـالفِراء فـوقَ ذُراهـا[٣] .....

وفاعلاً، نحو:

١٨٧.أتَـنتَهُونَ ولن يَـنهَى ذَوِي شَـطَطٍ كالطَّعنِ ....[٤]

---

١. **(واستعمل)** فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الكاف، **و(اسماً)** حال من الضمير المستتر في استعمل **(وكذا)** خبر مقدّم، و**(عن)** مبتدأ مؤخّر **(على)** معطوف على عن، و**(من أجل ذا عليهما)** متعلّقان بدخلا، و**(من)** مبتدأ، وجملة **(دخلا)** خبره، والألف فيه للإطلاق. والتقدير: من أجل هذا الاستعمال دخل عليهما «من». **خالد.**

٢. كلمة «الكاف» ليس في طبعة.

٣. **(قوله: أبداً كالفراء فوق ذُراها)** آخره:

حينَ يطوِي المَسامِعَ الصـرّارُ

اللغة: «الفراء» ـ بكسر الفاء والألف الممدودة ـ جمع فَرىٰ ـ بفتحها مع الألف المقصورة ـ وهو الحمار الوحشي، و«ذُرىٰ» ـ بضمّ الذالّ وكسرها مع الألف المقصورة ـ جمع ذِروة ـ بالكسر أو الضمّ ـ و هي أعلى الشيء، والضمير للجبال، و«يطوي» كيضرب بمعنى يلف، و«الصـرّار» ـ بفتح الصاد وتشديد الراء الأولىٰ ـ الطير المسمّى بالجُدجُد ـ بالضمَّتَين ـ وهو طير يأوي في العلف، ويصيح من أوّل اللّيل إلى آخره.

والمعنى: يصف رجلاً بأنّه كالحمار الوحشي فوق الجبال دائماً حين يملأ الصرّار السامع أي: الآذان من صوتها أي: في جميع اللّيل.

والشاهد: في الكاف في «كالفراء» بأنّه مبتدأ؛ إذ «فوق» خبر يحتاج إلى المبتدأ، ولا يصلح له شيء في الكلام إلّا هذا، وفيه تأمّل. **أبو طالب.**

٤. **(قوله: ولن ينهى اه)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

←

ومجروراً باسمٍ، نحو:

١٨٨. .... فَصُيِّرُوا مثلَ كَعَصفٍ مأكُولٍ[١]

وبحرفٍ، نحو:

١٨٩. بِكا للَّقْوَةِ الشَّغْواءِ جُلْتُ ... .[٢]

←

أتنتهون ولن تنهى ذوي شططٍ كالطعنِ يَذهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

اللغة والإعراب: «الهمزة» للإنكار، و«ذوي» جمع ذي بمعنى الصاحب مفعول لقوله: «لن ينهى»، و«شطط» كفرس هو الظلم، و«الكاف فاعل الفعل، والمراد بالطعن الطعن بالرمح ونحوه، «يذهب» أي: يدخل فيه الفتيلة ويصبّ فيه دهن الزيت ليلتئم، و«الفتل» كالعنق جمع فتيلة. **أبو طالب.**

الشاهد فيه: قوله: «كالطعن» فإنّ الكاف فيه اسم بمعنى «مثل» وهي فاعل لقوله: «ينتهى». شرح ابن عقيل: ج ٢ ص ٢٨.

١. **(قوله: فصيّروا مثل كعصفٍ مأكول)** أوّله:

ولَعِبَتْ طيرٌ بهم أبابيلُ

قاله رؤبة بن العجّاج.

اللغة والإعراب: و«صُيّروا» بصيغه المجهول أي: جعلوا، و«العصف» ورق الزرع.

فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون هذه الكاف زائدة؟

قلت: لأنّ المراد هو الحكم بصيرورة هذه الجماعة مثل أصحاب الفيل الّذين هم كعصفٍ مأكول. **أبو طالب.**

الواو في «صيّروا» نائب الفاعل، وهي المفعول الأوّل، و «مثل» المفعول الثاني، و «كعصف» مضاف إليه على زيادة الكاف بين المتضايفين. شرح التصريح: ج ١ ص ٣٦٧.

٢. **(قوله: بكاللَقوةِ الشغواء)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

بكا للقوة الشغواء جُلتُ ولم أكن لأولَعَ إلّا بالكَمِيّ المُقَنَّعِ

←

(وكذا عن وعلى) يُستَعملان اسمَينِ **(من أجل ذا)** الاستعمال **(عليهما من دخلا)** في قوله:

١٩٠. .... مِن عن يمين الحُبَيّا ....[١]

وقوله:

١٩١. غَـدَتْ مِـن عـليه ... .[٢]

← **اللغة والإعراب:** «اللقوة» كالصعوة العقاب، و«الشغواء» كالصفراء ـ بالش ٩ والغين المعجمتين ـ بمعنى العوجاء وصف العقاب به؛ لاعوجاج منقاره، و«جلتُ» متكلّم من الجولان، وقوله: «لأولع» لامها لام لجحود، فهو منصوب بأنْ المقدّرة من الإيلاع أي: التحريض؛ و«الكمي» ك«عليّ» الشجاع المستور بدنه بالدرع، و«المقنّع» من على رأسه البيضة من الحديد المسمّاة بالفارسية: كلاه خود. **أبوطالب.**

١. **(قوله: من عن يمين الحبيّا)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

فــقلتُ للـرَكْبِ لمّـا إن عَـلابِهِم من عن يمين الحُـبَيّا نَـظرةٌ قَـبَلُ

ألَمحةً من سنابرق يـرى بـصري أم وجه غالية اختالتْ بكا الكِـلَلُ

اللغة والإعراب: لفظ «عـن» بـمعنى الجـانب، و«الحـبيّا» ـ بـالحاء المـهملة ـ كـثريّا مـوضع بالشام،«نظرة» فاعل علا، و«قَبَل» ـ بفتحتَين ـ وصف بمعنى المتقدّم نعت للفاعل، و«لمحة» مفعول يرى، و«السنا» الضياء، و«غالية» اسم محبوبته، و«اختالت» أي: تبخترت وتفاخرت و«الكِلَلُ» كعنب جمع كُلّة كحبّة، وهي ستر رقيق، والباقي واضح. **أبوطالب.**

٢. **(قوله: غدت من عليه)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

غَدَت مِن عليه بعدَ ما تَمّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيضٍ ببيداءَ مَـجْهَلِ

اللغة والإعراب: «غدت» أي: أصبحت القطاة من فوق فرخها بعد ما انتهى شدّة عطشها و«تصل» ـ بالضاد المهملة واللّام المشددة ـ أي: تصوّتُ أحشاؤها من العطش، وهو خبر قوله: «غدت» و«عن قيض» عطف على «من عليه» و«القيض» ـ بالقاف ـ كالفيض ـ بالفاء ـ وهـو الفـرخ، و«البيد» الفلاة، و«المجهل» المكان المجهول الطريق. **أبوطالب.**

وجه الاستشهاد: مجيء «على» اسماً بمعنى «مثل» ودليل ذلك دخول حرف الجرّ عليها.

ومُذ ومـنذ اسْـمانِ حـيثُ رَفَـعا أو أُولِيَا الفعلَ كجِئتُ مُذ دَعا[١]

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا) نحو: «ما رأيته مذ يـومان» وهـما حـينئذٍ فـي الماضي[٢] بمعنى «أوّلِ المدّة» وفي غيره بمعنى «جميعِ المدّة» والصحيح أنّـهما حينئذٍ مبتد آنِ وما بعدَهما خبر، وقيل: بالعكس، وقيل: ظرفان وما بعدَهما فاعل بـ «كان» تامّةٍ محذوفةٍ **(أو أُوليَا الفعلَ)** أو الجملةَ الاسميّةَ **(كجئت مُذ دعا)**.

١٩٢. وما زِلتُ أبغي المالَ مذ أنا يافعٌ .....[٣]

---

١. **(ومذ)** مبتدأ **(ومنذ)** معطوف عليه، و**(اسمان)** خبر المبتدأ وما عطف عليه، و**(حيث)** ظرف مكان، وجملة **(رفعا)** من الفعل والفاعل في موضع خفض بإضافة حيث إليها.

، وجملة **(أو أوليا)** ـ بالبناء المفعول ـ معطوفة على جملة رفعا، والألف في أوليا فى محلّ رفع على النيابة عن الفاعل، وهو مفعول أوّل، و**(الفعل)** مفعوله الثاني.

و**(كجئت)** الكاف جارّة لقول محذوف، وجئت فعل وفاعل، و**(مذ)** ظرف متعلّق بجئت، و **(دعا)** فعل وفاعل. **خالد.**

٢. **(قوله: وهما حينئذٍ في الماضي)** أي: إذا كانا بمعنى الزمان الماضي. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: وما زلت اه)** آخره:

وليداً وكهلاً حينَ شِبْتُ وأمْرَدا

اللغة والإعراب: أبغي أي: أطلب، و«مذ» ظرف، و«يافع» بمعنى البالغ اسم فاعل من أيفع على غير القياس، و«الوليد» الصبي، و«الكهل» من كان بين الأربعين والسـتّين، و«شـبتُ» مـن الشيب خلاف الشباب، و«الأمرد» من لم ينبت لحيته، وقوله: «وليداً وحين» معطوفان على الجملة الاسمية بحذف العاطف. **أبوطالب.**

وجه الاستشهاد: دخول «مذ» على الجملة الاسمية. أوضح المسالك: ج ٣ ص ٥٤.

وإن يَجُرّا في مُضيٍّ فكَمِنْ هما وفي الحضور معنى في استَبِن[١]

وبعدَ مِن وعن وباءٍ زِيدَ ما فلم يَعُقْ عن عملٍ قد عُلِما[٢]

(وإن يَجُرّا في مضيٍّ فَكَمِنِ) الابتدائيّة **(هما وفي الحضور)** إذا جَرّا **(معنى في)** أي: الظرفيّة **(استَبِن)** بهما. **(وبعدَ من وعن وباءٍ زيدَ ما فلم يَعُق)** أي: يَكُفَّ **(عن عملٍ قد عُلِما)** وهو الجرّ نحو: ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِم﴾[٣] ﴿عمّا قليلٍ﴾[٤] ﴿فبما نَقضِهِم﴾[٥] قال في شرح الكافية[٦] وقد تُحدِثُ مع الباء تقليلاً، وهي لغة هُذَيلٍ.

---

١. **(وإن)** حرف شرطٍ، و **(يجرّا)** فعل الشرط، و **(في مضي)** متعلّق بيجرّا **(فكمن)** الفاء رابطة، وكمن خبر مقدّم، و**(هما)** مبتدأ مؤخّر، والجملة جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء، والأصل: فهما كمن **(وفي الحضور)** متعلّق باستبن، و **(معنى)** مفعول مقدّم باستبن، و **(في)** مضاف إليه، و **(استبن)** فعل أمرٍ ومتعلّقه محذوف.

والتقدير: واستبن بهما معنى في، في الحضور. **خالد**.

٢. **(وبعد)** متعلّق بزيد، و **(من)** ـ بكسر الميم ـ مضاف إليه **(وعن وباء)** معطوفان على مِن، و **(زيد)** ـ بكسر الزاي ـ فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، و **(ما)** نائب الفاعل بزيد.

و**(فلم يعق)** جازم ومجزوم، وفاعل يعق ضمير يعود إلى ما الزائدة، و **(عن عمل)** متعلّق بيعق وجملة **(قد علما)** ـ بالبناء المفعول ـ في موضع النعت لعمل، والألف فيه للإطلاق. **خالد**.

٣. سورة نوح: الآية ٢٥.

٤. سورة المؤمنون: الآية ٤٠.

٥. سورة النساء: الآية ١٥٥.

٦. شرح الكافية: ج ١ ص ٣٦٨.

وزِيدَ بعدَ رُبَّ والكافِ فَكَف   وقد يَلِيهِما وجَرٌّ لم يُكَف[١]

(وزِيدَ بعد ربّ والكاف فَكَفّ) عن العمل وأدْخَلَهُما على الجمل، نحو:

١٩٣. رُبَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ   ....[٢]

﴿رُبَمَا يَوَدُّ الّذين كفروا﴾.[٣]

١٩٤.رُبَّما الجاملُ المُؤبَّلُ فيهم   .....[٤]

---

١. (وزيد) ـ بكسر الزاي ـ فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، و(بعد) متعلّق بزيد، و(ربّ) ـ بضمّ الراء ـ مضاف إليه (والكاف) معطوف على ربّ (فكف) الفاء عاطفة وكف فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، ومفعوله محذوف (وقد) حرف تقليل، و(تليهما) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما، وضمير التثنية مفعول به يرجع إلى ربّ والكاف (وجرّ) مبتدأ وجملة (لم يكف) ـ بالبناء المفعول ـ خبر المبتدأ. وتقدير البيت: وزيد ما بعد ربّ والكاف، فكفّ جرّهما وقد يليهما ما، والحال أنّ الجرّ لا يكفّ. **خالد**.

٢. (قوله: ربّما أوفيت في عَلَم) آخره:

تَرفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ

المعنى: أي: ربما صعدت في رأس الجبل ترفع البتّة ثوبي رياح الشمال.

اللغة: الشمال ـ بفتح الشين ـ مقابل الجنوب وأمّا بكسرها فمقابل اليمين.

العروض: وتأكيد الفعل بالنون للضرورة. **أبو طالب**.

وجه الاستشهاد: اقتران «ما» الكافة بـ«ربّ» ومنعها إيّاها من عمل الجرّ، دليل ذلك دخول «ربّ» على الجملة الفعلية، ولو بقي عمل «ربّ» لدخل على الاسم. أوضح المسالك: ج ٣ ص ٦١.

٣. سورة الحجر: الآية ٢.

٤. (قوله: ربّما الجامل المؤبّل فيهم) آخره:

وعناجيجُ بَينَهُنَّ المِهَارُ

اللغة: الجامل ـ بالجيم ـ جماعة من الإبل، ولا واحد له، و«المؤبّل» كمؤخّر الّذي صار ذخيرة

←

١٩٥. .... كما سَيفُ عمروٍ لم تَخُنهُ مَضارِبُهُ(١)

(وقد يليهما) ما (وجرّ لم يكف) نحو:

١٩٦. مــاوِيَّ يــا رُبَّــتَما غــارَةٍ .....(٢)

١٩٧. .... كما النّاسِ مَجرُومٌ عليه وجارِمُ(٣)

← و«عناجيج» ـ بالعين المهملة والجيم وآخره الحاء المهملة ـ جمع عنجوج ـ بضمّتَين ـ وهو الخيل الطويلة الأعناق، و«مهار» كرجال جمع مهر كعنق، وهو الصغير من الخيل. والباقي واضح. **أبوطالب.**

١. **(قوله: كما سيف عمرو اه)** أوّله:

أخٌ ماجدٌ لم يُخزِني يومَ مشهدٍ

قاله نهشل بن حرب في مرثيّة أخيه مالك، وقد قتل يوم صفّين وهو من جيش عليّ عليه السلام.

اللغة والإعراب: و«أخ» مبتدأ موصوف بماجد، و «لم يخزني» إفعال من الخزي بمعنى الذلّ، والمراد بعمرو عمرو بن معدي كرب، وسيفه هو الصمصامة، و«مضارب» جمع مضرب، ومضرب السيف مقدار شبر من طرفه، وخيانة السيف عدم قطعه لعدم حدّته، **فلفظ السيف في** البيت مرفوع. **أبوطالب.**

وجه الاستشهاد: مجيء الكاف الجارّة مقترنة بـ«ما» الكافة فكفتها عن عمل الجرّ، ودخلت على الجملة الاسمية وحكم اقتران «ما» الكافة بالكاف ومنعها من العمل الجواز مع الرجحان. أوضح المسالك: ج٣ ص ٦٠.

٢. **(قوله: ماويّ يا ربّتما غارة)** آخره:

شَـعواءَ كـاللَّذعَةِ بـالِميسَم

اللغة والإعراب: «مأويّ» أصله ماوّية، فرخّم بحذف التاء، وهو منادى بحذف حرف النداء، و«يا» في «يا ربّتما» للتنبيه، و«الغارة» ـ بالغين المعجمة ـ الآفة، و«الشعواء» ـ بالشين المعجمة والعين المهملة ـ كالصفراء هي المتفرّقة، و«اللذعة» ـ بالذالّ المعجمة والعين المهملة ـ احتراق الجلد والبدن من النار، و«الميسم» آلة الوسم. **أبوطالب.**

٣. **(قوله: كما الناس اه)** أوّله:

←

وحُــــذِفَتْ رُبَّ فَــجَرَّتْ بــعدَ بَــل والفا وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العَـمَل[1]

(**وحُذفت ربّ فجرَّت**) مضمرةً (**بعدَ بل**) وهو قليل، نحو:

١٩٨. بل بَلَدٍ مِل ْ ءُ الفِـجاجِ قَـتَمُه .....[2]

(**و**) بعدَ (**الفا**) وهو قليل أيضاً، نحو:

١٩٩. فَمِثْلِكِ حُبلى قد طَرَقتُ ومُرضِعٍ[3]

→

ونَنصُرُ مولانا ونَـعلَمُ أنّـه

والمعنى: أي: ننصر ابن عمّنا ونعلم أنّه كسائر الناس مظلوم وظالم. **أبو طالب.**

١. (**وحذفت**) فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، والتاء للتأنيث، و (**ربّ**) نائب الفاعل (**فجرّت**) الفاء عاطفة وجرّ فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ربّ، والجملة معطوفة على حُذفت، و (**بعد**) متعلّق بجرّت، و (**بل**) مضاف إليه (**والفا**) معطوف على بل (**وبعد**) متعلّق بشاع، و (**الواو**) مضاف إليه، و (**شاع**) فعل ماضٍ، و (**ذا**) فاعل، و (**العمل**) نعت لاسم الإشارة أو عطف بيان له على الخلاف في ذلك. **خالد.**

٢. (**قوله: بل بلد اه**) آخره:

لا يُشــتَرَى كـتّانُه وجَـهْرَمُه

اللغة: «الأكام» بالفارسية گودالها، وروي بدله: الفجاج وهو الصحارى، و«القتم» كفرس الغبار، و«جهرم» كجعفر أصله جهرمي وهو فرش منسوب إلى جهرم، وهو قرية بالفارس، ثمّ جعل جهرم اسماً للفرش المذكور.

والمعنى: غرضه أنّ أكثر البلاد كثير الأهل قليل البيع، فإنّ كثرة الغبار كناية عن كثرة أهل البلد. **أبو طالب.**

٣. (**قوله: فمثلكِ حبلى اه**) آخره:

فألهَيتُها عن ذي تَمائِمَ مِـغْيَل

←

(وبعدَ الواو شاع ذا العمل) حتّى قال بعضهم: إنّ الجرّ بالواو نفسها.

نحو:

٢٠٠. وليــلٍ كـموجِ البـحر ....(١)

ورُبَّما جَرَّت محذوفةً دونَ حرف، نحو:

٢٠١. رسمِ دارٍ وَقَـفتُ فـي طَـلَلِهْ .....(٢)

→ **اللغة والإعراب:** «طرقتُ» أي: أتيتها ليلاً، و«مرضع» اسم فاعل عطف على حبلى، و«ألهيت» أي: شغلت، و«التمائم» جمع تميمة، وهي التعويذ، والمراد بذي تمائم الطفل الّذي عليه تعاويذ، و«المغيل» ـ بسكون الغين المعجمة وفتح الياء المثنّاة التحتانية ـ الرضيع الّذي كانت أمّه حبلى أو تجامع عند الرضاع. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: جرّ «مثل» بـ«ربّ» المحذوفة بعد الفاء، وحكم الجرّ بـ«ربّ» المحذوفة بعد الفاء الجواز مع الكثرة. أوضح المسالك: ج ٣ ص ٦٤.

١. **(قوله: وليلٍ كموجِ البحر)** هذا بعض من بيت هو هكذا:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَهُ عــليَّ بأنــواع الهُـمُوم لِـيَبتَلي

اللغة والإعراب والمعنى: أي: ربّ ليلٍ كموج البحر في كثافة ظلمته، و«السدول» ـ بضمّ السين ـ الغطاء، و«أرخى» أي: مدّ عليَّ غطاءه بأنواع الهموم ليبتليني، فحذف المفعول للضرورة أي: ليبتليني أأصبر أم أجزع. **أبو طالب.**

وجه الاستشهاد: جرّ «ليل» بـ«ربّ» المقدّرة بعد الواو، وحكم عمل ربّ محذوفة بعد الواو الجواز وهو شائع بكثرة. أوضح المسالك: ج ٣ ص ٦٥.

٢. **(قوله: رسم دار اه)** آخره:

كِدتُ أقْضي الحياةَ من جَلَلِه

اللغة: «الرسم» العلامة، وهي مجرور بربّ المقدّرة، و«الطلل» ما شخص من آثار الدار و«الإقضاء» جعل الشيء منتهياً، و«من جلله» ـ بفتح الجيم ـ أي: من أجله أو من عظمته في عيني. **أبو طالب.**

←

وقــد يُـجَرُّ بسِـوى رُبَّ لَـدى حَذْفٍ وبعضُهُ يُرى مُطَّرِدا(١)

(وقد يُجَرُّ بسوى رُبَّ لدى حذفٍ)(٢) له، وهو سَماع، كقول بعضهم وقد قيل له: «كيف أصبحتَ؟»: «خيرٍ والحمدُ للّه» أي: على خيرٍ.

(وبعضه يُرى مُطَّرِدا) يُقاس عليه، نحو: «بِكَم درهمٍ اشتريتَ؟» أي: بِكم من درهمٍ؟ و «مررتُ برجلٍ صالحٍ إلّا صالحٍ فطالحٍ». حكاه يونسُ، أي: إن لا أمُـرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ.

← **وجه الاستشهاد:** جرّ «دارٍ» بـ«ربّ» وهي محذوفة من غير أن يتقدّم هذا المجرور حرف من الأحرف السابق ذكرها، وحكم هذا قليل ونادر. أوضح المسالك: ج ٣ ص ٦٧.

١. **(وقد)** حرف تقليل، و **(يجرّ)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول، و **(بسوى)** في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيجرّ، و **(ربّ)** مضاف إليه، و **(لدى)** ـ بالدال المهملة ـ بمعنى عند متعلّق بيجرّ، و **(حذف)** مضاف إليه **(وبعضه)** مبتدأ و [الهاء] مضاف إليه، و **(يرى)** فعل مضارع مبنيّ للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وهو المفعول الأوّل، و **(مطّرداً)** مفعوله الثاني على تقدير أن يكون يرى قلبية، وعلى تقدير البصرية تتعدّى لواحد، ومطّرداً حال من مرفوع يُرى، والجملة خبر بعضه. **خالد.**

٢. قال في التصريح: وقد يحذف حرف الجرّ غير «ربّ» ويبقى عمله، وهو ضربان:

سماعي كقول رؤبة «خيرٍ» بالجرّ والحمد للّه. جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟ والأصل: بخيرٍ أو على خيرٍ، فحذف الجارّ وأبقى عمله.

وقياسي كقولك: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ فـ«درهم» مجرور بـ«من» مقدّرة عند الجمهور أي: بكم من درهمٍ، خلافاً للزجّاج في تقديره الجرّ بالإضافة. شرح التصريح: ج ١ ص ٦٧٠ و ٦٧١.

فهرس الموضوعات

مقدمه التحقيق ٥

ترجمة السيوطي........ ٧

مقدّمة ١٠

شرح الكلام وما يتألّف منه........ ٣٩

المعرب والمبنيّ........ ٦٩

النكرة والمعرفة........ ١٥٩

الضمير ١٦٥

العلم ٢٠٥

اسم الإشارة ٢٢٣

الموصول........ ٢٣١

المعرّف بأداة التعريف ٢٦٥

المبتدأ والخبر ٢٧٧

كان و أخواتها........ ٣٣١

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس........ ٣٥٣

أفعال المقاربة ٣٦٥

إنّ وأخواتها ٣٧٥
لا الّتي لنفي الجنس ٤٠٣
ظنّ وأخواتها ٤٢١
أعلَمَ وأرى ٤٤٣
الفاعل ٤٥١
النائب عن الفاعل ٤٦٩
اشتغال العامل عن المعمول ٤٨٥
تعدّي الفعل ولزومه ٥٠١
رُتَبُ المفاعيل ٥١١
التنازع في العمل ٥١٧
المفعول المطلق ٥٢٧
المفعول له ٥٣٩
المفعول فيه ٥٤٣
المفعول معه ٥٥١
الاستثناء ٥٥٧
الحال ٥٧٥
التمييز ٦٠٣
حروف الجرّ ٦١١